



الدستور

ترجمه

من اللغة التركية الى العربية

نوفل افندي نعمت الله نوفل

باشكاتب كارك عربستان سابقاً

بمراجعة وتدقيق

خليل افندي الحوري

مدبر مطبوعات ولاية سورية

المجلد الاول

طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة

بالمطبعة السورية في بيروت

مجلد الاول

نوفل افندي

باشكاتب كارك عربستان سابقاً

بمراجعة وتدقيق

خليل افندي

SPC

KKX

7064.5

A3 [90]

KY

5302

RBK

V. 11



الدستور

تعريب الخط الهايوني الذي قرئ في كنيانة

لقد علم الجميع انه لما كانت حصلت الرعاية الدائمة للاحكام الجلييلة القرآنية والقوانين
الشرعية منذ بداية ظهور دولتنا العلية وصلت قوة واستحكامات سلطتنا السنية وجميع تبعات
الى اعلى مرتبة من الرفاء والمعورية لكن بحسب ما وقع منذ مئة وخمسين سنة من عدم
الانقياد الى الشرع الشربق والامتنال الى القانون المنيف بداعي القوائيل المتعاقبة والاسباب
المتنوعة قد تبدلت تلك القوة الاولى والعار بما هو عكس ذلك من الضعف والافتقار ولما
كان من الامور الواضحة عدم امكان ثبات المالك التي لا تكون ادارتها تحت قوانين
شرعية كانت افكارنا الملوكانية المخبرية مقتصرة منذ جلوسنا الهايوني في مجرد اعمار المالك
والانحاء وترفيه الاهالي والفقراء ونظراً لموقع مالك دولتنا العلية الجغرافي وخصب
اراضيها وقابلية واستعداد اهاليها لا بد مع توفيق الباري تعالى ان يحصل المطلوب بظرف
خمس او عشر سنين متى حصل التثبيت بالوسائل اللازمة بعد الاعتماد على معونة الله
واستمداد عنايته الالهية والتوسل بمجناب صاحب الرسالة والاشناد على روحانيته النبوية
ولذلك نرى من اللازم المهم لاجل حسن ادارة ممالكنا المحروسة وضع بعض قوانين جديدة
تتعلق موادها الاساسية بامنية النفوس والحفاظة على الاموال والعرض والناموس وكيفية
تعيين الكفايف وجمع العساكر المنتضبة ومدة استخدامهما. ذلك لان لا شيء في الدنيا اعز
على الانسان من النفس والعرض والناموس فاذا رايها في التهلكة ولم يعل عند ذلك الى
الحماية بحسب ما في خلقه الدانية وجلبت الفطرية لا بد له ان يتشبث ببعض الصور لاجل
الحفاظة على نفسه وناموسه ومن المسلم ان هذا الامر يكون مضرراً بالدولة والمملكة كما يعلم
ان الانسان متى كان مستأثراً على نفسه وناموسه لا بد له من ان لا ينفصل عن الصدق

والاستقامة وتكون اشغالها واعمالها عبارة عن حسن الخدمة لدولته وملكه ولكن عندما تنفذ
الامنية على المال لا يعود يلتفت لا الى الدولة ولا الى الملة ولا ينظر الى اعمار الملك بل
يكون دائماً غير خالٍ من بلبلة الفكر والاضطراب وبمعكس ذلك اذا كان بحالة الامنية
الكاملة من جهة امواله واملاكه فانه يكون مهتماً باشغالها وتوسيع دائره معاشه وتزايد غيرته
يوماً فيوماً على دولته وملكه ومحبة لوطنه ولا ريب انه يجتهد بحسن السلوك الموافق لذلك
كما ان مادة تعيين التكاليف تستلزمها كل دولة بسبب الاحتياج الى العساكر وغيرها من
المصاريف المنتضبة لاجل المحافظة على بلادها وبما ان هذا الامر لا يدرك الا بالاموال ولا
يدرك المال الا من عطاء الاهالي كانت التبصر في صورة حسنة له من اهم الامور ومع ان
اهالي مالكنها المحروسة قد تخلصت قبل الان والله الحمد والمنة من بلبلة اليد الواحدة التي
كانت نظن فيما سلف ايراداً لم تنزل اصول الالتزامات التي في من الات الخراب ولم يحسن
منها ثم نافع في وقت من الاوقات جارية حتى اليوم وكانها في عبارة عن تسليم مصالح
احدى البلاد السياسية وامورها المالية لادارة احد الناس وربما الى مخالف جبره ونقله
فانه اذا لم يكن في حد ذاته صالحاً ينظر لخير في ما هو لمنفعة الخصوصية وتكون جميع حركاته
وسكناته مبنية على الغدر والظلم ولذلك يلزم بعد الان ان يتعين على كل فرد من اهالي
البلاد ويركو مناسب بالنسبة الى املاكه ومقدروته كيلا يوخذ من احد شي يزايد عن مقدروته
وكذلك يجب تحديد مصاريف دولتنا العلية العسكرية وغيرها برأً وبحراً وتعيينها بقوانينها
المنتضبة وعلى ذلك يصير اجرائها وهكذا مادة العساكر ايضا لانها من الامور المهمة كما
تحرر ومع ان اعطاء العساكر لاجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الاهالي لم يزل على
ما هو جارٍ لحد الان غير منظور فيه الى عدد النفوس الموجودة في كل بلد بل يطلب من
بعضها ما هو زائد عن درجة احتماله ومن البعض الاخر ما هو انتقص وكما ان هذا الامر
يوجب عدم الترتيب والمخلل في منافع مواد الزراعة والتجارة كذلك استخدام الذين يحضرون
الى العسكرية الى نهاية عمرهم بوجب الملل وقطع النسل فيجب وضع بعض اصول حسنة
لاجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلد من الانفار للعسكرية وتأسيسه بطريق المناوبة
ايضاً فتكون مدة الاستخدام اربع او خمس سنين والحاصل اذا لم تحصل هذه القوانين
النظامية لا يمكن تحصيل القوة والعمار والراحة لان اساسها جميعاً هو عبارة عن هذه المواد
المشروعة كذلك يلزم ان تنظر دعاوي اصحاب الجرائم بعد الان علناً بوجه التدقيق بمنتهى
القوانين الشرعية وقبل ان يصدر الحكم لا يجوز اعدام احداً اصلاً لا خفياً ولا علناً ولا بطريق

التسليم وان لا يحصل تسلط من طرف احد على عرض وناموس شخص اخر بل كل واحد
يكون مالكاً امواله واملاكه ومتصرفاً بها بكل حرية وليس لاحد ان يتدخل معه بذلك
واذا بالنقض وقع احد بتهمة او قباحة وكان ورثاؤه ابرياء الذمة من تلك التهمة والقباحة
لا يجرمون من حقوق اثمهم بواسطة ضبط اموالهم ولكي تكون اهل الاسلام وباقي الملل الذين
هم من تبعه سلطتنا السنوية ثاثلين مساعدتنا هذه الشاهانية بدون استثناء اعطيت من
طرفنا الشاهاني الامنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع اهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم
واعراضهم وناموسهم وبما ان باقي القضايا سوف يعطى لها قرار باتفاق الاراء فيلزم تكثير
اعضاء مجلس الاحكام العدلية بقدر الزوم وان يجمع ايضا هناك وكلاء ورجال دولتنا
العلية في بعض ايام يصير تعيينها ويتكلموا جميعاً بحرية غير متأخرين عن ابداء ارائهم
ومطالعاتهم ويتذكروا من جهة القوانين المتقضية فيما يخص هذه الامنية على الانفس
والاموال وتعيين الوبركو ويتكلموا عن قضية التنظيمات العسكرية ايضا في دارشورى الباب
السر عسكري وكلما نقرر قانون يعرض اطرفنا الهايوني لاجل المصادقة عليه وتوشيح بخطنا
الهايوني ليكون دستوراً للعمل الى ما شاء الله تعالى وبما ان هذه القوانين الشرعية سيصير وضعها
لاحياء الدين والدولة والملك والملة يعطى العهد والميثاق من جانبنا الهايوني بعدم حركة
تخالفاً والنسب بالله على ذلك ايضا بحضور جميع العلماء والوكلاء في حجرة المخرفة الشريفة
وتحلف العلماء والوكلاء وينظم قانون جزاء مخصوص لاجراء التاديبات اللاتفة للذين
يفعلون حركة تخالف القوانين الشرعية من العلماء والوزراء او غيرهم ايما كان بحسب
القباحات التي تثبت عليهم غير ملتفت في ذلك الى رتبة ولا خاطر وبما ان جميع المأمورين
لم والحالة هذه معاشات وافية وسترتب معاشات ايضا لمن وجد بينهم بلا معاش يجب ان
ينظر بقانون قوي يتأكد به بعد الان عدم وقوع مادة الرشوة الكريمة المنفورة منها شرعاً التي
هي السبب الاعظم في خراب الملك وبما ان هذه المواد المشروحة هي كتابة عن تغيير
الاصول العتيقة وتعديلها بما ينبغي ان نعلن ارادتنا هذه السلطانية مشاعة الى اهالي دار
السعادة وجميع ممالكنا المحروسة وان يعلم بها رسماً جميع السفراء المقيمين في دار سعادتنا لتكون
الدول المتحابه ايضا شهوداً على ابقاء هذه الاصول الى الابد ان شاء الله تعالى ونلتبس من
ربنا تعالى وتقدس ان يوفقنا جميعاً والذين يفعلون حركة تخالف هذه القوانين المؤسسة
فيكونون مستحقين لعنة الله تعالى وعدم الفلاح الى الابد امين

في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ يوم الاحد

تعریب فرمان العالی الموشح بالخط الهايوني الذي جرى شرف
صدوره خطاباً للوكالة المطلقة بخصوص الاصلاحات

بعد الانقلاب

لما كان من اقدم افكارى الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الاحوال اصنوف تبعي
الشاهانية التي في وديعة الباري ليدي المربية الملوكانية واستكمالها من كل جهة شوقدت
ولله الحمد بكثرة وافرة اثمار هي المخصوصة الشاهانية التي ظهرت في هذا الباب منذ يوم
جلوسي الهايوني المقرون بالين وقد اخذت معمورة ملكنا وثروة ملتنا في الازدياد من
وقت الى وقت الا انه لما كانت عدالتى السلطانية تطالب بتجديد وتاكيد النظامات الخيرية
التي توفقت بوضعها وناسبها لحد الان لا يصال الحالة الموافقة لثان دولتنا العلية واللائنة
بالموقع العالی المهم الذي حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتبدنة الى درجة الكمال ولا
سيما الان حيث تضاعف بعناية الله تعالى تاكيد الحقوق السنية التي لدولتي العلية في
الخارج بحسب تأثير الماساعي الجميلة من حمية عموم تبعي الشاهانية وهمة ومعاونة نوابا
الدول الفخمة الخيرية التي في معنا بانفاذ خاص باهر الاخلاص على ما يجعل هذا العصر
مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العلية اصبح من انفضاء ارادة مراحي المعتادة الملوكانية
ان نترقى آتافانا في الداخل ايضا الاسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكة سلطنتي
الدية وتحصيل سعادة الاحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعي الشاهانية المرتبطين
مع بعضهم بالارباط القلبية الوطنية والمتساوين في نظر معدلة شفقتي الملوكانية وبناء على
ذلك قد صدرت ارادتي العادلة السلطانية باجراء الخصوصيات الاتية وهي: بما ان تلك
التامينات التي صار الوعد والاحسان بها من طرفي الاشرف السلطاني لاجل امنية النفوس
والاموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعي الموجودين في اي دين ومذهب كان بدون
استثناء بموجب خطي الهايوني الذي تلي في كلفانة وقد جرى الان تاكيدها وتأيدها مع
التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لاجل اخراجها بكمالها الى الفعل اما
الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعها التي اعطيت من طرف اجدادي العظام واحسن
بها في السنين الاخيرة الى جماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في مالكي
المحروسة الشاهانية فقد صار تقريرها وابقاؤها الان ايضا انما يلزم ان تحصل المبادرة فقط

الى روية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعية الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم المحاضرة
 بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة في اصلاحاتها التي اوجبها الوقت واثار التقدم
 والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تشكل في البطريركيات بارادتي واستحقاقني الماوكي
 ونحت نظارة بابنا العالي ونجبر على عرضها والافادة عنها الى بابنا العالي وبصر توفيق
 الرخصة والافتدار اللذين صار التكرم باعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنتان السلطان
 ابي الفتح محمد خان الثاني ومن خلفائه العظام الى البطاركة واساقفة المسيحيين للعال والموقع
 المجدد الذي صار التامين به لم من نيات فتوتي السلطانية ومن بعد ان تصلح اصول
 انتخاب البطاركة الجاري والحالة هذه بصير كذلك اجراء اصول نصيبهم وتعيينهم لمدة
 حياتهم تطبيقاً الى احكام برآة البطركية العلية بالصحة والتمام وحين نصب البطرك او المطران
 والمرخص والايبيسكوس والحاخام يقتضي ان يفوا الاصول التقليدية تطبيقاً الى صورة يحصل
 القرار عليها فيما بين بابنا العالي وروساء الجماعات المختلفة الروحيين ثم بصير منع الجوائز
 والعائدات التي تعطى الى الرهبان تحت اي صورة واسم كان بالكليّة وبمخصص عوضها
 ايرادات معينة الى البطاركة وروساء الجماعات وكذلك بتعيين معاشات الى باقي الرهبان
 على وجه الخفائية بالنظر الى اهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذي يعطى بعد الان ونحال
 ادارة المصالح المالية المختصة بمساعدة المسيحيين وباقي التبعية الغير المسلمة لحسن محافظته مجلس
 مركب من اعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون ان يحصل ايراث سكنة
 الى ارزاق واموال الرهبان منقولة كانت او غير منقولة ولا ينبغي ان يقع موانع في تعبير وترميم
 الابنية المختصة باجراء العبادات في المداين والنصبات والقرى التي جميع اماليها من مذهب
 واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الاصلية لكن اذا لزم
 تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك او روساء الملة ان تعرض صورة
 رسمها وانشاءها مرة الى بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة ويجري اقتضاؤها على
 موجب تعلق ارادتي السنية الملوكانية او تبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب
 بظرف مهلة معينة واذا وجد في محل جماعة اهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين
 بغيرهم فلا يفيد اتيوع ما عن اجراء الخصوصات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهراً
 وعلناً اما في المدن والنصبات والقرى التي تكون اماليها مركبة من جماعات مختلفة الاديان
 فتكون كل جماعة منتدرة على تعبير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعاً
 للاصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها لكن متى لزمها اتيوع فينتهي انشاؤها

جداً يلزم ان تستدعي بطاركتها او جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا
 العالي فتصدر رخصتنا السنية عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية
 والمعاملات التي تنوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الاشغال لا يؤخذ عنها شيء وينبغي
 ان تؤخذ التنازير اللازمة القوية لاجل تأمين من كانوا اهل مذهب واحد بها بلغ عددهم
 ليحروا مذهبهم بكل حرية ثم نحى وتزال موبداً من المحررات الديوانية جميع التعبيرات
 والالفاظ والتميزات التي تتضمن تدني صف عن صف اخر من صفوف تبعة سلطنتي
 السنية بسبب المذهب او اللسان او الجنسية ويمنع قانونياً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف
 يوجب الشين والعار او يسوئ الناموس سواء كان بين افراد الناس او من طرف المأمورين
 ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد في مالكي المحروسة بوجه الحرية
 وجب ان لا يمنع احد اصلاً من تبعتي الشاهانية عن اجراء فرائض ديانتهم ولا يعاين من
 جراء ذلك جوراً ولا اذبة ولا يجبر احد على ترك ديانتهم ومذهبهم اما الانتخاب ونصب
 مأموري سلطنتي السنبة وخصامها فهو منوط بتنسبي واراد في الملوكانية وبما ان جميع تبعة
 دولتي العلية من اية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون
 في المأموريات امثالاً الى النظامات المرعية الاجراء في حق العموم بحسب اهليتهم وقابلتهم
 والذين هم من تبعة سلطنتي السنبة يقبلون جميعاً عندما يكون الشروط المقررة سواء كان
 من جهة السن او الامتحانات في النظامات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تميز في
 مكاتب دولتي العلية العسكرية والملكية وعلا ذلك تكون كل جماعة ماذونة بعمل مكاتب
 مائة المعارف والحرف والصنائع لكن تكون اصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة
 وانتخاب معلمها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة اعضاءه من طرفي
 الشاهاني اما جميع الدعاوي التي تحدث فيما بين اهل الاسلام والمسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة
 او بين التبعة المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة الغير المسلمة تجارية كانت او جنائية
 فتعال الى دواوين مختلطة والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدواوين لاجل استماع
 الدعاوي تكون علنية بمواجهة المدعي والمدعى عليه والشهود الذين بينائهم ينبغي ان يصادقوا
 على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة ببيت مجروته حسب اعتقادهم ومذاهبهم اما
 الدعاوي العائدة الى الحقوق العادية فينبغي ان تترى شرعاً او نظاماً بحضور الوالي وقاضي
 البلدة في مجلس الايالات والالوية المختلطة ايضاً وتجري المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم
 والمجالس علناً واما الدعاوي الخاصة مثل الحقوق الارثية فيما بين شخصين من المسيحيين

وباقى التبعة الغير المسلمة فبحال على ان ترى اذا ارادت اصحاب الدعوى بمعرفة الطريق
او الروساء والمجالس وينبغي تميم اصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين
المنحلة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة باسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتشر وتعلن مترجمة
باللسن المختلفة المستعملة في مالكي المحرسة الشاهانية وتحصل المباشرة في ظرف مدة قليلة
لان نتصلح بقدر الامكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف اصحاب مظنة السوء وان
المستحقين التاديبات الجزائية مع اصلاح اصول الحبسية في جميع المحلات لاجل توفيق الحقوق
الانسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال ايضاً كل انواع المجازاة الجسدية
بنهاية وكافة المعاملات التي تثقل الازمة والاضرار في الحبوس ما عدا المعاملات الموافقة
لنظامات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتي السنية وما يحصل من منع الحركات
التي تقع خلافاً لذلك وزجرها بكل شدة ويحري تكدير المأمورين الذين يأمرون بها
الاشخاص الذين يحرونها فعلاً وتاديبهم بمقتضى قانون الجزا ايضاً وينبغي ان تنظم امور
الضبطية في دار سلطنتي السنية والايالات والبلاد والقرى بصورة امينة صحيحة وقوية لحفاظة
اموال جميع تبعية الملوكانية اصحاب السكنية وارواحهم وكان مساواة الويركو توجب
مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة المحفوقية تستلزم المساواة في الوظائف ايضاً فينبغي
ان يكون المسيحيون وباقي التبعة الغير المسلمة مجبورين ان ينفادوا الى القرار المعطى اخيراً
بحق اعطاء الحصص العسكرية مثل اهل الاسلام وتجري في هذا الخصوص اصول المعافية
من الخدمة القلعية اما باعطاء البدل واما باعطاء دراهم نقدية وتعمل النظامات اللازمة
بحق صورة استخدام التبعة علناً عن الاسلام فيما بين صفوف العسكرية وتشر وتعلن في
اقرب وقت ممكن وان ينوضع امر انتخاب الاعضا الذين يوجدون في مجالس الايالات
والالوية من الاسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استحصاال الوسائل
المؤثرة بامر التشييت باصلاحات النظامات السكانية بحق صورة تركيب وتشكيل هذه
المجالس لاجل حصول التأمين على ظهور الاراء المستقيمة فتعلم دولتي العلية نتيجة الاراء
وما يعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة وتناظر على ذلك وبما ان القوانين السكانية
بحق قضايا بيع الاملاك والتصرف في العقارات متساوية بحق تبعية الملوكانية كافة فمن
بعد ان تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتي السنية والدول الاجنبية تعطى المساعدة
للجاناب ان ينصرفوا في الاملاك ايضاً بحسب اتباع قوانين دولتي العلية وامثال نظامات
الضابطة البلدية واعطائهم اصل التكاليف التي تعطىها الاهالي الوطنيون اما الويركو

والتكليف التي تطرح على جميع تبعه سلطتي السنية فيما انما تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها الى الصنف والمذهب ينبغي ان تحصل المطالعة والذاكرة بالتدابير السريعة لاصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة في اخذ واستيفاء هذه التكليف والاعشار خاصة ونجري اصول اخذ الوبر كوشيتاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة اذا كانت قابلة للاخذ عوض اصول الزام ايرادات دولتي العلية وما دامت الاصول الحالية جارية ينبغي ان يتبع مامورو دولتي العلية واعضاء المجالس من التعهد باحدى الالتزامات التي تجرى مزايديها علناً او اخذ حصص منها ويشدد في المجازاة على ذلك ثم توضع وتعين التكليف الحالية ايضاً في صورة لا توجد الخلل في المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مما امكن ويضم على المبالغ المناسبة التي يصير تعيينها وتخصيصها لاجل الامور النافعة للوبر كوالخصوص الذي سوف يصير وضعه وتأسيسه في الابالات والسناجق التي تستفيد من الطرق والمسالك التي يصير انشاؤها واحداثها براً وبحراً ولما كان قد عمل اخيراً نظام مخصوص بحق تنظيم وازاحة دفتر ايرادات ومصرفات سلطتي السنية في كل سنة ينبغي ان يبدل الاعضاء باجراء احكام وبنامها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصصة لكل من الماموريات وتجب مخصصاً من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة والامور المعين لها من طرفي الاشرف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعه سلطتي السنية وهؤلاء المامورون يتعينون لسنة واحدة وعند ما يتدثرون في مامورياتهم يجرى تخليفهم وينبغي ان اعضاء المجلس العالي يفحصون ويفيدون في اجتماعاتهم العادية والتي في فوق العادة عن ارائهم ومطالباتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكدير اصلاً من جراء ذلك وتجرى احكام القوانين الموضوعه فيما يخص الافساد والارتكاب والاعتساف توفيقاً الى اصولها المشروعة بحق جميع تبعه سلطتي السنية من اي صنف كانوا او في اية مامورية وجدوا وبصير تصحيح اصول سكة دولتي العلية وتعمل اشياء توجب الاعتبار لامورها المالية كالابتكات وتعيين الراس المال المنتضي الى الخصوصيات التي هي منبع الثروة المادية لمالكي المحرسة الشاهانية وفتح الطرق والجداول المنتضية لاجل نقل محصولات مالكي الشاهانية ونجري التسهيلات الصحيحة بمنع الاسباب المحائلة دون توسيع امر الزراعة والتجارة وبلغت الى استفادة المعارف والعلوم والرأس المال لاجل ذلك من اوربا وتوضع في موقع الاجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدق في اسبابها فانت اذن ايها الصدر الاعظم المدوح الشيم المشار اليه انت اعلن واشع فرماني هذا الجليل العنوان الملوكان

حسب اصوله في دار السعادة وفي كل طرف من مالكي الشاهانية وابدل جل الهمة باجراء مقتضيات الخصوصيات المشروحة على الوجه المبين واستكمال الاسباب اللازمة والوسائل القوية لان تكون احكامه الجلييلة منذ الان مرعية الاجراء على الدوام والاستمرار وهكذا اعلموا على علامتي الشريفة اعتمد وانحر برأ في اوائل شهر جمادى الاخر سنة اثنتين وسبعين ومائتين والف

صورة الخط الهامبوني المتيف الصادر خطاباً الى مقام الصدارة العظمى العالي عقيب الجالوس الهامبوني

وزيرى سفير المعالي محمد امين باشا

قد صار الان جلوسنا على تخت اجنادنا العظام السعيد بارادة جناب مالك الملك الازلية وقد ايقينا على عهد رويتك خطاب الصدارة الجسيم نظراً لدرابك وصداقتك الحرة وقررنا باقى الوكلاء والمأمورين في محلاتهم ايضاً وما اننى اعلن لكم جميعاً ان اعظم امالى هو ان تستكمل بنو تعالى سعادة حال دولتي العلية وتستحصل الرفاهية والراحة لجميع تبعة سلطنتي السنية بدون استثناء وقد تاكدت وتأييدت من طرفنا كل القوانين الاساسية العلية التي ناسست لاجل حصول هذه المطالب الخيرية وتأمين نفوس واعراض سكان مالكننا المحروسة كافة واموالهم وبما ان الشريعة الشريفة التي هي محور تاييد سلطنتنا السنية واساس شوكتها عدل محض واحكامها المتينة دليل لنا جميعاً على طريق السلامة كان مطلوبنا القلبي اجراء الدقة الزائدة في الامور الشرعية وبما ان بواعث دوام تزايد كل دولة وشوكتها واستراحتها تقوم بطاعة الجميع التامة الى القوانين الموضوعة وعدم تجاوز الكبار والصغار جميعاً دائمي حقوقهم ووظائفهم نعد ان الذين ينسحبون بهذه الطريق يكونون مظهراً للمكافاة من طرفنا كما ان المخالفين يعاقبون الجزاء المحقق وبناء على ذلك نأمر من جملة اوامرننا الموكدة الشاهانية ان يخدم جميع الداعين والموالي والمأمورين الموجودين في فروع امور دولتنا العلية بالاستقامة وبنوا وظائف مامورياتهم بالصداقة بين المسلم ان معظم المصالح الدولية يقرن بالتأنيح الحسن بتوفيق حضرة موفق الامور واقدام اتفاق اركان الدولة واما ايصال امور دولتنا العلية الملكية والمالية الى درجة الانظام والضبط المطلوب فهو امر منوط بكال التوصل الى هذه القاعة المسلمة يعنى بالاقتناء الخالص والغيرة المستقيمة من طرف الجميع فيكون من طرفنا اجراء كل نوع من النظارة والهمة في هذا الباب ومن

طرف الدوائر والادارات بالمناعبة الثامة كما هو حتمها الى ههنا المخصوصة الشاهانية التي
نصرفها بعونو تعالى في قرب دفع المشكلات المالية التي عرضت منذ مدة لاسباب مختلفة
وليكن معلوماً اننا نظراً اليها ذاتنا ليس لنا فكر ولا امل غير اعادة اعتبار دولتنا المالي وتوفيره
ورفاه تبعتنا وان تعرض لطرفنا بالنتائج الاصلاحات التي توجب التصرفات الكاملة في
تحصيل وصرف اموال الدولة ووقايتها من التلف والاسراف سدى وان تجري الدقة على
محافظة نظام وانتظام عساكرنا البرية والبحرية واستكمال رفاههم في كل الاحوال والحال
لانهم احد اسباب شوكة دولتنا العلية وان يصرف الجهد انا فاننا في تأكيد مناسبات الموالاة
الحجارية بين سلطتنا السنية والدول الاجنبية المتحابة المتفقة معها والمراعاة المستمرة لاحكام
المعاملات المتعقبة معها وحاصل الامران تعلموا جميعاً ارادتنا القاطعة بان تكون وظائف
الاستقامة والعفة والصدقة والفيرة في كل جهة وفرع لادارة الدولة اساساً لحركة الجميع
وباعتاً لافلاحهم وسلامتهم هذا ولما كانت رغبتنا الشاهانية بحق استراحة ورفاه تبعتي غير
قابلة الاستثناء يعاين جميع الموجودين من اديان واقوام مختلفة من طرفي الهايون ايضاً
الدقة المتساوية في امر العدالة والهمة وتاميم حسن احوالهم واكرار ايضاً انه من اعز
الافكار لدولتنا ندرج وسعة الاسباب التي احسن بها جناب الحق على ملكنا من الثروة
والعظمة والانتظام اذ هي الترقيات الصحيحة الموجبة سعادة حال الجميع في ظل سلطتنا
القادرة مع قضية الاستقلالية المهمة لدولتنا العلية وحضرة الفيض المطلق بكرم بتوفيقنا
جميعاً بحرمه حييوا الاكرم امين في ٢٣ ن سنة ١٢٧٧

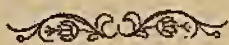


مواد عمومية

إذا اقتضى مع مرور الزمان وتبدل الأحوال تغيير أحد القوانين والنظامات أو كاملها أو تعديل ونحويل بعض أحكامها أو وضع قانون ونظام جديد تجري كامل الأصول المتخذة في عمل القوانين والنظامات يعني يحصل التبصر بذلك أولاً في شورى الدولة وبعد في مجلس الوكلاء الختام ثم يحصل القرار عليه ولا يكون دستوراً للعمل ما لم يصدر الأمر والفرمان السلطاني بأجرائه

أحكام القوانين والنظامات التي تتجدد أو المواد التي تعدل وتعمل في القوانين والنظامات القديمة التي صار تجددها وإصلاحها تكون دستوراً للعمل من اعتبار الزمن الذي يتعين للتصريح بها أما إذا لم يتعين وقت للتصريح بها فيكون من بعد نشرها بخمسة عشر يوماً من يوم إدراجها بتقوم الوقائع في دار السعادة وبغزوات الولايات والالوية الرسمية وإعلانها بالوسائل المناسبة في المدن والقصبات التي هي مركز للولاية واللواء ولا توجد فيها غزوات إن حكم القانون والنظام لا يشمل ما قبله لكن يستثنى من ذلك الأحكام القانونية الخفيفة الجزاء

تاريخ الإرادة السنية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩



قانون التبعية العثمانية

المادة الاولى. ان الاشخاص المولودين من والدين اومن اب فقط في حالة تابعة للدولة العلية يعدون من تبعة الدولة العلية

المادة الثانية. كل شخص ولد في الاراضي العثمانية من ابوين اجبيين يستطيع في مدة ثلاث سنوات من بلوغه الرشد ان يطلب بحق التبعية العثمانية

المادة الثالثة. كل اجنبي راشد اقام مدة خمس سنوات متتابة في الممالك المحروسة يستطيع ان ينال التبعية العثمانية بواسطة تقديم الاستدعاء راساً او بالواسطة الى نظارة الخارجية المحلية

المادة الرابعة. ان السلطنة السنية قبل بمساعدة استثنائية في صورة فوق العادة تابعة الاجانب الذين لم يعموا الشروط المدرجة في المادة السابقة

المادة الخامسة. ان الاشخاص الذين هم من تبعة السلطنة السنية ويدخلون في التبعية الاجنبية برخصة الحكومة السنية يعتبرون ويعاملون بمنزلة تبعة اجنبية من تاريخ تبدل تابعيتهم لكن من دخل في تبعية اجنبية بدون رخصة من جانب الحكومة السنية تعتبر تابعيته الجديدة منتهية كما لم تكن وبقي معدوداً كما كان تبعة عثمانية وتجري بمقتضى جميع الخصوصيات نفس المعاملة التي تجرى بحق تبعة الدولة العلية وفي الاحمال لا يستطيع احد من التبعة العثمانية في اي حال كان ان يترك تابعيته الا بعد ان يستحصل الرخصة بموجب ارادة سنية

المادة السادسة. للدولة العلية ان تحكم اذا شاعت باسقاط تابعيتها عن كل شخص غير تابعيته الى الاجنبية او قبل خدمة عسكرية عند دولة اجنبية بدون رخصة من طرف السلطنة السنية وفي هذه الحال تكون عودة الاشخاص الساقطة تابعيتهم الى الممالك السلطانية ممنوعة

المادة السابعة. الامراء التي هي من تبعة الدولة العلية وتزوجت باجنبي تستطيع ان ترجع الى تابعيتها الاصالية بتقديم الاستدعاء بذلك في ظرف ثلاث سنوات بعد موت زوجها وحكم هذه المادة يكون شاملاً للخصها واما مادة تصرف الاملاك والاراضي فتدفع تابعة للنظامات والنوابين العمومية

المادة الثامنة. ان اولاد الاشخاص الذين خرجوا من تبعية الدولة العلية او حرموها ولو كانوا قصرّاً لا يتبعون صفة تابعة ابائهم ويبقون في تبعية السلطنة السنية واولاد الاجانب

الذين دخلوا في تابعة الدولة العلية لا يتبعون ولو كانوا قصرًا صفة تابعة ابائهم بل
يقون اجانب

المادة التاسعة . كل شخص متوطن في الممالك المحروسة السلطانية يعتبر من تبعه
الدولة العلية ونجى بمحمو معاملة تابع الدولة العلية لكن اذا كان من التبعه الاجنبية يلزم ان
يصبر اثبات تابعيته اصولاً

صورة الخط الهمايوني

فليعمل بموجب

قانون الاراضي

المقدمة

المادة الاولى . الاراضي التي هي في بلاد الدولة العلية خمسة اقسام . القسم الاول
الاراضي المملوكة . في الحالات المحاصل التصرف بها على وجه التملك . القسم الثاني الاراضي
الميرية . القسم الثالث الاراضي الموقوفة . القسم الرابع الاراضي المتروكة . القسم الخامس
الاراضي الموات

المادة الثانية . الاراضي المملوكة اربعة انواع النوع الاول العرصات الموجودة داخل
القرى والقرى وما يوجد في دائرها من الارض الى ثمة نصف دويم يعتبر تكميلاً للسكن .
النوع الثاني الاراضي التي اقررت من الاراضي الميرية وتملكت تملكاً صحيحاً على ان يحصل
التصرف بها بانواع الوجوه الملكية بناء على المصاغ الشرعي . النوع الثالث الاراضي العشرية .
النوع الرابع الاراضي الخراجية فالعشرية هي مثلاً الاراضي التي توزعت وتملكت حين الفتح
الى الفاتحين والخراجية هي الاراضي التي تقرر ابتداءً في يد اهاليها الاصليين الغير المسلمين
خراج الاراضي قسمان احدهما خراج المقاسمة وهو الشيء الذي تعين على ان يؤخذ
من حاصلات الاراضي من العشر لحد النصف بحسب تحمل الارض . الثاني الخراج الموقوف
وهو دراهم معينة المنفردت وتوظفت وتعينت بوجه المنقطع على الاراضي

رقبة الاراضي المملوكة كافة يعني ذاتها وملكيتهما تعود الى الشخص الذي هو صاحبها
ومالكها وتوارث مثل الاموال وباقى الاشياء ونجى عليها الاحكام مثل الوقف والرهن
والهبة والشفعة

اذا كانت الاراضي عشرية او خراجية وتو في صاحبها عن غير وارث وعادت الى جانب بيت المال تكتسب حكم الاراضي الاميرية وبما ان الاحكام والمعاملات التي تجري في انواع الاراضي المملوكة الاربعة مبنية في الكتب الفقهية لا يبحث في قانون الاراضي هذا عن احكام الاراضي المملوكة

المادة الثالثة - رقة الاراضي الاميرية في ما كان عائداً الى بيت المال من المزارع والمراعي والمسارح والمشاتي والمخاطب وامثال ذلك من الاراضي التي كان يحصل التصرف بها مقدماً عند وقوع الفراغ والمخلولات باذن وتقويض اصحاب التيجار والرعاة الذين كانوا يعتبرون اصحاباً للارض وبعض الاحيان بالاذن والتقويض من المزارعين والمحصلين وقد حصل الفناء ذلك اخيراً فاصبح يجري بها التصرف على هذا الحال باذن وتقويض الذات المأمورة بهذا الخصوص من طرف الدولة العلية ويعطى ليد الذين يتصرفون بها سندات طابور متوجة بالطغراى والطابور هو المحجلة التي تعطى في مقابلة حق التصرف في اخذها المأمور ويستوفى الى جانب الميري

المادة الرابعة - الاراضي الموقوفة قسمان القسم الاول الاراضي التي كانت من الاراضي المملوكة صحيحاً ولوقفت ترفيقاً الى الشرع الشريف ومثل هذه الاراضي الموقوفة تكون رقبتهما وجميع حقوق التصرف بها عائداً الى جانب الوقف ولكونها لا تجري عليها المعاملات القانونية بل يلزم ان تعامل بموجب شرط الوقف مهما كان لا يبحث في هذا القانون عن هذا القسم من الاراضي الموقوفة

القسم الثاني هو الاراضي المفرزة من الاراضي الاميرية التي اوقفها حضرة السلاطين العظام بالذات واخرون بالاذن السلطاني وبما ان وقفية مثل هذه الاراضي هي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مفرزة من الاراضي الاميرية مثل اعشارها ورسوماتها الاميرية لجهة ما من طرف السلطنة السنية فنزل هذه الاراضي الموقوفة ليست من الاوقاف الصحيحة واكثر الاراضي الموقوفة السكائنة في المالك المحروسة هي من هذا القبيل وبما ان الاراضي الموقوفة التي هي من قبيل تخصيصات كهذه تكون رقبتهما عائداً الى بيت المال مثل الاراضي الاميرية التصرف تجري بمقتضى تماماً بعد ان المعاملات القانونية الاتي ذكرها وتفاصيلها لكن كما ان رسم فراغ وانتقال الاراضي الاميرية التصرف وبديل محمولاتها عائداً الى جانب الميري يعود في مثل هذه الاراضي الموقوفة ايضاً الى وقفه وبما ان احكام الاراضي الاميرية التي تسقط وتبين في ما باقى تكون جارية ايضاً في مثل هذه الاراضي الموقوفة فتم ذكر في هذا

القانون تعبير الاراضي الموقوفة يكون المراد به الاراضي الموقوفة التي هي من قبيل ملكنا
تخصيصات لكن يوجد ايضاً نوع من مثل هذه الاراضي الموقوفة وهو الذي تخصصت الى
جهة ما حقوق التصرف به من اعشاره ورسوماته وفي الحالة التي تعود بها اعشاره ورسوماته
الى جانب الميري كما ان رقبته عائدة الى بيت المال وتكون حقوق التصرف به او رقبته فقط
عائدة الى بيت المال ففي هذا النوع من الاراضي الموقوفة لا تجري الاحكام والمعاملات
القانونية مثل الفراغ والانتقال وإنما يصير تنزيهه والتصرف به من طرف الوقف بالذات
او بطريق الاجار وتصرف منافعة الحاصلة على المشروط الى الوقف

المادة الخامسة. الاراضي المنزوعة فسمان احدها الاراضي المنزوعة لاجل عموم الناس
ومن هذا القبيل الطريق العام والثاني الاراضي المنزوعة المخصصة الى عموم اهالي القرية
والنصبة والقرى والنصبات المتعددة ومن هذا القبيل المراعي المخصصة لاهالي القرى والنصبات
المادة السادسة. الاراضي الموات اذا كانت ليست في تصرف احد من الاشخاص ولا
منزوعة ومخصصة للاهالي في الحملات البعيدة عن القرى والنصبات بدرجة لا تنفع بها من
اقاصي العمران صيغة الشخص الجهير الصوت يعني الخالية التي تبعد عن اقصى العمران
مسافة ميل ونصف تخميناً يعني مقدار نصف ساعة

المادة السابعة. قانون الاراضي هذا قسم الى ثلاثة ابواب الباب الاول في بيان الاراضي
الاميرية. الباب الثاني في بيان الاراضي المنزوعة والاراضي الموات وفي هذا الباب يبحث
ايضاً عن الجبال المباحة. الباب الثالث في بيان المنفقات

الباب الاول

في بيان الاراضي الاميرية ويشتمل على اربعة فصول

الفصل الاول

في بيان التصرف والفصل الثاني الفراغ والفصل الثالث الانتقال والرابع الحلولات

الفصل الاول

في بيان صورة تصرف الاراضي الاميرية

المادة الثامنة. كامل اراضي القرية او النصبة لا يمكن ان تحال وتنفوض الى هيئة مجموع
اهاليها فلماً واحداً ولا الى شخص واحد او اثنين وثلاثة يتخبون منهم بل تحال الاراضي لكل

شخص من الاهالي على حدته وتعطى سنات الطابو لا يديهم بيان كيفية نصرهم
 المادة التاسعة . الاراضي المبرية الثابتة للزراعة والحراثة تزرع كل شيء يعني حنطة
 وشعيراً وارزاً ونبلة وغير ذلك من المحبوب وتزرع كذلك بالاجرة او عارية ولا تمنع
 ما لم يحقق احد الاعذار الصحيحة التي سوف تبين في فصل المحصولات

المادة العاشرة . المراعي التي كان يحدد حشيشها قديماً ويؤخذ عشر محصوله تكون
 مثل الاراضي الزراعية وتصرف بالطابو ويتنفع منصرفها فقط من العشب الحاصل منها
 وبقدرة يمنع غيره من الانتفاع به ومثل هذه المراعي تمكن فلاحتها وزراعتها باذن المأمور
 المادة الحادية عشر . العشب الناتج في المزارع المبرعة بالكلاء المتروك لاجل استراحة
 الارض بحسب درجة قابليتها يتنفع منه صاحب المزرعة فقط فيمكنه ان يمنع الاخرين من
 الدخول الى تلك المزرعة ومن ادخال حيواناتهم ورعيها

المادة الثانية عشر . لا يقدر احد ان يستعمل تراب الاراضي التي هي في تصرفه ليعمل
 منه اشياء مثل قريد ولبن ما لم يستأذن المأمور فاذا فعل توخذ منه لجانب المبري قيمة
 ذلك التراب في محلو سواء كانت تلك الاراضي من الاراضي الاميرية او من الموقوفة

المادة الثالثة عشر . يقدر الانسان ان يمنع الاخرين من المرور بغير حق في الاراضي
 التي هو متصرف بها بالطابو وإنما لا يقدر ان يمنع من كان له حق المرور قديماً من تلك الاراضي
 المادة الرابعة عشر . لا يقدر احد ان يحدث خرقاً فصولاً في ارض متصرف بها احد
 الناس ما لم يكن ذلك باذنه ومعرفته ولا يعمل يدرأ ولا يقدر ايضاً ان يتصرف بها
 بصورة ما فصولاً

المادة الخامسة عشر . الاراضي المتصرف فيها بالاشراك هي قابلة القسمة يعني انه يمكن
 الانتفاع لكل من المشتركين بحصته المفردة له فاذا كان المشتركين او البعض منهم يطلب
 القسمة تفرز لكل منهم حصة وتعين بمعرفة المأمور بحضورهم او حضور وكلائهم الشرعيين معتبرة
 اعلى واوسط وادنى بحسب الموقع بالقرعة الشرعية او باقي الصور العادلة واذا لم تكن قابلة
 للقسمة يبقى التصرف بها اشراكاً كما كانت ولا تجري عليها المايات يعني التصرف بالمناوبة
 المادة السادسة عشر . من بعد ان تنقسم الاراضي على الوجه المبين في المادة السابقة
 ويعين كل واحد من المشتركين حدوده ويضبط حصته على حدتها ويتصرف بها لا يعود
 يقدر البعض منهم ان يبطل القسمة السابقة ويجري التقسيم ثانية

المادة السابعة عشر . لا تمكن قسمة الاراضي الا بانضمام اذن المأمور ومعرفته وحضور

المتصرفين أو وكلائهم الشرعيين وإذا جرت بدون ذلك لا تعتبر
 المادة الثامنة عشرة. إذا كان المشتركون في الأرض كافة أو البعض منهم صغيراً
 وصغيرات فنقسم أراضيهم القابلة للقسم بمعرفة أوصياهم على الوجه المبين في المادة الخامسة
 عشر كذلك أراضي الجنون والجنونة والمجنون والمجنونة تقسم أيضاً بمعرفة وصيهم
 المادة التاسعة عشرة. الشخص المتصرف بالطاير استقلالاً في محلات مثل أحراش أو
 سيكون يمكنه أن يكسرها ويخذها مزرعة لأجل الزراعة إنما لا يندر أحد المتصرفين
 بالاشتراك أن يكسر جميع تلك المحلات أو جانباً منها بغير إذن شركائهم الآخرين فإذا فعل
 يمكن لشريكه أن يكون مشتركاً معه أيضاً في تلك المحلات التي كسرت

المادة العشرون. إذا لم يتحقق شرعاً أحد الأعدار الشرعية المعتبرة مثل الصغير والجنون
 والتغلب والوجود في ديار بعيدة من السفر لا تسمع الدعاوى المتعلقة بالأراضي المطلوبة
 الحاصل التصرف بها منذ عشر سنين بدون نزاع وتسمع الدعاوى المتعلقة بالأراضي لحد
 عشر سنين اعتباراً من تاريخ زوال وإندفاع تلك الأعدار المعتبرة ولا تسمع إذا مرت المدة
 المذكورة وإنما إذا كان يقر المدعى عليه بأن ضبط الأراضي الموجودة بينه وزرعها كان
 فضولاً عند ذلك لا يعتبر مرور الزمان ولا تصرفه بل تؤخذ من تلك الأرض وتعطى
 إلى صاحبها

المادة الحادية والعشرون. الأراضي التي تكون قد رُبِطت وزُرعت فضولاً وتغلباً
 وأخذت منها حقوق أرضها سنة فسنة لا تبقى صلاحية إلى المأمور ولا إلى الشخص الذي
 يسترد أراضيها بعد أن تكون استردت وضبطت بمعرفة المأمور بعد المحاكمة أن يأخذ من
 الشخص الذي يكون ضبط تلك الأراضي وزرعها فضولاً وتغلباً مثل نفوسه أرض أو اجر
 المثل وبحكم على هذا الوجه أيضاً في أراضي الصغير والصغيرة والجنون والجنونة والمجنونة
 المادة الثانية والعشرون. عند ما تسترد الأراضي المضبوطة والمزروعة فضولاً أو تغلباً
 يمكن للشخص الذي استرد تلك الأراضي أن يلزم الشخص الذي ضبطها على الوجه المشرح
 بمعرفة المأمور أن يقلع الزرع المزروع أو تلك الخضر

المادة الثالثة والعشرون. عندما يأجر أحد أو يبيع آخر الأراضي المتصرف بها لا يثبت
 حق القرار لذلك المستأجر والمستعير طالما زرع وتصرف بتلك الأراضي مدة مدنية لكونه
 مستأجراً أو مستعيراً ولا يعتبر مرور الزمان في تلك الحالة بل يصلح للمتصرف الأراضي في
 جميع الأزمنة أن يأخذ ويضبط أراضيها من يد المستعير والمستأجر

المادة الرابعة والعشرون. المحلات المتخذة منذ القدم مراعي ومشاتي مستقلة لاهالي قرية واحدة اربع او خمس قرايا عدا عن مشاتها ومراعياها المخصوصة وكان التصرف بها حاصلًا بالطابو استقلالاً او اشتراكاً ليس لها فرق عن الاراضي المزروعة بل تجري في حقها المعاملة القانونية المذكورة والتي تذكر فيما بعد بنماها وتوخذ ايضاً من اصحاب هذين النوعين من المراعي والمشاتي رسومات المشي والمراعي بحسب نحلهم

المادة الخامسة والعشرون. لا يقدر احد ان يخذ كروماً وجنائن بفرو عرائش وانواع اشجار مثمرة في الاراضي التي هي بتصرفه مالم ياذنه المأمور وإذا وجد من فعل ذلك بلا اذن فتكون لجانب الميري صلاحية مدة ثلاث سنين لقطع تلك الاشجار وإذا تجاوزت الثلاث سنوات واتصل الحال لدرجة الانتفاع من تلك الاشجار يلزم حينئذ ان تترك على حالها غير ان الاشجار المثمرة التي تكون من هذا القبيل مفروسة بفهر اذن وتجاوزت الثلاث سنين او التي تكون غرست باذن المأمور لا تكون تابعة الى الاراضي بل ملكاً الى صاحبها غير انه يوخذ العشر عما يقع من حاصلاتها سنة فسنة ولا يمكن تقديراً منقطع على ارض مثل هذه الكروم والجنائن التي يوخذ العشر من محاصيلها

المادة السادسة والعشرون. اذا كان احد قد طعم اشجاراً طبيعية تابعة في الاراضي التي هو متصرف بها استقلالاً او بالاشتراك وربما ما فيكون قد تملك تلك الاشجار فلا تحصل مداخلة في مثل هذه الاشجار لا من طرف شريكه ولا من طرف المأمور بل يوخذ العشر الشرعي من حاصلاتها الواقعة سنوياً فقط

المادة السابعة والعشرون. ليس لاحد من الاجانب صلاحية ان يطعم اشجاراً تابعة بطبيعتها في ارض متصرف بها احد الاشخاص ويملكها بالتمرية مالم يكن ذلك باذن من متصرف الارض وإذا اراد ان يطعمها ويربيها فيقدر متصرف الارض ان يمنعه وان كان قد طعمها فلنصرف الارض صلاحية ان يلزمه بمعرفة المأمور بقطع تلك الاشجار من محل قطعها

المادة الثامنة والعشرون * الاشجار المثمرة والغير المثمرة التابعة طبيعياً في الاراضي الاميرية على الاطلاق مثل البلوط والجوز والكستناء والكراتي والسديان هي تابعة للأراضي ومنافعها تعود الى متصرف تلك الاراضي وانما يوخذ العشر الشرعي فقط لجانب الميري عن

* بما انه بموجب ارادة سنية تاريخ ١٦ شوال سنة ٨٦٦ صار اتخاذ قانون بان الاشجار التابعة طبيعياً تكون قيمتها القائمة عائدة الى المتصرف بالارض صار حكم القضية المحررة بالمادة الثامنة والعشرين الذي هو ان تكون القيمة المذكورة عائدة لجانب الميري منقصة

حاصلات الاشجار المثمرة ومثل هذه الاشجار النابتة طبيعياً لا يقدر منصرفها ولا احد من الاجانب ان يقطعها او يفلحها واذا فعل ذلك احدثت خذ لجانب الميري قيمة تلك الاشجار قائمة من يكون قطعها او فلحها

المادة التاسعة والعشرون. اذا كان احد يفرس اشجاراً غير مثمرة باذن المامور في الاراضي التي هو منصرف بها ويتخذها وقوداً فتكون تلك الاشجار ملكاً له وله صلاحية ان يقطعها ويفلحها هو فقط واذا قطعها غيره فيأخذ منه قيمة تلك الاشجار قائمة وتراعي الرغبة المتفاوتة حسب الموقع لمخلات هكذا محاطب ويخصص عليها اجرة ارض تقدر بتعادل العشر المادة الثلاثون. المحاطب التي تكون اشجارها نابتة بالطبيعة وكان حاصل التصرف باحطائها اياً عن جد او بالتفرغ من اخر عدنا عن الجبال المباحة والاحراش والمحاطب المخصوصة الى اهالي القرى تنصرف بالطابو وتنصرفها فقط هو الذي يقطع اشجارها فاذا اراد احد من من الاجانب ان يقطع منها فيمكنه منعه بمعرفة المامور واذا كان قطع منها اشجاراً تؤخذ ثمنها قائمة لجانب الميري وتؤخذ ايضاً اجرة الارض معادلة للعشر عن محلاتها لجانب الميري وتحصل معاملة باقي الاراضي في حق مثل هذه المحاطب ايضاً *

المادة الحادية والثلاثون * لا يمكن انشاء واحداث ابنية جديدة في الاراضي الاميرية ما لم يكن ذلك باذن من المامور وان وقع ذلك فيمكن هدمها من جانب الميري المادة الثانية والثلاثون. اذا كان يراد انشاء ابنية في الاراضي الاميرية من طرف تنصرفها بحسب الاجاب فيمكن ان تنشأ ابنية بمعرفة المامور مثل ابنية الممتلك والمطاحن والصبر والمصائد والخازن والاصطبلات والمتابن والزرائب ويخصص على محلاتها اجرة الارض سنوياً فقط مقدرة تعادل العشر بحسب شرف واعتبار الارض وحسب الموقع واما تشكيل حارة او قرية بالانشاء ابنية جديدة لكي تتخذ سكناً في الاراضي القراحي التي لم يكن بها اثر بناء فهو بكل حال يتوقف على ارادة سنية مخصوصة فلا يكون اذن المامور وحده كافياً

المادة الثالثة والثلاثون. لا يقدر المنصرف ولا احد من الاجانب ان يدفن ميتاً في الاراضي المنصرفه بالطابو واذا وقع ذلك وكان الميت المدفون لم يبل فيعبر نفقة لخل اخر من طرف المامور واما اذا كان قد بلي فيتمهد ما فوقه

المادة الرابعة والثلاثون * الاراضي المفرزة من الاراضي الاميرية التي اتخذت محلاً

* ينبغي ان يراجع لاجل حكم المادة الثلاثين هذه شرح حكم المادة الثامنة والعشرين
* بما ان يادار الخ تحت الاشجار تحم العبارة الكائنة بهذا الخصوص في المادة الرابعة والثلاثين منسوخ

للبيادر او تصرفت للطابو استئلاماً او بالاشتراك تجرى معها معاملة سائر الاراضي وكذلك محلات بيادر الملح المفردة من الاراضي الاميرية هي من هذا القبيل ويؤخذ عنها منقطع الارض سنوياً معادلاً للعشر

المادة الخامسة والثلاثون . اذا احدث شخص اخر في الارضي التي يكون متصرفاً بها صحيحاً احد الاشخاص ابنيّة فصولاً او غرس كروماً واشجاراً فلنصرف الارض صلاحية ان يهدم ويبلغ بمعرفة المأمور تلك الابنية والكروم والاشجار واذا احدث من المشتركين احدث ابنيّة او غرس اشجاراً فصولاً بغير اذن الاخرين على مجموع الاراضي التي حاصل التصرف فيها بالاشتراك فتحصل هذه المعاملة ايضاً بحق حصة الشريك الاخر الا انه اذا كان شخص يوجد بينه سند معقول بسبب من اسباب التصرف كالفروض من جانب الميري ظناً بالتفريغ او المحلول عن اخر او كالاتقال من الاب والام وحدث ابنيّة في اراضي التي تصرف بها او غرس اشجاراً ثم ظهر بعد ذلك انسان وتبين وتحقق حق تصرفه في ذلك الحبل وظهر حقه في محل تلك الابنية والاشجار فان كانت قيمة مقلوع الابنية والاشجار اكثر من قيمة ذلك الحبل فتعطى لذلك الانسان الذي يظبر استحقاقه قيمة الحبل المذكور الصحيحة ويبيّن ذلك الحبل بيد صاحب الابنية والاشجار واما اذا كانت قيمة ذلك الحبل اكثر من قيمة الابنية والاشجار فتعطى قيمة تلك الابنية والاشجار حال كونها مستحقة للقلع الى صاحبها وتعطى الابنية والاشجار الى الانسان المذكور وكذلك اذا كان احد الشركاء يحدث ابنيّة او يغرس اشجاراً في بعض محلات الارضي التي حاصل التصرف بها بالاشتراك بدون اذن شريكه فنقسم تلك الارضي على الوجه المبين في المادة الخامسة عشر واذا كان محل الابنية والاشجار يقع في حصة الشريك يعامل هذه المعاملة ايضاً

الفصل الثاني

في بيان صورة فراغ الارضي الاميرية

المادة السادسة والثلاثون . متصرف الارضي المتصرفه بالطابو يمكنه ان يتفرغ باذن المأمور لمن اراد من الاشخاص مجانياً او بتأبلة بدل معلوم فاذا لم يكن ذلك باذن المأمور ومعرفة لا يعتبر فراغ الارضي الميري بوجه العموم ويكون تصرف الشخص الاخذ المتفرغ له في الارضي التي اخذها على كل حال متوفقاً على اذن المأمور اما اذا مات المتفرغ له بدون اخذ الاذن من المأمور فيكون الشخص المتفرغ قادراً على التصرف في اراضيها كما

كان أولاً وكذلك اذا مات المتفرغ وكان له ورثة لهم حق الانتفال على الوجه الاتي
فيقتل اليم والافيكون مستحقاً للطايبا اما المتفرغ له فيأخذ البديل الذي اعطاه من تركه
المتفرغ وهكذا ايضا مبادلة الاراضي هي موقوفة بكل حال على اذن المامور وعند فراغ
وتقويض متصرف الاراضي باذن مامورها يلزم قبول الفراغ والتفويض من طرف المتفرغ
له او شخص من طرفه

المادة الدابعة والثلاثون . حيث كان مجرد اذن المامور كافياً في فراغ الاراضي الاميرية
فاذا مات الشخص المتفرغ بعد ان يتفرغ عن اراضيه لآخر باذن المامور بدون ان يأخذ
المتفرغ له سند الطايب فلا ينظر لتلك الاراضي بعين الحلول لان الفراغ المذكور هو معتبر
المادة الثامنة والثلاثون . اذا تفرغ احد عن اراضيه مجاناً لآخر بدون نسيبة بدل فلا
تكون له صلاحية فيما بعد ان يطلب بدلاً في مقابلة تلك الاراضي وكذلك اذا مات لا تصلح
ورثته ايضاً للدعوى واما اذا تفرغ لآخر باذن المامور على ان يعطيه بدلاً معلوم المقدار
ثم بعد ذلك لم يعط البديل المذكور من طرف المتفرغ له الى المتفرغ فيكون للمتفرغ ان
ورثته الذين يتالون حق الانتفال بعد وفاته صلاحية لاسترداد الاراضي المذكورة وضبطها
من المتفرغ له او من ورثته الذين يتالون حق الانتفال اذا كان مات لكن اذا كان البديل
المرفوع أعطي له فلا تبقى حيثية صلاحية للدعوى والاسترداد على الوجه المحرر

المادة التاسعة والثلاثون . من بعد ان يتفرغ شخص لآخر فراغاً معتبراً قطعياً عن
ارضيه باذن المامور اما مجاناً واما في مقابلة بدل معلوم لا يمكن الرجوع عن فراغه
المادة الاربعون . اذا تفرغ شخص لآخر عن اراضيه باذن المامور ثم تفرغ بعد ذلك
ايضاً الشخص اخر تكرر اذن المتفرغ له لا يعتبر الفراغ الثاني

المادة الحادية والاربعون . الشخص المتصرف بارض مشتركة لا يمكن ان يتفرغ عن
حصته مجاناً ولا في مقابلة بدل بدون اذن خليطه وشريكه فاذا وقع ذلك فتكون لذلك
الشريك صلاحية ان يأخذ تلك الحصة من الشخص الآخذ لمدة خمس سنوات ببديل
المثل حين الطلب لكن اذا مرت تلك الخمس سنوات باعذار نظير الصغر والجنون والوجود
في بلاد مئة سنهما بعيدة لا تبقى مع ذلك صلاحية للدعوى غيب مرور تلك المدة اما اذا
كان حين الفراغ اسقط الشريك المرفوع حقه اما بالاذن واما بالاستنكاف من الآخذ
عندما تكلف اليه لا يقدر اخيراً على الدعوى

المادة الثانية والاربعون . اذا اراد واحد من ثلاثة شركاء او من شركاء اكثر من

ذلك ان يتفرغ لآخر عن حصته فلا يترجح احد من شركائو الاخرين على آخر بل اذا طلب الآخرون ايضاً ذلك فيكون لهم حق ان ياخذوا تلك الحصة بالاشتراك واذا تفرغ احد من الشركاء للمقربين على حصته بالتام الى شريك اخر فالشريك الاخر يمكنه ان ياخذ سهمه من تلك الحصة وتجري في حقهم ايضاً الاحكام المبينة في المادة السابقة

المادة الثالثة والاربعون. اذا تفرغ شخص لآخر عن اراضي شخص اخر او اراضي شريكه باذن المأمور فصولاً بدون ان يكون موكلاً على الفراغ من طرف متصرف الاراضي ثم لم يجز متصرف تلك الاراضي الفراغ المذكور فيسترد اراضيه بمعرفة مأمورها من الشخص الذي قبل الفراغ وضبطها فصولاً

المادة الرابعة والاربعون. الاراضي التي يوجد فيها اشجار واثنية ملك الغير وكانت مع بيعها لتلك الاشجار والاثنية حاصلة زراعتها والتصرف بها فلا يمكن لمصرفها ان يتفرغ لآخر لا بمجاناً ولا ببدل طالما وجد صاحب الاشجار والاثنية يطلب اخذها بمثل الطابو فانا تفرغ عنها فيكون له صلاحية لطلبها والادعاء بها مدة عشر سنوات وله حق ان ياخذ ببدل المثل حين الطلب ولا تعتبر في هذا الامرار مثل الصقر والجنون والوجود في ديار مدة سفرها بعيدة

المادة الخامسة والاربعون. الاراضي التي في داخل حدود احدي القرى وحاصل التصرف بها بالطابو اذا تفرغ متصرفها لاحد الاشخاص من اهالي قرية اخرى فاصحاب الضرورة المحتاجون للارض من اهالي القرية التي توجد بها تلك الاراضي تكون لهم صلاحية بطلبها والادعاء بها مدة سنة واحدة ببدل المثل

المادة السادسة والاربعون. الشفعة التجارية في الاملاك ليست تجارية في الاراضي الاميرية والموقوفة يعني اذا تفرغ شخص لآخر عن الاراضي التي هو متصرف بها في مقابلة بدل معلوم فلا صلاحية للشخص المتأخر لها ان يدعي قائلاً انا آخذها بذلك البدل

المادة السابعة والاربعون. يعتبر الدوم والذراع في الاراضي المفروغة دونات واذرعاً معينة ولكن في الاراضي المفروغة بتعيين وظهار المحدود لا يعتبر الدوم والذراع سواء كانوا مذكورين او غير مذكورين بل تعتبر المحدود فقط مثلاً تفرغ شخص عن اراضيه لآخر مظهر الة حدودها وانها مقدار خمسة وعشرين دوناً ثم ظهرت اخيراً تلك الارض بانها اثنان وثلاثون دوناً فلا يمكنه المداخلة فيها مع المفروغ له بقوله افصل متابع دونات لاستردادها بالثاني او اطلب منك زيادة دراهم لاجلها وكذلك اذا مات بعد فراغه فلا تندر

اولاده او ابوه او جده على الملاحظة بها ايضاً وهكذا اذا ظهرت تلك الاراضي بانها ثمانية عشر دوتماً فلا يقدر المفروغ له ان يسترد ايضاً ما يصيب السبع دوتماً من بدل تلك الارض
 المادة الثامنة والاربعون . بما ان الاشجار الطبيعية الناجية في الارض هي تابعة الى الارض فاذا تفرغ احد عن اراضيها لاخر يكون على كل حال داخلة في ذلك الفراغ اما الاشجار الملك التي تكون في تلك الاراضي اذا لم تذكر حيث الفراغ وتباع فلا صلاحية للمفروغ له ان يضبطها

المادة التاسعة والاربعون . الاشجار المملوكة والكروم المفروسة والابنية الحادثة مؤخراً بمعرفة المأمور في الاراضي الحاصل بها التصرف بالطاير او باعتمها اصحابها لاخرين فاراضيها يحصل التفرغ عنها بمعرفة المأمور للشخص الذي يكون اشترى الاشجار والكروم والابنية وكذلك الاحراش التي اراضيها ارض ميري واشجارها مملوكة تعامل على هذا الوجه ايضاً
 المادة الخمسون . الصغير والصغيرة والجنون والجنونة والمعنوه والمعنوهة لا يعتبر فراغهم الى الغير عن الارضي التي هي في عهدهم فاذا تفرغوا عنها ولم على هذه الصورة ثم ماتوا قبل الادراك والصفحة تنتقل الى ورثائهم اذا كان لهم ورثة ناثلون حتى الانتقال على الوجه الاتي ولا فتكون تلك الاراضي مستحقة للطايرين

المادة الحادية والخمسون . الصغير والصغيرة والجنون والجنونة والمعنوه والمعنوهة لا يمكنهم ان يقبلوا فراغاً او بتفوضوا باراضي وانما يمكن لاوليائهم واوصيائهم ان يتخذوا لهم الاراضي بالولاية والوصاية اذا كان ذلك بموجب الخبر والمنفعة مجتمعا

المادة الثانية والخمسون . الارضي التي تكون قد دخلت بعهد الصغير والصغيرة اما بطريق الانتقال عن ابايهم وامهاتهم او بصورة اخرى لا يمكن لاوليائهم واوصيائهم ان يتفرغوا عنها لاخرين بناء على سبب من الاسباب كالذين اوضروا المنفعة او غير ذلك ولا يقدررون كذلك ان يدخلوها على عهدهم ايضاً واذا تفرغوا او دخلوا فمن بعد بلوغ الصغير او الصغيرة واقتدارها على التصرف بقدرا ان يسترد اراضيها ويضبطها بمعرفة المأمور من واضع اليد عليها لحد عشر سنوات واذا ماتوا قبل البلوغ وكان لها ورثة ناثلون حتى الانتقال فتنتقل الارضي المرقومة اليهم ولا فتكون مستحقة للطايرين غير ان المزارع التي تكون بعهد الصغير والصغيرة اذا لم تكن ادارتها بمعرفة الاولياء والاوصياء بصورة لا يترتب معها ضرر وخسائر عليهم وكانت مشتتة لانيها ذات قيمة يخشى من تلفها وضياعتها ووقوع خسائر محتملة كلية مستحقة لترتب من جراء ذلك في حق الصغير والصغيرة ولزم بيعها بناء على المساع

الشرعي ونحقق شرعاً ان ابقاء الاراضي الصرف هو مضر في حق الصغير والصغيرة لسبب تفرقها عن الابنية وسائر المشتلات تؤخذ حيثئذ حجة الاذن من طرف الشرع الشريف وتباع الاراضي مع تلك المشتلات سوية بقيمة المثل الحقيقية وبعد ان تباع على المتوال الحرر لا تبقى صلاحية للصغير والصغيرة لاسترداد وضبط تلك الاراضي وباقى مشتلاتها بعد البلوغ وهكذا ايضاً يكون الحكم على المتوال الحرر في اراضي الجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة المادة الثالثة والخمسون. الجنان والكروم المتخذة لفرس الاشجار والعرائش في الاراضي الاميرية والموقوفة او الابنية الحديثة فيها اذا كان المتصرف او المتصرف بها صغيراً وصغيرة ومجنوناً ومجنونة او معتوهاً ومعتوهة يمكن لاوليائهم ولو صيغتهم ان يبيعوا مثل هذه الكروم والجنينات والابنية لآخرين بناءً على المسوغات الشرعية وبمكهم ايضاً ان يتفرغوا عن اراضيها بالتبعية لتلك الاملاك

الفصل الثالث

في بيان انتقال الاراضي الاميرية

المادة الرابعة والخمسون. اذا مات احد متصرفي او متصرفات الاراضي الاميرية والموقوفة فتنتقل الاراضي التي تكون بعهده الى اولاده من الذكور والاناث بوجه المساواة محاباً بلا بدل سواء كانوا في المحل الذي توجد به الاراضي او في ديار اخرى واذا كانت اولاده ذكراً واناثاً فقط فتنتقل اليهم كذلك مستقلاً بلا بدل واذا مات احد من متصرفي الاراضي وكانت زوجته حاملة فتوقف تلك الاراضي لحين ظهور الحمل *

المادة الخامسة والخمسون. الذين يتوفون من غير ولد من متصرفي ومتصرفات الاراضي الاميرية والموقوفة تنتقل اراضيهم الى ابائهم والا فلأمهاتهم على المتوال السابق *
المادة السادسة والخمسون. اذا كان البعض من اولاد المتوفى او المتوفاة حاضراً وموجوداً والبعض غائباً غيبة منقطعة ومفقوداً فتعطي اراضي (من كان غائباً) الى الحاضرين الموجودين اما اذا كان الغائب يظهر في ظرف مدة ثلاث سنين اعتباراً من تاريخ وفاة ابيه او امه او تخفى بانه موجود في قيد الحيوة فيأخذ حصته من تلك الاراضي والحكم في حق الاب والام على هذا الوجه ايضاً *

بيان احكام هذه المراد الرابعة والخمسين والخمسة والستين المتعلقة باصول الانتالبة منسقة بمقتضى حكم القانون المورخ في ١٧ محرم سنة ٨٤٤ المتعلق بانتقالات الاراضي الاميرية

المادة السابعة والخمسون. الشخص الذي يغيب غيبة منقطعة ثلاث سنين لا يعلم بها ان كان حيا هو او مات تنتقل اراضيهِ الى اولاده فان لم يكن له اولاد فلا يورثه وان لم يكن له اب فلامو كما تبين ذلك في المادة السابقة اما اذا كان لا يوجد له احد من ذكر فتستحق حيثنذر الطابو يعني اذا كان يوجد اصحاب الحق الطابو على الوجه الاتي فتعطي لم يثل الطابو والا فتفوض بالمراد لطالبيها *

المادة الثامنة والخمسون. من كان من العساكر الشاهانية موجودا في ديار اخرى في الخدمة بالفعل سواء كان معلوماً بانه حي او غائبا بغيبة منقطعة فتنتقل له اراضي ابيه وامه واولاده ولا يمكن تفويض تلك الاراضي لاحد غيره ما لم يتحقق موته شرعا واذا بالفرص تفوضت ففي اي وقت ظهر ذلك الرجل يكون له صلاحية ان ياخذ تلك الاراضي التي تكون انتقلت له من يد اي شخص وجدها في يده وبسطها ويتصرف بها وانما صيانة الى حقوق الاراضي ينبغي ان تترك مثل هذه الاراضي التي للعساكر الشاهانية الى اقربائهم وامنائهم الذين يحفظون اموالهم والاشياء التي تخصهم اولادهم اخصا اخرين وتحصل حقوق الارض وتستوفي منهم *

الفصل الرابع

في بيان محلات الاراضي الاميرية

المادة التاسعة والخمسون. اراضي الذين يتوفون من متصرفي ومتصرفات الاراضي من غير اولاد واب وام تعطي بمثل الطابو اولاد اخي الميت الذكر لابيوت اولاب يعني يبدل معين نندره ارباب الوقوف الخالو الغرض العارفون بمندار الاراضي ودوامها وحدودها وشرفها واعتبارها بحسب قوة اربابها وموقعها وتكون له صلاحية اطلبها واستردادها لحد عشر سنين. ثانيا اذا لم يكن له اخ ذكر لابيوت اولاب فتعطي كذلك بمثل الطابو لاخته لابيوت اولاب ان كانت ساكنة في القرية او النصب التي توجد بها تلك الاراضي او متولدة في محل اخر ويكون لها صلاحية اطلبها والادعاء بها لحد خمس سنين. ثالثا اذا لم يكن له اخت لابيوت اولاب فتعطي كذلك بمثل الطابو لابن ابيه وبنت ابيه سوية ويكون لها صلاحية اطلبها والادعاء بها لحد عشر سنين. رابعا ان لم يكن له ابن ابن او بنت ابن فتعطي كذلك بمثل الطابو الى الزوج والزوجة ويكون لها صلاحية الى طلبها والادعاء بها *

* لاجل احكام المادة السابعة والخمسين والمادة الثامنة والخمسين ينبغي مراجعة شرح المادة الرابعة والخمسين

لحد عشر سنين . خاصاً ان لم يكن هناك زوج او زوجة فتعطي كذلك بمثل الطابو الى الاخ
الذكر والاخت سوية ولها صلاحية الى طلبها والادعاء بها الى خمس سنين . سادساً اذا لم
يكن هناك اخ واخت لام فتعطي كذلك بمثل الطابو الى ابن بنتو وبنت بنتو سوية ولها
صلاحية الى طلبها والادعاء بها لحد خمس سنين . سابعاً اذا لم يكن له ابن بنت او بنت بنت
وكان يوجد له في الاراضي اشجار ملك او ابنة ملك فتعطي كذلك بمثل الطابو الى الورثة
الذين تشغل الهم تلك الاشجار والابنة بوجه المساواة ويكون لم صلاحية الى طلبها والادعاء
بها لحد عشر سنوات وليس بعد ذلك اصحاب الحق الطابو من احد من الاقرباء عدا عن
المذكورين . ثامناً عندما لم يكن للمتوفي ورثة على المتوال المشروح تعطي كذلك بمثل الطابو
الى الشركاء والمخيطين في تلك الاراضي ولم صلاحية الى طلبها والادعاء بها لحد خمس سنين
تاسعاً اذا لم يكن له شريك وخطيط فتعطي كذلك بمثل الطابو الى المضطرين والمهاجرين
للاراضي من اهل القرية ولم صلاحية الى طلبها والادعاء بها سنة واحدة واذا كان المضطرون
من اهل القرية متعددين وطلبوا ان ياخذوا تلك الاراضي المستحقة للطابو على المتوال
المحرر كلهم بالتسوية ولم يكن في تقسيم تلك الاراضي محذورات ولا اضرار فتقسم حيثنذر
وتنفوس قطعة قطعة لكل واحد منهم لكن اذا لم تكن قابلة للتقسيم او كان في تقسيمها نوع من
الاضرار فتعطي الى الاكثر اضطراراً واحتياجاً منهم الى الارض واذا بالفرض كانوا متساوين
في الاحتياج وكان موجوداً فيما بينهم من خدم في العسكرية فعلاً بالذات واكمل مامورته
ثم جاء الى وطنه فتعطي له والا تلتى قرعة فيما بينهم وتعطي لمن نصيب اسمه ومن بعد ان تعطي
لاحد هؤلاء لا تبق حينئذ صلاحية للطلب ولا الى الادعاء من طرف احداً اخر بوجه من الوجوه *
المادة الستون . اذا مات احد من منصرفي ومتصرفات الاراضي ولم يكن له ورثة نال
حق الانتفال يعني اولاد واب او ام فان لم يكن هناك اصحاب حق طابو حسب المتوال
المحرر او كان موجوداً واستنكفوا من اخذ الارضي التي لم بها حق طابو بمثل الطابو واستقلوا
حزم فتصير تلك الاراضي محلولاً صرفاً وتنفرد بالمزائنة الى طالبها وانما اذا كان صاحب
حق الطابو صغيراً او صغيرة ومجنوناً او مجنونة فلا يعتبر اسقاطه حجة بالذات او بواسطة
اوليائه واصبيائه

المادة الحادية والستون . المدد المعينة لصلاحية اصحاب حق الطابو المذكورين اعلاه
بالطلب والادعاء تعتبر من تاريخ وفاة منصرفي ومتصرفات الاراضي وفي ظرف تلك

* تراجع شرح المادة الرابعة والخمسة من لاجل حكم المادة التاسعة والخمسين

المئات يمكن لأصحاب حق الطابو أن يعطوا حين طلبهم مثل الطابو ويتفوضوا من جانب الميري في تلك الأراضي - وإن كانت أعطيت لآخرين أولم تعط بعد لاجلها من بعد مرور تلك المئات المعنية أو اسقاط حق الطابو فلا تعتبر دعوى حق طابو ولا تعتبر الاعتار كالصغر والمجنون والوجود في ديار بعيدة من السفر في دعوى حق الطابو ولئن كانت مرث تلك المئات المعنية بالاعتار المذكورة فانه لا بد حين انقضائها من سقوط حق الطابو

المادة الثانية والستون. إذا كان أحد من أصحاب حق الطابو المتساوين في الدرجة يستكف عن أخذ حصته من الأراضي المحولة التي له بها حق الطابو بمثل الطابو ويسقط حقه فيها فيمكن لغيره أن يأخذ بمثل الطابو تلك الأراضي بتمامها وكاملها

المادة الثالثة والستون. إذا لم تحل لعمدة الصغير والصغيرة والمجنون أو المجنونة أو من كان في ديار أخرى بعيدة من السفر من أصحاب حق الطابو الأراضي المحولة التي لم بها حق طابو فلا ينبغي أن يتأخروا ويقف طابو تلك الأراضي بل مع إبقاء صلاحيتهم إلى الطلب والادعاء في المئات المحددة لصلاحية الادعاء بحسب درجاتهم تحال بمثل الطابو حسب أصولها إلى من كان موجوداً في مرتبتهم أو دونها من أصحاب حق الطابو فإذا استقطوا أيضاً حقوقهم عنها حيثئذ تعطى بالمرأية إلى طالبها *

المادة الرابعة والستون. المندمون في الدرجة من أصحاب حق الطابو المتعبرون نعم مراتب إذا استنكفوا من أن يأخذوا بمثل الطابو الأراضي التي لم بها حق طابو واستقطوا حقم في ذلك فينتكف إليها من كانوا بالدرجة الثانية وإذا استنكفوا هم أيضاً فيحصل التكليف بالتبعية لحد الذين هم في الدرجة الأخيرة وإذا استنكفوا جميعهم من أخذها فتعطى حيثئذ بالمرأية إلى طالبها ثم إذا مات أحد أصحاب حق الطابو قبل أن يطوب الأراضي التي له بها حق طابو فلا ينتقل ما كان له من حق التطويب إلى أولاده وإلى سائر ورثائه

المادة الخامسة والستون. إذا كان من أصحاب الطابو من هو صغير أو صغيرة أو مجنون أو مجنونة أو معتوه أو معتوهة فيمكن لأوليائهم وأوصيائهم أن يأخذوا بمثل الطابو الأراضي التي لم بها حق طابو إذا كان ذلك مما يجلب الخير والمنفعة مجتمهم

المادة السادسة والستون. إذا وجد الشخص من الأجانب أشجاراً وبنية ملك وكان متصرف الأراضي التي خاضل بها الزرع والتصرف مع تبعاتها إلى تلك الأشجار والبنية

* لاجل أحكام المواد الستين والحادية والستين والثانية والستين والثالثة والستين راجع شرح المادة الرابعة والخمسين

ليس هو واحد من اصحاب حق الطابو السابق تحريرهم مات فيترج ذلك الشخص على غيره وعندما يطلب تلك الاراضي تحال له بيدل المثل واذا لم يتكلف لذلك وأعطيت الارض لآخر فيكون له صلاحية ان يطلب تلك الاراضي ويدعي بها بيدل المثل لحد عشر سنين المادة السابعة والستون. الاشخاص الذين هم من اصحاب حق الطابو ويحقنق بانهم اوفوا الخدمة في سلك المساكر النظامية ذاتا بالفعل بحال اليهم مقدار خمس دونات مجاتا وبلايدل من الاراضي التي يتوجه حق الطابو بها اليهم ثم تجرى المعاملات القانونية في ما كان زائداً عن الخمس دونات مثل باقي اصحاب الطابو

المادة الثامنة والستون. اذا كان احد متصرفي المزارع لا يزرع مزرعته ولا يشغلها عارية او بالاجرة وعطّلها ثلاث سنوات متوالية بدون ان يخفى له عذر من الاعذار الصحيحة مثل ترك الاراضي سنة او سنتين بحسب درجة قابليتها واكثر شواذاً حسب المرفع لاجل مجرد استراحتها وان تكون فاضت عليها مياه مدة ثم بعد ذلك نضبت فتركها خالية لينما تكتسب الصلاحية او انه كان اسيراً وكان موجوداً في المحل الذي تكون به الاراضي او في محل مدة سنة فتمتلك تلك المزرعة مستغنة للطابو واذا طلب متصرفها السابق ان ينفوس بها مجدداً فتنفوس له جديداً بيدل المثل وان لم يطلبها تجرى حينئذٍ عليها المزاينة وتحال لطالبيها

المادة التاسعة والستون. اذا فاضت المياه مدة مدينة على الاراضي الكائنة بهمة تصرف احد الاشخاص ثم نضبت بعد ذلك تكون اعني تلك الاراضي غير مستغنة للطابو لكن متصرفها السابق يضبطها ويتصرف بها كما كان اولاً واذا كان متصرفها السابق مات فيضبطها اولاده او ابوه او امه واذا لم يكن موجوداً احد منهم تعطى لاصحاب حق الطابو بمثل الطابو ومن بعد ان نضب المياه وتكتسب الارض صلاحية للزراعة اذا لم يتصرف بها هو ذاته او الذين نالوا حق الانتقال حسب المتوال السابق وعطّلوها ثلاث سنين متوالية بلا عذر فتكون مستغنة للطابو *

المادة السبعون. اذا ترك احد الاشخاص اراضيه وعطّلها سنتين متوالتين بلا عذر ثم تفرغ عنها لآخر او مات وانتقلت تلك الاراضي لاولاده او لايه ثم عطّلها المفروغ له او الذين نالوا حق هذا الانتقال ايضاً سنة واحدة او سنتين عتب تعطيل ذلك الشخص لا تكون مستغنة للطابو *

* يجب تراجع شرح المادة الرابعة والخمسين لاجل احكام المادة التاسعة والستين والمادة السبعين

المادة الحادية والسبعون. الاراضي التي ثبتت وتحقق امر تعطيلها على المنوال المحرر ثلاث سنوات متوالية بغير عذر وفي نهاية الثلاث سنين مات متصرفها بدون ان تعطي من طرف ما مورها لآخر وكان الميث نازكا اولاداً او ابناً واماً فلا تنتقل اليهم مجاناً بل يتكفلون لاخذها بمثل الطابو واذا استنكفوا من ذلك وكان متصرف تلك الاراضي مات ولم يكن له ورثة بنالون حق الانتقال لا يبحث عن اصحاب حق الطابو بل تحال الى طالبها بالمزاد *

المادة الثانية والسبعون. اذا كان كل اهالي احدى القرى او القصبات او البعض منهم تركوا وطنهم بسبب عذر صحيح فالاراضي التي كانوا متصرفين بها لا تصير مستغنة للطابو وانما اذا كانوا تركوا ديارهم بغير عذر ولم يعودوا الى وطنهم بظرف ثلاث سنين اعتيباراً من خروج اندفاع ذلك العذر الحقيقي الذي اجبرهم على ترك وطنهم وعطلوا اراضيهم بلا سبب نصير حينئذ مستغنة للطابو

المادة الثالثة والسبعون. الاراضي التي في يدها العساكر الشاهانية المستغنيين بالفعل وبالذات في الخدمة العسكرية في ديار اخرى سواء كانت في يد مستاجر او مستعير او كانت متروكة على حالها او معلقة لا يمكن ان تستحق الطابو بوجه من الوجوه ما لم تحقق وفاتهم واذا كانت بالفرض اعطيت لآخر فعندما يتمون مدتهم وخدمتهم ويعودون الى بلادهم ياخذون اراضيهم من يجدونها بين ايديهم

المادة الرابعة والسبعون. الشخص الذي يكون في محل بعيد السفر ومعلوم انه حي عندما تنتقل اليه اراضي من ابويه او من اولاده ذكوراً كانوا او اناثاً ولم يات بذات الى تلك الاراضي التي انتقلت اليه ويتصرف بها او لم يוכל احداً من طرفه بغير او بصورة اخرى في امر زراعتها بل يتركها معطلة ثلاث سنوات متوالية بغير عذر نصير مستغنة للطابو *

المادة الخامسة والسبعون. اذا مات احد من متصرفي او متصرفات الاراضي وكانت ورثته الذرية نالوا حق الانتقال غائبين غيبة منقطعة ولم يعلم ان كانوا احياء او ماتوا نصير تلك الاراضي مستغنة للطابو وانما اذا ظهروا لحد ثلاث سنين اعتيباراً من تاريخ وفاة ذلك الشخص فتكون لهم صلاحية ان يسيطروا تلك الاراضي مجاناً لكن اذا ظهروا بعد مرور هذه الثلاث سنين لا يقدر ان يطلبها ولا الادعاء بها

المادة السادسة والسبعون. الاراضي التي في يدها صغير او صغيرة او مجنون او مجنونة

* ينبغي ان يراجع شرح المادة الرابعة والخمسين لاجل احكام المادتين الحادية والرابعة والسبعين

او معنوه او معنوه لاستحق الطابو في اية حالة تعطلت بها واذا لم تزرعها او تزرعها
اولياهم واوصياهم ثلاث سنوات متوالية بغير عذر وعطلوها يلزم ان تكلف اولياهم
واوصياهم من طرف مامور تلك الاراضي لزراعتها بالذات او تزرعها واذا امتنعوا
واستكنفوا من زراعتها توجر من طرف مامورها لمجرد وقايتها من التعطيل ان يريد ان
يسأ جرها باجور المثل وتعطى الاجرة المعينة التي تؤخذ من المستاجر الى الاولياء والاوصياء
لاجل الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة والمعنوه والمعنوة ثم وللصغير والصغيرة والمجنون
والمجنونة والمعنوه والمعنوة ان يستأجر الاراضيهم بعد بلوغهم واستفاقهم من يد المستاجر

المادة السابعة والسبعون. اذا تحقق بان شخصاً مقدماً في الدرجة من اصحاب حق
الطابو قد كتم واخفى الاراضي المحولة وضبطها فضولياً وتصرف بها مدة اقل من عشر
سنين بدون ان يتفوض بها من جانب الميري يؤخذ منه مثل الطابو في ذلك الوقت وتنفوض
تلك الاراضي لمهدتو فاذا لم يرغب في ذلك وكان يوجد صاحب حق طابو اخر ولم تكن قد
مرت مدتو المعينة بحسب درجته فتنفوض له وان لم يوجد او وجد واستقط حقه فتنفوض
بالمراد الى طالبيها واذا كان ذلك الشخص الذي تحقق بانه ضبطها وزرعها فضولياً مدة اقل
من عشر سنوات على التوال الحرر هو من الاجانب تؤخذ تلك الاراضي من يد ونخل
الى صاحب حق الطابو يمثل الطابو في ذلك الوقت وان لم يوجد صاحب حق طابو او وجد
واستقط حقه فتعطى بالمزاينة الى طالبيها *

المادة الثامنة والسبعون. اذا كان انسان يزرع ارضاً اميرية او موقوفة ويتصرف بها
عشر سنين بدون منازع يكون حق التفرار ثابتاً له سواء كان يده سند معمول به او لم يوجد
ولا ينظر الى تلك الاراضي بنظر الحلول بل يلزم ان يعطى اليه سند طابو جديد مجازاً وانما
اذا قرأ واعترف هو ذاته بانه ضبط تلك الاراضي بغير حق عندما صارت محلاً فلا يعتبر
حيث قد مرور الزمان بل يتكف لاخذ تلك الاراضي يمثل الطابو واذا لم يقبل فتعطى
بالمراد الى طالبيها

المادة التاسعة والسبعون. لا يؤخذ شي تحت خمس ارض او اجر مثل الشخص الذي
يكون ضبط اراضي اميرية او موقوفة وزرعها فضولياً على الوجه المبين في المادتين السالفتين
اذا كان اعطى حقوق الاراضي ولوفاها بالتام

المادة الثمانون. اذا كان احد الاشخاص زرع حقله ثم مات بعد ذلك عن غير ورثة

* لاجل حكم المادة السابعة والسبعين هذه يجب ان يراجع شرح المادة الرابعة والخمسين

بنالون الانتقال وكان المأمور حال ذلك المحفل الى صاحب الطابو او فوض به طالباً اخر
تكون المزروعات النابتة في تلك المحفل معدودة من متروكات المتوفى او المتوفاه وليس
لمن باخذ ذلك المحفل صلاحية ان يطلب رفع تلك المزروعات او ان ياخذ شيئاً من الورثة
نظراً لاجرة ثم ان العشب الحاصل بالسقي والانبات هو في حكم المزروعات المرفومة ايضاً لكن
العشب الطبيعي الثابت بدون مداخله عمل المتوفى لا ينتقل الى الورثة

المادة الحادية والثمانون. اذا غرست اخيراً اشجار او كروم ملك في الاراضي الاميرية
الحاصل بها التصرف بالطابو واتخذت بها بساتين وجنانن او احدث فيها ابنية ملكاً
باذن مأمورها ثم مات صاحبها وورث تلك الاشجار والكروم والابنية ورثة المتوفى مثل
سائر الاملاك بوخذ بعد ذلك خرج مثل رسم الانتقال فقط عن البذل الذي يتقدر
لمحلات الاشجار والكروم والابنية وتنفوس تلك الاراضي الى الورثة مجاناً بحسب حصصهم
الارثية من الاشجار والكروم والابنية وتصح قيودها في الدفترخانه العامة ويقرر ذلك
على حاشية السندات الموجودة بايديهم *

المادة الثانية والثمانون. اذا خربت المطاحن الملك والصهر والزرائب وغير ذلك
من الابنية ولم يبق اثر للبناء نصير بعد ذلك محلات تلك الابنية مستغقة للطابو وتعطى اما
لصاحب الابنية اذا كان يطلبها واما لغيره اذا كان هو لا يطلبها انما مثل هذه الاراضي اذا
كانت منتقلة قبل ذلك من الابوين او الاولاد او وجدت في عهد تصريف صاحب الابنية
بصورة اخرى وكانت اجرتها المقطوعة تعطى لجانب الميري فلا تؤخذ من يد صاحبها ولا
يمنع عن التصرف بها

المادة الثالثة والثمانون. اذا بيعت او قلعت اشجار الكروم والجنانن المستغقة لغرس
اشجار وكروم ملك في ارض الميري الحاصل التصرف بها بالطابو ولم يبق اثر اصلاً لتلك
الاشجار والكروم نصير بعد ذلك محلاتها مستغقة للطابو واذا طلبها اصحاب الاشجار والكروم
فتمعطى لهم لكن اذا لم يطلبوها فتمعطى لآخرين الا اذا كانت مثل هذه الاراضي موجودة قبلاً
في تصرف اصحاب الاشجار والكروم ومنتقلة اليهم مقدماً اما من الابوين والاولاد واما بصورة
اخرى فلا ترخذ حيثئذ تلك الاراضي من ايادي متصرفيها ولا يمنعون من التصرف بها
المادة الرابعة والثمانون. المسارح والمشاتي الحاصل بها التصرف بالطابو اذا لم يخرج اليها

* حكم ما تحرر بالمادة الحادية والثمانين هذه وهو (تقرر حاشية على السندات الموجودة باليد)
منفح بموجب البند الثالث من تعليمات سندات الطابو المورخة في ٧ شعبان سنة ١٢٨٦

في مواسمها ثلاث سنوات متوالية بغير عذر ولم تعط رسوماً لها نصير مستغنة للطايب
المادة الخامسة والثمانون. الاراضي المشبة التي يكون حاصل التصرف بها بالطايب
ويؤخذ منها عشر محصولها القديم اذا لم يحصل حشيشها ثلاث سنوات متوالية بغير عذر ولم
يعط عشرها وتعطلت فتصير مستغنة للطايب

المادة السادسة والثمانون. اذا كان احد اصحاب حق الطايب يريد ان يتفوض بمثل
الطايب في الاراضي التي له بها حق الطايب وطلب شخص اخر ان تفوض له بضم على مثل
الطايب فلا يعتبر ذلك *

المادة السابعة والثمانون. الاراضي الاميرية والموقوفة المحلولة من بعد ان يحصل
التفويض بها واحالتها الى شخص ما بديل مثل مقرر اذا ظهر من يعطي ثمناً اريد فلا يحصل
تعرض لذلك الشخص بدعوى انه لا زال لم يعط له سند بها والاراضي التي يكون تفوض
بها لا تؤخذ من يد الا اذا كان من بعد ان تفوض الاراضي المحلولة الى احد الاشخاص
يظهر ويقتضى بانه تفوض بها بتقصان فاحش عن مثل الطايب فيلزم حيث انه ان يستغلق من
ذلك الشخص في عشر سنين اعتباراً من تاريخ التفويض مثل طايب تلك الاراضي
حين تفويضها فان لم يعط العلاقة تردد الدرام التي اعطاها مقدماً وتحال تلك الاراضي
الى طالبها واذا كان مر عليها عشر سنوات اعتباراً من تاريخ تفويضها فلا يحصل لذلك
الشخص تعرض بها ولا تؤخذ من يد الاراضي التي يكون تفوض بها والحكم في مثل هذه
الاراضي المحلولة من بعد ان تفوض بمثل الطايب الى شخص من اصحاب حق الطايب يكون
على هذا الوجه ايضاً

المادة الثامنة والثمانون. الشخص الذي يكون مأمور طايب في احد النضابات لا يمكنه
ان يتفوض من زمان مأموريتو باراض محلولة مستغنة للطايب كما انه لا يمكنه ان يفوض
اولاده ولا اخوته الذكور والاناث ولا اباءه ولا امه ولا زوجته ولا مملوكه وجاريته ولا احد
اتباعه وانما يمكنه ان يتصرف بالاراضي المنقلة من ابيه وامه واولاده واذا كان من اصحاب
حق الطايب فيمكنه ان يتفوض بالاراضي حسب اصولها بمعرفة مأمور طايب قضاء اخر *

المادة التاسعة والثمانون. الابنية التي يكون محلها ارض اميرية وبنائها وفقاً لجهة
من الجهات اذا خربت ولم يبق اثر الى بنائها ثم لم يعمرها المتولي ولم يعط اجور الارض
ايضاً الى جانب المبري تؤخذ من يد وتعطى الى طالبها اما اذا عمرها المتولي واعطي منقطع

* لاجل احكام المواد الثانية والثالثة والسادسة والثامنة والتاسعة يراجع شرح المادة الرابعة والخمسين

الارض الى جانب المبري فلا يحصل الفناخل بها وتبقى في يد المحكم في المحلات التي تكون
اماكنها من الاراضي الموقوفة وبنائها وفقاً الى جهة اخرى يكون هكذا ايضا
المادة التسعون . البساتين والجنان التي محلاها ارض اميرية واشجارها وقف الى جهة
من الجهات اذا خربت ولم يبق اثر من اشجارها وكرومها وعطل بعد ذلك متولي الوقف
اراضيها ثلاث سنوات متوالية بغير عذر ولم يقطر منطوع الارض ولا غرس اشجاراً وكروماً
واعادها الى هيئتها الاصلية نصير اعني تلك الاراضي مستخدة للطايب والمحكم في المحلات التي
تكون اراضيها من الاراضي الموقوفة واشجارها وكرومها وفقاً الى جهة اخرى هو على هذا
الوجه ايضا

الباب الثاني

يشتمل على فصلين في بيان الاراضي المملوكة والاراضي الموات

الفصل الاول

في بيان الاراضي المملوكة

المادة الحادية والتسعون . اشجار الاحراش المملوكة او الاحراش المعبر عنها فراعية
المخصصة منذ القدم باحتطاب وانفاذ احدى القرى والقصبات لا يقطعها الا اهالي تلك
القرية او القصة فقط ولا صلاحية الى اهالي قرية وقصبات اخرى ان يقطعوا منها كذلك
ما كان من هذا القبيل مخصوصاً منذ القدم باحتطاب وانفاذ جملة قرايا متعددة تطلع
اشجارها اهالي تلك القرى ولا يقدر اهالي غير قرايا ان يقطعوا منها شيئاً وليس على مثل هذه
الاحراش المملوكة او الفراعية رسم

المادة الثانية والتسعون . لا يمكن افراد حصص من الاحراش المملوكة او الاحراش المخصصة
باهالي القرى وتوزيعها لشخص يتصرف بها بالطايب مستغلاً او بطريق الاشتراك ليخذهما
حرشاً او ينفقها لاجل الزراعة واذا تصرف بها احد يصلح للاهالي ان يتبعوه في جميع الازمنة
المادة الثالثة والتسعون . لا يمكن لاحد ان يحدث ابناء في طريق عام وان يفرش
اشجاراً فيها واذا وجد من فعل ذلك فيهدم ويقلع ما غرسه وحاصل الامر لا يمكن لاحد ان
يتصرف في طريق عام واذا وجد من يتصرف بها فيمنع

المادة الرابعة والتسعون. محلات الصلوة والساحات التي ترك داخل او خارج احدى القرى والتصبينات لاجل انتفاع الاهالي اما بحجر العربات واما لجمع الحيوانات في محكم الطريق العام لاتباع ولا تشترى ولا يحدث فيها ابنة ولا نفرس اشجار ولا يحصل تصرف احد بها بطريق الاستقلال واذا وجد من فعل ذلك يمكن للاهالي ان يمنعوه

المادة الخامسة والتسعون. الاراضي المتينة في الدفترخانة العامة متروكة ومخصصة منذ القدم لاجل الاسواق الموسمية لاتباع ولا تشترى ولا يعطى سند لاحد الاشخاص على انه يتصرف بها بالاستقلال واذا وجد من تصرف بها فيمنع انما الرسم المتيد على مثل هذه المحلات مما كان يجب ان يؤخذ ويستوفى فقط للجانب المخزينة

المادة السادسة والتسعون. محلات الياادر المتروكة مخصوصاً منذ القدم الى مجموع عموم اهالي احدى القرى لاتباع ولا تشترى ولا تحرق ولا تزرع ولا يرخس في احداث او انشاء نوع من الابنية فيها ولا يحصل التصرف بها بسند طابو لا استقلالاً ولا بطريق الاشتراك واذا وجد من تصرف بها فتمنع الاهالي ولا تقدر اهالي قرية اخرى ان تغفل مزروعاتها الى محلات هذه الياادر لتدرسها فيها

المادة السابعة والتسعون. المرعى المخصوص منذ القدم في احدى القرى لترعى فيه حيوانات اهالي تلك القرية فقط لا تقدر اهالي قرية اخرى ان تسوق اليه حيوانات وكذلك المرعى المشترك منذ القدم فيما بين اهالي قريتين او ثلاث او اكثر والموجود داخل حدود اي قرية كانت من القرى ترعى به اهالي تلك القرى اياها بطريق الاشتراك ولا يقدر احد من يمنع الاخر عن الرعي بها ومثل هكذا محلات مراعى قديمة مخصوصة لاهالي قرية من القرى بالاستقلال او لاهالي بعض قرى بالاشتراك لاتباع ولا تشترى ولا يحدث بها زرائب ولا صير ولا غير ذلك من الابنية ولا تتخذ بساتين وجنائن لغرس الكروم والاشجار واذا وجد من يحدث فيها ابنة او يفرس اشجاراً فيمكن للاهالي ان يهدموا ذلك وينلقوه في جميع الازمنة وتكون مثل الاراضي المزروعة لا يعطى اذن ولا رخصة اصلاً بزرعها وحراثتها من طرف احد واذا وجد من زرعها فيمنع وتبنى مرعى في اي وقت كان

المادة الثامنة والتسعون. المنقار الذي ترك منذ القدم واعاد من الاراضي المعينة ليكون مرعى هو ذلك المنقار من الاراضي المعينة الذي يقال له مرعى فلا تعتبر له الحدود والنفوس التي تعينت او احدثت اخيراً

المادة التاسعة والتسعون. لا تمنع من الرعي في مرعى احدى القرى او التصبينات حيوانات

للجفتلك الكاين داخل تلك القرية او القصبة مها كان له من الحيوانات التي كانت ترعى
 بمذ القدم غير ان المراعي المخصوصة المستقلة من القدم لثل هذه الجفتلك عدا عن
 مراعيها في تلك القرية او القصبة لا تكون بحكم الاراضي المتروكة مثل المراعي المتروكة
 المخصوصة من القدم لاهالي القرى والقصبات لكن بما ان منصرف مراعي مثل هذه الجفتلك
 هو الذي يرعى وحد حيواناته فيها ويمنع غيره عن الرعي بها يلزم ان يصير نصيبه بها
 بالطايب ونجري مجتها معاملة باقي الاراضي الاميرية ثم نؤخذ اجارة سنوية عن المراعي التي
 لثل هذه الجفتلك تعادل العشر

المادة المائة. كل الحيوانات التي تتعلق بشخص من اهالي القرى ولها عادة ان ترعى في
 المرعى المخصوص باحدى القرى والمشارك فيما بين جملة قرايا لا تمنع فروعها يعني النسل
 الحاصل اخيراً منها عن الرعي في ذلك المرعى ايضاً وليس لاحد من اهالي القرى صلاحية
 ان يحضر حيوانات اضافية من الخارج ويرعيها انا كان ذلك بوجب مضايقة حيوانات
 اهالي القرية اما الشخص الذي باقي من الخارج الى احدى القرى وينبغي محلاً جديداً بقصد
 الوطن فيمكنه ان يقتني مقداراً من الحيوانات يخله من الخارج ويرعيه في مرعى تلك القرية
 ومهما كان لاحد اهالي القرية من الحيوانات التي لها عادة ان ترعى في مرعى تلك القرية
 كذلك لا يمنع الشخص الذي ياخذ مكانة اخيراً ان يرعى حيوانات بمقارها

المادة المائة والواحدة. المسارح ومشاتي القبة في الدفترخانه العامة المخصوصة من
 القدم باهالي قرية واحدة استقلالاً او باهالي ثلاث او خمس قرايا اشراكاً يتنفع بحشيشها
 وما بها اهالي القرى التي في مخصصة بهم فقط لا تقدر اهالي غير قرى اجانب ان يتنفعوا بشيء
 منها وياخذ من الاملين الذين يتنفعون من حشيش ومياه مثل هكنا مسارح ومشاتي رسومات
 المسارحة والفتوية لجانب الميري بحسب نحلهم وهكنا مسارح ومشاتي تخص باهالي لا تباع
 ولا تفتري ولا يحصل التصريف بها لاحد بالطايب واستقلالاً ولا تزرع وتحرق ايضاً بغير
 رضا الاهالي

المادة المائة والاثنان. لا يعتبر مرور الزمان في الدعاوي المتعلقة بالاراضي المتروكة
 التي قد تركت وتخصصت للاهالي منذ القدم مثل محلات الاحراش المملوكة والاحراش
 والطرق العامة والاسواق الموسمية والبيادر والمراعي والمشاتي والمسارح

الفصل الثاني

في الاراضي الموات

المادة المائة والثالثة. الحلات الخالية التي لم تكن في تصرف احد بالطابو ولم تخصص من القديم لاهالي القرى والتصبات وتبعد عن النصب او القرية بدرجة لا تسمع بها صيحة الرجل الجهمير من اقصى العمران كالجبال والنار والبعول والسيكون والمراعي في الاراضي الموات ويمكن لصاحب الضرورة ان ينصب في مثل هذه الاراضي ويخذ مزارع باذن المأمور بها انما على ان تكون رقبتهما عاتق الى بيت المال والاحكام النابوية المرعية الاجراء في حق سائر الاراضي المزروعة في جارية تمامًا في مثل هذه الاراضي ايضًا وانما اذا كان احد ياخذ اذنًا من المأمور على ان ينصب محلاً على الوجه المحرّم لا ينصب ما يتفوض به ويتركه على حاله ثلاث سنين بدون عذر صحيح يعطى لغيره واذا كان ينصب بدون رخصة ويخذ مزارع من مثل هذه الاراضي يوخذ منه مثل الطابو ويتفوض لعهدته الحل الذي تبقه ويعطى له بسند طابو

المادة المائة والرابعة. كل احد يمكنه ان يقطع حطبًا واخشابًا من الجبال والغابات التي ليست من الاحراش المملوكة والاحراش المخصوصة بالاهاالي من القديم لكنها معدودة من الجبال المباحة ولا يقدر احد ان يعترض اخر بذلك ولا يوخذ عشر عما تحصل منها من النبات او يقطع من الاخشاب ولا يصير تصرف احد بالطابو من طرف المأمور على ان يفرز حصّة من هذه الجبال المباحة ليخذها حطبًا مملوكًا استقلالًا او بالاشتراك

المادة المائة والخامسة. اذا كان يوجد محل للمرعى داخل حدود احدى القرى عدا عن المراعي المخصوصة باهالي القرى والتصبات فتنتفع اهالي تلك القرية بحشيش وماء وبرعون مواشهم بدون ان يعطوا شيئًا من انواع الرسومات اما الذين يحضرون حيوانات من الخارج ويريدون الانتفاع من حشيش وماء ذلك المرعى فيوخذ منهم رسم المرعى بمقدار مناسب لجانب الميرى ولا تقدر اهالي القرية تمنعهم ولا ان ياخذوا حصّة من رسم الرعي الذي يوخذ منهم

الباب الثالث

في بيان التفرقات

المادة المائة والسادسة. الاشجار النابتة الطبيعية في الاراضي الموات والتروكة والامبرية

والموقوفة والملوكة لا يحصل التصرف بها بالطاير انما الاشجار النابتة بالطبيعة في الاراضي
الاميرية والموقوفة يحصل بها التصرف تبعاً للاراضي حسب ما تبين في باب التصرف *

المادة المائة والسابعة . معادن الذهب والفضة والنحاس والحديد وانواع الاحجار
والجصصين والكبريت وملح البارود والسنباذج والشم والملح وغير ذلك من المعادن التي
تظهر في احدى المحلات من الاراضي الاميرية الكثيرة بجهة اي من كان هي عائدة لجانب
بيت المال وليس لتصرفها صلاحية ان يضبطوا معدناً من المعادن اصلاً ولا ان ياخذوا
حصّة من المعدن الذي يظهر بها وكذلك جميع المعادن التي تظهر في الاراضي الموقوفة
التي هي من قبيل التخصيصات هي عائدة لجانب بيت المال ولا يمكن حصر الدخل والتعرض
بها لا من طرف منصرفي الاراضي ولا من جانب الوقف اما المقنار الذي يجب تعطيله عن
الزراعة والتصرف بواسطة اخراج المعادن المذكورة سواء كان في الاراضي الاميرية او في
الاراضي الموقوفة المذكورة فينبغي ان يعطى لتصرفه الثمن الذي يساوي في محله فقط واما
المعادن التي توجد في الاراضي المملوكة والاراضي الموات فيكون قسمها الى بيت المال وما
بقي يعود الى الشخص الذي يوجد بها واما المعادن التي تظهر في الاراضي التي هي من الاوقاف
الصحيحة فتكون عائدة الى جانب الوقف والمعادن التي تظهر في العرصات المملوكة للكثافة
داخل القرى والتحصينات فتكون جميعها عائدة الى صاحبها والذي يظهر من المعادن القابلة
للدوبان في الاراضي العشرية والمخرجية فيكون خمسة عائد الى بيت المال وما بقي فهو
الى صاحب الارضي واما المعادن التي لا تقبل التدوير فتكون بمجملها عائدة الى صاحبها
اما احكام المسكوكات العتيقة والمجديدة والدقائق المتنوعة التي توجد في جميع الاراضي
ولا تعرف اصحابها فهي منفصلة في الكتب الفقهية

المادة المائة والثامنة . اراضي المقتول لا تنتقل الى قاتله وكذلك لا يكون حق طابو
للقاتل في اراضي المقتول

المادة المائة والتاسعة . اراضي المسلم لا تنتقل الى اولاد او اب او ام الذير المسلم او اراضي
غير المسلم لا تنتقل الى اولاد او اب او ام المسلم ولا يكون حق الطابو للغير المسلم في اراضي المسلم
ولا حق طابو للمسلم في اراضي الغير المسلم

المادة المائة والعاشر . اراضي الشخص الذي هو من تبة الدولة العلية لا تنتقل الى اولاد
او اب او ام من كان من تبة الاجنبية ولا يكون طابو للشخص من التبة الاجنبية في

* حكم الاداة المائة والسابعة هذه صارت مدلية في نظام الاحراش تاريخ ١١ شوال سنة ٨٦

اراضي شخص من تبعه الدولة العلية

المادة المائة والحادية عشر. اراضي الشخص الذي يترك تبعه الدولة العلية لا تنتقل الى اولاد او اب او ام من كان من تبعه الدولة العلية او من التبعة الاجنبية بل تكون محلولاً في الحال فلا يبعث عن اصحاب حق الطابو بها بل تنفوض بالمرابطة الى طاليها *

المادة المائة والثانية عشر. المالك والجواري الذين يقبلون فراغ الاراضي ويفترضون بها باذن مواليهم ومعرفة المأمور لا يقدر مواليهم ان ياخذوا من اباديهم تلك الاراضي لا قبل العتق ولا بعد ولا ان يتداخلوا بها معهم بوجه من الوجوه وكذلك اذا توفي المولى قبل ان يعتق عبده لا تقدر الورثة ان تتداخل في تلك الاراضي ولا تقدر ان تعرض له بها واذا مات احد هؤلاء العبيد او الجواري قبل العتق لا تنتقل اراضي واحد كذلك اذا لم يكن له في تلك الاراضي اشجار او ابنية ملك فلا يكون حق الطابو بها لاحد عنا عن شريكه وخليطه واصحاب الضرورة من اهالي القرية لكن اذا كان له ابنية او اشجار ملك فيها فيرجع مولاها على من سواه وتكون له صلاحية ان ياخذها بمثل الطابو لحد عشر سنين واذا مات احد منهم بعد العتق فتنقل اراضي الى اولاده او ابيوه او امو الاحرار فاذا لم يكن له احد منهم ولم يكن له في تلك الاراضي ابنية واشجار ملك فلا يكون حق الطابو بها الى شخص الذي قد عتقه او اولاده بل اذا كان يوجد صاحب حق طابو من اقر بائنه تعطى له بمثل حق الطابو ولا فتعطى بالمراد الى طاليها اما اذا كان له ابنية واشجار ملك فتعطى بمثل الطابو الى صاحب حق الطابو المتقدم في الدرجة من الورثة الذين تنتقل اليهم تلك الابنية والاشجار المملوكة

المادة المائة والثالثة عشر. لا يعتبر فراغ الاراضي الاميرية او الموقوفة الذبى يجري به بحر واكمراه شخص مقتدر على ايقاع التهديد ومن قبل فراغاً من شخص يتفرغ له عن اراضى بالبحر واكمراه ثم مات وانتقلت تلك الاراضي الى اولاده او ابيوه او امو او اذا لم يكن له احد منهم وصارت محلولاً بعد وفاته فكل ان شخص المتفرغ نفسه تكون له الصلاحية بدعوى الاكراه تكون ايضاً الى اولاده او ابيوه او امو بعد موته لكن اذا مات عن غير وريث ينال حق انتقال كهنه فلا ينظر لتلك الاراضي بنظر الحلول بل تبقى في يد من كانت بينه *

المادة المائة والرابعة عشر. لا يعتبر فراغ وتنويع الاراضي الاميرية او الموقوفة بالشروط المنسقة شرعاً مثل النظر والحفاظة وحسن التصرف لحين المات فاذا كان احد

* حكم المادة المائة والحادية عشر تعدل به نون تصرف التبعة الاجنبية بالاملاك المورخ في ٤ جاسنة ١٤

* المادة المائة والثانية عشر والمادة المائة والثالثة عشر يراجع شرح المادة المائة والرابعة والخمسين

بتفرغ لاخر عن ارض اقبل هو فراغها بمثل هذه الشروط المنسقة او مات هو ذاته وانتقلت
تلك الاراضي الى اولاده او لايه او لاولادهم فتكون الشخص المتفرغ او لورثته الذين ينالون حق
الاتقال اذا كان قد مات صلاحية بادعاء فساد الشرط

المادة المائة والخمسة عشر ان الدائن لا يقدر ان يضبط مقابلة دينه الاراضي المتصرف
بها شخص المديون كذلك لا تكون له صلاحية ايضا ان يجبره على الفراغ لآخر لكي يستوفي
دينه من الهدل وكذلك اذا مات المديون وكان له اموال وغيرها شياء ولم يكن له فالاراضي
التي يكون متصرفا بها تنتقل الى ورثائه الذين ينالون حق الاتقال ولا فتكون تلك الاراضي
مستحقة للطاير واذا كان يوجد صاحب حق طاير فتمعطى له والا فيحصل فهو يرضها بالمازاد
لطالبيها *

المادة المائة والسادسة عشر الاراضي الاميرية والموقوفة لآثرهن وانما اذا تفرغ احد
الاشخاص عن الاراضي المتصرف بها الى دائنه في مقابلة دينه بعرفة المامور فراغ وفاء على
شرط انه متى وفاء ماله عليه بردها له او بمعنى انه متى وفاء دينه يكون له حق الرجوع بها
سواء كانت تعينت لذلك منه او لم تعين فلا يمكنه ان يسترد تلك الاراضي ما لم يفد دينه
ولكن متى وفي ما عليه فتماما يمكنه حينئذ ان يسترد اراضيه

المادة المائة والسابعة عشر اذا تفرغ احد لاخر عن الاراضي المتصرف بها في مقابلة
دينه على منوال الشرط السابق او بطريق فراغ وفاء وكل دائنه وكالة دورية يعني كلما
عزاه كان وكبالة حتى اذا لم يده ما له عليه في الوقت الثلاثي بتفرغ عن تلك الاراضي بالذات
او بالواسطة لاخر يبدل المثل ويرده ما تبقى بعد خصم مطلوبة منه واذا لم يمكنه ان يعطي
الدين الذي عليه لحد انتضاء المدة المعينة فطالما كان ذلك الشخص حيا يمكن للدائن ان
بتفرغ لاخر بالذات او بالواسطة عن تلك المزرعة بعرفة المامور يستوفي مطلوبة وكذلك
اذا كان وكل شخصا من الخارج يمكن لذلك الشخص عند انتضاء المدة المعينة ايضا ان
بتفرغ بطريق الوكالة عن تلك الاراضي لاخر ويعطى من بدلها دين المديون

المادة المائة والثامنة عشر الشخص الذي قد تفرغ الى دائنه عن اراضيه على الشرط
المشروح او بطريق الوفاء ثم توفي قبل ان يفي دينه بالتمام تاركا اولادا او ابنا او اما فللدائن
او اذا كان الدائن مات فلعوم ورثائه صلاحية ان يجسوا تلك الاراضي واذا لم يعط اولاد
المتفرغ او ابوه او امه الدين المذكور بكال ولا يمكنهم ان يضبطوا تلك الاراضي المثقلة بهم

* احكام المادة المائة والخمسة عشر الفقرة نظام مبيع الاموال الغير المنفردة المورخ في ٢٧ شعبان ١٢٦٦

وأما اذا توفي المتفرغ ولم يكن له ورثة يتأولون حتى انتقال كهذا فلا يبقى للدائن ولا لورثائه
بعد موته حق في حبسها بل تعامل تلك الاراضي كسائر المحلولات *

المادة المائة والتاسعة عشرة . تجمع دعوى القدر والغبن والفاحش فيما بين المتفرغ
والمفروغ له في الاراضي الاميرية والموقوفة على العموم لكن من بعد ان يموت المتفرغ لا تبقى
صلاحية لاولاده ولا لايه اوامه ان يدعوا بشي من ذلك ولا تعامل تلك الاراضي
معاملة المحلول

المادة المائة والعشرون . يعتبر فراغ الاراضي الاميرية والموقوفة ولو في مرض الموت
وهكذا اراض مفروغة باذن المأمور في مرض الموت لا تنقل الى الورثة الذين يتأولون حتى
الانتقال واذا لم يوجد منهم احد لا يصير مستحقة للطايبوايضاً

المادة المائة والحادية والعشرون . لا يمكن لاحد ان يوقف لجهة ما الاراضي المتصرف
بها بالطايبو ما لم تملك له تملكاً صحيحاً بملكية هابرية من الطرف السلطاني

المادة المائة والثانية والعشرون . الاراضي التي تكون مربوطة لاحدى الدبورة منذ القدم
وكانت مربوطتها مبنية في الدفترخانه العامة لا يصير نصريتها بالطايب ولا تباع ولا
تشترى لكن ما كان من الاراضي يتصرف بالطايب من القدم ثم دخل اخيراً في يد الرهبان
بالقرى وحصل التصرف بغير طايبو يعامل كباقي الاراضي الاميرية ويحصل نصريته
بالطايبو كما كان سابقاً

المادة المائة والثالثة والعشرون . اذا نصبت مياه احدى البحيرات او الانهر القديمة
وظهر محلها اراضي تصلح للزراعة تعطى بالمزاد لطالبيها وتعامل كباقي الاراضي الاميرية
المادة المائة والرابعة والعشرون . يعتبر التعامل القديم عند النزاع بخصوص الشرب
والسقي والجري

المادة المائة والخامسة والعشرون . لا يجوز تسريح الحيوانات فيما بين جذور المزروعات
والبساتين والجنان ولو كان لما عادة ان تسرح بها منذ القدم ايضاً لان الضرر لا يكون
قديماً بل يتنبه على اصحابها ان تضبط الحيوانات ضبطاً محكماً لحينما ترفع المحاصيل واذا كان
بعد التنبيه يحصل ضرر بواسطة سوق اصحابها وارسالهم اياها فيضمنوه لكن بعد قيام
الحصول فيمكنهم ان تسرح بـ منذ القدم

* احكام المادة المائة والثامنة عشرة هذه المنافية الى النظام المورخ في ٢٢ رمضان سنة ١٢٦٦ بمقتضى الاحوال
التي تعين الاراضي الميرة الموقوفة والمستغلات الموقوفة مومة الى الدين بعد الوفاة مستحقة

المادة المائة والسادسة والعشرون . اذا ضاعت الحدود المنازة والمعمية لاحد من القرى او النصبات منذ التديم وصارت غير معروفة فستحضر الأشخاص الاختيارية والمعتمد عليهم من اهالي النصبات والقرى المجاورة لها ويحصل تحديد حدودها الاربعة القديمة بمعرفة الشرع ويجدد ما يلزم لها من العلامات

المادة المائة والسابعة والعشرون . عموم المحاصيل والمزروعات الارضية لا تعتبر اعشارها في اي محل درست الا محصولاً لتلك القرية التي تكون نبئت في حدودها تلك المحصولات والمزروعات وكذلك رسومات المسارح والمشاتي والمراعي والصبر والطواحين وغيرها واجوارئها المقطوعة تعتبر محصولاً للقرية التي توجد داخل حدودها فقط

المادة المائة والثامنة والعشرون . اذا تخرب نهر مزرعة ارض في الاراضي المبيقة مزرعة ارض في الدفترخانه العامة يصير اصلاحه من طرف الأشخاص الذين يفرسون مزرعة الارز اما اراضي المزرعة المذكورة فيحصل النصف بها بالطاويو مثل باقي الاراضي الاميرية لكن تراعى في ذلك المعاملات المحلية على اي صورة كانت تجري منذ التديم من جهة نوع المزارع المذكورة

المادة المائة والتاسعة والعشرون . الاراضي المخصوصة للسباهية وغيرهم قبل التنظيمات المسماة خاصة التي القيت اصولها ويعبر عنها (وينفاته مخصص باشنه) وما كان بحال بالطاويو من طرف اغاوات الاحراش الملقاة ينبغي ان تنصرف بالطاويو وعند وقوع الفراغ والانتفالات والاحالات تعامل بعين معاملة باقي الاراضي الاميرية

المادة المائة والثلثون . القرية ذات الاهالي لا يمكن احواله اراضيها لشخص بالاستقلال يتخذها جفتلگا له وانما اذا كان مجموع اهالي احدى القرى يتفرقون وتصبح مستغنة للطاويو على مائتين في المادة الثانية والسبعين وما يمكن ان يستحضر لها مزارعون جدد ليسكنوها وتنفوس لهدمهم اراضيها بالتفريق ليرجع تلك القرية الى هيئتها الاصلية حيثئذ يمكن ان تحال اراضيها جميعها لهذه شخص واحد او اثنين ثلاثة لياخذوا تلك القرية جفتلگا

المادة المائة والحادية والثلاثون . الجفتلک يزرع قانونياً في كل سنة ومحصول الثورين يقال له (جفت) فنان وهو عبارة عن سبعين غائبين دونم في الاراضي العال ومائة دونم في الاراضي الوسط ومائة وثلاثين دونم في الاراضي الدون اما الدونم فهو ايضاً اربعون خطوة طولاً وعرضاً بالمخطوطات المتوسطة يعني الف وستماية ذراع مربع وما كان من الاراضي ناقصاً عن دونم يعبر عنه بقطعة اما ما يقال له بين الناس جفتلک (منلج) فهو عبارة عن

حصّة من الاراضي مما ينشأ بها من الابنية ويستخضر من الحيوانات والنبات وادوات القدن
المشمّلات لاجل زراعة عتّة اراضٍ فاذا توفي احد اصحاب مثل هذه الجفتلكات ولم يكن
له وارث اصلاً ولا شخص من اصحاب حق الطابور فيعطى حيثنذر جفتلكه من جانب الميري
بالمزاد الى طالبيه واذا توفي ولم يكن له وارث ينال حق انتقال الاراضي وانتقلت تلك
الابنية والحيوانات والنبات وغير ذلك لغير ورثة فيما ان هؤلاء الورثة يكون لهم حق طابور
في الاراضي المزروعة المحصل بها التصرف بالتبعية لذلك الجفتلك كما تبين في فصل المحاولات
تفوض لم يمثل الطابور لكن اذا استمكنوا فتفوض الاراضي المرقومة فقط بالمزاد الى طالبها
من دون ان تمس تلك الاملاك والاشياء الموروثة لهم

المادة المائة والثانية والثلاثون . كل من يطمح محلاً من الجهر بالاذن السلطاني يكون
مالكاً له اما اذا اخذ اذنًا ولم يطمح بظرف ثلاث سنين فلا يبقى له به حق ويمكن لغيره
ان يملك ذلك المحل بالطمح بالاذن السلطاني اما اذا طم احد محلاً من الجهر بغير اذن فيكون
ذلك المحل الى بيت المال ويباع بالمزاد من جانب الميري بيدل المثل الى ذلك الرجل
او لمن يرغب فيه اذا استمكنف هو عن اخذه

المخاتمة هذا القانون الهايوني يكون مرعي الاجراء اعتباراً من تاريخ اعلانيه ولما كان قد
فتح ما كان مغابراً للاحكام المدرجة فيه من احكام الاوامر العلية الصادرة متدماً ومؤخراً
لحد الان سواء كان بحق الاراضي الاميرية او الاراضي الموقوفة التي هي من قبيل
التخصيصات فلا يبقى ولا يعمل بعد الان بالتفاوى المعطاة من طرف مشايخ الاسلام بناء
على الاوامر المرقومة بل يكون هذا القانون السلطاني المنيف دستوراً للعمل في باب المشيئة
الاسلامية وفي الاقلام الشاهانية وجميع المحاكم والمجالس ولا تعتبر النظامات والنوابين العتينة
فيما يخص الاراضي الاميرية والموقوفة لا في فلم ديوان هايون ولا في الدفترخانه العامة او
باقي المجالات . في ٧ رمضان سنة ١٢٧٤

نظام الطابق

صورة الخط الهابيوني

فليعمل بموجب

المادة الاولى. بما ان ماموري المال يعني الدفتردارية ومدبري المال ومدبري القضايات ما دونون بتفويض واحالة الاراضي المبرية في الخارج فهم في حكم اصحاب الارض المادة الثانية. مدبرو المزرعات ليس لهم مداخلة مختصة في الامور التي تخص فراغ وانتقال واحالات الاراضي المذكورة لكنهم يكونون بصفة اعضاء مجلس فقط حكم باقي الاعضاء في هذا الباب

المادة الثالثة. اذا اراد احد ان يفرغ عن اراضي لاخر فينبغي ان ياخذ علماً وخبراً ممنوماً باخنام وتغاري حارته او قريبه مبيتاً ان المتفرغ متصرف حقينة تلك الاراضي مع صحة مدار المبلغ الذي تفرغ به وبيان القضاء والقرية الداخلة بها وحدودها وتغومها ومقدار دونهاتها ثم بحضور المتفرغ مع المتفرغ له او وكلاهما الشرعيون الى مجلس المدينة وعند ذلك يؤخذ منها العلم والخبر الذي احضره ويحفظ وبعد ان يؤخذ ويستوفي خرج التراغ تؤخذ تقاريرها بحضور مدير البلدة اذا كانا في راس القضاء اما اذا كانا في راس اللواء او مركز الولاية فيحضور ماموري المال الموجودين هناك وبعد ذلك تجرى معاملة فيه ثم اذا كان ذلك في راس القضاء يرسل مضبطة مع المخرج المذكور الى راس اللواء الملحق به وهناك تحتض مضبطة القضاء وتجري معاملة القيد وتنظم مضبطة اخرى على موجب ذلك وتقدم الى الدفترخانه لكي يؤخذ السند الموجود باليد ويحرر على حاشيته لو اذا كان عتيقاً يتبدل ويحفظ العتيق في البطلان واما اذا كان في راس اللواء فتتظم مضبطة حالاً وتقدم الى الدفترخانه واذا كان المتفرغ ليس له سند قديم يلزم ان تبين كيفية تصرفه في المضابط التي تنظم على النوال السابق

المادة الرابعة. اذا اراد احد ان يفرغ عن اراضي الموجودة في الخارج لاخر في دار السعادة فينبغي ان تجلب مضبطة من محل السجاق الذي تنسب اليه تلك الاراضي ببيان صحة تصرف المتفرغ فيها وبحضر المتفرغ مع المفروغ له او وكلاهما الشرعيون الى الدفترخانه ويؤخذ تقاريرها ثم اذا كان يوجد سند طابو جديد في يد المتفرغ يحرر على حاشيته واذا

كان لا يوجد سند جديد يعطى بذلك سند جديد حسب اثنين في المادة السابقة وكلما اعطى سند يرسل به علم وخبر من الدفترخانه الى محله لاجل اجراء قيد هناك *

المادة الخامسة . المضبطة التي تنتظم عند وقوع الانتقال بموجب العلم والخبر المخطوم الذي يعطى من طرف امام ومختاري الحارة او القرية ببيان صحة تصرف المتوفى او المتوفاه بالاراضي وقيمة الاراضي تقديراً واختصاراً حتى الانتقال في ذلك الشخص اياً كان من يجب انتقال الاراضي لم ينتهي المادة الرابعة والخمسين والسادسة والخمسين من قانون الاراضي ترسل مع المخرج الذي يؤخذ من الشخص الذي ينال حق الانتقال الى الدفترخانه على الوجه المبين في المادة الثالثة ويجري الانتقال له *

المادة السادسة . يؤخذ في المائة غرش خمسة غروش خرج من المفروض له مهما كان مقدار مبلغ الدراهم التي حصل بها الفراغ عن الاراضي وانما اذا احداً خبر عن بدل الارض بالنقص لكي يعطى خرج الفراغ ناقصاً ينبغي ان تحتقن القيمة بخلو الغرض والعرض ويؤخذ المخرج المذكور عن القيمة المنقورة وكذلك عند وقوع الفراغ مجاناً يؤخذ في المائة خمسة غروش خرج فراغ عن القيمة تقديراً اما الشخص الذي يتفرغ عن اراضيه وفاته بمقابلة دينه فيؤخذ منه نصف خرج يعني في المائة غرشين ونصف على مقدار دينه

المادة السابعة . عند ما تحرر مبادلة الاراضي بتناصف مجموع قيمة الارضين تقديراً ويؤخذ المخرج في المائة خمسة غروش عن النصف وهذا المخرج يحصل استيفاءً ايضاً النصف من الواحد والنصف الثاني من الآخر

المادة الثامنة . كذلك عند الانتقال يؤخذ خرج الانتقال في المائة خمسة غروش من الشخص الذي تنتقل اليه الاراضي اعتباراً عن قيمتها تقديراً

المادة التاسعة . علا عن خرج الفراغ والانتقال الذي يؤخذ على الموال السابق يؤخذ ايضاً ثلاثة غروش ثمن ورقة في الفراغ من المفرغ وفي الانتقال من الشخص الذي تنتقل الاراضي له اذا كان يعطى له بذلك سند جديد

المادة العاشرة . اذا اراد احداً يتفرغ لآخر عن اراضٍ لا زال لم يجر انتقالها لعهديه

* حكم عبارات التي يهتين المادتين الثالثة والرابعة المغايرة الى البندين الثاني والثالث من تعليمات سندات الطابو المورخ في ٢ شعبان سنة ١٢٦٦ مفتح

* ان الفقرة المهررة بهذه المادة الخامسة (يقضى المادة الرابعة والخمسين والسادسة والخمسين) تغيرت بموجب القانون المورخ في ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ الذي هو بحق اصول انتقالات الاراضي الاميرية

بالذات نظاماً يؤخذ من كلٍّ من الشخصين في المائة خمسة غروش على أن يكون ذلك من المنفرغ خرج انقال ومن المنفرغ له خرج فراغ وإذا أعطي بذلك سند مجدداً يؤخذ من المنفرغ أيضاً ثلاثة غروش عن الورقة *

المادة الحادية عشر: يؤخذ من المنصرفين بالأراضي ما عدا الأراضي المحلولة والمكتومة بغير سند خرج مثل خرج الانتقال وثمن ورقة وأما من الذين يوجد بأيديهم سندات عنيفة معطاة من طرف أمثال السباحية والمقزمين ومن الذين تبين في التيد أنهم أضاعوا سنداتهم فيؤخذ عن الورق فقط ثم نستظم مضبطة بحسب ما جرى من التحقيقات اللازمة والعلم والخبر المعطى من طرف حارثهم وقريتهم وترسل إلى الدفترخانه مع العلم والخبر المذكور سوية لكي تعطى لهم بذلك سندات جديدة

المادة الثانية عشر: الذين يتقنون أرضاً بوراً بعللاً ليعملوها مزارع على الوجه الميّن في المادة المائة والثالثة من قانون الأراضي الهايو في تفوض لهم تلك الأراضي مجاناً وبلا خرج ويعطى لهم بها سند جديد لكن يؤخذ منهم ثلاثة غروش ثمن ورقة فقط ولا يؤخذ منهم عشر عن مثل هذه الأراضي سنة واحدة وأما إذا كانت الأرض التي يكسرونها محجرة فتكون ستين المادة الثالثة عشر: تعطى الأرض من الأراضي الموات للطالين لأجل الزراعة والأعمار فقط ولا يدع أحد يضبطها بصورة أخرى ولا يعطى سند لأحد على الخصوص بالأراضي المتروكة والمخصصة ضمن الجبال المباحة والمنافع العامة ولا يباح له التصرف بها ثم من لوازم مأمورية الولاية والقائمة ومديري القضايا مع مأموري المال أعمار الأراضي المعطلة المستحقة للطالين

المادة الرابعة عشر: سندات الطالو المطبوعة متوجة بالطغراي التي تعطى ببيان كيفية تصرف متصرف في الأراضي ينصرح بها محل وجود الأراضي داخل قضاء وقرية ومقار دوناتها ويختم بالخاتم الخصوص في أمانة الدفتر

المادة الخامسة عشر: تجرى المعاملة مع الجفانتليك التجاري نصر فيها بملكية هابونية على وجه الشرائط المدرجة في ملكياتهم

المادة السادسة عشر: عندما يوجد أصحاب حق للطالو يتكفون بالتعبية لأخذ الأراضي التي تكون مستحقة للطالو بالبدل الذي يقدرونه في محله حسبما تبين في المادة التاسعة والخمسين من قانون الأراضي الهايو في معنى بصورة التحقيق من أرباب الوقوف الخالي

* ينقضي الأصول الجديدة لا يؤخذ ورقة من المنفرغ

الغرض من اهالي القرية والقصبة التي توجد الاراضي بها وبهدم ما يوجب الخسارة والمضرة
لجانس المبري فاذا كانوا يرغبون في اخذها فحال لهم وتنفوس بغير مزايمة وتنظم بذلك المضبطة
اللازمة ويكتفى بتحقيقات مجلس القضاء اذا كانت تلك الاراضي انقص من مائة دونم اما
اذا كانت زائدة عن المائة دونم فلا يكتفى بتحقيقات مجلس القضاء بل تجرى التحقيقات
اللازمة ايضاً من طرف مجلس اللواء وبعد ذلك يجري تفويضها واحالتها بلا مزايمة ويجب
الحذر من تاخير طابو الاراضي بهذه العلة او من اضافة حقوق اصحاب حق طابو *

المادة السابعة عشرة. اصحاب حق الطابو اذا كانوا يستنكفون من اخذ الاراضي التي
هي حقهم بالطابو بمثل الطابو واستطوا حتم عنها فتبين كيفية استنكافهم في المضبطة التي
تنظم لكي تحال الاراضي المرقومة الى طالبها بالمزايمة على الوجه الاتي

المادة الثامنة عشرة. اذا لم يوجد اصحاب حق للطابو او وجدوا واستنكفوا من اخذ
الاراضي التي هي حقهم بالطابو واستطوا حقوقهم عنها فتجري عليها المزايمة بمقتضى المحاول
الصرف والمادة السابعة والسبعين من قانون الاراضي وتحال لآخر والاراضي التي نلزم
احالتها اذا كانت مئة دونم تجري مزايمة في مجلس القضاء ومن المائة دونم الى الخمسمائة
دونم تجري مزايمة تكراراً ايضاً في مجلس اللواء وتحال الى طالبها بيد لها المنرر وتنظم
بذلك المضبطة اللازمة واما اذا كانت ازيد من خمسمائة دونم فمن بعد ان تجري مزايمة
في مجلس القضاء واللواء تعلن الكيفية الى نظارة المالية لكي تجري مزايمة تكراراً في خزينة
المالية الجبلية ومضابط مثل هذه المحاولات يتم امر مزايمة في ظرف ثلاثة شهور نهاية من
تاريخ ورودها الى دار السعادة ولقد تبين اصحاب حق الطابو تفصيلاً في قانون الاراضي
الهائوي لكن لما كان يوجد من الاهالي من هو مضطر ومحتاج الى الارض اصبح حق طابو
المعدودين في الدرجة الاخيرة من اصحاب حق الطابو مختصراً في الاراضي المتفرقة التي هي
بقدر ضرورتهم واحتياجهم ولا يعتبر حق الطابو في الاراضي الجمجمة واراضي الجفتلكتات
التي يحصل ضرر في تربيةها وتقسيمها الى الحد الدرجة الثامنة المينة في المادة التاسعة
والخمسعين من القانون المذكور فقط *

المادة التاسعة عشرة. معجلات الاراضي المحاوله وخرج الفراغ والانتقال وثمن الورق
الذي يؤخذ على المتوال السابق جميعه يعود الى الخزينة الجبلية

* حكم هذه المادة السادسة عشرة اعتمد الى القانون المورخ في ١٧ محرم في اصول انتقالات الاراضي اجبرية مفتوح
* يراجع شرح المادة السادسة عشرة لحكم المادة السابعة عشرة وبابا الثامنة عشرة

المادة العشرون. كل من اخبر الحكومة عن اراضٍ محاولة لم تعلم محاولتها من طرف الحكومة راساً وبقيت مكتومة يعطى له بعد ان يجرى مزادها وتقويضها بالمجلس اخبارية في المائة خمسة غروش من بدل المجل

المادة الحادية والعشرون. عندما يقع فراغ الاراضي وانتقالها واحالاتها حسب المتوال السابق لا يحصل تضييع اوقات بانتظار جلب سندها واعطائه بل من بعد استيفاء خرج الفراغ والانتقال والمجلات يعطى علم وخبر مخنوم بفتح المجلس ليد المتصرف الجديد على ان يكون معتبراً لحين حضور السند لكي تحصل زراعة تلك الاراضي والتصرف بها من طرفه حالاً *

المادة الثانية والعشرون. يسك دفتر في راس اللواء للاراضي اكل قضاء على حدته لكي تجرى فيه معاملات التباد عند ما يقع فراغ وانتقال واحالات

المادة الثالثة والعشرون. المضابط التي تعمل لاجل سندات الاراضي ترسل راساً الى الدفترخانة مع البوسطة ضمن ظرف مخصوص انما اذا كان الشخص الذي تدخل الارض بعدته يريد ان ياخذ المضبطة هو ذاته ويندمها الى الدفترخانة تحصل له المساعدة في ذلك ايضاً

المادة الرابعة والعشرون. بما ان دواعي الفرر والغبن الفاحش تجرى في الاراضي الاميرية فنل هذه الدعاوى التي تصبر روينها بالشرع يجرى فصلها وروينها بحضور مأمور المال الذي هو في حكم صاحب الارض او بحضور وكلائه

فصل

في فراغ الوفا مقابل الدين من طرف متصرف الاراضي الاميرية

المادة الخامسة والعشرون. فراغ من طرف المتصرف بالاراضي الاميرية لاجل تامين الدين يكون جائزاً ويجري على الوجه المبين في قانون الاراضي الهايوني لكن اذا توفي المتفرغ عن غير ورتة نائلين حق الانتقال فيما ان الشخص الدائن لا يمكنه ان يضبط تلك الاراضي في مقابل مطلوبة لانها يلزم ان تكون مستحقة للضايق قانوناً وقد صدرت المساعدة السنوية في التاسع من شهر رمضان سنة اربع وسبعين ومائتين بعد الالف لمجرد المنفعة العامة بإمكان الدائن ان يستوفي دينه من بدل مثل هذه الاراضي وتكون هذه الشروط التي يلزم

ب ان الفترة المخررة بالمادة الحادية والعشرين وفي (يعطى علم وخبر مخنوم بفتح المجلس) لم يبق لها بموجب التعليمات المورخة في ٢ شعبان سنة ١٢٦١ التي هي اسنادات انطاير حكم

اتباعها لاجل فراغ الاراضي وفاء على الوجه الآتي بيانه *

المادة السادسة والعشرون. اذا كان احد الاشخاص المتصرفين بالاراضي المبرية يزيد ان يستقرض دراهم ويؤمن دائته عليها بـ ورة فراغ وفاء عن الاراضي التي في تحت تصرفه بالطابو وكان الطرفان يعني الدائن والمدين او وكلاهما في القضاء فياينان كلاهما الى مجلس القضاء واذا كانا في راس اللواء ومركز الولاية فللمجلس اللواء والولاية وبضرحان بحضور ما مور المال عن مقدار حدود الاراضي ومقدار راس المال وفاتضة بحيث لا يتجاوز الحدود المقررة في الدولة وان ذلك الفراغ فراغ وفاء ثم يربط ذلك بسند رسمي ويعطى سند الطابو الموجود الى المفروغ له بطريق الامانة وتنفيد خلاصة ذلك في دفتر مخصوص يؤخذ لهذا الخصوص وعندما يوفي المدين دينه ويريد ان يستخلص اراضيه بمحضر كذلك المجهتان الى مجلس البلدة ويستردان سند الدين وسند الطابو ويصح قيد ذلك في الدفتر

المادة السابعة والعشرون. عندما يقع فراغ وفاء حسب المتوال السابق لا يقدر الفراغ ولا المفروغ له ان يتفرغا عن تلك الاراضي لجهة شخص اخر اذا كان ذلك مربوطاً بتمتع معينة كما في المادة المائة والسابعة عشر من قانون الاراضي الهايويني ولم يقدر المتفرغ ان يفي الدين في ظرف المدة المعينة وكان موكل المفروغ له او رجل من الخارج وكالة دورية ببيع تلك الاراضي وفاء الدين من بدلها فان شخص الوكيل يمكنه عند انتهاء المدة المعينة ان يبيع بالمرابطة علناً وصحياً تلك الاراضي بمعرفة المأمور بظرف مدة من خمسة عشر يوماً الى نهاية شهرين بحسب جسامتها وما تساوي ويستوفي الدين من بدلها ولذلك وجب في هذه الحالة ان تدرج وتوضح قضية هذه الوكالة الدورية في السند الرسمي المذكور في المادة السابقة واذا لم تكن مدرجة فيه لا تعتبر دعوى الوكالة الدورية المذكورة

المادة الثامنة والعشرون. اذا تفرغ احد الاشخاص بمعرفة المأمور فراغ وفاء عن الاراضي الكائنة بتصرفه الى دايو بمقابلة ديو حسب المتوال السابق ثم مات بعد ذلك قبل الوفاء فيستوفي الدين المرفوع من تركته الوافية مثل باقي ديونه لكن اذا لم تكن له متروكات اصلاً او كانت متروكاته الموجودة لا تفي ما عليه من الديون ولم يبق اولاد المتوفى او ابوه وامه الدين المذكور تماماً فلا يقدر احد منهم على التصرف في تلك الاراضي لحيثما يستوفي الدين المذكور بكالو ويكون الدائن حق ان يمنعه من التصرف بتلك الاراضي اما اذا

* حكم المادة الخامسة والعشرين المغاير الى نظام تعيين الاحوال التي تجعل الاراضي الاميرية والموقوفة والمستغلات تاميناً للدين بعد الوفاة المورخ في ٢٢ رمضان سنة ١٢٦٦ مفتح

كان لا يوجد للمتوفى ورثة بنالون حق الانتقال وكان يوجد صاحب حق الطابو فلا ينبغي ان يبحث حيثئذ عن مثل الطابو المتعارف في هذا الباب بل تطرح المفاد ومهما بلغت اذا كان صاحب حق الطابو يرغب ان ينفوض بها بذلك المفاد فتتوض له ويؤخذ محصول الاراضي المذكورة سنة من الدراهم المتحصلة لجانب بيت المال في مقابلة مثل الطابو ثم يوفي من الباقي الدين المذكور الذي لم يوف من تركه المتوفى واذا امتنع صاحب حق الطابو ان ينفوض بها بذلك المفاد او لم يكن للمتوفى احد من اصحاب حق الطابو اصلاً فيحصل نفوض تلك الاراضي الى طالبها بالبدل الذي تقرر عليه بالمزاد وفي هذه الصورة ايضاً يؤخذ كذلك مقدار محصول سنة من البدل المذكور لجانب بيت المال ثم يوفي الدين ما زاد عن ذلك *

المادة التاسعة والعشرون. اذا كان مقدار بدل الاراضي في هذه الصور كافة لا يفي الدين ايضاً لا تكون للدائن صلاحية ان يطالب بباقي مطلوبه احداً اصلاً ولا ان يستوفي كذلك من بدل غير اراضي للمدين المرقوم لم تكن مفيدة في السند والدفتر ولذلك تلزم المعرفة بان ما يبقى من بعد تنزيل حاصلات سنة واحدة من بدل مثل الاراضي التي يصير الفراغ عنها وفاء بمقابلة الدين يكون معادلاً للدين المرقوم فلا يحصل فراغ اراضي في مقابلة زيادة الدين

المادة الثلاثون. الدائن والمدين اذا لم يراعيا اصول السابق بيمانها وحرر اسنداً فيما بينهما من تلقاء ارادتهما فلا يكون لذلك السند اعتبار في وقت ما والدعوى التي تنع من جهة قضية الفراغ بالفناء ترى في المجلس المحلي بمحضور ما ور المال على موجب السند الرسمي المذكور اعلاه وفيه في الدفتر

فصل

في جنتلكات الايتام

المادة الحادية والثلاثون. مجموع الهيئة الشاملة للابنية والمحوانات والندن والبساتين وباقي الاملاك والاراضي الاميرية المزروعة والمحروقة بالتبعية لذلك يعبر عنها بين الناس بالجنتلك فاذا كانت امثال هذه الجنتلك التي توجد في عهد الايتام ارقاً قابلة لان تؤجر بما يعادل ربحها الذي يقدر على كل كيس من قيمتها تخميناً مائة فضة (باره) مع الشرط بحسب

* احكام المادة الثامنة والشرين الفائرة الى نظام الاحوال المعينة الاراضي الاميرية والموقوفة والمستغلات والمسقطات الموقوفة امنية الى الدين بعد الوفاة المورخ في ٢٢ رمضان سنة ١٢٦٦ متفحة

قاعة الاوائل المحلية (تمورباش) يعني تعويض ما يتلف من الاموال والحيوانات الموجودة
فتبقى كما كانت بعهد الايتام الى حين بلوغهم

المادة الثانية والثلاثون. اذا كان اكثر الاموال الموجودة في مثل هذه الجفالك هي
من قبيل المنقولات وما تبقى هو عبارة عن بعض بيوت ومنازل وكانت الاضرار التي تنجم
من خرابها جزئية جداً بالنسبة الى جسامه الاراضي فللمدين تباع المنقولات وتوَجَّر الاراضي
بالمقدار الذي يمكن ان توَجَّر ويبقى كذلك في عهد الايتام

المادة الثالثة والثلاثون. اذا كانت املاك الجفالك الغير المنقولة ذات قيمة مثل
بساتين وجنان وطواحين وابنية جسيمة وثبت شرعاً بشهادة ارباب الوقف بانها يترتب
خسائر كلية على الايتام من خرابها حيث تدبى بيع جميع ذلك بالمزاد ويتبين ايضاً المسوغ
لفراغ الاراضي بالتبعية الى الاملاك المباعة بموجب المحجة والمضبطة التي ترد الى الدفترخانه
العامة وهكذا ايضاً الاراضي التي ثبت شرعاً حسب المتوال السابق فرط تدني ثمنها اذا
كانت مستعملة بالارتباط مع احد البيوت وقدر فصلها عنها تكون بهذا المحكم ويمكن بيعها
مع تلك البيوت سوية حسب المتوال السابق

ذيل

لا نسمع دعوى فراغ بالفناء ما لم تكن مربوطه بسند لا في الاراضي الاميرية ولا في
الاراضي الاوقاف التي هي من قبيل التخصيصات في ٢٦ ص ٧٨

لايحة تعليمات

في حق سندات الطابو

مقدمة

احكام الاراضي الاميرية القانونية والنظامية مدرجة في قانون الاراضي المهابوني الذي
طبع ونشر في سنة اربع وسبعين ومائتين والف وكذلك في نظام الطابو الذي طبع ونشر
ايضاً في سنة خمس وسبعين لكن عوض العلومة خبر التي كان من النظام ان تعطى مخنومة
بمختم المجلس ليد احكامها لكي تكون معتبرة لجناترد سندات الطابو من الدفترخانه العامة
على الوجه المبين في المادة الحادية والعشرين من النظام المذكور يلزم ان تعطى بعد الان
المحاول ذات العلم والخبر المطبوعة على الوجه المبين في تعريفها بعد قطعها من الدفاتر

ذات التوجانات المطبوعة والمرسلة الآن الى كل الجهات ايجاباً للاصول المضبوطة المتخذة
 بهذه المرة لاجل تسهيل وتأمين المعاملات ولذلك لزم ان يتبدل طبقاً بعض المعاملات
 المبينة في النظام المذكور ويشرح ويتوضح البعض الاخر ومع ان مواد النظام المذكور سوف
 توسع ويؤخذ بها الى ان يتم نظام ينشر بالتفصيل قد نظمت الان هذه التعليمات الحاوية
 المواد المنتهية

البند الاول . لا يمكن لاحد بعد الان ان يتصرف باراضي اميرية بغير سند على اية
 صورة كانت من الصور على ذلك يكون الذين لا يوجد بيدهم سندات مجبورين ان
 يأخذوا سندات والذين بيدهم سندات عتيقة مسا عددا سندات الطابو المتوجة بالطغراي
 بيداون سنداتهم ايضاً وبما ان الولاة العظام والمتصرفين الكرام والناظمية واعضاء المجالس
 واموري المال ومدبري القضايات وكتاب الطابو مامورون باجراء التحقيقات والتفصيلات
 اللازمة في هذا الباب فعند وقوع قصور او تكاسل تعود المسؤولية عليهم جميعهم وينبغي
 ان ينتخب الى كتابة الطابو ويستخدم بها كل من كان يعتمد عليه وفيه اليقظة من كنية الحاكم
 والنفوس والقضايات

البند الثاني . عندما يريد احد الاشخاص ان يتفرغ لآخر عن اراضيه فيلزم اجراءه
 المعاملات المبينة في المادة الثالثة من نظام الطابو السالف الذكر لكن بما ان الاصول
 الجديدة لا تمكن من تنظيم مضبوطة على حديثها لاجل قضية واحدة يلزم ان فلا عند وقوع
 الفراغ وغيره من باقي الصور المضابط المطبوعة شهراً بشهر سواء كان في القضايات او
 في رؤوس الالوية حسباً تبين وتعرف في التعريف المطبوع السالف الذكر وكلما تجمع من
 جداول العلم والخبر بظرف شهر واحد يرسل بمجملته دفعة واحدة من راس اللواء الى
 الدفترخان، ثم مع ان جداول العلوية خبر الجمعية بحسب الامجاب يجوز ارسالها قبل ان
 يستتم الشهر لا يجوز قطعاً ان تتوقف في محلها اكثر من شهر واحد

البند الثالث . لما كان قد ترك الشرح على حاشية سندات الطابو بمقتضى الاصول
 الجديدة وصار يعطى سند جديد في كل قضية يلزم ان يؤخذ عن كل سند ثلاثة غروش
 ثمن ورقة وغرش واحد ايضاً فليمة تهود الى كاتب الحل ولا يؤخذ شيء اخر غير ذلك
 البند الرابع . الشخص الذي يتوفى وليس له وريث نائل حق الانتقال اذا تبين
 ونحقي بان اراضيه المستحقة للطابو قد صار ضبطها واخفاؤها فان كان الشخص الذي ضبطها
 من اصحاب حق الطابو نحال تلك الاراضي لعهده بمثل طابو ذلك الوقت يعني الوقت

الذي تبين فيه مكتوبة تلك الاراضي على الوجه الذي تبين في المادة السابعة والسبعين من قانون الاراضي الهايوبي واذا استكشف من ذلك او كان الشخص الذي ضبطها ليس هو من اصحاب حق الطابو فتتوض تلك الاراضي بالمزاد الى طالبها ولما كان من اقتضاء هذه الاصول الجديدة بان اصحاب حق الطابو اذا كانوا لا يحضرون الى مجلس البلدة ويطلبون اخذ علم وخبر لكي ياخذوا سند طابو جديداً لاجل مثل هذه الاراضي المكتومة لحد مرور سنة ثمورا اعتباراً من تاريخ وصول الدفاتر ذات القروانات الى محلها بغير عذر من الاعذار المعتبرة يعني ان لا يوجد للشخص عذر مثل الصغر والجنون والعته او كان غير موجود في وطنه ثم ظهر بعد ذلك لا يثبت عند ذلك عن مثل الطابو بل تطرح للمزاد ويتكلف هو ولا لان ياخذها بالبدل الذي يقرر لها فاذا رغب في ذلك تحال له والا فيؤخذ منه سند مشعر بكف يده ونعطي الطالب غيره وقد صار من اللازم على ذمة المأمورين المحلية ان يفهموا الجميع هذا الامر كما ينبغي اكي تكون القضية معلومة لكل احد منذ البداية

البند الخامس اراضي البعل الدور البعيدة عن انصى العمران تجوز احوالها مجاناً لاجل احياها مزارع جديدة لكن يؤخذ عنها ثلاثة غروش ثم ورقة وغرش واحد حسب الاصول الجديدة قلبية على الوجه المبين في المادة الثانية عشرة من نظام الطابو غير ان اراضي مزارع الفلحان الحالية من الاصحان مستثناء عن هذه الاحكام وينبغي ان تحال الى طالبها بالمزاد وبما ان نسب اراضي البعل الدور المذكور مجدداً واتخاذها مزارع يتوقف على اخذ الاذن والرخصة من جانب الميري حسبما نصح في المادة المائة والثالثة من قانون الاراضي الهايوبي ايضاً فالمحلات التي نقيت واتخذت مزارع بدون اخذ رخصة من جانب الميري بعد تاريخ نشر وعلان القانون المذكور يلزم ان يؤخذ من متصرفها مثل الطابو بتاريخ ضبطها وتعميرها ثم تحال لهم وهذا الحكم هو كما تبين في البند السابق ايضاً اعني اذا لم يحضر المتصرف بظرف سنة شهور ويعطى مثل الطابو ويطلب السند على الوجه المحرر ولم يكن له عذر فيؤخذ منه حيثئذ مثل الطابو بالوقت المحاضر ثم تنفوض له

البند السادس مثل الطابو الذي يؤخذ لاجل الاراضي التي تنفرض لاصحاب حق الطابو ليس هو المقنن الذي تبين بالمزاد او الذي يعرض من طرف احد الاشخاص من خارج لكنه الثمن الصحيح بالنظر لامثال تلك الاراضي حسب اخبار ارباب الوقوف الحالي الفرض ولذلك كان اخراج الاراضي المحلولة التي في حتمم بالطابو للمزاد امراً مخالفاً للقانون وبما ان مثل الطابو الذي يؤخذ عنها هو حق مشروع بيت المال فاذا كان المخبرون

من ارباب الوقوف ياخذون دراهم ولغرض اخر من الاغراض اخبروا بزيادة او نقصان
يتادبون على مقتضى قانون الجزاء الهايوني ويكون مامورا الملكية والمالية ايضا تحت المسؤولية
على حدتهم في هذا الباب وينبغي كذلك ان يحصل الاتمام على هذا الوجه يعني ايضا في
امر تخمين قيمة الاراضي لاجل اخذ الخراج المعتاد

البند السابع. محلات ابنة الجبالك وارضى الانواع التي في مثل البساتين والجنان
عندما يعطى بها سند على وجه نظامها يؤخذ خرج عن قيمة اراضيها في المائة خمسة غروش
اما القاعدة في تقدير قيمتها فهي بان يفرض عدم وجود الابنية والكروم والاشجار الموجودة
فيها ويؤخذ في المائة خمسة غروش عن ما تساويه حالة كونها مزروعة خالية والا فلا
اعتبار للثمن الذي تساويه بحسب هيئتها الحاضرة وانما الاغراض الخاصة التي اشجارها ثابتة
بالطبيعة فيؤخذ الخرج في المائة خمسة غروش عن مجموع قيمة اراضيها واشجارها

البند الثامن. من كان حق قراره ثابتا بمقتضى المادة الثامنة والسبعين من قانون الاراضي
يعني من كان مستندا على احدى جهات التصرف من جهة الانتقال والتفرغ من اخر
التفوض من الذين هم ماذنون بتفويض واحالة الارضي واكتسب الحق بتصرفه عشر
سنين بدون منازع لكنه لم يوجد سند يلزم ان يؤخذ منه خمسة غروش في كل مائة
غرش ويعطى له سند مجددا وانما هذا ايضا يكون اجراه مشروطا في ظرف ستة اشهر على
الوجه الذي سبق الاشعار به اعلاه اما اذا وجد الشخص لم ياخذوا سندات في ظرف المدة
المرقومة عن غير سبب فيؤخذ منهم بعد ذلك رسم الخرج مضاعفا

البند التاسع. قد ذكر في البند الحادي عشر من نظام الطابوان الذين يوجد بينهم سندات
عقبة معطاة من طرف البعض مثل الصباهية والملتزمين بوجوب انهم ثلاثة غروش عن ورقة
ويعطى لهم سند طابو جديد غير ان السندات العقبة المذكورة يلزم ان تكون وثيقة وصالحة
للاحتجاج يعني ان يكون ختم السند معلوما ومعروفا في محله والا فلا وراق النهر الخنومة او
الخنومة بخاتم غير معروف فلا ينظر اليها باعتبار سند صحيح ولذلك اذا كانت هذه الاراضي
التي لم يكن بها سندات ثبتت حق التفرغ فيها تبقى في حكم المتصرفين بها فيؤخذ منهم في
المائة خمسة غروش خرج مع ثمن الورقة والقيمة ويعطى لهم سند جديد اما اذا لم يثبت لهم
حق التفرغ حيثئذ يعاملون معاملة الاراضي المتقدمة المبينة في البند الرابع وكذلك الذين
يعدم السندات العقبة الصالحة للاحتجاج على المنوال المحرر يلزمهم ان يبدلوا سنداتهم بظرف
السنه شهر على الوجه المحرر اعلاه ويؤخذ من الذين لا يبدلون سنداتهم في ظرف المدة

المرقومة عن غير عذر المخرج المعتاد وخمسة غروش في المائة

البند العاشر. ذكر في البند الحادي عشر من نظام الطابو بان الذين يتبين في البند انهم اضعوا سنداتهم بوخذ منهم ثلاثة غروش ثمن الورقة ويعطى لهم سند جديد غير ان هذا هو في حق سندات الطابو المتوجة بالطقراي المغطاة من الدفترخانه العامة فقط والا الذين يدعون ضياع سنداتهم المغطاة قبلاً من طرف السباهية والملتزمين والمحصلين قبل تاريخ سنة ثلاث وستين يلزم ان يوخذ منهم في المائة خمسة غروش خرجاً معنانياً ويلزم ايضاً ان ياخذ الذين يتبين في البند انهم اضعوا سنداتهم ذات الطقراي سندات جديدة بطرف ستة اشهر ايضاً والذين لا ياخذون منهم سندات في ظرف هذه المدة بغير عذر فيبوخذ منهم على كل حال المخرج المعتاد خمسة غروش في المائة اما اذا كان احد يريد ان يبدل سندات ذات الطقراي القديمة بسندات من الجديدة التي تنتظم بهذه المدة فيبوخذ منه ثلاثة غروش ثمن ورقة وغرش واحد قلبية فقط وترسل جداولها الى الدفترخانه العامة حسب الاصول الجديدة وهذه الصورة توقيف على مجرد اظهار الارادة من طرف اصحابها

البند الحادي عشر. اذا اراد احد ان يتفرغ لآخر عن حصة شائعة له في اراضي حاصل التصرف بها بالاشتراك وتكلف شريكه لاختدما فاستنكف يلزم حيث ان يوخذ من يد سند بذلك وتوضع اشارة الكيفية في الخانة الفارغة من جداول العلومة خبير وكذلك الاراضي التي حاصل التصرف بها بالاشتراك عندما تنقسم وتنفرد يلزم ان تقسم قسمة عادلة حسب اثنين في المادة الخامسة عشر من قانون الاراضي المهابوتي ويلزم كذلك ان توضع اشارة في الخانة الفارغة من الجداول المذكورة ايضاً بانها قسمت هكذا تطبيقاً للقانون ثم تبديل السندات التي بايدهم

البند الثاني عشر. اذا افترقت قطعة من الاراضي الحاصل التصريف بها بسند واحد او سندات متعددة وصار الفراغ عنها الاخر فيعطى ليد المفروغ له علم وخبر تطبيقاً الى القاعدة التي تجرى في سائر الفراغات وتجري له باقي المعاملات ثم اذا تغيرت الحدود او مقدار الدونمات المدرجة في ما بين من سندات تصرف الاراضي بسبب افراز هكذا قطعة ارض يلزم حيث تبديل تلك السندات

البند الثالث عشر. اذا كان احد ان يتفرغ لآخر عن اراض لا زال لم يجر انتقالها الى عهد تو نظاماً فيلزم ان يوخذ من كل من الاثنين خمسة غروش في المائة ايضاً اي خرج انتقال من المتفرغ وخرج فراغ من المفروغ له ينتهي المادة العاشرة من نظام الطابو الا اذا

كانت تلك الاراضي المرقومة متقلة لاني ذلك الرجل من ايدي ايضا فلا يجوز حينئذ ان
يؤخذ خرج الانتقال مرتين من شخص واحد واذا تفرغ احد لآخر محققا عن اراضيه لم يجر
انتقالها له حسب المتوال السابق فيؤخذ خرج الانتقال الذي يلزم اخذ من الفارغ وخرج
الفارغ الذي يلزم اخذ من المفروغ له كلاهما بنسبة القيمة التي تتدرج لتلك الاراضي

البند الرابع عشر. الذين اعطي لم علومة خبر، مطوعة من الدفاتر ذات التوجانات
(المحبوكة) تطبيقا الى الاصول المختة لان اذا ارادوا ان يفرغوا للغير عن اراضيهم قبل
ان تاتي سنداتها من الدفترخانه يلزم ان يعطى ليد المفروغ له من بعد ان يؤخذ عنها
خرج الفارغ تطبيقا الى القاعدة علم وخبر على حدو اما العلم والخبر الموجود بيد الفارغ
فيرسل الى الدفترخانه العامة حسب الاصول مربوطا في ثاني جدول العلم والخبر المحيد
المعطى للمفروغ له ويحرر في خانة جهة اعطاء السند التي من خانات جداول هذا العلم
والخبر المحيد ما نصه: بما ان سند لازل ما ورد من الدفترخانه فقد ارسل العلم والخبر
المختص به مربوطا. لكن اذا كان ينظم قبل ان يصل الى الدفترخانه جدول هذا العلم والخبر
المحيد سند بموجب جدول العلم والخبر القديم ويرسل الى محله حينئذ يلزم ان يحفظ
السند المذكور ويتوقف في محله وعند ما يرد السند الذي ينظم بعده على موجب العلم
والخبر المحيد يد محله يعطى الى المفروغ له والسند المحفوظ يعاد الى الدفترخانه العامة مربوطا
بالعلم والخبر الذي يؤخذ من يد

البند الخامس عشر. فراغ وانتقال الاراضي التي تخزنها قربة واحدا وباني خصوصاتها
تجرى في راس القضاء التي في تابعة له ولا تجرى في قضاء اوراس. فحق اخر غير انه من بعد
اجراء المعاملات المتضمنة بموجب النظام في حق الاراضي التي يلزم ان تجرى تحتها ان
التي تجرى مزائدها في راس اللواء وفي ما تجرى مزائده تكرر في دار المعادة على الوجه
الذي تبين في المواد السادسة عشرة والثامنة عشر من نظام الطابو ينبغي ان تنظم علومة
خبرها في محله على الوجه المحرر

البند السادس عشر. كما ان فوجانات العلم وخبرتي لكي تنقد في كل راس قضاء
كما هو مبين في التعريف يلزم ان تسلك في رؤس الساجي دفاتر اجمال لكل قضاء دفتر
وتحفظ التوجانات ودفاتر الاجمال في محلات مأمونة لاجل المراجعة حين الاقتضاء
الخاتمة انا وقع بعض اشتباهات في اجراءات الاصول الجديدة فيلزم الاستيضاح
عنها من طرف الدفترخانه الخافانية في ٧ ش سنة ١٢٧٦

تعريف

مقدمة

احكام الاراضي الاميرية القانونية مشروحة ومفصلة في قانون الاراضي الهايتي الذي اعلن في اوانيل ذي الحجة سنة الف ومائتين واربع وسبعين وكذلك وظائف المأمورين وباقي معاملاتهم في ما يخص ذلك قد شرحت وتفصلت في نظام الطابو الذي طبع في جمادي الاخر سنة خمس وسبعين وارسل الى كل جهة وهذه الاحكام في مرعية الاجراء منذ الان فصاعداً ايضاً لكن قد ازم بحسب الاصول الجديدة المتخذة الان لاجل تنظيم واعطاء سندات الطابو ووضعها تحت مضبوطة حسنة ونظام تميم وتسهيل المعاملات المحررة في النظام المذكور وبما انه قد نظمت جداول العلوم خبر المطبوعة الان بدل العلوم خبر الموقفة التي ازم اعطاؤها مخنومة بنجم المجلس على ان تعتبر حين ان ترد من الدفترخانة العامة سندات الطابو اللازم اعطاؤها الى منصرف في الاراضي كما تبين في المادة الحادية والعشرين وكان تبديل العلوم خبر التي اخذ خرجها وبذلها واعطيت موقفاً لحد الان بمجداول هذه العلوم خبر المطبوعة غير لازم حينما ينبغي ان تترك في ايادي اصحابها وبقي معتبرة كما كانت حينما ترد سندات الطابو من الدفترخانة تنظم هذا التعريف لاجل ايضاح المعاملات التي ينتضي اجراؤها في حق جداول العلوم خبر المطبوعة المذكورة من الان فصاعداً لكي ترسل عند ورود سنداتنا الى الدفترخانة

البند الاول . الدفاتر المذكورة قد وضعت عليها نمراها لكل سجنى على حد توكل دفتر منها يحوي على مائتي ورقة علم وخبر وكل ورقة علم وخبر ايضاً تشمل ثلاثة جداول والعلوم خبر التي في كل دفتر قد تخطيطت في الدفاتر بالبيعة مبتدئة من النومرو الاولى لحد النومرو المائتين ولذلك ينبغي ان يكون استعمالها عند ما تلزم هكذا بالبيعة على الوجه الآتي ذكره . وقد وضعت نومرات ايضاً فوق نمونة الجداول المطبوعة بصور متنوعة لكي توضع طريقة استعمالها كما ينبغي ولما كان قد طبع لكل قضاء ستة جداول ومضابط ايضاً ترسل من القضاء الى راس اللواء ومن راس اللواء الى الدفترخانة صارت تعبئة صورهم ايضاً لكي تكون نمونات وكذلك وضعت النومرات وبما انه ينبغي ان يملك لكل قضاء دفتر ولكل راس لواء دفتر في كل راس سجنى ايضاً دفاتر اجمال لكل قضاء على حد توكل ارسلت نموتان لكل منهم ايضاً الى رؤوس السناجق

البند الثاني . عند وقوع الفراغ والانتقالات او عندما تعطى سنوات للذين ليس لهم سنوات او تبدل السنوات العتيفة يلزم ان يحرر حسبها هو محرر في اوراق الثمونات اسم الصنف بجانب كلمة اللوا في كل ثلاثة جداول لاوراق العلومه خبر ثم اسم القضاء الذي توجد به الاراضي ايضا جذاء المحل المطبوع به قضاء واذا كان ذلك من الاراضي المربوطة بالنصبات يحرر كذلك شهرة محله هكذا فلان محل خارج نفس النصبه بجانب كلمة نصبة اما اذا كان داخل حدود احدى القرى فيكتب اسم القرية بجانب كلمة قرية وبعد ذلك يحرر الحدود الصحيحة المحاذية لتلك الاراضي جذاء كلمات طرف التي هي في خانات الحدود وبعد ذلك يحرر مقدار دومات الاراضي على الوجه المبين في ورقة الثمونة المذكورة ايضا في خانة الدوم واما في امر تعيين مقدار الاراضي في البلاد التي يستعمل فيها في مقام الدوم فتتوعدب كل مقدار بذار يلزم ان يحرر مقدار البزار الذي تستوعبه الاراضي في خانة البزار التي يحرر بها الدوم ثم بعد ذلك تسمى خانة نوع الارض هكذا وهوانه اذا كانت تلك الاراضي مزروعة فيحرر مزرعة بجانب تعبير عشري (يعني عشرية) حسبها تبين في اوراق الثمونة ذوات النور والواحدة والثالثة والسادسة واذا كانت جامع (ارض ذات حشيش اوريح) فيحرر كذلك جامع مثل الثمونة ذات النور والجامعة واذا كانت كرما او جنيهة او بستان فيحرر عوض الخورقة والجامع كرم او جنيهة او بستان واذا كانت اراضي ذات بقطوع بدل عشر مثل ارض جنتك او حرش مملوك او حرش او عرصه طاحون او محل بيدر او صبرة او متن او زرية فيحرر ما هي عليه من الانواع المذكورة جذاء عبارة بدل عشري (اي ذات بدل عشر) حسبها تبين في ورقة ثمونة النور والسادسة وتعين كذلك مقدار بدل عشرها ايضا واذا كانت احدى المداخل او المشاتي او المراعي فيحرر ذلك جذاء لفظة رحلي (اي ذات رسم) وينصرح ايضا بمقدار رسمها كما قد تبين في ثمونة النور والرابعة واذا كانت انواع الاراضي المذكورة مربوطة باحد الجفتلك فيحرر في وخبر كل قطعة منها في الخانة الصغيرة التي تقابلها تابع الجفتلك الثلاثي حسبها تبين في ثمونة النور والثالثة السالفة الذكر لاجل ان تعريف مربوطيتها لتلك الجفتلك ويحرر كذلك في ورقة العلم وخبر الذي يعطى لاجل اصل محل ابيه الجفتلك محل جفتلك بجانب عبارة بدل عشري حسبها تبين في الثمونة ذات النور والخامسة ومن بعد ذلك يحرر في الخانة الصغيرة المذكورة اسم وشهرة الجفتلك ايضا ثم بعد تسمى خانة جهة اعطاء السند على هذا الوجه وهوانه اذا كان يوجد بها سند قدم يحرر تبلا في خانة جهة اعطاء السند على الوجه المبين في ورقة ثمونة النور الاولى

المذكورة او كان سندها ضائعاً فيحرق عبارة عن ضائع حسبما قد تبين في الورقة ذات النور وال الثانية والورقة ذات النور والخامسة واذا كان تاريخ السند الضائع معروفاً ونومره معلومة توضع اشارة عن ذلك حذاء عبارة عن ضائع واذا كان حصل بها النصف عشر سنين بدون نزاع وكان نصرف المتصرف بها صحيحاً باثبات حتى التراجع وليس يد سند بها اصلاً فيحرق القضية وعبارة مجدداً في خانة جهة اعطاء السند حسبما قد تبين في النمرة ذات النور والسادسة وفي هذه الصورة يقرر ايضاً الثمن المندر للاراضي في خانة القيمة المقدرة والمخرج بحساب المائة خمسة ايضاً في خانة المخرج المعتاد اما اذا كانت من الاراضي الموات واعطي بها سند مجدداً فيحرق عبارة لاجل التعبير في خانة جهة اعطاء السند المذكورة ويعني كذلك اسم وشهرة ذات الشخص الذي يتصرف باي نوع كان من الاراضي واسم وشهرة ابيه حذاء خانته ذاتها

البند الثالث . عندما يراد فراغ محل مامن الاراضي ينبغي ان يسمي اولاً الخانات التي تبين في البند الثاني بحسب ايجابها ثانياً فيحرق اسم وشهرة المتفرغ واسم وشهرة ابيه بجانب لفظة فراغ حسبما تبين في ورقة النمرة ذات النور والاولى ثالثاً مقدار الثروش التي صار بيع الاراضي بها مهما كانت بالفا في خانة بدل الفراغ وكذلك يحرر في خانة المخرج المعتاد ايضاً خرج الفراغ عن المبلغ المذكور بحساب المائة خمسة غروش واذا كان حصل الفراغ عن تلك الاراضي مجانياً فتوضع القيمة المقدرة لتلك الاراضي في خانة القيمة المقدرة وخرج فراغ القيمة المقدرة بحساب المائة خمسة غروش كذلك في خانة المخرج المعتاد واذا كانت حصلت المبادلة عليها بغير اراضي فيحرق كذلك نصف مجموع قيمة الارضين نقدياً في خانة القيمة المقدرة والمخرج الذي يؤخذ عن ذلك النصف في المائة خمسة غروش في خانة المخرج المعتاد ايضاً

البند الرابع . عند اجراء انتقال الاراضي واجراء المعاملات المبينة في البند الثاني ايضاً يلزم اولاً اذا كانت تلك الارض منتقلة عن الاب ان يحرر في خانة الانتقال عن موت ابيه فلان حسبما تبين في ورقة النمرة ذات النور وال الثانية واذا كانت انتقلت اليه عن والدته يلزم ان يحرر عن والدته فلانة واذا كانت منتقلة عن الاولاد يحرر ابيه فلان او بنته فلانة وفي كل حال توضع اشارة عن تاريخ وفاة المتوفي ثانياً تكتب القيمة المقدرة والمخرج بحساب المائة خمسة في خانة المخرج المعتاد

البند الخامس . عندما يتفرغ احد عن اراض لم يجر انتقالها لعهده يلزم ان يحرر بدل

فراغها في خانة الفراغ وذلك من البدل في خانة القيمة المقدرة ايضاً وتحرر مجموع المخرج الذي يؤخذ لاجل كل بدلين بحساب المائة خمسة غروش في خانة المخرج المعتاد ايضاً لكن عند ما يحصل الفراغ جانباً عن اراض لم يجر انتقالها يلزم ان تحرر القيمة المقدرة لتلك الاراضي في خانة القيمة المقدرة ويوضع عند خرج الفراغ والانتقال الماخوذ من بحسب قيمتها جملة في خانة المخرج المعتاد على ما تبين في المادة العاشرة من نظام الطابو المالك المذكور البند السادس . بعد اجراء المعاملات المحررة في البند الثاني ايضاً في العلومة خير التي تعطى الى صاحب حق الطابو يلزم ان تحرر في ورقة النونية ذات النومرو الثالثة اسم المتوفى وتاريخ وفاته وما هو صاحب حق الطابو على ما تبين وبعد ذلك تحرر مثل الطابو الذي قدرته ارباب الوقوف المخالو القرض بجانب العبارة المطبوعة وهكذا بدل مثل ايضاً البند السابع . في العلومة خير التي تعطى لاجل الاراضي المحاولة الصراف المحالة بالمزاد يلزم ان تحرر داعي انحلالها يعني انه لا يوجد اصحاب لحق الطابو او وجدوا واستكفوا وذلك بجانب عبارة محلول صرف وكذلك تحرر بدلها الذي تقرر في المزداد في خانة بدل المزايا حسب ما تبين في نونات النومرو الخامسة وهكذا يكون اجراءها على هذا الوجه بعينه اذا كانت من الاراضي المحاولة او المعطاة

البند الثامن . بعد اجراء المعاملات السابق ذكرها بالتام واملاء كل ثلاثة جدول ورقة علم وخبر ايضاً حسب النوال المشرح يلزم ان تحرر تكراراً انواع تلك الاراضي في اول المحلات الخالية فيما بين السطور التي هي في ذيل الجدول ذي العلم وخبر وفي الثاني اسم الشخص المتصرف بها واسم ابيه ويعني عمل التاريخ ايضاً وان كانت في التضاوات المحقة توضع لفظة قضاء بجانب لفظة مدبر المطبوعة واذا كانت في راس اللواء تحرر لفظة مال وان كانت الاراضي مشتركة يتبين ايضاً مدار الحصة في اول عمل خال حسب ما تبين ذلك في النونات

البند التاسع . بعد ان تجري المعاملات التحريرية المحررة اعلاه تطلع الورقة المحرر باعلاما دفتر خافائي الكائنة في الجهة اليمنى من الجدول . ذي العلم والخبر وتختتم في التضاوات المحقة من طرف الناضي ومدبر التضاوات اليمنى الصندوق والكتابة وفي راس اللواء كذلك من الناضي وما مور المال وامين الصندوق والكتابة وبعد ذلك تعطى الى الشخص الذي يتصرف بالاراضي ثم يختم كذلك الجدول الثاني من ورقة العلم والخبر ايضاً ويوضع تاريخه ويتقطع من الجمل الذي عليه الاشارة في النونات واذا كان يرجد سند عتيق لتلك الاراضي فيخط

به ولا فيحفظ على حدته

البند العاشر. مها تجمع من جداول العلومة خبر بظرف شهر واحد في كل قضاء ينبغي ان يلف مع السندات القديمة المخططة سوية في مضبطة القضاء التي تصدر تعيينها على الوجه المبين في غونة مضبطة القضاء ذات النومرو السابعة وختمها من هيئة المجلس وترسل جميعاً الى راس اللواء التابع له

البند الحادي عشر. ينقطع جدولان من كل ورقة علم وخبر على المتوال المشروح الى ان يبقى الجدول الثالث في التوجان فيحفظ في محار لاجل المراجعة عند الافتضاء وكلما تعينت ورقة يختم هذا التوجان كذلك معها. ومدبر القضاء مع الكتاب يكونان مسئولين في امر محافظة التوجانات وتخبري هذه المعاملة عنها ايضاً في القضاء المعتمد راساً للواء

البند الثاني عشر. تسلك دفاتر اجمال في راس اللواء لكل سفح على حدته وهذه الدفاتر تكون مطبوعة ايضاً ويتفقد بها اجمال العلومة خبر كما تبين ذلك في غونات دفاتر الاجمال ذوات النومرو الثامنة والتاسعة وهو اولاً بعد ان يعنى اسم القضاء الذي هو باعلاما يقرر كذلك اسم القرية في الجهة السفلى واذا كانت الاراضي ليست داخل احدى القرى وكانت مبروطة الى النصبه يقرر حيث يند اسم نفس النصبه في الخانة التي في تحت كلمة قصبة واذا تحرر اسم احدى القرى في خانة ما وازم ايضاً ان يقرر اسم تلك القرية ايضاً في الخانة التي هي تحتها فلا ينبغي ان يقرر اسم تلك القرية تكراراً بل توضع ميم اشارة لذلك ثانياً يتفقد نوع الاراضي ثالثاً اذا كان مقدار الاراضي تعين بالدونم في جدول العلم والخبر يقرر في الخانة الخالية التي هي تحت خانة الدونم واذا كانت تعين باعتبار البزار فيقرر في الخانة الخالية التي هي خانة البزار رابعاً توضع اشارة عن اسم الشخص الذي يتصرف بالارض كذلك في خانته وتحت نومرو العلم والخبر يعني اي مندار هو عدده وكذلك يقرر نومرو الدفتر الذي يكون انقطع منه تحت خانة نومرو الدفتر ايضاً. خامساً يقرر رسم السند الذي هو في جدول العلم والخبر او مجموع المعجمة من ثمن الورقة في الخانة التي هي تحت خانة الحاصلات ويوضع جمع كل خمسة ارقام من خانة الحاصلات في خانة ان يكون المجموع التي ميمانيها وفي راس كل شهر يجمع مجموع الـكـونـات في اي خانة صادفها وفي اي شهر كان داخل في جدول الخزينة يتفقد اسم ذلك الشهر اي شهر هو من الشهور الرومية في خانة جدول الخزينة الذي هو بجانب خانة جمع يكون سادساً يتفقد تاريخ ارسال العلومة خبر الى الدفتر خانة العامة في الخانة التي هي تحتها ويقرر ايضاً في خانة الوقوعات بدفتر الاجمال

المذكور بعض قضايا مثل وقوع الفراغ والانتقال وغير ذلك من انواع بعض الوقوعات
مثل مربوطة الاراضي في الممتلكات

البند الثالث عشر. جداول العلم والخبر التي تخضع من القضايا وجداول العلم
والخبر التي تصرف في القضاء المعبر راس لواء من بعد ان تنفذ في دفاتر الاجمال على
النوال المشروح ينبغي ان تنظم مضبطة محلية بذلك حسبما تبين في غونة مضبطة اللواء ذات
الدومرو العاشرة ثم تنوضع المضابط المذكورة الواردة من القضايا المحقة وجداول العلوم
خبر المذكورة المتبعة في راس اللواء ايضاً سوية في ظرف وتلف جميعاً في تلك المضبطة
ويحرم ربا على الظرف الذي يعمل لاجل الجميع مضبطة اراضي وفي وسطها طرف امانة الدفتر
الهيئة وترسل الى الدفتر خاتمة راساً مع البوسطة وتنوضع اشارة كذلك في اسفل الظروفة من
اي قضاء وسجن من

البند الرابع عشر. حين ورود سندات الطابو التي يصير تنظيمها وارسالها من الدفتر
خاتمة العامة الى راس السجاق يلزم ان ينفذ تاريخ ورودها بدون احوال بدفتر الاجمال
في خاتمة تاريخ محي السندات وسندات القضاء المداير بالذات وتوخذ علومه الخبر التي
بايدي اصحابها وتسلم ليدم وكذلك سندات القضايا المحقة ترسل سريعاً الى محلاتها
ايضاً وتوخذ العلومه خبر التي في يد اصحابها وتسلم لهم ثم ترسل العلومه خبر التي تجمع على
هذا الوجه الى راس اللواء ومن هناك ترسل الى الدفتر خاتمة العامة يحملتها مع العلومه خبر
التي تكون تجمعت هنالك سوية. في ١٥ شعبان سنة ١٢٧٦



صورة الخط الهايوني

فليعمل بموجب

على الوجه الآتي تبين المساعدات السنوية التي حصل عليها الزرار بحق اصول انتقالات الاراضي الاميرية والموقوفة المحاصل التصرف بها بالطاير بقصدًا مجردًا لتسهيل المعاملات وتزويد وتوسيع امر الزراعة والتجارة وثروة ومعمورية المملكة من هذا القبيل مثلاً آخر

المادة الاولى . ان الاحكام والمساعدات التي عينها قانون الاراضي الهايوني بحق انتقال الاراضي الاميرية والموقوفة المحاصل التصرف بها بالطاير الى الاولاد ذكوراً واناثاً بالتساوي هي باقية كما كانت لكن المتصرفون بالاراضي الميرية والموقوفة اذا لم يكن لهم اولاد ذكور واناث تنتقل الاراضي التي تكون بعدتهم بلا بدل وبوجه انتساوي ثانياً الى احفادهم يعني الى ابن وابنة الاولاد الذكور والاناث وثالثاً الى ابيهم وامهم ورابعاً الى اخيهم لابيهم ولابنتهم خامساً الى اخيهم لابيهم ولابنتهم سادساً لابيهم لام . سابعاً لابيهم لام واذا فرضنا لم يوجد واحد من الورثة المذكورين فثامناً تنتقل من الزوج الى الزوجة ومن الزوجة الى الزوج

المادة الثانية . انه طالما يوجد ورثة معتبرون بالدرجة الاولى من اصحاب حق الانتقال المعتبرة درجاتهم اعلاه فالورثة الكائنون بالدرجة الثانية لا يبالون حق الانتقال مثلاً . لا تنتقل الاراضي الى الاحفاد طالما يوجد اولاد ولا الى الابوين طالما يوجد احفاد وانما الاولاد ذكوراً واناثاً الذين هم من محبة ابيهم وامهم فاولادهم يقومون مقام الاولاد والخصه التي كانت مزعة ان تنتقل من جد وجدتهم الى ابيهم وامهم تنتقل اليهم هم ويمكنها ايضاً الاراضي التي تنتقل الى الورثة الذين هم من اصحاب حق الانتقال من الابوين لجد الاخت لام فقط ينتقل منها ايضاً ربع حصه لكل من الزوج والزوجة وطالما يوجد اولاد واحفاد فالزوج والزوجة لا يبقى لها ان ياتحوا حصه الاراضي

المادة الثالثة . ستعين بموجب نظامات مخصوصة احوال ومعاملات اصول الفراغ بالوفاء التجاري لاجل تامين الدين وايضاً امكانية ايفاء دين المدينين بمجهوز او بعد ماته الذي ما افرغت اراضيهم بفراغ الوفاء

المادة الرابعة . ان المجناتكات والاراضي السائرة المحاصل التصرف بها بموجب ملكها هايونية تجري مجتها ايضاً معاملات الاراضي الاميرية والموقوفة قلعاً وانما الموجلة السنوية

الجاري اخذها من هؤلاء بدوم اخذها واستبناؤها كما كان وفقاً لقاعدتها المخصوصة
 المادة الخامسة. ان الاحكام التي عينها قانون الاراضي الهايوني بحق التصرف بالابنية
 والاشجار الكائنة على الاراضي الاميرية والموقوفة تجري كما كانت
 المادة السادسة. هذا القانون يكون مرعي الاجراء اعتباراً من تاريخ اعلائه وقانون
 الاراضي الهايوني ونظام الطابو سيصبح صحيحاً وفقاً للاحكام القانونية المبينة بالمواد السابقة
 ونشرها واعلامها في ١٧ محرم سنة ١٢٨٤

الذي ل المنشور في ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٢٨٩

اذا طلق الشخص زوجته بالطلاق الرجعي وقبل ان تنقضي عدة الزوجة مات احد
 الزوجين او الشخص الذي نكح امرأة وقبل وقوع الدخول والحلوة الصحيحة كذلك مات
 احد الزوجين فالزوج والزوجة الثابتة وراثتها شرعاً لها حق الانتقال بالاراضي المحلقة من
 عهده وهكذا ايضاً الشخص الذي بعد ان يكون طلق امراته برض موتها طلاقاً بائناً اذا
 مات قبل تكميل عدة الزوجة فيكون الى الزوجة الثابتة وراثتها شرعاً حتى الانتقال باراضيها

صورة الخط الهايوني

فليعمل بموجب

على الوجه الاتي تعيين المساعدات السنوية التي حصل عليها القرار بحق اصول انتقالات
 مستغلات والمستغلات السلاطين العظام وتابعاتهم العائد التصرف بها وادارتها لذات
 الحضرة الملوكانية ملجأ الخلافة. والتي انقضت متولوها وبقيت ادارتها الى خزينة الاوقاف
 الهايونية والتي حاصل التصرف بها بالاجارين وذلك بناءً على التمام الشرائط العائدة
 الى جريان الخببرات والمبرات المجلولة ولا يحصل اصلاً خلل على اساس ومعاملات المستغلات
 الموقوفة وان يجري شرط الواقف كما كان بتمامه

المادة الاولى. ان المستغلات والمستغلات الموقوفة المحاصل التصرف بها بالاجارين
 تنتقل كما كانت الى الاولاد ذكوراً واناثاً وانما يمكن موجوداً اولاد ذكور واناث تنتقل
 متساوياً ثانياً الى الاحفاد يعني لاولاد الاولاد الذكور والاناث ثالثاً الى الابوين رابعاً الى
 الاخ والاخت لابوين خامساً للاخ والاخت لابي سادساً الى الاخ والاخت لام سابعاً من

الزوج الى الزوجة ومن الزوجة الى الزوج

المادة الثانية . طالما يوجد ورثة من المعتبرين بالدرجة الاولى من اصحاب حق الانتقال المعينة درجاتهم اعلاه فالورثة الموجودون بالدرجة الثانية لا يتأهلون حق الانتقال . مثلاً عند وجود الاولاد لا تنتقل المسقات والمستقات الموقوفة الى الاحفاد وعند وجود الاحفاد لا تنتقل الى الابوين لكن الاولاد ذكوراً وإناثاً الذين يتوفون بحياة ابيهم وامهم فالاولاد هم يقومون مقام الاولاد (الى المجد والجد) فالحصة التي كانت مزمعة ان تنتقل من اجنادهم وجدانهم الى ابيهم وامهم تنتقل لهم وهكذا المسقات والمستقات التي تنتقل الى الورثة الذين هم من اصحاب حق الانتقال من الابوين لحد الاخ والاخت لام فقط ينتقل منها ربع حصة ايضاً لكل من الزوج والزوجة وعند وجود الاولاد والاحفاد لا ينتقل الى الزوج والزوجة ان باخذوا حصة من المسقات والمستقات

المادة الثالثة . مقابلة الى ضائعات الاوقاف التي تتحصل من الهلولات بلعاني توسيع الانتقالات سيصير تزيدهم وجلة الاجارات بنسبة معتدلة نظراً الى قيمة المسقات والمستقات الموقوفة وهذه النسبة سيصير تعيينها بتعليمات مخصوصة

المادة الرابعة . مقرر هو كما كان اخذ المخرج بالالف ثلثين عن فراغ المسقات والمستقات الموقوفة وبالف خمسة عشر عند انتقالها الى الاولاد ولكن المسقات والمستقات المذكورة عند انتقالها الى الورثة الكائنين من اصحاب حق الانتقال المعينة درجاتهم اعلاه ما عدا الاولاد الذكور والاناث فتندار مخرج الانتقال الواجب اخذ بحسب درجاتهم سبعة بنظام مخصوص

المادة الخامسة . ان اصول الفراغ بالوفاء التجاري لاجل ثابتهن الدين يبقى جارياً كما كان والاحوال والمعاملات المنفرغة لهذه الاصول ستعين بنظومات مخصوصة

المادة السادسة . المتصرفون بالمسقات والمستقات المذكورة ليسوا ب مجبورين لاتباع هذا القانون بل من اراد منهم ان يتبع احكام القانون المشروح يمكنه ان يحدد سندات المسقات والمستقات الموقوفة الكائنة بعهدته بصورة الاجارين وفقاً الى الشكل والاصول التي ستعين

المادة السابعة . هذه المساعة السنوية هي مخصصة بالاوقاف الجميلة التي لحضرات السلاطين العظام ومتعلقاتهم التي تصرف بها وادارها عائدة بالقبولة لحضرة ذات ذي الشوكة لمجال الخلافة وبالاوقاف المضبوطة المدارة بمعرفة نظارة اوقاف هابون ولا تخبري بالاوقاف السائرة وإنما الواقفون من الاوقاف السائرة الموجودون بالحياة الذين تهدل وتغير

شروط وقفهم بيد اختيارهم ما دونون ايضاً ان يوقفوا الحركة لحكم هذا القانون
 المادة الثامنة . ان المستغلات والمستغلات التي عرصتها وقف ذو مناطعة وابنتها ملك
 تجري مجتها المعاملة بحسب اصولها القديمة وعند وقوع بيع وشراء وفراغ وانتقال مستغلات
 ومستغلات نظير هذه يصير ابلاغ مقاطعتها القديمة الى حدها الاثني
 المادة التاسعة . هذا القانون يكون مرعي الاجراء من تاريخ اعلانه
 ذيل

لائحة بحق نظام صور اجراءات الاحكام المدرجة بالقانون الذي صار نشره واعلانه
 بارادة سنية بتاريخ اليوم السابع عشر من شهر محرم سنة الف ومائتين واربع وثمانين بحق
 توسيع انتفالات المستغلات والمستغلات الكاثنة بالاقواف الشريفة التي تخص السلاطين
 العظام ومتعلقاتهم وبحق الاوقاف المضبوطة

المادة الاولى . ان المستغلات والمستغلات الموقوفة التي توسعت حقوق انتفالاتها بتخص
 لها اجارة مؤجلة سنوية بالالف اربعين بارة بالنظر لقيمتها الصعيمة التي تعمين وتقدر
 بمعرفة ارباب الوقوف بحسب هيئتها الحاضرة وتفسخ وتغني اجاراتها القديمة
 المادة الثانية . المعاملة الميمنة بالمادة السابقة تجري ايضاً بالكذكات المحاصل الذصرف
 بها بصورة الاجارين ولكن هذه الكذكات يصير تخصيص وتعيين اجاراتها المؤجلة السنوية
 بعد ان تثتل من قيمتها الخمسة قيمة ملكها المستقر

المادة الثالثة . ان كراء الملك السنوي الجاري اخذه من جانب الكذك عن المستغلات
 والمستغلات الداخلة بالاقواف وعليها كذك تلك التي عينها القانون يصير اعتبار قيمته
 اربعين مثلاً وعلى قدر ما تبلغ غروثها بتخصص عليها سنوياً بالالف عشرون بارة اجارة
 مؤجلة ومقدار الكراء القديم لا يزد اصلأ

المادة الرابعة . ان المستغلات والمستغلات التي اجارها المؤجلة القديمة زائفة عن
 الاجارة السنوية التي ستعين مجدداً توفيقاً لقاعدتها المخصوصة تنفي اجارها القديمة على حالها
 المادة الخامسة . ان المستغلات والمستغلات التي توسعت حقوق انتفالاتها عند انتقالها
 الى الاولاد بوخذ عنها خرج انتقال كما كان قبلاً خمسة عشر غرثاً بالالف وبانتقالها الى
 الاحفاد بوخذ بالالف اربعون غرثاً وبانتقالها الى الاخوة والاخوات لا يوين ولا ب ولا م
 والى الزوج والزوجة بوخذ بالالف خمسون غرثاً وبفراغها التظلي بوخذ مثل السابق
 بالالف ثلاثون غرثاً فقط وعند استغلالها وفكها وتخليصها بوخذ المخرج بالالف خمسة

المادة السادسة. ان المسقنات والمستغلات المذكورة التي توسعت انتقالاتها عند فراغها واستغلاها وانتقالها الى الاولاد فقط فربح المخرج الذي يوخد هو كما في السابق عائد الى كاتب وجابي الاوقاف والباقي الى الوقف وبانتقالها الى باقي الورثة ما عدا الاولاد فالمخرج الذي يوخد يتسلم الى المخرجة لكي يتقدم بنماؤ ايراداً الى اوقافها

المادة السابعة. الورثة النائلون حق الانتقال مجبورون ان يجرؤ اما اصاله واما وكالة اصول انتقالية المسقنات والمستغلات التي تنتقل الى عهدتهم بالكثير بمدة سنة اشهر اذا كانوا بالاستانة العلية وبمدة سنة اذا كانوا بالخارج

المادة الثامنة. ان اصحاب المسقنات والمستغلات المخلوطة مع الاوقاف المتعددة اذا ارادوا اتباع القانون الجديد ينبغي ان نصبر مساحة ونحدد محل كل وقف والمجلات الكائنة داخل الوقف الذي عينه القانون يصير تنظيم سندها تطبيقاً للاصول الجديدة واوقاف المسقنات والمستغلات المخلوطة مع اوقاف متعددة كمن كانت بكاملها من الاوقاف التي عينها القانون او كان بعضها من الاوقاف المذكورة وبعضها ايضاً من الاوقاف المشروطة بتعين اجارة كل وقف على حدته على مقتضى المقدار الذي يصيب حصة كل وقف من قيمة المسقنات والمستغلات المذكورة التي تنقدر على مقتضى هيئتها المحاضرة

المادة التاسعة. اذا اراد احد من اصحاب المسقنات والمستغلات المحاصل التصرف بها مشاعاً ومشاركاً ان يتبع القانون الجديد ولم يوافقه شركائه الآخرون فان كانت تلك المسقنات والمستغلات المشتركة قابلة للتفريق والتقسيم فنرذون تفريق حصته وبصير تنظيم سندها على مقتضى الاصول الجديدة وان كانت غير قابلة للتقسيم حينئذ يعطى السند الجديد وفقاً لاحكام القانون عن حصته الشائعة

المادة العاشرة. ان المسقنات والمستغلات المذكورة بعد ان تكون تعينت اجارها الموجبة توفيقاً الى الفاهة المعينة اعلاه فالذي يحترق وينهدم منها يصير الاكتفاء باخذ واستيفاء المقدار الذي يصيبه من الاجارة المذكورة على موجب القيمة التي تنقدر من جديد الى عرصاته فقط ويتراثل المقدار الذي يصيب حصة الابنية المحترقة والمنهدمة

المادة الحادية عشرة. ان العرصات التي ابنتها انهدمت او احترقت والعرصات التي هي ذاتا خالية من الابنية بعد ان تعينت اجارها توفيقاً للقاعة الجديدة فانما صار انشاء واحداث ابنية جديدة بها يجري كشف هيئتها المحاضرة مجدداً وتحدد وتعين اجارها

باعتبار اربعين بارة من الالف قرش وذلك بحسب القيم التي نعين بموجب تخمين
ارباب الوقوف

المادة الثانية عشرة. ان المسققات والمستغلات التي توسعت حقوق انتفاليها وتعينت
اجازاتها من جديد توفيقاً الى قاعدتها فبطرف خمس سنوات من تاريخ تنظيم واعطاء سنداتها
التي تعطى على حسب الاصول الجديدة لا يزداد ولا ينقص اصلاً مقدار اجازاتها المخصوصة
بداعي ترقى او تنفي القيمة بالاملاك ولكن بكل خمس سنوات مرة واحدة يصير تحقيق
القيمة الحالية التي الى المسققات والمستغلات المذكورة وتحدد وتعديل اجازاتها
المادة الثالثة عشرة. لا يجوز بعد الان حاشية على السندات التي تعطى على مقتضى
الاصول الجديدة بل عند وقوع الفراغ والانتقال والافراز والتقسيم لتنظم وتعطى سندات
جديدة. والسندات القديمة تؤخذ وتحفظ بالبطلان في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٨٥

صورة الخط الهابيوني

ليعمل بموجب

قد قررت هذه المنة بالارادة العنية للمواد القانونية الانية بناء على ان تكون مداراً
لتوسيع الثروة والحرمان في مالكة الدولة العلية وعلى ان تكمل النضية الملتزمة التي هي امنية
الملك والمال بان يجعل تصرف الاجنبيين في الاملاك في الممالك السلطانية تحت ضابطة
حسنة ونظام سديد حتى يتدفع بها ما كان يحصل من تصرفهم فيها من سوء الاستعمال
والمشكلات والشبهات جميعاً وفي مبنية على الوجه الاتي

المادة الاولى. تبعة الدول الاجنبية اذن لم في ان يستفيد وامن حقوق تصرف الاملاك
كتبعية الدولة في داخل المدن وخارجها في كل طرف من اراضي الممالك السلطانية ما عدا
الاراضي التجارية خلاً من شرط ما يشترطونه وقبولهم هذا مبدء على ما ذكر في المواد الانية
باتباعهم النظمات والوظائف التي تبعتها تبعة الدولة العلية ومن كان في الاصل من تبعة
الدولة العلية ثم تبدل تابعته فهو مستثنى من هذه القاعدة ويجري في حقوق احكام قانونه المخصوص
المادة الثانية. بمقتضى احكام المادة الاولى لا بد لتبعية الدول الاجنبية المتصرفين في
الاملاك في داخل البلاد او خارجها من ايفائهم بالشروط التي كلفت بها تبعة الدولة العلية
في جميع المخصوصات المانحة الى املاكهم وتنازع هذا التكليف هي اولاً انهم يتبعون كتبعية
الدولة العلية القوانين ونظمات الضابطة والبلدية التجارية حالاً والتي تجري استنبالاً في

حق تصرف الاملاك وانتقالها وفرادها واستغلالها ثانياً من يملك الاملاك منهم في اي اسم واي هيئة وحال كان فلا بد من ابقائه وادائه التكليف والرسومات التي كلفت بها ويحمل تكلفتها في الاستئصال اصحاب الاملاك من تبعة الدولة العلية في داخل البلاد وخارجها ثالثاً في جميع المحصورات المتعلقة بالاملاك وعند حدوث دعوى متعلقة بها سواء كان المدعي او المدعى عليه من الاجنبية او كانا كلاهما من الاجنبية لابد من مراجعتهم بمحاكم الدولة العلية مراجعة دون انحراف الى غيرها وبها يصير فصل الامور المتعلقة بالاملاك على منتضى الحقوق التي حازتها اصحاب الاملاك من تبعة الدولة العلية والشرائط التي كلفوا بها والاصول التي اتبعوها بلا مداخله صفة تابعيهم الاصلية المخصوصة بذاتهم وبحفاظة الاعفاءات المائدة الى اموالهم المنقولة والى انفسهم على ما تقتضيه المعاهدات

المادة الثالثة. اذا فليس اجنبي متصرف في الاملاك فان كان ما يهدو من الاملاك ما يجوز ان يصير مقابلاً لديونه ما هية ونظاماً فعلي ماموري التسمية ان تراجعوا في بيها حكومة الدولة العلية ومحاكمها الرسمية وكذلك ان ادعى اجنبي على اجنبي ذي املاك فيها لا يتعلق بالاملاك وحكم الفصل للمدعي وقد استلزم الحكم بيع املاك الاجنبي المحكوم عليه وهي التي تصلح لابقاء الدين يرجع الى محاكم الدولة العلية فيبحث فيها اولاً ان املاكه التي طالب الدائن ببيعها هل هي من الصنف الذي يجوز بيعه نظاماً في مقابلة الدين ام لا ثم يجرى ايجابه

المادة الرابعة. الاجنبي استحقاق بالوصية والهبة في املاكه التي يجوز انتقالها بالوصية وهبتها والاملاك المتروكة التي لم يوص بها او لم توهب او لم يوجد مسوغ في قوانين الدولة العلية لان توهب ويوصى بها تجري في حتمها النظمات الموضوعة للدولة العلية

المادة الخامسة. كل اجنبي توافق دولته المتبوعة الصور التنظيمية المكلفة من طرف الدولة العلية في اجراء حق الاستملاك يستفيد من فوائد احكام هذا القانون

صورة المضبطة التي تمضي مع سفراء الدول المتخابة

حيث ان اعطاء حق تصرف الاملاك للاجنيين قانوناً لا يورث خلافاً لاعفا آتهم التي هي مرعومة بالمعاهدات سواء كانت في حق انفسهم واموالهم واشيائهم المنقولة ولا ريب في انها تبني وتنفرد كما كانت وكونهم حائزين الحق المذكور على هذا الوجه يستلزم مجيئهم الى المالك السلطانية وبمكتم فيها فيناه على ذلك عدت الدولة العلية من وظيفتها الصور

التنظيمية الاتية دافعة للمشكلات التي تفرست الدولة أولاً بان اجراء قانون هذه المادة
بوجوبها في بعض المحال

مساكن المتمككين في ممالك الدولة العلية لما كانت معفاة من المداخلة والتعرض لا
يدخل اليها احد بغير رضى صاحبها او بغير ضابط او مامورة الرخصة اللازمة بامر صدر
من الحكومة كذلك لما كانت مساكن التبعة الاجنبية معفاة بحسب المعاهدة من المداخلة
والتعرض فلا يجوز دخول احد من ماموري الضابطة اليها ما لم يحضر القنصل المنسوب
اليه صاحب الدار او مامور القنصل المذكور

المراد من المسكن الدار التي يمكن فيها مع مشتلاتها من المطبخ والاصطبل وامثالها
وكذلك فناء الدار والجنينة وما اتصل بالدار من المحال التي احيطت بالجدار وما سوى
ذلك لا يعد من المسكن وكان ماموري الضابطة لا يجوز دخولهم الى دار اجنبي بينها وبين
حل القنصل اقل من تسع ساعات ما لم يحضر القنصل كذلك القنصل مجبور على معاونة الحكومة
المحلية من غير تاخير فند يلفه الخبر الى زمان حركته بالذات او ارسال وكيله لا يضي
اكثر من ست ساعات والحاصل انه لا يصح تاخير معاملات الحكومة ازيد من اربع وعشرين
ساعة اما في المحال التي يكون مقام القنصل بعيداً عنها تسع ساعات او اكثر فاذا اقتضى امر
مهم للدخول كوقوع قتل او تعبد او حريق او كسر باب او غيره في دار مسكونة او سرقة
او عصيان من اناس متطعين او عمل نفوذ مزورة زائفة فيجوز لتفريق هذه الجنايات
وانباتها على طلب الحكومة دخول ماموي الضابطة مع ثلثة رجال من اعضاء مجلس اختيارية
القرى الى دار اجنبي من دون حضور القنصل او وكيله وصاحب هذه الجناية سواء كان من
تبعة الدول الاجنبية او من تبعة الدولة العلية وسواء كانت الجناية وقعت في دخل دار
الاجنبي او خارجها او وقعت في مكان اخر اياً كان فلما موري الضابطة العمل كما ذكر سابقاً
وهذه القيود مخصوصة بالمحال التي اعتبرت مسكناً على ما ذكرنا واما في خارجها فتجوز امور
الضابطة بلا قيد الا انه اذا حبس مجرم وكان من التبعة الاجنبية فتراعى احكام امتيازاته العائنة
الى ذاته والمأمور او الضابط ومن معهم من اعضاء مجلس الاختيارية اذا وقع تحريمهم في المحلات
الاستثنائية المعينة سابقاً فلا يد من ان يبينوه بالتفصيل في جرنال مخنوم ويقدموه
من غير تراخ الى الحكومة فترسل الحكومة بلا تاخير الى اقرب مامور من طرف القنصل
المنسوب اليه من دخل الى مسكنه وصورة حركة ماموري الضابطة لدى وقوع الاحوال
المرتبطة تعين في نظامها المخصوص الذي ينشرو يعلن بعد اما المحال التي بعدت مسافتها

عن محل إقامة القنصل أكثر من تسع ساعات وتكون في المواضع التي تجري فيها أصول محاكم
الولاية من الممالك السطانية فإنه يجوز في مجالس اختيارية القرى التي تسد مسد المحاكم الصلحية
ومجالس دعاوي القضاء فيها رؤية الدعاوي التي لا ينيف رأس مالها على ألف قرش وكذا
يجوز روبة الذنب الذي لا يستازم من المجازاة جزاءً نقدياً أكثر من خمسمائة قرش وذلك
من الدعاوي المتعلقة بالثبقة الأجنبية بدون حضور القنصل أو وكالة إلا أن تلك الدعاوي
المعينة درجة رؤيتها وصورتها المتعلقة بالأجانب يصح فيها الاستئناف في مجلس دعاوي
المنجاق الموجود فيه القنصل أو وكالة فإذا جرى الاستئناف والمحاكمة منه أزم حضور
القنصل أو وكالة ووفوع هذا الاستئناف يستازم تعليق إجراء الحكم اللاحق أولاً وفي
كل حال لا يجوز الجبر على إجراء الأحكام التي لحقت تحت قبود مشروحة بدون القنصل
أو وكالة وفي تقدير اتباع المواد المشروحة موقع الإجراء ينشر ويعلن من جانب الدولة
العلية نظام مخصوص يتضمن أصول المحاكمة التي تعامل بها اصحاب الدعاوي
بؤذن للثبقة الأجنبية في أن يوافقوا في أي محل كان على روبة دعوى لم تجاوز الدرجة
التي عينت سابقاً في مجالس اختيارية القرى ومجالس دعاوي القضاء من دون أن يحضر القنصل
أو وكالة بشرط أن يبنى حق الاستئناف كما كان وإن يحضر القنصل أو وكالة حين الاستئناف
وإذا وافق اجنبي على روبة دعواه على الوجه المشروح بدون حضور القنصل يجب عليه أن
يدين موافقته على وجه التحرير قبل المرافعة والفهرد المذكورة لا تشمل على دعاوي متعلقة
بالاملاك لأن دعاوي الاملاك تنام على موجب الشرائط التي يعينها القانون المخصوص بالاملاك
اصحاب الدعاوي سواء كانوا من تبعه الدولة العلية أو كانوا من التبعة الأجنبية كما
انهم ينالون حق ابراء الذمة في أي دعوى كانت حين المحاكمة في محاكم الولاية العلية كذلك
تجري مرافعتهم علانية

احكام صور التسوية المار ذكرها كونها تبقى مرعية الاجراء الى ان يحدد النظر في
المعود القديمة فالدولة العلية تحافظ على صلاحيتها بان تدعو الدول المتخابة الى مذاكرة
المصلحة ليحصل التفرار بالاتفاق على المسالة في الآتي

في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٥

في الخيرات والمبرات

ان الاوقاف المخصوصة بالخيرات والمبرات بالمالك المحروسة الشاهانية نوعان احدهما
المحلات التي كان اصلها من الاراضي المبرية فتخصصت منافعها فقط الى الخيرات والثاني
ايضاً المحلات التي اذا كانت ملكاً صرفاً فوقفت والنوع الاول تابع بامر التصرف ولاصول
الاراضي المبرية كما ان الثاني ايضاً موثقت اصول وقواعد مختلفة وأكثر المستغلات والمستغلات
السائرة بالاستانة العالية وبعض مدن الروم ايلي والاناضول الكبيرة تابعة لاصول الوقفية
المعبر عنها بالاجازات وفي ابتداء تاسيسات الوقفية كانت المستغلات بطريقة الاجارة
الواحدة ثم تحولت لاصول الاجارين وبما انه يبادى الامر كان الشخص المتصرف بملك
عرصة يعمل بها بيتاً وخاتناً ودكاناً ويخصص كراماً الى خيرة اسرته وبما ان هذا الملك يصير
مال الوقف والموجود به يضيىء مستاجر الاعتيادي صار تصليح وترميم ذلك الملك وانشاء
مجدداً اذا احترق وانهدم عائداً الى وقفه وحيث الاوقاف لم يبق لها قدرة العار خربت
على هذه الصورة املاك كثيرة وبداعي سقوط اجارة كذا محلات طبعاً صار منع الوقف
يتزل فلاجل محافظة منافع الوقف من جهة ولتقص حصول معمورة الاملاك من جهة
اخرى اوضح في عصر ساكن الجنان السلطان سليمان خان الاول اصول المتصرف
بالاملاك بطريقة اخرى لان المثل المقيم والمستاجر لم يكن من وظائفهم بل
اجباره على عار المثل الموجود هو به وجب تمديد مدة تصرفه به وهذا ايضاً لم يكف لان
لشيء الذي يعمه شخص يرغب ان يتركه لاولاده ايضاً من بعده فلماذا ولكي يجعل
المستاجرون ان يخدموا هذا المقصد حصل التراجع على اصول بانه عندما يطلب احد ان
يتصرف بمحل من املاك الوقف يدخل له يهدوه بناء بعد ان يدفع الى جانب الوقف مقدراً
قليلاً من الدراهم باسم اجارة معجلة يدفع ايضاً بكل سنة مقدراً ما باسم اجارة موجلة بشرط
ان يكون التصليح والترميم عليه وان ما يبنيه وينشيه باذن المتولي يكون تبرعاً الى الوقف ومع
الرخصة ان يكون ممكناً له بان يفرغ حق استيجاره الى اخر يتصرف به هو بمنه حيوته ويتنقل
بعد وفاته لاولاده لكن يتساوي الذكور والاناث ولهذا حيث لم يتعد حق الانتقال الى
اكثر من الاولاد فعند فتندهم كان يرجع الملك المحلول الى الوقف ويعطى الى الغير
بالهبة على الشرط المشروح فهذه المحلات والاجارات الموقلة وخرج الوثائق الذي
يؤخذ الى الوقف عند الفراغ والانتقال تأسست بناءً ان تكون ابرأ الى الاوقاف والاوقاف

ايضا التي عملت بعد هذا القرار قد توقفت بالتعامل الى هذه القاعة وبذلك حصلت معورية الاملاك مع منفعتها ايضا سوية فالاصول المتال عنها اجازتين هي عبارة عن هذا ان اختلاف راي واقوال المجتهدين الكرام اية الدين المتصرفين بالرحمة بحق اصول الوفية معلوم وهما لا يجب البحث عنه لكن لما كان اجراء وقف احد الاملاك ادى الدولة تحت تهديدات كثيرة اصبح لا يقدر كل احد ان يقف المحل الذي يريد فلم تذاقلت وافية الاملاك جدا ونظرا لوجود املاك كثيرة صرفا كان باختيار كل امان يتصرف بمحل الوقف بشرائط الموضوعات المعلومة واما اذا لم توافق هذه الصورة بمحل صرفا وبشككة ولما كانت بعد هذا قد زالت هذه التهديدات اضحي البعض بنية خيرية صحيحا والبعض ايضا بناء على المنفعة الذاتية كانه يعمل ابرارا لا ولادة وانسابه بوقف ما يصادف من المحلات حتى الازقة والساحات المتروكة الى العموم وربما ايضا ديار جامع الاخرين وعلى هذه الحالة حيث لم يبق في اكثر المحلات وعلى الخصوص بالاستانة العلبة محل ملكا صرفا اضحي كل مجبوراً ان اراد وان لم يرد بان يتصرف بمحل الوقف والشخص الذي ليس له اولاد عندما يلاحظ ان بعد وفاته سيضحي المتعلقون به الآخرون محرومين يكون نائمه من ذلك امر طيبا كما انه في حقيقة الحال ايضا لم ير من العدل ان تطرح زوجة واحفاد الشخص الذي انشا مسكنا وعلمه بالكسب والتعب وحتى بدون ان ينظر على بالوقف انه تبرعا للوقف بل ظانا به انه مثل مالو الاعتيادي في الازقة عند وفاته بلا ولد ولذلك تكونت الافكار عند الخلق باجراء التعديلات والتوسيعات باصول الانتفالية هذه درجة اخرى ايضا بقصد المنفعة العامة كما حصل مقدما ومن عشرين سنة الى الان كان يحصل التفكير بهذه المادة ايضا عند الدولة حينما بعد حين وفي هذه الاثناء قد انضم هذه الافكار بعض اسباب صحيحة مبررة فلها قد اوجبت المجبورية الى التحرر عن الصور المكنة ووضعت المصلحة بين عبوديتنا بموقع التدقيق والمذاكرة

ان جريان المبرات والخيرات تماما هو بكل حال مطلوب وملتزم عند الجميع وهو امر اهم ايضا عند معالي السلطنة السنية فلها يجب ان كل ما يعمل يكون اساسه مبنيا على قاعدة المحافظة للمنافع الوقف يعني لا يعرض تدني لابرادات الاوقاف بل تجري الاشياء الموقوفة عليه مكملة فاذلك قبل كل شيء صار تقرير ونحكيم الاساس بانه لا يتطرق خلل ما قطعاً على حقوق الملكية العائدة للاوقاف الشريفة وايضا حيث ان اوقافا كثيرة بينا كانت بالاجارة الواحدة قد تهدلت الى الاجازتين واعطي حتى الانتقال الى الاولاد ذكورا

وانا كما كان الان ايضا توسيع حق الانتقال درجة اخرى وجد ضمن دائرة المساغ الذي
حصل مقدما كما ان القرارات التي اعطيت متدما بنيت مجردا لاجل منافع الوقف ومصلحة
العامه معا كان المطلوب الان عبارة عن هذين المتصدين فبناء على ذلك ومن بعد
جريان مباحثات كثيرة قد صار القبول والنسب بالانتقال بموجب عهودنا على الخصوصات
التي ابرادها على انه قد نظر هذه المرة ايضا ان توسيع اصول الانتقال فقط شيئا ما قليلا
هو من الممكنات ودرجة هذا الشيء الذي سيعمل عند ايمان النظر بها ايضا وجد انه اذا
اعطي لاملاك الوقف حق الانتقال بالمراتب التي تعينت مؤخرا بالاراضي الاميرية والموقوفة
بارادة منية يكون ذلك كافيا فوجد مناسباً ان يصير الاكتفاء بهذا المنع فقط وانه مقابلة
للضرر الذي سيعرض على خربة الدولة بقلة الحلولات لداعي توسيع حق انتقالات
الاراضي الاميرية قد تقرر اخذ بدل واحد من واحدة من المتصرفين بها فهذا ايضا وجد
من المنقضى ان يصير البحث والتحرر عن منفعة دائمة مقابلة لهذا التمتع لاجل النص الممكن
حصوله على الاوقاف من تناقص الحلولات بداعي توسيع الانتقالات بالاملاك الموقوفة
ولهذا فالاجارات التي تؤخذ الان باسم مؤجلة في شيء قليل جدا فاذا صار ابلاغها الى
حدها باللاق تعادل بدلات الحلولات بل اربب وانما اذا صار تزيد خرج الانتقال ايضا
عندما توسع دائرة الانتقال درجة فدرجة وبما انه يعطى تامينا كافيا مقابلة الضمانات التي
تنتج من الحلولات يكون مناسباً ان يصير تعيين وتقدير القيمة الحقيقية للملك كل وقف وبهين
شيء مناسب على الالف فيحصل ويعطى الى الوقف مع الاجارة المؤجلة وبما انه ايضا عند
وقوع الانتقال الى الاولاد جار الان اخذ المخرج خمسة عشر بالالف فهذا يبقى بحق الاولاد
فقط ولكن الذين ما بعدهم يزيد عليهم تدريجاً ويؤخذ خرج الانتقال بالالف مائة وربما
اكثر ايضا وان اصول الاستغلال التجارية الان يصير تطبيقها بالتام الى قاعدة وفاء الفراغ
المرعية بالاراضي الميرية وان هذا جمعة يكون اسما مع وجوب تأمين معاملته الناس
درجة اخرى كما وان هذه الاصول تترك للاختيار يعني ربما ان كل احد لا يرى المنافع المبنية
مقابلة لتزيد الاجارات موافقة له مثلاً الشخص الذي له اولاد عديدة يكون اميناً بانه عند
وفاته سيبقى لم يحمل الوقف الذي يكون متصرفاً به ولهذا لا يرى فائدة له بضم الاجارة
وتوال التوسع بحق الانتقال وبناء عليه يجب ان تكون القاعدة بالآتي يجبر احد على هذه
الاصول بل كل من اراد ان يحصل له بها المساعدة وصار القرار ايضا على ان يصرف النظر
عن تعيين هذه الاصول وانما من كون تولية الاوقاف الطريقة التي الى السلاطين العظام

ومتعلقاتهم عاتق من جهة الى طرف الحضرة السلطانية الانشرف وبما ان الخلافة السنية لها
ايضاً تصرفات خصوصية بهذه المادة علنا عن التصرفات العمومية التي لها بمصلحة العامة
فبناء على ارادة ملجأ الخلافة السنية التي سيصدر التفضل بتعلقها صارت المطالعة ووجد
مناسباً حصر هذه الاصول بالاقواف الشريفة المذكورة ونظراً لقلة اوقاف السلاطين
العظام ومتعلقاتهم ومع انه لا يمكن ان يحصل المنصد المطلوب بهذا العمل بتمامه ولا يمكن
رفع شكاية من لا يقدرون على نوال الامل بهذا الشأن ووجد من مقتضى الحال ان يصبر
الاكتفاء في هذه المرتبة بناء ان تكون درجة ترضية للافكار العمومية والفائدة التي يجب
اتخاذها باصول الانتقالية عند اجراء ذلك بالصورة الخصوصية بما انها يجب ان تكون
بالطريقة المعروضة والمنهية اعلاه فتطبيقاً لذلك قد تخرجت مسودة نظام وصار رفعها
وتقدّمها لعلّ الحضور العالي فالتسويات التي ترد الى الترقية الصريحة الالهام التي الجانب
ملجأ الخلافة ذات الحضرة الملوكانية الظليلة الجامعة الخلافة والسلطنة والموتة اركان
الدولة بما انها حزمة اراء عبيدها المنصفين بالهجر تكون مع الوجه الذي يو بصدر امر وفرمان
الحضرة الملوكية المزين بالالهام بهذا الخصوص في موقع الاصابة وعندما يحيط ذلك علم
الحضرة الملوكية يضي بكل الاحوال الامر والفرمان للحضرة ولي الامر

في غرة جمادى الاولى سنة ١٢٨٤

مواد نظامية بحق ترهين الاملاك

المادة الاولى . عند وقوع رهن ملك يلزم في الابتداء اخذ علم وخبر مهور من طرف
مجلس مختاري واختيارية محله او قريبه مصداقاً بان ذلك الملك ليس له علل نظير رهونه
بمحل اخر او وجوده تحت الحجر ويصير ابرازه بمجلس التمهيز اذا كانت واقفاً براس اللواء
وبمجلس الدعاوي اذا كان في انقضاء وبعد ان يصير حالاً معاً بانه سندات ذلك المحل
بالمجلس ويتحقق ان ليس فيه شيء من المال يحفظ العلم وخبر وتطوى ورقة الرخصة وتلك
الرخصة تصير اراتها الى المحكمة الشرعية الكائنة بالقضاء الذي فيه الملك ومن هناك يلزم
ان تؤخذ حجة الرهن

المادة الثانية . يمسك دفتر بمجلس الدعاوي والتميز لاجل المعاملات الرهنية وعندما
تطوى الرخصة برهن ملك تثبت بذلك الدفتر وحين فك الرهن تحصل المراجعة الى تلك
المجالس وتصح فيه

المادة الثالثة . باجراء هذه المعاملات لا يؤخذ لاخرج ولا رسم بمجالس الاختيارية
والدعوى والتميز بل يؤخذ فقط خرج المحجة من طرف المحكمة الشرعية
تاريخ الارادة السنية في ٢١ ربيع الاخر سنة ٨٧ وفي ٨ غور سنة ٨٦

نظام مبيع الاموال الغير المنقولة لاجل الدين

المادة الاولى . ان المسقنات والمستغلات الموقوفة التجاري التصرف بها بالاجارين
والاراضي الاميرية تباع لاجل الدين المحكوم به مثل الاملاك الخالصة بدون الثقات الى رضاه
المديون انما لا يباع لاجل الدين بيته الوحيد المناسب لحاله بل يترك واذا كان المديون
من ارباب الزراعة لا يباع ايضاً من اراضيهم المتقار الكافي لادارة بيتهم اذا كان لم يربح ولم
يدخل تحت قيد كالكالة الدورية بل يترك ومقدار الاراضي التي تترك على هذه الة ورة
بتعين بمعرفة المحكمة التي رويت الدعوى بها

المادة الثانية . اذا اثبت المديون بان صافي حاصلات غير منقولانو عن ثلاث سنوات
كاف لايفاء دينهم مع عطلهم ومصاريفهم المتوجين نظاماً وحول الدائن باستخصالها يصير
صرف النظر عن مبيع غير المنقولات التي له

المادة الثالثة . ان الشخص الذي له مطلوب محكوم به وقابله بطريق الحوالة بعد ان
يكون بلغ الكفية الى المديون يحق له ان يدعى بمبيع اموال المديون الغير المنقولة مثل الدائن
المادة الرابعة . لا يمكن مبيع اموال المديون الغير المنقولة بناء على الاحكام القابلة
الاستئناف وهكذا ايضاً بالاحكام الصادرة غياباً فلا يمكن ان تباع ما لم تمر من الاعراض
المادة الخامسة . يجب ان يجرر الدائن ورقة اخبارية معلنة تكليف المديون لايفاء
مطلوبه وانما اذا لم يفو يباشر الاستدعاء بضبط غير منقولانو ومبيعها ويربط بها صورة اعلام
الحكم ويرسلها بمعرفة الحكومة الاجرائية الى ذات المديون او محل اقامتهم

المادة السادسة . ان الدائن لا ينبغي ان يقيم الدعوى بمبيع غير المنقولات قبل ان يمر
واحد وثلاثون يوماً اعتباراً من تاريخ ارساله ورقة الاخبار واذا كان قد مضى واحد
وتسعون يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه ترسل ورقة اخبار تكرر او يجب ان يمضي عليها واحد
وثلاثون يوماً ايضاً

المادة السابعة . بعد اجراء احكام المادتين الخامسة والسادسة يرسل من طرف
الحكومة الاجرائية ما مور منصوص الى الاموال الغير المنقولة ويصير وضع اليد عليها ويصرح

بورقة الضبط التي تحرر نخمين بهذا الشأن خلاصة مال اعلام الحكم وتاريخه وكيفية مامورية المامور المرسل وعزيمته ونوع وجنس المنقولات وحدود موقعها يعني ان كانت الاموال الغير المنقولة الموضوع اليد عليها خاناً وبيتاً ودكاناً وعقاراً مثل هذا يتصرح اسم البلد والقبيلة والنضاء مع اسم الحلة والزقاق الكائنة به وتروباها ونوع وجنس العقار الذي باطرافها وان كانت اراضي يتصرح اسم النضاء والقرية والحل الواقعة به ومقدار دوناتها نخميناً وان كان بها ابنة واشجار يتصرح عددها وانواعها واسم المحكة التي اصدرت الاعلام واسم وشهرة المدعي مع محل اقامته

المادة الثامنة. قبل يوم المزاينة بواحد وعشرين يوماً تعلن الكيفية باوراق مخصوصة وبالفرنات وتلصق اعلانات متعددة بمحلات جميع الناس وممرها في البلدة التي تجري بها المزاينة

المادة التاسعة. امر المزاينة ينتهي بطرف واحد وستين يوماً وبحسب القرار الموقت من طرف الحكومة الاجرائية على ورقة المزاينة على من يكون عليه المزايدة الاخير وبطرف واحد وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ القرار اذا حصل ضم ليس باقل من خمسة بالمائة نكرر المزاينة الضامم التي تفصل مع المصاريف العائدة اليها من الطالب الاخير وتعطى سندات التصرف بها من طرف الدائن المنسوبة اليها الاموال الغير المنقولة

المادة العاشرة. ان الغير المنقول الذي حصلت عليه المزاينة اذا نكل الشخص الذي نقرر بعده عن مشترائه تجري مزايدته تكراراً والضرر الذي يتبع مع مصروف الدعوى يفصل من ذلك الشخص

المادة الحادية عشرة. ان المامورين الذين يجرون المزاينة وماموري واعضاء المحكة التي حكمت بمبيع غير المنقولات التي تباع لا يقدرون ان يزيدوا بها واذا زادوا يكونوا تحت المسؤولية قانوناً

المادة الثانية عشرة. اذا وجد من يدخل فساداً بالمزاينة يجازى بمنضى حكم المادة المائتين والثلاثين عشرة من قانون الجراء الهايوتي

المادة الثالثة عشرة. اذا وجد من يدعي التصرف بحق غير المنقولات الحاصل عليها المزاينة يجب ان يدعى قبل وقوع القرار الاخير واذا لم يثبت مدعاه يتضمن جميع المخسارة والاضرار التي تحدث بداعي تاخير المزاينة وغيرها. انما اذا ثبت بانه ما امكنه الحضور والادعاء قبل القرار الاخير بناء على عذر شرعي فلا تسقط حقوقه من الادعاء فيما بعد

المادة الرابعة عشرة. اذا لم يرد الدائن ان يبيع غير منقولات المديون بوقتها المعين
 يحق الى الدائن الاخر منقضى حكم هذا النظام ان يبيعها
 المادة الخامسة عشرة. اذا كانت قطعة من غير المنقولات كافية لتادية الدين فيباع
 ما يريه المديون بحضوره واذا كان غائبا تباع الاشياء التي مبيعها نافع الى المديون
 ذيل

المديون المعفودة قبل تاريخ نشر هذا النظام ولو تجدد سندها فيما بعد يجب ان تتبع
 النظامات القديمة التجارية حين المدانية والمعاملة التي تجري بسبب تلك الديون بحق غير
 المنقولات تنوفق الى النظامات السابقة المذكورة

تاريخ الارادة السنية في ١٥ شوال سنة ٢٨٨ وفي ١٥ كانون اول سنة ٢٨٧
 انه بموجب قرار شوري الدولة وبالاقتضاء قد علمت ارادة الحضرة الشاهانية وعلى
 موجبها تسطرت تخريرات الى من ينتضي من ماموري الملكية وصار نشر وإعلان امر سامر
 مورخا في ٢٥ ذي القعدة سنة ٢٨٨ و ٢٤ كانون ثاني سنة ٢٨٧ لكي يصير ايفاء منتضي
 الحال ايضا بديوان الاحكام العدلية توفيقا لمنطوق امر وفرمان الجنتاب الملوكافي المنيف
 على انه بخصوص تنظيم صورة السندات التي تعطى الى مشنربة الاملاك التي تباع بموجب
 النظام الموضوع بحق مبيع الاموال الغير المنقولة لاجل الدين تلك التي الى المديونين الذين
 يشتمون عن الفراغ من الان وصاعدا بعد صدور الحكم بمبيع ملك ما كائن بهذه المديون
 نصير فاعة الشروع والمباشرة من طرف ماموري الاجراء وبعد وضع الدرائط التامينية
 الحرة بالمادة السابعة والثامنة والتاسعة من النظام المذكور خلتا وتعيين المشنري تنظم
 مضبطة فراغ من جانب المحكمة وهذه المضبطة تتخذ اصلا وتحتفظ بالحكمة وعلى موجبها تنظم
 المحجج والوثائق الشرعية والسندات النظامية المنتظمة المهيئة للتصرف به وتعطى للمفرغ لم وان
 بحال هذا الخصوص للمحاظرتمك العالية لكي تعطى التعليمات بهذا الشأن لجميع المحاكم الكائنة
 بالاستانة العلوية وان يصير التبليغ والاشعار ايضا الى الخارج لكي يصير بالاجراءات
 والمعاملات توفيقا للحركة الى هذا القرار

نظام بخصوص الاحوال المعينة الاراضي الاميرية والموقوفة والمستغلات والمستغلات الموقوفة امنية على الدين بعد الوفاة

المقدمة

على ما وعد بالمادة الثالثة من نظام توسيع انتقالات الاراضي بتعديلها احكام المادة الثامنة والعشرين من نظام الطابو وبالمادة الخامسة من توسيع انتقالات ومستغلات والمستغلات الارواق قد تعينت بهذا النظام المعاملات التي يجب استعمالها بحجوة ومات المديون لاجل تادية الدين بعد الوفاة من بدل اراضي التي افراغها بالوفاء لاجل تامين الدين فقط او من بدل المستغلات والمستغلات الموقوفة التي توسع حتى انتقلها

المادة الاولى. عندما يريد احد من المتصرفين بالاراضي المبرية والموقوفة ان يفرغ بالوفاء الى دائر الاراضي المتصرف بها بالطابو يجبر اولاً ان يطبق العمل على الشرائط المدرجة بالمادة السادسة والعشرين من نظام الطابو

المادة الثانية. اذا افرغ احد بالوفاء الى دائر مقابلة الى دينه الاراضي المبرية والموقوفة المتصرف بها وفوض بها بمعرفة مامورها ومات قبل الاداء فالدين المذكور يصير استيفاءه من تركة المديون الوافية كباقي الديون الاخرى اذا كان ليس له تركة اصلاً او تركته الموجودة لاتوفى ديونه فسواء وجد الى المديون ورثة ناثلون حتى الاتقال او اصحاب حتى طابو او لم يوجد يفوض مقار من تلك الاراضي كاف لوفاء الدين وذلك بالمزاينة الى طالبو ببدل المثل ويصير ابقاء الدين المذكور

المادة الثالثة. ان احكام المادة الثانية تجري ايضاً بالمستغلات والمستغلات الموقوفة التي توسعت على موجب القانون المؤرخ في ١٢ صفر ١٢٨٤ اصول انتقالياتها وأبلغت اجارها الموجلة لاجرة مثلها

المادة الرابعة. ان بدل الاراضي والمستغلات والمستغلات التي افرغت بالوفاء اذا لم يفر دين المديون المتوفى فالشخص الدائن لا يتدر لاجل بقية مطلوب وان يتداخل ويتعرض الى الاراضي والمستغلات والمستغلات الاخرى الكائنة بتصرف المديون ولم يجبر عليها فراغ الوفاء

المادة الخامسة. هذه المواد القانونية تكون بمقام ذيل القوانين المؤرخة بتاريخ السابع

عشر من شهر محرم سنة الاربع والثمانين والثالث عشر من شهر صفر السنة المذكورة وتكون
مرعية الاجراء من تاريخ اعلانها
في ٢٣ رمضان سنة ١٢٨٦

في ٢١ رمضان سنة ٨٨

القضايا النظامية التي صارت ذيلًا

المادة السادسة. ان الذين يتوفون مدينين الى الميري اصالة او كفالة واموالهم
واملاكهم المتروكة لا تكفي لتادية ديونهم الميرية فتياب المستغلات والمستغلات الموقوفة
الكائنة بتصرفهم بالاجارين مع الاراضي الاميرية والموقوفة الكائنة بتصرفهم ويصبر اسنيها
الدين من اثمانها

المادة السابعة. كما ان المحلولات مستثناة من حكم المادة السابقة هكذا ايضا ما يكون قد
افرج بالفداء لا يحصل التعرض ايضا على اثمانه بمقدار مطلوب المخرج له واذا ايضا لم يكن
يبت الى الورث الذي تنقل اليه المستغلات والمستغلات الموقوفة فلا يباع المسكن الواحد
الكافي لاقامته واذا كان المدينون المتوفى ممشة متوقفة على الزراعة لا يؤخذ ايضا من ورثته
مقدار الاراضي الكافية لادارة بيته ومقدار الاراضي الذي يترك على هذه الصورة بتعيين
بمعرفة المجلس الذي عائله اليه ذات الدعوى

مواد نظامية مفررة بالارادة السنية بحق مبيع او عدم مبيع الاراضي

الكائنة بعهد بعض المدينين لاجل تادية دينهم

بموجب النظام القديم يبقى المدينون فقط يبت واحداً فل ثمناً وفيما عدا ذلك بتقرر بيع
امواله واملاكه كانه يبقى له من الاراضي الاميرية الكائنة بعهدته مقدار كاف للقيام باود
ذلك البيت والباقي يباع بالمزاينة وبعد تفريق ذلك اذا لم يكف ثمن الاشياء المباعة الى وفاء
الدين يحصل المتدار الباقي ويؤخذ من كفلاته *

الالتزامات التي تخيلها الملتزمون الى اخرين تجري المعاملة بحسبها مثل الاموال الميرية
بعضها فالمديون بتنضي توفيقاً للنظام ان نصير نسوية ديونهم ببيع كل امواله واملاكه واشيائه

* ان احكام هذه الفقرات النظامية الخالصة لحكم النظامات التي بحق مبيع الاموال الغير المنقولة لاجل
الدين وبحق الاموال الميرية والموقوفة والمستغلات والمخلات الموقوفة التي تصير ثمنها الى الدين بعد الوفاة
في ملاحظة

ما عدا بيت واحدة فقط ولكن بمقتضى حكم قانون الاراضي الهايو في حيث ان الاراضي الميرية لا يمكن ان تقي ديتاً فحال كونه مقررأ عدم مبيع الاراضي التي بهذه المديون فالمطلوبات الميرية من كونها اعتبرت مستثناة من هذا فهذا الاستثناء يجري بحق الاموال التي صارت احوالها والزامها راساً من الخزينة الجبلية وكا انه لا يجري ذلك بحق الأشخاص هكذا ايضاً لا يجري بحق الملتزمين
في ربيع الاول سنة ٢٧٩

تعليمات بخصوص اوراق العلم وخبر ذات الجداول

التي تعطى لاجل المستغلات والمستغلات في الخارج
انه بمقتضى الاصول المضبوطة التي صار اتخاذها الان لاجل تسهيل معاملات الفراغ والانتقالات والخصوصيات السائرة بحق المستغلات والمستغلات الموقوفة حملة الصكائنة بالخارج حيث بمقتضى من الان وصاعداً ان تعطى اوراق علم وخبر مطبوعة ذات جداول على الوجه المبين بتعرفتها مطبوعة من الدفاتر المطبوعة ذات التوجان المرسله لكل جهة فلها وجب ادراج هذه التعليمات الحاروية بعض المواد المنفردة من ذلك
البند الاول . من الان وصاعداً لا يترك احد ان يتمكن من التصرف بالمستغلات والمستغلات الموقوفة باية صورة كانت بدون سند من طرف وقفها ولذلك فالذين ليس عندهم سند والذين اخذوا سنداً من محل غير الوقف هم مجبورون ان ياخذوا سنداً من جديد وينبغي ان تجري القيديات اللازمة بهذا الخصوص من طرف جميع المأمورين
البند الثاني . عندما يريد شخص ما ان ياخذ سنداً بالمستغلات والمستغلات باية صورة كانت ما عدا المأجورين بالهجرة فكما هو مبين بالتعريف المطبوع تملأ جداول اوراق العلم وخبر وقد رما يترام منها بظرف شهر ينظم دفتر تطبيقاً الى الدفتر المرسله فتموتة ويرسل الى خزينة الاوقاف الهايونية مع المخرج المتوجب وغيره واذا توقف بحلوا اكثر من شهر فدير الاوقاف يكون مسئولاً

البند الثالث . ان المستغلات والاراضي التي تزجر بالهجرة فبدل المزاينة او بدل المثل حيث يجب تسليمه الى الخزينة بموجب اصولها فكما هو محرر بالبند الخامس والاربعين من النظام الجديد يجب ان يصير ادخاله بالدفتر المقتضى ان ترسل جموعه بكل ثلثة اشهر

مرة واحدة الى الخزينة ولكن احترازاً من ابراث السكة لعمامات الخزينة يجب ان يصدر
تنظيم قطعة دفتر مفردات عدا الدفتر المذكور على موجب ثبوتها وتلاً جداول اوراق العلم
وخبر المار ذكرها بالبند السابقة بحسب اصولها وترسل سوية الى خزينة الاوقاف الهايونية
البند الرابع. ان المحلات العشرية عند فراغها وانتقالها يؤخذ رسم الخرج عن قيمة
مجموعها بالمائة خمسة غروش والمحلات ذات المناطعة يؤخذ هذا الرسم بعينه عند فراغها
وانتقالها عن قيمة ارضها فقط وفي استغلالها بالمائة اثنان ونصف وعند فراغ المحلات
الحاصل التصرف بها بالا جارين يؤخذ بالمائة ثلثة غروش وعند انتقالها واستغلالها وفك
استغلالها يؤخذ بالمائة غرش ونصف

البند الخامس. ان من يكون متصرفاً بالمسقات والمستغلات بوجه الانتقال وحين
فرارها لم يجر معاملات انتقالها بل جعل انتقاليتها مؤخراً او وقت مبينها يؤخذ منه زجراً
الخرج مثلين

البند السادس. ينتهي الاصول الجديدة قد ترك تحرير الحاشية بعد الان بالتمسكات
بل يعطى سند جديد بكل الخصوصات ويؤخذ عن كل سنة ثلثة غروش من الكاغذ
(الورق) وعرش واحد قلبية وعدا ذلك لا يؤخذ شي اصلاً

البند السابع. اذا تحقق ان اراضي الشخص الذي يتوفى بلا وارث المستغلة الطابو ضبطت
واختفيت فكما تبين بالمادة الحادية والسبعين من قانون الاراضي نحال الى الشخص الذي
يكون ضبطها اذا كان من اصحاب حق الطابو بثمن مثل ذلك الوقت يعني الوقت الذي
تبينت به مكتومية تلك الاراضي واذا استنكف او اذا كان الشخص الذي ضبط ليس هو من
اصحاب حق الطابو تنفوض الاراضي المذكورة بالمزاينة الى طالبها وانما ينتهي هذه الاصول
الجديدة من كان من اصحاب حق الطابو وبلا عذر يعني اذا لم يوجد له عذر من الاعذار
المعتبرة كوجوده صغيراً او مجنوناً او معتوها او عدم وجوده بوطنه لم يات الى مدير الاوقاف
اعتباراً من تاريخ وصول الدفاتر ذات التوجانات لحلتها لمرور سنة لاجل كذا اراض
مكتومة ولم يطلب اخذ علم وخبر لكي ياخذ تمسكاً من جديد وبعد ظهر الى الوجود فلا
يلتفت حينئذ الى ثمن المثل بل يتكلف اولاً باخذها بالبدل الذي يقرر بالمزاينة فان طالبها
نمطاً له وان لم يطلبها يؤخذ منه سند مشعراً كلف به ونقط طالبها الاخر ولهذا ولكي
تكون الكيفية من الابتداء معلومة كل احد يجب على ذمة مديري الاوقاف ان ينفوها الى
الجميع كما يجب

البند الثامن. ان اراضي البور الصلبة والسباخ الكائنة بعيدة عن اقصى العمران جائزة احوالها مجازاً لكي تنسب وتحدد حقلاً ويؤخذ عنها فقط ثلثة غروش ثمن الورقة وغرش واحد قلمية ولكن المحلات التي هي حقول مفتوحة وقد اصحمت خالية بلا صاحب هي مستثناة من هذا الحكم وتعال بالازاية الى طالبها والاراضي البور والسباخ المذكورة موقوفاتها بمجدة واتخاذها حقلاً كما هو مصرح بالمادة المائة والثالثة من قانون الاراضي على اخذ الاذن والرخصة من طرف مامورها ولذلك فالمحلات المنقوبة والمنقحة حقولاً بلا اخذ الاذن والرخصة من طرف مامورها بعد تاريخ نشر وإعلان القانون المذكور يؤخذ من المتصرفين بها ثمن مثلهما الكائن بتاريخ ضبطها واعمارها وتعال له ولكن هذا الحكم ايضاً هو كما بين بالمادة السابقة فاذا كان بلا عذر لم يات المتصرف بها بطرف سنة ويدفع كما هو محرر ثمن مثلهما ويطلب السند حينئذ يؤخذ منه ثمن المثل الحاضر وتنفوض له.

البند التاسع. ان ثمن المثل الذي يؤخذ لاجل الاراضي التي يصير تفويضها لاصحاب حق الطابو ليس هو المثل الذي يصير ثمنه بالازاية والذي يعرض من طرف شخص من الخارج بل انما هو عبارة عن ثمن تلك الاراضي الصحيح بالنظر الى امثالها على مقتضى اخبار ارباب الورق الخاليين من الغرض ولهذا فكما ان اعطاء الاراضي المحولة التي لها اصحاب حق طابو الى المزارع هو خلاف القانون هكذا ايضاً اخذ ثمن المثل هو حق الوقف الشرعي ولهذا فارباب الوقف المخبرون اذا اخبروا ببناء على اخذهم الدرام او لغرض ما اخر زكاً او ناقصاً يتادبون بمقتضى قانون الجزاء الهايوني وعند ذلك يكون مديرو الاوقاف وما مورو الملكية مسئولين ويصير الاهتمام على هذه الصورة ايضاً تماماً بخصوص القيمة التي تخمن لاجل اخذ خراج الفراغ والانتقال.

البند العاشر. حيث لا يوجد حق طابو بالمستغلات والعقارات التجارية التصرف بها بالاجارين فالمحول منها تماماً يتاجر بالازاية لطالبه حسب الاصول السابقة وعند ما يصير معاول حصة ما كثيرة او قليلة من نوع العقار كالحان والحمام والديكان والديكان وامثالها بدون ان تعال تماماً لتباع ايضاً بالازاية لطالبها وانما المنازل هي مستثناة عن هذا النظام واذا وقعت حصة منها محولة لتباع بالازاية بل توجر لاصحاب الحصة بموجب ثمين ارباب الوقوف.

البند الحادي عشر. ان الذين ليس بيدهم سند بالاراضي التي بمقتضى المادة الثامنة والسبعين من قانون الاراضي ثابت حق قرارهم بها يعني انهم اكتسبوا الحق اما بواسطة انتفاها اليهم او استغراغها من شخص اخر واما بالتصرف بها عشر سنوات بلا نزاع مستندين

على جهة تصرفية من جهات التفويض من الذين هم ماذنون بالتفويض والاحالة وايضاً المتصرفون بالهلات التي ارضها وقف وكرومها واشجارها وابنتها ملك واخذوا حجة الملك بالكروم والاشجار والابنية وارض الوقف لا يوجد لها يدهم نمسك يوخذ منهم خرج فراغ ويعطى لهم سند من جديد ولكن هذا ايضاً مشروط ان يجري بطرف سنة واحدة كما هو مبين اعلاه فانا وجد احد لم ياخذ السند بلا عذر بطرف المدة المذكورة يوخذ فيما بعد منه رسم المخرج ضمنين

البند الثاني عشر ان الذين يدهم نمسكات قديمة مخنومة بنجم متولي الوقف صالحة للاحتجاج ويطلبون تبديلها يوخذ منهم ثلثة غروش ثمن الورقة وغرش واحد قلمية ويعطى سند جديد بالمسقات والمستغلات ولكن الاوراق التي بدون ختم او مخنومة بنجم غير معروف لا ينبغي ان ينظر اليها بعين الصحة ولهذا فكلما ارض تكون نظير المتصرف بها بغير سند اذا ثبت حق القرار يوخذ عنها المخرج وثن الورقة القلمية بحسب اصولها ويعطى بها سند جديد واذا كان حق القرار بها غير ثابت تجري عليها معاملة الاراضي المكتومة

البند الثالث عشر الذين يتبين من القيد انهم اضاعوا سنداتهم يجب عليهم ان ياخذوا سنداً بطرف سنة واحدة والذين لا ياخذون سنداً بطرف المدة المذكورة يوخذ منهم المخرج بحسب اصوله ويعطى لهم سند واما الذين يطلبون اخذ سند بطرف المدة المذكورة يوخذ منهم فقط ثلثة غروش ثمن الورقة وغرش واحد قلمية ويعطى مبدئاً لهم سند بحسب اصوله ومثل ذلك ايضاً اذا وجد طالبون تبديل سنداتهم القديمة المستحقة القبول يوخذ منهم ايضاً فقط ثلاثة غروش ثمن الورقة وغرش واحد قلمية وبحسب الاصول الجديدة تلاءم جداولها وترسل لخزينة الاوقاف الهايونية وهذه الصورة متوقفة على رضاه وطلب اصحاب السندات

البند الرابع عشر حينما يراد افراغ حصة شائعة من الاراضي فقط المتصرف بها بالاشتراك الى شخص اخر يجب ان يتكلف الشريك واذا استنكف عن اخذها يوخذ منه سند وتصبح اشارة الكيفية بخانة فراغ جداول اوراق العلم وخبر ومثل ذلك ايضاً عند تقسيم وتوزيع الاراضي المتصرف بها بالاشتراك فكما هو مبين بالمادة الخامسة عشرة من قانون الاراضي الهايونية يجب ان تقسم بالقسمة العادلة وهكذا تصبح الاشارة بخانة فراغ الجداول المذكورة بانة قد جرت قسمتها تطبيقاً الى القانون وتبديل السندات التي يدهم

البند الخامس عشر اذا صار افراغ قطعة من الهلات المتصرف بها بسند او بسندات

متعددة وإفراغها الى اخر يعطى ليد المفرغ له علم وخبر تطبيقاً الى القاعدة التي تجري
بالفراغات الاخر وتجرى معاملاته السائر وحيث ان على هذه الصورة بداعي افراز قطة
ستغير الحدود والانداد المدرجة بالسندات القديمة الكائنة بيد المتصرف بها فلذلك يجب
ان يصير استبدال سندات

البند السادس عشر ان الذين اعطى لهم اوراق علم وخبر مطوعة من الدفاتر ذات
الفراغات حسب الاصول الجديدة المتخذة الان اذا ارادوا ان يفرغوا الى اخر محلاتهم قبل
ان ترد سندات من خزينة الاوقاف الهايونية يجب بعد ان يوخذ خرج الفراغ توفيقاً
لقاعدته يعطى الى المفرغ له علم وخبر واحد ويرسل العلم والخبر الذي بيد المفرغ بحسب
اصوله الى خزينة الاوقاف الهايونية مربوطاً بالجدول الثاني الذي الى العلم والخبر الجديد
الذي اعطى الى المفرغ له ويحضر بخانة (جهة اعطى سند) التي هي من خانات جداول
اوراق العلم والخبر الجديدة بانه حيث لحد الان لم يرد سند من خزينة الاوقاف الهايونية
قد ارسل علم وخبره القديم مربوطاً واذا بالافتراض كان تنظم السند وصار ارساله للحلو على
موجب جدول العلم والخبر القديم قبل وصول جدول العلم والخبر الجديد الى خزينة الاوقاف
الهايونية يحفظ السند المذكور ويتوقف بحلوه وعندما يرد لحلو السند الذي يتنظم على منتضى
جدول العلم وخبر الجديد يعطى الى المفرغ له ويعاد السند المذكور المحفوظ الى خزينة
الاوقاف الهايونية مربوطاً بالعلم والخبر الذي يوخذ من به هذه المعاملات تجري بعينها
بحق الذين بيد علم وخبر موقت ويتوفون قبل ورود سند

خاتمة

اذا حصل استنباهات باجراءات الاصول الجديدة بحسب الاستيضاح عنها من طرف
خزينة الاوقاف الهايونية

في ٢٥ رمضان سنة ٢٨١

وفي ٩ شباط سنة ٨٠

تعريف

انه من مقتضى الارادة السنية ان تتوفر الاحكام القانونية للاراضي الموقوفة الى قانون الاراضي الهايتوني المعلن باوانل شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٤ وهي لحد الان مرعية الاجراء ولما وجد من اللازم ايضاً ان يصير تطبيق وظائف مأموري الاراضي الموقوفة ومعاملاتهم السائرة بقدر الامكان على اصول الاراضي الميرية وبموجب نظام سندات الخارج الذي صار تحريره الان وجد من ايجاب المصلحة ان التمسكات التي تعطى من الان وصاعداً توضع تحت ضابطة حسنة ونظام فلما وجدت قد صار الان تنظيم جداول اوراق علم وخبر مطبوعة بدلاً عن اوراق العلم وخبر الموقوفة البحاري اعطاؤها من طرف مديري الاوقاف لحد ورود التمسكات التي يجب اعطاؤها الى المتصرفين بالمستغلات والمستغلات من خزينة الاوقاف الهايتونية فاوراق العلم وخبراتي لحد الان أخذ خرجها وبدلها في محلاتها واعطيت موقفاً لا يجب تبديلها باوراق العلم وخبر المطبوعة هذه بل قد تقدر ان تعطى من اوراق العلم وخبر المطبوعة هذه لاجل السندات التي سوف تعطى من الان وصاعداً ولذلك صار تنظيم هذا التعريف بحق ايضاح المعاملات التي يقتضي اجراؤها بحق جداول اوراق العلم وخبر المذكورة

البند الاول - ان جداول اوراق العلم وخبر المذكورة هي بصورة دفتر مجلد ولاجل كل محل يوجد به مدير اوقاف بدءاً من الواحد موضوع بها اعداد مختلفة وكل دفتر شامل مائتين ورقة علم وخبر وكل ورقة علم وخبر شاملة ثلاثة جداول واوراق العلم وخبر التي بكل دفتر يتوضع لها عدد واحد مبتدئاً من ناحية الشمال بالتتابع لحد المائتين عدداً ويصير استعمالها ولاجل ايضاح الطريقة التي يجب استعمالها كما هو محتاج سيرسل عشرة جداول لاجل التعليم اكل محل به مدير اوقاف من نمونة الجداول المطبوعة بصورة متنوعة موضوع باعلامها اعداد على حدها وسيرسل ايضاً صورة دفتر واحد من الذي سيرسل الى الخزينة بمضبطة بادناه

البند الثاني - عند وقوع الفراغ والانتقال وايضاً عند اعطاء سند لمن ليس له سند كما عند تبديل السندات القديمة والحاصل كما هو مبين في اوراق النونية بتحرر بكل من الجداول الثلاثة التي لا اوراق العلم وخبر بجانب كلمة (الوا) اسم السجاق وبجدا كلمة (قضا) ايضاً اسم القضا الموجود به المحل واذا كان محلاً مربوطاً بنقطة فلما هو موجود باوراق

النونية الاولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة بجانب كلمة (قصبة)
 يحرر المحل الثلاثي اي شجرة المحل الكائن بنفس جوار القصبة او ضمنها واذا كان بداخل
 حدود وقربة ما فثلاثا ميين باوراق النونات الثانية والسادسة والثامنة يحرر اسم القرية
 بجانب كلمة (قرية) وكما هو ميين باوراق النونات فالحانة الواقعة بناحية الشمال المحررة
 هكذا (عندق تسمى بولنان جلد وقيد نومرواري) فان وجد نفسك معطى بحسب النظام
 الجديد فاعداد الجلد والتيد التي وضعت الى التمسك المذكور توضع بهذه الحانات
 وبعد ان كان بنظارة وقف المحرمين ومضبوطا فثلاثا ميين باوراق النونية الثانية والسابعة
 والثامنة يحرر بجانب كلمة (نظارات) كلمات مضبوطة من المحرمين وان كان ملحقا فثلاثا ميين
 بورقة النونية الاولى يحرر كلمات ملحق الى المحرمين وان كان وفقا بنظارة الاوقاف الهايونية
 ومضبوطا فثلاثا ميين باوراق النونية الثالثة والرابعة والسادسة يحرر كلمات مضبوطة من الاوقاف
 الهايونية وان كان ملحقا فثلاثا ميين باوراق النونية الخامسة والسادسة والعاشرة يحرر افظ ملحق
 الى الاوقاف الهايونية وبجدها كلمة (خيرات) فاذا كانت خيرات الوقف معروفة فثلاثا ميين
 باوراق النموذج الثانية والثالثة والخامسة والسادسة والعاشرة يحرر ما في خيرات الوقف
 وبأي محل كائنه وبجانب كلمة (وقف) كما هو ميين بجميع اوراق النموذج يحرر اسم وشجرة
 الوقف وبعد بجدها كلمات (حدود وطرف) الكائنة بالحانات كما هو موجود بجميع نونات
 الاوراق يحرر الحدود الصحيحة الحالية وبعد بجانب (نعم) اذا كانت اراضي ويستعمل بجدها
 تعبير استيعاب البذار فثلاثا ميين بورقة النونية الثانية يكتب بجانب كلمة (نعم) مقدار البذار
 الذي تستوعبه تلك الاراضي واذا كان يستعمل تعبير الدوم فثلاثا ميين باوراق
 النموذج الخامسة والسادسة والثامنة والسادسة يكتب بجانب كلمة (دوم) مقدار دومات
 الاراضي واذا كانت مسقفات ومعلوم مقدار اذرع عرضها فثلاثا ميين باوراق النموذج الاولى
 والسادسة والعاشرة يحرر مقدار اذرعها واذا كانت مسقفات غير معلومة اذرعها او كانت
 من الكدكات فثلاثا ميين بورقتي النموذج الثالثة والرابعة تترك خالية وبعد ان كانت خالية
 مخلوطة بوقف اخر فثلاثا ميين بورقتي النموذج الاولى والثانية يحرر بالحانة الصغيرة الكائنة
 بجدها هذه الحانة بناحية الشمال المنفصلة بخط كلمات مخلوط بالوقف الثلاثي او بوقف اخر
 وبعد بجانب كلمة (مشمولات) فثلاثا ميين باوراق النونية الاولى والثالثة والرابعة والسابعة
 والعاشرة يحرر المشملات تماما وبعد غلاخانة (نوع محل) هكذا اذا كان المحل من المحلات
 ذات الاعشار فثلاثا ميين باوراق النموذج ذات الاعداد الثاني والخامس والثامن يحرر

بجانب كلمة (عشرى) بأنه حفل او منبت ربيع واذا كان الحفل عليه بدل عشر ومقاطعة مثل
منبت الربيع وكرم وحمل الجنتك وحرش وغابة وعرة مطحة وحمل بيدر وحظيرة غنم
وماوى بقروا مثال ذلك فكما تبين بورقتي النموذج ذات الاعداد السادس والتاسع يحرر
بجذاه كلمة (مقاطعه او) كلمة كرم او حديقة او مها كان واذا كانت انواع الاراضي والحلات
المذكورة مربوطة بجنتك ما فلكي يعلم ارتباطها بذلك الجنتك فكما هو بورقتي النموذج
ذات الاعداد الثاني والسادس يحرر بكل قطعة سند علم وخبر بالخانة الصغيرة الواقعة
بطرف الشمال بأنه تابع الجنتك الثلاثي وورقة العلم وخبر التي تعطى لاجل محل ابنة
الجنتك الاصلي ايضاً يحررها محل جنتك بجانب عبارة (مقاطعه او) اذا كان ذا مقاطعة
واذا كان ذا اجارة فيجانب عبارة (اجاره لو) وبعد ذلك يحرر ايضاً بالخانة الصغيرة المذكورة
اسم وشهرة الجنتك وبالايشياء المتصرف بها باجارين فكما مبين باوراق النموذج الاولى
والثالثة والرابعة والعاشر يحرر كلمات منزل ودكان ويحرر ايضاً مجازها اجارته السنوية
وما كان مثل البستان والحمام وغرفات خان فعوض المنزل والدكان يحرر كلمات بستان
وحمام وغرفة خان ثم بعد هذا تملأ خاتمه (جهت اعطاي سند) على هذه الصورة اذا كان
يوجد سند قديم فكما هو بورقات النموذج الاولى والثالثة والرابعة والسادسة يحرر بخانة
(جهت اعطاي سند) كلمة تبدلاً واذا كان السند ضائعاً فكما هو باوراق النموذج الثانية
والخامسة والسابعة يحرر عبارة عن ضائع وان كان تاريخ السند الضائع معلوماً فكما هو
بالنموذج السابعة تحصل الاشارة بهذا عبارة عن ضائع وبعد ما انه يوجد للاوقاف جملة
اراضي خالية وحيناً بعد حين يظهر لها طلاب وجار تاجرها بالمزاينة اطالها فيها هو من
هذا النوع كما هو بورقة النموذج الثامنة يحرر لفظة مجدداً بخانة (جهت اعطاي سند) وتبين
الكيفية وبما ان بعض الاحيان اصحاب المنازل والاراضي يفقدون سنداتهم التمس بايديهم
ويطلبون اخذ سندات جديدة من طرف الوقف فكما هو مبين بورقة النموذج التاسعة تحكى
الكيفية وتحرر لفظة عن ضائع واوراق العلم وخبر التي سيصير تبدلها فكما تبين بورقة النموذج
العاشر تحكى الكيفية بخانة (جهت اعطاي سند) وتحرر لفظة تبدلاً

البند الثالث . عندما يصير اجراء فراغ محل ما من اراضي المنازل وغيرها فاولاً
تلا الخانات المبينة بالبند الثاني بحسب ايجابها ثانياً كما هو مبين بورقة النموذج ذات العدد
الاول يحرر بجانب لفظة (فراغ) اسم وشهرة المرفغ وايضاً وان الفراغ قطعياً وبخانة (بدل
فراغ) يحرر مقدار الغروش الذي بيع بها ذلك المحل صحيحاً كما هو بورقة النموذج الاولى

وعند ما يصير استقلال محل ما او يصير فكه من الاستقلال فبعد ان تجري المعاملات
بتامها المينة بالبند الثاني كما في السابق فاذا كان سيصير استقلاله فكما بين بورقة الثبوت
الثالثة بتمرر بجانبه بانه من وفاة فراغ فلان بن فلان واذا كان سيُنك من الاستقلال فكما
بين بورقة النموذج الرابعة بتمرر ايضا بجانب خاتمة (فراغ) بانه من رد فراغ فلان بن
فلان وكما هو بورقي الثبوت الثالثة والرابعة في كل صورة من تلك الصور بين المشروحين
قدر ما تكون قيمة غروش الثمن المقبوض بتمرر بهذا لفظ (بدل فراغ) واذا كان
استقلالاً بتمرر لفظ البدل المقبوض واذا كان فكما بتمرر لفظ ثمن المقبوض وعند ما يجري
انتقال محل ما فبعد اجراء المعاملات التي تبين بالبند الثاني ايضا فان كان ذلك المحل
انتقل من الاب بتمرر بانه من جهة موت ابيه فلان بن فلان كما هو بين بورقة النموذج
ذات العدد الثاني واذا كان من انتقاله من الوالدة او ان تكن ارضا منتقلة من الابن
والابنة بتمرر ايضا فكما ونحصل الاشارة ايضا عن تاريخ وفاة المتوفي وبجانب كلمة (فيتم
محمته) بتمرر القيمة المحيطة

البند الرابع بعد ان تجري ايضا المعاملات المينة بالبند الثاني باوراق العلم وخبر
التي ستعطى من اصحاب حق الطابو فكما بين باوراق النموذج ذي العدد الخامس بتمرر
بجانب راس العبارة المطبوعة (حق طابو) اسم المتوفي وتاريخ وفاته وما هي نسبة الى اصحاب
حق الطابو وبعد ذلك بتمرر ثمن المثل الذي قدرته اهل الوقف المحلون من الغرض
بجذا خاتمة (بدل مثل)

البند الخامس لاجل المحل المحلول صرفا المحال بالمزاينة ايضا كما هو بورقي الثبوت
السادسة والسابعة بتمرر بجانب عبارة (محلول صرف) كيفية من جهة اخصى محلولاً يعني
غير موجود له اصحاب حق طابو او موجود واستنكفوا وبتمرر بدله المقرر بالمزاينة بخاتمة
(بدل مزاينة) وان كان من الاراضي الخالية اوقف ما وسعطى بالايجار الى طالبو بالمزاينة
فكما هو بورقة الثبوت الثامنة بوضع بدله المقرر بخاتمة (بدل مزاينة)

البند السادس ان الخاتمة المحررة (متصرف اوله حتى كسبه لك اسمي) بتمرر بها اسم
وشهرة وصنعة الشخص المتصرف باي نوع كان من المستغلات والمستغلات مع اسم ابيه
وشهرته

البند السابع ان الخروج التي تؤخذ حصصا معين بالتعليمات منفصلاً فكما هو ظاهر
باوراق النموذج الاولى والثانية والثالثة والرابعة بتمرر بخاتمة (خرج) والمحل الكائن بشمال

الخانة المذكورة (بمكان) تحصل الإشارة بواسطة بحساب كم بالالف كائن ذلك ويؤخذ
 لاجل كل نمسك ثلثة غروش ويحمر ذلك بالخانة المطبوعة (كاغدها) وعن كل سند
 ايضاً يؤخذ غرش واحد ويحمر بخانة (فليه) وإذا كان باقياً شيئاً لم يحصل من الاجارة
 والمقاطعة يصير حساب ذلك حين الفراغ والانتقال ويؤخذ وإن كان اجاره يحمر بخانة
 (اجاره) وإن كان مقاطعة يحمر بخانة (مقاطعه) وبالحلوات يحمر عن الورقة والقيمة
 فقط وكما هو مبين بجميع اوراق التوفيق يصير الجميع بموجب الناعة الحسابة وينظر
 ذلك بخانة (يكون) وتحت لفظ (قيد نومروسي) الكائن بدفتر الحاصلات الواقع بطرف
 شال هذه الخانة يحمر ذلك العدد الذي سيتنفيد بالدفتر الذي سيرسل الى الخزينة مع
 هذه الجداول

البند الثامن . بعد اجراء المعاملات المذكورة اعلاه تماماً واملاء كل من جداول
 اوراق العلم وخبر الثلث على الوجه المشروح فكما مبين بالنموذجات يحمر نوع الحل باول
 الحلقات الفارغة الكائنة بين السطور الواقعة بذيل جدول العلم وخبر الذي من ناحية
 اليمين وإن كان الحل مشتركاً فنملاً موجود بورقة النمرة الثالثة تبيين ايضاً مقدار الحصة
 ويحمر بالثانية اسم المتصرف يو واسم ابيو وجداول اوراق العلم وخبر ايضاً التي سيرسل
 والتي ستبقى بالزوجان تحمر بالجدول الكائن بذيلها ناحية الشمال المبالغ التي ستبقى بحملها
 بالمفردات وخرج هكذا فراغ وانتقال واستغلال وفك استغلال يتفرق منه الخمس بحصة
 الخزينة يعني من نصف المخرج ويحمر بخانة (خمس مدير) الكائنة في الجدول الصغير
 المحرر يو عبارة (محللك توقيف اوليان خمس مدير وسائر) الكائنة بثاني جدول من كل
 ورقة نمرة وحصة المتولي ذي البراءة والكتاب والجاني الكائنين بالحل تعطى لم ايضاً بحسب
 الاصول القديمة وكما مبين باوراق النموذجات يحمر كل واحد بخاتمو والاجارات والمقاطعة
 التي تؤخذ حين الفراغات والانتقالات والاستغلالات ايضاً اذا كان من المنفضى توقيفها
 واعطاؤها بحملها تنوقف ويحمر بخانة (اجاره ومناطعه) ويجمع مجموعها على القاعدة
 الحسابة ويحمر بخانة (يكون) ونملاً ايضاً محلات التاريج والمديرون يهرون بذيل الحلقات
 المطبوعة (مدير الاوقاف) وإن كان من الاوقاف المحفنة ومتوليها بحملها فيختم متولي الوقف
 بذيل الحلقات المطبوعة (متولى وقف) وإن كان المتولى غير موجود بحملها تعطى عن ذلك
 اشارة وفي الحلوات ايضاً حصة الخدمة التي تنوقف في محلها نصبر اراتها بالدفتر التي
 سيرسل واما بجدول العلم وخبر لا تحصل الإشارة عن ذلك اصلاً

البند التاسع . بعد اجراء المعاملات التحريرية المحررة اعلاه كاملاً يقطع الجدول ذو العلم وخبر من المحل الذي بجهة المين يعني المحل المين باوراق النمونة التي محرر باعلامها (نظارت اوقاف هابونه) ويعطى الى الشخص الذي يكون منصرفاً وبعد يقطع ايضاً جدول ورقة العلم وخبر الثاني وإذا كان ذلك المحل يوجد سند عتيق يربط به وان لم يكن يحفظ على حدة وقد مر ما يترآكم جداول اوراق علم وخبر يظرف شهر عدا الحلولات ترسل راساً الى الخزينة مع دفتر الحاصلات المذيل بمضبطة جملة مع سندات النديمة المحيطة وحيث ان دفاتر الحاصلات هذه التي سترسل قد ارسلت صورتها على سبيل النموذج فيقتضى ان تنظم على الوجه المين بهذا النموذج واوراق علم وخبر الحلولات ايضاً ترسل كل ثلاثة اشهر مرة مع دفتر مفرداتها

البند العاشر . على الوجه المشروح بعد قطع جدولي اوراق العلم وخبر فالجدول الثالث يبقى بقواجه ويحفظ بمحلات لكي يتراجع لدى الاجاب وتنظر بحاسبته ومدى اوقاف بدورته ويسلمونه تماماً خلصاً عن سلف واذا قص قوجان ما حين الدور فلا يصير قبول ذلك بل تقاد الكيفية الى الخزينة المجيلة واذا صار القبول بدون اعطاء خبر الى الخزينة فالمسئولية ترجع على النابل كما يسلمون ايضاً على التمام اوراق النمونة والتعريف ولائحة التعليمات وصورة الدفتر

في ٢٥ رمضان سنة ١٢٨١ وفي ٩ شباط سنة ٨٠



نظام اخذ الى القلم مجدداً في حق نوع من الكدكات حاصل التصرف به على وجه التملك

المقدمة

لما كثر حصول انواع مشكلات من جهة جميع الكدكات كان من اقتضاء علو ارادة
الحضرة السلطانية السنية التي شرف صدورهما حسب قرار مجلس التنظيمات العالي وبمجلس
الوكلاء المختص ان يتخذ من الاصول والنظام عدم اعطاء كدكات بعد الان وعدم بيع
محاولات من الكدكات الهوائية ايضاً ولذلك ينبغي ان يمنع المنع النظمي اعطاء سند باعتبار
كدك جديد سواء كان من طرف الافلام والمحاكم الشرعية او من جانب خزينة الاوقاف
الهوائية المجردة كما انه لا يكون جائزاً تبديل المحجج والصور الموجودة في يد اصحابها ايضاً
لاجل كدكات موجودة في تصرفهم بموجب محجج محاكم او صورة قلم استغلالاً او حصة معينة
منها على وجه الملكية وما عدا ذلك على وجه الوقفية واعطاء سندات وقفية عوضها من
الخزينة المذكورة ثم حيث كانت ترى المضبوطة وانواع المحسنات بواسطة ربط معاملات
وخصوصات جميع الكدكات الكائنة في استانبول والبلاد الثلاثة ما عدا كدكات باعة
الدخان المربوطة لمحاكم ايوب والغلطة واسكودار من الكدكات التي بقيت مملوكة
وتخصيصها باحدى المحاكم فقد اعطى الزراربان مبايع الكدكات المذكورة وسائر خصوصاتها
تجرى من الان فصاعداً ونحصل نسوبتها بمحكمة استانبول فقط وبناء على ذلك تحدثت
معاملات الكدكات المذكورة وتعينت الوظائف التي تقوم بايفائها المحاكم الشرعية في
المواد الاتي بيانها

المادة الاولى. كل انواع الكدكات الكائنة في استانبول والبلاد الثلاثة ما عدا كدكات
باعة الدخان المربوطة الى محاكم ايوب والغلطة واسكودار وحاصل التصرف بها على وجه
التملك ينبغي ان تجرى معاملاتها مثل المبايعات واقرار الملك والهبة عدا عن الرهن وكذلك
ما يقع من محاكمها في محكمة استانبول حصراً مخصوصاً وكذلك تعطى اعلاماتها المنتضية
وتحججها الشرعية من طرف المحكمة المذكورة فقط

المادة الثانية. كل معاملات ومحاكمات كدكات باعة الدخان الموجودة في ايوب
والغلطة واسكودار مثل البيع والهبة ما عدا الرهن تكون مخصوصة ومربوطة بمحكمة البان التي

وجدت بها كما كانت سابقاً

المادة الثالثة. الأشخاص الذين يستدينون من أموال الأيتام أو الكبار أو الذنود الموقوفة الموجودة في محكمة. القسمة العسكرية وباقي المحاكم يمكنهم أن يرهقوا في مقابلة ديونهم كدكانهم التي تكون بهذه شكلهم صحيحاً بسندك معتبرة ومستقرة في محل معين وأجراء هكذا رهن ليس هو مخصوصاً بمحكمة استنبول بل يعطى في أي محكمة جرت بها الادانة والاستدانة كذلك حجة الرهن من طرف تلك المحكمة ايضاً غير انه عند رهن اوفك كدكات باعة الدخان الكائنة في البلاد الثلاثة ينبغي ان يعطى علم وخبر الى محكمة البلدة الموجودة فيها وكذلك عند رهن اوفك باقي الكدكات يعطى علم وخبر الى كمرك استنبول لاجل اعطاء الشرح باعلى قيد الدفتر الذي يسلك مجدداً لاجل كدكات المملوكة على الوجه الذي تبين في المادة السابعة عشرة

المادة الرابعة. تركات الذين يتوفون من اصحاب جميع الكدكات المملوكة الكائنة في استنبول والبلاد الثلاثة تحرر من طرف تلك المحكمة التي يكونون داخل حدودها بحسب اقتضا احكام نظام المحاكم الشرعية غير ان الكدكات التي تظهر في هكذا تركات اذا كانت من الكدكات المبينة في المادة الاولى ينبغي ان يعطى بها علم وخبر من طرف المحكمة التي تحرر التركة الى محكمة استنبول لاجل ان تنظم جميع الانتقال ارباقاً والمبايعات والاذن من طرف محكمة استنبول واذا كانت من الكدكات المبينة في المادة الثانية فالى محاكم البلاد الثلاثة لاجل تنظيم ذلك من محكمة البلدة التي وجدت فيها

المادة الخامسة. عندما يجضر احد من اصحاب الكدكات الى المحكمة لكي يبيع لآخر الكدك الكائن في عهته تصرفه ملكاً مستقلاً او حصة منه معينة وكان يوجد بيد البائع حجة محكمة او صورة قلم او سندات عتيقة مورخة بتاريخ قبل سنة الالف وما يتبع وسبع واربعين فننظر ونجري التحقيقات المنتظمة من الاصناف المنسوب اليها الكدك الذي يراد بيعه ومن بعد ان نتحقق صحة تصرف البائع في ذلك الكدك بوخذ تقرير البائع بحضور وكيل (كتخدا) الاصناف وتعطى الحجة بيد المشتري

المادة السادسة. عندما لا توجد بيد البائع سندات تصالح للاحتجاج مثل حجة محكمة او صورة قلم او كان سلك حجة او صورة مورخة بتاريخ بعد سنة السبع والاربعين وليس بيد سندات عتيقة مورخة قبل التاريخ المذكور تحصل حينئذ مراجعة السجلات وقيد الاقلام فاذا وجد قيد للكدك الذي يراد بيعه بتاريخ مقدم عن تاريخ السبعة واربعين المذكورة

تستوفي اذ ذاك التحقيقات المتضمنة على الوجه المبين في المادة السابقة وتجري مبايعته بحضور
كتختا الاصناف

المادة السابعة. جميع الاخبار التي تبرز لتكون مداراً للتصرف بالكذك لا تعتبر بمقام
سند صالح للاحتجاج بل انما الذين يبرزون جميع اخبار مورخة بتاريخ قبل التاريخ السبعة
واربعين فقط وقبدها بذلك التاريخ ينبغي ان يحصل التحقيق والتدقيق باطرافه من
الاصناف وباقي ارباب الرفوف بحضور اصحاب الملك على كل حال عن الكذك الذي
يدهون تملكه على اي صورة دخل يدهم ويده من صارت اوله ومن اي وقت صار التصرف
به وما هو مقدار الاجرة التي تعطى الى صاحبه واذا اقتضى الامر يرسل ايضاً مأمور مخصوص
الى محله ثم من بعد ان يتحقق ويتبين صحة تصرف المدعين بالملك تجرى مبايعته وباقي
خصوصاته وتحكى التحقيقات التي تجرى على المتوال المحرر مفصلة في السندات التي تعطى بذلك
المادة الثامنة. لا تعتبر قطعاً الكذكات التي لا يوجد بها سند اصلاً وليس لها قيد
في الافلام والسجلات او التي يكون سندها وقبدها بتاريخ موخر عن تاريخ السبع واربعين
وليس لها سندات ولا قيد بتاريخ مقدم على التاريخ المذكور كذكات الطحانة وباعة
الفرانجية (نوع من الخبز) والخبز والدخان الكائنة في اسطنبول وفي البلاد الثلاثة ولا يفتنت
الى مصادقة الاصناف واصحاب الملك على ذلك ولا يعطى سند مثل اعلام او حجة من
طرف ما اصلاً فيما يخص مبايعة او محاكمة وباقي خصوصيات مثل هذه الكذكات

المادة التاسعة. كذكات الطحانة والخبازة وباعة الفرانجية والدخان الكائنة في اسطنبول
والبلاد الثلاثة تجرى في حتمها الاحكام السنية في المادة الخامسة والسادسة والسابعة ايضاً وانما
تعتبر في الكذكات المذكورة فقط صورة الاعلام المعطاة من تاريخ سنة السبع واربعين
لحد تاريخ سنة السبع وسبعين هذه وتجري مبايعتها وباقي خصوصياتها حسب ما يجري من
التحقيقات

المادة العاشرة. تجرى الاحكام والمعاملات بنماها المينة في المواد الخامسة والسادسة
والسابعة والثامنة والتاسعة في المحاكمات التي تقع بخصوص جميع الكذكات الباقية ما كان
من الهبة والانتقال والرهن

المادة الحادية عشرة. لا تجرى مبايعة الكذكات التي حصل التصرف بها على وجه
الملك ولا سائر خصوصياتها ما لم تكن وكلاءه (كتختا لمر) الاصناف حاضرة ويتخذ من
اباديهات علومة خبر بذلك

المادة الثانية عشرة. تجرى المعاملات بنظامها الميينة في المواد السابقة بحق الكدكات التي حصل التصرف بها على وجه التملك بأوامر عليية او بعلومة خبر اقلام وكانت محلاها معينة في الاوامر والعلومة خبر المذكورة اولم تكن محلاها معينة بل مصرح عددها فقط

المادة الثالثة عشرة. يتصرح في الحجج التي تعطى لاجل جميع الكدكات الملوكة بمقدار اجرة الملك القديمة للحالات المستقرة بها الكدكات المذكورة وتبين وتنوضح حدودها الاربعة وتوايعها ولواحقها القديمة ايضا

المادة الرابعة عشرة. لا يمكن تزويد كروات الملك القديمة ما لم يكن ذلك منضما الى رضاه وموافقة اصحاب الكدكات

المادة الخامسة عشرة. الكدكات التي حاصل التصرف بها على وجه التملك بسندات صحيحة معتبرة اذا قصدت للدعوى اصحاب الملك لاجل اخراجها واحماها من اهل الذي هي مستقرة به فتكون احكام الشرع الشريف ممنوعة عن استماع هذه الدعوى

المادة السادسة عشرة. محاولات الكدكات الهوائية يعني التي لم تكن مستقرة في محل معين وحاصل التصرف بها حسب الوقفية لا تعطى لآخر بل كما انه ينبغي ان يترقن قبدها الكائن في دفاتر الاوقاف الهايونية كذلك الكدكات الهوائية الملوكة التي تثوي متصرفوها عن غيروارث وتعود الى جانب بيت المال لانباع بل يترقن قبدها الكائن في الحاكم والاقلام ايضا

المادة السابعة. اكي يجري قيد واثبات ما يجري من مبايعات وسائر خصوصيات جميع الكدكات على وجه مختصر ينبغي ان نمسك دفاتر عنا عن السجلات لاجل كدكات باعة الدخان الكائنة في البلاد الثلاثة وقبدها في محكمة البلدة التي تؤخذ فيها وكذلك في محكمة استانبول لاجل قيد باقي الكدكات وتجري بها منذ الان فصاعدا قيود الكدكات المذكورة بحسب ما يقع من معاملاتها اما الحجج والاعلامات التي تعطى بالكدكات المذكورة فتعقد في السجلات على حدها

المادة الثامنة عشرة. يؤخذ المخرج عن الحجج والاعلامات التي تعطى لاجل مبايعة الكدكات التي حاصل التصرف بها على وجه التملك ومحاكاتها وسائر خصوصياتها توفيقا لنظام الحاكم الشرعية

المادة التاسعة عشرة. احكام الشرع الشريف ممنوعون عن ان يعملوا وقفية جديدة لجهة ما بكدكات صار التصرف بها على وجه التملك

الخاتمة

المادة العشرون. لا يعمل في حق الكدكات المملوكة بأحكام السجلات ولا في ما هو
 مفيد في الاقلام من الاوامر العلية والنظامات المغايرة لهذا النظام بل ان احكام هذا النظام
 هي التي تكون للعمل مرعية الاجراء بتامها اعتباراً من تاريخ اعلانها
 المادة الحادية والعشرون. الماراد النظامية التي يلزم تاسيسها بعد الان بلائسة
 الوقوعات المتجددة تظم ذيلاً الى هذا النظام
 في ٨ ذي الحجة سنة ١٢٧٧



نظام القونتراتق

المادة الاولى . كل احد متصرف ببيت ودكان وعقار وكل نوع من الاملاك والاراضي سواء كان بالاستانة العلية او بالخارج بلا استثناء عند ما يريد ان ياجر ذلك يجب ان يصدق على سند الاجارة المتقضى عمله بينه وبين المستاجر من الحكومة البلدية وهكذا ايضا لا يقدر الشخص المستاجر بدون ان تصدق الحكومة البلدية على سند المواجرة ان يستقيم ويسكن بهل ما اصلاً

المادة الثانية . بعد ان تدرج صورة المفاولة التجارية فيما بين المجر والمستاجر بسند الاجارة المحررة بالمادة الاولى يوضح اسم وشهرة المستاجر وحرفته وصنعتة ومن تبعه اي دولة هو ايضا وان كان له كفيل يجر ايضا اسمه وشهرته

المادة الثالثة . اذا كان المحل الذي يعطى بالاجرة بيتاً يجبر مخرج ومستاجر ان يصدقا على سند الاجارة ويخفاه من طرف امام ومختاري المحلة الكائن بها اذا كان واقعاً بمحلة اسلام واذا كان بمحلة المسيحيين يكون التصديق من المختارين فقط وان كان المحل دكاناً او مخزناً وما اشبه ذلك من العقار يصير التصديق على السند المذكور من شيخ الاصناف المسوب اليها المستاجر

المادة الرابعة . ان الامام والمختارين مجبورون ان يقيدا سند الاجارة المحرر بالمادة الثالثة بدفاتر المحلات ومشايخ الاصناف ايضا يقيدون ذلك بدفاتر الاصناف ولكن لاجل سند الاجارة الذي يضمنونه باخذون اجرة بالكثير لحد العشرة غروش من المتصرف بالاملاك ولا يقتضي ان يؤخروا او يصعبوا شغل احد

المادة الخامسة . سندات الاجارة هذه عندما ترد الى ادارة الكونتراتق يعطى لا يدي المجر والمستاجر لكل منها سند مفاولة مطبوع تدرج به الشروط المحررة بسندات الاجارة كاملاً و يصير حفظ السندات المذكورة

المادة السادسة . ان الاشخاص المتصرفين بالاملاك والاراضي والعقار وغيرها الكائنة بالاشتراك التي تناجر الذين يعملون سند الاجارة بينهم وبين المستاجر منها كان عدهم يجب على الحاضرين منهم جميعهم ان يضمنوا سند الاجارة والغير الحاضر منهم بجمع عنه وكيلة المصدق على و كالتو ويجب ان يصير تصريح مفاد كل حصه كل منهم وحين ايجار واستيجار

المجتملك والبستان والكرم والمدينة الكائن بها تيمور باش * والآت كذلك يجب ان ننصرح
دفاتر التيمور باش التي يتبادلها المتصرفون بالاملاك والمستاجرون مع البدلات التي سنعطى
بالتقاسيم المعدودة بوجه الاجمال بسند الامبار الذي يملونه وبوجوب بدرجة ذلك تحت
عبارة (مقاوله احتياطية سي) الكائنة بسند المقاوله

المادة السابعة . ان هكذا املاك وعقارات جرت مقاولتها اذامات المتصرف بها او
المستاجر تنسخ احكام سند المقاوله بنقايها واذا كان المتصرفون او المستاجرون متعددين
ومات واحد منهم فينسخ حكم سند المقاوله عن الحصة العائنة لجهة المتوفى فقط واذا كان
المتوفى من المتصرفين بالاملاك والاملاك التي اجراها قد قبض اجاريتها نقدا وتوفي قبل
انقضاء مدة الاجبار فبدل الاجبار الذي بصيب المدة الباقية يرد الى المستاجر من طرف
الورثة الذين يضعون اليد على تركه المتوفى اذا كان موجودا له ورثة وان لم يكن وكانت
تركة عائنة الى بيت المال والاملاك المحلولة راجعة الى الوقف فتد الى المستاجر من جانب
بيت المال من طرف وقفها وهكذا اذا كان المتوفى هو المستاجر وكان باقيا بدمته دراهم
من بدل اجار المدة التي مرت لحد تاريخ وقوع المحل يصير اسنفاؤها من طرف ورثته واذا
بالفرض لم يكن له ورثة فستوفى من اثمان تركته واذا كان المستاجر المتوفى صاحب طلب
من جهة الامبار الذي اعطاه نقدا فنقد الكرا الذي يصيب مدته الباقية يعطى ويرد
من طرف المتصرف بالاملاك لورثة المستاجر وان لم يكن له ورثة فيعطى الى جانب بيت
المال او لطرف وقفها

المادة الثامنة . ان القوترات التي تعطى بعمل ما تعطى بالكثير لاجل مدة خمس سنوات
وبعد ذلك اذا كان الطرفان بطلان ايضا الامبار والاستيجار فمجبور ان ينظما سند
مقاوله من جديد تطبيقا للاصول المهيئة بهذا النظام

(هنا مفسوخ بحكم كتاب الاجارة)

المادة التاسعة . اذا اريد تجديد المقاوله فيما بين المؤجر والمستاجر يجب ان يصير قرار
الامبار بينهما قبل ختام مدة المقاوله بشهر بحضور الامام والمختارين او مشايخ الاصناف بالنظر
الى جنس ذلك الملك وبعد ذلك تقرر فيما بينهما قطعنا سندات اجبار ايضا وبعد امضاءها

* ان التيمور باش هو ما يبقى دائما من الالات المتقولة التي توجد لحسن الحاجة اليها من الات حراثة
وزراعة وغير ذلك ويمكن ان يكون من جعلها ايضا الابقار والمواشي الدائرة

وختمها من الطرفين والمصادقة عليها من طرف الحاضرين بصير قيدها ايضاً بدفاتر
الحلة والاصناف وتبصر مبادلتهما وبختم المدة كل من اراد التناول عن هذه المفاولة من
الطرفين لا يسمع له واذا وقع هذا التناول من طرف المستاجر يحصل منه كرا المدة التي
حصلت عليها المفاولة قدر ما تبلغ قيمتها واذا وقع ذلك من طرف صاحب الملك فكذلك
لا يلتفت الى رضاه بل تجري القوتراين

المادة العاشرة. ان الاملاك التي تاجرت اذا اراد المتصرف بها (صاحبها) اخلاها
فقبل تكميل المدة المعينة بشهر واحد تبصر تكليف المستاجر بذلك بحضور الامام والمختارين
او مشايخ الاصناف بالنظر لمجلس الملك ويؤخذ منه ايضاً سند واذا انقضت مدة الشهر المذكور
ولم يخرج المستاجر فاد الكيفية اطراف ادارة القوتراين ومن هناك تبصر جلبة وتعطى له
مدة مهل بحسب الايجاب على الاكثر لحد العشرة ايام واذا المستاجر تعمد واصر على عدم
الخروج بانقضاء هذه المدة ايضاً فيؤخذ كرا المدة المهول بها ونظيماً للقاعدة المرعية تبصر
اخراج جبراً بمعرفة الحكومة ويحلى ذلك المحل ويتسلم مفتاحه لصاحب الملك واذا كان
لحد ختام مدة المفاولة لم يخرج المستاجر من طرف صاحب الملك تعطى له مهلة شهر واحد
ولحد ختام هذه المدة يخرج المستاجر ان يخرج ويدفع كذا مدة اقامته

المادة الحادية عشرة. ان الاملاك الموجودة تحت استيجار مستاجر ما اذا اراد ان
يوجرها ويدورها لاخر فإل يمكن ذلك بانضمام رضا صاحب الملك وما لم يتصدق على ذلك
من ادارة القوتراين لا يقدر ان يدورها او يوجرها لاخر*

المادة الثانية عشرة. ان ما يمتزق او يهدم قضاء من الاملاك والبقار وغيرها التي
جرت مفاولتها فيها ان مفاولتها تفعي منسوخة بالطبع فان كان كراها اندفع نقداً فخصه الاجارة
التي نصيب المدة الباقية للمستاجر من مدة القوتراين ترد له من طرف صاحب الملك

المادة الثالثة عشرة. اذا حصلت شكايه بحق مستاجر ما من طرف جيرانه وكانت تلك
الشكايه مقرونة بالقبول لدى الحكومة فلا يلتفت لرضا المؤجر والمستاجر بل تبصر فسخ
المفاولة بمعرفة الحكومة واخراج ذلك المستاجر

المادة الرابعة عشرة. اذا باع صاحب الملك ملكه الكائن تحت استيجار شخص اخر الى
اخر ولم يدرج بسند المفاولة شرطاً بأنه يخرج المستاجر فلحد انقضاء مدة المفاولة لا يقدر
صاحب الملك الجديد ان يخرج المستاجر (مفسوخ)

* ان كتاب الاجارة قد فسخ قضية (ان لم يكن رضا صاحب الملك

المادة الخامسة عشرة. ان الملك الذي جرت مفاولة عندما يحصل بوعهيرات بنوع
ان يضي الاسكان بومعذراً وكان ذلك خارجاً عن المفاولة فاذا المستاجر اخبر بذلك
ولم يحصل بينها قرار بالتراضي على ان كرا المدة التي تم بانباء التعهيد بصير اكملها بعد
انقضاء المفاولة فحصة الاجارة التي تصيب تلك المدة يصير تنزيلها
(هذا منسوخ)

المادة السادسة عشرة. اذا جرى المستاجر بعض تعهيرات من طرفه من تلقاء نفسه
من دون ان يكون ذلك مندرجاً بسند المفاولة او عمل بعض الاشياء فلا يكون له حق
قطعاً ان يدعى لاجل ذلك بشي على الموتر
(هذا منسوخ)

المادة السابعة عشرة. عندما يخبر بانه تاجر بيت ودكان واي نوع كان من الاملاك
والاراضي بدون تنظيم سند المفاولة او اذا ظهرت منازعة بين الموتر والمستاجر وحصلت
المراجعة الى الحكومة يوخذ جزاء نقدي من المتصرفين بالاملاك مساوياً الى الثلثة بالمائة
عن بدل الاميار وتعطى سندات المفاولة وترى دعواها بالحكومة

المادة الثامنة عشرة. اذا ثبت ان الامام والمختارين ومشايخ الاصناف اكي ياخذوا
دراهم اكثر او لاجل اغراض اخر اخروا الختم والتصديق على سندات الاجارة حاله كونه
لا يوجد سبب ومعدوما وصعبوا اشغال الخلق فقولاً بمجازرون بالحبس لحد اسبوع واحد
ويوخذ منهم جزاء نقدي لحد المائة غرش

المادة التاسعة عشرة. ان الاملاك والاراضي وغيرها التي تعطى بالكرى يوخذ من بدل
اجازتها رسم في الحملات التي بها دائرة بلدية او اصول الباننة كاجار داخل الدائرة السادسة
في المائة غرش واحد والحلات التي ما بها ذلك يوخذ في المائة غرشان ونصف ويوخذ
من الموتر والمستأجر ثمن ورقة من كل منها فقط مائة باره وفي الحملات التي جرى تحريرها
وحاصل استيفاء تكاليفها على حسب الاصول الجديدة فان كان بها اصول دائرة البلدية
والباننة او لم يكن فالاملاك والعقار وغيرها التي تربط بالقوتيراتو باي مقدار من
الفروش كان ايجارها لا يوخذ عنها خرج الكوتيراتو بحسب القيمة والدرجات المختلفة بل
يوخذ قبضة خمسة غروش على السوية لاجل كل سنة ولاجل الذي تكون مدته انتص من
سنة وذلك عنا عن ثمن الورقة الصحيحة

المادة العشرون. ان الحملات المربوطة بالقوتيراتو ومستاجرة جملة كالخان والمخزنك

فما يتاجر منها الى الغير قطعة قطعة من طرف مستاجر بها وان يكن لازماً ربطها بقوتراين
وانما حيث انه قد ربطت اولاً بقوتراين جملة واخذ خرجها فعند ايجارها الى الغير قطعة
قطعة من طرف المستاجر تكراراً لا يطلب عنها خرج بل يؤخذ من الورقة فقط
المادة المحادية والعشرون . كما انه من المواد المتعلقة بامور الضابطة ان تجعل المستاجر
يوفق الحركة الى عادات ونظامات البلدية هكذا ايضاً اذا وقع شكاية من طرف صاحب
الملك لداعي عدم اجراء المقاوله المنعقدة بين صاحب الملك والمستاجر فمن الامور العائدة
الى باب الضابطة اجراء شرائط المقاوله

في ٦ شعبان سنة ١٢٨٤

لائحة

تضمن بعض اصول وقواعد تقررت جديداً هذه المرة بتعديل النظام
المعمول بتاريخ ثمانية وستين لاجل مادة المراجعة التجارية في
المالك المحروسة الشاهانية

المادة الاولى . انه من ايجاب النظام الذي صار نشره بسنة الست وثمانين قد صار
استثناء النظامات الموضوعة بحق مال الايام الذي نصبر ادانته واستدانته بالدور الشرعي
والدراهم التي تقتضها الصياف المحاملون السندات المعبر عنها بذات الذنب وما عدا
ذلك فالدراهم التي يقرضها هذا وذلك لا يجب ان تتجاوز مراجعتها (كوديشته) المائة واحد
شهري ومنوع من طرف الدولة تشغيل المراجعة (هي الكوديشته اي الربا) اكثر من ذلك
المادة الثانية . اذا كان مندرجاً بالسند المعمول بين الدائن والمدبون مقاوله مراجعة
ازود من حدها النظامي فهذه المقاوله لا يصبر اعتبارها في محاكم التجارة بل يصبر تنزلهما
الى الحد المذكور ولكن بالاستعراضات التي حصلت قبل تاريخ نشر نظام المراجعة المذكور
اعلاء بالمالك المحروسة الكائن في سنة الف ومائتين وست وثمانين اذا كان بالقرض
حصلت المقاوله على المراجعة بازود من المائة واحد فلحد التاريخ المذكور يصبر حساب
المراجعة المعين في المقاوله والسند تماماً ومن بعد ذلك التاريخ تنزل الى مقدارها النظامي
* ان اجراء شرائط المقاوله بحسب الاصول الجديدة لم يكن عائداً الى باب الضابطة بل هو عائد
بالاستانة الى ديوان الاحكام العدلية وبالولايات الى الحكومة المحلية

المادة الثالثة. اذا لم يكن مصرحاً في السند زيادة المراجعة عن حدها النظامي بل صار
ضمها الى راس المال وقدمت دلائل مقبولة من طرف المديون يعني سند او مكتوب او
اظهار دفتر معتبر او تكليف الدائن الى القسم وثبت عند المحاكم ان زيادة المراجعة صار
ضمها على راس المال حيثئذ تصير المعاملة توفيقاً لاحكام المادة الالية

المادة الرابعة. اذا كان سند الدين اصله ناشئاً عن جريان محاسبة فيما بين المديون
فاعتباراً من تاريخ بدو المحاسبة المذكورة ينتقل من الربا (عطل المال) الذي صار تشغيلة
المقدار الفاضل بالكثير عن عشر سنوات ويحكم بتحصيل ما بقي منه واذا بالاقتراض كان
يوجد سند آخر على المديون قبلاً وبانقضاء الوعد بداعي تجديد الدين قد ضم اليه فائض
زائد وتنظم من جديد السند المذكور فيحتد ينتقل من الربا الذي صار تشغيلة المقدار
الفاضل اعتباراً من تاريخ السند القديم ويحكم بتحصيل الباقي ولكن المئة العشر سنوات
المذكورة لا ينبغي ان تفجأ وزنه الالف والمائتين والثاني وستين التي هي تاريخ نشر فرمان
المراجعة واذا كان المقدار الفاضل الذي صار حسابه عن هذه العشر سنوات تظهر به فضلة
عن راس المال والفائض الذي صار قبولة والتصدق عليه نظاماً فهذه الفضلة لا يجوز
استردادها من الدائن حتى ولو كان يوجد الى الدائن مطلوب آخر من ذلك المديون من
جهة اخرى فهذه الفضلة لا يمكن ان تحسب من ذلك المطلوب

المادة الخامسة. ان الدين الذي قطع حسابه ودفع كاملاً راس ماله ومراجعة بالتراضي
فيما بين الدائن والمديون ولو كان اخذ واعطي عن مراجعة زائدة عن حد نظامه لا يجوز
اعادة حسابه وتزويل مراجعته

المادة السادسة. بما انه ممنوع قطعة اخذ دراهم باسم عائدات صوباشية وباسم اخر من
الاهالي عنا عن المراجعة فانما تبين انه قد اخذ هكذا اشياء فكما انه لا يقبل ذلك لدى الحكومة
فالدين يجرأون بعد الان على اخذ يجرى بحكم الجزاء قانوناً

في ١٦ شوال سنة ١٢٨٠

نظام اموال الايتام

التركات المستوجبة التحرير تقرر وتباع من طرف الشرع الشريف بمعرفة مأموري عملاتها كما كان قبلاً وبما ان معاملاتها الشرعية الامامية تجري من طرف مأموري الشرع الشريف ايضاً لحين الحصول على الدراهم وقد جرت العادة بان ينصب ناظر على التركات المحسبية كان من المتقضيات ايضاً الاعتناء في امر ازميتها ثم وجد من اللازم ان يرسل مأمور مخصوص على كل التركة التي تكون بتيمة من طرف نظارة اموال الايتام المشكلة الان بارادة سنية وذلك عدا عن الكاتب والمخضروباقي المأمورين الذين يرسلون اليها لكي تسك دفاتر متقابلة من جانب الكاتب والمأمور المرسلين لاجل الاشياء التي تباع ويحصل الاعتناء في بيع التروكات بقيمتها المناسبة مع الاهتمام بعدم وقوع نوع من الارتكابات في ذلك

التركة المستوجبة التحرير يجري عليها اصول الختم من طرف القسام وسائر المأمورين كما كان في السابق غير انه لكي تحصل معرفة ما يقع من الوفيات بعد الان يلزم ان يرسل بذلك جورنال في كل يوم من جانب الختم نظارة الايتام وبما ان اكثر ذمات الخلفات التي تقرر وتباع تنعقب وتطول مدتها حيث تبقى عند زيد وعمرو ويتبع عن ذلك صعوبات ومقدمات للورثة والايتام يلزم بعد الان ان يحصل الاقدم من طرف مأموري التركة في اي محل تخررت فيه على تحصيل ذماتها والغيرة على انجازها بظرف ثلاثة شهور لكن اذا تجاوزت اربعة شهور يجب ان تحصل الافادة عنها لضابط او امر من شي بدونه ليعتني بتحصيلها بمعرفة

النقد المتروكة عيناً مع ائمان المبيعات التي تؤخذ ائمانها مجعلاً تحفظ من طرف مفيد التخصيلات حسب الاصول التجارية لحينما ينتهي امر التركة وتوزيعها فلا تتوقف ائمان التركة التي في من هذا النيل مأخوذة مجعلاً في يد المخضر او غيره بل يحصل التنفيذ بتسليم ما يقع من محمولات الى مفيد التخصيلات ووضعها في صندوق بحضور قسام افندي في كل يوم مع الاهتمام بعدم ابقاء ائمان التركة في يد زيد وعمرو

كما ان تحرير التركة هو مفوض الى مأموري الشرع الشريف كذلك امر اذانة واستدانة اموال الايتام هو من خصوصيات مأمورية نظارة اموال الايتام ايضاً ولذلك بعد ان يقرر ما يجب بعد الان من التركات من طرف حضرة الصدرين العظمين وسائر المحاكم

وتنفرد اموال المتروكات وتقسم حسب اصول الشرع الشريف يتسلم ما فيها من نفود الايتام الى جانب النظارة ويوضع في صندوقها وعند تراكم الدرام في صندوق التخصيلات بقدر يحصل منه ارباح كما هو جارٍ والحالة هذه فلا تتوقف عبثاً حصة اليتيم من ذلك النقد الموجود الى نهاية امر الشركة بل يتسلم الى طرف النظارة المشار اليها بصورة على الحساب لتجري ادارتها وادائها من طرفها وتحصل العجلة بالمنفعة للايتام ويبلغ الدرام التي يصير تسليمها يعطى يو علم وخبر من جانب النظارة الى متيد التخصيلات.

اموال الايتام تحفظ في ايدي الجبابة وترسل صناديق الاموال بعد الان عند الاقتضا الى جانب النظارة راساً اما الصناديق المستعملة والحالة هذه فما ان اكثرها قد قدم ومكسروا عبارة عن علب ايضاً ومخووظا الاشياء ذات شبهة يحصل التنبية الاكيد من جانب النظارة ومن طرف قسام اتندي على الاوصياء بان تكون صناديق ذات افعال محفوظة وقوية من الامور البديهة ان ادانة واستدانة مال اليتيم من المواد التي تستحق الدقة والاعتناء وان تنفع الايتام يحصل بتشبه ذلك في طريقه ايضاً كان من اللازم بان تحصل النظارة والدقة على حفظ وحماية نفود الايتام الموجودة والحالة هذه في الصناديق مما يعطى من اموالهم منذ الان فصاعداً مجعلاً اما ما يقع من الشركات واما شيئاً فشيئاً من طرف متيدي الحاصلات وكذلك تصرف الهبة ايضاً في امر ادانة واستدانة ما يتراكم من الاموال على ما هو جارٍ في يومنا هذا وهوان عشرة مال الايتام يعطى لاحدى عشر ونصف يعني بترج الكيس ستة غروش وعشرة فضة برهن معتبر وكفيل قوي اما اذا كان مال بعض الايتام لا تمكن ادانته على وجه العادة التجارية وتوفرت دراهمهم بكثرة الصندوق فنجوز حينئذ ادانتها بقااض كل كيس خمسة غروش الى قوتنايات الصيارف وامثالها من الاصناف المعتمدة والحالات القوية لجرود حصول النفع لليتيم وهذه الصورة ايضاً تجري في حق الذين يستدينون كثيراً يعني من الخمسة وعشرين الف غرش فصاعداً على انه اذا وجد من يستدين الكيس بسنة غروش وعشرة فضة فلا تحصل ادانة بانقص من ذلك هذه الوسيلة واذا بالفرض ما امكن ادانة مال اليتيم على هذه الصورة ايضاً فيكون اخرى من توقيف الدرام عبثاً ان يصير نحوها وابلها بأوراق نقدية وتحصل الدقة على اية حالة كانت والاهتمام من طرف المأمورين باجراء الصورة التي يكون بها خبير اليتيم ومنفعة.

الدراهم التي تصير ادانتها بغير علم وخبر من جانب النظارة ببيان مقدارها وكميتها وكيفية الرهن ثم يستصحب الوصي والكتاب تلك الدراهم وباخذائها مع ذات المستدين

سوية لطرف الفساح ويقرر ان له الكيفية ومتى حصلت الادانة والزام الربح فغرض حقيقته
 المحجة الشرعية اللازمة بذلك وتعطى ليد الوصي وتسلم له بمعرفة النظارة المشار اليها وعندما
 ترند مؤخرًا تلك الدراهم المدانة للصندوق توضع اشارة على مقدار ما يتسلم منها اذا كان
 شيئًا فشيئًا على ظاهر المحجة او كان تمامًا من جانب النظارة لكي يتفرق قيد المحجة المذكورة
 وحيث ان الرهونة التي تعطى لاجل الادانة تكون بمجوهرات اوسيوف واواني ذهبية وفضية
 تعتبر قيمتها النقدية او اشيا نظامية كسندات كدك اواراضي وعقارات مملوكة فتسمل
 اولًا الاشياء التي ترهن على هذا الوجه سواء كانت عينًا او سندات اذا كانت عقارًا كالملك
 لجانب نظارة الايتام ومن بعد معاينتها وقبولها يخمن قيمتها المخبون على وجه الاصول
 التجارية ثم يصير خراج الدراهم التي تحصل ادانتها من الصندوق وتعطى بمعرفة النظارة
 المشار اليها والوصي اما الرهن الماخوذ فيختم عليه صاحب المال وينوضع في الصندوق ويختم
 كذلك على ذلك الصندوق من طرف النظارة والوصي ايضا
 تكون حقيقة قيمة الرهن الماخوذ معادلة لمقدار الدراهم المدانة منه ونصفًا فاذا كانت
 الادانة مثلاً الفين غرشًا يكفي بان تكون قيمة الرهن ثلاثة الاف غرش ويجري ذلك على
 هذا الوجه

لما كان قد روي وقوع فساد متنوع من المخبين في تقدير قيمة الرهونات يلزم ان
 نتخبط حرفة الصياغ رجلاً منهم يكون امينًا يعتمد عليه تكلفه وتعمية للتخبين كما كان يتخبط
 قبلاً ويتبعون بمعرفتها كلما تشدد بعد الان قيمة للرهنات التي يراها زائدة او ناقصة وتأخذ
 النظارة المشار اليها سنداً بكفالتهم على الوجه المذكور حتى اذا وقع منه سوء حركة فحصل عليه
 المسئولية من جهة الصناعة

من حيث ان كدكات المخرفين يوجد فيها تفاوت بين بعضها بعض بحسب اعتبار
 قيمتها ومقتضيات محملها ومواقفها يلزم لاجل معرفة قيمة مثل هذه الكدكات على وجه
 لائق ان يتنبه بكل تأكيد على جميع الاصناف بان سند الكدك الذي يحضره الرجل منهم
 لتقدير قيمته الحقيقية في العلم المخبر الذي يعطى بمعرض التصديق من طرف اصحاب الحرفة التي
 هو منصوب اليها ايا كانت وتترتب به حتى اذا تحررت القيمة زائدة رعاية للمخاطر يكون ذلك
 مستلزمًا لوقوع المسئولية عليهم في المستقبل

كما ان اموال الايتام تحصل ادانتها بالرهنات كذلك ادانتها بالكفالة يحصل منها خير
 ايضا فانها لو حصرت بالرهن فقط لما امكن لكل انسان ان يجد رهناً ونفع ادانة اموال

الايام في ورطة المشاكل ولذلك اجبر اعطاؤها بكفالات ايضاً انما لا تكون قضية الكفالة
 هذه على الاطلاق بل يقتضى قبول الكفيل الذي يقدمه طالب الدين محترفاً كان او تاجراً
 وغير ذلك بعد ان يحصل عليه الثمري في اول الامر كما ينبغي سواء كان من طرف النظارة او
 من طرف قسام افندي هل هو من الاصناف او التجار وامثالهم المتمولين المعتبرين والمتدربين
 على التضمين عند الاقتضاء واذا مست الحاجة عند وجود الكفيل من اصحاب الرتب يصير
 الثمري ان كان له اقتدار ومكنة على التضمين ام لا بدون رعاية او التفات الى ارضاء الخواطر
 ومع هذا ايضاً ينبغي على كل من تقدم للكفالة ان يعطي لجانب النظارة سنداً مضموناً بأنه اذا
 لزم الامر لان يغرم الدرهم التي كفلها يكون راضياً بالنفس ان يعطيها من امواله واملاكه
 الخاصة كيلا يبقى له ما يقال في ما بعد ويحفظ هذا السند في الصندوق

اذا اخذت كتاب القسام والمحضرون بارة الفرد عنا عن خرج الادانة المعين منذ
 القدم وهو خمسة غروش في كل كيس يجري على من كان من هذا القبيل التحقيق من جانب
 الصدارة والنظارة وتسترده من الدرهم التي يكون اخذها بدون ان يحصل له نصيب من
 طرف احد ويترد من الخدمة التي هو موجود بها انما اذا كان طالب الاستدانة ذاتاً من
 ذوات الرتب واعطى شيئاً من الدرهم باسم خرج خصوصي للكاتب والمخضر المرسلين الى
 محل وجوده لاجل اجراء التسليم الشرعي فنحصل لها المساعدة باخذه بناءً على كونه من قبيل
 الاكرام ثم عندما تنتهي مدة تسليم الدرهم المدانة الشرعية ولزم تجديد التسليم يقتضى الشرع
 الشريف فلا يؤخذ عن ذلك خرج كامل كما اخذ في هذه الادانة بل يؤخذ نصف خرج
 لانه من الاصول ان التسليم المجدد يجرى على حاشية النجدة العتقة فاخذ النصف خرج مائة
 فضة في الكيس هو لاجل هذه الحاشية

بما ان دفتر القسام ثبت في صورة المحاسبة ونظم بذلك تطبيقاً للشرع الشريف من
 طرف الافندية القسامه كما كان سابقاً فلذلك يؤخذ خرج المحاسبة الموقوس اخذه بفرمان
 عال ويسنوفى من طرف حضرة الصدرين المحترمين ايضاً ولئن كانت محاسبة اموال الايتم
 ترى عند اقتضا من طرف النظارة

لما كان وجود نظارة اموال الايتم تحت نظارة حضرة شيخ الاسلام المعظم امراً طبعياً
 يعطى في كل بعض شهر مرة صورة اجمالية لطرف حضرة السنة المشيخية من طرف النظارة
 للظرفي بحسابها العمومية باوقات المعينة ايضاً وليعلم ما هو المقدار الذي في الديون من
 تلك الاموال ومقدار الموجود منها ومقدار ما اعطى لاصحابها وفي اي مركز يوجد المال

في تلك المدة سواء كان من الفوائض أو كان من التركات الواجبة التحرير ونظر ثمة
اقدامات هؤلاء المأمورين

عندما ثبت اليتيم رشك ترى محاسبته ومندار ما يظهر له من الاموال يجمع من محلات
ادائه بمعرفة النظارة ويعطى لذلك اليتيم نقداً ويسلم له تماماً بحيث لا تضيق ولا تلتف منه
بارة الفرد ويؤخذ من ذلك اليتيم الذي ثبت رشك خمسة غروش في الكيس فقط خرج
محاسبة حسب الاصول بداعي روية محاسبته ولا تؤخذ منه حبة واحدة عدا عن ذلك

حيث كان من اقتضاء النظام المؤسس بفرمان عالٍ ان تكون كتاب التسمم والمحضرون
كافلين متضامين بعضهم بعضاً مع تأكيد النظام المذكور ان قد اضيف لذلك بعض
نظامات لازمة ايضاً مثل عدم تحرير معاوفي كتاب التسمم للتركات ولذلك تبرى التدقيقات
الدائمة والنظارة من طرف قسام افندي والافندي رئيس كنية التسمم على الصور الاجرائية
لنظاماتهم هذه

النظامات المحررة اعلاه تنفذ في محلات المحاكم وقلم الدويان الهايوني وتكون دستوراً
للعمل الى ما شاء الله على انه اذا حدث في المستقبل مواد يلزم تاسيسها واجراؤها عدا عن
النظام المذكور تضاف ذيلاً عليها
في ٧ ربيع الاول سنة ١٢٦٨



نظام كيفية ادارة صندوق الايتام

الذي يفتح في المالك المحروسة الشاهانية والمحافظة عليه

المادة الاولى - اذا توفي احد من تبعة الدولة العلية في القصابات والقرى مسلماً كان او غير مسلم وكان يوجد بين ورثائه صغير او صغيرة او مجنون او مجنونة او معنوه او معنوهة او ان احد ورثائه في ديار اخرى بعيدة مدة السفر اليها فتعذر حينئذ تركه ذلك المتوفى من طرف الشرع الشريف حسب الاصول الجارية وتجري مقتضاها الشرعية ثم يكون امامر الحلة او القرية ومختارها وقسوسها مديونين باعطاء الخبر حالاً الى الحكومة واعلامها بوجوده او عدم وجوده بنيم او غائب او مجنون او معنوه يبين ورثة المتوفى وتناظر مجالس اختيارية المحارر والقرى الموجودة في الولايات بكل دقة دائماً على هذا العمل ايضاً

المادة الثانية - يلزم ان يعمل من طرف الحكومة ايضاً بوسيلة يومية يمثل هذه الوقوعات وتعطى الى نائب افندي يحقق الكيفية فاذا كانت تركه المتوفى تستوجب التقرير يجرى ما يقتضي لاجبا بماهية الشرعية وتوفقاً الى تعليماتها المخصوصة انما تجب الدقة هنا وفي ان يكون الختم من طرف الشرع الشريف على البيت والاملاك والاشياء عندما يتوفى احد المورثين لصغير او غائب او مجنون او معنوه مبنياً على مجرد عدم كم وإضاعة الاشياء المنقولة التي لا وإن يكون من اللازم اجراء ذلك على هذا الوجه دائماً الا ان لا يجوز اخراج عيال المتوفى واولاده برمتهم من بيتهم قبل تشييعه بل ان يوضع ما كان من الاشياء الثمينة التي يلحظ كتبها وإضاعتها فقط في مخدع او مخدعين او ضمن صناديق ويختم عليها اما الاشياء التي لا تضيق ويلزم استعمالها في بيت واحد كل يوم فتبقى مودوعة في ابادي الورثة

المادة الثالثة - مهما بلغت حصة ارب الصغیر والصغيرة والمجنون والمجنونة والمعنوه والمعنوهة في ما يتحرر من التركات يبقى منها على اليتيم الاملاك والاراضي وبعض الاشياء المتقضية اما الاموال والاشياء التي يلحظ تلفها فتحصل عليها المزاينة بمعرفة وصيو او وليه وبناع بقيمة مثلها وتحول بذلك الى دراهم نقدية

المادة الرابعة - انما يكن اولياء او مختار او وصياء للايتام او المجنون والمعنوه فينتخب لهم اوصياء من ارباب الوثوق والاعتماد وينصون من طرف مجالس تمييز المحفوق في مراكز الولايات والالوية او مجالس الدعاوى في القضايات وكذلك من مجالس الالوية والقضايات في المحلات التي ليست في شكل ولاية وذلك بانضمام معرفة الشرع وبري

حسامهم في كل سنة بمعرفة الشرع ايضاً كما هو من ايجاب المصلحة
 المادة الخامسة. من حيث صار نظام خصوصي لاجل مواد الوصايا التي كثيراً ما
 تظهر في تركات المسيحيين فبحري منفضيات هذه الوصايا توفيقاً الى احكام ذلك النظام
 المادة السادسة. يتخبط في كل بلد مامور معتبر ومكتمول باسم مدير اموال الایتام
 ويعطى له اثنا عشر من العشرين في الالف الدلالية العائنة على الاشياء كافة التي تباع
 من التركة فقط عدا عن الاراضي والاملاك والمقارن وخمسة للدلال وثلاثة الى
 خدم المحكمة

فقر نظامية

نذيلت بتاريخ ٥ ذي الحجة سنة ١٢٨٨ و ٢٨ شباط سنة ٢٨٧

مدبرو الایتام يتبدلون مرة في كل سنتين ويعين اخرون عوضهم حسب الاصول
 ولا يجوز انتخاب احد من المدبرين تكراراً بعد انتهاء مدة ماموريته
 المادة السابعة. يترقب صندوق وينوضع في مركز كل قضاء ليكون مخصوصاً بحفظ حصص
 الایتام والمجنون والمعتوه والغائب من التركة وبحري على هذه الصناديق المحافظة في محلات
 مأمونة مع صناديق اموال الخزينة سوية ويختم على الصناديق المذكورة باختتام قاضي البلدة واحد
 الاعضاء ومدبر اموال الایتام ويحفظ كل من اموال الایتام التي تنوضع داخل هذه الصناديق
 على حد توثر يوط عليه بوصلة تبينة مال اي يتيم مع التصريح عن اسمه وشهرته ومقداره ثم اذا اراد
 احد ان يستقرض دراهم فيحضر اولاً الى مجلس المدينة ويرى الاشياء التي يريد ان يرهنها
 ومتى حصلت الامنية بذلك او بتقديم كفلاء معتبرين يستحضر حينئذ الصندوق
 المذكور الى المجلس برأي المحاكم والمجلس ويفرز المبلغ المطلوب بحضور كاتب المحكمة والوصي
 من مال اي يتيم كان استقراضه وبعد وبوضد بحضور الجميع ويعطى ليد المديون ثم من
 بعد ان تصرح في حجة الادانة والاشياء المرهونة او بحري فراغ الوفا اذا كانت اراضي
 او استغلاها اذا كانت املاك او بحري المتقضي شرعاً اذا كان الدين مربوطاً بكفلاء فقط
 على ان كلاً منهم متكفل باعطاء المبلغ المستقرض على حد تو او ان كلاً منهم يكفل المبلغ
 المتوجب على ذمة غيره يشرح حينئذ على البوصلة الموجودة في يد الوصي بأنه قد استقرض
 مقدار كذا دراهم في تاريخ كذا الى فلان ثم تقرر بعد ذلك حجة الادانة وتسلم الى الوصي
 وما يتبقى من الدرام ينوضع في الصندوق ويحفظ مخنوماً عليه باختتام مدبر الایتام

والاعضاء والحاكم

المادة الثامنة. الفضة التي تنمو من الاملاك والاراضي التي تبقى معنا تحت ادارة الاوصياء من حصص الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة والمعنونة او من ارباح نفودهم يستحضر لاجلها صندوق الاموال الى مجلس البلدة مرة في كل سنة شهور بحضور الاوصياء وتري محاسبتها بحضور الجميع ثم يفتح الصندوق وتوضع الفضة علاوة على مال ذلك اليتيم بمعرفة وصيه وبعد ذلك يضم كاتب المحكمة تلك الفضة التي تری ذيلاً ايضاً في دفتر قسام اليتيم والبوصله الموجودة في يد وصيه ايضاً ثم يفل الصندوق ويرسل الى محلو بعد ان يحتم عليه النائب ومدبر اموال الايتام وواحد من الاعضاء حسب الاصول اما نفقة الايتام والمجانين وثمن الكسوة التي تخصص لهم بموجب المحجة التي تعطى لهم من طرف الشرع الشريف التخصيصات الاخر وكافة التي تكون قد تعينت لهم بمعرفة الشرع فتعطى لهم من حاصلات الاملاك والعقارات اذا كان لهم شيء من ذلك والا فمن دراهم الموجودة في الصندوق بسند مقبوض يعطى في كل شهر من طرف الوصي

المادة التاسعة. اذا وجدت دراهم اوصى بها المتوفى لتصرف على الخيرات ووجوه المبرات وكانت لاجل وجوه مبرات معينة فتصرف على محلاتها بيد الوصي وراي الحاكم وهيئة المجلس اما اذا كانت لاجل وجوه مبرات غير معينة او وجوه مبرات غير معينة فضلاً عن وجوه المبرات المعينة ففي كلتا الصورتين توضع الدراهم التي هي لاجل غير المعين في صندوق اموال الايتام وتعين الخيرات الاشد احتياجاً في المدينة كالمجامع الشريفة والمكاتب والمدارس والناظر والخياض وامثال ذلك ما كانت اوقافه قليلة برأي هيئة المجلس وما كان منها محتاجاً للتعمير يدرم بمعرفة الوصي تحت نظارة احد الاعضاء او عند الانقضاء يفتح صندوق الايتام بمعرفة الجميع مرة في كل اسبوع وتؤخذ منه الدراهم اللازمة بيد الوصي لتصرف على مثل تلك التعميرات

المادة العاشرة. امور اموال الايتام التحريرية تری وتنسوى بمعرفة كتبة المحاكم الشرعية اما المحاسبات الصناديق ومعاملاتها فبمعرفة كتاب مجالس البلدة

المادة الحادية عشر. لا تؤخذ بارة الرد باسم خرج قلمية او غير ذلك من طرف النائب والمدبر والمكاتب ولا من جانب غيرهم من المأمورين لاجل تذيل التمتع التي تظهر حين رؤية محاسبة صندوق الايتام وضماها الى دفتر القسام

المادة الثانية عشر. الحصة التي تبقى في الصندوق للوارث الغائب تعطى الى صاحبها

بموجب الاعلام الذي يعمل اذا ظهر ذلك الغائب واثبت وراثته اما اذا يظهر بمدة خمس سنوات فتسلم الى الحكومة لكي تدخل الجداول وتقدم الى الخزينة الجبلية وفي اي وقت اخرجت فيه هذه الدراهم من الصندوق على هذا الوجه يضم الفائض الذي يشتغل الى حد ذلك اليوم على اصل المال ويسلم جميعه الى جانب الحكومة او الى صاحبه عندما يظهر وسند المقبوض الذي يوخذ في مقابلة ذلك يمضي علوه للتصديق من طرف النواب ايضا ويحفظ في الصندوق

المادة الثالثة عشر من بعد ان ثبت شرعا ونظاما بلوغ اليتيم الى حد الرشد وصحة الجنون وصحة بحضور مدبر اموال اليتام والاصياء تسلم اءاحب المال دراهمه الموجودة مع فائضها الذي يشتغل لحد يوم تسليمها اما في مجالس الدعاوى او مجالس تمثيل الخنوق في الولايات واما في مجالس الالوية والقضائيات في باقي الايالات بموجب الاعلام الذي يعمل في ذلك الباب ثم بعد ان يمضي النواب تصديقا على سند المقبوض الذي يوخذ من يد مجنظ ذلك السند في الصندوق ايضا انما يعتبر وصول اليتيم الى سن الرشد عند بلوغه سن العشرين وما لم يتحقق حال اليتام التي ثبتت سن رشدها بمعرفة المجلس وتحصل الامنية والاعتماد التوي بانها لا تنصرف المال وتبذره تبني معدودة في حكم اليتيم

فقره نظامية

تذيلت في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٨٨ و ٢ شباط سنة ١٢٨٧

اليتيم الذي يتزوج قبل وصوله الى سن الرشد نظاما تعطى مصاريف جهازه وغيرها التي يتبذرها مجلس الدعاوى او التمييز التابع الى محل وجوده بحسب حاله و ثروته من دراهمه الموجودة في صندوق مال اليتام على منتهى سند المجلس الرسمي ونحير اوصياؤه بان ينظروا دفتر مفردات حاويا محل صرف المبالغ التجهيزية التي ياخذونها ويسلموه الى المحكمة لكي يتوضع في صندوق اليتام وكذلك عندما يتزوج اليتيم الذي ينقل بيته الى ابالة اخرى قبل وصوله الى سن الرشد نظاما تجري معاملته المشروحة في مجلس الدعاوى او التمييز التابع لمحل هجرته على الوجه المبرر في ذيل هذا النظام وتجب الدراهم بالخارج مع مجلس دعاوى او تمييزا لمحل الموجود به وتحصل معاينة الدفتر الذي ينظم من طرف اوصياؤه في المجلس التابع لموطئ المجدد وتوخذ صورته ويرسل الى المحل الموجود به الصندوق لاجل وضعه فيه

المادة الرابعة عشرة . عندما ينتضي اقراض دراهم التجار من صناديق الايتام ينتضي ان يوخذ عليها رهونة قوية وكفلا معتبرون ومتعددون ونجربى سائر الشروط المقررة بنماها على الوجه المبين في المادة السابعة ولا يجوز اعطا دراهم على وجه التعويض او بصورة اخرى من صناديق الايتام الى صناديق المنافع وغيرها في المحلات التي توجد فيها صناديق المنافع العمومية

المادة الخامسة عشرة . الاصول والقواعد المتخذة على هذه الصورة بحق صورة محافظة وإدارة صندوق اموال الايتام سوف تجرى تعديلاتها في المستقبل اذا اقتضى الامر لذلك ما لان فن الوظائف المخصوصة بالامورين الملكية والشرعية في كل بلدة ان يخرجوا من سجل المحاكم مقدار الموجود من اموال الايتام والمجانين والمعتوهين منها كان بالغاً ويجروا عليه التحقيق ومتى نظر حساباته وتبينت بمعرفة الشرع او ظهر وقوع وفيات من جهة اخرى يخرجون المنتضى لذلك

المادة السادسة عشرة . حيث كان من المنوعات منعاً قوياً ان تستقرض دراهم من اربال صندوق الايتام او من فائضه وتنعاه خارجاً عن الاصول والقواعد المقررة او ان ياخذ الناظر او المأمورون او غيرهم من الاشخاص الذين لم تعلق بهذا الشغل دراهم منها كثرات او قلت بسندات او بفهرسندات في المدة التي يكونون بها موجودين في خدمة الصناديق ونظارتها يلزم لاجل منع وقوع مثل هذه الحالات اي يتعين مدير الايتام بكفالات معتبرة وان يكفلهم ايضاً احد اعضاء المجلس مكفولاً من اخرا بالتسلسل ومن بعد ان توخذ كفالات مجموع هيئة المجلس لبعضهم بعضاً تشترك بنظم ذات يتقربونها من بينهم حتى اذا ظهر نوع ثلثيات او اختلاسات فحربى التنظيمات اللازمة بحق مجموع هيئة المجلس بلباسة كفالاتهم المتسلسلة



ذيل الى نظام صندوق الايتام

حصة اربث الينيم الذي ينقل بينه الى محل اخر بدون ان يبلغ سن الرشد ترسل بعد ان يثبت سن رشده الى محكمة شرع المحل الذي توجه اليه بواسطة الخابرة فيما بين المحاكم الموجودة بين موطنه الجديد والقديم وهناك تجري معاملاتها الشرعية تاريخ ذيل الارادة السنية في ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ وفي ٥ شباط سنة ١٢٨٥

نظام

في العلامات المخصوصة الفارقة لمعاملات الكراخين والاشياء التجارية

الفصل الاول

في حقوق اصحاب العلامة الفارقة

المادة الاولى. الاسماء والاختام والرمس والحروف والارقام والحفاظ وغيرها يعني كل نوع من الاشارات والتميزات التي تؤخذ لاجل التمييز والتخصيص وتوضع على الاشياء لاجل معرفة المحلات او المعامل التي تعمل بها المعولات والاشياء او اسم وشهرة ومواقع الذين يصنعونها او يبيعونها لاجل التجارة تعد وتعتبر علامة فارقة

المادة الثانية. العلامة المخصوصة الميزة لمصنوعات المعامل والاشياء التجارية ليس اتخاذها واستعمالها تحت الاجبار انما يجبر بعضها عند الحاجة فقط على اتخاذ علامة فارقة بحسب الامر الذي يصدر من طرف الدولة

المادة الثالثة. لاصلاحية الشخص الذي ينتخب علامة ان يقيم الدعوى ضد الذين يقلدونها على ان تلك العلامة هي بالمحصلة ما لم يسلم لتحتين منها الى مجلس تمييز حقوق لواء المحل المقيم فيه على الوجه المبين بالفصل الثاني

المادة الرابعة. حكم العلامة التي يضعها رسماً ويسلمها على الوجه المبين بالمادة الثالثة يكون خمس عشرة سنة انما اذا وضع عينة صورها وسلمها جديداً مرة في كل خمس عشرة سنة فيكون قد تجدد حق الانحصار على تلك العلامة

المادة الخامسة. تؤخذ لبره عثمانية واحدة رسماً وتسلم الى صندوق ادارة البلدية المحلية مقابل العلم والخبر الذي يعطى الى صاحب العلامة التي تنوضع صورتها على ما ذكر

المادة السادسة . اصحاب الصنائع والتجارات في بلاد الدولة العلية الذين هم من التبعة الاجنبية اذا كانوا يراعون احكام هذا النظام بحسن اتخاذ علامة خصوصية مميزة لعمولاتهم الخصوصية او الى بضائعهم التجارية ايضا فيكونون نائلين المنافع والامتيازات التي تخوفا عليها ودعاوهم التي تقع بهذا الباب ترى في محاكم الدولة العلية توفيقاً الى هذا النظام على الوجه المبين في المادة الحادية عشرة ولو كان الطرفان اجانب

الفصل الثاني

المعاملات المختصة لوضع عينات العلامة المميزة وتسليمها رسماً

المادة السابعة . عندما يريد احد الاشخاص ان يضع في مجلس تمييز مركز لواء المحل الموجود فيه وسيلة العلامة التي اتخذها على الوجه المبين بالمادة الثالثة وكانت تلك العلامة قابلة الانطباع كتختم مثله يلزم ان يعمل تطبيقها نسختين واذا كانت علامة من سائر الانواع الاخر فيعمل كذلك رسمها على قطعتين بحيث لا يكون لها فرق قطعاً عن اصلها ويجوز التعريفات المتضمنة ويمضي ويختتم بذيلها هو ايضا او وكيله واذا كان عند رفق وكالة او اوراق غيرها بهذا الخصوص فيضما جميعها بناتو او يسلمها بمعرفة وكيله المانور بوكالة رسمية منه لاجل هذا العمل لكي تحفظ بالمجلس

المادة الثامنة . باشكاتب المجلس يلصق احد العينات المذكورة في احدى اوراق دفتر بوخذ لاجل هذا الخصوص ويقيم في الدفتر المذكور اولاً تاريخ تسليمها باليوم والساعة ثانياً اسم وكيل صاحبها اذا كان له وكيل ايضا ثالثاً صنعة صاحب العلامة ومحل اقامته ولاي شيء من الصنائع والاشياء يريد ان يستعمل هذه العلامة ويرقم كذلك ثمرتها بالتبعية ثم يمضي تحت هذا القيد او يختتم من طرف رئيس المجلس والباشكاتب وصاحب الترخيص او وكيله ثم تلصق العينة الثانية على ورقة كذلك لكي ترسل الى ديوان نظارة الاحكام العلية الجلية ويحضر عليها المواد المذكورة والنومرو بعينها ثم يمضي الموامهم او يمنحون بذيلها

المادة التاسعة . من بعد ان تجرى المعاملات المقررة في المواد السابقة يعطى علم وخبر مخوماً من طرف متصرف اللواء ورئيس المجلس وباشكاتبه بالذهب العثماني الواحد ذي المائة غرش الماخوذ منه كما مبين في المادة الخامسة لكيما يوجد في يد صاحب الترخيص لحوق ورود العلم وخبر الذي يرسل من نظارة ديوان الاحكام العلية

المادة العاشرة . العينة التي ذكر في المادة الثامنة انها ترسل الى نظارة ديوان الاحكام

العديلية ترسل في صورة قيدها من طرف وإلى الولاية مع البوسطة التي تخرج أولاً ثم تنفيذ الأوراق المذكورة وتحفظ في النظارة المشار إليها أما العلم وخبر الرسي الذي يطبع على موجبها فيصل إلى محله في ظرف شهر زمان

الفصل الثالث

في ما يختص بالمحاكمات

المادة الحادية عشرة. الدعاوى الاعتيادية التي تتولد بداعي العلامات الفارقة ترى بوجه السرعة في مجالس دعاوى التضارعات ودوائر حقوق مجالس تميز الولاية أما المواد الجزائية المتعلقة بالعلامات الفارقة فانها ترى في مجالس دعاوى التضارعات وفي دوائر جزاء مجالس تميز الولاية وإذا ادعى المدعي عليه وقت المحاكمة بحق التصرف في العلامة الفارقة يعطى كذلك الثراء على تلك الدعوى من طرف المحكمة الجزائية التي جرت فيها المحاكمة

المادة الثانية عشرة. الاشياء التي يدعي صاحب العلامة بانه قد وضعت عليها علامة الخصوصية خلافاً لهذا النظام يجرى في الدفتر قيد اجناسها واشكالها ومناداردا بواسطة المحكمة كما يمكن ان يجعل المحكمة تامر بتوقيفها ايضاً اذا اقتضى الامر لذلك وهذا الامر يعطى باستدعاء المدعي غيب اظهاره العلم وخبر المشعر بتسليم صورة علامته الى المحكومة وإذا اقتضى الامر تعيين اهالي خبرة ايضاً لاجل معاونة ماموري المحكمة بذلك وعندما يطلب توقيف تلك الاشياء تؤخذ دراهم الكفالة من طرف صاحب العلامة قبل ان يعطى الرخصة بذلك اذارات المحكمة لزوماً لاخذها ثم يعطى للشخص الذي كانت يده تلك الاشياء التي تكون قد تحررت وتوقفت صورة العلومة خبر التي تكون عملت مخبوءة على امر المحكمة واستلام دراهم الكفالة اذا كانت قد اخذت اما اذا وقع تقصير في هذه المعاملات يعني عندما لم تعط الصور المذكورة فتكون المعاملات الواقعة كأنها لم تكن بل يحصل تضمين الخسائر والاضرار التي تنتج عن ذلك من طرف المباشر الذي يقع منه التقصير

المادة الثالثة عشرة. اذا لم يتصد للدعوى بظرف خمسة عشر يوماً عن المدة التي تضم يوماً لكل ست ساعات من المسافة الكائنة فيما بين اقامة المدعي عليه وبين المحل الذي تكون قد تقيدت به تلك الاشياء في الدفتر او توقفت فيه فيكون قيد تلك الاشياء في الدفتر او توقيفها بحكم ما لم يكن انما لا يتألى من ذلك خلل على الدعوى التي تقام في الخسائر والاضرار فقط

الفصل الرابع

في بيان المجازاة المعينة بحق الذين يفلدون العلامات الفارقة
التي تكون قد وضعت وتسلمت عينها رسماً

المادة الرابعة عشرة. يجازى بموجب هذا النظام أولاً الذين يفلدون العلامات التي
يكون رسمها أو نطيقها قد نسل إلى الحكومة أو يستعملون العلامات المثلثة ثانياً الذين يضعون
على معمولاتهم أو الأشياء التجارية التي تخصهم العلامة التي في حق غيرهم بواسطة التحيل ثالثاً
الذين يعرضون للبيع نوعاً أو أنواعاً متعددة من الأشياء والمعمولات مع معرفتهم بأن علامتها
مقلدة أو أنه قد وضعت عليها علامة الغير تحيلاً بأن يؤخذ منهم بحسب درجات جرمهم
من ذهبن إلى خمسين ذهباً ذا المائة غرش جزاءً نقدياً أو يجازون بالحبس من شهر إلى سنة
شهوراً وبالجزائين المذكورين معاً

المادة الخامسة عشرة. يجازى أولاً الذين يغيرون بقصد التحيل رسم إحدى العلامات
فقط أو يستعملون مكاناً علامة ثانياً الذين يصنعون علامة مخصوصة بحسب مخصوص على
جنس آخر بقصد خديعة المشتري ثالثاً الذين يبيعون أو يوضعون للبيع أشياء مع
معرفتهم بمكانها علامات موضوعة عليها بأن يؤخذ منهم ذهبن إلى ثلاثين ذهباً ذا
المائة غرش جزاءً نقدياً أو يحبسون من أسبوع واحد إلى شهرين أو يجازون بالجزائين
المذكورين معاً

المادة السادسة عشرة. الذين لا يضعون العلامة الفارقة على أنواع الأشياء والمعمولات
المعينة من طرف الحكومة على ما هو مبين في المادة الثانية أو يبيعون الأشياء التي لم يكن
عليها مثل هذه العلامة الرسمية أو يعرضونها للبيع يؤخذ منهم من ذهب واحد إلى عشرة
ذهبات ذات المائة غرش جزاءً نقدياً أو يحبسون من أربع وعشرين ساعة إلى أسبوع واحد
أو يجازون بالجزائين المذكورين معاً

المادة السابعة عشرة. إذا أقيمت دعوى على شخص واحد بعد أنواع من الجرائم
المبينة في هذا النظام فيحكم عليه بالجزاء اللازم عن اثقل الجرائم الواقعة منه

المادة الثامنة عشرة. يمكن الحكم بالجزاء ضمنين على المكررين والشخص المحكوم عليه
بأحدى المخنجات المذكورة إذا ارتكب أيضاً واحدة منها بظرف خمس سنين اعتباراً من تاريخ
الحكم بعد مكرراً

المادة التاسعة عشرة. يمكن ان يعطى الثرار من طرف المحكمة بضبط ومصادرة المعولات والاشياء التي تكون قد وضعت عليها علامات مخالفة للنظام حسبها هو مبين في المادة الرابعة عشرة والخامسة عشرة وكذلك الالات والادوات التي تكون استعملت لاجل عمل هذه العلامة ولو كان الشخص منهم بها حكم عليه بالمجازاة ايضاً ويمكن ان تعطى لصاحب العلامة الاصلي تلك الاشياء المضبوطة عندما يكون موضوعاً عليها علامة مقلدة مزورة او علامة اخرى غيرها ويجوز ايضاً عند الحاجة حسبها لتضييحات ويمكن ابطال العلامات المفاخرة لاحكام المادة الرابعة عشرة والخامسة عشرة على الاطلاق

المادة العشرون. اذا لم توضع العلامة على الاشياء التي وضع علامتها تحت المجبورية بحكم في كل حال بوضعها على تلك الاشياء عنا عن المجازاة التي تجرى بحق الذين يبيعونها او يعرضونها للبيع مع معرفتهم بها واذا تكررت مثل هذه الجرائم منهم في طرف خمس سنين اعتباراً من تاريخ الحكم بها فيحكم بمصادرة تلك الاشياء والمعولات وضبطها من اصحابها في بيان مجازاة الذين يوضعون على الاشياء اسم المحلات التي لم تكن عملت بها

المادة الحادية والعشرون. الذين يضعون على الاشياء المعولة عين اسم احد محلات المالك المحروسة الشاهانية غير المحل الذي عملت به او يغيرون الى ذلك الاسم بالتحريف والذين يبيعون نوعاً من هذه الاشياء عن علم منهم او يعرضونها للبيع عن علم منهم او يعرضونها للبيع عن علم منهم بدرجات جرمهم بان يؤخذ منهم من ذهبين الى خمسين ذهباً ذي المائة غرش جزاء نقدياً او يجسسون من شهر الى سنة اشهر او يجازون بالمجازاة المذكورين مما

المادة الثانية والعشرون. الدعاوي التي تظهر من جهة الاحوال المينة في المادة الحادية والعشرين ترى وتصل بموجب مواد هذا النظام التي هي في حق رؤية الدعاوي
مادة مخصوصة

المادة الثالثة والعشرون. عندما ترد الى الكمرك كافة المعولات والاشياء الداخلية والمخارجية فاذا وجد انه قد وضع على شيء منها اسم احد محلات المالك المحروسة الشاهانية غير المحل الذي عملت به عينة او رسم ذلك الاسم محرقاً فينوقف ذلك الشيء حالاً من طرف ادارة الرسومات ويعطى الخبر عنه حالاً الى الحكومة المحلية ثم يعمل تقرير به من جانب

الحكومة المحلية ويرسل الى مجلس التمييز المحلي حالاً وتقام الدعوى انما انما ينتهي ان تمام الدعوى
بطرف المدة المعينة في المادة الثالثة عشرة ثم تجري احكام المادة التاسعة عشرة ايضاً بحق
الاشياء التي تنوقف بموجب المادة المحاضرة

في ٢٤ جمادى الاخر سنة ١٢٨٨ تعدىلاً

المادة الرابعة والعشرون. هذا النظام يكون مرعي الاجراء بعد ستة شهور اعتباراً
من تاريخ اعلاؤه

مادة نظامية

اخذت الى العلم تعدىلاً لتقوم مقام المادة الثالثة

والعشرين من نظام العلامات الفارقة

المادة الثالثة والعشرون. عندما يورد الى ادارة الرسومات شي من المعولات بعلامات
مفالة اسم احدى المالك وكانت قد نقلت في محل اخر من المالك المحرسة فلا تحصل
مانعة لمرور تلك الاشياء لكيما تقيم الدعوى عملة المعولات التي قد نقلت علامتها عندما
يريدون وانما اذا كان ذلك وارداً من البلاد الاجنبية ومقلداً للعلامة الموضوعة على
الاشياء المصنوعة في المالك الشاهانية فلا يدخل الى البلاد بل يعاد مرتداً الى صاحبه
والاشياء التي لا يكون صاحبها موجوداً تنوقف سنة واحدة في ادارة الرسومات وفي نهاية
السنة تحق عنها العلامة المقلدة ويناع في المزاك لكن اذا كان لا يمكن توقيعها سنة واحدة لكونها
من الاشياء التي تلف فيجبرى بيعها قبل ان تبدي بالتلف وغيب ان تنقل ارضيتها من
انماها فالباقي اذا جاء صاحبه وطلبه لحد نهاية السنة الثانية يعطى له واذا لم يات فينسلم الى
صندوق الادارة ليكون من الاموال الرسمية اما ما كانت علامة غير قابلة الاعماء ولا
يسترده صاحبه بطرف سنة كاملة من الاشياء الموقوفة فيصير انلافة

في ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٢٨٩ وفي ٢٢ حزيران سنة ١٢٨٨

نظام التركات

التي تحرر من طرف بيت مال الاوقاف المايونية بمعرفة محكمة التفتيش ومتفرعاتها

المقدمة

هذا النظام يشتمل على فصلين الفصل الاول في بيان تحديد التركات التي تظهر في حدود ومسقات الاوقاف وينتضي تحريرها من جانب بيت مال الاوقاف باوامر عليا والفصل الثاني في بيان خرج ورسومات التركات التي تحرر من جانب بيت مال الاوقاف وخصوصاها المنفردة

الفصل الاول

المادة الاولى الذين يتوفون في جميع المسقات والمستغلات الموجودة داخل الحدود المعلومة للوقف الشريف المخصص بمحضرة ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه ولم يكن لهم وارث معروف بالظاهر او كانت وراثتهم جميعا او البعض منهم موجودين في ديار اخره تحرر تركاتهم اذا كانت داخل الحدود او خارجها من طرف بيت مال الاوقاف بمعرفة الشرع الا الذين يتوفون خارج الحدود فيحرم ما كان لهم داخل الحدود فقط

المادة الثانية الذين يتوفون في جميع مسقات حضرة ساكن الجنان السلطان ابي الفتح محمد خان طاب ثراه من جامع شريف ومدارس وعمار وبيوت مرضى او مخادع شتوية (نابجانه) وغير ذلك من المبرات كالحانات والدكاكين والحاميم اذا لم يكن لهم ورثة على الاطلاق يعني ورثة معروفين في الظاهر او كان وراثتهم جميعا او البعض منهم في ديار اخرى او كان وراثتهم حاضرين ومعروفين لكن يوجد بينهم صغيرا او صغيرة سواء توفوا داخل المبرات والمستغلات المذكورة او في غيرها من باقي المواقع والحلات الاخرى ايضا تحرر جميع تركاتهم الموجودة داخل المبرات والمستغلات والمستغلات المذكورة فقط من طرف بيت مال الاوقاف غير ان مسقات قلزمين التي صار نصيبها عن عهد قريب وصار التكرم بالحاقها الى الوقف المشار اليه تكون مستثناة من هذا الحكم

المادة الثالثة الذين يتوفون في الجامع الشريف الواقع في استانبول المخصص بمحضرة ساكن الجنان السلطان بايزيد خان الولي طاب ثراه وفي باقي عماره وخبراته وجميع مسقاته

كالخان والدكاكين الواقعة في ضمن الجامع الشريف المذكور تخرج جميع تركاتهم على الإطلاق من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون في محلات اخرى فيخرج ما كان موجوداً من اموالهم الاشياء التي تخصهم داخل الميراث والمستغلات المذكورة فقط وكذلك تركات الذين يتوفون في المنازل والدكاكين والبساتين وغيرها الواقعة داخل حدود جباية اراضي المياغات واستانبول خارج حصن استانبول ايضاً وكان لهم ورثة غائبون او لم يكن لهم وارث اصلي معروف

المادة الرابعة. الذين يتوفون في الجامع الشريف والمدرسة وباقي العارات المخصصة بمحضرة ساكن الجنان السلطان سليم خان القديم طاب ثراه وسائر خيراته ومبراته تخرج جميع تركاتهم على الإطلاق من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون في محلات اخرى فيخرج ما كان موجوداً من اموالهم والاشياء التي تخصهم داخل الميراث المذكورة فقط وكذلك جميع تركات الذين يتوفون داخل حدود قاضي قريه سي القابعة لاسكدار التي هي من مربوطات الوقف المشار اليه اذا كانت وراثهم المعروفين غائبين او لم يكن لهم ورثة اصليين معروفين فقط

المادة الخامسة. الذين يتوفون في الجامع الشريف والملايس والعمارة ودار الشعاع ومخادعها الشتوية وجميع المستغلات المخصصة بمحضرة ساكن الجنان السلطان سليمان خان طاب ثراه تخرج جميع تركاتهم على الإطلاق من جانب بيت مال الاوقاف. اما الذين يتوفون في محلات اخرى فيخرج ما كان لهم من الاموال والاشياء داخل الميراث والمستغلات المذكورة فقط

المادة السادسة. الذين يتوفون في الجامع الشريف والعمارة العامة والمدرسة وما يماثل ذلك من جميع الخبرات والميراث والمخادع الحجر التي هي في اطراف الجامع الشريف المذكور وكافة المستغلات الواقعة في باقي المواقع المخصصة بمحضرة ساكن الجنان السلطان احمد خان الاول طاب ثراه تخرج جميع تركاتهم على الإطلاق من طرف بيت مال الاوقاف وكذلك يخرج ما كان للذين يتوفون في غير محلات من الاشياء الموجودة داخل الميراث والمستغلات المذكورة ايضاً اما الذين يتوفون في جميع المنازل والخبانات والدكاكين والكروم والبساتين والحمام وباني المستغلات والمستغلات الصائفة داخل حدود مقاطعة القلطة وتوابها المخصصة بالوقف الشريف المخصص بساكن الجنان المشار اليه لحد نفس القلطة وبلك اوغلي وقاسم باشا والطوبخانة والفندقلي وبشكطاش

وأورثه كوى وقوره جشمه وأرنود كوى وروم إلى حصارى واسكنه وبني كوى وطرايه
وبيرك دره وصارى بارويكى محله ولم يكن لهم وارث معروف بالظاهر أو كانت ورثاؤهم
جميعا أو البعض منهم في ديار أخرى فتحرر جميع تركاتهم سواء كانت داخل الحدود
المذكورة أو خارجها غير أن الذين يتوفون خارج الحدود المذكورة لا يتحرر إلا ما كان لهم
من الأموال المتروكة الموجودة داخل الحدود المحررة فقط

المادة السابعة. الذين يتوفون في جميع المسقات والمستغلات الموقوفة المخصصة
بمحضر ساكن الجبلان السلطان مصطفى خان الثالث طاب ثراه الواقعة في استانبول واسكودار
وفي جامعو وعازتو ومدرستو الكائنة في جوار لاله جشمه سى تتحرر جميع تركاتهم على الإطلاق
من جانب بيت مال الاوقاف أما الذين يتوفون في محلات أخرى فتحرر الاشياء التي لهم
في المبرات والمسقات والمستغلات المذكورة فقط

المادة الثامنة. الذين يتوفون في الجامع الشريف والمدرسة وسائر المحبرات وجميع
المسقات والمستغلات المخصصة بمحضرة الشاهزاده السلطان محمد طاب ثراه تتحرر جميع
تركاتهم على الإطلاق من جانب بيت مال الاوقاف أما الذين يتوفون في محلات أخرى
فتحرر الاشياء التي لهم في المبرات والمسقات والمستغلات المذكورة فقط

المادة التاسعة. الذين يتوفون في جميع المنازل والكروم والبساتين الكائنة داخل
حدود بيك قريهه التي هي من مستغلات محضر ساكن الجبلان السلطان أحمد خان
الثالث تتحرر جميع تركاتهم على الإطلاق من جانب بيت مال الاوقاف

المادة العاشرة. الذين يتوفون في الخانات والمنازل ومعامل الكراسي والصباغين
وسائر معامل الاصناف الكائنة داخل حدود اراضي السليمية في اسكودار وكذلك جينبلى
وسنبلى خان وسائر المسقات وقرية جنكال في استانبول وجميع المسقات والمستغلات
الكائنة في سائر المواقع المخصصة بمحضرة السلطان سليم خان الثالث طاب ثراه تتحرر جميع
تركاتهم على الإطلاق من جانب بيت مال الاوقاف أما الذين يتوفون في محلات أخرى
فتحرر ما كان لهم من الاشياء في المسقات والمستغلات المذكورة فقط

المادة الحادية عشرة. الذين يتوفون في كافة مسقات محضر السلطان عبد الحميد
خان طاب ثراه الكائنة في اسلامبول وسائر المواقع وداخل حدود بكربكي وميركوف
وكذلك داخل حدود اراضي وقف عبدالله أغا الملقب الى الوقف المشار اليه يعني جميع
المسقات والمستغلات الكائنة داخل حدود قريتي استاوروز وقوز غنچي تتحرر جميع

تركائهم من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون في غير محلات فتحترر الاشياء التي لم داخل حدود المستغلات والمستغلات المذكورة فقط

المادة الثانية عشرة. الذين يتوفون في جميع مستغلات ومستغلات حضرة القاري السلطان محمود خان الثاني طاب ثراه الموقوفة عدا عن الكدكات التي تعتبر من مستغلاته وتحترر جميع تركائهم على الاطلاق من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون في محل اخر فيحترر ما لم من الاشياء في المستغلات والمستغلات المذكورة فقط

المادة الثالثة عشرة. الذين يتوفون في جميع المستغلات والمستغلات الموجودة داخل الحدود المعلومة للوقف الشريف الذي يختص بحضرة المرحومة والمغفور لها والدة سلطان القديمة في اسكودار عن غير وارث معروف في الظاهر او كانت جميع ورثاها والبعض منهم في ديار اخرى تحترر جميع تركائهم سواء كانت داخل الحدود او خارجها من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون خارج الحدود فيحترر ما كان لهم من الاموال المتروكة الموجودة داخل الحدود فقط وكذلك الذين يموتون في قرى علم طاغى وساطان جنجاكي التابع لاسكدار من مستغلات ومستغلات الوقف المذكور تحترر جميع تركائهم على الاطلاق اما الذين يتوفون في محل اخر فتحترر الاشياء التي لم في القرى المذكورة فقط

المادة الرابعة عشرة. الذين يتوفون في الجامع الشريف والعمارات العامة التي لحضرة المرحومة مهرماه سلطان طاب ثراها في اسكودار وفي خيرات الكائنة في باقي المحلات وفي جميع مستغلاته ومستغلاتها تحترر جميع تركائهم على الاطلاق من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون في محل اخر فتحترر الاشياء التي توجد لهم في المبرات والمستغلات والمستغلات المذكورة فقط

المادة الخامسة عشرة. الذين يتوفون في الجامع الشريف والعمارة وباقي الخيرات الكائنة بالقرب من باغجه قبيوس في استانبول وجميع المستغلات والمستغلات الكائنة في ضمن الجامع الشريف المذكور وباقي الموانع لحضرة المرحومة والمغفور لها والدة سلطان الجديدة طاب ثراها تحترر جميع تركائهم على الاطلاق من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون في محل اخر فيحترر ما كان موجودا لهم من الاشياء في المبرات والمستغلات والمستغلات المذكورة فقط

المادة السادسة عشرة. الذين يتوفون في العمارات والعمارة والاسيلة الواقعة في جوار قضية حضرة ابي ايوب الانصاري من الاوقاف الشريفة لحضرة المرحومة والمغفور لها مهرشاه

والله سلطان طاب ثراها وجميع المستغلات والمستغلات في خاص كوى من الطوبخانة
ونفس استانبول من مستغلات جامعها الشريف الكائن داخل نخيره خان وباني خيرانها تخرر
جميع تركاتهم على الاطلاق من جانب بيت مال الاوقاف اما الذين يتوفون في محل اخر
فتخرر الاشياء التي توجد لهم في المبرات والمستغلات والمستغلات المذكورة فقط
المادة السابعة عشرة. الذين يتوفون في دار الشفاء التي احيتها حضرة المرحومة المغفور
لها بزم عالم والله سلطان طاب ثراها تخرر تركاتهم من جانب بيت مال الاوقاف

الفصل الثاني

المادة الثامنة عشرة. عندما يصير الخبر عن وفاة احد داخل حدود الاوقاف المعلومة
المذكورة في المواد السابقة ومستغلاتها ومستغلاتها ينبغي ان يتجتم على تركته حالاً من جانب
بيت مال الاوقاف وتخرر من طرف الكاتب الذي يتعين من محكمة التفتيش بمعية مدير
بيت المال او وكيله واذا كان له نفود موجودة او ذمات صحيحة تدب على حدها وكذلك
الاشياء المباعة بمفرداتها وانماها المتحصلة تدب على حدها ايضاً ثم يتنظم دفترها وبعد ان
تسلم الذمات وانماها من الاشياء المباعة المتحصلة مع النفود والموجودة سوية الى الخزينة الجبلية
امانة بتاتل من الدفتر المذكور مصروف تجهيز المتوفى وتكفنه ودبونه القابعة والثلث وصيته
ودلاية الاشياء المباعة عشرين غرشاً في الف و ما يتبقى يؤخذ عنه بارة واحدة في كل غرش
رسماً وستين بارة في الف في يدية وما عدا ذلك يقسم بين الورثة على المنهج الشرعي
المادة التاسعة عشرة. عندما تكون الورثة المعروفون للذين يتوفون في حدود ومستغلات
ومستغلات الاوقاف المعلقة المبينة في الفصل الاول جميعهم او البعض منهم صغيراً او صغيرة
او كانوا كلهم او البعض منهم موجودين في ديار اخرى يلزم بعد اخراج المصاريف وغيرها
المبينة في المادة السابقة ان تعطى حصة الورثة الكبار من التركة التي تنقسم بين الورثة
لاصحابها بدون تاخير ويؤخذ بذلك من يدهم سند مقبوض اما حصة الورثة الصغار فتوضع
في صندوق ايضاً وتسلم الى كاتب الشركة لاجل الربح بمعرفة الشرع واما حصة ارث
الوريث الغائب فتتوقف امانته في الخزينة الجبلية تعليقاً على حضوره ايضاً لكي تعطى له ولو كيلة
متى جاء بذاته او ارسل وكيلاً شرعياً وثبت وجوده وتعطى بموجب سند مقبوض بعد
التصديق على ارثه من محكمة التفتيش
المادة العشرون. من بعد ان تخرر تركات الذين يتوفون عن غير ارث معروف في

حدود ومسقات ومستغلات وقف من الاوقاف المعلومة ويخرج منها الدلالة ومصاريف
التجهيز والثلث الوصية والرسم المعتاد والقيدية على الوجه المين في المادة الثامنة عشر يحفظ
ما يتبقى امانة في الخزينة حتى اذا ظهر وارث للمتوفي في ظرف ثلاثة شهور يعطى له حتى ميراثه
بسند مقبوض بعد اثبات وراثته من محكمة التفتيش لكى تنفذ ايراداً الى الوقف واذا امكن ان يظهر وارث بعد انقضاء المدة
الفصلة الى الخزينة لكي تنفذ ايراداً الى الوقف واذا امكن ان يظهر وارث بعد انقضاء المدة
المعينة المذكورة وتسليم هذه الفصلة الى الخزينة واثبت وراثته في المحكمة المذكورة فيماخذ
حيثنظر ويستوفي من الخزينة حقه الارثي بصورة تعطى له بحاسبة الاوقاف

المادة الحادية والعشرون الدلالة التي تؤخذ عن اثمار الاشياء المباعة في جميع التركات
التي تخر من جانب بيت مال الاوقاف يكون ثلثها عابداً الى الخزينة والثلث الى الدلال
الذي يتبادي والثلث الثالث الى كاتب الشركة اما الذين يتوفون في مسقات ومستغلات
وخبرات ومبرات في الاوقاف عدا عن الاوقاف الشريفة التي لحضرة خالده والسلطان
بايزيد والسلطان احمد خان الاول والسلطان سليم خان ووالدات سلطان القدماء والمجدد
ومن بعد ان تخرج المصارف من تركاتهم يعود نصف البارة التي تؤخذ في الغرش رسماً
معتاداً الى الخزينة والنصف الاخر الى محكمة التفتيش ايضاً

المادة الثانية والعشرون الذين يتوفون في خبرات ومبرات وداخل حدود الاوقاف
الخمس الشريفة التي لحضرة خالده والسلطان سليم خان ووالدات سلطان القدماء والمجدد
المينة في المادة السابعة والذين يتوفون داخل حدود اراضي جباية باغات استانبول التي
هي من مستغلات الوقف الشريف للسلطان بايزيد خان او داخل الحدود المعلومة
لمقاطعة الفلطة وتوابها المخصوصة بالوقف الشريف الذي للسلطان احمد خان الاول
فتكون البارة الواحدة التي تؤخذ عن الباقي من ممتلكاتهم بعد المصاريف رسماً معتاداً
عابدة بتمامها الى جانب التفتيش غير ان الوريث الغائب والوارث الغير المعروف اذا ظهر
اخيراً واثبتا وراثتها يلزم ان يؤخذ بارتين في الغرش فقط الى الخزينة تحت اسم رسم تخلص
عن حصصها الارثية فقط ما عدا ذلك يعطى لصاحبه اما الذين يتوفون في المسقات
الواقعة في ضمن الجامع الشريف الذي للسلطان بايزيد المشار اليه وباقي عماراته وخبراته
والذين يتوفون في المحادع الحجر الثانية في اطراف الجامع الشريف الذي لحضرة السلطان
احمد خان الاول وفي خبراته ومبراته وفي جميع مسقاته ومستغلاته الواقعة في المواقع
المعلومة فيكون نصف الرسم المعتاد الذي يؤخذ عن تركاتهم عائداً الى جانب التفتيش والنصف

الثاني الى الخزينة ولا يؤخذ شيء من حصة الوريث الغائب

المادة الثالثة والعشرون . التركات التي تفر من جانب بيت مال الاوقاف لانظام بشيء من الخزينة ولا من جانب التفتيش عن ارض الغائب او باقي الورثة تحت اسم خراج او رسم اخبارية عدا عن الدلالة والرسم المعتاد والقيدية ورسم التخليص المخصوص ببعض الاوقاف الشريفة حسبما تبين في المواد السابقة

المادة الرابعة والعشرون . تركات الذين يتوفون في دار السعادة من اهالي الحرمين المحرمين تفر من جانب التفتيش بمعرفة ترجمان المحرمين ومدبر بيت مال الاوقاف وبعد ان يتخرج منها الدلالة ومصاريف التجهيز والرسم المعتاد والقيدية والثلث الوصية يرسل ما يبقى منها مع دفتر مخصوص في كل سنة صحبة امين الصرة الهايونية لكي تنقسم بمعرفة مدبري مكة المكرمة والمدينة المنورة حسب المشيخ الشرعي على الورثة في محامهم واذا لم يكن المتوفى وارث اصلاً تنقذ ابراداً لخزينة المحضرة النبوية الجليلة والرسم المعتاد المذكور يعود بنقاه الى جانب التفتيش

المادة الخامسة والعشرون . الذين يتوفون من الجوارحان الخارجين من سراي هابون تفر تركاتهم اللازمة للتحرير في اي محل كانوا ساكنين به من جانب بيت مال الاوقاف وبعد ان يتخرج منها الدلالة ومصاريف التجهيز والثلث الوصية والرسم المعتاد والقيدية تنقسم باقي التركة فيما بين ورثة المتوفى انا كان له ورثة واذا لم تكن بصير تسليمة الى خزينة الاوقاف الهايونية والرسم المعتاد المذكور يكون عائداً بنقاه الى جانب التفتيش

المادة السادسة والعشرون . اذا كان احد الذين يتوفون في مسقات ومستغلات داخل حدود الاوقاف الشريفة المبنية في الفصل الاول لا يعلم من جانب بيت مال الاوقاف عند التحرير وكتبت تركته من القسمة العسكرية او باقي الحاكم فتنتقل تلك التركة مع دفترها الى بيت مال الاوقاف الهايونية وتجرى مجتها معاملة باقي التركات

المادة السابعة والعشرون . يرى في كل شهر حسابات التركات التي تفر من طرف بيت مال الاوقاف مع محكمة التفتيش ويبين ما كان عابداً من الرسومات والدلالة وغيرها الحاصلة من التركات بظرف شهر واحد الى جانب التفتيش على حدته وما كان راجعاً منها الى الخزينة كذلك ويتنظم بمفرداتها دفتر ذو جداول وتسلم حصة التفتيش الى مأمورها وحصة الخزينة الى الخزينة ثم لا بد من انجاز حاصلات التركة وباقي خصوصاتها بظرف ثلاثة اشهر نهاية وتنظيم دفتر قسامتها على كل حال واذا كانت احدى التركات لا تنجز بظرف المدة المذكورة وبقيت بدون سبب يكون حيثئذ مأمور نموية التركات تحت المسئولية

المادة الثامنة والعشرون. الذين يسكنون داخل حدود وقف حضرة خالد أو في
المستغلات والمستغلات الكائنة داخل القلعة ونواحيها المخصوصة بوقف السلطان احمد خان
الاول اذا كان لم يورث غائب اولم يكن لم يورث اصلاً يلزم ان تصير رؤية خصوصاتهم
وتسويتها كالوصية وإقرار الملك والهبة من جانب محكمة التفتيش بحضور مدير مال الاوقاف
او وكيله على كل حال ولا تجرى تسويتها من باقي المحاكم

المادة التاسعة والعشرون. كما ان خصوصات السكان في حدود مستغلات ومستغلات
سائر الاوقاف ما عدا الوقفين الميبين في المادة السابقة مثل الوصية وإقرار الملك والهبة
تصير تسويتها من جانب التفتيش بمعرفة مدير بيت مال الاوقاف وكذلك يمكن ان تصير
تسويتها من باقي المحاكم

المادة الثلاثون. الاموال التي تظهر في حدود ومستغلات ومستغلات الاوقاف الشريفة
المذكورة في الفصل الاول ويكون صاحبها غائباً ومفقوداً بغية منقطة تخر من جانب
بيت مال الاوقاف وتجري بحقها الاحكام والمعاملات المبينة في الفصل الثاني بتامها

الخاتمة

هذا النظام يكون مرعي الاجراء اعتباراً من تاريخ اعلانه ولا يعمل بما كان مغايراً
لاحكامه من الاحكام المندرجة في الاوامر العلوية والنظامات المؤسسة الصادرة مقدماً وموخرأ
لحد الان في حق تحرير التركات وباقي متفرعاتها من طرف بيت مال الاوقاف بل الذي
يكون دستوراً للعمل انما هو هذا النظام



صورة تحريرات سامية عمومية

نطرت بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٧٨ بمقتضى تركات المسيحيين

ولئن كان قد ارسل قبل الان تحريرات رسمية سامية الى كل الجهات حاوية بعض وصايا بمقتضى تركات المسيحيين الا انه حيث لم تنهم هذه النضية كما ينبغي في بعض الجهات وحصل سوء استعمال في بعض الحالات فقد جرى بيان القرار التلطي المعطى الان فيما يخص بصور اجراءات هذا الخصوص وتوضيحه على الوجه الاتي وهو حيث كان تحرير تركات المتوفين من التبعة المسيحية عن وريثة كبار خارجا عن دائرة مأمورية ومانوية القضاء والنواب فلا يحصل تعرض ولا مداخلة اصلاً وقطعاً في تحرير تركه بغير وجه شرعي من طرف حکام الشرع ما لم يحصل طلب تحرير التركة وتقسيمها باستدعاء كبار وريثة المتوفين من ذلنا القليل بالذات لكن اذا حصلت الشكوى من طرف احد الورثة ضد البعض بعضاً من جهة تقسيم التركة فيما بينهم وتوزيعها عليهم وقدم استدعاء الى الحكومة فحيث تجري مراقبتهم مجلسياً بمعرفة الشرع الشريف ويجري تحرير التركة بحسب ايجابها بناءً على استدعاء المدعي واما اذا كان المتوفي تاركاً ايتاماً من صغير او صغيرة فتحرر تركه المتوفي عن صغير وصغيرة من ذلك القليل حسب مقتضيات الشرعية اكون المحافظة على اموال هكذا ايتام هي من مقتضيات شأن حكومة الدولة العلية العالي ثم بعد ايفاء مصاريف تجهيز المتوفي ودفعه مع ديونه ووصيته المعنوية كافة يتركها كان باقياً من المال والدرهم لتبقى حصه ارث الصغار في يد ولي الايتام ووصيهم اذا كان يوجد لهم اولياء واولياء ليسوا من الاردنيا ولا من المسرفين والمبذرين تطبيقاً الى شروطها ونظامها اما اذا لم يكن للايتام المرقومين احد فيستخب لم حيثن وصي واحد وناظر واحد من رجال طائفتهم الامناء المعتمدين ويؤخذ عليها كنبيل وسند بانها لا يتلفان اموال الايتام بل يجران النفقة على الايتام وتعليم وتعلم وتربيتهم مع الادارة الثامة ويرتبط ذلك بسند شرعي ايضاً وعلى هذا الوجه يتسلم ذلك ليد محافظتها وامانتها ثم في تحرير هكذا تركات او في الدعاوي التي ترى شرعاً عند وقوع الاستدعاء من طرف الورثة الكبار على الوجه المحرر ينبغي الحذر الكلي من ان تاخذ حکام الشرع بارة الفرد او حبة الفرد زيادة عما ياخذونه بموجب النظام وهو بارة واحدة في الفرش رسم قسمة وستون فضة في الالف غرش قديده وهذه البارة الواحدة في الفرش ايضاً تؤخذ

بموجب النظام عن ذلك المقدر الذي يبقى لها كان قدره من بعد اخراج مصاريف المتوفى
 ودبونه ووصيته كافة على الوجه المحرر اذا كان يوجد غائب او غائبة ومجنون او مجنونة
 من ورثة الذين يتوفون من اهالي البلدة فيجري تحرير تركاتهم تطبيقاً الى القرار المشروح في
 حق الاجام ايضاً وبوخذ المخرج عن حصة المدعي اياً كان من كبار الورثة في التركات التي
 وارثوها كبار على الوجه المحرر ما الباقون فلا بوخذ خرج عن حصصهم واما اموال واشياء
 الذين يتوفون بلا وارث معروف في الظاهر فيما انها تعود الى بيت المال لتحرر تركات
 من كانوا من هذا القليل ويجري ايجابها الشرعي والنظامي بمعرفة مأموري المال ومعرفة
 الشرع الشريف اما من كان من اهالي دار السعادة وغيرها من البلاد وكانت مسافراً في
 احدى الممالك لاجل التجارة والسباحة وتوفي هناك فتحرر تركته كذلك مجسماً بمعرفة الشرع
 وبيع ما كان له من الاموال التي يلحظ فسادها وتلفها ومن الاشياء الخمسة بما يساوي
 ثم بعد ان تنتزل مصاريفه اللازمة ودبونه ورسمها المتعاد على الوجه المحرر يحفظ ما بقي من
 الاثمان في صندوق البلدة واذا كان يوجد له مجوهرات وغيرها من الاشياء النفيسة ذات
 القيمة يصير حفظها في محل امين حتى اذا ظهرت له وارث او وكلا تسلم لم المبالغ الموجودة
 نقدًا والاشياء النفيسة المحفوظة عيناً بموجب دفتر انا اذا كان رجل قد اوصى قبل وفاته
 بثلث ماله الى بعض الوجوه المتبعة تعتبر هذه الوصية شرعاً بعد وفاته وعدا عن ذلك
 اذا كان المتوفى وهو في حالة صحه وكال غنله قد قسم جميع امواله واملاكه على كل واحد من
 وراثته الحقيقيين او على أشخاص اخرين بالتفريق واقرض لكل منهم حصته وسله اياها بسند
 معتبر بحضور رجال من معتمدي طائفتي مصدق عليه من طرف البطريرك او المطران او
 الاسقف او كلام فتعتبر مثل هذه السندات من طرف احكام الشرع وغيرهم من المأمورين
 غيب الثبوت والتحقيق ولا تبقى حاجة الى تحرير التركة وتقسيمها تكراراً بل تبقى الاموال
 المنقولة والغير المنقولة منروكة في يد من يلزم ابقاؤها في اياديهم على الوجه المحرر في السند
 المذكور لكن اذا كانت الاموال الغير المنقولة اراضي ومستغلات وقف او من الاراضي الاميرية
 فيكون فراغ ما كان وفقاً متوقفاً على اذن المتولي وما كان من الاراضي الاميرية على اذن
 مأمورها ومحتاجاً لذلك لان لا شيء ما ذكر اصلاً ملكاً صحيحاً لتصرفه والفراغ الذي يجري
 بلا اذن لا يعتبر قانوناً ونظاماً بل يلزم الشرط بان يكون قد تراعى اولاً قانون ونظامات
 الاراضي والاوقاف في حق الاموال الغير المنقولة التي تدرج في السند على الوجه المحرر
 والحاصل انا وقع بعد الان نوع حركة او سوء استعمال خلافاً للاصول والقرار المحرر اعلاه

بحسب هذه التفصيلات فيكون ذلك موجبا لشدة المستولية لان اصل المراد المطلوب من ذلك هو محافظة الاموال الموروثة للايتام فلا يبرج عنه وكأنه قد حصل التكريم باشعارات وتنبيهات اكية من طرف حضرة شيخ الاسلام بهذه الخصوصيات الى الافندية القضاة والنواب الموجودين في جميع الممالك المحروسة كذلك قد أُجري الاشعار والتنبيه من طرف البطريركخانات ايضا بهذه الكيفية الى جميع المطارنة والمرخصين والاساقفة فاذا حصل بعد الان حركة مخالفة من احد لا بد من اجراء تاديبات اللازمة وبما انه قد تقرر ذلك وارسلت به لكل جهة تنبيهات اكية عمومية من جانب الباب العالي ايضا لكيما تجري النظارة على هذه القضية من طرف جميع الولاة العظام والمتصرفين الكرام والدقة من جانب القائمين ومديري القضاوات والمأمورين كافة ولا يحصل حال او تقع حركة مخالفة فتد ترقى هذه الشقة بارادة سنية لتكرموا بالاهتمام على اجراء ما ينضوي الحال على الوجه المحرر



صورة الخط الهمايوني

فليعمل بموجب

النظام الذي اخذ بالتأم مجدداً بحق عموم المحاكم الشرعية

(المقدمة)

هذا النظام يشتمل على باين الباب الاول منها يتضمن تحديد ما يورث المحاكم الشرعية ويشتمل على ثلاثة فصول والباب الثاني في بيان تحديد الخرج والاجورات المعتادة التي تؤخذ من طرف المحاكم الشرعية وهو يشتمل على ثلاثة فصول ايضاً

الفصل الاول

في بيان المبايعات ومتفرعاتها

المادة الاولى. مبايعات الاملاك والعقارات وباقي الاملاك المتعارفة بكونها من قبيل العقار في نفس استنابول تجري في محكمة استنابول مطلقاً وتحجها الشرعية ايضاً تعطى من طرف المحكمة المذكورة وانما محاكم محمود باشا واخى جلبي وداود باشا الموجودة ضمن دائرة استنابول فتجري مبايعات العقارات وغيرها التي تحصل مبايعتها لحد خمسين ألف غرش نهاية وتكون ماذونة باعطاء تحجها اما مبايعة الاملاك التي تباع بزيادة عن الخمسين ألف غرش فلا تجري من طرف المحاكم المذكورة ولا غيرها بل تكون مخصصة في محاكم استنابول فقط

المادة الثانية. مبايعة العقارات وسائر الاملاك الواقعة في دائرة حكومة ابوب الشرعية تجري من طرف الحكومة المذكورة فقط ومبايعة العقار وسائر الاملاك الموجودة في دائرة حكومة اسكودار الشرعية تكون مربوطة الى صدارة الانا طولي ايضاً وتجرى من جانب الصدارة المشار اليها ومحكمة اسكودار ولا يتجاوز احدهما حدود الاخرى

المادة الثالثة. مبايعة جميع الاملاك وباقي العقارات الواقعة داخل حدود الغلطة ونوابها قاسم باشا والطوبخانة ويشكطاش وبكي كوي تجري من طرف محكمة الغلطة غير ان نواب محاكم القصبات المذكورة ايضاً يمكنهم ان يجرؤ في دوائر حكوماتهم مبايعة العقارات وغيرها من الاملاك التي تباع لحد الخمسين ألف غرش فقط اما مبايعة الاملاك التي تباع بزيادة عن ذلك فلا تجري لا من طرف المحاكم المذكورة ولا من طرف سائر المحاكم بل تكون مخصصة

في محكمة الفاظه فقط

المادة الرابعة. جميع مبايعات كدكات الخبازة والطحانة وباعة الفراخجة (نوع من الخبز) الكائنة في ايوب والفاظه واسكودار مربوط بيعها وشراؤها وسائر معاملاتها منذ القديم بامر عال الى محكمة استانبول مع جميع معاملاتها كالهبة والايجار والاستثمار وقرار الملك على الاطلاق يجري من طرف المحكمة المذكورة كما كان سابقاً

المادة الخامسة. التركات التي تخرج من محكمة القسمة العسكرية والعقارات وسائر الاملاك التي تظهر بها عدا عن الدكات المبينة في المادة السابقة ودكات الاصناف المعلومه المربوطة منذ القديم الى قاضي البلدة تجري مبايعتها بعد المزاد وباقي معاملاتها من طرف القسمة العسكرية ومحكمتها وكذلك مبايعه العقارات والاملاك السائرة التي تظهر من التركات المتحررة من طرف محكمة استانبول وسائر معاملاتها ايضا تجري من جانب محكمة استانبول فقط

المادة السادسة. مبايعه جميع العقارات وسائر الاملاك التي تظهر في التركات المتحررة من طرف محاكم ايوب والفاظه ومعاملاتها الباقية ما عدا الدكات المبينة في المادة الرابعة تجري من طرف المحكمتين المذكورتين وكذلك مبايعه العقارات وغيرها التي تظهر في التركات المحررة من محكمة التفتيش داخل حدود الاوقاف وسائر معاملاتها عدا عن الدكات المذكورة والدكات المربوطة الى نفس قضاء البلدة تجري من طرف محكمة التفتيش

المادة السابعة. العقارات وباقي الاملاك التي يصير بيعها وشراها في الخارج تجري مبايعتها داخل حدود اي قضا وجدت فيه من طرف حاكم ذلك النضا ولا احد من القضاة والنواب اصلاً بمكة ان يعطي حجة مبايعه بالعقارات والاملاك الخارجة عن دائرة حكومتهم غير ان مبايعات العقارات والاملاك التي يكون صاحبها في دار السعادة وهي في قضاء اخر تجري توفيقاً الى الاصول المبينة في المواد التاسعة والعاشره والحادية عشرة

المادة الثامنة. مبايعه العقارات والاملاك المتنوعة التي تباع في الخارج او في استانبول والبلاد الثلاثة لا يمكن اجراما في اي محكمة كانت ما لم يوذع علم وخبر معتبر مختم من طرف حارة البائع مشعراً بانها ملك صحيح له وما لم يبرز السندات العينية الموجودة بينه واذالم يكن بيد البائع سندات عينية يصير الاكتفاء بالعالم والخبر المذكور من بعد اجراء التحقيقات المنتهية الكافية

المادة التاسعة. صاحب الملك كالعقار وغيره من الاملاك الواقعة في جهات الرومي والاناتولي اذا وجد في دار السعادة واراد ان يبيع املاكة لاخر بدون ان يتوجه بنائه لملها وان يرسل من طرفه وكيلاً شرعياً ايضاً فنجري مبيعة ما كان مثل هذه الاملاك من طرف حضرة اصحاب السعادة الافندية قضاء العساكر يعني ما كان في الرومي عند قضاء عساكر الرومي وما كان في الاناطولي عند قضاء عساكر الاناطولي

المادة العاشرة. اذا كان صاحب العقار او غير ذلك من الاملاك السائغة الموجودة داخل حدود احد القضاوات في الخارج ساكناً بسبب ماورية او داعٍ اخر في غير قضا واراد ان يبيع املاكة لاخر بدون ان يتوجه لملها بنائه او ان يرسل وكيلاً من طرفه نجري مبيعة الاملاك المذكورة من طرف حاكم القضاء الساكن فيه البايع

المادة الحادية عشر. عندما تجرى مبيعة العقارات والاملاك الداخلة حدود احد القضاوات التي تخويزها المالك المحرومة وصاحبها في قضاء اخر او كانت في دار السعادة وجرت مبيعتها على الوجه المبين في المادة التاسعة والمادة العاشرة لا يمكن ان تجرى مبيعتها ما لم يكن في يد بايها نوع من السندات مثل اعلام او حجة او مضبطة تبين بانها ملك صحيح له او يبرز للوجود السندات المتينة اذا كانت موجودة في يد لكن اذا لم تكن في يد سندات عتيقة يكتب في سند مثل اعلام او مضبطة تعطى من محلها مصدقة بانها ملكة صححاً بعد اجراء التحقيقات المتقضية بقدر الكفاية

المادة الثانية عشر. ينبغي ان تدرج صراحة في المحج التي تعطى من طرف الحاكم الشرعية بالعقار والاملاك التي تجرى مبيعتها سواء كان في استانبول والبلاد الثلاثة او في الخارج السندات العتيقة الموجودة في يد البايع ومن طرف اي محكمة اعطيت وبامضاء اي حاكم في وفي اي تاريخ اُرخت

المادة الثالثة عشر. معاملات جميع الاملاك عناراً كانت او متولة او غير ذلك في استانبول والبلاد الثلاثة او في الخارج كالحبة واقرار الملك والوصية الابرار ما عدا خصوصات اهالي الحرمين المحترمين والسرايى والتبردارات خاصة وخدم سراي هابون المربوطة بامر عالي الى محكمة التفتيش وكذلك الخصوصات التي في داخل حدود الاوقاف والتي امر تسويتها مربوط ومحال الى المحكمة المذكورة تجرى تطبيقاً الى الاصول المبينة تفصيلاً في حق المبيعات

المادة الرابعة عشر. الخصوصات المبينة في المادة السابقة تحصل رؤيتها وتسويتها على

كل حال في المحاكم الشرعية وليس بارسال كتاب او امناء لخلاتها وانما يكون جائزاً ارسال الكتاب والامناء من طرف صدارتي الرومي والاناطولي ومحاكم استانبول والتفتيش والفاطه وايوب والفاطه الى داخل حدودهم الخصوصية فقط وتسوية المواد المحررة بخصوصها

الفصل الثاني

في بيان استحكام ونصب الوكيل وحجج الوافية

المادة الخامسة عشرة. من بعد ان يجري فراغ مستغلات ومستغلات اي وقف كان في استانبول والبلاد الثلاثة يلزم ان تعطى المحجة التي ياتونها المفروغ لاجل الاستحكام بابرازها سنداً معمولاً به من محكمة التفتيش فقط ولا تعطى من غير محاكم حجج استحكام من هذا القبيل

المادة السادسة عشرة. من بعد ان يجري فراغ اراض ومستغلات موقوفة كائنة في الخارج يلزم ان تعطى حجة الاستحكام التي يطالبها المفروغ له بموجب التمسك المعطى له من طرف الوقف والعلم والخبر المعطى له من طرف مأمور المعجلات من طرف حاكم القضاء الموجودة فيه الاراضي والمستغلات المذكورة توفيقاً الى نظام المبيعات وكذلك حجج الاستحكام التي تعطى بالاراضي الاميرية تعطى على هذا الوجه ايضاً

المادة السابعة عشرة. حجج استحكام الاراضي الاميرية والموقوفة الكائنة في جهة الرومي والاناطولي واصحابها في دار السعادة ويجري فراغها في الدفترخانه العامة ودائرة الاوقاف تعطى من طرف حضرة اصحاب الساحة الافندية قضاء عساكر الاناطولي اذا كانت في الاناطولي والرومي اذا كانت في الرومي

المادة الثامنة عشرة. كما ان اثبات الوكلاء في اي مستغلات ومستغلات كانت موقوفة في استانبول والبلاد الثلاثة هو منحصراً في محكمة التفتيش كذلك حجة نصب الوكيل لاجل فراغ وتفرغ المستغلات والمستغلات المذكورة تعطى من طرف المحكمة المذكورة ايضاً

المادة التاسعة عشرة. حجج نصب الوكلاء التي تعطى لاجل غنار او غيره من ملك او اراضي اميرية او مستغلات وارض موقوفة كائنة في الاناطولي والرومي واصحابها موجودون في دار السعادة تعطى من حضرة الافندية قضاء عساكر الاناطولي بما يوجد منها في الاناطولي والروم الي بما يوجد منها في الرومي اما حجج الوكلاء التي تعطى لاجل موادها الحرفية وباقي خصوصياتها فتعطى تطبيقاً الى نظام المبيعات ايضاً

المادة العشرون. حجة الوقفية يمكن تنظيمها من جميع المحاكم الشرعية فلا تكون مخصوصة
بأحدى المحاكم

الفصل الثالث

في بيان تحرير التركة ومنفعتها

المادة الحادية والعشرون. جميع ما يتوقع من التركات في استانبول وابوب والغلطة
وتوايها عدا عن التركات الموجودة داخل حدود الاوقاف والتركات المربوطة والمحولة
منذ القدم بموجب اوامر عالية الى قضاء نفس البلدة فتحرر من طرف صدارة الرومي اما
التركات التي تقع لحد نهاية عشرين الف غرش في دائرة حكومة الغلطة فتحرر من جانب
موازية الحكومة المذكورة وكذلك التركات التي تقع لحد نهاية عشرين الف غرش داخل
حكومة ابوب فتحرر من جانب مولوية ابوب ايضاً

المادة الثانية والعشرون. التركات التي تقع في اسكودار وتوايها عدا عن التركات
الموجودة داخل حدود الاوقاف وتركات الاصناف المعالمة المربوطة بموجب اوامر عالية
الى حكومة استانبول الشرعية فتحرر من طرف صدارة الانا طولي

المادة الثالثة والعشرون. التركات التي تقع في الخارج يلزم ان تحرر من طرف حاكم
ذلك القضاء الذي وجدت فيه ولا يجزأ احد من القضاء والنواب اصلاً ان يجزأ تركته
خارج دائرة حكومته

المادة الرابعة والعشرون. جميع التركات التي تظهر داخل حدود الاوقاف فتحرر
من جانب التفتيش اما التركات المحول امر تحريرها الى قضاء نفس البلدة فتحرر من طرف
الحكمة المربوطة لها واموال المفقود والمجنون والمعنوق فتحرر تطبيقاً الى نظام سائر التركات ايضاً
المادة الخامسة والعشرون. مزايمة المستغلات والمستغلات الموقوفة التي تظهر في
التركات التي تحرر من طرف المحاكم الشرعية تجري في المحكمة التي تحرر بها التركة
وبدلالتها نذيل ايضاً في دفتر النسابة الذي ينظم من طرف تلك المحكمة لكن امر مزايمة
المستغلات والمستغلات الموقوفة التي تظهر في التركات التي تحرر من طرف المحكمتين فتجري
من طرف اي محكمة كانت داخله في حدود تلك المحكمتين

المادة السادسة والعشرون. جميع اذن المستغلات والمستغلات الموقوفة عموماً للكائنة
بعهد الاقيام والمجانين والمعتوهين في استانبول والبلاد البلدة نهض من جانب محكمة التفتيش

كما كان سابقاً لكن تجميع الاذن التي تعطى لاجل الملك والعقار تعطى من طرف المحكمة التي
تحررها التركة

الباب الثاني

الفصل الاول

في بيان خرج الاعلامات والتجميع الشرعية

المادة السابعة والعشرون. كما ان خرج الاعلامات الشرعية التي تخوي المحكم
والالزام يؤخذ عنه بارة واحدة من كل غرش بحسب مقدار وقية الشيء الملزم والمحكوم به
كذلك تؤخذ بارة واحدة في كل غرش ايضاً خرج السندات الشرعية التي تعطى في المواد
المحقوقة التي تحصل دون انضمام راي ومعرفة ماموري الملكية في الخارج

المادة الثامنة والعشرون. خرج السندات الشرعية الحاوية المنع عن معارضة بغير
وجه شرعي يؤخذ كذلك بارة واحدة في كل غرش بالنظر الى مقدار الشيء المدعى به او قيمته
قيمة لحد العشرين الف غرش وما زاد عن العشرين الف غرش منها يبلغ يؤخذ خرج زياتو
اربعين فضة في كل مائة غرش ايضاً

المادة التاسعة والعشرون. خرج السندات الشرعية التي تخوي المنع عن معارضة
بغير بينة يؤخذ اربعين فضة في كل مائة غرش بالنظر الى مقدار الشيء المدعى به او قيمته
لحد العشرين الف غرش وما زاد عن العشرين الف غرش منها كان بالغاً يؤخذ خرج
زيادو عشرون فضة في المائة غرش

المادة الثلاثون. يؤخذ خرج السندات التي تعطى الى المدعي حاوية المصالح الشرعية
بارة واحدة في المائة غرش

المادة الحادية والثلاثون. لا يؤخذ خرج عن الاعلامات الشرعية التي تخوي التصاص
والحكم به بل تعطى مجاناً وكذلك لا يؤخذ خرج ايضاً عن الاعلامات التي تعطى بالكشف
على ميت

المادة الثانية والثلاثون. لا يؤخذ خرج عن الاعلامات الشرعية التي تخوي الديات
والحكم بها وانما يؤخذ خرج بارة واحدة في الغرش عن مقدار الدية المحكوم بها حين الحكم
اذا اعطيت تماماً ولا فعن مقدار ما يعطى اذا كان لا يعطى الا بعضها ويؤخذ ايضاً عن
اعلامات جميع باقي الجنايات بارة واحدة في الغرش بالنظر الى مقدار ارض الجنايات اما

إذا اصططح الطرفان فيكون بالنظر الى كمية مقدار بدل الصلح المقبوض
 المادة الثالثة والثلاثون: يؤخذ خرج معتدل عن السندات التي تعطى من المحاكم
 الشرعية فيما يخص تحديد المرامي والاحراش المملوكة والمساقي والمساوح حسب تحمل المصلحة
 بدرجة لا يحصل منها غدر ولا تعدي على اصحابها
 المادة الرابعة والثلاثون: يؤخذ مائتان وخمسة وعشرون غرشاً فقط عن السند
 الشرعي الذي يعطى باثبات حرية اصلية وخمسة وسبعون غرشاً فقط عن حجة اثبات
 العتق ايضاً

المادة الخامسة والثلاثون: يؤخذ عن السندات الشرعية في عقد النكاح واثبات
 النكاح بارة واحدة في كل غرش بالنظر لمقدار المجل والموجل وكذلك بارة واحدة في
 كل غرش بالنظر لمقدار المجل والموجل وكذلك بارة واحدة في كل غرش عن سندات
 الخاصة والتطليق بحسب كمية المهر المجل والموجل

المادة السادسة والثلاثون: لا يؤخذ خرج عن حجج اقرار العتق والتدبير وعقد الكتاب
 ولا عن حجج نصب اولياء المجانين والمفقودين والمعتومين ولا عن حجج تقدير النفقات للصغار
 والمجانين والمعتومين وامثالهم الذين لا يملكون شيئاً وانما يؤخذ قلبية وقيدية مع ثمن ورقة بحسب
 ما يجتله المحال من خمسة غروش لحد ثلاثين غرشاً

المادة السابعة والثلاثون: يؤخذ خرج حجج ابراء والهبة واقرار الملك عشرين غرشاً
 في كل الف غرش بالنظر الى مقدار وقية الابراء والهبة والاشياء المعترف بملكيتها
 المادة الثامنة والثلاثون: يؤخذ خرج عن اعلانات اثبات الوراثه وتجميعها نصف بارة
 في الغرش بالنظر الى مقدار حصه الارث وكتبها ويؤخذ عن حجج نصب الوكلاء واثبات
 الوكالات التي تعطى من طرف محاكم القسمة العسكرية والتفتيش وغيرها من المحاكم
 خمسة عشر غرشاً في كل الف غرش بالنظر الى قيمة البيع او قيمة الملك المفروغ والفقار
 الموقوف وغيرها

المادة التاسعة والثلاثون: يؤخذ خرج عن حجج اقرار الوصية التي تعطى من طرف
 جميع المحاكم الشرعية عشرين غرشاً في كل الف غرش بالنظر الى مقدار او قيمة الشيء الموصى
 به واما عن حجج اثبات الوصية فبارة واحدة في الغرش من الباقي بعد تنزيل المعينات من
 الثلث التي يكون قد اخذها شخص الموصي له ايضاً لاجل التنفيذ اما اذا كانت جميعها
 معينات فيؤخذ اربعون غرشاً فقط

المادة الاربعون . يؤخذ خرج سند حج جميع المبيعات عشرين غرشاً في الالف غرش بحسب قيمة المبيع وعشرة غروش في الالف عن حج بيع الوفاء وفراغ الوفاء وقرار الاستقلال وعن حج الاحتكام بالنظر الى قيمة المستقات والاراضي

المادة الحادية والاربعون . يؤخذ خرج عن السندات التي تعطى بافراز العقارات وتقسيمها والمبايعة عليها وفقاً كانت او ملكاً خمسة عشر غرشاً في الالف بالنظر الى قيمة ذلك العقار وكذلك عن السندات التي تعطى في افراز الاراضي الاميرية وتقسيمها خمسة عشر غرشاً في الالف ايضاً بالنظر الى قيمة تلك الاراضي

المادة الثانية والاربعون . يؤخذ خرج عن حج الاذن التي تعطى من طرف محاكم التفتيش والقسم العسكرية وباقي المحاكم في بيع وفراغ الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة عقاراتهم لآخر ملكاً كانت او وفقاً خمسة عشر غرشاً في كل الف غرش بالنظر الى مقدار قيمة حصة الصغير والصغيرة او المجنون والمجنونة

المادة الثالثة والاربعون . يؤخذ خرج عن الوقفية التي تنظم من طرف جميع المحاكم الشرعية بارة واحدة في الغرش بحسب مقدار او قيمة الشيء الموقوف لحد العشرين الف غرش ولكذا اذا زاد عن العشرين الفا فؤخذ كذلك عن تلك الزيادة مائة بارة في كل كيس ويكون ثلث المخرج المأخوذ قلمية وقيدية ثم يخص خمس الثلث المذكور الى القيدية وباقيها الى القلمية

المادة الرابعة والاربعون . يؤخذ خرج معتدل عن الاعلامات التي تعطى من طرف محكمة التفتيش او المحاكم في الخارج بالتدريس والتدريس العام والشريعة والامام والخطابة والقاذين والقرأة والقيمة وما شاكل ذلك الخدمات الشاقة من خمسة وعشرين غرشاً لحد ما يفي غرشاً بحسب ايرادات الجهات المذكورة

المادة الخامسة والاربعون . يؤخذ خرج معتدل عن الاعلامات التي تعطى بجهات مثل تولية او زاوية او مزرعة او متصرفية جفتلك او ما لكاته يعادل ربع المحصولات والمنافع العائدة الى الشخص الذي يصير نوجه تلك الجهة لعهده بالنظر الى مقدارها وكميتها سنة واحدة يعني ان لا يكون زيادة عن خمسة وعشرين غرشاً في المائة

المادة السادسة والاربعون . لا يؤخذ خرج اصلاً عن اعلامات المنتضي التي تعطى حاوية استعمال الكيفية فيما يخص الجهات وغيرها وإنما تؤخذ قلمية فقط لا تكون اكثر من خمسين غرشاً نهاية

المادة السابعة والأربعون. يؤخذ خرج معتدل عن الاعلامات المتقضى التي تعطى من طرف صدارتي الروملي والاناطولي والتفتيش وباقي المحاكم لاجل اعطاء الامر العامة لا يزيد عن خمسمائة غرشاً نهاية بحسب تحمل المصلحة وجسامتها

المادة الثامنة والأربعون. يؤخذ خرج عن الاعلامات التي تعطى لاجل اعطاء تمسك عوضاً عن ضايع من محكمة التفتيش اربعين غرشاً نهاية وعن اعلامات التبرع بالكذك نصف المحلة التي تعطى الى الخزينة يعني خمسين غرشاً في المائة غرش وعن الاعلامات التي تعطى لاجل رد مبلغ من الخزينة بارة واحدة في الغرش بحسب مقدار المبلغ المذكور وعن الاعلام الذي يعطى لاجل اعطاء رخصة بانشاء ابنية في الاراضي البور عشرين غرشاً في الالف غرش بالنظر الى قيمة تلك الاراضي

المادة التاسعة والأربعون. يؤخذ خرج عن الاعلامات التي تعطى من محكمة التفتيش ومحاكم الخارج لاجل تحويل اجارة عتار وقف ذي اجارة واحدة بارة واحدة في كل غرش بحسب كمية الاجارة المحلة وعن اعلامات الاستبدال كذلك بارة واحدة في الغرش بحسب قيمة الملك

المادة الخمسون. يؤخذ اربعون غرشاً فقط عن الانهاءات التي تعطى من محكمة لاجل اجراء فراغات الكدكات المخصوصة في حرفة اللحامة من طرف الوقف

المادة الحادية والخمسون. يؤخذ عن مخرج السندات التي تعطى من المحاكم الشرعية ونسخها الثانية نصف المخرج الذي يكون اخذ عن خرجها ونسخها الاولى

المادة الثانية والخمسون. المخرجة التي تؤخذ عن السندات التي تعطى من طرف المحاكم في الخارج ولم تخر التصديق والقبول من جانب القنوى ان ترشع بتمامها الى ارباب المصالح واذا كانت احد المحاكم لا يردّها من تلقاء ذاتها باختياره عندما يبرز اليه سبب الخروج وبراءه ويطلب بخرجه مجبر على الرد من طرف مقام القنوى العالي

المادة الثالثة والخمسون. المخرجة التي تؤخذ عن الاعلامات التي تعطى من طرف حكام الخارج ولم تقبل ولم يجر حكمها اما لعدم موافقتها واما لعدم مطابقتها للنظام والاصول المرعية ترد الى اصحابها بتمامها ما عدا القليلة وعن الورقة واذا كانت المحاكم لا ترد ذلك باختيارها مجبر على الرد من جانب المشيخة حسب ما تبين في المادة السابعة

الفصل الثاني

في بيان تحديد كمية المخرج الذي يؤخذ من الثركات التي تحرر
بمعرفة الشرع ومنفرداتها

المادة الرابعة والخمسون . من بعد ان تخرج المصارف والديون وثالث الوصية من
الثركات التي تحرر من طرف جميع المحاكم الشرعية يؤخذ من مجموع الدراهم الباقية يعني
التي تنقسم بين الورثة بارة واحدة في كل غرض رسم خمسة وستون بارة في كل الف غرض
باسم قيدية دفتر ايضا

المادة الخامسة والخمسون . لا يؤخذ خرج قطعا عن حجة نصب الاوصياء الا بتمام او
تقدير النفقات والعديد بات والالسة واثبات الرشد وامثال ذلك وانما تؤخذ القلمية والقيدية
من عشرة غروش لحد ثلاثين غرضا نهاية بحسب نجاحهم

المادة السادسة والخمسون . يؤخذ خرج عن حجة اداة اموال الايتام والاقواق و اموال
الكبار خمسة غروش فقط في كل كيسة اما اذا تجددت الادانة فيؤخذ خرج حاشية حجة مائة
بارة في كل كيسة

المادة السابعة والخمسون . محاسبة اموال الايتام ترى حسب النظام من في كل ثلاث
سنين واذا بقي فضلا بعد اخراج المصاريف يؤخذ خرج المحاسبة خمسة غروش في كل
كيسة عن مجموع المال اذا كانت الفضلة بمرتبة الكفالة بحيث ان يسري ذلك الي اهل
المال وانما اذا اقتضى الامر اربعة المحاسبة عند مرور سنة واحدة فيؤخذ ثلث خرج المحاسبة
المذكورة واذا كانت ترى عند مرور سنتين يؤخذ الثلثان لكن اذا رويت عند مرور
ثلاث سنين او اكثر تؤخذ الخمسة غروش السالفة الذكر في كل كيسة انما اذا لم يبق
فضلا بعد اخراج المصارف فلا يؤخذ كذلك خرج محاسبة بل ترى مجازا

المادة الثامنة والخمسون . عندما تحرر اموال المفقود او الممنوع او المجنون بمعرفة
الشرع يؤخذ خرج خمسة غروش من كل كيسة عن الدفتر الذي يتنظم بذلك
المادة التاسعة والخمسون . يؤخذ خرج تذكرة اذن عن البكر التي تتزوج عشرة غروش
فقط وايضا عن التيب خمسة غروش فقط

الفصل الثالث

في بيان تحرير الأجورات التي تؤخذ لاجل خدام الشرع الشريف الذين يرسلون بمصلحة متنوعة من طرف المحاكم الشرعية

المادة الستون . يؤخذ خرج مخصوص لاجل الكتاب والامناء الذين يرسلون من المحاكم الشرعية لاجل استماع الدعاوى وفصلها واقرار الوصية ونصب الوكيل والادانة والاستدانة والمبايعة واقرار الملك والتطليق والمخالصة وتبريق الاشياء وتقسيم العقارات والايراء والمصالحة والتخليف وما يماثل ذلك من سائر الخصوصيات في محلها من خمسين غرشاً الى ثلثمائة نهاية بحسب تحمل المصلحة

المادة الحادية والستون . عندما يرسل مامور من طرف المحاكم الشرعية لاجل تزكية اليهود في محلاتها يؤخذ خرج تزكية معتدل لاجل المامورين بمعدو من امناء الشرع اقله من خمسة وعشرين غرشاً لحد مائة وخمسين غرشاً نهاية بحسب تحمل المصلحة ولا يؤخذ شيء زيادة عن ذلك

المادة الثانية والستون . اذا جرت تزكية الشهود الذين تسمع شهادتهم المحاكم الشرعية في نفس المحاكم المذكورة ولم تمس الحاجة الى ارسال مامور لمحلاتهم لاجل التزكية فلا يؤخذ جبتنر شيء من ارباب المصالح باسم خرج تزكية ولا يطالبون به

المادة الثالثة والستون . يؤخذ خرج معتدل بقدر معروف تطبيقاً الى خرج التزكية لاجل المامورين الذين يرسلون للكشف على الابنية وتقدير القيم والتحقيقات المنتهية

المادة الرابعة والستون . اذا كانت المصلحة التي تومر بها الكتاب والامناء الذين يرسلون من المحاكم الشرعية لاجل استماع الدعاوى وسائر المواد لا يمكن ان تسوى بطرف يوم واحد او يومين او ثلاثة ايام نهاية واضطر وان يمكنها ويقبلوا اكثر من ذلك فيؤخذ خمسون غرشاً عن كل يوم من الايام التي يفتون بها زيادة عن الثلاثة ايام المذكورة علا عن المخرج الذي تحدد وتعين في المواد السابقة

المادة الخامسة والستون . اذا كان الحل الذي يرسل اليه المامور لاجل الخصوصيات المتنوعة الميينة في المواد السابقة بعيداً بدرجة ان تمس الحاجة الى حيوان او فلك او اذا اقتضى الامر ان يبقى ليلة اوليتين او اكثر في محل لا يمكن الذهاب اليه والرجوع منه في يوم واحد فيلزم ان تصبر تسوية اجرة الحيوان والفلك ومصارف الماكولات المنتهية

للمأمور المرسول بقدر الكفاية عدا عن خرجه الخصوصي وأجرته المعينة من طرف اصحاب
المصالح ايضاً

المادة السادسة والستون. الكاتب الذي يرسل لاجل الخصوصيات المبينة في المواد
السابقة يلزم ان يفيد ضابطه عن مقدار وكية الخرج الذي يأخذ تحت اسم خرج خصوصي
وخرج تزكية ويستأذنه في ذلك ولا يمكن ان يأخذه من ثلثه ذاتو ما لم يأخذ منه الرخصة
المادة السابعة والستون. لا يؤخذ من طرف الحاكم الشرعي وكتابها وسائر خدامها
شيء خارج عما ذكر من ارباب المصالح تحت اسم فليمة او قديبة او اسم اخر عدا عن
خرج السندات والنيديية والخرج الخصوصي وخرج التزكية المبين والمحدود في الفصل الاول
والثاني وهذا الفصل

خاتمة

المادة الثامنة والستون. المعاملات التجارية في جميع الحاكم الشرعي وجميع الاوامر
العلية والنظامات المتبعة في السجلات لا يعمل باحكامها المفاتيح لهذا النظام بل ان احكام
هذا النظام هي التي تكون مرجعية الاجراء ودستوراً للعمل بتمامها اعتباراً من تاريخ اعلانها
المادة التاسعة والستون. الذين يجاسرون على حالات غير مرضية مغايرة للاحكام
المندرجة في هذا النظام العمومي يعني خارجة عن حدود مأموريتهم او اخذوا شيئاً زائداً
عن الخرج المحدود والمعين للوثائق والسندات وغيرها تجري مجرى المجازاة الشرعية الثلاثة
المادة السبعون. النظام الذي يلزم تاسيسه بحق مواد متنوعة منذ الان وصاعداً
بمناسبة تلاحق الافكار وتعاقب الحوادث والاختيار يضاف ذيلاً علاوة الى هذا النظام
في ١٦ صفر ١٢٧٦



نظام توجيهات مناصب النضا

صورة المخطط الهياكلية

فليعمل بوجه

البند الاول . مع وجود العادة منذ القدم بان يعقد حضرة اصحاب الساحة الافندية قضاء عساكر الرومي والاناطولي ديوانا اربع مرات في كل سنة بوجهون بها المناصب الى طاليتها بحسب رسم الطريق ينبغي لاجل تقليل مدة التوقيت نفعا للقضاة ان يعقد فيما بعد الديوان مرة في دخول محرم ومرة في دخول رجب كل سنة وتوجه بها المناصب حسب المصاد وبصرف النظر عن المرتين لحيثما يخف التوقيت وان تحال الاوراق الموجودة في يد الأشخاص الذين يصعدون الى الديوان الى دائرة التتوى لكي تتحقق اذا كانت لهم اولا ولا يقبل بوجه من الوجوه الذين مدة انفصالهم زيادة عن خمس عشرة سنة

البند الثاني . بما ان امتحان الملازمين الذين يرغبون الدخول في القضاء جديدا عقيب الدواوين وتوجيه المناصب عليهم دأب قديم يجوز كذلك بعد الان توجيه المناصب على الملازمين الذين تبيين اهليتهم لدى الامتحان حسب الاسلوب السابق عقيب الدواوين الذين يعمان مرتين في كل سنة وادخالهم في طريق النضا ايضا

البند الثالث . يوجد ماوردت رتبة من مقام مشيخة الاسلام العالي يكون ناظرا في المجالس التي تعقد في الامتحانات التي تقع عقيب الدواوين

البند الرابع . لايجوز توجيه مناصب جديدة عنا عن المناصب التي توجه على الملازمين في الامتحانات التي تقع مرتين في كل سنة ولا ادخال احدي في طريق القضاء اصلا وقطعا من الرتبة الاولى او الثانية او ما فوقها بصورة من الصور اصلا سواء كان بالامتحان او بغير امتحان واملا او غير اهل ومنع ذلك منعاً اكيدا كما كان سابقا

البند الخامس . بما انه قدم مع بارادة سنية منذ عهد قريب انتقال الشخص المفيد ليكون موقفا تحت قضاء ما في اي رتبة كان الى قضاء اخر من الرتب التي هي فوقه ما لم يضبطه بعد حلول الوقت ويتم مدته المعينة وينفصل عنه يفي هذا النظام مقرا ومرعيا كما كان

البند السادس . الملازمون الذين تبيين اهليتهم في الامتحان ويجاز على دخولهم بطريق النضا مجددا بغيرهم دفتران ببيان اسمائهم وشهرتهم وبلادهم ويتصرح بها توقيت الافضية

التي توجه عليهم ويختم بذيلها من طرف حضرة اصحاب الساحة الافندية قضاء العساكر
والماء والمخصص على نظارة الامتحان ويتقدمان الى مقام مشيخة الاسلام العالي للتحفظ فيها
نسخة منها وتصدر باعلى النسخة الثانية الاشارة العلية الحاوية تنفيذها وتعاد الى طرف
الروزنامة وبعد ذلك تحرر تذكرة التوجيه

البند السابع. عند وقوع الدبوان ينظم دفتران يذكر بها تصريحاً بمقدار توقيت
المناصب التي صار توجيهها واسماء القضاء الذين يتوجه عليهم القضاء وشهرتهم ومضايان
ويختار من طرف حضرة اصحاب الساحة الافندية قضاء العساكر ويتقدمان الى
مقام المشيخة الاسلامية العالي فتصدر باعلى نسخة منها الاشارة الحاوية الاجراء ويكرم
باعدائها الى طرف الروزنامة وبعد ذلك يتقدم الدفتر الذي نظم لكي يشرح وينذل
اعلاها بخط الحضرة السلطانية الهايوني المبرور بالشوكة على وجه النظام التقدم ثم تحرر
تذكرة التوجيه

البند الثامن. اذا لزم توجيه منصب على الموجودين في طريق القضاء حسب الاحباب
فيما عدا الدواوين ينظم دفتران باسماء وتوقيت القضاة التي يتنضي توقيت مناصبها من
غرة كل شهر الى سلخه ويان عددها واسماء الاشخاص الذين توجه عليهم وشهرتهم ومن اي
طرف حصل الالتباس بهم بالبيان والابصار ومضايان ويختار من طرفها كما تحرر في البند السابع
ويتقدمان الى مقام المشيخة العالي فتحتفظ به نسخة منها والاخرى تصدر باعلاها الاشارة العلية
بالتنفيذ وتعاد الى طرف الروزنامة وبعد ذلك تحرر تذكرة التوجيه

البند التاسع. انما وثمن كان صار والحالة هذه التمديد لمنصرف في أكثر المناصب وموقفها
على العموم داخلاً بحكم الاصول الجارية وان كان وجد هذا الامر موجباً لتكثير التوقيت
ايضاً فاذا لزم بعد الان تمديد بحسب الاقتضاء وكانت المدة المنصرف ذلك القضاء وان
كان زمان ضبطهم مرتباً من بعد ناقصة حيث لا يجوز التمديد اما اعطاء المد للذين لم
يكن زمان ضبطهم قريباً فهو ممنوع منعاً مؤكداً

البند العاشر. اذا لزم التمديد للذين مداتهم ناقصة من متصرفي وموقفي القضاة
الموجودة في رتب ستة واولى وقريبة في قلم الرومي وفي رتب ستة وموصلة وثانية في قلم
الاناطولي فيعوز اعطاء المد لا بلاغ نهاية مدتهم الى ستة عشر شهراً ولا بلاغ نهاية مدة الذين
هم في الرتب التي هي دونهم اثنا عشر شهراً ان الزيادة على ذلك هي ممنوعة بنظام تقرر عن
عهد قريب بموجب ارادة سنية فتبقى الاصول المذكورة مرعية الاجراء كما كانت

البند الحادي عشر. التمديدات التي تعطى تطبيقاً الى النظام المجرى في البند التاسع والعاشر تنظم بها دفتران في كل شهر على حدته حسب المتوال المين في البند الثامن وبقدمان لتخفظ نسخة منها والنسخة الثانية تصدر باعلاما الاشارة العلية ونعاده وبعد ذلك لتحرر تناكر المد

البند الثاني عشر. تناكر جميع توجيهات القضاء والتمديدات سواء كان ذلك واقعاً في الدواوين او كان خارج الدواوين بعد ان تحرروا ويختم عليها فتقدم الى مقام مشيخة الاسلام العالي وبعد ان يحصل تطبيقها على الدفاتر المقبوضة يختم ايضا باعلاما من طرف مقام الفتوى ثم ترد وتعطى لاصحابها واذا ظهرت تذكرة غير مخنومة من الطرف المشار اليه مورخة بتاريخ منذ اجراء هذا النظام فلا تعفى الاعتبار اصلاً

البند الثالث عشر. توضع نمر على كل من الاسماء المذكورة في دفاتر التوجيهات التي تنظم اعتباراً من التوجيهات الابتدائية في زمان صدور حضرة الافندي قضاء عساكر الروم اليه والاناطولي وعلى طرف من اطراف تناكر التوجيه التي تعطى لهم وكذلك نمر اخرى ايضا في دفاتر المد التي تنظم اعتباراً من المدة التي اعطوها ابتداء وفي التناكر التي تعطى بها

البند الرابع عشر. اذا لزم توجيه منصب سواء كان في الدواوين او خارجاً تحصل الدقة والاهتمام على الاحتراز والمجاوبة من توجيه منصب قضاء على من يوجدون في الطريق السببية والعلية وسائر اصحاب الرتب والمعاشات

البند الخامس عشر. المناصب التي يجاز على توجيهها في الدواوين التي تقع مرتين في كل سنة او خارجاً عنها تراعى بها قاعدة الامساك والتصرف بقدر الممكن وتحصل القبرة والاهتمام من طرف جميع المأمورين على تقليل وتخفيف قضية الدوفيت

البند السادس عشر. اعطاه تناكر الابقاء ليد انفضا المتقدين للمناصب الموقفة عندما يقترب زمان ضبطهم هورم قدم غير ان اخذها واعطاهما جاربان والحالة هذه بايدي الحضرين ومن حيث ان هذه القضية ينبغي لها الدقة والاعتناء فالمرتقون الذين يقترب وقته بعد اليوم يقدمون في اول الامر عرضحال مربوط بتناكر التوجيه لمقام المشيخة العالي ويستدعون بواقفاً وبعد السؤال عن فيك واخراجه من الروزنامه تصدر عليه الاشارة العلية هكذا فيلتحق ثم يكرم باحالتهم الى دائرة الفتوى وهناك يحصل التحقيق والاستعلام كما ينبغي من ارباب الوقوف الذين يعتمد عليهم ويوثق بهم عن الرجل الذي قدم الاستدعاء

من هو ومن أي جهة هو وهل هو وقت صحيحاً في ذلك المنصب ثم يصبر بعد ذلك اعلام الكيفية على العرض حال المذكور وعندما تصدر بموجب الاشارة العلية باعلى الاعلام هكذا (فليعطى ابقائه) حيثنذر تحرر تذكرة الابقاء من طرف الروزنامة

البند السابع عشر. المنصب الذي يقترب وقته لايحوز استخصاله بواسطة وكيل اذا لم يوجد موقته في الدار العلية بل يشرح باعلى فيك في الروزنامة هكذا (غير موجود) لحينما يحضر بذاته ويثبت وجوده على النظام المحرر في البند السابق اما تذكرة الابقاء فتعطى لمن يكون بعد توفيقاً الى الاصول

البند الثامن عشر. اذا كان الموقت غير موجود واستحصل شخص موجود واراد الابقاء تطبيقاً الى اصوله ثم ظهر بعد ذلك الذي كان غير موجود فلا يساعد باستدعائه ما لم يقرب ختام مدة الشخص الذي اعطى له الابقاء وعندما يقرب انقضاء المدة المذكورة يتسلك عرضة اعطاه ويعطى له الابقاء حسب الاصول

البند التاسع عشر. الذين يستدعون الابقاء ويكون باقياً لزمان ضبطهم خمسة او ستة شهور لا يساعدون لكن تتسلك عرضة لانهم متى بقي ثلاثة شهور وتحرر لم الابقاء بوجه الاصول البند العشرون. عندما يقترب انقضاء مدة قضاء لم يكن موجوداً من موقته لا الاول ولا الثاني ولا الثالث يعطى الابقاء الى موقته الرابع واذ لم يتبين ولا نفر واحد من موقته اصلاً لا يجوز اعطائه الابقاء لاحد غائب بل يتوجه القضاء المذكور مجدداً ونجزاً الى احد الدوائر الذي تحقق اهليته وتكون رتبته منحلة

البند الحادي والعشرون. من كان موجوداً في الخارج من موقتي القضاء وتقترب زمان ضبطه لا يجوز قطعه ما ساعدته بان يعطى له الابقاء وهو غائب بواسطة تقديم انتهاء او مضبطة مجتوز او بواسطة رجاء وشفاة من بعض المحلات ما لم يحضر بنفسه ويثبت وجوده

البند الثاني والعشرون. تناكر الابقاء التي تحرر ويختتم عليها بوجوب الاشارة العلية مع اجراء الاصول المحررة في البند السادس عشر تلف باعلاماتها وتقدم الى مقام المشيخة العالي وبعد ان تقابل وتطبق على اعلاماتها ويختتم باعلامها مثل تناكر المد والتوجيه تعطى لاصحابها واذا ظهرت بعد النظام تناكر ابقائه لم تختتم من المقام المشار اليه فلا تعتبر اصلاً

البند الثالث والعشرون. بما ان وجود تناكر توجيه الذين يستدعون ابقائهم مربوط بوضع عرضة لانهم هو الشرط الاعظم لاستخصال الابقاء والذين لا يوجد بايدهم تناكر توجيه يحصل مجتمه اشياء كلي فاذا وجد من يقدم عرضة حال بانه قد اضاع تذكرة توجيهه كنه وحصل

الفكرم باحالته الى دائرة التنوى بعد اجراء قيد لاجل التحقيق يحصل حينئذ الاقتمام والاعتناء
من كل الوجوه على الاخبار اولاً منه وثانياً من ارباب الوقوف الذين يعتمد عليهم ويوثق
بهم عن وجه ضماح تذكرته واذا كانت اخترفت في حرية فمن التاريخ الذي وقعت به
تلك المحرقة والحاصل يحصل التدقيق في ذلك باطرافه عدا عن اجراء التحقيقات التي
تجرى بحق الذين تفادى منهم موجودة لحد المربة التي يحصل بها الاعتماد

البند الرابع والعشرون . عندما يحال مستند عوا لبقاء الى دائرة التنوى حسب الاصول
يحصل الاعلام عن كينيات الذين يظهرون منهم انهم ليسوا من خدمة العلم بل من اهل
الطريق العلمية والسياسة او من اصحاب الرتب والمعاشات ونصدر الاشارة العلية باعلى الاعلام
المذكورة هكذا (فليرفن قيد) ثم يترقن قيد من الروزنامة ويبقى ذلك المنصب الى الوقت
الذي هو دونه تطبيقاً لاصول

البند الخامس والعشرون . لما كان من النظام المؤسس بارادة سنية عن عهد قريب
ان تؤخذ شهرية واحدة في الاوقات المعتادة وشهرتان نهاية في توقيع التمييز الذي يجب
اعطاءه في كل قضاء على وجه الاصول من طرف حضرات الصدور العظام الذين يصادف
ذلك ازمة ضبطهم ليكون مداراً لمصارف مخدع التذكير جي فيبقى النظام المذكور مرعي
الاجراء كما كان

البند السادس والعشرون . كل احكام النظامات التي ادرجت في هذه اللائحة كما
تجرى في اقسام الرومي والاناطولي ومصر الذين تشملهم طريق القضا تكون جارية ونافذة
في هذه الاقسام الثلاثة انما قلم مصر حيث كان من عادة ديوانه منذ القدم ان يعتمد من في كل
سنتين يجرى كما كان

في ١٧ رجب ١٢٧١



نظام بحق النواب صورة المخطط الهياكلي ليعمل بموجب

البند الاول. الافندية النواب الذين يستخدمون في امور النيابة الشرعية يرتبون على خمسة اصناف باعتبار اهلينهم ورتبتهم وحيثياتهم ويخصص لكل صنف منهم بلاد وقضاوات تناسب احواله ورتبته وبعين منذ الان فصاعداً للنيابة فيها فلا يتعين لنيابة قضاوات تخصص بصنف اخر وحيث لم يبق على هذه الصورة صلاحية للنواب الداخلين في احد الاصناف ان يطلب نيابة تخصص بالصنف الذي هو فوقه فما عاد يقع رجاءه من طرف احد ولا يقبل التماس في هذا الخصوص اصلاً حفظاً للنظام

البند الثاني. الموالي للنظام وكبار المدرسين الكرام الذين تظهر درابنتهم واستحقاقاتهم من كل الوجوه بواسطة الاستخدام يعتبرون صنفاً اولاً. والذين دونهم بحسب الاهلية من الموالي الدوريه والمدرسين مع من كان استحقاقهم معروفاً ومشهوراً من كل الوجوه من اشراف القضاة صنفاً ثانياً والذين لم يسبق استخدامهم في الخدمات الشرعية وانما ظهرت قابليتهم واستعدادهم ادى الامتحان الان من الموالي والمدرسين مع من كانوا من جهة الاهلية دون اشراف القضاة المعدودين من الصنف الثاني صنفاً ثالثاً والذين لم يحسب الاستعداد صنفاً رابعاً والذين هم دونهم ايضاً مع الذوات الذين يفرطون في سلك النواب بعد الامتحان على المتوال المبين في البند الثاني عشر الا في ذكره صنفاً خامساً

البند الثالث. من كان من الافندية الموجودين في الصنف الرابع المرفومة بحسن سلوكه على التوالي في القضاوات التي يؤمر عليها ولا يحصل منه نوع من التقصير والتكاسل سواء كان في اجراء الاحكام الشرعية او في ايفاء الخدمات السنية ولم يعجز بحركة تعدي وارتكاب بحق الاهالي واستغنى او وقع انفصاله بحسب اتمام مدته الميعينة فيستغنى ان ينقل الى الصنف الذي هو فوق الصنف الموجود فيه توفيقاً لمساعدة رتبته بحسب النظام يعني بشهادة المجلس المحرة في البند الحادي عشر ومعرفته

البند الرابع. تحصر النيابة الشرعية في مقر الولاية العظام والمدائن والبلاد المشابهة لها في الجسامة وتخصص بالصنف الاول والقضاوات التي هي قاعة قامية والقضاوات التي تماثلها

بالصنف الثاني والقضاوات التي تقاربها من جهة الجسمامة مع قضاوات القاننامية الموجودة في المسافات البعيدة للقاية بالصنف الثالث وما دون ذلك بالصنف الرابع وإدناها بالصنف الخامس.

البند الخامس. عندما يلزم البطل نائب إحدى القضاوات الموجودة في الصنف الخمسة ولم يرغب فيه النواب الموجودون في رادة ذلك القضاء فيعين له أحد مخبري ومتخبي رادة الصنف الذي هو دونه إنما ما مورثه على القضاء الذي هو فوق رادته لا يلزم عنها المحاقه في نواب تلك المتزلة بل رفعه الى ما فوقها يكون منوطاً ومتوقفاً على استكمال الشروط المحررة في البند الثالث

البند السادس. القضاء الذين يرغبون في التوجه فملاً الى مناصبهم بالذات وكانوا من الذين هم داخل الصنوف ومناصبهم في رادة الصنف الذي هم فيه او في رادة القضاوات المخصصة بالصنف الذي هو فوقهم واقتضى انفصال نائب القضا المذكور فيساعدون على ضبط مناصبهم بالفعل وكذلك من كان من الذوات الذين لم يدخلوا في الصنوف وتبين اقتداره على الادارة وتحقق استحقاقه يساعد ايضاً على منصبه

البند السابع. تعين المئة لنواب البلاد والقضاوات التي ليست بعيدة المسافة ثمانية عشر شهراً ولبعيدي المسافة اربعة وعشرين شهراً ثم يعزلون في مرور المئة المذكورة وينصب اخرون عوضهم ولا تحصل المساعة بعزلهم قبل انقضاء المئة المذكورة ما لم يستغنوا او يقع تشكي بوجوب عزلم

البند الثامن. النواب الذين يتحقق عليهم حكم في الحكومة الشرعية مخالف للشرع الشريف او ارتكاب وارثاء وغير ذلك من سوء الحركات المفارقة للقانون المنيف يعزلون من نيابتهم ويستحقون المجازاة بموجب قانون الجزاء الهايوتي

البند التاسع. اذا تشكى المدير او اهالي قضا مدبريته من حاكمهم فيتحقق القاننام التشكي باطرافه من طرف المجلس ويفيد حقيقة الحال بمضبطة الى والي الايالة وبعد ذلك يحصل التدقيق على صورة شكواهم في مجلس الايالة واذا كانت مقرونة بالصحة ومطابقة للواقع فيعرض عنها من مجلس الايالة حسب وقوعها وكذلك عندما يحصل التشكي من النواب الموجودين في محل القاننامية يحقق هو ذاته الحقيقة في مجلس الايالة ويعرض عنهم بمضبطة واذا وقعت سوء حركة من نائب مركز الايالة يعرض عنها وتبين حسب وقوعها من مجلس الايالة

البند العاشر: عند ما تظهر تعديلات غير مشروعة من طرف حكام الشرع ووقع بسبب
سترها وإخفائها والمصاحب لهم من طرف الولاة والمأمورين وأعضاء المجالس غدر على الأهالي
والرعايا وسكنوا عنه فكما أنهم يأخذون بذلك كذلك اذا وقع اشتكاه على أرباب النيابة
وظهرت برائة ذمتهم من سوء المحركات المعزوة اليهم فيستحق حينئذ الأشخاص الذين قصدوا
إبصال الضرر لحكام الشرع افتراء ونفسانية جزاء المفترى بموجب قانون الجزاء الهايواني
وبالولاءة أيضاً

البند الحادي عشر تجرى اصول اليوقلة على من سبق امتحانهم عنا عن النواب ذوي
الرتبة والمعاليه الاهليه الموجودين في الدار العلوية ونمخن الذين لم يسبق امتحانهم بمعرفة مجلس
يترتب وتنتخب اعضائه في دائرة الفتوى وتخرج مراتب اهلينهم واستحقاقاتهم الى الظاهر
ويشرح على التذاكر الموجودة بايديهم المصنف الذي يبان استحقاقهم له وبعد ان نتم تنفيد
اساؤهم في دفتر يتعين لذلك وكذلك الموجودون في الخارج اذا اتصلوا ايضاً وحضروا الى
الدار العلوية تجرى عليهم اليوقلة ويشرح كذلك على تناكرم ويخت عليها وتنفيد اساوهم اما
الذين نالوا تذاكر بطريقة ما وكانوا لا يمتحنون الدخول في المصنف اصلاً فلا تعبر تناكرم
البند الثاني عشر: المحاكم الشرعية التي هي في الدار العلوية تعد وتعتبر بحكم مكاتب للذين
يسلكون في طريق النيابة فيداوم في اول الامر ارباب الاستعداد الراغبون في الذهاب
الى نيابة من ذلك القليل لاحدى المحاكم المذكورة ويسعون على تعلم اصول الحكومة واكتساب
عملية الكتابة ثم يأخذون علومة خبر من حاكم المحكمة التي داوموها يصرح بها من دوامهم
ويعرب عن قابليتهم وحسن سلوكهم واستقامتهم ويقدمون عرض حال الى مقام الفتوى لقبولهم في
الدخول الى مجلس الامتحان اما الذين ليسوا كذلك فلا يجوز ادخالهم الى الامتحان بدون
علم وخبر

في ١٧ رجب سنة ١٢٧١

صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

بما ان هم ذات حضرة صاحب الشوكة الملوكانية الجليلة واقداماتو العلية مصروفة على الدوام والاستمرار في اكمال اصلاح احوال الملك والملة وتامين حقوق الاهالي من كل الوجوه قد صار التكرم من لدن الحضرة الملوكانية باستنساب مضاعفة تامين حقوق العباد في المحاكمات والمرافعات التي تقع وذلك بفصل الامور المحقوقة عن الحكومة الاجرائية لكي تنزل الموانع التي من الممكن ان تعترض اجراء العدل والحفائية كما ينبغي بواسطة صلاحية الحكومة الاجرائية للمداخلة في مثل هذه الامور وحيث استصوب ذلك ليكون من جملة خبراتو فتد تبينت في ما باقي نظامات ديوان الاحكام العدلية الذي اكرم بتأسيسه الان ليكون هو المحكمة الكبرى لاجل الدعاوي القانونية في الدولة العلية تطبيقاً للاصول المذكورة بموجب الامر الصادر من الحضرة السلطانية في هذا الباب

المادة الاولى. قد صار التكرم بتأسيس محكمة قانونية كبرى سماة بديوان الاحكام العدلية لتكون هي المحل الاكبر اربعة الدعاوي التي ترى قانوناً ونظاماً

المادة الثانية. ديوان الاحكام العدلية يكون متعلقاً بالحقوق والمعاملات العادية والجنائية ما عدا الحقوق الشرعية التي ترى في المحاكم الشرعية والدعاوي المخصوصة العائدة للجماعات الغير المسلمة ومصالح التجارة التي ترى في المجالس المختصة بهما فتكون مأمورية روية المصالح التي تفصل وبحكم بها تطبيقاً الى القوانين والنظامات العمومية وهي اولاً روية الدعاوي المحلولة لمحاكمه ذات اصولاً ونظاماً ثانياً التدقيق في المصالح التي يلزم استئنافها اصولاً من الدعاوي التي ترى في سائر المحاكم القانونية او المصالح التي تستوقف من طرف المدعي او المدعى عليه من الدعاوي التي درجتها معينة اصولاً ايضاً لكن اذا كانت نتيجة احدي الدعاوي النظامية التي يراماد ديوان الاحكام العدلية بين شخصين تعلق بين الشخص والحكومة فهتفل تلك الدعوى الى شوري الدولة *

المادة الثالثة. اذا وقع اعتراض من طرف المدعي او المدعى عليه في حق حكم واعلام صورة مرافعة المجالس الثانوية المأمورة برؤية احدي الدعاوي في الدرجة الاخيرة اصلاً واستئنافاً من الحقوق العادية والمعاملات التجارية والحكم عليها وحصلت المراجعة فيها

* نظام ديوان الاحكام العدلية الداخلية قد عدل بعض احكام هذه المادة

لديوان الاحكام العدلية فيجري هذا الديوان التدقيق على صورة جريان هذه الدعوى
واذا رأى بان صورة المرافعة والحكم والاعلام ليست موافقة الى القانون والنظام فله ان
يفسخ ذلك الحكم والاعلام مع بيان الاسباب ويجعل تكرار روية ذلك اما الى المجلس الذي
اعطى الاعلام المنسوخ واما الى مجلس اخر يستنبه

المادة الرابعة. ديوان الاحكام العدلية يقسم الى دائرتين احدهما تكون مأمورة بفصل
الامور المتعلقة بالمجازاة حصراً والحكم عليها والثانية كذلك في الدعاوي المتعلقة بالحقوق
والعاملات الاعيادية العائنة الى الاحكام القانونية اما اذا كانت الدعوى التي يراها
راساً واستثنافاً ذات اهمية كبرى فتدعى عند اجتماع هيئة المجلس

المادة الخامسة. هذا المجلس يكون تحت رئاسة ذات من الوكلاء نسي رئيس ديوان
الاحكام العدلية ولكل دائرة منه وكيل رئيس والدائرة تتركب من وكيل الرئيس وخمسة
اعضاء على الاقل او عشرة على الاكثر ويكون لعموم المجلس رئيس كتاب لينظر على
الامور التحريرية فيه *

المادة السادسة. يكون في المجلس ستة ممييزين عنا عن الاعضاء وهؤلاء ينفردون لكانا
الدائرتين بحسب الانجاب

المادة السابعة. الدعاوي التي تحال الى ديوان الاحكام العدلية يجري عليها التدقيق
في البدء بمعرفة المميزين ثم بعد ان تطبق معاً يترتب عليها من الاحكام القانونية يصير
فصلها والحكم عليها في الدائرة التي تعلق بها

المادة الثامنة. رئيس ديوان الاحكام العدلية ووكلاء الرئيس والاعضاء والمميزون
يكون نصيبهم وتعيينهم بإرادة سنية واعضاء المجلس من اية رتبة كانوا من الرتب الديوانية
يكونون نائلي الحقوق المتساوية مجلسياً وساوين لاعضاء شوري الدولة واذا لم يقع
استعفاء من اعضاء ديوان الاحكام العدلية اولم يعينوا للمامورية ارفع اولم يحكم عليهم بالانهاك
لدى المحكمة فلا يعزلون

المادة التاسعة. لا يمكن ان يحصل دخل ولا تعرض اصلاً من احد ماموري الاجراء
في مرافعات واحكام ديوان الاحكام العدلية اما الحكومة الاجرائية فهي مأمورة بتحويل
المصالح حسب طريق الدعاوي واجراء احكام الديوان واعلاماته فقط *

* قد تحول عتزان هذه الرئاسة الى النظارة بتنفيذ احكام النظام الداخلي

* جميعات الاحالة والاجراء قد تعدلت بنظامات

المادة العاشرة. أنواع الدعاوى التي يؤمر بروتبها وفصلها ديوان الاحكام العدلية
 واصول محاكماتها حسب المواد المخزنية والجزائية وصورة عرض احكامها وقراراتها تحصل
 المذاكرة بالنظامات المنتهضة لابانتها في مجلس شورى الدولة وحيثما توضع في موقع
 الاجراء بارادة سنية.

محاکمات ديوان الاحكام العدلية تكون علنية انما يمكن ان يحكم بغير ان المحاکمات خفية
 في الوقت الذي يراه مناسباً لذلك فقط
 في ٨ ذي الحجة سنة ١٢٨٤



نظام ديوان الاحكام العدلية المقدمة

قد قسمت المحاكم النظامية في بلاد الدولة العلية الى اربع درجات اولها مجلس الدعاوى الموجودة في القضاوات . ثانياها مجالس تمييز المحقوق الموجودة في الالوية . ثالثها دواوين المميزين الموجودة في مراكز الولايات . رابعها ديوان الاحكام العدلية الموجودة في دار السعادة وهي اعظم المحاكم النظامية *

مجالس الدعاوى الموجودة في الدرجة الاولى من هذه المحاكم النظامية مأمورة بروية الدعاوى بداية

مجالس تمييز المحقوق الموجودة في مراكز الالوية والولايات مأمورة باستئناف الدعاوى التي راعها ابتداء مجالس الدعاوى حسب الاستدعاء وان ترى ابتداء الدعاوى التي تكون في درجة ماذونيتها النظامية بالذات

ديوان الاحكام العدلية مركب من محكمين قانونيين

اولها يطلق عليها محكمة التمييز وهذه المحكمة هي مأمورة بالتدقيق على الاعلامات المعطاة من المحاكم النظامية في دعاوى الجنايات والمحقوق الاعتيادية ونقضها عند الافتضاء وتكون منسقة الى دائرتين احدهما تختص بتمييز المحاكمات الجزائية والثانية بتمييز دعاوى المحقوق الاعتيادية

المحكمة الثانية تكون اكبر محكمة نظامية في دار السعادة وهي مأمورة بالتدقيق والمحكم القطعي على الدعاوى التي تكون قد رويت مؤخراً سواء كانت مختصة بمحاكمات جزائية او بمحقوق اعتيادية بحسبها هو محرر في المادة الثامنة عشرة *

ديوان الاحكام العدلية الذي يشكله من المحكمين يكون تحت نظارة ذات من الوكلا ومكان المحكمة الاولى منه تكون دائرتها محاليتين لادارة رئيس ثان كذلك يوجد في المحكمة الثانية رئيس واحد ايضاً

- * قد تعدلت الاحكام المختصة بدرجات المحاكم النظامية بحسب احكام نظام المحاكم النظامية
- * قد تعدل بحسب احكام نظام محاكم دار المادة النظامية

ذات الناظر تترأس على مجموع هيئة محكمة التمييز ولها النظارة فقط على المحكمة الثانية
بداية روية الدعوى في روية الدعاوي الخفوقية التي لم تكن قابلة للتسوية صلحا بل
في محتاجة الى المحاكمة وفصلها والحكم عليها اول من
استئناف الدعوى هو تكرار روية وفصل الدعاوي الخفوقية المنظورة ابتداء في المحاكم
النظامية الموجودة في الدرجة الاولى
تنقض الدعوى هو التدقيق على اعلانات الدعاوي الخفوقية التي تكون رؤيت في
المحاكم النظامية التي هي في الدرجة الاولى ثم تستأنف في المحاكم المأمورة بالاستئناف حتي اذا
كان حكمها موافقا للقانون بصادق عليه ولا ينقض ويخرج وتخال روينها ومحاكمتها تكرارا
الى المحكمة الاستئنافية التي اعلمت بالدعوى المدق فيهما او الى محكمة اخرى تكون مأمورة
بالاستئناف ومن حيث ان درجات وظائف المحاكم النظامية المأمورة برؤية الدعاوي بداية
واستئنافا قد تميزت وتحددت بنظام مخصوصي فلا يبحث هذا النظام في ذلك بل يبين
وظائف ديوان الاحكام المدلية فقط

الفصل الاول

في وظائف محكمة التمييز واصولها ومحاكمها

المادة الاولى. وظائف محكمة التمييز في عبارة عن هذه المواد الاتية وهي اولاً التدقيق
والتمييز في الاعلامات المعطاة من المحاكم التي لا يقبل حكمها الاستئناف اما بحسب اسنادها
المدعي او المدعى عليه او لاجل الاستئناف على حسن حريان القانون في ما وقع بها من
الاحكام ثانياً فصل الدعوى الواقعة من طرف المدعي او المدعى عليه ضد المجموع هيئة
المحكمة النظامية او احد اعضائها او البعض منهم ثالثاً فصل الاختلافات التي تظهر بين
المحاكم بحقي روية احدى الدعاوي وتعيين مرجعها رابعاً رفع الدعوى من المحكمة التي تكوى
احيلت اليها واحالتها الى محكمة اخرى متى حصلت شبهة قوية بانها لا يمكن تسلم روية
تلك الدعوى والتدقيق فيها من الغرض والتعصب في تلك المحكمة او كانت رؤيتها فيها
موجبة لاخلال الراحة العمومية خامساً النظارة على وجود ماموري المحاكم النظامية بمجال
ومسلك بوافق صفة المحاكم ومأمورية

المادة الثانية. ان الاسباب الموجبة لتنقض الاعلامات المحالة الى محكمة التمييز على ما
تنصل وتعرف في ما ياتي من مواد هذا الفصل الاول المختلفة في اربعة انواع الاول هو

ان يكون قد جرى الحكم مخالفاً للقانون الثاني ان تكون احدى المحاكم رأت شغلاً خارجاً عن صلاحيتها وماذونيتها القانونية ثالثاً ان يكون حاصل الاجراء بصورة مخالفة لاصول المحاكمة رابعاً ان تكون الاعلامات المعطاة في حق القضية الواحدة مغايرة بعضها بعضاً

المادة الثالثة. اذا انقضت مدة المهل المعينة لاستدعاء نقض الحكم بحق احد الاعلامات وعرفت محكمة التمييز بان ذلك الحكم غير خالٍ من اسباب نقضية ولو لم يظهر تشكك من احد الاطراف تجوز المبادرة بالنقض انما فقط لا يستفيد احد الطرفين من ذلك

المادة الرابعة. محكمة التمييز لا تندخل في محاكمة الدعوى الموجودة تحت الحكم الذي نقضته بل انما تحيلها الى المحكمة التي تحت احوالها اليها اما اذا كانت صورة محاكمة الدعوى موافقة لاصولها وكذلك حكم الاعلام للقانون فتؤيدها واما القرارات المتعلقة بمواد جنائية فلا تحتاج الى وقوع استدعاء بل من حيث انها موقوفة على مطلق قبول الديوان فالمواد التي هي من هذا القبيل تجري التدقيقات على الاعلامات المعطاة بحجها من مجالسها الخصوصية لكي تحصل اذا كانت صورة محاكمتها موافقة للقواعد الموضوعية لحكمها وحقها موافق للقانون المصادقة عليها والا فيصير اكلها واصلاحها

المادة الخامسة. اذا انقضت محكمات التمييز الاعلام الذي يكون قد اعطي بصورة قطعية واحالة الى احدى المحاكم لكي يجري عليه التدقيق تكررأ بناء على احدى الاسباب الاربعة المحررة في المادة الثانية او عت منها وبني حكم الاعلام الثاني المعطى بخصوص الدعوى التي هي موضوع البحث على العلل والاسباب المستند اليها في حكم الاعلام المنقوض ثم حصل الاستدعاء بنقض تكررأ من طرف المدعي او المدعى عليه فتنجس دائرنا محكمة التمييز وتدققان فيه وتنقضانه اذا اقتضى الامر لذلك لكن اذا كان حكم هذا النقض الثاني يبني على الاسباب التي كانت مداراً للحكم في نقض الاعلام الاول ايضاً فيجبر حينئذٍ على ان يمثل القرار المعطى من محكمة التمييز التي احيات اليها الدعوى

المادة السادسة. الاعلام الذي يكون قد اعطي بحق احدى المواد لا يقبل استدعاء نقض حكمه ما لم يكن مخالفاً للقانون الذي كان دستوراً للعمل حين وقوع تلك المادة

المادة السابعة. امكان التدقيق في محاكمة التمييز على الدعوى الحالة لاحدى المحاكم ونقض اعلامها منوط بالحكم الصادر من تلك المحكمة ان يكون بصورة قطعية يعني غير قابل للاستئناف انما القرار الذي يكون قد اتخذ بحسب الترتيب فقط وتكون النتيجة تخفقي من اول وهلة بانها تستوجب ضرراً لا يمكن ملافاته للمدعي او المدعى عليه فيمكن لمحكمة التمييز

ان تنفضه كما يمكنها اذا كان قد جرى ترتيب الحكم بصورة قطعية في حق احدى جهات الدعوى ان تنفض تلك الجهة فقط قبل ان يلحق بها اصل الحكم
 المادة الثامنة. محكمة التمييز تعتبر الاحوال والكيفيات المدرجة في اعلام المستدعي تنفضه لتكون مداراً للحكم محكمة فلا تتداخل بتعيقها لكن اذا كانت تلك الاحوال والكيفية قد جرحت بسند رسمي لم يحصل تصدى لجرحه من طرف الخصم في المحكمة التي رأت اصل الدعوى وثبت انه لم يحصل التدقيق على ذلك السند في المحكمة المذكورة فينبض حينئذ حكم الاعلام المعطى بها

المادة التاسعة. اذا كان حكم احد الاعلام قد نشأ عن تاويل مغلوط للمادة القانونية في صدد الاسباب الموجبة اليه فينبض ولو كان مطابقاً للقانون
 المادة العاشرة. اذا كان قد اعطى معنى بنوع اخر عند رؤية دعوى حادثة عن المناولة ما للصراحة مفاد السند المختص بتلك المناولة او لحكم القانون والنظام المتعلق بها فينبض اعلام الدعوى المختص بتلك المناولة

المادة الحادية عشرة. ان امكن نفذ الدعوى المنظورة في احدى المحاكم خلافاً لاصول المحكمة في مجلس التمييز يتوقف على اخلال اصول المحكمة في الوظائف العائدة لتلك المحكمة ويكون هذا التصبر والخطا حاصلًا بدرجة يمكن معها اعطاء الحكم اللاحق بواو اعراض يقع من طرف المدعي او المدعى عليه بدرجة تثبت وقوع تعبير او اخلال في اصول المحكمة ولم تدقق المحكمة في ذلك

المادة الثانية عشرة. اذا كان حكم احد الاعلام ينفض لجرد كونه مغايراً للقانون وبحال لاحدى المحاكم لاجل تصحيحه فلا تتداخل تلك المحكمة في تكرار مرافعة اصل القضية بل تصلح الحكم المنقوض بمواجهة الطرفين فقط

المادة الثالثة عشرة. عندما ينقض اعلام ما لجرد وقوع الخطا في اصل المحكمة وبحال لاحدى المحاكم فتعتبر التحقيقات التجارية في المحكمة التي نظمت ذلك الاعلام لحد وقوع الخطا الموجب للنقض وتلقى القرارات المتخذة بعد وقوع الخطا فقط اما اذا كان هذا الخطا ظهر في بداية رواية المصلحة فيكون ذلك الاعلام منقوضاً بتمامه وتصير رواية القضية وفصلها مجدداً وعلى اية حالة كانت يجوز ان ينقض ثانية في محكمة التمييز الاعلام الذي يعطى من طرف هذه المحكمة

المادة الرابعة عشرة. الاعلام التي تعطى من طرف محكمتين في دعوى واحدة

مباين احدهما للآخر وكان شكل الدعوى مع المدعى والمدعى عليه لم يتغير ينتضان في محكمة التمييز
المادة الخامسة عشرة. الاختلافات التي تقع فيما بين عدة من محاكم الاستئناف او بين
محاكم الدرجة الاولى التي لم تكن مربوطه بمحكمة استئنافية بخصوص تعيين مرجع احدى
الدعاوى تفصل في ديوان الاحكام العدلية

المادة السادسة عشرة. نقل الدعوى من المحكمة التي تكون قد رويت بها الى محكمة اخرى
بحسب الحاجة الى وجود احد الاسباب الاتية وفي اولا ان تكون حالة اعضاء المحكمة الاولى وصفاتهم
غير مقبولة قانونا في تلك الدعوى ثانيا اشبه ديوان الاحكام العدلية من المحكمة المذكورة
بناء على بعض اسباب تستحق القبول
المادة السابعة عشرة. نقل الدعوى من المحكمة التي تكون رويت بها وفاية للراحة
العمومية يجري بامر رسمي

الفصل الثاني

في بيان وظائف محكمة ديوان الاحكام العدلية النظامية

المادة الثامنة عشرة. محكمة ديوان الاحكام العدلية النظامية ترى وتحكم في الدعاوى
الاتية وهي اولا التي يصير نقضها واحالتها في محكمة التمييز ثانيا التي ترى في المحاكم التي لم
يكن لها محل استئناف ويصير استئنافها راسا على خطر مستقيم ثالثا التي تحال رويتها بدانة
لجهة اهيئتها *

المادة التاسعة عشرة. من بعد ان ينتقض اصولا حكم الاعلام المعطي من احد المحاكم
الاستئنافية يتوقف صرف النظر عن احالة التدقيق في الدعوى لتلك المحكمة ورويتها في
المحاكم النظامية الى رأي محكمة التمييز وقرارها
المادة العشرون. استئناف الدعوى يحتاج الى استدعاء الطرف المحكوم عليه في بدانة
رؤية تلك الدعوى

المادة الحادية والعشرون. عندما تحصل رؤية دعوى من قيل محاكمات جزائية
طلبت رويتها استئنافا ثم ادى التدقيق فيها وقع ادعاء ضدا الى واحد او الى هيئة اعضاء
المحكمة التي تكون قد حكمت ابتداء في تلك الدعوى ووجد انهم مسئولون اصولا فتجري
محاكمتهم هم ايضا

* تعدلت بحكم نظام محاكم دار السعادة النظامية

الفصل الثالث

في بيان صورة جريان المصالح في ديوان الاحكام العدلية

المادة الثانية والعشرون. يلزم ان يحرر في العرض حال الذي يعطى الى ديوان الاحكام العدلية تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم ولقب المدعى والمدعى عليه وصنعتهما ومحل اقامتهما ومن تبعه اي دولة هما اذا لم يكن المدعى او المدعى عليه من تبعه الدولة العلية وادلة خلاصة دعواهما ومن اي وجه وجد الاعلام الذي يستدعيان تمييزه مغايراً للقانون والنظام ثم يضي العرض حال او يختم من طرف صاحبه

المادة الثالثة والعشرون. اذا حصل الاستدعاء بان ترى الدعوى استئنافاً في محكمة ديوان الاحكام العدلية النظامية يلزم ان يقدم صاحب الاستدعاء كفيلاً قوياً على ضمانه المصاريف والاضرار والخسائر التي يعينها خصمه نظاماً اذا ظهر انه لا حق له وكذلك اذا استدعى تمييز اعلام ما ولم يعط صاحب الاستدعاء تاميناً عند الاستئناف بكفالة او بغيرها على ابقاء الشرط المبين لاجل طلب الاستئناف والقيام بتاديبه متى استوفى التمييز حقه حكم عليه فيكون مجبوراً بان يسلم النقود او الاشياء المحكوم بها الى محل اوراق ديوان الاحكام العدلية او الى محل اخر رسمي يتعين له في مقابلة سند مقبوض او انه يقدم كفيلاً معتبراً لاعطائها ايضاً

المادة الرابعة والعشرون. الشخص الذي يستدعي تمييز اعلام او استئناف دعوى يلزم ان يحرر في استدعائه اصل ذلك الاعلام او صورته مصدقاً عليها وينظم لائحة محررة بنداً فيبدأ تشتت على شرح الاعتراضات المحررة في استدعائه وايضا حها ويعطيها الى محل اوراق ديوان الاحكام العدلية اما مربوطة باستدعائه واما لتربط به بظرف ثمانية ايام نهاية ما يكون

المادة الخامسة والعشرون. يرد الاستدعاء اذا لم تراعى به الشرائط التي تحتويها المادة الثانية والعشرون والثالثة والعشرون والرابعة والعشرون

المادة السادسة والعشرون. الاستدعاء الذي يمكن عمله لاجل تمييز اعلام او استئناف دعوى يقبل بظرف مائة وعشرين يوماً اعتباراً من تاريخ تهاج الاعلام ويسقط بعد انقضاء هذا المهل

المادة السابعة والعشرون. الاستدعاء الذي يقع خارج الاستانة بخصوص تمييز اعلام

او استئناف دعوى في ديوان الاحكام العدلية بتقديم بظرف مدته القانونية الى اكبر ماموري الحكومة المحلية وذلك المأمور بعد ان يستوفي ايضاً الشروط المبينة في المادة الثالثة والعشرين بمعرفة مجلس التمييز المحلي او المحكمة التجارية يكون مجبوراً بان يلق الاستدعاء الواقع ومعه اللائحة المربوطة بجميع الاوراق المنفردة عن ذات المصلحة بتجديدات منه وبم رسالة مع اول بوسنة الى نظارة ديوان الاحكام العدلية وكما انه لا يمكن قبول الاستدعاء الواقع من طرف الحكومة المحلية ما لم تجر الشروط المحررة بنماها كذلك اذا كان الامر بالعكس اعني اذا كانت استوفيت الشروط ورد الاستدعاء لاي سبب كانت تقع حينئذ المسؤولية قانوناً على المحكمة او مامور الحكومة المحلية الذي رده

المادة الثامنة والعشرون . من بعد ايفاء الشروط المحررة يكون صاحب الاستدعاء مجبوراً على ان يحضر هو او وكيل عنه الى دار السعادة لاجل المحاكمة بظرف ستين يوماً نهاية ما يكون اعتباراً من انقضاء المدة القانونية المحررة في المادة السادسة والعشرين وبمقدم مذكرة الى نظارة ديوان الاحكام العدلية لاجل تعيين تاريخ وروده في محل اوراق ديوان الاحكام العدلية وانما لم يفعل ذلك يرد استدعاؤه

المادة التاسعة والعشرون . اذا لم يتمكن صاحب الاستدعاء من الحضور لدار السعادة بظرف هذه المدة لعذر شرعي او سبب مجبر واثبت اخيراً عنده المشروع فلا تسقط دعواه

المادة الثلاثون . من بعد ان تحرر بالتعبية اشارة التمر وتاريخ الورد على الاستدعاءات وانذار وسانر الاوراق الحاضرة الى ديوان الاحكام العدلية تنفذ كذلك حالاً كل ورقة بمرئها وتاريخها ومن طرف اي شخص اعطيت او من اي محل حضرت في دفتر خصوصي في محل اوراق ديوان الاحكام العدلية

المادة الحادية والثلاثون . قضية هذا القيد تجري القيد من طرف مدير محل الاوراق بمعرفة كتاب معينة بقدر الزوم في المحل المذكور

المادة الثانية والثلاثون . يرد عرض حال صاحب الاستدعاء الذي لا يجري حكم المادة السادسة والعشرين

المادة الثالثة والثلاثون . بوصلات المقبوض التي تعطى بالنقد والاموال التي تسلم الى ديوان الاحكام العدلية بمنتهى احكام المادة الثالثة والعشرين تقطع وتعطى من دفتر ذي قوجان (مجزع او مشدود) وتنفيذ النود والاموال بمناذيرها او من اخذت وفي اي

تاريخ ولاجل اي المواد اخذت بدفتر مخصوص *

المادة الرابعة والثلاثون . المبالغ التي تعطى من طرف اصحاب الدعاوى الى محل
الاوراق تنسب الى الوزنة الموجودة بمعية مدير الاوراق
المادة الخامسة والثلاثون . هذه الوزنة تصير ادارتها بمعرفة وزنة دار واحد ومأمورين
بتقدير الزوم

المادة السادسة والثلاثون . من بعد ان تنفيذ الاوراق الواردة في محل الاوراق
يجري تقريرها وتعيينها الى اي محل واية دائرة تعود اليها بمعرفة جمعية التفريق
المادة السابعة والثلاثون . جمعية التفريق مركبة من عضوين وباشكائب ديوان
الاحكام العدلية ومعه ثمران ميزان وبناراس واحد منهم على الجمعية باستنساف نظارة
ديوان الاحكام العدلية

المادة الثامنة والثلاثون . من بعد ان تطالع جمعية التفريق الاوراق الواردة وتستجلب
عند الاقتضاء المدعي او الطرفين وتستجوبها تفرق من الاوراق الواردة ما كان ليس بعائد
الى ديوان الاحكام العدلية وتقدمه الى نظارة ديوان الاحكام العدلية مع بوصلة مفردات بيان
الحالات التي يرجع اليها وهكذا ايضا ترد الاستدعاءات التي تكون منظمة بدرجة لا يفهم معها
ما لها اول تنصرح بها الدعوى او توجد مغايرة لافادة المدعي الشفاهية ولم تتوفق على شرائطها
الخصوصية الى اصحابها مع بيان الاسباب ايضا ثم ترجع الاوراق العائدة الى الديوان نظاما
لمحل الاوراق لكن تعطى الى الحاكم والدوائر التي تتعلق بها واذا كان المدعى عليه في الخارج
ولزم احضاره تبين الى ديوان النظارة تحريرا بان اجراء شروط المتروك واحضار المدعي
عليه في ظرف المدة القانونية هو موافق للاصول والنظام *

المادة التاسعة والثلاثون . ناظر ديوان الاحكام العدلية يرسل الى محل الاوراق
التي تقدم من طرف الجمعية مع انضمام رايه فيها لكي تنفذ في دفتر مخصوص توفيقا
الى اصول المحررة في المادة الثلاثين *

المادة الاربعون . الاوراق التي ترجع من طرف جمعية التفريق الى محل الاوراق
يسلك لها دفتر في محل الاوراق عنا عن دفاتر القيد الخصوصية بدوائر الاحكام العدلية لاجل

* من حيث ان جمعية التفريق نسبت جمعية الاحالة بموجب النظام المورخ في ٢١ رمضان سنة ٨٧
فالنظام المذكور معدل ومكمل الاحكام المتعلقة بوظائف تفريق المعاملات والجمعية في هذا النظام
* راجع شرح المادة الثالثة والثلاثين

تقيدها مرة ثانية ويقيد به ما يرد من الاوراق *

المادة الحادية والاربعون . المعاملة القيدية في هذه الدفاتر عبارة عن قيد خلاصة مال كل ورقة وتحرير تاريخها وثمرتها

المادة الثانية والاربعون . من بعد ان تقيد الاوراق الواردة تنفرق بحسب اجناسها ويبلغ كل منها بصورة مخرجة من دفاتر الخلاصة وترتفع الى رئيس المحكمة او الدائرة التي تعود اليها ومنها الى باش ميزر المحكمة او الدائرة ايضاً

المادة الثالثة والاربعون . الاوراق الواردة تنقسم بحسب استنساب المجلس على ميزين آخرين لكي تطالع ونجري مقتضياتها بظرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون منذ ورودها الى المحكمة او الدائرة ويؤخذ في مقابلتها سند بالتسلم من طرف باش ميزر الاوراق المختصة بالنضاي المستعجلة فيمكن ان تجرى التدقيق فيها المحكمة او الدائرة راساً ايضاً بدون ان تحال الى الميزين

المادة الرابعة والاربعون . بعد اطلاع الميزين على الاوراق الحالة اليهم يستحضرون الطرفين وينفونها بانها بلزمها ان يربا محلاً لكي يبلغ اليها في اثناء التدقيق والمحكمة ثم يعينان المحل ليستحضروها منه لاجل الاستجواب وكذلك يستحضرون الذين يلزم استماعهم والاوراق المتعلقة بالامر المنازع فيه وتلزم مطالعتها في المحل الموجودة فيه ويجرون عليها التدقيق ثم يقدمون تقريراً الى باش ميزر بظرف خمسة عشر يوماً نهاية بيان واقعة الحال فقط بدون ان يبينوا فيه نتيجة تدقيقهم ورايهم

المادة الخامسة والاربعون . المميز يعطي الاوراق المحررة في الالسنه الاجنبية لاصحابها لينقلوها الى اللغة التركية ويصدقوا عليها من طرف احد المحلات الرسمية بظرف مدة مناسبة اما الاوراق التي لا ترجم ولا يصادق عليها بظرف المدة المعينة لها فيكون المميز مجبوراً على ان يترجمها رسماً بحيث يعطي مصروفها من طرف صاحبها

المادة السادسة والاربعون . المميزون مجبورون على التدقيق في الاوراق التي تحال اليهم باعتبار تاريخها اما اذا كان استيفاء التحقيقات التي تحتاج اليها يتوقف على مدة طويلة وكان ينتهي التدقيق على شغل اخر بظرف تلك المدة فينظرون لاثنته حالاً ويقدمونها الى المحكمة اولى باش ميزر الدائرة ويسترجعون سند المقبوض الذي اعطوه قبلاً بمنقضى المادة الثالثة والاربعون

* راجع شرح المادة الثالثة والاربعين

المادة السابعة والأربعون. إن باش مميز يقدم إلى المحكمة أو إلى الدائرة التقارير التي ترد اليه من طرف مميزين آخرين ثم توضع هذه التقارير في موقع المذكرات باعتبار تواريخها المادة الثامنة والأربعون. يتعين يوم مناسب بحسب اقتضاء مصلحة لاجل جلب الطرفين وحضارها إلى ديوان الأحكام العدلية

المادة التاسعة والأربعون. أمر الاحضار يجري ببوصلات محتومة بختم ديوان الأحكام العدلية تقطع في دفتر قوجان محبوك بمعرفة محل الأوراق ويتبين به صراحة التاريخ واسم الشخص الذي يراد احضاره ولقبه وصنفته وصفته وحمل اقامته وسبب احضاره واليوم الذي يتعين لتوجهه إلى المحكمة أو الإدارة

المادة الخمسون. ببوصلات الاحضار المرفوعة تبليغ لمن يلزم تبليغها اليهم مع جاويزية الاحكام العدلية

المادة الحادية والخمسون. تلى التقارير المختصة بما يرى من المصالح بمواجهة الطرفين في اليوم المعين باعتبار تواريخها وتستمع كذلك افادات الطرفين وإذا طلب احدهما ان يفيد مراعاة كتابة فيعطى له مهل مناسب لاجل تنظيم لائحته

المادة الثانية والخمسون. قرار القضية يعطى بالاتفاق أو بأكثرية الآراء من طرف الاعضاء والأكثرية ضد الجرم من الامور الجنائية تعتبر اقالة بالاتفاق ثلثي الآراء

المادة الثالثة والخمسون. اذا لم تحصل في محكمة التمييز أكثرية آراء في إحدى المواد فجميع اعضاء الدائرتين ويشكلون مجلساً عمومياً ويعطون قراراً لتلك المادة

المادة الرابعة والخمسون. تمسك جريمة ضبط في كل دائرة لاجل ضبط ما يقع من المذكرات بالنظر إلى أنواع المصالح حسب القاعدة المحررة في المادة الأربعين ويلزم بان تكون كل ورقة من هذه الجريمة مثيرة ومحتومة بختم ديوان الأحكام العدلية

المادة الخامسة والخمسون. تضبط في أول الامر خلاصة تحقيقات كل قضية ومذكراتها والأوراق التي تبرز من الطرفين مع تاريخ ذلك اليوم وثمة الورقة التي تكون مبدأ التدقيقات واسماء الاعضاء الموجودين على ورقة وعند ما يميز ذلك ويصحح باش مميز وقبل مجلساً يعفي عليه رئيس المحكمة أو الدائرة ثم يدرج هذا الضبط عنه في جريدته الخصوصية بظرف أربع وعشرين ساعة نهائية ويعفي بذلك كافة الاعضاء المحاضرين أثناء المحاكمة

المادة السادسة والخمسون. لا يجوز قطعاً ان يوجد في جرائد الضبط المذكورة محل مخربط أو محكوك أو كلمة مضافة بين السطور لكن اذا بالعرض وقع سهو يعطى عنه شرح في حاشية

المجربة ويمضي بذيل الرئيس وباش مبرز
المادة السابعة والخمسون . يوجد جمعية كل من رؤساء المميزين كاتب ضبط الاجل
هذه القضية

المادة الثامنة والخمسون . يلزم ان تعمل في محل المضابط مضبطة قرار القضية القطعي
توفيقاً الى الاصول المحررة في ما ياتي بطرف خمسة عشر يوماً نهاية ما يكون اعتباراً من تاريخ
اعطاء ذلك القرار

المادة التاسعة والخمسون . هذا المحل يقسم الى قسمين تحت ادارة كاتب اول واحد
وكل قسم يكون عبارة عن مقابل واحد ومعه كتاب بقدر الزوم لكي تنظم في احدهما المضابط
المتعلقة بحكمة التمييز وفي الثاني المضابط المتعلقة بحكمة النظامية

المادة الستون . ورقة الضبط المتضمنة للقرار تعطى مع سائر الاوراق التي تفرغ عنها
من طرف باش مبرز الى اول كاتب محل المضابط او في مقابلة بوسيلة المنبوض الافراية
لاجل عمل مضبطة ذلك القرار ثم بعد عمل المضبطة المذكورة تحتفظ الاوراق
هناك ايضاً

المادة الحادية والستون . اوراق الضبط تؤخذ اساساً لما يعمل من المضابط ويدرج في
من كل مضبطة بيان تاريخ الاستدعاء وغرته وخلاصة ما آله واسم الطرفين وشهرتها ومحلها
المعين وصفتها وصفاتها مع خلاصة الامر المتنازعان فيه وما وقع عليه من التخصيمات والحكم
والقرار المعطيان مجتمعة مع اسماها القانونية ثم يمضي على مسودتها الكاتب الذي حررها

المادة الثانية والستون . من بعد تحرير المضبطة تعطى من طرف رئيس الكتاب الى
باش مبرز المحكمة او الدائرة لكي يجري الباش مبرز الدقة ايضاً على سبيلها ويربطها وعلى موافقتها
للقرار المعطى ثم بعد ان يفتح المحلات المفتضية فيها يريها الى الباش كاتب ويقرأها في المجلس
ومتى قبلت يمضي عليها مع رئيس المحكمة او رئيس الدائرة ويرجعانها الى محل المضابط
لاجل التبييض

المادة الثالثة والستون . تمسك سجلات في محل المضابط لاجل تبييض مسودات المضابط
وقيدها بحسب اجناس ما يقع من المصالح وتنفيد كل مسودة بعينها في سجلها الخصوصي
وتوضع باعلامها الفهر بالتبعية عنا عن غمرة محل الاوراق ويختتم بذيل من طرف الاعضاء
الذين اعطوا رايهم والقرار

المادة الرابعة والستون . من بعد ان تنفذ المضبطة في السجل يعطى اعلام نظير

المضبطة عينها مضي بامضاء باش كاتب ديوان الاحكام العدلية ومختم بمختم ديوان الاحكام العدلية وترسل نسخة ايضا الى محل الاوراق لتبلغ بواسطة الجاويش المباشر لذلك العمل الى الجهة التي تظهر بانها لا حق لها بطرف ثلاثة ايام نهاية

المادة الخامسة والستون. هذه الاعلامات بل وجميع الاوراق التي تخرج من ديوان الاحكام العدلية على الاطلاق ترسل في اول الامر الى محل الاوراق وتنفيد بدفتر مخصوص التمر التي وضعت عليها من محل الاوراق ومن محل المضابط حين ورود الاوراق وكذلك المحل التي تكون ارسلت اليه هذه الاوراق وبواسطة من وفي اي تاريخ اعطيت او انها حفظت في البطل

المادة السادسة والستون. تبليغ الحكم يحصل باعطاء نسخة الاعلام وتسليمها بالذات الى الطرف الذي لا حق له او يتركها في المحل الذي يكون قد عينه حسب ما تبين في المادة الرابعة والاربعون عندما يستنكف من قبولها او اذا لم يمكن وجوده هناك

المادة السابعة والستون. عندما يحل المباشر صورة الاعلام الى الطرف الذي يظهر بانه لا حق له ياخذ منه سنداً بتسليمه اما اذا لم يعط هذا السند اول قبل صورة الاعلام فيعمل المباشر مذكرة ببيان واقعة الحال وبمضيها من امام المحلة ومخاربهها او من ذاتين معتبرين سابقين في تلك المحلة ثم بعد ان يريها الى الباش كاتب وبمضيها منه يعطي تلك المذكرة الى الطرف الذي يظهر بانه محق *

المادة الثامنة والستون. كما انه ينبغي ايضا لصور المصادق عليها بالاحكام والقرارات المعطاة فيما يختص بالدعوى المتعلقة بالجنايات الى موقع الاجراء كذلك تبليغ نسخة الاعلام المعمول بدعوى الحقوق التي حدثت من هذه الدعوى الى الطرف المحكوم عليه توفيقاً الى اصول الحرية اعلاه

المادة التاسعة والستون. القرار الذي يعطى في ديوان الاحكام العدلية بنقض احد الاعلامات بتبليغ الى رئيس المحكمة التي تكون اعطته لكي يتفقد في الدفتر المختص به يعطى شرح عنه كذلك على قيد الاعلام

المادة السبعون. جميع امور ديوان الاحكام العدلية القلية والحريرية تكون تحت نظارة الباش كاتب ولا تجري معاملات مسودات الاعلامات والتذاكر وغيرها من المخرجات الخارجة من ديوان الاحكام العدلية الا بعد ان يراها

* الامر العالي المورخ في سنة ١٢٨٠ بمما يختص بصورة تبليغ الاعلامات الجزائية هو مهم لاحكام هذه النضية

المادة المحادية والسبعون. الطرف الذي يظهر له الحق يكون مجبوراً أن يعطي ويسلم الى محل الاوراق مصاريف المحاكم الميينة في تعرفه خصوصية على بناء ان ينحصلها من الطرف الذي يظهر بانه لاحق له

المادة الثانية والسبعون. الرسومات الماخوذة تنفيذ بافرادها بدفتر مخصوص في محل الاوراق ويعطى لصاحبها سند مقبوض منقطع من قوچان

المادة الثالثة والسبعون. من بعد ان تسوى مصاريف قرطاسية ديوان الاحكام العدلية وغيرها من هذه الرسومات يرسل الباقي بدفتر مخصوص الى الخزينة المالية الجبليلة

مادة موقفة

احكام نظام اصول محاكمة التجارة التي لا تفاير احكام هذا النظام بحق الدعاوي التي يراها ديوان الاحكام العدلية تكون مرعية الاجراء وديوان الاحكام العدلية بنظم مضبطة ويعرضها في كل سنة تتضمن اكمال النقصان واصلاح النقرات التي يرى بالتجربة انها محتاجة الى التعديل في القوانين التجارية

في ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٨٦



نظام في وظائف جمعية الاحالة ومعاملاتها

المادة الاولى . جمعية الاحالة تحيل ما يرد اليها من الاستدعاءات والمحركات والتذاكر والاعلامات وغيرها من الاوراق الى اي محل كانت تعود اليه ونجري الشروط النظامية للذين يلزم احضارهم من الولايات

المادة الثانية . لا يتفقد استدعاء بل ولا يجري نوع من المعاملات بحق استدعاءات بلا قيد ما لم يؤخذ بذلك ايضاً مجدي مجعلاً خرج قيدة عن كافة الاستدعاءات انما فقط اذا كان المبلغ المدعي يواقل من مائتين وخمسين قرشاً او كان اكثر من هذا المقدار وعرفت الجمعية عدم اقتدار صاحب الاستدعاء حينئذ يعاف صاحب الاستدعاء من اعطاء هذا المخرج

المادة الثالثة . الاوراق والاعلامات وغيرها التي ترد الى جمعية الاحالة تنفذ اول الامر في دفاترها الخصوصية وبعد ذلك تعطى الى رئيس الجمعية وهو يعطيها الى المميزين لكي يعملوا خلاصاتها

المادة الرابعة . ما كان محتاجاً الى الخلاصة من الاوراق التي تعطى الى المميزين تعمل خلاصته وتعطى بوصلة خلاصته المطبوعة الى الرئيس ويتفقد راي الجمعية وقرارها في الدفتر المخصص بذلك ونحضر نتيجة قرارات الجمعية بحق كافة الاوراق باعلى الاوراق ويختتم ذيلها بختم الجمعية

المادة الخامسة . جمعية الاحالة تبين تحريراً اسباب الاستدعاءات التي لم تكن موافقة للمادة الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والثامنة والثلاثين من نظام ديوان الاحكام العدلية الداخلي وتحفظها وترجمها لصاحب الاستدعاء وتذكر بان بنظها وبندمان موافقة الى اصولها وقواعدها

المادة السادسة . جمعية الاحالة اذا لزم الامر تخضر الطرفين واحدها بدون ان تحيل الاوراق الولادة الى المحلات المنتضبة

المادة السابعة . قضية الاحضار تجري توفيقاً الى المادة الثامنة والاربعين والتاسعة والاربعين والخمسين من نظام ديوان الاحكام العدلية الداخلي انما البوصلات المطبوعة ذات القوجان التي ترسل لاجل هذا الاحضار تختتم من طرف محل اوراق جمعية الاحالة المادة الثامنة . الذين ترسل اليهم بوصلات الاحضار ولا يحضرون بدون عذرة قبول

بوخذ منهم الجزاء القندي بقرار جمعية الاحالة توفيقاً لاحكام المادة المائة والسادسة عشرة
من قانون الجزاء الهايوني

المادة التاسعة. الذين ترسل اليهم بوصلات الاحضار ثلاث مرار متعاقبة بظرف ثمانية
ايام ولا يجيبون بنهاية الطالب يجلبون اذا كانوا من احاد الناس لجانب الضابطة او من
المأموين بواسطة الامر الذي يكونون متقادين اليه وبوخذ منهم الجزاء القندي

المادة العاشرة. اذا كانت الاستدعاءات التي تقدم باستحضار رجل من الولايات
موافقة للنظام فتقبل ونحال الى جانب الوزنة ليؤخذ من المستدعي كفيلاً بائنه اذا تبين بان
لا حق له في دعواه يعطى بدون تردد كامل المصاريف والاضرار والخسائر التي يحكم
بها قانوناً للرجل الذي يستحضره ثم يرتبط المستدعي من جانب الوزنة بكفالة موافقة
لشروطها وبعد ان يحفظ بها سند الكفالة مصدقاً عليه ويتخذ اسم الكفيل وشهرته ومحل
اقامته بدركار على ذلك الاستدعاء يعطى الى الجمعية لكي تبين بذكره من الجمعية الى
نظارة الديوان ايضاً بائنه قد جرت الشرائط النظامية لاجل امر احضار الرجل المراد
احضاره بموجب المادة الثامنة والثلاثين من نظام ديوان الاحكام العدلية الداخلي

المادة الحادية عشرة. تكتب تحريرات عالية من شعبة قلم ديوان الاحكام العدلية بموجب
مذكرة الجمعية ويتصرح فيها اسم الكفيل وشهرته ومحل اقامته

المادة الثانية عشرة. اوراق استدعاء الاحضار التي لم تكن موافقة للاصول والنظام
تبين بها عللها واسبابها وتعاد الى صاحبها

المادة الثالثة عشرة. يسلك دفتر مخصوص لمعاملات الوزنة والجمعية ويتخذ فيه نمرة
العلمة خبر المطبوعة ذات الفوجان التي ترسل الى الوزنة لاجل استيفاء الخرج والرسم او
الجزاء القندي وتوارى بمخار ومقدار الخرج والرسم واسم الدائن والمدين وكيفية وكذلك
نمرة العلم وخبر المطبوع ذي الفوجان الذي يعطى من جانب الوزنة مقابلة لهذا العلم وخبر
بيان الخرج والرسم المأخوذ وتاريخه ايضاً

المادة الرابعة عشرة. المرصالح الذي لا يتصرح به باسم احدي المحاكم تبين حالته الى
المحل المنتضى كما يتعين مرجع الدعوى من طرف الجمعية وبحال اليه اذا كان تصرح به واسمه
وقم بان لا مناسبة له معه

المادة الخامسة عشرة. من بعد اجراء شرائط دعاوي التمييز والاستئناف النظامية يرسل
علم وخبر ذي فوجان مطبوع من طرف الجمعية الى الموقع الذي اجري الاعلام لاجل تاخير

اجراء حكم الاعلام

المادة السادسة عشرة. شرائط الاستئناف والتبيز تجري بمعرفة محل الاوراق وتحرر
اشارة عن صورة الاجراء على ظهر الاستدعاء ويعاد الى جمعية الاحالة

المادة السابعة عشرة. تامر الجمعية بان يخبر يعلم وخبر من طرف مديرية الاوراق الى
المدعى عليه بالثبات او اوكيله عن اسم الكفيل الذي يوافق الاستئناف او لاجل
التبيز وعن شهرته ومحل اقامته وجنس الاشياء التي وضعت ديورينو ومقدارها والحل
التي في محفظة يو

المادة الثامنة عشرة. اذا ادعى الخصم بعدم اقتدار الكفيل الذي قدمه صاحب الاستدعاء
وعلم كفاية الاشياء التي وضعت ديورينو وثبت ما ادعاه بوجه قرار الجمعية
كفيل اخر من صاحب الاستدعاء وتبلغ مقدار الاشياء الماخوذة ديورينو لمقدار كاف
لاحكام المحكوم يو

المادة التاسعة عشرة. يلزم بان الكفلاء التي تؤخذ من طرف جمعية الاحالة تكون
من نعمة الدولة العلية

المادة العشرون. عندما تسرد الملل والاسباب القانونية الموجهة لسقوط حق
الدعوى وتوضح نظام دفع وقوع المدافعة عنها فلا ترد من الجمعية ورقة الاستدعاء المعطاة
بخصوص تلك الدعوى بل تحال الى المحل المتقضى

المادة الحادية والعشرون. لا يعود مسؤولية على الجمعية بداعي ضرر يترتب للمستدعي
من جهة عدم اجراء بعض الشرائط اللازمة لاجرائها من طرفه حسب الاستدعاءات الحاوية
الدعوى المحالة الى المحاكم

المادة الثانية والعشرون. كل ما كان من تعلقات القيد في جمعية الاحالة يجري
بمعرفة مدير اوراق واحد ومقيدين بقدر اللزوم وامور الاحضار

المادة الثالثة والعشرون. جميع ما يرد من الاوراق يعطى الى مدير الاوراق ومن بعد
ان يتبين حالاً في دفاتر الخصوصية يعطيه الى الرئيس مع مقيد الجمعية

المادة الرابعة والعشرون. المحررات التي تكتب بقرار جمعية الاحالة تعطى الى قيو كنيستها
والفناكر الى رئيس خدام الجمعية لكي ترسل الى محلاتها

المادة الخامسة والعشرون. امور جمعية الاحالة التحريرية تحال الى قلم ديوان الاحكام
المعدلية وتجرى بمعرفة الشعبة المختصة بامور دوائر الاجراء التحريرية

المادة السادسة والعشرون. الاوراق التي تجرى معاملتها في الجمعية تعطى الى محل الاوراق بمعرفة مفيد الجمعية ومن بعد ان تفيد معاملتها الجارية بوجه مختصر مفيد في دفاترها الخصوصية تعطى الى المحكمة او الدائرة التي احيلت اليها بمعرفة رئيس خدام الجمعية اما التي لا تنبئها الجمعية فنرسل الى اصحابها

المادة السابعة والعشرون. منى اعطى المسند في خرج قيدية الاستدعاء تحت نظارة مدير الاوراق بقيد المفيد حالاً في دفتره الخاص ويحرر بوصلة ذات قوجان تتضمن استيفاء المخرج ويرسلها الى الوزنة وهذه البوصلات تكون مخفومة على ظاهرها بختم الجمعية وعددها عبارة عن مائة ورقة

المادة الثامنة والعشرون. قوجانات الجلب والاحضار تحرر بمعرفة مامور احضار واحد ومعه رفاق بقدر اللزوم تحت نظارة مدير الاوراق

المادة التاسعة والعشرون. توضع على القوجانات ثمة القوجان وغير منسلسلة على بوصلات حسب ما تبين في نموذج

المادة الثلاثون. لا تنقطع البوصلات القيدية من قوجاناتها ما لم تصر تعيبتها واذا بالفرض وقع سهو في تعيبتها فتكون تلك البوصلة موجودة في قوجانها وموضوع عليها اشارة من طرف جمعية الاجراء بانها باطلة

المادة الحادية والثلاثون. اذا كانت الاستدعاءات المعطاة الى جمعية الاحالة جرى قيدها في الدفاتر ولا تسال عنها اصحابها وتعطى خرجها ومصاريفها بطرف واحد وثلاثين يوماً تاتي مثل هذه الاستدعاءات في البطال ويوضع اشارة ذلك على قيودها ثم اذا اعطوا بعد الواحد وثلاثين يوماً استدعاءات جديدة ينظر في اجراؤها نظاماً بعد ان تؤخذ قيدها

المادة الثانية والثلاثون. تكون وزنة واحدة لاجل اخذ واستيفاء ما تاخذ جمعية الاحالة من اي نوع كان خرجاً او رسماً ومصروف خدام اما ادارة هذه الوزنة فتكون بوزنة واحدة وبمعرفة المختار الا ان لها من الوزنة دارية والكتاب

المادة الثالثة والثلاثون. يعطى من من الوزنة الى الجمعية والى اصحاب الاستدعاءات علومه خبر ذات قوجانات ومنسلسلة التبريكل نوع تاخذ الجمعية من خرج ورسم وجزاء تندي ومصروف خدام بمقداره وانواعه

المادة الرابعة والثلاثون. تمسك الوزنة ايضاً دفترًا مقابلًا لدفتر المعاملات المحررة في

المادة الثالثة عشرة

المادة الخامسة والثلاثون . تمسك الوزنة دفترًا متابلاً لتدفق البوصلات ذات التوجان
لاجل خرج القيدية حسب ما هو مقرر في المادة السابعة والعشرين
المادة السادسة والثلاثون . يقابل دفتر معاملات الوزنة ودفتر الوزنة بهذه العلومة خبر
والوصلات من في الشهر تحت نظارة مامور يتعين من طرف الجمعية ومضى قابلاً في جمع
العلومة خبر البوصلات بعضها بعضاً بختم دفتر الوزنة ودفتر المعاملات من طرف الوزنة دار
وباش كاتب الوزنة ومفيد المعاملات ومحل الاوراق والثلاث التي تكون مأمورة ويصادق
عليها ايضاً من طرف الجمعية

المادة السابعة والثلاثون . امر تعاطي جميع الاوراق يجري بمعرفة المبرز والمفيد والكتاب
والوزنة دار الخدم اما غير المأمورين يعني الاوطه جي والخدام فلا يتدخلان بهذه الاشغال
المادة الثامنة والثلاثون . جميع معاملات الجمعية ودوائرها تجري على حسب الذمة
فلا يمكن اصلاً ان تعطى قطعة ورق لاحد لا ذمة له سواء كان ذلك داخل الدائرة او
خارجها في ٢١ رمضان سنة ١٢٨٧

نظام وظائف جمعية الاجراء ومعاملاتها

الفصل الاول

وظائف الجمعية

المادة الاولى . جمعية الاجراء مأمورة باجراء احكام الاعلامات والوامر العالية التي
تعطى في ما يخص بالمحقوق من جميع المحاكم والدوائر
المادة الثانية . جمعية الاجراء لا تقبل اي نوع كان من التناكر والمحررات والاستدعالات
العائدة لوظائفها ما لم تر بانة قد تحول اليها تحت ختم جمعية الاحالة المخصوصي
المادة الثالثة . توضع من طرف نظارة ديوان الاحكام العدلية اشارة بحري العمل بموجب
تحت اي نوع كان من الاعلامات والمناكرات التي تجري احكامها جمعية الاجراء
المادة الرابعة . الاوراق والاعلامات التي ترد على الوجه المهر للجمعية الاجراء فيبعد
ان تؤخذ بها سندات التسليم وتفيد حالاً من طرف المبرزين والمفدين في الدفاتر
والاوراق المخصوصة بها تعطى الى رئيس الجمعية ويعطى لاصحابها علم وخبر ذو فوجان ببيان
اخذ الاعلام

المادة الخامسة . من حيث انه لا يمكن اجراء احكام اعلام على اي نوع كان يعطى من المحاكم النظامية ما لم تبلغ صورته مصادقاً عليه الطرف المديون يلزم بان تخضع جمعية الاجراء الطرفين اولاً وتسألها هل صار تبليغ ذلك باعطاء صورة الاعلام مصادقاً عليه ام لا وإذا تحققت بانه لم يصير تبليغه لتخرج صورته وتأخذ من الدائن المخرج المتقضي بموجب تعرفه الخصوصية بناء ان يسترده من المحكوم عليه ومن بعد ان تصادق تحته بختم الجمعية تعطى للطرف المحكوم عليه ونمالة بموجب قانون اصول المحاكم اعتباراً من اليوم الذي اعطيت له الصورة فيه غيب ان تأخذ عليه كفيلاً بانه اذا كان ينشبت باجراء حكم الاعلام في انضمام هذا المهل اولم يعطى ورقة استدعاء ببيان علل واسباب قانونية من شأنها ان توخر اجراء حكم الاعلام وتوقفه تجري حينئذ التثبت باجراء حكم الاعلام

المادة السادسة . قضية الاحضار تجري توفيقاً الى المادة الثامنة والاربعين والتاسعة والاربعين والخمسين من نظام ديوان الاحكام العدلية الداخلي اما البوصلات المطبوعة ذات التوجان التي ترسل لاجل الاحضار تختم بالخاتم المخصوص بالجمعية وتجرى معاملاتها بمعرفة المتعدين

المادة السابعة . الذين ترسل اليهم بوصلات الاحضار ثلاث دفعات متعاقبات بظرف ثمانية ايام ولا يلبون الطالب الاخبار اذا كانوا من آحاد الناس تحضرهم الضابطة والا اذا كانوا من المأمورين فبواسطة الأمر الذي يكونون منقادين اليه

المادة الثامنة . تبليغ صورة الاعلام واعطاؤها على الوجه المحرر في المادة الخامسة يجري توفيقاً الى المادة السادسة والستين والسابعة والستين من نظام احكام العدلية الداخلي

المادة التاسعة . عندما تنقضي مدة المهل المعطى اعضاراً من تاريخ تبليغ الاعلام واعطاء صورته يجلب المحكوم عليه والدائن او وكلاهما ويحصل التثبت باجراء حكم الاعلام

المادة العاشرة . عندما تحصل شبهة في مفهوم احد الاعلامات والى تحصل المراجعة من طرف جمعية الاجراء الى المحكمة التي اعطت الاعلام وتستوضح منها القضية

المادة الحادية عشرة . من وظائف جمعية الاجراء ان تنهس المديون الذي لا يفي الدين المحكوم به عليه وتبيع امواله المحجوز عليها او المرهونة منه او كانت او غير منقولة بموجب قانون اصول محاكمة الحقوق العادية والتجارية

الفصل الثاني

مقدار وأنواع الخرج والمصاريف التي تأخذها جمعية الاجراء
المادة الثانية عشرة. رسم التحصيل يكون النهن في المائة ويمتد في عند ما يحصل المبلغ
الحكوم به

المادة الثالثة عشرة. يؤخذ عن اخراج صورة الاعلام مجيد بان ايضاً كل منها عشرون
قرشاً ومجدي واحد ايضاً بعشرين قرشاً لاجل التبليغ حسب ما يقرر في النشرة المخصصة
بديوان الاحكام العدلية

المادة الرابعة عشرة. اما مصاريف الخدمة فيؤخذ عنها بشك ايضاً واحد لاجل قبان
الدقيق وسوق الخيل والفاخ وسراجخانه باشي والصوفية مع المحلات الداخلة في هذه النواحي
وبشكلان ايضاً لاجل اسكلة داود باشا وجراح باشا والاربعة ومصطفى باشا الصغير مع
المحلات التي في داخل النواحي وبشكل واحد ايضاً لاجل المحلات التي هي خارج المدينة
من هذه الجهة لحد البهادية ومن السود لجهة في الجهة المقابلة لحد تاسم باشا ومن باب الغرب
لسوق الثلاثا وبك اوغلي وثلاثة بشكل ايضاً لاجل المحلات التي هي لحد طوب قبو وباب
المولوية والطاطا وله والباقلي وقرية فرى اما المخدم الذين يتوجهون الى حد حورات
الروم ابلي والاناطولي والسواحل والمحلات المجاورة الى اياستفانوس وبندك والمجزر فيعمل
لهم حساب اجرة الواور والجسر ذهاباً واياباً وبها بلغت يضم اليها مثلاً وتؤخذ مضافاً اليها
ايضاً اجرة الحيوانات اللازمة ذهاباً واياباً الى المحلات التي تبعد عن الساحل واذا ما امكنت
العودة في يوم واحد واحتاج الامر الى النوم ليلة واحدة يؤخذ كذلك بشكلان ايضاً على
حدتها في مقابلة ما يقع لهم من المصاريف

في ٦ شعبان سنة ١٢٨٧ وفي ١٩ تشرين الاول سنة ١٢٨٦



نظام المحاكم النظامية

المقدمة

المحاكم النظامية في بلاد الدولة العلية قد اعتبرت درجتين محاكم الدرجة الاولى ترى الدعاوى بداية ومحاكم الدرجة الثانية تراها استئنافاً
محال الدعاوى الموجودة في القضاوات التي في مراكز القوائم مأمورة بان ترى الدعاوى بداية ومحال التمييز الموجودة في مراكز الاولى تراها بداية واستئنافاً اما دواوين تمييز الولايات فتراها استئنافاً فقط
يوجد في كل ناحية وقرية مجلس اختيارية لاجل نهي الدعاوى القابلة للتسوية فيما بين الافراد صلحاً وفي كل من مراكز الولايات وقضاوات الاولى المنتضية عنسبة تجارية ايضاً لتكون مخصوصة في الدعاوى التجارية
رئاسة محال دعاوى القضاوات ومحال دواوين التمييز محولة الى النواب تمييز الدعاوى التي ترى قطعياً في محال الدعاوى والتمييز والتي ترى استئنافاً في محال دواوين التمييز عائد الى ديوان الاحكام الدلية
حيث ان وظائف ديوان الاحكام الدلية ومحاكم التجارة في معينة بنظامات خصرية فلا يمت هذا النظام عنها بل تبين فقط وظائف محال دعاوى القضاوات ومحال تمييز الاولى ودواوين تمييز الولايات ومروية صلاحية محال الاختيارية في ما يختص بتسوية الدعاوى

الفصل الاول

في المواد المادونة بتسويتها محال الاختيارية

المادة الاولى. محال الاختيارية تجري المصالحة في الدعاوى التي تمكن تسويتها صلحاً فلا تدران تدخل بروة الدعاوى التي تدور على المرافعة والفصل والحكم حكماً ولا ان تجري تسوية دعاوى القبايح والنجح والجنابيات بطريق المصالحة والدعاوى التي تنهيها صلحاً لا تعطى بها اعلامات بل تاخذ من الطرفين المتصالحين سنداً ببيان صورة المصالحة فقط
المادة الثانية. اذا لم يقبل المدعي والمدعى عليه القرارات التي تعطيها محال الاختيارية

صلحا ولم يبرئ احدها ذمة الاخر فلا يكون لها حكم وانما الدعاوى التي تنهي صلحا وانقلا لا اصول
ويعطي بها سند من الطرفين لا يجوز فصلها ولا رويتها في المجالس المأمورة بالمحاكمات
المادة الثالثة صورة روية وتسوية الدعاوى المأذونة بتسويتها صلحا بمجالس الاختيارية
تجرى توفيقا الى المادة الستين من نظام الولاية

الفصل الثاني

في وظائف مجالس دعاوى القضاة وصلاحيتها

المادة الرابعة مجلس دعاوى القضاة مأمور برؤية ما يقع من الدعاوى القانونية والنظامية
والمدني في الامور الجزائية التي بدرجة القباضة والمخففة ما عدا الدعاوى التي هي ولا تتعلق
بالنظام وتلزم رويتها في المحاكم الشرعية والدعاوى الخصوصية العائدة للاهلالي الغير المسجلة
والتي جرت العادة ان ترى بمعرفة ادارتهم الروحانية ثانيا الدعاوى التي تتعلق بامور التجارة
صرفا وتكون رويتها في المحكمة التجارية

المادة الخامسة ما يقع من الدعاوى المتعلقة بالتجارة في القضاة التي لا يوجد بها محكم
تجارية يرى في مجلس دعاوى القضاة ويفصل توفيقا لقانون التجارة
المادة السادسة مجلس الدعاوى في اي قضاء كان يرى بوجه قطعي الدعاوى التي
تقع في النواحي والقرى الموجودة تحت ادارة ذلك القضاة على ما قيمته خمسة الاف غرش
وايراده السنوي خمسمائة غرش ما عدا القضاة المستثناءة في المادة الرابعة واما ما كان من
الدعاوى على ما قيمته او ايراده فوق هذا المقدار او الدعاوى التي لا تجري على قيمة كتنطبع
الحدود مثلا فبها ما قابلية للاستئناف او الدعوى التي ترى قابلية للاستئناف في مجلس دعاوى
احد القضاة يكون المستئناف محيرا باستئنافها في اي محل اراده ان كان مجلس تمييز
الاول او ديوان تمييز الولاية غير انه لا يجوز ان تستأنف تكرارا في ديوان تمييز الولاية دعوى
تكون استؤنفت في مجلس تمييز الولاية

المادة السابعة اذا طلب المدعي من المدعي عليه تضييفا يتعلق بدعوى جارية رويتها
في احد مجالس الدعاوى على مقدار يمكن ان يحكم به قطعا وكان مقدار هذا التضمين
زائدا ايضا عن الدرجة التي للمجلس اذن ان يحكم بها بصورة قطعية فيحكم به بصورة قطعية
ايضا بطله وتعلق في اصل دعوى المدعي

المادة الثامنة مجلس دعاوى القضاة فيحكم قطعا على الجرائم التي تكون من نوع

النبايح حسبها هو محرر في المادة الخامسة من قانون الجزاء الملبوسي اما الجرائم التي هي من قبيل النبايح المحررة في المادة الرابعة من القانون المذكور فتحكم بها حكماً قابلاً للاستئناف
المادة التاسعة. مجالس الدعاوي تجري التحقيقات اللازمة في الدعاوي الجنائية وترسل الدعاوي الى مجلس التمييز

الفصل الثالث

في ما يتعلق بدرجة مأمورية مجالس تمييز الالوية

المادة العاشرة. مجالس التمييز في كل سجن يستأنف حسب الاستدعاء الدعاوي المحفوقية التي حكمت بها مع قبول الاستئناف مجالس دعاوي القضايا المتعلقة لذلك السجناء لكن حيث انه لا يوجد في القضايا التي هي مراكز الوية مجالس للدعاوي فهو يرى الدعاوي العائدة الى مجالس الدعاوي وينصلها في ذلك المانم وتلك الصلاحيات انما الدعاوي التي تقع في النضا الذي هو مركز الولاية وتكون رويها راجعة الى مجلس الدعاوي فتدري في مجلس دعاوي مركز الولاية

المادة الحادية عشرة. وظائف مجالس تمييز الالوية هي ثلاث حسب الاستدعاء دعاوي النبايح التي تدري في مجالس دعاوي القضايا وان تدري دعاوي الجنابات وتحكم بها وتنصل بحكم مجالس الدعاوي وصلاحياتها فضايا النبايح والنبايح المتعلقة في النضا الذي يكون مركز اللواء

المادة الثانية عشرة. احكام مجالس تمييز الالوية المتعلقة بالمحقوق العادية والجزائية القابلة للاستئناف تستأنف في ديوان تمييز الولاية

المادة الثالثة عشرة. اذا طلب من المدعي عليه تضمين يتعلق بدعوى صائرة رويها بداية في مجلس تمييز اللواء فيعامل توفيقاً لاحكام المادة السابقة

المادة الرابعة عشرة. من بعد ان تجري مجالس تمييز الالوية محاكمات الدعاوي المتعلقة بالجنابات وتحكم فيها ترسل اوراقها كما هي الى ديوان تمييز الولاية

الفصل الرابع

في بيان وظائف ديوان تمييز الولايات

المادة الخامسة عشرة. وظيفة ديوان تمييز الولاية هي ان يستأنف بحسب الاستدعاء الدعاوي

المتعلقة بالحقوق المعنوية التي ترى في مجالس الدعاوي وتحصل المراجعة بها من طرف
المستأنف راساً لاجل الاستئناف والدعاوي المحكوم بها قابلة للاستئناف من مجالس التمييز
سواء كانت في الحقوق الاعتيادية او المواد الجزائية وان يدق في اعلانات مجالس التمييز
الجنائية وان يحكم في دعاوي الجنايات التي تقع في المناجى التي هي مراكز الولايات وان
يرى عند الانتضا الدعاوي التي تكون فوق العادة كالجنايات العظيمة التي تقع داخل
الولايات وتوجب الخلل في راحة البلاد

المادة السادسة عشرة. بعد ان تدقق دواوين تمييز الولايات في اعلانات مجالس
التمييز المتعلقة بالجنايات وترى انها في محلها ترسل كما هي الى ديوان الاحكام العدلية اما
اذا وجدت فيها نقصاً او نقصاً من جهة الحكم والمحكمة فتحرر الاسباب الكاتبة في هذا
الباب تصريحا وترجمها مع الاوراق سوية الى مجالس التمييز لاجل اصلاحها واكمالها

المادة السابعة عشرة. ينظم جدول في نهاية كل سنة من طرف ديوان تمييز كل ولاية
بمعرفة مأموره ببيان فيو كمية وكيفية الدعاوي التي تكون قد رويت بظرف تلك السنة في
مجالس دعاوي القضاوات ومجالس تمييز الاوبة والتي تكون قد اعطيت اعلاماً بها اما قابلة
للاستئناف او بصورة قطعية اولا زال لم تجر محاکمتها ويتصرح في الجدول المذكور اسامي
الاخصام ويرسل الى نظارة ديوان الاحكام العدلية الحائلة

المادة الثامنة عشرة. احكام قانون اصول محاكمة التجارية التي لم تكن مغايرة لهذا النظام
في مرعية الاجراء في دعاوي الحقوق العادية لحد وضع قانون مخصوص عمومي لاصول المحاكم
في دعاوي الحقوق العادية

في سلخ شوال سنة ١٢٨٨ وفي ٢٠ كانون اول سنة ١٢٨٧

نظام تشكيلات ووظائف محاكم الحقوق العادية والجزائية النظامية في دار السعادة

الباب الاول

في بيان المحاكم البدئية

المادة الاولى . المحاكم البدئية في نوعان احدها محاكم مواقع والثانية محاكم مراكز اما
محاكم المواقع البدئية فهي المحاكم البدئية الموجودة في مقر قائممقامية دار السعادة ولحققتها
ومحاكم المراكز البدئية هي الموجودة في مراكز المتصرفية

النوع الاول

في بيان محاكم المواقع البدئية

المادة الثانية . توجد محكمة موقع بدئية عبارة عن دائرة واحدة في كل من مواقع
القائمقاميات التي تحتويها دار السادة وتكون عبارة عن رئيس واحد وعضوين ومميز
واحد وكتبة وخدمة بقدر اللزوم لكل واحدة منها
المادة الثالثة . لا يمكن ان تجرى المحاكمة في محاكم المواقع البدئية ما لم يكن موجوداً بها
الرئيس ومعه عضوان

المادة الرابعة . اذا لم يحضر الرئيس فينوبه كل عنه القديم من الاعضاء . واذا لم يحضر
احد الاعضاء او كان وكيلاً للرئيس فتصبر المميزون اعضاء بامر الذات التي تكون في
مقام الرياسة

المادة الخامسة . الاحكام التي تعطىها محاكم المواقع البدئية على ما قيمته الف قرش او
كان ايراده السنوي مائة قرش والاحكام التي تعطىها فيما يخص بالاعمال الموجبة للجزاء
بالحبس من اربع وعشرين ساعة لحد الاسبوع وبالجزاء النقدي لحد خمسة ريالاً بيض
مجيدة نهاية ما يكون وذلك فيما عدا المواد التي تلزم رؤيتها شرعاً او اجبرت رؤيتها بمعرفة
الادارات الروحانية للاهالي الغير المسئلة او التي تقرر فصلها وحسبها في محاكمتها ومجالسها
الخصوصية لانتقل الاستئناف

المادة السادسة . اما الدعاوي التي تقع على ما نهاية قيمته خمسة الاف قرش ودعاوي

المجموع الموجبة للحبس لحد ثلاثة شهور او اخذ خمسة ذهبات مجدية من ذوات المائة قرش
جزاءه نقدياً فتراما اكها تكون قابلة للاستئناف وتجري التخصيمات ايضاً على الامور الجنائية

النوع الثاني

في بيان محاكم المراكز البدئية

المادة السابعة. قد تشكلت محاكم بدئية اثنتان في استانبول وواحدة لكل من مركري
اسكنداروبك اوغلي وكل منها ينقسم الى دائرتين الواحدة دائرة حقوقية والثانية جزائية
المادة الثامنة. الدوائر التي تنقسم اليها محاكم المراكز البدئية يتركب كل منها من رئيس
واحد وعضوين ويوجد بمعينهم ميزان وكتاب ضبط وخدام بقدر اللزوم

المادة التاسعة. محاكم المراكز البدئية تجري المحاكمات توفيقاً الى القواعد المبينة في المادة
الثالثة والرابعة

المادة العاشرة. سوف يتعين بنظام خصوصي ما يتعلق بوظائف المميزين وكتاب الضبط
من التدقيقات في روية ما يقع من الدعاوي وامورها التمهيدية
المادة الحادية عشرة. وظيفة الخدام هي عبارة عن مباشرة الجلب والاحضار والتبليغ
وسوف تتعين صورة ما يتعلق بها من الاجراءات وغيرها بنظام مخصوص

القسم الاول

في بيان وظائف محاكم المراكز البدئية ودوائرها المحفوقية

المادة الثانية عشرة. الاحكام التي تعطىها الدوائر المحفوقية في الدعاوي الكائنة على ما
نهاية قيمة خمسة الاف غرش او ابراده السنوي خمسمائة غرش لا تقبل الاستئناف وكذلك
اذا كان راس المال اقل من هذا المقدار لكن تجاوزه عندما انضم اليه الفائض المتراكم
عليه او حدثت دعوى من طرف المدعي عليه باقل من هذا المقدار تقابل اصل الدعوى
وبانضمام ما بنيت عليه الدعوتان تجاوز مجموعهما المقدار المذكور فلا يمكن ايضاً بان يتقابل
الحكم المعطى منها بذلك الاستئناف

القسم الثاني

في بيان وظائف محاكم المراكز البدئية ودوائرها الجزائية

المادة الثالثة عشرة. وظيفة دوائر محاكم المراكز البدئية الجزائية هي ان ترى بداية ما يقع

داخل دائرة المحلات الموجودة فيها من الدعاوي المتعلقة بالتبائح والنجس ولا تتدخل في
محكمة الانعزال التي هي بدرجة جنائية بل تجري تحقيقاتها وترسلها الى ديوان الجنايات اما
الاحكام التي تقضيها بالحبس لمدة ثلاثة شهور وبالحجز النقدي لمدة خمسة ذهبات من ذوات
المائة قرش فلا تقبل الاستئناف

الباب الثاني

في بيان محاكم الاستئناف

القسم الاول

في بيان وظائف محكمة استئناف الحقوق العادية بصورة ترتيبها

المادة الرابعة عشرة. قد تشكلت محكمة استئنافية لاجل دعاوي الحقوق الاعتيادية في
دائرة نظارة الاحكام المدنية. ووظيفة هذه المحكمة ان ترى استئنافا بحسب الاستدعاء
الاحكام التي تعطى قابلة للاستئناف مع المحاكم الابتدائية والمواقع والمراكز الموجودة في دار
السعادة ولحقاقها فيما يخص بدعاوي الحقوق العادية فقط

المادة الخامسة عشرة. محكمة الاستئناف هي عبارة عن رئيس واحد ومعه اربعة اعضاء
وخمسة مميزين ويوجد بمعية كتاب ضبط وخدمة بقدر اللزوم

المادة السادسة عشرة. محاكمات محاكم الحقوق العادية الابتدائية والاستئنافية ومذاكراتها
وصورة جريان المصالح بها تصير توفيقا الى الاصول والشرائط المدرجة في نظام ديوان
الاحكام المدنية

القسم الثاني

في بيان وظائف محكمة الاستئناف الجزائية وصورة ترتيبها

المادة السابعة عشرة. قد تشكلت في باب الضبطية محكمة باسم محكمة استئناف الجزاء
وهذه المحكمة منسوبة الى دائرتين الواحدة يقال لها ديوان الجنايات والثانية ديوان النجس
المادة الثامنة عشرة. ديوان الجنايات يحكم في الدعاوي الواقعة في ما يتعلق بالجنايات
داخل دار السعادة ولحقاقها

المادة التاسعة عشرة. ديوان الجنايات هو عبارة عن رئيس واحد واربعة اعضاء
وبمعيهم مميزون ومستظفون وكتاب ضبط بقدر اللزوم

المادة العشرون. ديوان المحجج يرى استئنافاً حسب الاستدعاء الاحكام التي تعطى
قابلية للاستئناف من محاكم المواقع والمراكز الموجودة في دار السعادة ولحقائنها بما يختص
بالافعال التي هي في درجة المحجج والقبائح

المادة الحادية والعشرون. ديوان المحجج هو عبارة عن رئيس ثمانية واربعه اعضاء
ومميزين ومستنطقين وكتاب ضبط بقدر اللزوم

المادة الثانية والعشرون. مذاكرات المحاكم الجزائية ومحاكماتها وصورة جريان مصالحها
تتوقف على الاصول والقواعد المحررة في الفصل الرابع من النظام المنشور بتاريخ ٢١ ذي
القعدة سنة ٨٦ بخصوص ادارة محاكم دار السعادة ولحقائنها وفي الفصل الثالث من نظام
ديوان الاحكام العدلية

الباب الثالث

محكمة التمييز

المادة الثالثة والعشرون. محاكم التمييز الموجودة في دائرتي نظارة ديوان الاحكام
العدلية عندما تصير عبارة عن دائرتين لتكون احداها مختصة بالمحقوق والثانية بالمحاكمات
الجزائية تتبع في وظيفتها واصول ترتيبها وتشكيلها وصورة جريان مصالحها الاحكام والقواعد
المعبئة في الفصل الاول والثالث من نظام ديوان الاحكام العدلية
خاتمة

المادة الرابعة والعشرون. بما ان المحاكم المحفوية والجزائية التي قد تبينت وتعددت في
هذا النظام في تحت نظارة ديوان الاحكام العدلية فتتجب رؤساؤها واعضاؤها ويتعينون
من طرف الحكومة السنية بحسب تقرير النظارة المشار اليها

المادة الخامسة والعشرون. قد الغيت وفسخت الاحكام المغائرة لهذا النظام في النظام
المنشور بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ٨٦ بخصوص ادارة محاكم دار السعادة ولحقائنها
تاريخ الارادة السنية في ٢١ رمضان سنة ٨٨ وفي ٢١ تشرين الثاني سنة ٨٧

مواد نظامية تدل بها هذا النظام

المادة الاولى. محاكم المراكز والمواقع البدئية ماذونة بان تقبل عرض حالات الدعاوي
لحد الالف غرض نهاية ما يكون راساً بدون ان تجال اليها من طرف جمعية الاحالة. وهذه
الماذونية مخصوصة بعرض حالات الدعاوي التي تتقدم داخل دوائر المحاكم المذكورة يعني

لنحت ادارة متصرف بالذات بتنفيذ نظام ادارة دار السعادة الملكية اذا كانت المحكمة المعطى العرضحال اليها محكمة مركزا والتي تقع داخل المحلات الموجودة تحت ادارة قائمقام اذا كانت محكمة موقع وبناء على ذلك لا تقبل المحكمة عرضحال في دعوى واقعة خارج نفس دائرتها بل تكون مجبورة ان ترده مبينة تقديمه الى محكمة الدائرة التي يكون المدعي عليه مقبياً بها

المادة الثانية. كما انه يرسل جدول في كل شهر الى جمعية الاحالة ببيان مقدار العرضحالات التي قبلت بدون احالة على موجب المادة السابقة واسم وشهرة الطرفين وخلاصة ذات الدعاوي كذلك يرسل خرج القيدية الذي يؤخذ بتنفيذ احكام نظام جمعية الاحالة وخرج صورة الاعلام المبحوث عنه في المادة الرابعة وبوصلات الاحضار وكذلك الجزاء التقدي الذي يؤخذ بتنفيذ احكام النظام المذكور من الذين لا يحضرون وايس لم عذر يقبل في ذلك مع دفتر مفرداته الى وزنة الاحكام العدلية

المادة الثالثة. اصحاب الاعلامات التي تعطى من محاكم المراكز والمواقع في الدعاوي التي هي لحد الالف قرش نهاية ما يكون هم مخبرون في اجرائها اما بمراجعة جمعية الاجراء او قائمقام او متصرف دائرة القائمقامية او المتصرفية التي تكون المحكمة الصادرة منها الاعلام موجودة فيها فعندما تسلم هذه الاعلامات ليد اصحابها ينبغي ان نسا لهم المحكمة عن الحل الذي يريدون مراجعة لاجل اجرائها وتحرر اشارة على ظهر الاعلام بحسب استدعاء صاحب الاعلام ويختم بختم المحكمة وتنقيد الكيفية بدفتر مخصوص وحينئذ يجرى الاجراء في الحل الذي اشير اليه في ظهر الاعلام ولا يجوز اجرائه في موقع اخر

المادة الرابعة. القائمقامون او المتصرفون يتعاطون اجراء الاعلامات المحررة عليها الاشارة التي ترد اليهم تطبيقاً الى القواعد والاصول المدرجة من اول المادة الخامسة لحد المادة الرابعة عشرة من نظام جمعية الاجراء واذا كانت لم تجر قضية التبليغ المبحوث عنها في المادة الخامسة من نظام جمعية الاجراء يستخرجون صورة الاعلام بمعرفة المحكمة ويعطونها الى المحكوم عليه

المادة الخامسة. كما ان المبالغ التي تحصل بموجب الاعلامات بمعرفة القائمقامين والمتصرفين تسلم الى اصحابها من بعد ان يؤخذ رسمها وترقم الكيفية على ظهر الاعلام لتنقيد بدفتر مخصوص ثم يرسل ايضاً ما يقع من المواصلات مع خلاصاته شهراً بشهراً الى الحاكم التي اعطت الاعلامات ويؤخذ بذلك سند مقبوض وترسل ايضاً صورة على كل من الخلاصات الى وزنة الاحكام العدلية وبما انه متى كانت المبالغ المحكوم بها قد نحصلت بالتام يلزم ان تسترد

الاعلامات من ايدي اصحابها فتُرسل مثل هذه الاعلامات ايضاً مع الخلاصات المذكورة
سوية الى المحاكم

المادة السادسة رسوم التحصيل التي ترد الى المحاكم تنقيد بدفتر مخصوص بها بمسك
بمقتضى احكام المادة الثالثة ثم ترسل بعد ذلك مع اوراقها سوية الى وزارة الاحكام العدلية
ويؤخذ سند مقبوض

المادة السابعة .وزنة الاحكام العدلية تجري بمحاكمة رسوم التحصيل التي ترد اليها من
المحاكم بعد ان تطبق خلاصاتها على صورة الخلاصات التي تخضع من طرف القائمين
والمصرفين بموجب المادة الخامسة

تاريخ ارادة الذيل السنية في ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ وفي ١٨ مايس سنة ١٢٨٨

تعرفه رسوم مخصوصة بديوان الاحكام العدلية

خرج قيدية العرض حال مجيدي ايض بعشرين عدداً خرج تحرير بوصلة الاحضار
التي ترسل في كل من ربع مجيدي ايض عدداً خرج الاعلام المعطى لاجل دعوى ترى
بداية في المحكمة النظامية ٢ في المائة * كذلك خرج الاعلام الذي يعطى بدعوى ترى
في محاكم التمييز ١ في المائة خرج الاعلام الذي يعطى لاجل قرار قرينة ودعاوي غير معينة
المقدار مجيدي ايض بعشرين عدداً المخرج الذي يؤخذ عن كل صورة اعلام او مضبطة
معطاة من ديوان الاحكام العدلية تطلبها اصحاب الدعاوي مجيدي بعشرين ايض عدداً ٢
خرج الاعلام الذي يعطى لاجل تعيين مرجع رؤية الدعاوي مجيدي بعشرين ايض عدداً
٢٠ خرج التبليغ الذي لاجل تبليغ كل صورة اعلام مجيدي ايض عدداً المخرج الذي
يؤخذ عن النقود والقيمة التي تقتدر للاموال المتروكة امانة لوزارة ديوان الاحكام العدلية
او الموقع الرسمي الذي تعينه ٢٠ بارة في المائة وما يقع من المصاريف المحررة في التعليمات التي
تبين الوظائف المخصوصة بخدمة ديوان الاحكام العدلية تستوفي على حداثها

التعرفة المرة اعلاه توضع في موقع الاجراء بديوان الاحكام العدلية اعتباراً من اليوم
الخامس من نيسان الرومي سنة ١٢٨٥ المصادف لليوم الخامس عشر محرم الحرام سنة
١٢٨٦ قربة

في ١٢ محرم سنة ١٢٨٦ و ١٢ نيسان سنة ١٢٨٥

* قد صار هذا المخرج ٢٠ في المائة بموجب مذكرة مورخة في ٢٩ حزيران سنة ١٢٨٧

نظام

صورة استحصاا واستيفاء خرج السندات المقرراخذ الجانب الميري عن
الدعاوي التي ترى ويحكم بها في المحاكم الشرعية والنظامية والرسوم
التحصيلية التي تؤخذ للجانب الميري كذلك عن المواد
الحقوقية التي يحكم بها وتحصل بمعرفة الحكومة

صورة احوالة المواد الحقوقية الى المحلات التي تتعلق بها
ومحل استيفاء الخرج والرسوم

المادة الاولى . عندما تحصل المراجعة تحريراً او شفاهاً بمصلحة حقوقية كبيرة كانت او
صغيرة من طرف اصحابها للدبرين في القضاياات اولاً المتصرفين ومعاونتهم في رؤوس المناجق
وكانت ذات المصلحة متعلقة بالمحاكم الشرعية فتحال اليها اما اذا كانت نظامية فالى مجالس
الدعاوي في القضاياات ومجالس تمييز المحقوق في رؤوس المناجق واذا كانت تجارية فالى
محكمة التجارة الموجودة في اللواء اما المتصرفون ومعاونهم وقائماً والنقضات فلا يرون
مادة حقوقية ولا يحكمون بها اصلاً انما اذا كانت دعوى على شيء قيمته تحت الاربعين
قرشاً وحصلت تسويتها برضى الطرفين فتم صلحاً بدون احوالة ومثل هكذا دعاوي جزئية
صلحياً لا تؤخذ عنها حية الفرد رسماً او خرجاً اصلاً

المادة الثانية . بما ان الخرج المعين بموجب النظام عن المضابط والاعلامات التي تعطي
من محاكم التجارة في مقابل وظائف الرئيس والاعضاء والكتاب والخدام ويكون اخذاً ايضاً
في المحاكم التجارية اما الخرج الذي يؤخذ عما كان غير ذلك من الاشغال المحالة والغير المحالة
سواء كان عن كل السندات الشرعية التي تعطي من المحاكم الشرعية مثل تجميع ودفاتر قسام
ولوراق الاذن او كان عن مضابط معطاة بمواد رويت وحكم بها في مجالس تمييز المحقوق
ومجالس الدعاوي مع رسوم تحصيل النفود والاشياء وغيرها المحكوم بها الذي يؤخذ بمعرفة
الحكومة حين تحصيلها فيؤخذان في مجالس الدعاوي في القضاياات ومجالس تمييز المحقوق
في رؤوس المناجق

المادة الثالثة . سوف ترسل ثلاثة انواع دفاتر مطبوعة لكي يقرر بها خرج الوثائق

والسندات الشرعية وغيرها التي تعطى من المحاكم الشرعية والمضابط التي تعطى من مجالس تمييز المحقوق والدعاوي مع الرسوم التحصيلية التي تؤخذ حين تحصيل المبالغ المحكوم بها تحت اداره كتاب تمييز المحقوق او مجالس الدعاوي والمبالغ المحاصلة من الخرج والرسومات يؤخذ لها صندوق في محلات المجالس المذكورة لتحتفظ به وهذا الصندوق يكون تحت نظارة هيئة مبرزى المجلس وفي محافظة وإدارة احد المميزين بالمناوبة ايضاً وبعد ان تميم كتاب المجلس الاشياء اللازمة وتحررها توضع الثلاثة قطع دفاتر المذكورة في هذا الصندوق ايضاً وتختفظ مخزوماً عليه في كل مساء بمجمع احد الكتاب والمميزين

المادة الرابعة. بما انه توجد تذاكر صغيرة في حواشي الدفاتر المطبوعة التي تبين في البند الثالث لكي تقطع ويختم على ظاهرها لاجل خراج السندات الشرعية والمضابط التي تعطى من مجالس تمييز المحقوق والدعاوي ولجل الرسومات التي تستوفى عند تحصيل المبالغ المحكوم بها ويلزم ان يحرر على كل منها غرنة الخصوصية بالتتابع ونطابق عين النثر الموجودة في دفترها تكون هذه التذاكر مع دفاترها سوية موجودة في الصندوق ويستعملها كاتب المجلس حسب القاعدة الميينة ادناه ويعطى حسابها في اخر كل شهر

الخروجة التي تؤخذ عن سندات المحاكم الشرعية

المادة الخامسة. عندما تنظم المحجج والاعلامات ودفاتر القسام واوراق الاذن والحاصل كافة الوثائق والسندات الشرعية الصغيرة والكبيرة سواء كانت منضمة صورة حكم الدعاوي التي ترى في المحاكم الشرعية راساً او محالة من جانب الحكومة او معطاة لاجل املاك تقرر اشارة خرجها على ظاهرها قبل ان نختم بقلم ذات نائب افندي رقاً ولنظماً مهما كان مقداره بالفاً بموجب العمليات وترسل راساً في النضابات لمجلس الدعاوي وفي راس اللواء لمجلس تمييز المحقوق ثم لا يؤخذ ولا يستأخذ شيء اصلاً باسم خرج او كاتبة او قلبية او اكرامية قليلاً كان او كثيراً عن شيء مما يعطى من المحاكم سواء كان مثل هذه السندات الشرعية او كان من الدعاوي التي لا يلزم ان يعطى بها سندات انما قيمة ما يكتب سندات من الاوراق الصحيحة تؤخذ من صاحبها مهما كانت وكذلك اذا لزم ارسال ما مور لاجل الكشف يعطى له ايضاً مقدار الاجرة اللازمة من جانب المدعي مع اجرة المباشر الذي يعين من طرف الحكومة سوية غيب ان يحصل القرار عليها في المجلس اما اذا لزم الكشف بمعرفة الشرع على قنيل او مجروح من جهة مواد جنائية فلا تؤخذ عن ذلك اجرة ولا تطلب خدمة من احد اصلاً

المادة السادسة . عند ما ترد السندات المعولة من المحاكم الى المجالس المذكورة يستوفي الخرج المنتضي بموجب الاشارة المحررة على ظاهرها ومن بعد ان يتفقد ذلك في الدفاتر المختصة يتحرر في ذيل اشارة نائب افندي . اخذ . ويختتم بخاتم المجلس ثم يوضع على حاشيتها مرة النواع الموجودة في الدفتر وتعاد ثانية لطرف نائب افندي ويحرر على احدى تذاكر المقبوض التي قد تحرر عنها في المادة الرابعة بانها مخصوصة بهذه الخروجة مقدار الخرج واسم صاحبه وكذلك الترخية المحررة في الدفتر ويختتم على ظاهرها ويختتم المجلس وتعطى الى الرجل الذي يكون توجه من المحكمة وسلم الدراهم لياخذ سنداً بها وعلى هذا الوجه يختتم نائب افندي ذلك السند الشرعي ويقيده في السجل وبعد ذلك يعطيه الى صاحبه اما تذكرة المقبوض التي ترسل من المجلس لاجل الخرج فتحفظ لوقت الحساب في راس الشهر

المادة السابعة . تذاكر المقبوض منه تجمع في المحكمة وتحفظ الى اول كل شهر روي ثم تاخذها كتاب المحكمة مع دفاترها وتقابلها مع كتاب المجلس وبعد ان تثبين صحتها يعمل بها دفتر مفردات توفيقاً الى نمودجه وتربط به تذاكر المقبوض التي تكون قد اعطيت من المجلس قبلاً في ما احتواه من المبالغ وبعد ان يختتم بذيله من طرف كتاب المجلس ويحصل عليه التصديق ايضاً من جانب مميري المجلس يعطى الى مجلس الادارة

المادة الثامنة . الدفتر الحرر في البند السابق عند ما يرى ايضاً في مجلس الادارة ويدقق فيه وتظهر صحته يصير تسليمه لمجلس تمييز الحقوق او مجلس الدعاوى لكيما يتفهم الخمس من الخرج المعين على السندات الشرعية نظاماً يعني ٢٠ في المائة العائد الى كتاب المحكمة ومحضرها على ما كان عليه اعني على كنية ومحضري المحكمة داخل هيئة المجلس بمعرفة نائب افندي مما كان مقدار حاصلات الخرج في ذلك الشهر؛ ويجب الذيل الذي يتحرر من مجلس الادارة على الدفتر المذكور ويتسلم ما عاده الى صندوق المال ثم من بعد ان يتحرر اشارة سندات المقبوض التي تؤخذ من الطرفين في الدفتر المختص بها تحفظ في الصندوق الموجود بالمجلس

خرج المضابط التي تعطى من مجلس الدعاوى وتميز الحقوق

المادة التاسعة . كما ان الاشغال التي تكون تحت الاربعين قرشاً في الدعاوى المخفوفة ونتم صلحاً على الوجه المذكور في البند الاول يلزم ان تسوى بدون ان تحال الى طرف اصلاً ولا يؤخذ عنها شيء من انواع الرسوم كذلك الاشغال النظامية التي تكون اما متجاوزة

الاربعين غرشاً واما دون ذلك على اية صورة كانت ولم تقبل العموية صلحاً بل تحتاج الى البحث والتدقيق يلزم بان نحال مطلقاً الى مجالس تميز المحقوق او الدعاوى ولكنها تحتاج بعد رؤيتها الى عمل مضابط بالحكم عليها تعطى المضابط التي تعمل بتفصيلاتها كافة الى القائمين في النضايات والمتصرفين في رؤوس السناجق على الوجه المندرج في المواد المتعددة من نظام الولاية وكأنه يجوز ان تختم المضابط التي تعطى ببعض الامور العادية والجزئية بالخواتم المختصة بمجالس التمييز ومجالس الدعاوى كذلك يجوز ايضا ان تحرر علومه خبر مختصرة للغاية على اوراق صغيرة واحدة في الرسم والهيئة لاجل المواد العادية الصغيرة جداً والغبر الحاجة الى البحث والتدقيق وتختم كذلك بالحكم الكبير

المادة العاشرة . المضابط المبينة في البند السابق تحرر على الاوراق الصحيحة المخصصة بحسب كمية المبالغ او قيمة المادة التي تحكم بها ويستوفى خرج المبالغ او المادة المحكوم بها مهما كان مقداره بحساب بارة واحدة في الغرش مع ثمن الورقة الصحيحة من اصحابها وترسل المضابط في النضايات الى القائمين او تعطى في رؤوس السناجق الى المتصرفين ومهما كان مقدار الخرج المأخوذ بحساب بارة واحدة في كل غرش يتقيد في الدفاتر تطبيقاً الى الاصول الكائنة بمقتضى خروجه الحاكم الشرعية ثم تحرر مقدار الخرج باسم صاحبه ونزله المحررة في الدفاتر على احدى علومه خبر المتبوض المخصصة بهذا النوع من المخروجة ويعطى ليد صاحبه ليبحث عن سنده من طرف المتصرف او من جانب القائم

المادة الحادية عشرة . عند ما تعطي اصحاب المصالح تذاكر المتبوض المذكورة الى المتصرفين والقائمين تحفظ هناك في محل وتعطى مضابطها ايدهم اما اذا طلبوا تخصيصها بمعرفة الحكومة واستندوا ذلك يعاملون حيثئذ بالحركة حسب الاصول المحررة في البند الثاني

صورة استيفاء الرسوم التحصيلية

المادة الثانية عشرة . عند ما تطالب اصحاب المال او اي نوع كان محكوماً به بموجب حجج واعلامات ومضابط وسندات اخرى مأخوذ خرجها العين ومعطاة لم امان الحاكم الشرعية واما من تميز المحقوق او مجلس الدعاوى او الحاكم التجارية ويستدعون تحصيل ذلك بمعرفة الحكومة يحصل حيثئذ التشيكت تحصيلها توفيقاً للنظام وقواعده المرعية بموجب السندات المعتمدة التي يلزم ان تكون موجودة بايديهم مع رسوماتها التي من نظامها ان تؤخذ بحساب بارة واحدة في الغرش عن النفود او عن قيمة الاموال والاشياء التي تحصل على هذا

الوجه حيث انما تؤخذ اما حين تسليم الدرام او المال او متى صار ذلك بحكم ما قد صار تسليمه بتقرير الرضا من الطرفين ولذلك يلزم بان يرسل الطرفان الى مجلس التمييز او الى مجلس الدعاوى وهناك يحرر اولاً في الدفتر تاريخ الطلب واسماء الدائن والمدين والسند والاعلام والمضبطة وتقاسيطه المعينة اذا كان يؤخذ عليه كفيل او رهن وذلك في الخانات المفتوحة المحررة في الدفتر مقابل نمرة المحررة في الدفتر المخصوص بذلك ثم عندما تحصل الدرام تسلم الى صاحبها ويستكتب عند النهاية في خانته على وجه نموذجها ويمضي او يختم على ذلك هو ذاته لكن اذا كان لا يعرف الكتابة فيقطع باصبعه ويصادق شخصان من ذات صنعته بامضاءهما وختميهما على ان تلك الاشارة هي اشارة فعلى هذا الوجه يكون تحصيل المبالغ المحكوم بها وتسليمها لصاحبها وعندها تؤخذ عنها الرسومات المتضمنة بحساب بارة واحدة في الغرش مما كان مبالغ غروثها ويحرر على واحدة من تذاكر المقبوض المخصصة بالرسومات مقدار الرسم واسم صاحبه ونمرة المحررة في الدفتر الذي هو بحكم القوجان وتعطى ليد الشخص الذي يسلم الرسوم التحصيلية

المادة الثالثة عشرة . - مما كان مقدار مضابط الحكم التي عملت في شهر واحد من مجالس تمييز الحقوق والدعاوى واخذ عنها المخرج لابد ان يكون مقدار تذاكر المقبوض التي يلزم ان تعطى بها من طرف كاتب المجلس وتحفظ عند المتصرفين او القائمين بمعلومات ومعينات واثن كان بالطبع يبقى نوع اخر من تذاكر تسهل جداً معرفة كيفيتها وكتبها بولسطة قيودها ونمرها المحررة في الدفتر ولذلك يلزم ان ينظر في راس كل شهر حسابها في ايضاً في المجلس وينطبق المخرج الماخوذ على تذاكر المقبوض المعطاة بالمضابط ومما كان مقدار الغروش التي تحصلت في ذلك الشهر يعمل به دفاتر مفردات بمخرج المضابط على حدته وبكافة الرسوم التحصيلية على حدتها ويختم في ذيلها من طرف مميزي المجالس وكتابتها وكذلك عند ما تبين لدى التدقيق صحة هذه الدفاتر في مجالس الادارات التي تعطى اليها تسلم الى صندوق المال مع الدرام بالسوية غيب ان تذيلها بالمصادقة عليها

المادة الرابعة عشرة . - الثلاثة دفاتر المطبوعة التي تمليك لاجل هذه المواد تكون دائماً تحت الختم داخل الصندوق وتحصل الدقة حين استعمالها على عدم تلفها وان لا تنزق ولا يقع في نمرها خطأ اما اذا كتب شيء غلطاً في محل منها فالحذر من ان يحك او يمسح انما يشطب عليه فقط علامة بانه غلط

المادة الخامسة عشرة . - مما بلغ مقدار هذه الثلاثة انواع من خرج سندات ورسوم

تخصيلية احداً لتفصوات بطرف شهر واحد يدخل حالاً في الدفتر الشهري ويرسل مع دفاتر مفرداته التي تكون قد تسلمت الى صندوق المال الى راس اللواء ثم تحال هذه الدفاتر وكذلك الدفاتر التي تمل حسب الاصول المشروحة في حاصلات مجلس تمييز الحقوق الكائن في راس اللواء الى قلم المال أولاً ومنها تبين مقدار عدد الذكائر التي صرفت لحد اية فترة كانت بدون تغيير وقع في تتبعها باي نوع كانت من غير تذكار المقبوض التي تقطع وتعطى من الدفاتر المختصة بذلك النوع لاجل خرج الاعلامات والمضابط والرسوم التخصيلية ينبغي في قلم المال المذكور على ذلك الوجه وتدخل حاصلات الشهر في دفاتر الايرادات وبعد ان تجري معاملات دفاتر كل محل على هذا الوجه وبهم بانها لم تكن ممسوسة تحفظ في الذكائر المذكورة في بطلان القلم اما التي تكون ممسوسة فتعطى الى مجلس الادارة في مركز اللواء لكي يجري عليها التحقيق واما مجموع حاصلات المخرج والرسوم بانواعها الثلاثة مما كان مقداره بالغاً فيرسل به لمراكز الولاية من جانب المتصرفين بوصلة مخنومة تبين بها مجموع كل من انواع الثلاثة على حدته قضاء فقضاء ليكون ذلك معلوماً المادة السادسة عشرة بما انه يجوز تصحيح وتغيير وتغيير المحلات المتضمنة في هذا النظام والاضافة اليها عند ما تجرب اجراءات وعمليات الاصول المندرجة بها فينظر في مركز الولاية مقتضيات ذلك

فقرة مخصوصة اضيفت اخيراً

عندما تطلب من اي طرف كان نسخة ثانية المضابط وباقي السندات المعطاة بالحكم من مجالس تمييز الحقوق والدعاوي يؤخذ عنها دراهم بقدر خمس المخرج الذي اخذ عن النسخة الاولى مثلاً اذا كان المخرج الماخوذ عن النسخة الاولى مائة غرش فيؤخذ عن كل نسخة تطلب بعد ذلك ثمانية او ثلثة عشرون غرشاً وخارج هذه النسخ الاخيرة يعطى للجانب الذي يستنسبه المجلس من كتبة مجالس تمييز الحقوق والدعاوي

تعليمات في الاجرة التي تاخذها ضباط الضبطية وانفارها عن الاحضارية في امور الدعاوي الخنوقية

المادة الاولى. بما ان ضباط الضبطية وانفارها موظفون في ظل معالي المحضرة الشاهانية وامور الضابطة والتحصيلة والاحضارية هي من الوظائف المختصة بهم وكان من المندوع منعاً قوياً وكلية ان ياخذوا دراهم او غيرها قليلاً كان او كثيراً من احد تحت اسم اجرة او خدمة او اسم اخر عن اشغال وظائفهم هذه الجزئية والكلية سواء كانت داخلية فيها او خارجة عنها فالذين يخسرون على ذلك تجرى مجازاتهم بموجب قانون الجزاء.

المادة الثانية. اذا طلب من الحكومة ان تعين من طرفها مباشراً لاجل دعاوي خنوقية واحضارية فيما عدا مواد القبايح والتهم والجنايات من اي نوع كانت يعني عدا عن الذين يلزم عليهم بداعي الاحوال المدرجة في قانون الجزاء الهايوتي وازم الامر لان ترسل ضابطاً او نفرأ في ذلك فيلزم ان ياخذ المبعوث اجرة معينة بحسب مسافات الرحلات التي يلزم التوجه اليها ذهاباً واياباً لكن بما ان ذلك لا يوافق نظام عساكر الضبطية الذي ينهي عن اخذ خدمة او اجرة على الوجه المبين اعلاه ينبغي ان تحتفظ الدرام التي تحصل من هذه الاجرة في محل امانة الطابور او الالاي لكي يصرف منها على ما يتبع احياناً من مداواة المرضى والمجارج من عساكر الضبطية ويعطى للذين يخسرون منهم شيئاً في خدمة الدولة كتلف حيواناتهم او البسنتهم واسلحتهم وغير ذلك ايضاً من الاحتياجات المتنوعة الاشد لزوماً والتي لم يكن لها مقابل وبما انه قد تقرر ذلك لزم ان تبين صورة تحصيلها على الوجه الاتي

المادة الثالثة. بما ان تحقيق فعل كل نوع من القبايح والتهم والجنايات والقاء القبض على فاعليه هو دين على الحكومة ونفقات الضبطية في الاشغال المتعلقة بذلك يعني عندما يتعين مامور او مباشر وغيره لاجل اجراء وظيفة عائدة لضباط الضبطية ونفرائها تختص بتحقيق قضية ضرب احضار الضارب عند ما يضارب رجلان مع بعضها او التدقيق على كنية قضية سرقة وقعت والقاء القبض على السارق او مسك ارباب الجنايات كالقتلة وقطاع الطريق والحاصل كل ما كان يتعلق بجميع الاحوال المدرجة في قانون الجزاء الهايوتي فلا يجوز لهم ان ياخذوا ولا يجعلوا احداً ياخذ شيئاً سواء كان من المدعي او غيره تحت اسم اجرة او خدمة او مصروف او هبة اما فيما عدا ذلك يعني عند دعوى متعلقة بالحنوق كاحضار اشخاص مدعى عليهم لاجل قضية اخذ وعطاء اذا كان احدهم من قرية او عن

منهم من قرى أو قضاء آخر أو تحصيل دراهم وأشياء غيرها متعلقة بدعوى حقوق شخصية أو
اعبادية أو لاجل تحقيق قضايا اعراس ومراعي واملاك وغير ذلك أو إذا كانت تذكر
الاحضار غير كافية في الدعاوي الشخصية والمحفوقية التي تكون من هذا القيل ولزم الامر
لتعيين مامور من عساكر الضبطية بطلب من المدعي ايضاً لمحات خارج القصة قريبة
كانت أو بعيدة فيلزم ان تتعب أولاً ساعات المحل الذي يتوجه اليه النفر الضابطي خيالاً
كان أو من المشاة وتخصص الاجرة للمحل الذي يبعد ساعة واحدة خارج القصة خمسة
غروش عن الساعة الاولى ثم لكل من الساعة الثانية والثالثة وما زاد عن ذلك من
الساعات غرش واحد ومثلها كذلك لعودته ويؤخذ ذلك من المدعي معجلاً فعلى هذا
الحساب اذا لزم ارسال احد الضبطية لمحل يبعد ربع ساعة او نصف ساعة لحد ساعة
واحدة فتؤخذ اجرة خمسة غروش ذهبا وخمسة غروش اياها فيكون المجموع اثني عشر
غروش اما اذا كانت ساعتين فتحسب الساعة الاولى بخمسة غروش والثانية بقرش
واحد الجملة ستة غروش وستة غروش مثلها ايضاً لرجوعه فيكون المجموع اثني عشر وعن
الثلاث ساعات اربعة عشر وهكذا تستوفي الاجرة عن الزيادة على هذا الحساب اما اذا
كان المامور الذي يتوجه ضابط ضبطية فتقطع اجرة مجلسياً بالمرضاة ويستوفي مقدارها
بحسب حاله ورتبته وتحمل المصلحة التي هو ذاهب بشأنها توفيقاً الى نظام خدمة المباشرة

المادة الرابعة - جميع هذه الاجر تؤخذ معجلاً من المدعي انما كان عن دعاوي خارجة
عن قضية التحصيلات وظهر اخيراً حين المرافعة بان المدعي عليه لاحق له فتؤخذ منه
حينئذ الاجرة التي اعطاها المدعي وتطلى للمدعي حسب شروط المتدرد

المادة الخامسة - يسك زورنالان في كل بلدة على الوجه المبين في النموذج ويكون
احدهما في محلات مراكز روس السناجق وكتاب التضاوت والزورنال الثاني بيد امين
الحساب او الزورنال في رؤوس الالوية وعند معاونهم في التضاوت والاجرة التي يلزم
استيفائها تطبيقاً الى الاصول والقواعد المحررة اعلاه يحصل القرار عليها أولاً في مجالس تمييز
المحقوق او مجالس الدعاوي وتؤخذ دراهمها من المدعي ثم بعد ان يتقيد في هذين الزورنالين
مقدارها واسماء المدعي والمدعى عليه والضبطي الذي صار تعينه وتاريخ ذلك ومضافة المحل
المتوجه اليه تحفظ الدراهم المأخوذة امانة عند اكبر ضابط ضبطية يوجد هناك

المادة السادسة - يعمل دفتر مرة في كل ثلاثة شهور بمقدار المبالغ التي تحصل من الاجرة
المذكورة في كل قضاء ويختم باختم بلوك اغاسي او معاونيه واسماء الزورنال ويرسل مع

الدرهم المتحصلة الى مجالس الطابور ودفتر اخر من طرف الفائض من مصادق بذلوه من
مجلس الدعاوي الى مراكز المتصرفيات وكذلك يرسل ايضا من الطابور الى مجلس الالاي
دفتر اجمالي فقط مرة في كل ثلاثة شهور

المادة السابعة. الدرهم التي تحصل بظرف سنة في اي محل كان موقعا للطابور مهما
كان مقدارها تحفظ في محل امانة الطابور لتصرف على المحلات اللازمة توفيقا الى القاعدة
الحررة اعلاه غير انه لما كان لا يجوز صرف ذلك بدون سندات واما مرافقات الطوابير
هي ماذونة بان تصرف منها لحد مائة قرش في كل مرة لاجل المصارفات المعينة في المادة
الثانية انما يكون ذلك برأي ذات المتصرف والمصادقة عليه تحت ختم ثم يرسل دفتر المبالغ
المصرفية بحسب هذا الشرط مع الاجمالي الذي يرسل الى مجلس الالاي مرة في كل ثلاثة
شهور لكن عندما تقع مادة يلزمها صرف اكثر من مائة غرش يلزم ان تستاذن عليها اغاوات
الطابور من مجلس الالاي بموجب مضابط تعمل من مجلس الطابور ويجرون المحركة بموجب
ما يتناولونه من الاوامر واذا صرفوا شيئا مغائرا لاصول وقاعدته يحصل تضمينة منهم



قانون التجارة

لما كان منيع فيض الدولة والأقبال حضرة مولانا سلطاننا الأعظم المنسم بالملك المكارم ديباجة مجلدات قانون الخلافة وعنوان كتب الشأن والشوكة مشيداً بقوانين العدل والسداد وإسنايدات رب العباد وكل من مهامه السلطانية الخيرية مهتماً بدلالة التوفيقات الإلهية الباهرة التسهيلات وأفكار ملوكانية المتردية بشعار المكارم مصروفة ومطوقة إلى قضية أعمار الملك والملة وترفيه أحوال الأهالي والرعية وكانت مادة التجارة في الجزء الأعظم لراحة ورفاه الرعية وعمران المملكة بل هي بمثابة روحها كما هو معلوم عند العموم وبما أن توسيعها وتوفيرها يوماً فيوماً من أهم المهام وقد وجد ذلك موقفاً على وجود معاملات التجارة تحت نظمات قوية ومستمدة أصح من المطلوب والمقتزم لدى الحضرة السلطانية العلية لكي يسطيع هذا المطلب المعنى في مرآة الحصول بظل توفيقات الحضرة المملوكية أن تجري رؤية دعاوي الواقعة المتعلقة بالتجارة التجاري فصلها في عمل تجارتها العامر تطبيقاً لأصول التجارة وإن يصير تنظيم مباني الأخذ والعطاء أيضاً وترتيبها وتنظيمها بظل ظليل معدلة ملوكانيتهما بقوانين العدل والإنصاف ومع أن هكنا دعاوي تجارية جارية رؤيتها على القواعد المرعية لكن بما أن تلك الأصول ليست مضبوطة ومتنظمة جداً وجدت غير كافية للاحتياجات التجارية الحاضرة وللحفاظة منافع التبعة الكاملة ولذلك سمحت وصدرت مقدماً إرادة حضرتها السلطانية ذات الإصابة بترتيب وإملاء قانون جديد بالشرائط اللازمة الموقوفة عليها أصول التجارة وترتيب وإجراء سائر متفرعاتها ومقتضياتها ولكي يصير القرار على المجموعة التي ترتبت من قوانين التجارة المندولة بصورة توجب تيسير وتسهيل معاملته الأخذ والعطاء بين تبعة السلطنة السنية وتستوجب تأكيد الأمانة فيها بإجراء التوثيقات الإيجابية بالسندات التي تتداول بأيديهم مع الدفاتر وبقية الأوراق لتكون موافقة ومطابقة لأصول التجارة فتكون صالحة للاحتجاج عند الحاجة صارقلاً جمع وجلب من يلزم من التجار وغيرهم ولدى قراءة المجموعة المذكورة في مجلس الزراعة وجدت منقسمة لأربعة أقسام القسم الأول منها شامل للمواد معاملة التجارة وعقد الشراكة وأصول السفنجة (بوليجي) والقسم الثاني للتجارة البحرية وإقامينات المتعلقة بها والقسم الثالث لتحقيق وتسوية مصالح الإفلاس والقسم الرابع لترتيب وتنظيم محاكم التجارة وبما أن مسائل وأحكام القسم الرابع المتعلقة بتسوية المحاكم ليست موافقة للأصول الحالية ولداخلة الدولة العلية ونظراً لمناسبة وجودها غير قابلة للأجراء ووجود التجارة

المجرية ايضاً بظل الحضرة الملوكية من المواد الواجبة الاعثناء ومع ان تطبيقها وتوفيقيها على اصول مجرية الدولة العلية والروية بتنظيمها من اللازم الا انها حين كانت درجة لزومها واهميتها على الاطلاق فما دون القسمين الاخرين المتعلقين بالمعاملة التجارية صار صرف النظر عن القسم الرابع المتعلق بتسوية الحاكم على ان يصير بعد الان تنظيم وتسوية المواد المتعلقة بالتجارة البحرية اكبر تجري اضافتها وتذييلها واما القسم الاول والثالث الظاهر لزومها الحقيقي فلدى المذاكرة والتدقيق بموادها المندرجة وتوفيقيها وتطبيقها على الاصول التجارية ودخيلة الدولة العلية صار عنها تنظيم وترقيم هذا القانون التجاري مبيناً لتنظيم الدفاتر وعقد الشراكات ومحب السفائح وتنمية امور الافلاس مشتملاً على قسمين وشاملاً ثلاثمائة وخمس عشرة مادة وتقدم للاعتاب الملوكية فصدر عليه خط الحضرة السلطانية الشريف بطبعه واعلاؤه واشاعته لكل احد ليكون من الان وصاعداً مرعي الاجراء ودستوراً للعمل في الاخذ والعطاء التجاري بصفة التجارة فنسأل جناب مرتب اجزاء مجموعات الكائنات تعالى شأنه عن جميع الموجودات ان يجعل ايام عمره واقبال عنوان زينة صحائف كتب السلطنة والشوكة وناظم سلك انتظام الملك والامة حضرة ولي نعمتنا بلا امتنان سلطاننا ومولانا الاعظم ذي المناقب الاسكندرية والحصال الكريمة السنية مزداة ومديدة وان يؤيد بجهتنا جميعاً ظل ظليل ايهذه الملوكية

القسم الاول

في معاملات اصول التجارة على الاطلاق وفيه فصول

الفصل الاول

في تعريف التاجر

المادة الاولى . كل رجل مشغول بالتجارة ويعتد بسبب التجارة متاولاً ومعاملة مربوطة بصكوكه فهو تاجر ويطلق عليه انة تاجر
المادة الثانية . كل من استكمل من عمره احدى وعشرين سنة فهو ماذون بالتجارة ومن استكمل من العمر ثمانى عشرة سنة فقط لا يوزن له بالتجارة ما لم يكمله ولله اوصية ويعطى اذناً من محكمة التجارة

الفصل الثاني

في بيان الدفاتر الواجب على التاجر نظامها

المادة الثالثة . انه يجب على كل تاجران يستعمل دفترًا يكتب فيه يوميًا فيوماً وشهراً فشهرًا جميع ديونه التي له والتي عليه ومطلوباته وخصومه وجميع معاملاته التجارية والسفجات اي البوليصات التي باعها او التي وردت عليه وقبلها وكتب على ظهرها قبوله او التي نقل تحويلها على الغير حتى مضارفة على يتد شهرًا شهرًا ويسمى هذا الدفتر دفتر اليومية ويعبر عنه بلفظ زورنال ودفترًا اخر يكتب فيه صور جميع المكاتب التي يرسلها الى شركائه وامنائو ورجال الذين يبعثهم الى بعض الجهات بامور التجارة وان يحفظ عنه جميع ما يرد اليه من المكاتب من شركائه وامنائو ورجال ومجموعة كل شهر على حدته

المادة الرابعة . يجب على التاجران يتخذ دفترًا غير الدفترين المتقدم ذكرهما في المادة الثالثة يجر فيه كل سنة امواله واشيائه المتولة وديونه التي له والتي عليه ومطلوباته واحدة واحدة ويسمى هذا الدفتر ميزان الحساب ويعبر عنه بلفظ بلانچو

المادة الخامسة . لا يجوز للتاجران بترك في الدفترين المذكورين محلاً ان يمكن ان يكتب فيه لفظ اخر ولا يجوز له كتابة شيء علاوة بين سطورها ولا حرك شيء كان مكتوباً ولا كتابة حاشية وبالاجمال فلا يجوز لا بالكثير ولا بالقليل تحريثي زيادة فيها ولا اخراج شيء نقصاً منها وفي ختام كل سنة ياخذ التاجر دفتر اليومية الى الرجل المامور من محكمة التجارة بان يرسم على الدفاتر العلامة المعبر عنها بلفظة صح ليرسم عليها صحاً بحضوره ويسمى ذلك المامور مصححاً وليس للمصحح المذكور اذن بان يقرأ من ذلك الدفتر كلمة واحدة باي حجة كانت وكذلك قبل ان يجرر التاجر في الدفاتر المذكورة نقطة واحدة ياخذها الى الرجل المامور من محكمة التجارة بان يرسم على الدفاتر العلامة المددبة المعبر عنها بلفظة نمر وليضع على كل صحيفة من تلك الدفاتر رقم العدد اي النمر ويجرر في اخر كل دفتر عدد جميع اوراقه ويكتب اسمه فيه اي امضاءه ويسمى ذلك المامور مفرراً

المادة السادسة . ان الدفاتر المحبوسة بمسكها طائفة التجار اذا كانت بلا نظام وغير مشتملة على الشروط المحررة الواجب على كل تاجر رعايتها فعند المرافعة تعد غير مقبولة ولا معتبرة

المادة السابعة . انه لا يومر التاجر عند المرافعة باظهار الدفاتر بل يومر رسمًا من جانب محكمة التجارة باحضار ما يقتضي من الدفاتر عند وقوع دعاوى الشركة والوراثة ومقاسمة

الشركاء المعبر عنهم بلنظ قومانية ولا فلاس
 المادة الثامنة. ان دفاتر التجار المنتظمة مطابقة للقاعدة المشروحة في دليل معول عليه
 ويرمان معول به في الدعاوي الواقعة بين التجار
 المادة التاسعة. انه عند النظر في دعوى من الدعاوي فلاجل اظهار ما هو منازع فيه
 تطلب محكمة التجارة رسماً احضار دفاتر التجارة لاجل مطالعة ما هو منازع فيه فقط

الفصل الثالث

في عقد الشركة

المادة العاشرة. ان الشركات بحسب القانون ثلثة انواع فالاول الشركة الشاملة لمجموع
 الشركاء باسم واحد عمومي ويعبر عنها بلنظة قولتتيف اي الشركة العمومية والثاني الشركة
 التي على طريق الوصية المعبر عنها بلنظة قومانديت اي شركة الوصية والثالث الشركة
 الواقعة على حسب السهام من غير ذكر اسم صاحب حصة وفي المعبر عنها بلنظة انونيم اي
 الغير المسماة

النوع الاول

المادة الحادية عشرة. ان الشركة المعبر عنها بقولتتيف ومسماة بالعمومية في الشركة
 التي تعتقد بين رجلين او اكثر ويوضع لها اسم مخصوص وهو المعبر عنه بلنظة ديتيه اي
 التجارة بعنوان الشركة
 المادة الثانية عشرة. ان العنوان الذي يوضع للشركة المذكورة يكون منسوباً لاسم واحد
 من الشركاء اولاً سمين فقط

المادة الثالثة عشرة. ان جميع الشركاء الداخلين في هذه الشركة هم كفلاً وضماً جميع
 التعمهات والمفاوضات المدرجة في السندات التي يضيها الشركاء الماذنون بالامضاء في
 هذه الشركة

النوع الثاني

المادة الرابعة عشرة. ان الشركة التي هي على طريق الوصية المعبر عنها بقومانديت والمسماة
 بشركة الوصية هي التي يكون فيها من الطرف الواحد الشركاء جميعاً وفرداً مسئولين
 وكافلين بعضهم بعضاً ومن الطرف الثاني وازع رأس المال واحد وهو المسمى بالوصي ان

قوماند يتر والمعنى انها عبارة عن تعدد الشركا وانفراد واضع المال وتسمى ايضا بالمشركة
ويقتضي ان تكون باسم واحد من الشركاء الكفيل بعضهم بعضاً او باسم فريق منهم
المادة الخامسة عشرة. ان الشركا المذكورة اساميهم في السند كفلاء بعضهم بعضاً اذا
كانوا متعددين ويتعاطون امور الشركة اما باجمعهم او واحد يقوم مقامهم او فريق منهم
فنظراً لذلك وكفالة بعضهم بعضاً تكون هذه الشركة باعتبار الشركة المعقودة بالاسم
العمومي ونظراً لانفراد صاحب المال تكون من نوع شركة الوصية اي قوماند يت
المادة السادسة عشرة. ان الشريك الذي هو قوماند يت اي صاحب المال لا يدخل
اسمه في عنوان الشركة اي اسمها

المادة السابعة عشرة. ان الشريك القوماند يت لا يتحمل من الخسارة اكثر مما وضعه
راس مال او تعهد بوضعه

المادة الثامنة عشرة. ان الشريك القوماند يت لا يستخدم في امور الشركة لا اصيلاً
ولا وكيلاً

المادة التاسعة عشرة. ان الشريك القوماند يت اذا استعمل شيئاً من المنوعات المذكورة
فحينئذ يلزمه ان يكون كفيلاً ومتعهداً بجميع ديون الشركة وتعداتها

النوع الثالث

المادة العشرون. ان الشركة الغير المسماة المعبر عنها بلفظ انونيم لا يكون لها عنوان
ولا تعرف باسم صاحب حصة البتة يقتضي اصول التجارة
المادة الحادية والعشرون. ان الشركة المذكورة هي موصوفة بتصریح الاشياء التي
بيئت عليها

المادة الثانية والعشرون. ان ادارة العمل في الشركة المذكورة تجري بمعرفة الرجال
الذين تجوز وكالتهم موقتاً ويجوز عزلهم ونصيبهم واما الوكيل سواء كان شريكاً او غير شريك
وموظفاً اي باجرة او غير موظف فهو على حد متساوي

المادة الثالثة والعشرون. ان مديري هذه الشركة لا يسالون الا باجراء الوكالة المحلولة
الى عهدتهم فقط وليسوا بمدبوين وكافلين تعهدات الشركة بسبب ادارتهم امور الشركة
المادة الرابعة والعشرون. ان اصحاب السهام ليسوا ضامين خسارة اكثر من السهام
التي وضعوها في راس مال الشركة

المادة الخامسة والعشرون . ان راس مال الشركة الغير المسماة يصح قسمه على سهام متساوية وعلى حصص

المادة السادسة والعشرون . ان سندات سهام الشركة المنظمة بناء على ان لا يكتب اسامي اصحاب السهام في سنداتهما يكون كل من في يد سند هو المتصرف بسهم ذلك السند وكذلك يكون بيع السهم بتسليم السند

المادة السابعة والعشرون . يقتضى ان تقيّد في دفاتر القومية سندات سهام القومية المنظمة بناء ان تكون سنداتهما بتصرّح اسامي اصحابها وعند بيعها تحرر القومية على حاشية السند صورة البيع وتوضع الامضاء وتدرجها في دفتر القومية

المادة الثامنة والعشرون . ان عقد الشركة الغير المسماة وانظامها يكون في اول الامر من بعد بروز الاذن بموجب فرمان عالٍ بتقديم صك الشروط المعبر عنه بلفظ قنوطوراتى المرتب بين الشركاء فاذا لم يكن فيه شروط ولا قيود مضرّة بالملك والملة وصدرت باجرائه الارادة السنية السلطانية حيثنذ يسوغ اجراء تلك الشركة وتنظيمها

المادة التاسعة والعشرون . ان راس المال الشركة التي على طريق الوصية اي قومانديت يجوز تقسيمه على السهام لكن يلزم رعاية التواعد والنظامات الموضوعة في حق القومانديت جميعها

المادة الثلاثون . ان سندات شركة القوللقتيف يعني الشركة العمومية وسندات شركة القومانديت اي شركة الوصية المتعقبة بمعرفة محكمة التجارة او بين الشركاء وحدهم عند ذوي الحصاص في معتبرة ويلزم ان تكون السندات المضية باامضاء الشركاء وحدهم بتقدير عدد اصحاب الحصاص وان تكون السندات المحررة بين الشركاء على نسق واحد وان يصرح في كل منها كم سند اعطى وكم رجل اصحاب الحصاص واما اذا حررت السندات في محكمة التجارة او قيدت في سجلاتها فلا يقتضى ان تكون نسخاً متعددة بل يكفي نسخة واحدة

المادة الحادية والثلاثون . ينبغي ان تعرض صكوك شروط الشركة الغير المسماة اي القنوطورات بعد تنظيمها بمعرفة محكمة التجارة ويستأذن باجرائها

المادة الثانية والثلاثون . انه يجب اذاعة جميع سندات مفاولة شركة القوللقتيف اي العمومية وشركة القومانديت اي الوصية وفيدها في سجل محكمة التجارة موضحة اولاً اسامي والقباب واحوال ومعاملات الشركاء بالتعلل غير اصحاب الحصاص بالوصية والسهام ثانياً عنوان تجارة الشركة ثالثاً اسامي الشركاء المأذونين من جهة الشركة بالامضاء وإدارة العمل

والظرف في الامور رابعا كبنية راس المال الموجود المعطى والذي سيهبط ان كان من قبيل السهام او من قبيل الوصية اي القومانديت خامسا الصريح بتاريخ ابتداء الشركة ونهايتها لكن لا يصرح باسم صاحب المال والقومانديت

المادة الثالثة والثلاثون. ان سند المناولة المحرر بعقد الشركة اذا كان تحريره رسميا فخلاصته بصادق عليها وتضى من جانب محكمة التجارة وان كان تحريره غير رسمي بل مضي بامضاء المشاركين فقط فخلاصته سندات المناولة ان كانت من عائدات الشركة القولية لتيف اي العمومية المعبر عنها بالنوع الاول تختم وتضى من جميع الشركاء وان كانت من شركة القومانديت اي الوصية المعبر عنها بالنوع الثاني سواء كانت منقسمة على السهام والحصص ام غير منقسمة فخلاصته سندات المناولة تختم وتضى من الشركاء الكفيل بعضهم بعضا او من الشركاء المديرين امور الشركة

المادة الرابعة والثلاثون. يفتضي انه في وقت واحد يلحق في حائط محكمة التجارة الارادة السنية السلطانية البارزة من اجل عقد الشركة الغير المسماة اي الانونيم وسند المناولة ويعلن بها معا

المادة الخامسة والثلاثون. كل شركة اذا لزم تكرارها وامتدادها بعد انقضاء مدتها يجب اثباتها في صك بيان ذوي الحصص وفي صك البيان هذا وفي السند المين عند شركة وفي سائر السندات المتضمنة فسخ الشركة قبل مدتها المعينة وعند تبدل الشركاء باي نوع كان وكف اليد والاراع او وضع عقود وشروط جديدة او تبدل عنوان التجارة يجب رعاية المطابقة على القواعد والشروط الموضحة في المادة الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين المتقدمين واذا لم تكن المطابقة فالمناولة غير معتبرة ولا ينفذ ذلك سببا لابطال حقوق المدعين الخارجيين عن الشركة

المادة السادسة والثلاثون. فيما عدا الشركات المتقدم ذكرها تصح ايضا شركة التجارة بوجه الحاصصة وهي حسب النانون معتبرة ومقبولة

المادة السابعة والثلاثون. ان هذه الشركات التجارية من اجل افعال التجارة المتنوعة والمنفردة هي موقوفة على المناولات المخصوصة والشروط المنعقدة بين الشركاء ذوي الحصص الذين لكل منهم حصة شائعة وكذلك صورة تركيبها والاموال والاستثمارات التي تبنت عليها

المادة الثامنة والثلاثون. ان الشركة التي على وجه الحاصصة يجب اثباتها باظهار دفاتر تجارتها ومكاتبها

المادة التاسعة والثلاثون. ان الشركة التي على وجه الحاصصة غير محتاجة الى التكيلينات

والقواعد الرسمية التي يجب مراعاتها في باقي الشركات
المادة الاربعون. المنازعات الواقعة بين الشركاء بسبب امور الشركة يكون فصلها
والنظر فيها بمعرفة المميزين

المادة الحادية والاربعون. ان الدعوى التي جرى فصلها بمعرفة المميزين اذالم يكن
مشروطاً بين المنازعات عدم نقلها الى محكمة التجارة وعدم الغاء او ابطال الحكم والاعلام
البارزين بفصلها يجوز نقلها الى محكمة التجارة

المادة الثانية والاربعون. ان انتخاب المميزين ونصهم لفصل الدعوى يجري بسند
مضى من المتنازعين او بمعرفة محكمة التجارة

المادة الثالثة والاربعون. يعين المتنازعان المهلة التي تفرض لاجراء الحكم بعد نصب
المميزين واذا لم يتفقا عليها فمحكمة التجارة تفرض من ذلك

المادة الرابعة والاربعون. اذا امتنع احد الشركاء او فريق منهم عن انتخاب المميزين
فمحكمة التجارة ربما تختب المميزين

المادة الخامسة والاربعون. ان المتنازعين من دون كلفة ولا رسم يقدمون في المجلس
الى المميزين جميع الاوراق والمذكرات المختصة بدعواهم

المادة السادسة والاربعون. اذا تاخر الشريك عن الاوراق والمذكرات يجبر على
تقديمها في برهة عشرة ايام

المادة السابعة والاربعون. ان تطويل المدة لتسليم الاوراق هي في يد امكان المميزين
عند الاقتضاء

المادة الثامنة والاربعون. اذالم تعط مهلة جديدة او انتهت المهلة التي جددت فحينئذ
يسوغ للمميزين الشروع بسماع الدعوى وفصلها بعد مطالعة الاوراق التي سلمت لهم

المادة التاسعة والاربعون. اذا اختلفت اراء المميزين ولم يكن في سند المفاولة اسم مميز
اخر فالهزبون يختارون ممزناً فاذا لم يتفقوا على مميز فمحكمة التجارة تختب ممزناً

المادة الخمسون. ان حكم المميزين يكون مبنياً على الاسباب والدلائل ويجرى بهين من
غير تعديل ولا تبديل بنوع من الانواع وبامر ناظر التجارة يسجل في محكمة التجارة ويعطى
ويسلم الى صاحبه في برهة ثلثة ايام*

* المراد بالاسباب والدلائل المذكورة في هذه المسئلة هو ان يذكر في الاعلام المحرر ان الحكم برز على
موجب ما هو مقرر بمادة عدد كذا من قانون التجارة

المادة المحادية والخمسون . اذا مات احد الشركة فالشركة المعقودة تنفخ وبالفرض
تجبر ورثته على رؤية محاسباته التجارية في محكمة التجارة مطابقة للشروط السالف ذكرها على
موجب الصكوك والمقاولات التي عندها مع شركاء قبلاً
المادة الثانية والخمسون . ان دعاوي الصبي والصغير المعانة بشركة التجارة اذا نظر
فيها بسبب معارضة وفصلت بمعرفة المميزين بمير الوصي ان يدعي بنقلها تكراراً لمحكمة التجارة
صيانة لحق الصغير *

الفصل الرابع

في التجارة بالعمل المعبّر عنها بلفظ قومسيون او استحقاق
العمل وهي التجارة بطريق الوصية اي الامانة

المادة الثالثة والخمسون . ان الامين المسمى تاجر بالوصية هو الذي يجري معاملات
التجارة باسمه او بعنوان الشركة محسوبة على حساب موكل
المادة الرابعة والخمسون . كل امين ارسل دراهم معجلة من اجل الامتعة المرسلة له
من محل اخر لاجل بيعها على ذمة موكل فله الاستحقاق ان يستوفي اولاً من ثمن تلك الامتعة
الدرهم التي ارسلها معجلة وفائدتها وما انفق على الامتعة ويقدم ذلك على غيره لكن يجب
ان يثبت وجود الامتعة المذكورة في مخزنه او مخزن كرهك المالك مودوعة تحت تصرفه وادارته
واذا كانت الامتعة لم تنزل ما وصلت يلزمه ان يثبت ارسالها له بموجب سند شحن السفينة
المعبّر عنه بلفظة بوليصة ديقارينو

المادة الخامسة والخمسون . اذا بيع متاع على ذمة موكل وجرى التسليم والاستسلام فما
دفعه الامين معجلة وفائدة ومصارف يكون استيفاءه من ثمن ذلك المتاع مقدماً على وفاء
الديون التي على ذلك الموكل

الفصل الخامس

في بيان الامناء اي التجار بالوصية المأمورين بنقل الاشياء برّاً وبحراً وايصالها
المادة السادسة والخمسون . يجب على الامين ان يقيد في دفاتر اليومية مقدار واثمان
واصناف الاشياء التي امر بنقلها وارسلها برّاً وبحراً

* اذا كان للشريك المتوفى وارثة صغيرة فالة الذي يظهر بعد الحاسبة لا يعطى الى الورثة صيانة لمال
التيه بل يضم الى التركة بمقتضى الإرادة العلية السلطانية

المادة السابعة والخمسون. ان الامين على الوجه المحرر ضامن ومتعهد بايصال الاشياء والامتنعة التي تسلمها الى محلها في المدة المفروضة في جريئة الارسالية ما لم يظهر مانع قوي وسبب حقيقي يمنع ايصالها

المادة الثامنة والخمسون. اذا ضاعت الاشياء والامتنعة وتلفت او فسدت من مطرا او من رطوبة فاذا لم يكن شرط مغاير في جريئة الارسالية او لم يقع سبب قوي مخالف للعادة يكون الامين ضامنا

المادة التاسعة والخمسون. ان الامين اذا سلم وحول ارسال وايصال ما سلم وحول له الى امين اخر غيره وكان هذا التسليم والتحويل برأي التاجر الذي سلمه وحول اليه فهو اي الامين الاول بالنجاة والبراءة من الضرر والخسارة التي تقع وان كان جرى ذلك بربا فقط فالضرر عليه والخسارة راجعة اليه

المادة الستون. انه اذا ضاع في الطريق ما ارسله من مخزونه البائع او مرسل الامانة وكانت لم تحصل متاوله مخالفة فالضرر الواقع عائد على صاحب المال لكن يسوغ لصاحب المال الدعوى على الامين الدسبة نقل وعلى المكاري

المادة الحادية والستون. ان سند المال المعبر عنه قائمة الارسالية هو سند حالي المتداول التي جرت بين مرسل البضاعة والمكاري وبين مرسل البضاعة والامين والمكاري

المادة الثانية والستون. انه من الواجب اللزوم ان يجرى في قائمة الارسالية اي سند المال التاريخ ومقدار واصناف والوان الاشياء التي تنقل وعدد اليوم التي يكون فيها وصولها الى محلها واسم وشهرة ومحل اقامة الامين الذي يتعهد بايصالها ولين يكن تسليها واسم وشهرة ومحل المكاري الذي يحملها ومقدار اجرة نقلها وانه ان لم يوصلها في المدة التي تفرض بضمن الضرر وان يوضع فيها امضاء الامين او امضاء مرسل البضاعة وان يجرى في حاشية السند المذكور علامة العدد اي التومرو التي في الاشياء المرسلة مها كانت وان يفيد الامين قائمة الارسالية التي هي سند المال في دفتر بيعها

المادة الثالثة والستون. ان المكاري هو ضامن الضرر الذي يقع في الاشياء التي يحملها من اي نوع كان ما لم يكن حدث الضرر بسبب مخالف للعادة او يحدث في تلك الاشياء الضرر ومن ايجاب جنسها او بظهور مانع قوي

المادة الرابعة والستون. اذا ظهر سبب خلافا للعادة وما امكن وصول البضاعة لمحلها في البرهة المفروضة ومضت المهلة بذلك فالمكاري غير مسئول بذلك

المادة الخامسة والستون. بعد قبض وتسليم الاموال والاشياء المنقولة واعطاء الكرى والاجرة لا تنفع على المكاري دعوى البتة

المادة السادسة والستون. اذا وقعت المنازعة على عدم قبول الاشياء التي نقلها المكاري فهكئة التجارة ترسل من جانبها البعض من ذوي الخبرة يخبرون حالة تلك الاشياء بالمعابة فاذا حصل بعد ذلك امتناع من قبولها ايضاً يحكم بفرمان عالٍ بتوقيف تلك الاشياء امانة او بتفليها وحفظها في محل موثق مثل الكمرك وغيره وبيع مقدار من تلك الاشياء لاجل اعطاء اجرة نقلها

المادة السابعة والستون. ان الشروط والاحكام المدرجة في المواد المتقدمة هي ايضاً معتبرة في حق رساء السفن وكل ما يستاجر من العجلات المعبر عنها بلفظ عربات وغيرها ما هو محدود لتحميل الاشياء ونقلها

المادة الثامنة والستون. اذا وجبت دعوى على الامين والمكاري بسبب فساد او ضياع الاشياء المنقولة فان كان وقع ذلك في المالك المحروسة ومضى عليه ستة اشهر او كان وقوعه في البلاد الاجبية ومضى عليه اثنا عشر شهراً فالدعوى ممنوعة ولا تنفع واعتبار المدة في الدعوى ان كانت على الضياع من يوم نقل الاشياء او على الفساد من يوم التسليم لكن اذا علم ان ذلك وقع حيلة وخيانة فالدعوى ممنوعة في اي وقت كان ومضى المدة المذكورة لا يمنع من سماع الدعوى

المادة التاسعة والستون. ان مادة البيع والشراء التجاري في الهكئة الشرعية ومجلس الامور القانونية او المربوطة بسند ممضي بامضاء الفريقين او المحررة برفعة وهي المعبر عنها بولصة مضمية بين الباتعين والشارعين حوالة على السمسار وغيره والبيع والشراء الذي قبل فيه الثمن بقطع الوثائق بموجب القائمة المعبر عنها فاتوره يكون في جميعها اثبات مواد البيع والشراء مقبولة بابرار السند والبولصة والقائمة المذكورات وبإزالة مكاتيب الخابرة ودفاتر الطرفين وثبت ايضاً باقامة الشهود اذا استنسبت محكئة التجارة

الفصل السادس

في اصول السفينة اي البولصة المتداولة بين التجار

المادة السبعون. ان ورقة البولصة التي تعصب من محل الى محل اخر لا بد ان يصرح فيها بالتاريخ وبكمية الذي سيعطى وباسم الذي يعطى وفي اي وقت وفي اسم محل يكون

الغطاء ويجب أيضاً ان يبين فيها هل هي متابلة مال أو دأام عروض اي امتعة ام هل هي
محدودة من حساب ما ام من جهة اخرى وينبغي ان يذكر فيها هل هي منوطة بامر غائب ام
بوصية دام هي مخصوصة بالذي كتبها ويقضي ان يكتب فيها ان كانت حررت نسخة واحدة
او نسختين او ثلثاً او اربع او اكثر من ذلك انما نسخة عدد كذا

المادة الحادية والسبعون. اذا سحبت ورقة بوليصة على رجل وكانت في ورقة البوليصة
محرران يكون اعطاء المال من رجل اخر او من رجل مقيم في بلدة اخرى فهو جائز واذا
كتب فيها ان سحبها مني على امر ووصية رجل غيره وحسابها محسوب على ذلك الرجل
فهو جائز ايضاً

المادة الثانية والسبعون. ان الحل الذي سحبت منه البوليصة والحل الذي يكون العطاء
فيه واسم الذي سحبت عليه وصعته اذا ذكر شي منها في البوليصة بصورة غير مقارنة للحقبة
فهي غير معدودة من اوراق البوليصات بل تعد من السندات والصكوك المعنادة

المادة الثالثة والسبعون. ان الرجل الذي يسحب بوليصة عوض بوليصة ان سحبها من
حسابه او من حساب غيره فالدفع واجب عليه والذي يسحب بوليصة عند الاقتضا على حساب
غيره لا اجل اعطاء المبلغ المجهول دائماً بوليصة فهو ضامن تادية المبلغ الذي سحب عليه البوليصة
سواء كان المبلغ المجهول بوليصة او الذي دارقصار حواله

المادة الرابعة والسبعون. ان الذين سحبوا بوليصة او الامرين او الموصين ببوليصة يقضي
ان يكون لهم حين حلول الميعاد دين في ذمة الذي سحبوا عليه البوليصة اقله مقدار البوليصة
المادة الخامسة والسبعون. ان ورقة البوليصة اذا قبلت فمن قبولها يظهر في الحال انه
يوجد ما يقابلها ولذلك وضع الامضاء في ظهرها دليل كاف عند اصحاب الحوالات فاذا في
حلول الميعاد ما دفعت الدراهم سواء قبلت البوليصة ام لم تقبل يترتب على ذمة صاحب البوليصة
وحيث ان ثبت انه كان له عند المستحوب عليهم ما يقابلها واذا لم يثبت ذلك فلا تبرأ ذمته
من ضمان قيمتها ولو اخرجت عملية البر وتستوي بعد مضي مهلتها المعينة ايضاً

المادة السادسة والسبعون. ان الذي سحب البوليصة والذي احالها كافتلان بعضها
بعضاً بقبول البوليصة وباعطاء دراهمها في حلول الميعاد

المادة السابعة والسبعون. يجب اثبات عدم قبول البوليصة بسند المعبر عنه بالفظه

بروتستو

المادة الثامنة والسبعون. اذا ظهر بروتستو اي سند بعدم قبول البوليصة بميعاد البوليصة

كل من كان قبل بوليصة واحالها على اخر وهو المعبر عنه بلفظ جرائته اى محيل فلاجل
التامين على دفعها باجلها له الحق بان يطلب كتيلاً او رهناً من احال عليه ووضع
امضاه في ورقة البوليصة قبله وهكذا كل واحد يطلب من هو قبله الى الرجل الذي سحب
البوليصة ابتداء ولا عكس اى لا يطلب المتقدم من المتأخر كتيلاً ولا رهناً ومن لا يعطي
كتيلاً او رهناً يجبر على اعطاء دراهم البوليصة مع ما صرف على البرونستو وعلى اعادة البوليصة
وهو المعبر عنه بلفظة رقاميو اى بقتة الاعادة

المادة التاسعة والسبعون . من قبل بوليصة يكن ملزوماً باعطاء دراهمها واذا انقلس الذي
سحب البوليصة قبل قبولها ولم يعلم الذي قبلها فلا يسوغ له الرجوع عن قبولها ولا الامتناع
عن اعطاء دراهمها

المادة الثمانون . ان كنية قبول البوليصة هو التعبير بولاه قبلت والمصادقة بوضع الامضاء
واذا كان ميعادها بعد اظهارها يوماً واحداً او اياماً متعددة وشهراً واحداً او اشهرًا متعددة
فالتصريح بتاريخ يوم قبولها واجب واذا لم يورخ يوم قبولها ففي حلول ميعادها يجب اعطاء
دراهمها باعتبار تاريخها

المادة الحادية والثمانون . من قبل بوليصة وما اعطى دراهمها في محل اقامته بل احالها لـ
اخر يجب ان يذكر محل اقامة الذي سيعطى الدرام كي يجري المتفضى على فرض عدم دفعها
المادة الثانية والثمانون . لا يجوز قبول بوليصة مربوطاً بشرط من الشروط لكن يجوز
قبول مقدار معلوم من المبلغ المعين في البوليصة وحينئذ يجب على الذي في يد البوليصة ان
يتخذ برونستو من اجل المقدار الباقي

المادة الثالثة والثمانون . انه من ساعة بروز البوليصة الى مضي اربع وعشرين ساعة يجب
قبول البوليصة فانما مضي اربع وعشرون ساعة ولم ترد البوليصة سواء ان قبلت او لم تقبل
فالضرر والخسارة على من وقفها

المادة الرابعة والثمانون . اذا كتب برونستو بعدم قبول بوليصة ثم توسط رجل اخر
لقبول البوليصة رعاية لمقام الذي سحبها او الذي قبل احوالها ووضع امضاه فيها فانه يجوز
لكن يجب ان يجرر المتوسط في ورقة البرونستو سبب التوسط ويضمها

المادة الخامسة والثمانون . يجب على من توسط بقبول البوليصة ان يجبر بلا احوال بتوسطه
من توسط لاجله

المادة السادسة والثمانون . انه ما دام الرجل الذي سحبت عليه البوليصة غير قابلها ولو

كان قبلها غيره بطريق التوسط فيسوغ لمن في بك البوليجية وقاية للمحقق ان بدعي على الذي
محبها او الذي قبل احوالها لوقاية حقوقه

المادة السابعة والثانون يجوز سحب البوليجية على ان يكون اعطاء دراهمها بعد يوم
واحد او ايام متعددة وبعد شهر واحد او اشهر متعددة من يوم بروزها او من حين بروزها
او ابتداء العدد يوم تاريخها او يكون العطاء في يوم معين من شهر او في وقت معروف مشهور
كوقت الموسم المعبر عنه بلفظة بناير وامثاله

المادة الثامنة والثانون ان البوليجية المشروط فيها اعطاء دراهمها حين رويتها وهي
المعبر عنها بلفظة او يسته يجب حين بروزها اعطاء دراهمها

المادة التاسعة والثانون ان البوليجية المبنية على ان يكون اعطاء دراهمها بعد يوم او
ايام او بعد شهر او شهرين من يوم بروزها يعتبر ميعادها يوم قبولها واذا كتب بروتستو
بعدم قبولها فلا اعتبار بخصوص من تاريخ ورقة البروتستو

المادة التسعون ان البوليجية المعين اعطاء دراهمها في موسم ابي بناير فيمعاها هو
اليوم الواقع قبل يوم ختام ذلك الموسم واذا كان الموسم يوما واحدا لا غير فيمعاها من
يوم الموسم عينه

المادة الحادية والتسعون اذا وضع حائل الميعاد في يوم من ايام الاعياد المعروفة فانوتنا
فجب التادية في اليوم الواقع قبل ذلك العيد

المادة الثانية والتسعون كل امهال حادث للمراعاة والاعانة او لجريان العادة في
البلة فهو باطل

في بيان احوالة المعبر عنها بلفظ جبرو

المادة الثالثة والتسعون ان امتلاك البوليجية ينتقل من واحد الى اخر بطريق
الدور والحوالة

المادة الرابعة والتسعون اذا دبرت بوليجية او احييت يجب ان يجر عليها تاريخ
الاحالة والادارة وبيان اخذ المبلغ وذكر اسم كل من دخلت في عهده

المادة الخامسة والتسعون اذا لم تطابق الاحالة الشروط المذكورة في المادة المتقدمة
فحينئذ لا يمكن ادارتها واتقالمها بل محسب العادة تكون من باب الوكالة

المادة السادسة والتسعون ان وضع تاريخ احالة البوليجية في يوم قبل يوم كتابتها هو ممنوع

ومن ارتكب ذلك فهو معدود من اهل الذنوب

المادة السابعة والتسعون . ان جميع الذين قبلوا البوليجة ووضعوا امضاءهم في ورقها وصاروا عمة بها ولو كان بالدور والحوالة هم عند من في يد البوليجة كفيل بعضهم بعضاً
المادة الثامنة والتسعون . ان حين ورود البوليجة اذا قبلت واحملت فان كان من احملت له غير واثق بمن احملت عليه فله حق بانه حين الاحالة يطلب كفيلاً من الخارج احتياطاً ويعبر عن هذا الكفيل بلفظ اوال

المادة التاسعة والتسعون . يجب ان هذا الكفيل اي الاوال ان يحرر على البوليجة انه اعطى كفالة مع كونه رجلاً من الخارج او يربط ذلك بسند مخصوص والذين صاروا كفلاء بهذه الطريقة اي بالاموال فهم كفلاء بعضهم لبعض مثل الذين سحبو البوليجة والذين احوالوا الا ان يكون سبق بين الطرفين مفاولة على غير ذلك

المادة المائة . يجب اعطاء دراهم البوليجة من عين النقود المذكورة في ورقة البوليجة
المادة المائة والواحدة . ان الذي اعطا دراهم البوليجة قبل حلول ميعادها اذا حصلت دعوى تلك البوليجة بانها مفسودة او فيها نوع من الخيلة فانه لا ينجو من التعهد ويجب التحقيق في محكمة التجارة هل ان اقدمه على الدفع معتبر ام لا
المادة المائة والثانية . ان الذي يودي ببوليجة ولم يكن حدث من جهة ما قبل حلول ميعادها منع وتنبه على عدم اشادية فهو بريء الذمة منها بالكلية

المادة المائة والثالثة . ان الذي يد البوليجة لا يجبر على اخذ قيمتها قبل حلول ميعادها
المادة المائة والرابعة . انه اذا كان للبوليجة نسخ متعددة وقعت النادية على نسخة منها سواء كانت الثانية ام الثالثة ام الرابعة او غيرهن فهو معتبر لكن يجب ان يكتب على النسخة التي وقعت النادية عليها ان النسخ الباقيات صرن ملفيات

المادة المائة والخامسة . ان الذي يعطى دراهم البوليجة على النسخة الثانية او الثالثة ان الرابعة او غيرهن اذا لم يسترد النسخة التي قبلها ووضع امضاءه فيها لا تبرى ذمته منها
المادة المائة والسادسة . لا تجوز مخالفة البوليجة الا اذا ضاعت ورقة البوليجة او ظهر افلاس من في يد البوليجة

المادة المائة والسابعة . اذا ضاعت ورقت البوليجة قبل قبولها يسوغ لصاحبها ان يطلب دراهمها باحدى النسخ الثانية او الثالثة او الرابعة او غيرهن

المادة المائة والثامنة . اذا كان حرر على البوليجة التي ضاعت انها مقبولة فتعصيل

دراهما بأحدى النسخ الثانية او الثالثة او الرابعة او غيرهن موقوف على اعطائهم كذبل بامر محكمة التجارة

المادة المائة والثامنة. ان من اصاع البولصة سواء كان قبل قبولها او بعد وما اظهر احدى نسخها الثانية او الثالثة او الرابعة او غيرهن يسوغ له الادعاء والاثبات بموجب دفتره في محكمة التجارة ويعترفها انه صاحب البولصة الحقيقية ومن بعد اعطاء الكذبل ياخذ الدرهم

المادة المائة والعاشرة. انه اذا حصل الادعاء بتادية البولصة على منطوق المادتين المتقدمتين وظهر الامتناع فصاحب البولصة الضايعة يتخذ بروتستو وبذلك يحفظ جميع استحقاقاته لكن يجب اخذ ورقة هذا البروتستو بعد يوم واحد من حلول ميعاد تادية البولصة وينبغي انه بطابقة رسوم مهلة اشاعة البروتستو وقواعدها التي ياتي ذكرها بتجر الذين يحول البولصة واحالوها

المادة المائة والحادية عشرة. ان صاحب البولصة الضايعة يراجع الرجل الذي ادارها واحالها قبله لكي ينال منه نسخة ثانية وذلك يساعده عند الشخص السابق وهكذا كل واحد يراجع من احال وامضى قبله ولم جراً الى وصولها لمن سحبها ابتداء والذي ينفي بهذا الصدد يتعامل الذي اصاع البولصة

المادة المائة والثانية عشرة. ان الكفالة المذكورة في المادة ١٠٨ والمادة ١٠٩ السالفين تمتد حكمها ثلث سنوات فاذا في هذه المدة لم يظهر طلب ولا دعوى فحكم هذه الكفالة منسوخ بالكلية

المادة المائة والثالثة عشرة. ان الدرهم المعطاة على ان تحسب من دراهم البولصة نستط من دين الذي سحب البولصة والذي احالها ويجب على من في يد البولصة ان يجري بروتستو من اجل المقدار الباقي

المادة المائة والرابعة عشرة. ان اعطاء المهلة بتادية البولصة ليس في ابادي الحكم

المادة المائة والخامسة عشرة. يجوز ان يتوسط رجل واحتراماً لمن سحب البولصة او ان احالها بوتي دراهم البولصة التي صار عليها بروتستو لكن يجب التصريح في عبارة ورقة البروتستو او في ذيلها بكيفية التوسط والذابة

المادة المائة والسادسة عشرة. كل من ادى دراهم بولصة على طريق التوسط تتفل اليه استحقاقات من بين الدولة. وكذلك يجب على التوسط رعاية القواعد والرسوم التي تجب

رعايتها على من في يده البوليجة وإذا أعطيت دراهم بوليجة على طريق التوسط محسوبة على
 ذمة من سحب البوليجة بريت ذمة جميع اصحاب المحاولات وإن أعطيت دراهم بوليجة بالتوسط
 احتراماً لاحد اصحاب المحاولات تبرى ذمة جميع من باقى بعد ذلك من اصحاب المحاولات
 وإذا ظهر طلاب متعددون لتأدية بوليجة على طريق التوسط يقدم ويرجح من تعهد ببرة
 اشخاص اكثر من الباقيون ومع هذا فالرجل الذي سحبت عليه البوليجة أولاً وعدم قبوله صار
 سبباً لغيره بورقة البروتستو فإذا ثبت اقتداره على التأدية يرجح على جميع الطالبين ويقدم
 المادة المائة والسابعة عشرة . اذا سحبت بوليجة من بلاد الافرنج البرية او البحرية او من
 سواحل ديار افرقيا الشمالية على ان تاديتها في الممالك العثمانية سواء كان ميعادها حين
 بروزها او بعد يوم او شهر او ايام او شهور متعددة ولزم الادعاء بتاديتها او قبولها وما ادعى
 من شيء في يده في بركة سنة اشهر تمضي بعد يوم تاريخها تسقط دعواه على اصحاب الاحالات
 وتسقط ايضاً من الذي سحب البوليجة ابتداء الذي هو كان ملزوماً باعطاء ما ينالها ومهلة
 الادعاء بالبوليجات المسحوبة من سواحل افرقية الجنوبية سنة كاملة ولا يستثنى القطر المحسى
 اميد بروني وكذلك البوليجات المسحوبة من بلاد افرقيا البرية او البحرية ومن بلاد الهند
 البحرية والبرية ومع جميع الاقطار التاسعة على ان تاديتها في الممالك العثمانية فمهلة الادعاء
 بها تمتد سنة وهكذا كل من في يده بوليجة مسحوبة من ممالك الدولة العلية من محلات التجارة
 على ان تاديتها في البلاد الاجنبية فاذا ما ادعى بالتأدية او بالتبول في المدة المفروضة لبعدية
 المسافة المذكورة قبلاً تسقط جميع استحقاقاته الا اذا كان في زمان الحاربة فالمة تصبح
 مضاعفة مرتين ومع هذا اذا سبق عهد بوليجة بين اخذها وباعها وبين اصحاب الاحالات
 يلزم عدم الخلل في شيء من النظمات التي مر ذكرها اذا كانت المقاولات المخصوصة غير
 مطابقة للاصول المشروحة

المادة المائة والثامنة عشرة . يجب على من في يده البوليجة ان يطلب يوم حلول الميعاد تاديتها
 المادة المائة والتاسعة عشرة . اذا حصل ميعاد البوليجة وحصل امتناع عن تاديتها ففي
 ثاني يوم حلول الميعاد يقتضي الادعاء لعدم تاديتها بغير بر بروتستو ولكن حسب القانون
 اذا كان ذلك من ايام الاعياد يتاخر الادعاء الى اليوم الثاني
 المادة المائة والعشرون . وان يكن قبلاً اتخذ من في يده البوليجة بروتستو بعدم قبولها
 او بافلاس ووفاء من سحبت عليه فانه ملزوم ايضاً باتخاذ بروتستو اخر لعدم تاديتها لكن
 اذا ظهر افلاس الذي قبلها قبل ميعادها يسوغ لمن في يده البوليسة اجراء البروتستو

والادعاء بالفادية

المادة المائة والحادية والعشرون . ان من يملك بوليصة محرر بعدم تاديتها بروتسو يسوغ له ان يدعي بطلب كفيل سواء كان من سحب البوليصة او من اصحاب الاحالات من كل واحد بمفرده او منهم جميعاً بالاجمال وكذلك كل واحد من اصحاب الاحالات يسوغ له ان يطلب كفيلاً من احوال وادار البوليصة قبله او من سحب البوليصة

المادة المائة والثانية والعشرون . ان تصدى من يملك تلك البوليصة الى من افرغ عليه البوليصة وحده ينبغي ان يظهر له البروتسو فاذا ما اعطيت الدراهم وكان بايع البوليصة مقبلاً في محل مسافته مرحلة واحدة يجب ان يبره خمسة عشر يوماً من تاريخ البروتسو بتقديم الدعوى الى المحكمة وان كان بايع البوليصة مقبلاً في محل بعيد عن المحل الذي تعطى فيه الدراهم اكثر من مرحلة يزداد في المهلة على الخمسة عشر يوماً لزيادة كل مرحلة ثلاثة ايام

المادة المائة والثالثة والعشرون . ان مهلة الدعاوى على الذين سحبوا البوليصة والذين قبلوا ادارتها واحالتها المتبئين في ملك الدولة العلية بالبوليصة المسحوبة في الملكية المحروسة المشار اليها المشروط تاديتها في الجزائر البحرية التابعة للملكة المحمية العثمانية او في البلاد البعيدة او في الديار الاجنبية عند وقوع بروتسو في على التحديد الا في تفصيله فما كان واقعاً في جزائر البحر الابيض كقبرص واكر بد وباقي الجزائر فالمهلة لشهران اثنان وما كان في مصر والاسكندرية والمدن التي في نواحيها فاربعة اشهر . وما كان في تونس وطرابلس الغرب والجزائر فخمسة اشهر وما كان في الديار الاجنبية الواقعة في اوربا فاربعة اشهر . وما كان في افريقيا وبلاد هند اسبافسة كاملة ولكن اذا كان ذلك في زمان الحاربة فتد كل مهلة من هذه المهلات تضاعف بقدرها مرة اخرى

المادة المائة والرابعة والعشرون . ان من في يملك البوليصة تتسوغ له الدعوى على الذي سحب البوليصة وعلى الذين اداروها واحالوها عموماً الى حين انقضاء هذه المهلة المفروضة واذا اقام من في يملك البوليصة في اثناء المهلة الدعوى واخذ الدراهم يسوغ لمن اعطى الدراهم ان ينيم الدعوى على من تقدمه من اصحاب الاحالات وعلى الذين سحبوا البوليصة جميعاً وافراداً او بالتسلسل من واحد الى اخر لوصول الدعوى الى من سحب البوليصة ابتداء وتحديد المهلة المنفصل قبلاً جار مجرى كل مدعى منهم ومعتبر وابتداء مدة المهلة يعتبر من ثاني يوم اقامة الدعوى من ذلك المدعي

المادة المائة والخامسة والعشرون . بعد انقضاء مدة المهلة المحدودة للادعاء وطلب

الكفالة واتخاذ بروتستو من اجل عدم تادية واطهار البوليجة الواجب تاديتها حين رؤيتها
او في ميعاد يوم او شهر مفردين او متعددين لا يبقى ان في بك بوجعة حتى بالادعاء بوجه
من الوجوه على اصحاب الاحالات

المادة المائة والسادسة والعشرون . اذا انقضت مهلة المئة المذكورة ليس لاصحاب
الاحالات الذين يرجع بعضهم على بعض استحقاق بدعوى الكفالة على الذين افرغوا
عليهم البوليجة

المادة المائة والسابعة والعشرون . اذا اثبت من سحب البوليجة انه ارسل ما يقابل
البوليجة حين حلول ميعادها تسقط عنه دعوى من في بك البوليجة ودعوى اصحاب
الاحالات وفي هذه الحثية تسوغ الدعوى لمن في بك البوليجة على من سحبت عليه
البوليجة وحده

المادة المائة والثامنة والعشرون . من بعد انقضاء المهلة المقدم ذكرها المفروضة
لاظهار البروتستو ولا قامة الدعوى في المحكمة اذا ظفر اصحاب الاحالات او الذي سحب
البوليجة بال مخصوص اتادية البوليجة ان كان نفوداً او محسوباً على جهة اخرى او بواسطة
ما فالذي ذكر من ابطال الدعوى في المواد التلك المتقدمة يتك جانباً ويعود الحق
لحامل البوليسة ان يدعي على من حاز دراهم ذلك المبلغ

المادة المائة والتاسعة والعشرون . ان من في بك بوليجة محررها بروتستو اذا كان
ساعياً طالب كفيل لاجل الامان على ماله وظفر بال عروض ام نفود او ديون لمن سحب
البوليجة ولمن قبلها او احادها يسوغ له ان يستوقف ذلك المال بمعرفة محكمة التجارة

المادة المائة والثلاثون . اذا وجب اتخاذ بروتستو بسبب عدم قبول البوليسة او بعدم
النادية فرعاية لشروط البروتستو يقتضي بمعرفة محكمة مشهورة او المجلس احضار الرجل
الذي تجب عليه النادية وبسبب الاقتضاء يجب احضار الذي احال النادية في الدرجة
الثانية وهو المعبر عنه بلفظ البروتستو ومن بعد تحقيق امتناعها عن التبول او النادية تكسب
ورقة البروتستو

المادة المائة والحادية والثلاثون . ان القضايا التي ينبغي ذكرها في ورقة البروتستو
في لفظ سك البوليجة حرقاً بحرف والتبول والاحالات والتصريح بالدين يقبلون اذا
انقضت ذلك والمطالبة بالدرهم وهل من يعطي الدرهم حاضراً لا بصورة الامتناع عن
وضع الامضاء وعن النادية

المادة المائة والثانية والثلاثون. اذا اتخذت ورقة على مشابهة صك الشهادة من التجار او من محل اخر عوضاً عن صك البروتستو اللازم اتخاذه على الشروط المذكورة قبلاً فهي غير معتبرة ولا مقبولة واذا لم يكن في البلد محل معدود لاقامة وكيل التجارة المنصوب بالامر العالي السلطاني وهو المحل المبرعنة بلفظة قنصلارية وكان عوض صك البروتستو اعلام اي مضبطة من جانب مجلس تلك البلدة فانه يعمل بها وتكون معتبرة اذا اشتملت على الشروط المحررة

المادة المائة والثالثة والثلاثون. ان مأمور القنصلارية اي وكيل التجارة يجب عليه ان ينفذ دفترام معدود الاوراق مرسومة عليه علامة الصبح مطابقاً للقواعد المعتبرة في دفاتر التجار مخصوصاً ليُسجل فيه صور صكوك البروتستو التي يعطيها بعبارتها حرفاً بحرف وتاريخ يومها واذا وقع منه خلاف ذلك فانه يعزل من مأموريته وبضمن لاصحاب الحقوق ما كابدوه من الخسارة مع ربح ما انفقوه بتلك الخسارة وما فقدوه

المادة المائة والرابعة والثلاثون. ان العمل المسمى راقميو هوان فصل بوليعة لحملها ولا تقبل وبعد اجراء اصول البروتستو فالذي بينك البوليعة يمكن القضية ويحجب بوليعة على الذي ارسل له البوليعة بمقدار ما اشتملت عليه تلك البوليعة

المادة المائة والخامسة والثلاثون. يجب على من بينك البوليصة التي جرى عليها بروتستو ان يحجب بوليصة جديدة يعبر عنها بالترت لاجل تحصيل راس مال البوليصة المذكورة ومصاريفها وتفاوت اسعار الفامبيو من صاحب البوليصة او من احد اصحاب المحالات المعبر عنهم بلفظ جراته

المادة المائة والسادسة والثلاثون. ان حساب الرقامبيو يجري فيما يخص بالذي يحجب البوليعة على موجب الفامبيو الذي تخصص لاجل نقل البوليعة من المحل الذي كان يفتضي تاديتها فيو الى المحل الذي يحجب فيو ابتداء وفيما يخص باصحاب الاحالات اي الجراتات يجري على موجب رائج الفامبيو الذي تخصص حين نقل البوليعة من المحل الذي فيو باعوها او اعطوها الى المحل الذي تكون تاديتها فيو

المادة المائة والسابعة والثلاثون. ان حساب اعادة البوليصة المبرعنة بلفظ ترتت يكون بدفتر مجوي مفرداته

المادة المائة والثامنة والثلاثون. ينبغي ان يذكر في حساب هذه الاعادة اولاً راس مال البوليعة التي صار عليها بروتستو ثانياً نفقة البروتستو ورسم المصنف ورسم الامين

المعبر عنه بلفظ قومسيون ورسم وضع العلامة المعبر عنها تمقا واجرة اصال المكتوب وامثال ذلك من الرسوم ثالثا اسم الذي سمحت عليه البوليفة بطريق الاعادة اي رترت ورائج القامبيو باي اسعار اخذ وبقضي جريان المصادقة من سمسار القامبيو وفي الحالات التي لا يوجد فيها سمسار قامبيو من تاجرين ويرسل مع الحساب صك البوليفة التي صار لها بروتستو وورقة البروتستو وصورتها مصادقا عليها لكن اذا كانت البوليفة سمحت على احد المجراتنات يرسل معها ذكر صك شهادة موضع رائج القامبيو حين نقل البوليفة من المحل الذي كان يقضي ناديتها فيو الى المحل الذي سمحت فيه ابتداء

المادة المائة والتاسعة والثلاثون. لا يجوز تحرير حسابات اعادة متعددة لاجل بوليفة واحدة بل تكون رؤية حساب الاعادة المذكورة وتادية درايمو من محمل الى اخر حتي ينتهي الى صاحب البوليفة فيعطي الدرايم تماما وتجرى اصول الابرا

المادة المائة والاربعون. لا يجوز تراكم الرقامبيو * فكل من اصحاب الاحالات اي المجراتنات والذي سحب البوليفة ابتداء ملتزم باعطاء الرقامبيو مرة واحدة لا غير المادة الحادية والاربعون. ان مراجعة البوليفة المعبر عنها اصطلاحا بالنائض التي ما

اعطيت درايمها يتبدي حسابة من يوم اجراء البروتستو المادة المائة والثانية والاربعون. ان مراجعة اي فائض البروتستو والرقامبيو مع باقي المصارف المرتبة يجرى حسابة من يوم اقامة الدعوى

المادة المائة والثالثة والاربعون. اذا لم ترسل مع حساب الاعادة مصادقة سمسار القامبيو وشهادة التجار كما ذكر في المادة ١٢٨ فلا يعطى الفرق الواقع بين سعر القامبيو في محل سحب البوليفة وبين سعره في المحل الذي ارسلت اليه بل يجرى العطاء والتادية على رائج المحل التي تكون فيه التادية

المادة المائة والرابعة والاربعون. ان جميع النظامات المتعلقة في صكوك البوليفة كالميعاد والجبرواي الحوالة والكفالة بعض بعضا واعطاء الكفيل الخارج احتياطا والتادية بالذات او بالتوسط واحالات البروتستو واستحقاقات من في يد البوليفة وما يجب عليه وقضية الرقامبيو والمراجعة هي لازمة في الحوالات التي تكتب بالامر والوصية الى محل لاجل التادية على سبيل الدين وهي المعبر عنها بالاوردنية

* الرقامبيو هو ما دفعة حامل البوليفة غير المقبولة لاجل البوليفة المحبوبة جديدا عن فرق سعر القامبيو بين البلدتين

المادة المائة والخامسة والأربعون . ان الحوالات التي بالوصية لا بد من تاريخها بتاريخ وينبغي ان يذكر في صك الحوالة المقدار الذي يعطى واسم وشهرة الذي يعطى له وفي اي وقت يكون العطا وهل ذلك قرض ام ثمن امتعة ام من حساب ام من حوالة

المادة المائة والسادسة والأربعون . ان جميع الدعاوي المختصة بصكوك البوليجية وحوالات الوصية المعطاة من امور التجارة المضاة من التجار او من السوق المعبر عنهم بالا صناف او من الصيارف اذا مضى عليها بلا مطالبة خمس سنوات من تاريخ البروتستو او خمسة اعوام من يوم اقامتها في المحكمة فهي غير مسوعة الا اذا كان برز قبلاً حكم او كان دين ثابت بسند اخر مخصوص لكن اذا وقع الادعاء بالطلب من المعدودين مديونين يجب عليهم اليهم بانهم براء الذمة من ذلك الدين وورثة هؤلاء ومن يتعلق بهم يجب عليهم ايضاً المصادقة بقسم على انهم يعتقدون بلا وارثة عدم بقاء دين البتة

القسم الثاني

في بيان احوال الافلاس وفيه فصول

الفصل الاول

في بيان كيفية الافلاس واعلانو وفيه ابواب

المادة المائة والسادسة والأربعون . ان الرجل المتصف بالاخذ والعطاء بصفة نوافي صفات التجارة اذا ما اقتدر على اعطاء المطلوب منه يعتبر مفلساً

الباب الاول

المادة المائة والثامنة والأربعون . يجب على المفلس في برهة ثلاثة ايام من يوم عدم اقتداره على وفاء الدين ان يقدم صكاً الى وكيل التجارة الموجود في محل اقامته مخبراً به عن افلاسه واليوم الذي قطع فيه سبب المعاملات لعدم اقتداره على ابقاء الدين معدود من ثلاثة ايام المهلة واذا ظهر افلاس الشركة العمومية المعبر عنها بلفظ قول للتعريف يجب التصريح بصك الاخبار عن اسم كل شريك من الشركاء الكفيل بعضهم بعضاً وبمحل اقامته

المادة المائة والتاسعة والأربعون . يقتضى اعطاء دفتر موازنة الحساب المعبر عنه بالانجوى مع صك اخبار الافلاس واذا لم يكن اعطاء الدفتر المذكور يجب توضيح الاسباب وينبغي ان يكون مدرجاً في دفتر موازنة الحساب اي بالانجوى مقدار وقبلة الاشياء التي هي في ملك

الديون المنقولة والغير المنقولة وديونه ورجوع وخسارته ومصارفها جميعاً ويكون مورخاً ومصدقاً على صفحو بوضع امضاء المدينون

المادة المائة والخمسون . ان الاعلام الذي يبرز بالا فلاس ان كان مبنياً على اخبار او على طلب احد ارباب الديون او فريق منهم او على قرار راي محكمة التجارة يجري حكمه وقتياً فاذا ظهر ان المدينون غير مفلس وله اقتدار على قضاء الدين تحكم الاعلام بالا فلاس يكون منسوخاً المادة المائة والحادية والخمسون . ان تخصيص اليوم الذي ظهر فيه عجز المدينون عن ابناء الدين فعلى ما توضح في المادة التي قبلها يجب ان يكون من جانب محكمة التجارة اما برأيها واما باستدعاء المدعين ولكن اذا لم يقتض على الوجه المجرر يعتبر من تاريخ الاعلام بالا فلاس او من يوم اتخاذ البروتستو

المادة المائة والثانية والخمسون . ينبغي اعلان افلاس المفلس على ما هو محرر في المادتين المتقدمتين باخراج صورة الاعلام الذي برز وارسالها من جانب محكمة التجارة بحسب الايجاب الى المحلات التي فيها شركاء المفلس والى المحلات التي له فيها اخذ وعطاء الى المحلات المنتضى اذاعة افلاسه فيها وكذلك تعلق اوراق في الشوارع التي يقتضى اشاعة افلاسه فيها

المادة المائة والثالثة والخمسون . ان المفلس من تاريخ الحكم بافلاسه يزول استحقاقه عن التصرف في املاكه والذي ينتقل الى ملكه في اثناء افلاسه فلا يسوغ له ايضاً وضع اليد عليه فعلى هذه الصورة جميع الدعاوي المخصوصة ببيع املاكه المنقولة والغير المنقولة هي منوطة بالوكلاء فقط لكن اذا وجب سواك والاستعلام منه ببعض امور يجوز حضوره بالاستدعاء من جانب محكمة التجارة

المادة المائة والرابعة والخمسون . ان صدور الاعلام باعلان الافلاس يكون سبباً لطلب الديون التي على المفلس التي ما جاء ميعادها واذا ظهر افلاس احد من الدين وضعوا امضاء على المحالة بالوصية وبمحبو صك بوليعة مقبولة او غير مقبولة فالباقون المتهددون ملتزمون باعطاء كئيل بالنادية في ميعادها الا اذا راوا ان النادية بلامهلة هي الارجح فحينئذ يلتزمون بالنادية من دون مهلة *

* يعني لا يجوز للمدينون المفلس ان يعتذر بان اجل دينه لم يستحق بعد لان الديون التي لم تغل واعيدها يجب ان تدخل في دفتر الديون ايضاً الا اذا وجد احباً تعالى بعض القبار المدينون بجانب من ديون المفلس وكان هؤلاء ليسوا بمفلسين يجب ان يعتبر المواعيد بمقتضى وينظر حاولة

المادة المائة والخمسة والخمسون. حيث صدور اعلام الافلاس تنقطع مراعاة جميع الديون الغير المستامن عليها بطريق الامتياز والرهن والاستغلال لانها تعود على مجموع الفرما فقط اي اصحاب الديون المعبر عن مجموعهم بلفظ ماله واما مراعاة الديون المستامن عليها فيمكن الادعاء بها لانها تثبت من محصولات الاشياء والاموال التي ارهنت وسمت قبلاً لاصحاب الديون بطريق الرهن والاستغلال والامتياز *

المادة المائة والسادسة والخمسون. ان جميع السندات المحررة لاجل اعطاء الاموال والاملاك المنقولة وغير المنقولة بطريقة الهبة لاشخاص اخرين ونادية الديون التي لم تحل اجمالها نقداً ونادية النقود بداعي الانتقال والبيع والتعويض واسباب اخرى وكل نادية تكون عدا نادية الديون المسفحة والسندات التجارية اذا عقدت وتمت بعد اليوم الذي يكون قد تعين من طرف محكمة التجارة كمضاء الفيلس او قبل ذلك اليوم بعشرة ايام تكون ساقطة وغير معتبرة لدى الماسة وتحسب كأنها لم تكن *

المادة المائة والسابعة والخمسون. ان الشخص المدين اذا قضى ديونه التي حل اجمالها نقداً او سددها بسندات تجارية وكان ذلك في اثناء اليوم الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس او اذا باع اشياء واخذ ما يقابلها واعطى سنداً فكل ذلك يلغى ولكن في هذه الحالة يجب الاثبات بان الذين جرى التعامل معهم كانوا عالمين بعجز المدين عن ايفاء ديونه

المادة المائة والثامنة والخمسون. يجوز تقييد وتسجيل استحقاقات الاستغلال والامتياز توفيقاً لاصولها ونظامها المقررة حتى يوم صدور الاعلام المتضمن اعلان الافلاس ولكن هذا التقييد والتسجيل اذا كان قد حصل بعد اليوم الذي عجز المفلس عن ايفاء ديونه او قبل ذلك اليوم بعشرة ايام يعتبر واما اذا مرت مدة متجاوزة الخمسة عشر يوماً بين الحصول على الامتياز والاستغلال وبين يوم التقييد والتسجيل فلا يعتبر ويضحي كأنه لم يكن نوعاً انه يجب ان يضاف يوم واحد على كل مرحلة بالنظر الى المسافة الكائنة فيما بين المحل الذي وقع

* ان ما قيل له امتياز هو عبارة عن اجرة المكسب ومعايش الخدمة واجرة البيت وتجهيز وتكوين البيت
* حتى لا يقع غبن على الاشخاص الذين يشترون يوتاً وغير املاك من اشخاص كهولاء عند اجراء هذا الخصوص وضع نظام بان من الان وصاعداً كل من يأخذ يوتاً وغيره من اشخاص كهولاء لا يدفع الدرهم في الحال بل يقدم كقبلاً لاجل تاديتها بعد احد عشر يوماً

فيه الحصول على استحقاق الاستغلال والمحل الذي ينبغي ان يجري فيه التنفيذ والتسجيل

المادة المائة والتاسعة والخمسون . اذا دفع الشخص المدينون دراهم بوليصة ما في خلال الزمان الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس فمن الايجاب ان يدعى بطلب استرداد المبلغ من كانت البوليصة مضمونة لحسابه وان كان المدفوع فحويلاً على الامر بطلب من المحلل الاول ولكن على كلا التقديرين يجب الاثبات على من اقيمت عليه الدعوى بانه كان مطلعاً على عجز المدينون عن ايفاء دونه

المادة المائة والستون . ان التصدي لتحويل قيمة الايجار من اشياء الفلاس المنقولة التي هي دار لاجراء تجاريه يجب ان يباخر واحداً وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ اعلان الافلاس ولكن كما يلزم امر المحافظة على الاشياء المذكورة هكذا يجب ايضاً ألا يُلغى خلل بحق صاحب الملك من وجه استرداد المحل الذي اجره ولهذا فان قضية التصدي المحررة في هذه المادة على مثل ما تقدم لامتس حقوق الملكية

الباب الثاني

في بيان صورة مامورية المامور الذي يتعين من طرف محكمة

التجارة لاجل النظارة على امور ومصالح الفلاس

المادة المائة والحادية والستون . عند صدور الحكم المبين بفلس شخص ما يجب ان ينصب ويعين مامور من طرف محكمة التجارة للنظر في مصالح الافلاس

المادة المائة والثانية والستون . يهدف الى مهمة المامور المرقوم اجراء الدقة والاجتهاد بخصوص تسوية امور ومصالح الفلاس فالمنازعات الناشئة عن الافلاس ان كان فصلها وزونها من متعلقات محكمة التجارة فيجب ان تقدم الافادة الى المحكمة من طرف المامور المذكور المادة المائة والثالثة والستون . ان تعيينات مامور محكمة التجارة غير قابلة الاعتراض ولكن اذا ظهر احوال كما سيصرح في المواد ١٧٤ و ٨٢ و ١٨٨ و ٢٢٧ و ٢٧٢ الا في ايرادها فتعرض لمحكمة التجارة حينئذ

المادة المائة والرابعة والستون . ان تبدل المامور المنصوب من طرف محكمة التجارة وتعيين عوضه منوط باختيارها

الباب الثالث

في وضع الختم على اشياء المفلس والمعاملات المتعلقة بشخصه

المادة المائة والخامسة والستون . بعد ان يحكم بتفليس شخص ما يجري من طرف محكمة التجارة وضع الختم على مكتبه واشيائه ويحبس او يسلم شخصه الى احد الضبطية او الى احد قوالة التجارة ليوضع تحت المراقبة

المادة المائة والسادسة والستون . ان الشخص المفلس بعد ان يكون قد اجرى الشرائط في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ المحررتين آنفاً يعني انه اظهر وقدم دفاتره واشيائه حسب الاصول يجوز لمحكمة التجارة ان تحكم بتخلية سبيله من الحبس الذي وقف فيه لاجل مادة الافلاس هذا اذا لم يكن محبوساً لاجل دين او سبب اخر ويجوز للمحكمة ايضاً ابتداء ان تلي ذلك المحكم بناء على ما يظهر لما من الاسباب

المادة المائة والسابعة والستون . مخازن المفلس ومكانة وصناديقه ودفاتره واوراقه وايضاً اثاث بيته واشيائه توضع تحت الختم وعند ظهور افلاس شركة عمومية بعنوان قولته يف ايضاً يوضع الختم على المحل الكبير المخصص لاقامة الشركاء وعلى محل تجارة كل من الشركاء المتكافلين على حدته

المادة المائة والثامنة والستون . ان خلاصة الاسباب المستقلة والاحكام الانجائية المحنوي عليها الاعلام الصادر بحق المفلس يجب ان تعرض من طرف مامور محكمة التجارة في مدة ٢٤ ساعة لجانب نظارة التجارة

المادة المائة والتاسعة والستون . ان التنيهات والتأكيدات التي يبنى اعطاؤها لاجل ابقاء المفلس في الحبس ولاجل وضعه تحت المراقبة تجري سريعاً من طرف محكمة التجارة او من طرف الوكلاء المعنيين

الباب الرابع

في بيان الاحوال والقوانين المتعلقة بتعيين الوكلاء وتعدليهم

المادة المائة والستون . غريب صدور اعلان الافلاس بتعين من طرف محكمة التجارة وكيل واحد او وكلاء متعددون . والمأمور الذي تبينت صورة مأموريه في الباب الثاني ايضاً يدعو جميع اصحاب الديون في مدة خمسة عشر يوماً لكي ياتوا في الحال الى محل ما وفي المدة المذكورة يجمع اصحاب الديون ويقعد مجلساً ويتشاور هو واصحاب المطالبين

الحاضرون المجلس لاجل تنظيم دفتر اصحاب الديون المعروفة ولاجل انتخاب وتعيين الوكلاء الذين يجب تجديد استخدامهم وبمجرد مضبطة حاوية ملاحظاتهم في ذلك ويقدمها الى محكمة التجارة وفي حينئذ بالنظر الى مآل المضبطة المذكورة واحوال اصحاب الديون المعروفة وانها وتقرر المأمور الموالي اليها تعيين وكلاء جددًا واما انما بقي الوكلاء الذين تعينوا قبلاً وان مأمورية الوكلاء المنتخبين على هذه الصورة تكون دائمة مستمرة ولكن مع هذا يجوز عند الضرورة تجديد وتبدل الوكلاء المذكورين من طرف محكمة التجارة كما سيأتي بيان ذلك وبكل الاحوال يمكن ابلاغ عدد الوكلاء الى الثلاثة ويجوز انتخابهم ايضاً من غير اصحاب الديون ولغلاء من اي صنف وطبقة كانوا بعد ختام مأموريتهم حتى ان ياخذوا اجرهم حسبما يكون تعيينها وتنسبها من طرف محكمة التجارة بالنظر الى ايجاب المصلحة والمثل

المادة المائة والحادية والسبعون. لا يجوز تعيين وكيل من احد اقرباء المفلس او من يلوذون به

المادة المائة والثانية والسبعون. اذا دعت الحال الى اضافة وكيل واحد الى وكلاء متعددين او الى تبدل الوكلاء الموجودين يعرض المأمور الموالي اليه الكيفية لمحكمة التجارة وتحصل المبادرة لاجراء المنتضي من طرف محكمة التجارة كما قد تبين في المادة ١٧٠

المادة المائة والثالثة والسبعون. اذا كان الوكلاء المعينون متعددين يلزمهم على الاطلاق ان يكون عملهم وحركتهم سوية

المادة المائة والرابعة والسبعون. عند وقوع شكاية بحق الوكلاء من اجل مواد الافلاس التي يرونها يجري ايجاب المنتضي من طرف مأمور محكمة التجارة في مدة ثلاثة ايام وهكذا مواد وان تكن عائدة الى المأمور الموالي اليه غير ان يسوغ للدعي عند الضرورة ان يعرض الكيفية لمحكمة التجارة

المادة المائة والخامسة والسبعون. بناء على انتهاء واستدعاء اصحاب الديون او المفلس تقدم الافادة من طرف المأمور المعين من قبل محكمة التجارة بشأن عزل وتبدل احد الوكلاء او اكثر واذا الوكيل الموالي اليه لم يجر المنتضي في ظرف ثمانية ايام بحق ما يبلغ اليه سواء كان من طرف اصحاب الديون او من طرف المفلس فيما يتعلق بالتبديلات المطلوبة فاصحاب الديون والمفلس ايضاً لهم ان يعرضوا ذلك لمحكمة التجارة وفي بعد ان تضبط وتسعى مجلسياً تقرر المأمور الموالي اليه واستنطاقات وافادات الوكلاء تحكم مجلسياً في كيفية تبدل الوكلاء

الباب الخامس

في بيان مأمورية الوكلاء وهو يشتمل على عدة فصول

الفصل الاول

ببعض احكام مأمورية الوكلاء على الاطلاق

المادة المائة والسادسة والسبعون. ان كانت مادة وضع الختم على مكتب المفلس واشياء لم تجر قبل نصب الوكلاء فالوكلاء يبادرون لاجرائها سريعاً بمعرفة محكمة التجارة المادة المائة والسابعة والسبعون. بناء على انتهاء الوكلاء يرخص بحسب الايجاب من جانب المأمور المعين من طرف محكمة التجارة في تسليم واعطاء الالبسة المحاجة وسائر الاشياء اللازمة لذات المفلس واهله وكذلك تعطى الرخصة في حفظ الاشياء المشرفة على التلف والاشياء القابلة التلف الواجب ادخالها في اموال تجارة المفلس ويرخص ايضاً في صرف النظر عن وضعها تحت الختم او في اخراجها من تحت الختم

المادة المائة والثامنة والسبعون. ان بيع الاشياء المناهضة التلف المحفوظ انحطاطها عن قبيلتها والاشياء التي يتوقف امر حفظها على دفع مصاريف. وجميع نفود ديون المفلس كل ذلك منوط باجتهاد وغيره الوكلاء بعد اذن ورخصة المأمور المعين من طرف محكمة التجارة

المادة المائة والتاسعة والسبعون. ان اخراج دفاتر المفلس من المحل الذي كانت فيه تحت الختم وتسليمها الى الوكلاء يكون بمعرفة مأمور خصوصي معين من طرف محكمة التجارة لاجل هذا الشأن وعند ذلك ينظر المأمور الموالي في الدفاتر ويدقق فيها ويقدم مذكرة مختصرة لمحكمة التجارة يبين فيها حالة الدفاتر المذكورة التي وجدها وكذلك يخرج من الاوراق المحفوظة تحت الختم السندات التي قد قرب حلول ميعادها او التي من اللازم عرضها لقبول وبمعرفة المأمور الموالي ضبط وتعمل قائمة ائتمائها ومقدارها وبعد ذلك تسلم الى الوكلاء لاجل اجراء المتقاضى مجتهداً وتعطى صورة عن تلك القائمة للمأمور المعين من طرف محكمة التجارة وتجري المبادرة لتحصيل ديون المفلس بموجب وصولات تعطى من الوكلاء والمكاتب التي ترد في تلك الاثناء الى المفلس يتولى فتحها وقراءتها الوكلاء بحضور المفلس ثم تعطى له ليطلع عليها هو ايضاً

المادة المائة والثمانون. اذا حصل الانهاء نظراً الى الاحوال الظاهرة من جانب المأمور الموما اليه لاجل تغلية سبيل المفلس موقفاً باعطائه صك تامين وحصلت بذلك المساعدة ايضاً من طرف محكمة التجارة بحجر المفلس على تقديم كفيل حضور على انه يجب اول الامر ان يخصص ويبين من طرف محكمة التجارة المبالغ التي يجب ان يفرها الكفيل المذكور للماسة يعني لعموم اصحاب الدين بفرضية غياب المفلس واختناقه

المادة المائة والحادية والثمانون. اذا لم يقدم المأمور الموما اليه الانهاء كما تقدم انفاً لاجل اعطاء صك التامين للمفلس بحق للمفلس ان يعرض ويبلغ استدعاءه الى محكمة التجارة وحيثئذ يسال المأمور الموما اليه عن السبب والملاحظة التي لاجلها لم يطلب التامينات المذكورة وبعد المذاكرة في ذلك علنا تحكم المحكمة بما يقتضي الاحكام

المادة المائة والثانية والثمانون. في اثناء تدوية محاسبة المفلس الخفي وغرامته يجوز بمقتضى افادة الوكلاء ان يعين من طرف مأمور محكمة التجارة قوت يومي له ولعياله واذا لم يقتنع المفلس ووكلاء الماسة بالمقدار الذي عينه المأمور يجوز لهم ان يراجعوا في ذلك محكمة التجارة

المادة المائة والثالثة والثمانون. اذا دعا الوكلاء المفلس ان يحضر لاجل رؤية دفاتر وقطع محاسباته ولم يجب دعوتهم بحري التنبيه عليه ان يحضر بذاته في ثمان واربعين ساعة وان وجد له عذر كاف قد صدق مأمور المحكمة على صحته بوزن انه حيثئذ في ارسال وكيل سواء كانت ورقة التامين قد اعطيت له او لم تعط

المادة المائة والرابعة والثمانون. اذا لم يتسلم حالاً دفتر البلاشو يعني الموازنة من طرف المفلس فالوكلاء بشرعون في تنظيم دفتر من مثله على مقتضى دفاتر واوراق المفلس والتحقيقات التي اكتسبوها ويندمونه الى محكمة التجارة

المادة المائة والخامسة والثمانون. ان المأمور المعين من طرف محكمة التجارة ماذون ان يستطلق المفلس ومن هم في خدمته لاجل تنظيم دفتر الموازنة المذكورة ولاجل اسباب وكيفية الافلاس

المادة المائة والسادسة والثمانون. اذا اعلن افلاس تاجر ما بعد وفاته او توفي المفلس بعد اعلان افلاسه ولم يكن له اولاد قاصرون وورثة غائبون فلزوجته واولاده وورثته بالاصالة او بالوكالة ان يحضروا ويقيموا مقام المتوفي ويادروا لتنظيم دفتر البلاشو وتسوية مصالح الافلاس عموماً

الفصل الثاني

في بيان فضبة فك الختم ونحرير الاملاك

المادة المائة والسابعة والثمانون . بعد مرور ثلاثة ايام على الكثير من وضع الختم على موجودات المفلس يبادر الوكلاء انفسهم فتكتب اموال المفلس وموجوداته بدفتر حيث يكون حاضراً وان لم يكن حاضراً اذ ذاك يستحضر اذا كان حضوره لازماً

المادة المائة والثامنة والثمانون . بعد رفع الختم عن اشياء المفلس ونحرير الدفتر نخبين تعطى نسخة منه في مئة اربع وعشرين ساعة لمحكمة التجارة والنسخة الثانية تحتفظ عند الوكلاء ويجوز للوكلاء ان يعينوا الاشخاص الذين يرونهم مناسبين لكي يساعدوهم في ترتيب وكتابة الدفتر المذكور وفي تقدير قيمة الموجودات

المادة المائة والتاسعة والثمانون . اذا اعلن افلاس المفلس بعد موته وذلك الدفتر لم يشرع فيه قبل الاعلان المذكور او اذا توفي المفلس قبل قراءة ذلك الدفتر المذكور حالاً بحضور ورثة المتوفي او حين احضارهم اذا وجد اقتضاه لذلك

المادة المائة والتسعون . عند ظهور اي افلاس يلتزم الوكلاء في مرور خمسة عشر يوماً من مباشرتهم ماموريتهم او من يوم تقرر ابقائهم ان يقدموا الى المأمور المعين من طرف محكمة التجارة مذكرة حاوية صورة الافلاس الظاهرة واسبابه وعمله وكيفية احواله بوجه الاجمال والمأمور الموما اليه ايضاً ملزم ان يقدمها حالاً الى المحكمة مع بيان رايه وان مضت المدة المذكورة ولم تنظم المذكرة المذكورة من طرف الوكلاء يجب على المأمور الموما اليه ان يقدم افادة الى المحكمة ويبين السبب الداعي لتأخيرها

المادة المائة والحادية والتسعون . يرخص من طرف النظارة لواحد او اثنين من ماموري التجارة في ان يتوجهوا الى مخزن المفلس ودكانه ويراقبوا احوال الافلاس وتنظيم الدفاتر وحسابه ودقة الوكلاء فيما يتعلق برويتهم مصالح الافلاس ومن واجباتهم ايضاً المدعاة بابرار السندات والدفاتر والاوراق المتعلقة بالافلاس

الفصل الثالث

في كيفية بيع ائتمة المفلس واثباته وتحصيل اثمانها

المادة المائة والثانية والتسعون . بعد اكمال الدفتر المذكور يتسلم الوكلاء ائتمة المفلس

وقوده وسدائه ودفاتره وأوراقه وأثاث بيته أيضاً ويعلمون ذبلاً على ذلك الدفتر تحت
امضاءهم في انهم استلموا تلك الاشياء

المادة المائة والثالثة والتسعون. على الوكلاء ان يبادروا لتحويل ديون المفلس بمراقبة
مامور محكمة التجارة

المادة المائة والرابعة والتسعون. من وظيفة مامور محكمة التجارة ان يرخص للوكلاء
ان يبادروا الى بيع امتعة تجارة المفلس واشيائه المنقولة مع بيان كيفية المبيع سواء كان من يد
الوكلاء او بواسطة التمسار في السوق السلطانية

المادة المائة والخامسة والتسعون. ان الوكلاء ماذنون ان يجلوا عند الاقتضاء المفلس
اليهم ويروا في نسوية المازعات والمحقوق السائرة المتعلقة بالماسة اي مجموع مطلوب اصحاب
الدين وعلى الخصوص في دعاوي الاملاك غير المنقولة واما القضية التي تجري تسويتها فان
كانت قيمتها غير معينة او يبلغ اكثر من الف وخمسمائة غرش ولم تصادق عليها محكمة التجارة
فلا تكون مرعية الاجراء

المادة المائة والسادسة والتسعون. ان كان المفلس قد اطلق سبيله او اعطيت له
ورقة التامين فللوكلاء ان يستقدموه في مصالح الافلاس لاجل تسهيل ادارتها وذلك بعد
استئذان مامور محكمة التجارة

الفصل الرابع

في بيان المعاملات اللازمة لاجل محافظة اموال المفلس

المادة المائة والسابعة والتسعون. ان الوكلاء منذ حين شروعهم في اجراء مامورتهم
يكونون ملزومين ان ينفوا حقوق المفلس فيما يتعلق بمطلوباته اي ان يحصلوها وان يجرؤوا
المعاملات التجارية اللازمة لكي يظهروا امواله الكائنة بطريقة الرهن والامانة

الفصل الخامس

في كيفية تحقيق الديون

المادة المائة والثامنة والتسعون. يلزم على اصحاب الديون اعتباراً من يوم تاريخ اعلان
الافلاس ان يقدموا الى محكمة التجارة دفترًا حاويًا مفردات المبالغ التي يدعون بها مع
سندات الدين ومن مقتضى مامورية كاتب محكمة التجارة المسجل ان يعمل دفترًا بتلك
السندات ويعطى بها مذكرة مشعرة باستلامها والمسجل المذكور هو مسئول عن حفظها مدة

خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الضبطة التي يعملها الوكلاء في تحقيق الديون
 المادة المائة والتسعة والتسعون. عندما يجري انقضاء الوكلاء وتعيين غيرهم حسب
 منطوق الفقرة الثالثة من المادة المائة والسبعين المحررة آنفاً يجب ان يجري في الحال اخبار
 اصحاب الديون الذين لم يسلموا سنداتهم بعد بواسطة الغازينات بانتهاء من مقيد محكمة
 التجارة وحيث لم يكونوا ملزومين ان يقدموا بانفسهم او بواسطة وكلاء مرخصين لوكلاء
 الافلاس سنداتهم ووثائقهم بموجب دفتر المفردات في مئة عشرين يوماً من تاريخ الاخبار
 ويعطى لهم علم وخبر مشعر باستلام السندات المذكورة ولكن اذا كان البعض من اصحاب
 الدين قاطنين بالمالك المحروسة في محل خارج عن المحل التجاري فيه تحقيق وتفتيش امور
 المفلس ومعاملاته الائتمانية يجب حيث لم يتراد المهلة يوماً واحداً لاجل كل مرحلة واقعة
 فيما بين محل الافلاس ومحل اقامة اصحاب الدين

المادة المائتان. بعد انقضاء المهل المعينة في الفقرة الاولى والفترة الثانية من المادة
 المائة والتسعة والتسعين المار ذكرها يحصل الشروع في تحقيق المطالبات في مئة ثلاثة
 ايام وتجري المسارعة المستمرة لتسويتها والتحقيق يجري في المحل واليوم والساعة التي يعينها
 مأمور محكمة التجارة وحسب مآل المادة المذكورة ببادر بكل الاحوال الى طلب اصحاب
 الديون بموجب انهاء رسمي من مقيد محكمة التجارة او بواسطة اوراق مخصوصة وعند اخبارهم
 بذلك يتبين لهم في المحل واليوم والساعة المعينة واما مطالب وكلاء الافلاس فيكون تحقيقها
 بمعرفة مأمور محكمة التجارة وبعد هذا تجري المباحثة والمذاكرة بحضور مأمور محكمة التجارة
 على المطالبات المذكورة فيما بين اصحاب المطالب او وكلائهم من جهة وبين وكلاء
 الافلاس من جهة اخرى والامور الموصلة اليه ينظم مذكره فيما يجري تحقيقه

المادة المائتان والاولى. كل صاحب دين قد تحقق دينه او كانت مطلوبة مبنية في
 دفتر ميزانية المفلس بحق له ان يحضر جلسة تحقيق ديون المفلس وله ايضاً ان يعترض
 ويسال عن كل الديون الخفية والجاري تحقيقها وهذه الحقوق هي لشخص المفلس ايضاً بلارب
 المادة المائتان والثانية. ينبغي ان يبين في المذكرة المار بها المحاوية تحقيق ديون المفلس
 محل اقامة صاحب الدين او وكيله وان يدرج فيها ايضاً على وجه الاجمال مآل السندات
 والتحاويل وان تذكر الاضافات الموجودة في السندات المذكورة والمواضع الصحيحة منها
 والكتابات المخالفة للسطور وان يصرح فيها هل قبل ذلك الدين ام فيه نزاع
 المادة المائتان والثالثة. ينبغي ان تجلب دفاتر اصحاب المطالبات من طرف محكمة

التجارة عند الحاجة وإن كانوا بحيث يكون في جلبها صعوبة يكتب إلى مأموري التجارة في استخراج خلاصتها وإرسالها

المادة المائتان والرابعة، جميع ديون المفلس التي تكون قد قبلت على الوجه المشروح ينبغي أن يصدق عليها مأمور محكمة التجارة أيضاً بأن يعلق النرح على ظاهرها السندات بأن مبلغ كذا أغروش قد أدرج بدفتر ديون المفلس ويعين التاريخ وكل صاحب دين ملزوم أن يصادق على صحة دينه من طرف المأمور الموفا إليه في مدة ثمانية أيام اعتباراً من اليوم الذي وقع فيه تحقيق دينه

المادة المائتان والخامسة، إذا وقع التراجع على شيء من ديون المفلس فمن منتهى مأمورية مأمور محكمة التجارة أن يعرض الكيفية للحكمة بدون احتياج إلى شكاية وإدعاء وحينئذ يجب الأشخاص الذين لهم معلومات بذلك إلى محكمة التجارة بأمر نظارة التجارة وبحضور المأمور الموفا إليه يجري تحقيق القضية وفصلها

المادة المائتان والسادسة، ان المنازعة الواقعة بخصوص الامتناع عن قبول دين ما بفرضية رفضها إلى محكمة التجارة أن كانت غير صالحة للحكم بها بصورة فاصلة قبل انقضاء المهل المقررة بحق القاطنين في المالك المحروسة كما تين في المادة ٩٩ و ٢٠٤ فان المحكمة تحكم فيها بحسب اجاب المصلحة على انها اما ان تؤخر واما ان توجل الى حين تشكيل المجلس الذي سيفقد لاجل تنظيم سند القوت ووردانو ولكن رغبة في انجاز المصلحة يجري فصلها ونسويتها حالاً وبشكل المجلس المذكور. وإذا صدر الحكم ان ترى قبل تشكيل المجلس فصاحب الدين الذي هو على هذه الصفة يدخل موقتاً في مذكرات الافلاس على مبلغ معلوم يعين في ذلك القرار

المادة المائتان والسابعة، ان المنازعات التي تقع لاجل مطلوب ما فعلى تقدير احالتها الى المجالس والمحاكم الاخرى يجوز فيها اجراء صورتين احدهما ان يتوقف اجراء المعاملات الافلاسية والاخرى ان لا يتوقف المصلحة في خلال روية الدعوى في تلك المحاكم بل يدوم اجراء المعاملات الافلاسية من طرف محكمة التجارة وبفرضية دوامها حسب الصورة الثانية يلزم ان يدخل صاحب الدين في مذكرات الافلاس وبقيد مطلوبة ايضاً احتياطاً وكذا ان كان ادعاء احد اصحاب المطالبين اوجب عليه محاكمة من قبيل التزوير والسرقة وما شاكل ذلك من الجرائم والجنايات او من قبيل حيلة او قباحة خفية فيكون ايضاً امر بتوقيف المعاملات المذكورة محلاً للرأي محكمة التجارة الى ان ترى تلك المواد.

على ان مطالب شخص محال مثل هذا ينبغي ان لا تنفذ حتى ولا بوجه الاحتياط . ولا يقدر ان يدخل في مجلس مذاكرات الافلاس ما لم تر تلك الدعوى وتحصل من محل الاعجاب براءة ذمتهم من تلك التهمة المنسوبة اليهم

المادة المائتان والثامنة . اذا وقع الاعتراض من قبل اصحاب المطالبين بخصوص استحقاق احد اصحاب الديون المدعي بامتياز او برهن على ما في يده فيدخل في مذاكرات الافلاس كباقي اصحاب الديون الاعتيادية

المادة المائتان والتاسعة . بعد انقضاء المهل المبينة في المادة ١٩٩ والمادة ٢٠٤ المذكورتين يحق لاصحاب الديون القاطنين في المالك المحروسة تحصيل المبادرة في عقد التوفيق ودانوا يعني الاتفاقية وتسوية باقي معاملات الافلاس عموماً ولكن يجب مراعاة الاستثناء المدرج في المادة ٢٧٣ ومادة ٢٧٤ الاتي بيانها يحق لاصحاب الديون القاطنين في المحلات الخارجة عن بلاد الدولة العلية البرية

المادة المائتان والعاشر . ان اصحاب المطالبين المعلومين والغير المعلومين الذين يقصرون عن الحضور في اثناء المهلة المبينة لاجل التصديق على مطالبهم لا يحق لهم ان يدخلوا في تقسيم الغرامة (الغرامة ما يصيب كل واحد على قدر مطلوبه بالتساوي) ومع ذلك يحق لهم المعارضة حتى يوم ختام توزيع الدرام بشرط ان يتحملوا المصاريف اللازمة لدعوى المعارضة ومعارضتهم هذه لا توخر توزيع الغرامة التي حكم بها وتبها باجرائها من طرف مامور محكمة التجارة ولكن قبل فصل دعاوهم الاعتراضية هذه اذا تجددت المبادرة لاجل توزيع غرامة يدخلون في توزيع الدرام بوجه الاحتياط على قدر المبلغ الذي تخصصه وتعينه لم محكمة التجارة بحيث يجري توقيف ما خصهم من ذلك الى ان تنصل وتحم دعاوهم وبعد ذلك اذا ثبت حقهم لا يكون حق اصلاً في ان يطلبوا ويدخلوا في شيء من الغرامة التي توزعت بامر وتبته مامور محكمة التجارة قبل معارضتهم ولكن اذا كان من الدرام ما لم ينقسم بعد يحق لهم ان ياخذوا منها ما وقع في حصصهم من التوزيع والتقسيم الاول

الباب السادس

في بيان تنظيم سند المصالحة والاتفاق فيما بين المفلس وارباب دينه المعروف بلفظة قوتقورداتو وفيما يجب اجرائه من توزيع الاموال الموجودة بطريقة الغرامة اذا لم يحصل اتفاق وفيه عدة فصول

الفصل الاول

في اجتماع اصحاب المطالبين وكيفية حلهم

المادة المائتان والحادية عشرة. بعد مرور ثلثة ايام من انتضاء مهلة الايام المعينة لاجل اثبات الدين يجلب بمعرفة مامور محكمة التجارة ارباب الدين الذين تحقق وثبت مطالبهم او ادخل في الدفتر احتياطاً ويبادر لعقد مجلس لاجل المذاكرة واصدار القرار بخصوص سند القوت وورداتو بعد ان تكون الكيفية اعلنت واذيعت بموجب اعلانات تعلق على باب محكمة التجارة وعلى البورصة * وعلى باب دكان المفلس او مخزئه وتدرج ايضاً بالغازينات. وفي الاعلانات المذكورة وفي المذاكرة التي سترسل لاجل اجتماع اصحاب الدين يجب بيان السبب الذي طلب لاجل ايه امر المذاكرة والقرار بخصوص القوت وورداتو المذكور.

المادة المائتان والثانية عشرة. ان اصحاب الديون الثابتة والمقيمة مطالبها بوجه الاحتياط المذكورين انما يحضرون بانفسهم الى الحل الذي عينه مامور محكمة التجارة في اليوم والساعة او يرسلون وكلاءهم وبحضور المامور الموما اليو يعقد المجلس ويبادر لجلب المفلس ايضاً اليو فان كان المفلس المذكور قد اخرج من الحبس او حصل على صك التامين فواتهم ان يحضر بنفسه الا اذا كان له عذر شرعي مقبول عند المامور الموما اليو فيعوز له حيثئذ ان يرسل وكلاءه

المادة المائتان والثالثة عشرة. بعد ان يعرض الوكلاء على المجلس المذكور كيفية احوال الافلاس واجراء الرسوم والقواعد المرعية وإبقاء المعاملات الانجائية يستنطق المفلس وتسمع اجوبته وهكذا ايضاً يكتب على ورقة افادات الوكلاء المذكورة ونمضي ونختم منهم وتسلم الى مامور محكمة التجارة وهو ينظم تقريراً حاوياً المذاكرات والقرار الصادر في تلك الجلسة

الفصل الثاني

في كيفية عقد سند القوت وورداتو

المادة المائتان والرابعة عشرة. لا يجوز عقد اتفاق مطلقاً بين اصحاب الديون المحاضرين المجلس والمفلس المديون قبل ان تراعى الرسوم والقواعد المذكورة ونجوز تماماً وبعد ذلك فلا اتفاق الذي يتم بمعرفة وراي اكثر اصحاب الديون عدداً والمتصرفين بقيمة ثلاثة ارباع

* البورصة محل اجتماع التجار

الدين المصدق عليه تصديقاً قطعياً أو المنزى بوجه الاحتياط تكون معتبرة . وإما إذا لم تجز القواعد المرقومة فإن سند الاتفاق يكون غير مرعي ولا معتبر

المادة المائتان والخمسة عشرة . إن أصحاب المطالب الثابتة ديونهم على وجه الاستفلال والرهن والامتياز لاحق لم أن يبدو إرادهم بخصوص معاملات سند القوتور داتو لاجل مطالبهم ولكن إذا تركوا حتى استفلا لم ورهنتهم وامتيازهم فطلوبهم يدخل في الدفتر وعليه فإذا شهدوا المجلس المنعقد لاجل عمل سند القوتور داتو وتدخلوا في مذكرات القوتور داتو وأبدوا إرادهم فيها فتركهم استحقاقهم يكون من إيجاب طبيعة المصلحة

المادة المائتان والسادسة عشرة . من شرائط الاتفاق ليكون مقبولاً أن يعرض ويصادق عليه مجلسياً (يريد بذلك نفس الجلسة المذكورة) وإذا كان القابلون حاصلين على أكثرية عدد الأشخاص فقط أو على غالبية التصرف بثلاثة أرباع الديون فقط ولم توفر الشرائط المطلوبة (أعني اجتماع الأكثرية معاً) فالمذكرات الانجائية توجل الى ثمانية أيام أيضاً على الكثير وفي هذه الصورة (أي بالاجتماع الثاني) لا يعتبر ما كان قد حصل في الاجتماع الأول من امر الرد والقبول (أي الرضى وعدمه)

المادة المائتان والسابعة عشرة . لا يجوز عمل سند القوتور داتو بحق المفلس المحكوم عليه باحتيال * وعند ما يشرع في تحري وتخنيق افلاس مظنة الاحتيال ومحاكمته يجمع أصحاب الديون في محل وتجرى المذاكرة بينهم في انزلو فرض براءة ذمة المفلس هل تجري المذاكرة فيما بعد ذلك في شأن صك القوتور داتو ام لا فان صدر القرار ان يوجل ذلك الى ما بعد نهاية البحث عن الحيلة وتحقيقها فيجب ان يكون القرار حاوياً آراء أصحاب المطالب وقبولهم واكثرية العدد كما تبين في المادة ٢١٤ المذكورة وعند انقضاء المدة المعينة اذا حصل التصيم على المذاكرة في امر القوتور داتو يبادر لاجراء القواعد الموضوعة في المادة المذكورة

المادة المائتان والثامنة عشرة . اذا حكم ان افلاس المفلس ناشئ عن تصيراته يجوز ايضاً عند صك القوتور داتو وإما ان كان العمل جارياً بامر تبين تصيرات المفلس فاصحاب الديون مخيرون اما ان يعقدوا القوتور داتو وإما ان يوقفوا مذكراتهم الى ان تتم الدعوى الا انه يجب ان يرعى في هذه الحالة ايضاً قواعد المادة المار بيانها (من جهة الأكثرية)

المادة المائتين والتاسعة عشرة . جميع أصحاب الديون الذين يحق لم أن يتدخلوا في عمل ونظم القوتور داتو والذين اكتسبوا هذا الحق بعد علمهم بمكهم ان يتدخلوا في عمل سند

* افلاس ثلاثة انواع الاول الحقيقي والثاني التصريقي والثالث الاحتيالي

القونفوردانو ولكن يلزمهم ان تكون مخالفتهم مبنية على الاسباب والادلة وان تبلغ الوكلاء والمجلس في مدة ثمانية ايام من تاريخ القونفوردانو ولا فسخا لغيرهم تكون غير مسموعة. ويجب ان يندرج في المذكرة ان كيفية هذه المخالفة تعرض لمحكمة التجارة في اول جلسة تعقد لها وإذا كان الافلاس قد تعين له وكيل واحد فقط وقد خالف عقد سند القونفوردانو فيجب عليه ان يطلب تعين وكيل جديد براعي في جانبه القواعد الموضوعية في ذلك وإما نظراً الى اصدار المحكم في هذه المخالفة فان كان الامر متوقفاً على حل مسألة من المسائل التي حلها خارج عن وظائف محكمة التجارة بوجوب حكم محكمة التجارة الى ان تجري تسوية تلك المسألة وهكذا تعطى مهلة قليلة من طرف المحكمة في اثناءها برافع اصحاب الديون المخالفون المحل العائدة اليه تلك المسألة ان يثبتوا تعجيلهم بخارج تلك المسألة

المادة المائتان والعشرون. محكمة التجارة تعني باجراء التصديق على سند القونفوردانو بناء على استدعاء وطلب من بههم تعجيل ذلك العمل اكثر من غيرهم ولكن لا يحكم بالتصديق قبل انقضاء مهلة الثمانية الايام المعنية فان ظهرت اثناء المدة المذكورة مخالفة يحكم من طرف المحكمة بها او بمادة التصديق في اعلام واحد وإذا قبلت تلك المخالفة بضمي حكم سند القونفوردانو بحق جميع اصحاب الديون منسوخاً

المادة المائتان والحادية والعشرون. قبل ان يحكم بالتصديق على سند القونفوردانو يلزم مطلقاً ان يتقدم الى محكمة التجارة نفر من طرف مامورها بخصوص حالة الافلاس وقبول سند القونفوردانو

المادة المائتان والثانية والعشرون. ان لم تراعى القواعد المذكورة ائناً او ظهر بعض اسباب ووسائل منافية لمنفعة الجمهور ولمقتضى صلاح ارباب الديون لا يجب ان تصادق محكمة التجارة على سند القونفوردانو لان ما تقدم يمنع عقد

الفصل الثالث

في اجراء احكام القونفوردانو

المادة المائتان والثالثة والعشرون. اذا قبل القونفوردانو وجرى التصديق عليه فيكون مرعي الاجراء بحق ارباب الديون المحققة ديونهم او غير المحققة ان كانوا مقيدين بدفتر الموارنة او غير مقيدين وكذلك بحق اصحاب الدين الفاطنين في خارج الممالك العثمانية والذين ادخلوا في الماسة بوجه الاحباط وفقاً لما ل المادة ٢٠٦ و٢٠٧ وقد خصص لهم من محكمة التجارة

مبالغ معلومة بالغة ما بلغت على حد سواء فجميع هؤلاء تنفذ بحكم القونوردانو
المادة المائتان والرابعة والعشرون. اذا كانت اشياء المفلس غير المنقولة ألكافة بطريق
الاستغلال نذبت كمنطوق الفقرة ٢ من المادة ١٩٢ فمن حكم تصديفنامة القونوردانو ان
يكون هذا الاستغلال عائد الى جميع اصحاب الدين فيجب ادراج حكم التصديفنامة في
سجلات المحل الذي جرى فيه الاستغلال الا اذا كان القرار حصل على اي صورة اخرى
بموجب القونوردانو *

المادة المائتان والخامسة والعشرون. بعد ان يجري التصديق على سك القونوردانو
لا تسمع دعوى بطلان الوفاء الا اذا ثبت ان المفلس فعل احتيالا كاخفاء وكنم بعض موجوداته
او تكثير الدين الذي عليه

المادة المائتان والسادسة والعشرون. بعد ان يصدر الاعلام المضمن التصديق على
مقالة القونوردانو والحكم بالجماعية تنتهي مامورية الوكلاء فيسلطون حينئذ محاسباتهم النهائية
الى المفلس بحضور مامور محكمة التجارة وتحمم بعد المذاكره ويؤخذ من المفلس سند معلن
استلامه جميع امواله ودفاتره وارافه فيكتب مامور محكمة التجارة مذكرة وهكذا تنتهي مامورية
ايضا وكل معارضة دعوى تحصل بعد ذلك تفصلها محكمة التجارة

الفصل الرابع

في بيان الفاء القونوردانو حكما او فسخه وعدم اجرائه

المادة المائتان والسابعة والعشرون. عند ظهور احتيال ما او عند صدور الحكم والاعلان
بان الافلاس هو احتيالي ولو بعد تصديق القونوردانو يفسخ القونوردانو ملغي كأنه لم يكن
والكفلاء الذين يكونون قد تعهدوا باجراء القونوردانو يعني بدفع المبالغ المقررة واجراء
الشروط الموعود بها يبرأون من الكفالة طبعاً. واما القونوردانو الذي لم يبلغ بعد فيجوز
اقامة الدعوى في محكمة التجارة على المفلس يحق فتحه اذا لم يتم المفلس الشروط التي اقر
باجرائها وان كان له كفلاء فاقامة الدعوى تكون بحضور الكفلاء ولكن بداعي فسخ ابطال
القونوردانو المذكور لا يبرأ ذمة الكفلاء من كفالة اجراء الشروط التي قد تعهدوا بها كلها

* اذا كان المفلس بعد عقد القونوردانو قد رهن بعض املاكه عند بعض الناس وبعد ذلك ظهر
عجزه مجدداً فمن كون المفلس المذكور قد رهن اولاً تلك الاموال عند امانة فاصحاب المطالبين الاولين
لم التقدم في استيفاء ديونهم ولهذا وجد من ايجاب المصلحة كما تبين في حاشية القانون ان يتقيد اعلام التصديق
القونوردانو في سجلات المحل الذي يحصل فيه الرهن وذلك لاجل منع اجراء رهن جديد

أو بعضها

المادة المائتان والثامنة والعشرون. اذا صدر من بعد تصديق القوتفورداتودعوى على
المفلس بان افلاسه احيائي واقتضى الامر حبس المفلس وتوقيفه فعلى محكمة التجارة ان تنبه
لاجل استحضار وإجراء الوسائط اللازمة لوقاية الاموال الكائنة تحت يد المفلس وحفظها من
التلف ولكن عندما يصدر الاعلام بانه لم يبق سبب للدعوى او ببيان براءة ذمة المفلس
وتخليه سبيله وقبول اعتذاره فمن ذلك التاريخ تضحى المحكمة معفاة طبعاً من التزامات اسباب
الحفاظة والوقاية المار ذكرها

المادة المائتان والتاسعة والعشرون. بناء على منطوق الاعلام الصادر بكون الافلاس
احيائياً او الحكم الصادر بالقاء سند القوتفورداتو بالكلية او بفسخه وإبطاله يجب ان يعين
مامور ووكيل او وكلاء متعددون من طرف محكمة التجارة وقضية وضع الختم على الاموال
منوطة بهؤلاء الوكلاء واذا وجد احتياج لرؤية السندات وباقي الاوراق ومقابلة قيمة الاموال
والاشياء على الدفتر العتيق فعلى الوكلاء المذكورين ان يبادروا لاجراء ذلك معلقين هذه
الاعمال ذبلاً على الدفتر العتيق وهكذا يكررون تحرير دفتر الموازنة وكذا مقيد محكمة
التجارة فانه يقيّد الاعلام الصادر بخصوص تعيين هؤلاء الوكلاء الجدد ويخبر اصحاب الديون
المحمل ان يكونوا صاروا اصحاب مطالب جديدة لكي يقدموا في ظرف عشرين يوماً سنداتهم
لاجل التحقيق وفقاً لاحكام المادة ١٩٩ و ٢٠٠

المادة المائتان والثلاثون. يقتضى منطوق المادة المذكورة يجب ان تحصل المبادرة سريعاً
لتحقيق الديون الجديدة واما الديون التي قبلت قبلاً وصدق عليها فلا ينبغي ان يعاد تحقيقها
ويستثنى من ذلك عدم قبول الديون التي دفعت كلها او بعضها من بعد التصديق
السابق وتربطها

المادة المائتان والحادية والثلاثون. بعد تكميل المعاملات المذكورة اذا لم يحدد عقد
قوتفورداتو يعقد اصحاب الديون مجلساً لكي يبدوا رأيهم في شان ابقاء الوكلاء او تبديلهم
ومراعاة لاصحاب المطالب الجدد لا يبادر توزيع دراهم قبل انقضاء المهل الميعينة لاصحاب
الديون القاطنين في المالك العثمانية بحسب منطوق المادة ١٩٩ و ٢٠٤ المار ذكرها

المادة المائتان والثانية والثلاثون. ان الصكوك والمقاولات التي يعملها المفلس بعد التصديق
على القوتفورداتو وقبل الغائه بالكلية او بفسخه وإبطاله اذا تبين انها عملت لاجل الضرر
والاحتيال على اصحاب الديون فلا اعتبار لها بل تعد كأنها لم تكن *

المادة المائتان والثالثة والثلاثون . قبل عقد صلك القوتوردانو بحق لاصحاب الديون ان يطالبوا المفلس باموالهم تماماً بالقيمة ما بلغت واما بالنظر الى دخولهم في توزيع الدراهم المعبر عنه بالماسة فيكون الامر كما باقي بيانه . اولاً ان كانوا لم ياخذوا شيئاً بعد من الغرامة يدخلون على قدر مطالبهم بالتام واما الذين اخذوا مقداراً ما من الغرامة فيدخلون في التوزيع الجدد على مقدار المبلغ الباقي لهم وتعتبر احكام هذه المادة ايضاً اذا ظهر افلاس المفلس مرة ثانية قبل الغاء القوتوردانو او قبل فسخه وابطاله

الفصل الخامس

في بيان قطع معاملات الافلاس على تقدير عدم كفاية الموجود

المادة المائتان والرابعة والثلاثون . قبل تصديق القوتوردانو او قبل اتفاق ارباب الديون اذا اوجب الامر توقيف المعاملات بداعي عدم كفاية موجودات المفلس لاجراء معاملات افلاس فلراي محكمة التجارة ان تحكم رسماً بتقطع معاملات الافلاس بناء على انتهاء مامور محكمة التجارة وبمقتضى هذا الحكم يضحى كل فرد من اصحاب الديون على حدة له الحق ان يدعي على المفلس وعلى امواله وموجوداته غير ان اجراء الاعلام المذكور يوقف ويؤخر مدة شهر واحد اعتباراً من تاريخه

المادة المائتان والخامسة والثلاثون . في اي وقت اثبت المفلس او من له معه علاقة انه يوجد مبلغ كافٍ لصاريف معاملات الافلاس او سلم هذا المبلغ الى الوكلاء يعني له واندره ان يطلب نقض الحكم والقرار المبين في المادة السالفة الذكر وبكل الاحوال ينبغي بموجب المادة المذكورة ان يؤدي قبل كل شيء صاريف الدعوى

الفصل السادس

في بيان اتفاق ارباب الديون

المادة المائتان والسادسة والثلاثون . اذا لم يمكن عقد صلح القوتوردانو بحق لاصحاب

ب ان فتح القوتوردانو والغاء كلياً ينشأ عن ثلاثة امور الاول صدور الحكم على المفلس انه مختال الثاني وقوع الغبن والخسارة وفي هاتين الحالتين يلغى القوتوردانو كلياً بموجب القانون ولا يبقى سبيل لتجديده الثالث اذا لم يجر المفلس ما قد تمهد به فيدعي اصحاب الدين بفسخ القوتوردانو وفي هذه الحالة الثالثة يجوز تجديد القوتوردانو وبحكم بالاصحاب المتقضى من طرف محكمة التجارة

الدبون الاتفاق * واجراء الحركة بالاتحاد وعليه فان مامور محكمة التجارة يجمع ارباب الدبون
 لاجل المذاكرة في ما فيه النفع سواء كان بخصوص رؤية امور الافلاس او ابقاءه وتبديل
 الوكلاء ويدخل بهذا الاجتماع اصحاب الدبون الثابتة مطالبتها الكائنة بطريقة الامتياز
 والاستغلال والرهن وتكتب مضبطة شاملة دعاوي واعتراضات اصحاب الدبون . وبمقتضى
 المادة ١٧٠ المار ذكرها يعطى قرار من طرف المحكمة بالنظر الى مآل المضبطة المذكورة وتسلم
 تقارير الوكلاء الذين يحصل القرار على عدم ابقائهم الى الوكلاء الجدد . ومن اللازم ان
 يتم ذلك بحضور مامور محكمة التجارة الموفا اليه وعند الاجتماع يجلب المفلس ايضا
 المادة المائتان والسابعة والثلاثون . تجري المذاكرة ما بين اصحاب الدبون الحاضرين
 الجمعية لاجل اعطاء اعانة ما نقدية للمفلس من اموال المفلس الموجودة فاذا ارضى بذلك
 الاكثرون يساعد المفلس باعطائه مبلغ ما من تلك الاموال باسم اعانة ويكلف بتعيين وكلاء
 الافلاس وتعيينه مامور محكمة التجارة وبحق الوكلاء المذكورين فقط ان يراجعوا بهذا
 الامر محكمة التجارة

المادة المائتان والثامنة والثلاثون . عند وقوع افلاس شركة تجارية يكون اصحاب
 الدبون مخبرين في امر عقد صك القوتوردانو مع احد الشركاء او مع بعضهم دون الآخرين
 وعلى تقدير حصول ذلك تبقى موجودات الشركة برمتها تحت ادارة اصحاب الدين المتقنين
 واما الاموال المخصصة التي للاشخاص الذين حصلوا على القوتوردانو فتخرج من اموال
 الشركة . والاتفاقية المخصصة التي تجري معهم بحسبان يتعهدوا فيها بان المال الذي سيدفعونه
 الى ارباب الدبون لا يكون من اموال الشركة مطلقا بل من اشياء خارجة عنها والشريك
 الذي يكون قد حصل على عقد قوتوردانو متعلق بمخضه فقط بضحي بريء الذمة من تكافله
 مع باقي شركائه

المادة المائتان والتاسعة والثلاثون . وكلاء الافلاس هم مامورون ان يوفوا الدبون
 بالوكالة عن جمعية ارباب الدين المعبر عنهم بالمائة ومع هذا فحاجز اعطاء الرخصة من
 طرف ارباب الدين للوكلاء لكي يتاجروا باموال المفلس الموجودة واما صك القرار الذي
 يعطى في هذا الشأن في جمعية ارباب الدين فيلزم ان يبين فيه الوقت الذي يعين للوكلاء
 واحد المقام لهم ومقدار الدرام الذي يجب حفظه عندهم لاجل نادية المصاريف اللازمة

* المراد باتفاق اصحاب الدبون ان يقتسموا ما بينهم موجودات المفلس التي يحدونها وذلك بداعي
 عدم امكانية عقد صك القوتوردانو

وهذا القرار يتم بحضور مأمور محكمة التجارة وبرضى واتفاق اصحاب الديون المحاصلين على
أكثرية الثلاثة ارباع سواء كانت هذه الاكثرية بالنظر الى عدد الاشخاص او بالنظر الى
قيمة المبالغ المطلوبة واما وقوع الاعتراض والمخالفة على هذا القرار وإن كان يسوغ للمفلس
ولبابي اصحاب الديون الذين لم يقبلوه ولم يضمنوا الا ان هذه المعارضة لا توقف اجراء
ذلك القرار

المادة المائتان والاربعون. ان الوكلاء اذا تدخلوا في خلال استعمال اموال الافلاس
بمعاملات وتعهدات زائدة على قدر الموجود فالمستول عن ذلك هم اصحاب الديون الذين
اذنوا لم في استعمال الاموال المذكورة بنصد المتاجرة وهذه المستولة واردة على المقدار الزائد
من المال المرخص بعن الحصة العائدة اليهم من الماسة وكل واحد منهم يجب ان يدفع مقدار
ما تنقص من الموجودات بنسبة المبلغ المطلوب له

المادة المائتان والحادية والاربعون. الوكلاء ملزمون ان يعملوا في امر بيع املاك المفلس
غير المنفولة وامتنعوا واشياءه المنفولة وفي امر تسوية ديونهم وذمه وإن شغبوا باجراء ما تقدم
ذكره تحت نظارة المأمور المعين من طرف محكمة التجارة ولا يلزم لذلك جلب واحضار
المفلس

المادة المائتان والثانية والاربعون. الوكلاء ماذنون في تسوية وروية كل الخفوق
والدعاوي العائدة الى المفلس رعاية للقواعد المحررة في المادة ١٩٥ السالفة الذكر ومخالفة
المفلس في هذا الشأن غير مسموعة

المادة المائتان والثالثة والاربعون. ان اصحاب المطالبات الكائنين في حال الاتفاق كما
مر آنفاً يجب على مأمور محكمة التجارة ان يجمعهم في السنة الاولى من اتفاقهم مرة واحدة على
القليل وعند الحاجة يجمعهم ايضاً في السنين التابعة وفي هذه الاجتماعات يلزم الوكلاء ان
يقدموا تقريرهم بكيفية امور الافلاس

وحينئذ ينظر في امر ابقائهم في مأموريتهم او عزلم وتبدلهم طبقاً للقواعد المصروفة في
المادة ١٧٠ والمادة ٢٣٦

المادة المائتان والرابعة والاربعون. عند قطع ونصفية محاسبات المفلس يجمع مأمور
محكمة التجارة اصحاب المطالبات وفي هذه الجلسة الاخيرة يعطي الوكلاء ايضاً تقريرهم في نتيجة
مأموريتهم ويجب اذ ذاك ان يكون المفلس حاضراً بنفسه والا فيستغنى اذا اقتضى الحال
واصحاب المطالبات يبدون اراءهم في حقية عذر احوال المفلس وتكتب مضبطة في هذا

الشان وكل صاحب دين يرخص له ان يكتب في تلك المضبطة ملاحظاته واعتراضاته وبعد ختام تلك الجلسة المذكورة نخل ونفترق جميع اصحاب الديون المتبعة بحكم الاقتضا المادة المائتان والخامسة والاربعون. يتقدم نفر من طرف مأمور محكمة التجارة اليها حاولا فرار اي ارباب الديون في حقيقة عذر احوال المفلس وكيفية وقوع الافلاس وباقي الامور والمحكمة تحكم بكون المفلس معذورا او غير معذور

المادة المائتان والسادسة والاربعون. اذا اعلن بان المفلس غير معذور بحق لكل صاحب دين مطلقا ان يدعي بحقه على ذات المفلس وعلى امواله ولكن اذا حكم بانه معذور يخلص من الزامه بالحس بناء على ادعاء اصحاب الديون بخصوص افلاسه اذ بعد ذلك لا يحق لهم ان يدعيوا شخصيا بل يدعون على امواله ولكن في هذه الحالة يجب ان تراعي الاستثنائات المعروفة بقوانين مخصوصة * المادة المائتان والسابعة والاربعون. ان الذين يرتكبون الافلاس الاحتمالي والذين يتصدون لبيع ما ليس في ملكهم والسارقين والهمالين او المهيبين بالتعدي والحيانة في ما اتسبوا عليه واعتمدوا فيه ولا سيما الذين يتجاسرون على صرف الاموال المبرية لايحوز ان يحكم لهم بانهم معذرون

المادة المائتان والثامنة والاربعون. ان المدينين من التجار لا يقبل استدعاؤهم في حق ترك اموالهم الموجودة واعطائها لارباب الدين *

الباب السابع

في بيان انواع اصحاب المطالبات وكيفية استحقاقهم مع المفلس

النوع الاول

بحق الاشخاص المتعهدين مع المفلس وكفلائه

المادة المائتان والتاسعة والاربعون. يحق للحاملي سندات دين المفلس ودين الاشخاص الذين تبين افلاسهم معه سواء كان بداعي اشتراكهم في التعهدات او لاجل انهم صاروا كفلاء بوضعهم الحوالات على السندات المذكورة ان يدخلوا في توزيع مائة كل مفلس منهم على حدة وفي مجموع مطلوباتهم مضافا اليها الفائتة والمصاريف *

* المراد بالقوانين الخاصة الاجانب غير المستوطنين والاوصياء والاموروت وحافظوا الامانة فهولا. ولو تبينت اعذارهم لا يفتون من الحبس لان حبسهم نظرا لكيفية ديونهم المخصوصة يهدد جانبا الامنية * ان النظام الحر في هذه المادة هو خاص بحق طائفة التجار اما المدينون الآخرون غير التجار فانهم عند ما يقدمون استدعاء كهذا يلزم المحاكم البلدية (المحوقية) ان تنظر فيه

المادة المائتان والخمسون. عند ظهور افلاس المدينين والمتعهدين معه بالدفع لا يحق ان يدعي احدهم على الآخر فيما قد دفع من الماسات بطريقة الغرامة ولكن اذا ظهر زيادة في المبالغ التي اعطيت من الماسات عن اصل المطلوب وفائده ومصاريفه بربدا اذا زاد المدفوع عن اصل المطلوب فالزائد يعود الى المدينين المشتركين في الدين الكافلين بطريقة الدور والمحالات بالنظر الى ترتيب اصحاب الامضاءات الكائنة في السند

المادة المائتان والحادية والخمسون. ان صاحب الدين الذي ييك سند على المفلس وعلى من تعهد معه من المكافلين بموجب ذلك السند اذا كان قبل ظهور الافلاس قد استحصل منه شيئاً بصورة يجب ان يتزل ذلك المبلغ من الاصل والباقي يدخل به في الماسة مدعيًا بذلك على المفلس وعلى من تعهد معه او كفله واذا المتعهدون والكفلاء دفعوه له بحق لم ان يدخلوا في ماسة المفلس بقدر المبلغ الذي دفعوه ليس الا
المادة المائتان والحادية والخمسون. بحق لاصحاب المطالب ان يدعي كفلاء المفلس والمتعهدين معاً في تكملة مطالبتهم وان كان صار عند صك القوتنوردان

النوع الثاني

بخصوص ارباب الدين امنوا برهن ما والدين
لم حق امتياز على الاشياء المنقولة

المادة المائتان والثالثة والخمسون. ان اسماء ارباب دين المفلس الذين حصل تامينهم برهن موافق للاصول تنبذ بدفتر الماسة لاجل الاخطار والتذكار فقط
المادة المائتان والرابعة والخمسون. بحق للوكلاء متى شاءوا ان يودوا الدين ويستردوا الاشياء المسترھنة مقابلته للدين رعاية لخير الماسة بشرط ان ياذن لهم في ذلك المامور المنصوب من قبل محكمة التجارة

المادة المائتان والخامسة والخمسون. اذا لم يسترد الوكلاء الرهن واقدم صاحب الدين على بيعه بثمن اكثر مما له فالزائد ياخذ الوكلاء وما اذا كان الثمن اصل من مطلوب

* مثال ذلك ثلاثة اشخاص تكافوا كفالة مائة ثم ظهر افلاسهم سوية فالسند الذي يكون عليهم مبلغ اثني عشر الف قرش يدخل صاحبه قيمته كلها مع الفائدة والمصاريف في ماسة كل واحد منهم فيأخذ من غرامة الاول خمسين في المائة مثلاً سنة الاف قرش ومن الثاني خمسة وثلاثين في المائة اربعة الاف ومائتي غرامة الثالث خمسة عشر في المائة النكاً وغرامة فيكون مجموع ذلك اثني عشر الف قرش يعني قد اسدوا ماله تماماً لانه بغير هذه الصورة لا تكون المساواة قد تمت فيما بين الكفلاء

صاحب الدين فيدخل في الماسة بالمبلغ الباقي له كغيره من الديون العادية
المادة المائتان والسادسة والخمسون. ان اجرة العملة الذين استقدمهم الفليس بذات
مئة واحد وثلاثين يوماً قبل اعلان الافلاس واجرة الكنية المستخدمين مئة ستة اشهر قبل
اعلان الافلاس ايضاً تعد من الديون المنازعة

المادة المائتان والسابعة والخمسون. ان الدفتر المحايي بيان اصحاب المطالبين المدعين
حتى الامتياز في اشياء الفليس المنقولة يسلم الى مامور المحكمة من قبل الوكلاء واذا حصل
التسبب باعطاء الديون المذكورة لاربابها قبل كل من عداهم من المبالغ المتحصلة فينبغي
لخذ الرخصة في ذلك من مامور المحكمة واذا ما حصل معارضة في حق الامتياز فتحال
الكيفية الى محكمة التجارة لتحكم بها

النوع الثالث

في ياك اصحاب المطالبين الذين لم الاستقلال
والامتياز على الاشياء غير المنقولة

المادة المائتان والثامنة والخمسون. اذا جرى توزيع صافي اثمان الاشياء غير المنقولة
قبل توزيع حاصل اثمان الاشياء المنقولة او اذا جرى توزيعها في وقت واحد فارباب
الديون ذور الامتياز والرهن الذين لم يحكمهم ان يستوفوا غنام مطلوبهم من اثمان الاشياء غير
المنقولة بدخولهم بما بقي لهم في توزيع المال العائد لارباب الدين غير ذوي الاربعان الا ان
من اللازم ان يجرى تحقيق وتصديق مطالبهم وفقاً للنظامات الموردة انفاً *
المادة المائتان والتاسعة والخمسون. اذا جرى من او اكثر تقسيم وتوزيع دراهم من

* ان ارباب الديون ذوي الاربعان اذا دخلوا بالباقي لهم من مطلوبهم في ماسة ارباب الديون
العاديين فمن الواجب ان يصرف النظر عن فائدة مطلوبهم مثلاً اذا كان مرتباً واحداً ٤٠٠٠ وللآخر
٢٥٠٠٠ ولكليهما ٧٥٠٠ وكان ايضاً اثنان من ارباب الديون غير المرتبين لاحدا ١٠٠٠ وللآخر
١٥٠٠ ولكليهما ٢٥٠٠ فيكون كل المطلوب ١٠٠٠٠ وافترض بيع الاشياء غير المنقولة قبل بيع الاشياء
المنقولة وبلغ ثمنها ٧٠٠٠ فالمرتبين الاول ياخذ كل مطلوبه وقدره ٤٠٠٠ والباقي ٣٠٠٠ ياخذ المرتبين
الثاني ويبيعه ٥٠٠٠ لتكملة مطلوبه فهذا المبلغ الباقي يدخل به في اثنان الاشياء المنقولة مع الدائنين غير
المرتبين المذكورين ثم افترض ان ثمن الاشياء المنقولة يبلغ ٢٤٠٠٠ حالة كون المطالبين الباقية للرهن
الثاني خمسة الاف قرش وخمسة وعشرين الف قرش مطلوبه للشخصين صاحبي الدين غير ذوي الرهن ومجموع
ذلك ٣٠٠٠٠ ففي هذه الحالة يعطى المرتبين الثاني ٤٠٠٠ ولصاحب الدين الاول غير ذوي الرهن ٨٠٠٠
والثاني ١٢٠٠٠ والمجموع ٢٤٠٠٠

اثمان الاشياء المنقولة قبل تقسيم وتوزيع اثمان الاشياء غير المنقولة بحسب لاصحاب المطالب
ذوي الامتياز والرهن المحققين والمصدقين ان يدخلوا في التوزيع المذكور بنسبة مجموع
مطالبهم ولكن المبالغ التي يستولون عليها من اثمان الاشياء المنقولة تنزل وتقرل من اثمان
الاشياء غير المنقولة كما سيأتي

المادة المائتان والستون . بعد بيع الاشياء غير المنقولة وتنظيم اصول المراتب الامتيازية
لاصحاب الديون ذوي الامتياز والرهن بصورة قطعية يعطى كل منهم مطلوبه من ثمن
الاشياء غير المنقولة بالدور والرتبة مترلاً منه ما قد اخذ من اصحاب الديون الاعتيادية
وباخذ حيثئذ الحصة العائدة من قيمة الاشياء المرهونة كل بحسب رتبته والمبالغ التي
تنزل على هذه الصورة لاتبى في مائة الاثمان بل تعاد وتسلم الى مائة ارباب الديون
الاعتيادية وهكذا تم منفعة الماسة الاعتيادية بواسطة اجراء هذا الاقراض والتفريق

المادة المائتان والحادية والستون . ان اصحاب الرهن الذين دخلوا في توزيع اثمان
الاشياء غير المنقولة وحصلوا على مقدار ما من مطلوبهم يعاطون على الوجه الاتي بيانه وهو
انهم بعد ان يكونوا اخذوا حصة من اثمان الاشياء غير المنقولة بحسب لهم ان يدخلوا في مائة
المئلس الاعتيادية وباخذوا نصيبهم على قياس المبالغ الباقية لهم وان كانوا قد اخذوا نقوداً
من التوزيع الاول اكثر من استحقاقهم فله الزيادة تنزل من مجموع مائة اصحاب الديون
المرتبهين وتعطى لمائة اصحاب الديون الاعتيادية

المادة المائتان والثانية والستون . ان مطلوبات ارباب الديون المرتبهين اذا لم تكن
قد رويت تطبيقاً لاصولها ولم يحرق قدها فتعتبر بمنزلة المطلوبات الاعتيادية ولا رايها اسوة
في بقية الديون الاعتيادية سواء كان باجراء التوفيق او بمعاملات الماسة

النوع الرابع

في بيان حقوق الزوجات

المادة المائتان والثانية والستون . اذا ظهر افلاس شخص ما وكانت الاملاك الكائنة
في عهد زوجته برسم الجهار لم تختلط باملاك زوجها بطريقة الاشتراك ترد بعينها الى
الزوجة ومثل ذلك ايضاً كل ما أعطي لها من الاملاك غير المنقولة سواء كانت ذلك ارباً
او وصاية على طريقة الهبة من هم في قيد الحمية . جميع ذلك يرد الى الزوجة عينا
المادة المائتان والرابعة والستون . كذلك الاملاك غير المنقولة التي اشترتها الزوجة

باسمها مال من ابرادات الاملاك الصائغ اليها بطريقة الارث والهبة بحق لها استردادها
الا انه ينبغي ان يكون مصرحاً في السندات المتضمنة مشري تلك الاملاك ان الثمن قد دفع
من ابراد املاكها المذكورة كانه يجب ان يثبت بدفتر او بسند اخر موثق به ان المبالغ
المذكورة ادبت من ابرادات املاك الزوجة

المادة المائتان والخامسة والستون . كيفما كانت مقالة عقد النكاح فجميع الاملاك
المشتركة من طرف زوجة المفلس على خلاف الصورة المحررة بالمادة المذكورة تعد كأنها
مشتركة بمال زوجها وتعتبر مخصصة به وهكذا يجب حسب القانون ان تدخل في جملة اموال
المفلس الا اذا امكن الزوجة ان تثبت الخلاف

المادة المائتان والسادسة والستون . ان الاملاك المنقولة المائنة الى الزوجة وهي التي
ربطت بسندات وقت زواجها او حصلت عليها بطريقة الارث او الوصية او الهبة ولم
تصف لاملاك زوجها بحق لها ان تسترد ما عينا ولكن من اللازم اثبات ذلك بدفتر او
سند موثق به . واما اذا لم يمكنها اثبات فجميع اثاث البيت والمنقولات المعنة لاستعمال
الزوج او الزوجة تعود لاصحاب المطالبين مع صرف النظر عن مقالة عقد الزوجة كيفما كانت
ولكن مع هذا يعطى من طرف الوكلاء مع رخصة المأمور بعض الالبسة لاجل لوازم الزوجة
المادة المائتان والسابعة والستون . ان الاملاك المخصصة بالزوجة وفقاً لاحكام المادة
٢٦٢ والمادة ٢٦٤ المذكورتين اذا كانت مرهونة قبل الافلاس او كانت معنة لقضاء
دين ما وكان ذلك بتعهد ورضا الزوجة او بمقتضى حكم صدر عليها بحق لها ان تدعى استرداد
تلك الاموال ان في قبيل الرهن وايفاء الديون

المادة المائتان والثامنة والستون . اذا قضت الزوجة بعض ديون زوجها فمن حيث
يلحظ ويظن ان تكون ادت ذلك من مال زوجها لا بحق لها ان تدعى به على الماسة الا
اذا امكنها ان تثبت عكس ذلك كاتين في المادة ٢٦٥ *

المادة المائتان والتاسعة والستون . اذا كان الشخص حال تاهله تاجراً او لم يكن صاحب
هنة مخصوصة ولكنه صار تاجراً بعد زواجه بمدة سنة فالاموال الغير المنقولة التي وجدت
مخصصة به حين تاهله او تلك التي تملكها بعد تاهله بطريقة الميراث او الهبة والوصية تكون
في حكم المخصصة عند زواجه ومادة هذه الرهنية يجب ان تكون مرعية الاجراء ولا بحق

* ان الاموال المشتركة بين المفلس وزوجه اذا هي رهنتها مقابلة لديون ما فلا يتوغل للزوجة ان
تدعى باستردادها

الاشياء والمبالغ التي جلبتها معها جهازاً او المتصلة اليها فيما بعد بطريقة الارث والهبة والوصية الا انه يجب عليها ان تثبت بموجب سند مذكور فيه كيفية تسليم تلك الاشياء وتادبة تلك المبالغ . ثانياً بمن الاملاك التي باعتهما في اثناء تاهلها . ثالثاً بالديون التي تكون قد كفلت زوجها بها ودفعتهما عنه فعلي هذه الصورة تكون الثقة والرهن في الاملاك المذكورة معتبرة المادة المائتان والسبعون . ان زوجة الشخص الذي كان حين تزوجه تاجراً او لم تكن له صناعة ثم بعد مضي سنة من تاريخ تاهله سلك في طريق التجارة لا يحق لها ان تدعى بشيء من موجودات الماسة استناداً الى المواعيد المسطرة في مقالة النكاح وهكذا لا يحق ايضاً لارباب الدين ان يدعوا بتلك المواعيد المشروطة في مقالة النكاح على الزوجة ويحصرهما بهم لكي يتمتعوا بها

الفصل الثامن

في بيان توزيع وتقسيم الاشياء المنقولة فيما بين ارباب الديون وقطع حساب حاصلات الاشياء غير المنقولة

الفصل الخامس

المادة المائتان والحادية والسبعون . بعد ان يتزل من مجموع ثمن المنقولات المصاريف التي صرفت لاجل معاملات الافلاس والتفدية المعطاة برسم اعانة النفس وعياله وما دفع الى ارباب الديون المتأخرين فالمبالغ الباقية بعد ذلك يقسم ويوزع بالسوية على ارباب الديون التي جرى تحقيقها والتصديق عليها لكل قدر ما يصيبه

المادة المائتان والثانية والسبعون . يجب على وكلاء الافلاس ان يلقوا مأمور محكمة التجارة كل شهر مرة كيفية احوال الافلاس ومقدار المبالغ الموجودة في المادة والمحفوطة على سبيل الديون يتواري في صندوق الامانة وهكذا ايضاً اذا استنسب المأموران توزيع تلك المبالغ فعليهم ان يعين المقدار ويحجز افراد ارباب الديون بذلك

المادة المائتان والثالثة والسبعون . لا يجوز توزيع غرامة بين ارباب الديون ما لم تخرج على وجه الاحتياط الحصة العائدة لارباب الديون القاطنين خارج ممالك الدولة العلية المتقدمة اسماؤهم بدفتر الموازنة المعروف باليلانشو . ومنوط براي مأمور محكمة التجارة امر زيادة وتكثير الحصة وذلك بحسب ارباب الديون الذين لم تقيد اسماؤهم بدفتر الموازنة على وجه الصحة ولكن وكلاء الافلاس اذا كان لهم اعتراض على ذلك فيسوغ لهم ان يعرضوا

الكيفية لحكمة التجارة

المادة المائتان والرابعة والسبعون. ان المحصة التي تخرج وتوقف بوجه الاحتياط لاجل ارباب الديون الكائنين في الخارج كما تقدم الشرح يجب ان تحفظ على سبيل الديون حتى انتضاء المهلة المعينة في النقرة الاخيرة المندرجة في المادة ١٩٩ واصحاب المطالبين القاطنين البلاد القريبة اذا لم يمكنهم ان يتناولوا مطالبهم تقسم تلك المحصة وتوزع على ارباب الديون الثابتة. وكذلك الديون التي لم تقبل بصورة قطعية يخرج وبوقف لها حصة احتياطية على الوجه المشرح

المادة المائتان والخامسة والسبعون. ان الوكلاء ليسوا بماذنين في اداء نفود واحد من اصحاب الديون ما لم يبرز السند الذي يثبت مقدار مطلوبه الجاري عليه اصول التحقيق والتدقيق وعند ذلك يعطى لصاحبه حواله من طرف مامور الحكمة او يدفع الوكلاء القيمة وحينئذ يجب ان يكتب على نفس السند المذكور بيان المقدار المدفوع وان كان غير ممكن ابراز السند المذكور فيمكن لمامور الحكمة ان يوزن في الدفع بعد مراجعة مضبطة تحققي الديون وبعد ان ياخذ اصحاب الديون مطالبهم يجب ان يشرحوا ويوقعوا على حاشية دفتر التوزيع مطلقاً بان ذمة الديون قد برئت

المادة المائتان والسادسة والسبعون. يجلب المفلس بحسب الانتضاء الى جمعية اتفاق ارباب الديون المنعقدة لاجل تقسيم موجودات المفلس واذا كان بعض المحقوق والدعاوي لم تجر تسويتها ولم تحصل بعد فنقدر تلك الجمعية ان تستحصل الرخصة من محكمة التجارة لاجل عمل تسوية واتفاقية لذلك كله او بعضه او ان تفرغ عن تلك المنوع لشخص اخر تحت مبلغ معلوم والسندات الواجب ان تعطى في هذا الشأن بجرها الوكلاء وكل صاحب دين يحق له ان يطلب ويلتجئ الى مامور الحكمة لاجل عند جمعية كونه

الباب التاسع

في بيان بيع الاشياء غير المنقولة

المادة المائتان والسابعة والسبعون. عند صدور الحكم بالافلاس لا يبقى لارباب الديون حق ان يطلبوا بيع الاملاك غير المنقولة التي لم ترهن عندهم لاجل استيفاء مطالبهم المادة المائتان والثامنة والسبعون. اذا لم يكن قد حصل الادعاء في بيع الاشياء غير المنقولة لاجل ايفاء الديون قبل اتفاق اصحاب الدين فيكون السعي والاهتمام ببيع تلك

الاموال مقتصراً بالوكلاء دون غيرهم وهم ملزمون بياشروا ان ذلك في مئة ثمانية ايام مع اخذ الاذن والرخصة من المأمور المعين من طرف محكمة التجارة ويجب عليهم ان يوفقوا الحركة للنظامات المخصوصة المرعية الاجراء بحق املاك القاصرين

المادة المائتان والتاسعة والسبعون. بعد قرار المزاينة على املاك المفلس غير المنقولة الذي يكون قد تم بسعي واهتمام الوكلاء اذا تقدم احد وزاد فيها يجب ان تكون منطبقه مطلقاً على القواعد الاتي بيانها. أولاً بعد ان يجري قرار مزاينة الاملاك بيني الحال موقوفاً كما هو مئة خمسة عشر يوماً فاذا وجد في هذه المدة من يزيد زيادة توارى قيمة عشرين الفين المدفوع او اكثر من المشر بفتح القرار السابق وتقبل الزيادة الجديدة وعليه يجري القرار ويسوغ لاي كان ان يقدم على المزاينة في حينها وهكذا يعطي قراراً به بعد اعطاء قرار المزاينة وبعد ختام المدة المذكورة تعود الزيادة غير مقبولة

الباب العاشر

في بيان استرداد الاشياء

المادة المائتان والثمانون. ان التحويل التجارية التي لم تدفع بعد وسائلها واوراق المحالات التي هي عبارة عن سندات اذا وجدت بعينها لدى المفلس حين افلاسه فان كانت قد ارسلت اليه لجرد القبض ولكي تكون قيمتها محفوظة تحت امر صاحبها او اذا كانت قد ارسلت بوجه صريح لاجل دفع وتاديه محالات معينة المبالغ من طرف صاحبها يجب ان يجري استردادها المادة المائتان والحادية والثمانون. ان الامتعة التي سلمت الى المفلس برسم الامانة او لاجل بيعها على ذمة صاحبها مع صرف النظر عن المدة التي تكون قد بقيت فيها عند طوبلة كانت او قصيرة ما دامت باقية ببيتها كلها او بعضها تعاد الى صاحبها حتى لو كانت قد صرفت الا ان ثمنها لم يقبض بعد كله او بعضه ولم يستولي عليه بمقابلة شيء ما ولم يجر الحساب عليه بطريقة المقاصة ما بين المشتري والمفلس فيجب استرداده ايضاً

المادة المائتان والثمانية والثمانون. كذلك تسترد الامتعة التي ارسلت الى المفلس ما دامت لم تنقل ولم تصل الى مخزنه او الى مخزن التومسيو في المأمور ببيعها لحساب المفلس بشرط ان يدفع الى الماسة من طرف الذي يسترد الامتعة تلك المبالغ التي يكون المفلس تقدم في دفعها سواء كانت من اصل ثمن تلك الامتعة بصورة او من المصاريف الاخرى التي يكون قد صرفها او التي لم تصرف بعد على تلك البضاعة مثل اجرة السينة واجرة العجلة

والقوميون والسكوتاه الى غير ذلك من المصاريف واما اذا كان المفلس قد باع تلك الامتعة قبل وصولها الى بلا حيلة وذلك على مقتضى الفاتورة المضاة من المرسل وعلى موجب تموت الامتعة في هذه الحالة لا تسمع دعوى الاسترداد

المادة المائتان والثالثة والثمانون . ان البضائع المبيعة الى المفلس ولم يستلمها بعد ان التي ارسلت الى المفلس او الى شخص اخر لحسابه ولم تصل الى المفلس ولم يتصرف بها بموجب سند النقل بحق لبانها ان يوقفها

المادة المائتان والرابعة والثمانون . ان ما تقدم بيانه في المواد المذكورتين اذا لحظ ان فيه منفعة ما للماسة بحق لوكلاء الافلاس بعد اخذ الرخصة من مأمور المحصنة ان يدفعوا لمن تلك البضاعة حسب المفاولة التجارية بين البائع والمفلس ويستلموها

المادة المائتان والخامسة والثمانون . يجوز للوكلاء ان قبلوا ادعاء الاسترداد المذكور ويعيدوا البضاعة الى اربابها بعد تصويب مأمور المحكمة وان وقع نزاع ما في هذا الشأن فيحكم باليمين من طرف محكمة التجارة بعد ان يكون المأمور اجري الاسئلة والاستنطاق اللازم

الباب الحادي عشر

في بيان دعوى المعارضة التي تقع عند صدور الحكم بالافلاس

المادة المائتان والسادسة والثمانون . ان الاعتراض الذي يقع على الاحكام والاعلامات الصادرة بحق اعلان الافلاس او بحق تعيين التاريخ الواجب ان يتخذ مبدء الافلاس ان كان اي هذا الاعتراض من طرف المفلس يجوز ابراده في مدة ثمانية ايام وان كان من لم معه العلاقات فتكون المدة شهراً وابتداء هذه المهلة يكون من يوم نشر واعلان الافلاس رسمياً كما في المادة ١٥٢

المادة المائتان والسابعة والثمانون . ان الاعلامات الصادرة في شان اعلان الافلاس وفي تعيين التاريخ الذي يجب اتخاذ مبداء العجز كما مرانفا اذا ورد عليها اعتراض من قبل اصحاب المطالب لا جل تغيير وتبديل تاريخ العجز لا تسمع دعوى ذلك الاعتراض اذا كان وقوعها بعد انقضاء المهلة المعنية لاجل تحقيق وتصديق الديون اذ انة بعد انقضاء المهل المذكورة يضي تعيين تاريخ العجز ثابتاً كما قد تعين قبلاً بدون تغيير وتبديل وجارياً على جميع اصحاب الديون

الفصل الثاني

في بيان الافلاس الاحتمالي والافلاس التقصيري وهو يشتمل ايضا على عدة ابواب

الباب الاول

في بيان المفلس المقتصر

المادة المائتان والثامنة والثمانون . عند ظهور افلاس تقصيري ترى دعوى التقصيري محكمة التجارة بحسب ادعاء الوكلاء وبإني ارباب الديون وبعد ثبوت تقصيرات المفلس يحكم عليه باجراء التدابير اللازمة بموجب القانون على منقضى انتهاء ناظر التجارة * وفي خارج الاستانة على منقضى اعلايات محاكم التجارة

المادة المائتان والتاسعة والثمانون . ان التاجر المفلس يحكم عليه بان افلاسه تقصيري اذا وجد في الحالات الاتي بيانها . اولاً اذا كان اتفق لاجل لوازمه الذاتية وادارته البيتية نفقات زائدة عن الحد . ثانياً اذا صرف واستهلك مبالغ كثيرة في المعاملات الكائنة من قبيل الحظ والنصيب او باخذ او اعطاء البضائع والكاميو من قبيل تجارة اعتبارية اعني التجارة التي لها اسم وليس لها مسمى ظاهر بل يكون الربح والخسارة فيها متوقفين على صعود او هبوط السعر في اثناء مدة معلومة فهذه الاعمال يعبر عنها بالتجارة الاعتبارية . ثالثاً اذا كان قد اشترى امعة وباعها بثمن ينقص قصد السعة لاجل تاخيرها افلاسه ومن هذا القبيل ايضا تداول وتعاطى الورق لاجل ايجاد راس مال بينه واستقرضات دراهم ومثال ذلك من المعاملات الموجبة للضرر والخسارة . رابعاً اعطائه نفقاتاً وما شاكلها الى بعض ارباب الدين بعد يوم عجز عن ايفاء الدين فاصداً بذلك ابتناع الضرر على باقي الدائنين

المادة المائتان والتسعون . يمكن ايضا ان يحكم على المفلس بانه مقتصر اذا وجد في حال من الاحوال الاتي بيانها اولاً اذا اجرى مقاولات وتعهدات لحساب غيره دون ان ياخذ ما يقابلها وكانت تلك التعهدات جسيمة فوق اقتداره . ثانياً اذا تكرر افلاسه ولم يوف شروطه قوت فور داتى الاول . ثالثاً اذا كان بعد تاهله قد اجرى حركات مخالفة للمادة ٢٨٩ و ٢٧٠ سواء كانت املاك زوجته التي من قبيل الجهاز مختلطة باملاكه او بقيت مفرزة . رابعاً اذا مضى ثلاثة ايام من عجزه عن ايفاء الدين ولم يقدم الى محكمة التجارة اعلاناً بحسب افلاسه كمنطوق المادة ١٤٨ و ١٤٩ وكذا اذا لم يكن الاعلان مشتملاً على اسماء الشركاء المتكافلين . خامساً

* ان تاديب المفلس المقتصر هو عبارة عن الحبس ويكون بحسب الانجبال لا اقل من شهر ولا اكثر من سنتين

إذا لم يحضر امام الوكلاء في الاوقات والمهلات المعينة بدون عذر شرعي او اذا لم يحضر
 محكمة التجارة بعد اخذك صك التأمين . سادساً اذا لم يكن مستملاً الدفاتر الواجب استعمالها
 ولم يكن الدفتر الحايي موجوداً وديونه ومطلوباته محرراً على وجه الصحة والضبط ولم تكن
 قيود دفاتره بحسب نظامها واصولها وقيود موجودات وديونه وذمه غير تامة وليس في امكانه
 ان يقدم حساباً صحيحاً عن مطالبه وديونه بشرط الا يكون هذا النقص ناشئاً عن احيال
 المادة المائتان والحادية والتسعون . لا يندر الوكلاء ان يتصدوا للدعوى بالافلاس
 النصيري ما لم يوثقوا بموجب رأي وقرار اكثر ارباب الديون عدداً

الباب الثاني

في بيان الافلاس الاحيالي

المادة المائتان والثانية والتسعون . ان التاجر المفلس الذي اخفى دفاتر حساباته او
 نين من اوراقه الرسمية او السندات المحررة تحت امضائه او من دفتر موازينه اخفى شيئاً
 من امواله او ظهر انه مدين بمبلغ ما وهو في الحقيقة غير مدين به يعلن انه مفلس محال
 وضحي مستحقاً للتدابير المقررة في قانون الجزاء بحق السارقين لان مثل هذه الاعمال بعد
 من قبيل الخيلة والخداع

المادة المائتان والثالثة والتسعون . ان مصاريف الدعوى المتعلقة بالافلاس الاحيالي
 لا يمكن تحميلها ابدأ على مائة اصحاب المطالبين ولكن اذا ادعى واحد او اكثر من اصحاب
 الديون هذه الدعوى ابتداء من عند انفسهم وثبتت برأية ذمة المفلس يلتزمون حينئذ
 بتأدية مصاريف الدعوى

الباب الثالث

في بيان التهاات والتحجحات التي يتركها غير المفلس في طوابق الافلاس

المادة المائتان والرابعة والتسعون . ان الاشخاص الذين يستحقون التدابير المقررة
 على المفلس المحال هم اولاً الذين يخرجون ويفرقون او يخفون جميع اموال المفلس المنقولة
 وغير المنقولة او مقداراً منها وذلك لاجل منفعة وصالح المفلس . ثانياً الذين يخفون
 تجاسروا بطريقة الاحتيال على ان يفيديا بدفتر الافلاس ديوناً مزورة سواء كان باسمائهم
 او باسماء غيرهم على سبيل المواضعة وقد صدقوا على تلك الديون . ثالثاً الاشخاص الذين
 استعملوا تجارهم باسم الغير او باسم معدوم غير موجود وثبت عليهم بعض التهاات المذكورة

المادة المائتان والخامسة والتسعون . ان زوجة الفلاس وابوه واولاده وباني اقراره الذين يخرجون ويفرقون ويكتمون ويخفون الاشياء العائنة الى الفلاس اذا ثبت عليهم ما ذكر يستحقون التاديبات المرتبة على السارقين ولو لم يكن علمهم بالاتفاق مع الفلاس
المادة المائتان والسادسة والتسعون . عند حدوث ما ذكر في المادتين المار ذكرها اذا قدر تحقق ان الفلاس بري الذمة من هذا العمل فعلى محكمة التجارة ان تحكم اولاً باعادة وارجاع جميع الاموال التي جرى اخراجها وكتبها الى مائة اصحاب المطالبين وثانياً بتضمين ودفع مقدار الفائدة والضرر المعين

المادة المائتان والسابعة والتسعون . ان تاديب كل وكيل منهم بالظلم والتعدي في ادارة معاملات الافلاس مجازي بالحبس مدة لا اقل من شهرين ولا اكثر من ستين ويغرم ايضاً بدفع مبلغ لا يتجاوز مقداره ربع الاموال والتضمينات التي يحكم عليه بردها وتعمييض الاشخاص المتضررين ولا ينقص عن مائة غرش

المادة المائتان والثامنة والتسعون . ان صاحب الدين الذي يحق له ان يدي رايه في مصالح الانلاس اذا اتفق مع الفلاس وعاهد او عاهد غيره على ان يكون له نفع خصوصي بطريقة المكافاة على اداء رايه لاجل مصلحة الفلاس مقابلة لمساعدته بحسب مدة لا اكثر من سنة ولكن اذا كان صاحب الدين المذكور من جملة الوكلاء فيجوز ان تطل مدة حبه الى ستين

المادة المائتان والتاسعة والتسعون . ان المفاوضات الاحتمالية التي تعقد بموجب نص المادة المذكورة ما عدا انها قسح وتلقى وتعتبر كأنها لم تكن سواء كانت بحق الفلاس او بحق غيره يحصل ايضاً المبلغ والاشياء التي اخذت على هذا الوجه من اخذها وترد لصاحبها
المادة الثلاثمائة . ان الحكم بنسخ والغاء المفاوضات المذكورة منوط بمحكمة التجارة لانهالة
المادة الثلاثمائة والاولى . بحسب الاصول يجب ان تطبع وتشر صور القرارات والاعلامات المحاوية الحكم الصادر على الذين اتهموا بالاحتيال والتخداغ مع الفلاس وعلى سائر الاشخاص المحكوم عليهم كمنطوق المواد الواردة في ابواب الافلاس التقصيري والاحتمالي ومصاريف هذه الاذاعة بتجملها المحكوم عليه ايضاً

الباب الرابع

في بيان إدارة الأموال والأموال عند ظهور الإفلاس التفصيلي والاحتمالي
المادة الثلاثمائة والثانية. إذا حكم على أحد بدعوى الإفلاس التفصيلي أو الاحتمالي
فالدعوى التي لا تكون من الدعاوى المصرح بها في المادة ٢٩٦ تفرز وتبقى على حدة ويسارع
في الحال لأجراء التضييقات اللازمة لأجل تسوية الأموال والأموال ومتعلقات الإفلاس
ولا يجوز نقل ذلك وحالته إلى المحاكم الأخرى

المادة الثلاثمائة والثالثة. أن وكلاء الإفلاس ملزمون أن يرفعوا إلى نظارة التجارة
الأوراق والأفادات التي تطلب منهم لأجل تتبع وتحقيق الوقائع المتعلقة باحتمال وخداع
المفلس

المادة الثلاثمائة والرابعة. أن تلك الأوراق والسندات التي سلمها وكلاء الإفلاس كما
مرافقا إلى جانب النظارة في أثناء استقراؤها وتحققها إذا لزمتم الوكلاء بطلعهم عليها متبدا
التجارة ويؤذن لهم أيضا في أخذ صورها بوجه رسمي أو غير رسمي من المقيّد المذكور وأما الأوراق
والسندات التي لا يصدر التضييق على حفظها وتوقيفها فإنها تسلم للوكلاء بعد صدور القرار
والإعلام ويعطى من الوكلاء سند مشعر بوصولها أما باقي الأوراق التي ثبت فيها التزوير
ونحوه من الاحتمالات فيجب أن تحفظ في المحكمة لأجل إجراء إجراءاتها

الفصل الثالث

في بيان إعادة اعتبار المفلس

المادة الثلاثمائة والخامسة. أن المفلس بعد أن يكون دفع ووفى جميع ديونه أصلاً وفائدة
ومصرفاً يمكن أن يطلب إعادة اعتباره السابق وأما إذا كان إفلاسه ناشئاً عن كونه شريكاً
في إفلاس شركة فلا يقدر أن يطلب إعادة الاعتبار أن لم يثبت أنه قضى ديون الشركة كلها
أصلاً وفائدة ومصرفاً ولو أعطي له صك قونفورداتو وحده

المادة الثلاثمائة والسادسة. كل مفلس يستدعي إعادة اعتباره يجب عليه أن يبادر أولاً
إلى رفع عرض حال إلى نظارة التجارة ومع هذا العرض يقدم جميع ما حصله من سندات وأوراق
أرباب الديون المعلنة براءة ذمته وخلق جانب منها

المادة الثلاثمائة والسابعة. أن عرض الحال والأوراق المذكورة نخال من جانب النظارة

المشار إليها الى المأمورين فيخرج المأمورون صورة الاستدعاء المذكور ويرسلونها الى رئيس محكمة تجارة البلدة المقيم بها المستدعي لكي يجري معرفتهم بتحقيق ما هو مندرج في ذلك الاستدعاء وان كان صاحب الاستدعاء بعد وقوع افلاس قد بدل محل اقامته الاول فترسل الى رئيس محكمة البلدة التي ظهر فيها افلاسه الا اذا كان بالاستانة العلنية فان التحقيق فيها بمعرفة محكمة التجارة

المادة الثلاثمائة والثامنة. ان الاستدعاء المذكور تخرج صورته وتعلق على باب محكمة التجارة وباقي الاماكن المناسبة وعلى باب بورس (محل اجتماع التجار) وتبقى مدة شهرين وتنتشر في صحف الاخبار ايضا

المادة الثلاثمائة والتاسعة. ان الذين لم يحصلوا على اصل مطلوبهم مع الفائتة والمصاريف تمامًا والذين لم تعاقبات موقوفة مع المفلس يكتم ان يعارضوا في قضية اعادة الاعتبار مقدمين تقريراً بذلك مع السندات والاحتجاجات التي ييدم ولكن لا يجوز لمن يكون قد تصدى للمعارضة المذكورة ان يحضر المذاكرة التي تجري مجلسياً في هذا الشأن

المادة الثلاثمائة والعاشر. بعد انقضاء مهلة الشهرين المعينين انفاً يرفع العرض بموجب تقارير رسمية الى جانب نظارة التجارة من طرف محكمة الاستانة ان كان الافلاس قد حصل في الاستانة او من طرف رؤساء المحاكم اذا كان الافلاس وقع خارج الاستانة بيانا للتحقيقات التي تكون قد وقعت مع اضافة رأيهم في هذا الخصوص الى ذلك

المادة الثلاثمائة والحادية عشرة. بعد ذلك تحكم نظارة التجارة بما اذا كان الاستدعاء الذي رفعه المفلس لاجل اعادة اعتباره صالحاً للالتفات او غير صالح فان حكم بعدم اجابة المستول لا يقدر المفلس ان يكرر طلب اعادة اعتباره قبل مرور سنة من ذلك التاريخ

المادة الثلاثمائة والثانية عشرة. ان الاعلام الذي يصدر معلناً اعادة اعتبار المفلس يسلم الى محكمة التجارة اذا كان الافلاس قد وقع في الاستانة ويرسل الى مأموري المحكمة اذا كان الافلاس وقع خارجاً عنها وبني على ابدي المأمورين علانية بحضور من يلزم حضورهم وفيه ذلك في سجل المحكمة

المادة الثلاثمائة والثالثة عشرة. ان الاشخاص المحكوم عليهم بالافلاس الاحتمالي وبالسرقة والتلاعب والتصرف بالاشياء المودعة عندهم امانة بطريقة التعدي والخيانة او بانهم باعوا الاموال التي لا تصرف لهم بها صحيحاً والاولياء والمدبرين الذين لم يجرؤوا حسابات عن الاشياء المحولة ادارتها لعهدهم وما حصلوا على براءة ذمتهم وكذا مأمور والمال المزومون بالاطلاق

ان يقدموا حساباً لايحق لهم ان يحصلوا على اعادة اعتبارهم واما المفلس المحكوم عليه بانه مقصر
 فله ان يطلب اعادة الاعتبار بعد اجراء التدابير عليه كما قد حكم عليه
 المادة الثالثة والرابعة عشرة. كل مفلس لم ينل اعادة اعتباره لايحوز له ان يدخل محل
 البورس ويشارك فيه البيع والشراء
 المادة الثالثة والخمسة عشرة. ان الشخص الذي يموت وهو بمجالاة الافلاس يحوز لورثته
 بعد موتهم ان يحرموا امر اعادة اعتباره



ذيل

للقانون التجاري الهايوني

الفصل الاول

مقدمة

المادة الاولى. كل دعاوي التجارة من اي صنف كان اصحابها وفي اي صنف وجدوا ينبغي ان ترى وبحكم بها من طرف محاكم التجارة خاصة وانما القضاوات التي لا يوجد بها محاكم للتجارة بحال فيها فقط فصل دعاوي التجارة المذكورة ورويتها توفيقاً لاصول التجارة وقوانينها الى مجالس الامور الملكية التي ترى الدعاوي المتعلقة بالحقوق الاعيادية

المادة الثانية. كل دعاوي التجارة ترى فيما كان من الدرجة الاولى في محاكم تجارة دار السعادة والخارج انما ما كان من دعاوي التجارة خارجاً عن الدعاوي المعين قانونياً فصلها والمحكم بها قطعياً في هذه المحاكم التي هي من الدرجة الاولى يجوز نقله الى ديوان استئناف من الدرجة الثانية

المادة الثالثة. يتأسس في دار السعادة ديوان لاستئناف دعاوي التجارة ويتأسس تطبيقاً الى الاصول والظلمات المحررة ادناه

المادة الرابعة. يخصص بارادة سنية عدد محاكم التجارة والمراكز التي تعين لها ودوائر المالك والمواقع التي تنبع احكام وإدارة كل منها على حدته وما يشكل من المحاكم في دار السعادة وباقي المحلات يكون عبارة عن مجلدين احدهما لروية الدعاوي التي تتعلق في امور التجارة البرية والاخر لروية الدعاوي التي تتعلق في البحرية

المادة الخامسة. كل محاكم التجارة وديوان الاستئناف يكونون تحت نظارة ديوان التجارة وادارته

المادة السادسة. لا يجوز اجتماع مامورية الملكية ومامورية المحاكم التجارية في شخص واحد ولا يمكن لاحد ماموري الملكية ان يصير مامور محكمة ما لم يترك ماموريته ولا لاحد من ماموري المحاكم ان يصير مامور ادارة ملكية ما لم يترك ماموريته .

المادة السابعة. الاشخاص الذين يقرّبون بعضهم بعضاً من الدرجة الثانية والثالثة كالآخ والعلم والحال والصهر والمحمو وابن الحمى وابي الحمى لا يمكنهم ان يكونوا مامورين في

محكمة واحدة أو ديوان واحد حتى اذا حصلت قرابة ايضا صهرية بصورة من احدى الصور الثلاثة السابقة فيما بين شخصين لم يكن بينها قرابة في الدرجات المذكورة بعد ان صارا مامورين وتعبا لمحكمة أو ديوان تجارة يلزم حينئذ اتصال الصهر من المامورية

الفصل الثاني

فيما يخص تشكيل محاكم التجارة

المادة الثامنة. كل محكمة تجارية واحدة عبارة عن مجلس واحد فقط تكون مركبة من رئيس واحد وعضوين دائمين واربعة موقتين وكل منهم يكون صاحب رأي في اثناء المذاكرة المادة التاسعة. في كل محكمة من المحاكم التجارية المنقصة الى قسمين تحت اسم مجالس برية وبحرية حسبها هو محرر في المادة الرابعة يكون رئيس اول ورئيس ثاني لكي يقوم الرئيس الثاني عندما لا يوجد في المجلسين المذكورين الرئيس الاول مقامه في المجلس ويكون في كل مجلس عضوان مستديمان واربعة اعضاء موقتين ومحكمة تجارة دار السعادة ايضا تقسم هكذا الى مجلسين ايضا احدهما بري والاخر بحري لكن بما ان امور تجارة دار السعادة واسعة وحسنة بالنسبة الى باقي الحالات فيكون لهذه المحكمة رئيس واحد ورئيسان ثانويان ولكل مجلس منها اربعة اعضاء دائمين وثمانية اعضاء موقتين وكل واحد من هذين المجلسين يمكنه ان ينقسم الى مئذعين منفصلين عن بعضها عندما ينتفى الامر لاجل لاجل سرعة تدوية المصالح الواقعة

المادة العاشرة. الرئيس الاول والثاني والاعضاء الدائمة ينبغي ان يتصوبا ويتعينوا بموجب ارادة سنية تتعلق بتقرير من نظارة التجارة وعندما ينتفي اجراء هكذا ماموريات لاجل محاكم الخارج يلزم اولاً ان تحصل مخابرة النظارة المشار اليها مع اكبر مامور يوجد في محلاتها وحيث ان اهل العرض ومستفي الاطوار اصحاب الاهلية واللباقة والدراية الواقفين على قوانين اتجارة هم الذين يكونون على كل حال مامورين على الماموريات المذكورة فينبغي الاعراض عنهم وبعد التصديق من طرف نظارة التجارة على انهم متصنون بهذه الصفات يحصل الاستئذان عن ماموريتهم

المادة الحادية عشرة. المامورون الموما اليهم يتوظفون بمقدار معاش مناسب ولا يتفصلون عن ماموريتهم ما لم يقبل استعفاهم او يرتب عليهم حكم بسبب نوع من الجنايات والنجح او يتعينون بمامورية اخرى

المادة الثانية عشرة . اليوم الذي لا يوجد فيه الرئيس الاول والثاني في المجلس ينبغي ان يقوم بامورية الرئاسة فيه من كان اقدم الاعضاء الموجودين في المجلس
المادة الثالثة عشرة . امر انتخاب اعضاء محاكم التجارة الموقتين يجري بانعقاد مجلس مركب من اقدم التجار ومعتبرهم المعروفين في محلهم بالاستقامة وحسن الحال ومن ارباب الادارة الحسنة والنصرف

المادة الرابعة عشرة . يتنظم دفتر في ابتداء كل سنة بمعرفة مديري قنصلارية التجارة الموجودة في المحل الذي تكون به محكمة تجارة باسماء التجار المعتمدين الذين يلزم تفريرهم للانتخاب من جميع التجار الموجودين في الحالات التي هي داخل دائر حكم تلك المحكمة انما هذا الدفتر لا يعتبر ما لم يكن مصدقاً عليه من طرف رئيس المحكمة ونظارة التجارة اذا كان في دار السعادة والا فمن طرف اكبر ماموري الحكومة المحلية اذا كان في الخارج
المادة الخامسة عشرة . كل واحد من معتمري التجار ممن اقلها يكون ثلاثون سنة وقد تاجر خمسة سنين متتالية مع المحافظة على ناموسه واعتباره ولم يظهر افلاسه او ظهر لكسبه اعاد اعتباره ولم يقع عليه اصلاً حكم بنوع من الجنايات والمخج يمكنه ان ينتخب عضواً موقفاً في المحاكم التجارية

المادة السادسة عشرة . امر انتخاب هذه الاعضاء الموقفة يجري بمقتضى اكثرية الاراء التي تحصل على الراي الذي يعطيه كل واحد من المنتخبين الحاضرين المدعويين رسماً ومضبطة مثل هذه الانتخابات تنظم من طرف مدير قنصلارية تجارة المحل ثم تفضي ويختتم عليها من جانب المنتخبين المذكورين وترسل اذا كانت في دار السعادة رسماً الى نظارة التجارة والا اذا كانت في الخارج فيوسطة اكبر ماموري الحكومة المحلية ومن هناك ايضا تعرض على الباب العالي ويحصل الاستئذان عنها حسب الاصول لاجل استكمال الارادة السنية

المادة السابعة عشرة . مامورية الاعضاء الموقفة ليس لها معاش بل تعد مامورية موجبة للافغار وبما ان هذه المامورية تكون من الماموريات المطالبة دولة فالذات الذي ينبغي اليها ولو كان له عذر شرعي واستغنى لا يقبل استعفاه ما لم يصادق على عذره من طرف المحكمة التي انفسب اليها

المادة الثامنة عشرة . مدة الاعضاء الموقفين الذين يعينون بوجه الانتخاب تكون عبارة عن سنة واحدة لكن لكي لا يقع انفصالهم في المستقبل جميعاً دفعة واحدة ينبغي ان ينتخبوا في اول مرة ويتبعون انصهم لسنة واحدة والنصف الاخر لسنة شهر وعند انتهاء مدة

ماموريتهم اخيراً يجري نصب وانتخاب المنقضى اخذهم من الاعضاء الموقعين عوض الذين يلزم تبديهم لمدة سنة على العموم في الانتخابات المتعاقبة التي تجري في كل سنة شهور
 المادة التاسعة عشرة. الاعضاء الموقعون الذين يلزم انفصالهم عند ختام سنة ماموريتهم يمكن بالاتفاق ان يتقبوا سنة ثانية انما عند انقضاء ماموريتهم بهذه السنة الثانية ايضاً لا يمكن انتخابهم سنة ثالثة ما لم ترسنة بعد ذلك

المادة العشرون. اذا اشهر احد الاعضاء الموقعين افلاسه او حكم عليه بجناية او جحفة او قبل مامورية ملكية فيفصل عن ماموريت الاعضائية ومثل هولاء الاعضاء المنفصلين يتعين عوضهم اعضاء غيرهم موقعين بموجب الاحكام والاصول المدرجة في المواد الثالثة عشر والسادسة عشر

المادة الحادية والعشرون. الذي يتعين من الذوات عوض احد الاعضاء الموقعين كونه اما توفي او قبل استغاثة او انفصل لسبب ما وقع منه من الاسباب المحررة في المادة السابقة يجري مامورية الاعضائية بقدر ما يكون باقياً من مدة مامورية سلفه

المادة الثانية والعشرون. لا يوجد في محكمة التجارة احد بصفة عضواً عدا عن الاعضاء الموقعين الذين يتعينون على الوجه المحرر واذا وجد فلا يكون اعتبار لما يعطى من القرارات بل يبقى كانه محكم ما لم يكن

المادة الثالثة والعشرون. يوجد في كل محكمة تجارية باشكائب واحد وكتاب واحد او اكثر بحسب المنقضى وكذلك ترجمان واحد او اكثر وباشرون مكفولون مستقيمون الاطوار بقدر اللزوم

المادة الرابعة والعشرون. باشكائب محكمة التجارة وباني كتيبتها وتراجيمها اذا كانت المحكمة في دار السعادة يحصل عنهم الانتهاء راساً واذا كانت في الخارج فينبى من طرف رئيس المحكمة واكبر ماموري الحكومة بالاتفاق وبعد ذلك يصير تعيينهم بامر عال من جانب الصدارة العظمى على موجب التقرير الذي يتقدم من جانب نظارة التجارة

المادة الخامسة والعشرون. المباشرون ينصبون في دار السعادة من طرف نظارة التجارة وفي الخارج من طرف اكبر ماموري الحكومة المحلية وتكون على قبات مباشري التجارة المذكورين علامة مخصوصة يمتازون بها عن سواهم وتصرح وظائف خدمتهم في نظام خصوصي ايضاً تنين به على حديثها

المادة السادسة والعشرون. الرئيس الاول والثاني والاعضاء الدائمون والموقعون

ورئيس الكتبة والتراجمين قبل ان يتدوا بما مورياتهم يتخلفون اذا كانوا في دار السعادة في المجلس العالي واذا كانوا في الخارج في مجلس الملكة بحضور اكبر ما مورياتي الحكومة المحلية

الفصل الثالث

في بيان المواد التي تراها محاكم التجارة

المادة السابعة والعشرون. محاكم التجارة ترى جميع الدعاوى المتعلقة في تعهدات ومعاملات الاخذ والعطاء الذي يقع فيما بين الذين يشتغلون بالتجارة والصرافة وبين الذين يتعاطون السفائح (بوليه جي) وباقي الاصناف غير ان ما كان من الدعاوى نظراً لاساس القضية يتحقق بانه غير عائد لمحكمة التجارة تصرف النظر عن روينو فيها وتبين المحل الذي يجب احالته اليه ثانياً تنظر المنازعات التي تقع بين جميع الاشخاص فيما يختص بالتجارة فقط وتحكم فيها

المادة الثامنة والعشرون. المواد المدونة قانونياً من امور التجارة هي عبارة عن مسوق كل نوع من الاشياء والارزاق لاجل المبيع والاجور سواء كان على هيئة الاصلية او من بعد عمله وكذلك اشغال المعامل ومعاطاة التومسيوت ونقل الاشياء في البرور والبحور والانهار والبحيرات والتعهدات باعطاء ذخائر او بضائع او اشياء في احدى المحلات وروية اشغال زيد وعمر والتجارية وتخصيص المحلات وتفتحها لاجل اجراء المزاينة على كل نوع بيع من الاشياء ومعاملات تلك المحلات وصناعة فتح المحلات للفرجة الناس وتسليمهم كالتيارات واشغال القاميو والصرافة والسفر وجميع معاملات البنوك والتحاويل التي تعاطى بها الصيارف وجميع ما يقع من التعهدات ويحصل به الاخذ والعطاء بين كل شخص من سفائح ولوراق يون وتحاويل تقرر فيما يتعلق بتقود ونقل وترسل من محل الى اخر او لكي تعطى لامر احد الاشخاص او لمن تكون بين

المادة التاسعة والعشرون. كذلك الذي بعد من امور التجارة البحرية قانوناً هو عبارة

في قضية الصرافة بحسب القوانين العمومية تعد من التجارة لكن عند الدولة العلية صنف الصيارف الذي يجوز سندت الدولة المعبر عنها ذات الذب (قويرقلي) هو تحت نظمات خصوصية منذ القدم وما يكون له من دعاوى الصرافة يعني المختصة بالاقتراض والاستفراض يرى ويفصل بمقتضى احكام النظامات المذكورة بمعرفة مجلس مخصوص في نظارة الخزينة الخاصة بالجليلة ولذلك ما كان من حسابات اداة واستدانة هذا الصنف فقط على الوجه الحرر وما يمكن تولده عن ذلك من دعاوى التوائض يرى وبحكم به ايضا في المجلس المذكور كما كان سابقاً بموجب النظام والمدة الثلاثون وغيرها من مواد هذا القانون لاتعتبر النظامات المذكورة ولا تبطلها قطعاً ولكي يكون ذلك معلوماً قد نمر هذا الشرح هنا

عن جميع التعهدات المختصة بإنشاء السفن وبيعها وشراؤها لأجل التخطر والسفر داخلاً وخارجاً ونقل الأرزاق والأشياء وإدخالها ميجراً وكذلك بيع وشراء الآلات والأدوات وباقي الاحتياجات للسفن وتوابعها وإيجارها واستجارها وكيفية الاقتراض والاستفراض سواء كان على السبينة أو وسفها وقضية السيكونا وجميع المقاولات والسندات المتعلقة بباقي أمور التجارة البحرية والمقاولات المختصة بأجرة الدوتية ومعاشاتهم وتعهداتهم بخدمة السفان التجارية وكافة ما يتعلق من الدعاوى بهذه المواد المختلفة يرى في مجالس محاكم التجارة البحرية ويفصل بها

المادة الثلاثون . مجالس محاكم التجارة البحرية ترى أيضاً المنازعات المختصة بالمعطوب (أولويه) وتحكم بها لكن تخفى أمر عطب السفن سواء كان بهلاطه أحدها الآخر أو على الأبنية الموجودة في السواحل ينبغي أن تخيلة أولاً إلى قومسيون مركب من أرباب الخبرة ثم بعد ذلك تفصله وتحكم به بحسب مآل التقرير الذي يعطيه القومسيون المذكور

المادة الحادية والثلاثون . محاكم التجارة ترى أيضاً ما يقع من دعاوى التجارة على من يستخدمونه في أمور تجارتهم من المديرين والكتبة والتحصيلا دارية وباقي رجالهم وخدمهم فيما يخص بأمور تجارتهم

المادة الثانية والثلاثون . كذلك فصل منازعات اصحاب الدعاوى سواء كانوا بصفة تجار أو صيارف أو اصناف أو لم يكونوا أو وجدت بينهم شراكة أو لم توجد يكون بمحاكم التجارة

المادة الثالثة والثلاثون . جميع القضايا المختصة بالافلاس ترى في محاكم التجارة على وجه الاحكام المحررة في القسم الثاني من قانون التجارة *

المادة الرابعة والثلاثون . محاكم التجارة تفصل ما كان بين الصيارف أو بينهم وبين التجار وغير التجار من الدعاوى التي تقع ضد بعضهم بعضاً من جهة السندات التي يتعاطون بها

المادة الخامسة والثلاثون . ما كان من الدعاوى على أحد اصحاب الاملاك أو أحد البساتين من جهة مبيع محاصيله أو على أحد التجار من جهة دفع ائتمان ما يكون اشتراؤه من الدخائر وغيرها لا ينصد التجارة بل لاحتياجات بيته لا ينبغي أن يكون فصله والحكم به عائداً إلى محاكم التجارة وإنما ما كان من التحاويل مضياً من أحد التجار وغير مصرح بخصيصه بجهة غير متعلقة بالتجارة بل بعد كانه لأجل تجارته فتدعى دعواه في محكمة التجارة

المادة السادسة والثلاثون . ما تراه محاكم التجارة وتفصله من المواد يكون غير قابل للاشتناف يعني ما لا يقبل مراجعة ديوان الاشتناف ضداً لما تحكم به هو أولاً ما لا يتجاوز خمسة الاف

* الشرح المعطى على المادة السابعة والعشرين تكون احكامه معتبرة وجارية بنهاية في هذه المادة أيضاً

غرش أصلاً ثانياً ولو كان يتجاوز الخمسة آلاف غرش إلا أنه يعود ذاتاً الى وظائف محاكم التجارة في صحاياه أيضاً باختيارهم اعطوا سنداً بانهم قابلون رويته بصورة قطعية بغیر استئناف دعوى ثالثاً جميع ما يقع من دعاوى المدعي عليه باقل من خمسة آلاف غرش أيضاً اما في مقابلة دعوى المدعي او من اصل حسابه ولو بالفرض كان بانضمامه الى دعوى المدعي يتجاوز مبلغها كلاهما الخمسة آلاف غرش انما اذا كانت احدى دعاوى الفريقين على بعضها بعضاً تزيد عن المقدار المذكور حيثئذ ترى دعوى الطرفين في محكمة التجارة على بناء جواز الاستئناف أيضاً

المادة السابعة والثلاثون. اذا احيل الى محاكم التجارة دعوى لم تكن من وظائفها بحسب اساس المصلحة فيكون للمدعي او المدعي عليه صلاحية بان يرفعا دعواهما من محكمة التجارة سواء كان حصل الشروع في المحكمة اولا بمحصل حتى اذا لم يطلب ذلك ينبغي ان تبين محكمة التجارة بان روية تلك الدعوى في خارجة عن وظيفتها وتنبى عن الحل الذي يقتضي احالتها له رسماً

المادة الثامنة والثلاثون. لا يجوز نقل ما كان من المواد الداخلة بحسب المصلحة في وظائف المحاكم التجارية واحالتها من احدى المحاكم التجارية الى محكمة تجارية اخرى بداعي سبب اخر جاز قانونياً ما لم يحصل الاستدعاء من طرف المدعي والمدعي عليه وكذلك لا يجوز ايضاً ما لم يكن الاستدعاء وقع قبل الابتداء في المحاكمة

الفصل الرابع

في بيان ما كان من المواد مختصاً بامور داخلية محاكم التجارة

المادة التاسعة والثلاثون. يوجد دفتر مخصوص في اقسام المحاكم التجارية ينفيد به اسما والاقاب وصفاء الاعضاء الميعين

المادة الاربعون. محاكم التجارة ترى المصالح خمس ساعات في كل يوم وتعين في كل سنة شهر من ايام المجلس وساعات فتحه وغلقه وتبين ذلك باعلانات

المادة الحادية والاربعون. هذا الاعلان يحرر على ورقة باللسان المفهوم عند الناس ويتعلق على ديوانخانه المحكمة ويدرج ايضاً في جرائد الحملات التي يوجد بها جرائد

المادة الثانية والاربعون. المجالس المذكورة تفتح بدون توقف من طرف الرئيس فيما يعلن من الاوقات والساعات على الوجه المحرر ومن كان لا يحضر تلك الساعات من الاعضاء

الدائمين والموقفين يتعامل بما يتبين في المادة الالفة

المادة الثالثة والاربعون. اذا كان احد الاعضاء الدائمين او الموقفين لا يحضر في الوقت الذي ينتج به المجلس المحاكمة فيامر ذات رئيس المجلس بفيد عدم حضوره في دفتر ضبط المحاكمة ثم يبين له ذلك بغيره في الوقت الحاضر فاذا لم يحضر ايضاً يامر كذلك بالاشارة عنه في دفتر الضبط ويرسل له تذكرة طلب رسماً ليحضر منذ الان فصاعداً في الوقت المعين ثم اذا لم يحضر ايضاً بحسب هذا الاخطار والطلب ولم يبين عن عذر شرعي حقيقي في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ التذكرة ايضاً يامر حينئذ رئيس المجلس بتنظيم مضبطة تتضمن عدم مجيئه تماكراً او عدم اجابته وطاعته للاخطار والطلب ويقدمها حالاً اذا كان في دار السعادة الى ناظر التجارة واذا كان في الخارج فالى اكبر ماموري الحكومة ثم بعد ان يجري الناظر المشار اليه او المامور الموما اليه ما يلزم من العنايت لذلك العضو اذا لم يحضر ايضاً فيبعد حينئذ في حكم من استعفى ويختب عرضه اخر يتعين محله حسب الاصول المبينة في النصل السابق وعند وقوع مثل هذه الكيفية يامر الناظر المشار اليه او المامور الموما اليه بغيره تفاصيلها وتعليماتها على ديوانخانه محكمة التجارة لتكون معلومة عند الناس

المادة الرابعة والاربعون. بما ان الاعضاء يكونون دائمين وموقفين فاذا كان الاعضاء الموقنون يداومون في اثناء ماموريتهم بغير نقصير ويصرفون غيرهم على القيام بحسن الخدمة فيكافون في ختام ماموريتهم ويحصلون على شهادة تبين حركاتهم المدوحة وهو انه من بعد ان يعطى الراي خفية من طرف كل واحد في المجلس المركب من الرئيس والاعضاء الدائمة على اعطاء هذه الشهادة او عدم اعطائها تنظم الشهادة المذكورة على موجب المضبطة التي تنظم بحسب اكثرية الاراء الحاصلة وتختتم بخاتم المحكمة وتعطى لهم ثم يعلن ذلك بتعليق صورة المضبطة المذكورة رسماً من طرف الرئيس على ديوانخانه المحكمة

المادة الخامسة والاربعون. جميع ما يرد من الاستدعاءات التي تحال لمحكمة التجارة ينبغي ان يتقيد بدفتر مخصوص يوجد في قلم المحكمة بالتبعية بنومرو واشارته وقضية هذا القيد تكون عبارة عن بيان تاريخ القيد واسم وشهرة الطرفين ومن تبعقاي دولة ها ومحل اقامتها وكذلك اسم وشهرة من كان حاملاً للاستدعاء من المباشرين ومن خدمة اي دائرة هو وعلى اي شيء في الدعوى ثم نومر هذا القيد وتاريخه بتفان الى ظاهر الاستدعاء ايضاً

المادة السادسة والاربعون. لا يشرع بروية احدي الدعاوي اصلاً ما لم تكن مفيدة بحسب الاحكام المبينة في المادة السالفة

المادة السابعة والأربعون. الذي يكون حاملاً للاستدعاء من المباشرين يكون مجبوراً على ان يتم باجراء التقيد المذكور في ظرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون من تاريخ امر الاحالة عدا عن الايام الرسمية والعطيلية اما اذا بدا منه تقصير في ذلك فيخرج في اول مرة وفي الثانية يطرد من مأمورية المباشرة

المادة الثامنة والأربعون. بوصلة الدعاوي التي تجلب الى المجلس ينبغي ان تخرج بالتبعية من دفتر قيد تاريخها قبل يوم اجراء محاكمتها بثلاثة ايام اقلها يكون وتنظم باللغة التركية وباقي الالسة الاكثر استعمالاً في محلها وتعلق بامر الرئيس وتنبه على ديوانخانه المحكمة انما بوصلات المحجز (سكسندرو) وباقي الدعاوي المتعجلة ينبغي تحريرها مقاراة من دفترها وتعلق على حدة لكي تتقدم على باقي الدعاوي

المادة التاسعة والأربعون. يتعين نهران محضران مخصوصان بمجلس المحاكمة يتفق احدهما داخل محدد المجلس والثاني خارجه لكي يحضرا من ينادي باسم من اصحاب الدعاوي من الديوانخانه الى محدد المجلس واذا اقتضى الامر ايضاً بوجود نهران توفيقية من الضبطية خارج المحدد المذكور بالمناوبة لاجل اجراء تنبيهات رئيس المحكمة

المادة الخمسون. اصحاب الدعاوي في اثناء المحاكمة لا يمكنهم ان يتكلموا مع احد من اعضاء المجلس الدائمين او الموقنين على انفراد اصلاً

المادة الحادية والخمسون. عند ما تجلب احدى الدعاوي الى المجلس لا يؤذن للاعضاء الدائمين او الموقنين ان يتعرضوا للمصاحبة بوجه من الوجوه بل يكونوا مجبورين ان يروا تلك الدعوى ويحكموا بها توفقاً الى الاصول والقوانين

المادة الثانية والخمسون. الاعضاء الدائمون والموقنون مجبورون ان يجنبوا في اثناء محاكمة الدعوى ابداء نوع من الاراء والافكار لما او عليها طالمالم بات وقت المذاكرة به

المادة الثالثة والخمسون. يوجد على اي حال كان كاتب او اذا اقتضى الامر كاتبان من اكثر الكتاب اهلية في المجلس من ابتداء اجراء المحاكمة الى نهايتها ويكونان ملزومين ان يسكرا دفتر ضبط محاكمة بضبطان بوظيفة المناوبة صورة المحاكمة بعينها

المادة الرابعة والخمسون. يدرج في دفتر الضبط المذكور اولاً اسم الرئيس. ثانياً اسم وشهرة الاعضاء الموجودين في روية الدعوى ومحاكمتها. ثالثاً اسم المدعي والمدعى عليه وشهرتهما وصفاتهما ومن تبة اي دولة هما وما يقع من افادتهما وخلاصة دعواهما ومقاصدها بوجه الاختصار. رابعاً ما هي المندات التي يبرزانها. خامساً اسماء الشهود اذا اقتضى الامر الى

استماع شهادتهم وشهرتهم ومن تبعه اية دولة هم وافادتهم سادساً خلاصة مآل ما يحدث من الامور المحتاجة للنظر فيها باثناء المحاكمة . سابعاً احكام الترار الذي يعطى اخيراً
المادة الخامسة والخمسون . قضية الضبط المذكور تختم عليها من طرف الرئيس والاعضاء الدائمين والموقتين والكتبة الموجودين في المجلس وتؤخذ اساساً الى مضابط الاعلامات التي تنظم بذلك

المادة السادسة والخمسون . مضابط هذه الاعلامات تخرج من طرف الكتبة ومن بعد ان تصحح ويوضع عليها النومرو بالتبعية وتنفيد في الدفتر المخصوص بها يمضى بذيلها وتختم من طرف الرئيس والاعضاء والكتاب

المادة السابعة والخمسون . ما ينظم من الاعلامات يخرج بالتبعية بظرف عشرين يوماً نهاية ما يكون من تاريخ اعطاء قرار الدعوى واذا لم يخرج في هذه المدة فتكون الكتبة تحت المسؤولية انما يمكنهم ان يفعلوا من ذلك عند ما تكون القضية في حد ذاتها من الامور المشككة

المادة الثامنة والخمسون . الاعلامات المذكورة تنظم كمضابط الاعلامات المحررة في المادة السادسة والخمسين عنها ويمضى عليها من طرف الرئيس والباشكاتب وتختم بخاتم محكمة التجار

المادة التاسعة والخمسون . يكون لكل محكمة تجارية خاتم مخصوص على نط واحد بدرج يواسم محلها وعلامة الدولة التي هي لملال ونجبة . واختام محاكم التجارة الذين في الخارج يؤخذ لطيفهم ويحفظ من طرف نظارة التجارة ويرسلون الى معلميهم

المادة الستون . مخادع اقلام محاكم التجارة تفتح في كل يوم اقلاماً يكون ست ساعات على الدوام ما عدا ايام العطيل واذا لم يكن للكتاب مانع شرعي يكونون مجبورين على المداومة بالوقت والساعة وعلى تسوية ما هم مامورون به من الامور ورويتهم واذا تحركوا بحركة مخالفة لذلك فيستصحون في اول مرة ويعاقبون وفي المرة الثانية يعزلون ويتبدلون بخلافهم حسب المتضى ايضاً

المادة الحادية والستون . مخادع الاقلام تفتح قبل عقد المجلس بساعة اقلاماً يكون وتغلق بعد انقضاء ساعة ايضاً ويتمين وقت وساعة فتحها وانغلاقها باعلان من طرف رئيس المجلس وبعد ان تطلع الكتبة عليها تتعلق على دبرها نخانة المحكمة المذكورة لتكون معلومة للناس
المادة الثانية والستون . جميع السندات وباتي الاوراق التي تسلم وداعة الى مخادع

الاقلام من طرف المدعي والمدعى عليه تنفيذ في دفتر مخصوص ويعطى بها علم وخبر لاصحابها من طرف الباشكاك

المادة الثالثة والستون. اذا استدعى تحرير اصحاب السندات او متعلقاتهم بان يعطى لهم ما كانوا سلموه الى مخدع القلم من السندات وباقي الاوراق فلا يؤذن للباشكاك بان يسلم ما كان من قبيل هكذا سندات او صورها لاحد ولا ان يعلل بحالها بوجه من الوجوه ما لم يتعلم على الاستدعاء من طرف رئيس المحكمة هكذا فليعط وانما فعل بخلاف ذلك فيضن بالضرر والخسائر التي تنضرر بها من جرى ذلك اصحاب السندات وعدا عن ذلك يترتب ايضا بان يؤخذ منه جزاء نقدي من مائة غرش اقلا يكون الى الف غرش واذا تكررت منه وقوع هذه القباضة فيعزل من مامورينو وينبدل باخر عوضه

المادة الرابعة والستون. صور السندات والاوراق التي يعطيها الباشكاك بمضيها ويختم عليها تصديقاً بانها مطابقة لاصلها ويختم ايضا بخاتم المحكمة لتكون املاً للاعبار ويعمل بها رسماً واذا كانت هذه الصور غير مطابقة لاصلها بل قد تنظمت واعطيت مبدولة او مقبرة المال فيكون الباشكاك مسئولاً من جهة عدم مطابقتها لاصلها وعن تعبير معناها ويجبر على ضمان ضرر المتضررين وخسائرهم

المادة الخامسة والستون. السندات وباقي الاوراق التي تسلم الى الباشكاك وتعطى له لاجل المحفظ لا يمكن ان تعطى لاحد اصلاً ما لم يأمر بذلك رئيس المحكمة وكذلك اذا امر باعطاها ايضا ينبغي قبل اعطاها ان تخرج صورها بعينها على ورقة مضي ويختم من طرف الكاتب الذي اخرجها والباشكاك وبصادق على هذه الصورة التي تخرج بعينها من طرف رئيس المحكمة بانها مطابقة للاصل وتحتفظ في المحكمة بحكم الاصل وتعمل الحينما يصير استرجاع اصلها

المادة السادسة والستون. مقدار المبالغ جميعها التي تسلم وتعطى الى محاكم التجارة او تنوضع بها امانة بتنفيذ كتابة ايضا عداعن الرقم في دفتر صندوق يملك مخصوصاً لذلك في مخدع القلم وعلم وخبر المنيبوس الذي يلزم بان يعطى بها مضي ويختم عليه من طرف الباشكاك وينقطع من دفتر منقطع ذي قوجان ويعطى ليد الذي لها

المادة السابعة والستون. صناديق مال التجارة التي توجد في الاقلام تنظر وتفتش من طرف رئيس المحكمة من في الاسبوع وبصادق على دفترها ويكون للصناديق المذكورة مفتاحان يحفظ احدهما عند الرئيس والاخر عند الباشكاك

المادة الثامنة والستون . جميعا يقتضي مسكه من الدفاتر التي سبق ذكرها في المواد السابقة وغيرها يكون على شكل كتاب محبوك وينوضع على صفحاتها ثمرها من طرف الرئيس وتظهر في كل اسبوع ويتدقق في تنقيتها

المادة التاسعة والستون . امور الاقلام يعني مضابط التجارة واعلامها وباقي اوراقها ينبغي في اول الامر تقسيم قضايا تنظيمها وتصحيحها وتبويبها واعطاها الى محلاتها ومسك انواع الدفاتر بصورة حسنة من طرف الرئيس وتوزيع كل منها بمرده على الكتبة لكي يعرف كل واحد منهم وظائف مامورينو وبمسئولته ويبدل القلم مرة على ايدائها بنهايتها بالتعبئة في اوقاتها فتتظر امور المحكمة وخصوصا ما بصرة على الوجه المطلوب

المادة السبعون . الباشكاتب وكل واحد من باقي الكتبة يكون مجبورا على حمن ايداء كل نوع من الامور العائدة الى مامورينو وعندما يطلب منه ذلك ولم يوفو بتوزيع من طرف الرئيس وإذا اقتضى الامر يحصل التفتيش بتمهين اخر خلافه

المادة الحادية والسبعون . روساء المحاكم التجارية مجبورون بان يخرجوا من القيد من في كل ثلاثة شهور دفتر مفردات جميع الدعاوي التي تكون وردت في ظرف تلك الاشهر الى محكمة التجارة وربطت باعلامات او كانت لم تزل بحالة العملية ويعطوه ان يرسلوه منظارا الى نظارة التجارة وفي ختام السنة تعمل خلاصة عمومية يصدق عليها من طرف رئيس المجلس بانها مطابقة لاصلها وتمطى كذلك الى النظارة وهذه الخلاصة السنوية تدرج من طرف النظارة وتعلن بالسنة مختلفة في الجرائد التي تطبع وتشر في دار المعادة

المادة الثانية والسبعون . روساء المحاكم التجارية مجبرون التصديق على كل نوع من الاوراق وختمها وامضاؤها بامضاءهم واختام المحاكم انما ينبغي ان يصادق على امضاوات الروسا الموقعا اليهم واختام المحاكم اذا كانوا في دار السعادة من طرف نظارة التجارة او كانوا في الخارج فمن اكبر ماموري الحكومة المحلية لكي تكون معتبرة واهلا للقبول في كل جهات المالك المحروسة

المادة الثالثة والسبعون . المترجمون الذين يوجدون في كل محكمة تجارية يكونون موظفين بتقدار ما يلزم لهم من المعاش بالنظر الى عملها اما وظائف مامورينهم فهي عبارة عن ان يترجموا ما يقع من افادات اصحاب المصالح الذين لا يعرفون اللغة التركية لسانا وما يبرزونه بغير لغات من التفاريرو والسندات وباقي الاوراق تحريرا بدون تفسير في معانيه

المادة الرابعة والسبعون . المترجمون المذكورون يمضون على ما يترجمونه تحريرا وإذا

لم تطابق ترجماتهم سواء كانت لساناً أو تحريراً أصلها فيكونون تحت المسؤولية وضامين لما يترتب من ذلك على اصحاب المصالح من الاضرار والخسائر

الفصل الخامس

فيما يخص تفكيك ديوان استئناف دار السعادة

المادة الخامسة والسبعون. نظراً لما تنفذه الشروط الميينة تفصيلاً من النظام الذي يفرج فيما يخص روبة دعاوى التجارة ينبغي ان يكون ديوان استئناف مخصوص في تجارخانة دار السعادة ليكون مرجعاً للمواد التي يجوز استئنافها يعني ما يقع من الشكايات ضد اعلام دعوى قد فصلت وحكم بها في احدى المحاكم التجارية ويرى بعد ان يطالع مثل هذه الاعلامات الدعوى التي يكون ما وقع عليها من الشكايات موافقاً الى الشروط الاستئنافية

المادة السادسة والسبعون. هذا الديوان الذي هو لاستئناف الدعاوى يكون تحت رئاسة ناظر التجارة ويترتب من ثلاثة اعضاء دائمين وخمسة موقتين

المادة السابعة والسبعون. الاحكام المندرجة في المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة المذكورات اعلاه يكون اجراها مرعياً في حق اعضاء ديوان الاستئناف الدائمين المادة الثامنة والسبعون. اعضاء ديوان الاستئناف الموقفة تكون من معتبري التجار الذين كانوا اعضاء موقتين في محاكم التجارة وامتازوا بحسن ابقاء مامورينهم وحازوا وقاية ناموسهم واخذوا شهادات من المحاكم بحسن احوالهم وتنقّب بمعرفة رئيس محكمة تجارة دار السعادة ومجموع هيئتها ونظارة التجارة وبجمل الاستئذان عنها بمضبطة ثم تنصب وتعين بموجب ارادة سنية

المادة التاسعة والسبعون. احكام المواد السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين المذكورة اعلاه تكون جارية ايضاً بحق اعضاء ديوان الاستئناف الموقتين

المادة الثمانون. يوجد في ديوان الاستئناف المذكور مترجم واحد وباشكائب واحد وجملة كتاب ومباشرين بقدر اللزوم وهؤلاء يتخفون ايضاً ويعينون تطبيقاً الى الاحكام المسطرة في المواد الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين من ذيل القانون التجاري المادة الحادية والثمانون. كل من كان من ماموري ديوان الاستئناف ينبغي ان يجري بحسنه ايضاً الاصول التحليلية المعينة في المادة السادسة والعشرين المحررة اعلاه

المادة الثانية والثمانون. لا يمكن اعطاء قرار في دعوي من الدعاوي أصلاً ما لم يكن حاضراً نفر واحد زيادة عن نصف الأعضاء. عدا عن رئيس ديوان الاستئناف
المادة الثالثة والثمانون. جميع المواد المسطورة في الفصل الرابع المختص بأمور داخلية
محاكم التجارة تكون مرعية الاجراء في حق أمور داخلية ديوان الاستئناف ايضاً

الفصل السادس

فيما يخص باصول البروتستو

المادة الرابعة والثمانون. البروتستو الذي يعمل على السفينة يجري بموجب استندعاحامل
السفينة او وكيله

المادة الخامسة والثمانون. احكام المادة المائة والثلاثين والمادة المائة والثانية والثلاثين
من قانون التجارة الهابو في حيث قد نصرت وتوضعت في المادة السادسة والثمانين والسابعة
والثمانين المحررة ادناه فهذه المواد تكون مرعية الاجراء على ذلك الوجه

المادة السادسة والثمانون. البروتستو الذي يلزم على احدى السفائح اما لعدم قبولها او
لعدم دفعها يجري اما من جانب مخدع قلم التجارة واما من قبالارية التجارة الموجودة في المثل
الذي يكون ساكناً به الشخص التي تكون مسحوبة عليه اما اذا لم يكن في ذلك المثل محكمة
تجارة ولا قبالارية حينئذ يجري البروتستو تطبيقاً الى شرائط المقررة من طرف الحكومة المحلية
ويكون معتبراً

المادة السابعة والثمانون. الاوراق التي تنظم نظير شهادة من طرف التجار او غيرهم لا يمكن
ان تقوم مقام البروتستو المقررة شرائط اعلاه وفي قانون التجارة ايضاً اما ما يتقد من السفائح
فينبغي ان تراجع فيه الشرائط المندرجة في القانون المذكور من ابتداء المادة المائة والسابعة
لحد المادة المائة والحادية عشرة ويعمل بموجبها

المادة الثامنة والثمانون. اصول البروتستو في ان يجري في محل اقامة من كانت السفينة
مسحوبة عليه او الاشخاص المذكورين في السفينة بانهم يعطون قيمتها عند الافضاء او الذات
الثالثة التي تكون قبلت السفينة بطريق التوسط ويحرر نسخة واحدة ترسل لطرف كل منهم
صوره منها مصادقاً عليها

المادة التاسعة والثمانون. اذا لم يكن مبيتاً في ورقة السفينة محل اقامة الشخص الذي تكون
مسحوبة عليه ثم بحث عنه وما وجد فينبغي قبل اجراء اصول البروتستو بان يعطى علم وخبر

من طرف الذي كان مأموراً بالبحث عنه يتضمن بانه أجرى عليه بالبحث اللازم وما أمكن
ان يجده ثم تجرى بعد ذلك اصول البروتستو وتعلق صورته على باب محكمة التجارة او قبلها
في ذلك المحل اذا كان يوجد به ذلك والا فعلى باب الحكومة

المادة التسعون. الاحكام المقررة لاصول البروتستو الذي يلزم اجراءه عند عدم اعطاء قيمة
الستجة تكون مرعية الاجراء ايضا في حق ما يجزى من السفائح الذي تعطى قيمته للمحل الذي
يامر به الدائن واصول البروتستو المذكور تبدل مستلها وتغير بحسبها بحسب المصلحة عند ما
تجرى ايضا بحق البروتستات التي تنظم اما من عدم اجراء احكام مفاولة احدى القوتطورات
او التعهدات واما من تاخير اجراها

الفصل السابع

فيما يختص بتضمن الاضرار والخسائر

المادة الحادية والتسعون. التضمينات التي تطلب من المتعهد بداعي عدم اجراء احكام
القوتطورات او التعهد فيما تهد باعطاء او بملو من الاشياء او بداعي تاخيرها عن اجراء تلك
الاحكام لا يلزم بها المتعهد ما لم يكن قد تذكر رسماً وتحريراً بان يجزى تلك المادة التي يكون
متعهداً بها اما الشيء الذي يكون متعهداً به المتعهد اذالم يكن من المواد التي تعطى او تنظم
وتنسوى من بعد مرور الوعة المقررة وكانت انتقضت الوعة المذكورة بدون عمل ذلك
الشيء فلا يحتاج الامر حينئذ الى التذكير والاختار ببل ينفي بان يجزى المتعهد على ضمان
الضرر والخسارة وكذلك اذا كان التعهد بعدم عمل شيء واجرى المتعهد حركة بالعكس
يكون مجبوراً على ضمان الضرر والخسارة بدون اخطار ولا بروتستو ايضا

المادة الثانية والتسعون. كيفية اخطار المتعهد تكون بقبايعه تذكر اخطار او بروتستو
او ما يماثل ذلك من الاوراق الرسمية اما عند ما لا يقوم المتعهد بوفاء شيء تعهد به عند
انتضاء وعده وكان يوجد شرط في سند المفاولة المذكور بانه لا حاجة للاخطار بل انتضاء
الوعة المعنية بعد في مقام الاخطار والبروتستو فيكون انتضاء الوعة في مقام الاخطار
والبروتستو بموجب ذلك الشرط

المادة الثالثة والتسعون. المتعهد يحكم عليه بضمان ما يلزم من الضرر والخسارة اما لعدم
اجراء ما تعهد به واما لتاخره عن عمله وان لم يكن له نوع من الاحتيال في ذلك الامر اما
اذا كان عدم اجراء ما تعهد به او تاخيرها عن عمله ناشئاً عن سبب من الاسباب التي لا يمكن

ان تعزى اليه فلا يحكم عليه حيث يثبت من ذلك

المادة الرابعة والتسعون. المصعد اذا لم يمكنه اجراء ما تعهد به بسبب قوة غالبية او قضاء او عمل شيء غير ما ذون بمهله فلا يحجب بضمان ضرر ولا خسارة اصلاً

المادة الخامسة والتسعون. التضمينات التي يحن للمتعهد انه ان يحصلها في عبارة عن ابقاء الضرر الذي تكبد والربح الذي حرمه بحسب القاعدة العمومية انما ينبغي ان تجري المحركة بحسب بعض تضمينات مستثناة من ذلك على وجه ما يقرر من الاحكام المختلفة في المواد الالية

المادة السادسة والتسعون. المصعد اذا لم يمكنه ان يجري ما تعهد به عن غير تعجيل منه وكان حصل التذكر والفرس قبلاً وقت تنظيم القنوطورات من الطرفين فيما يلزم ضمانته من الضرر والخسائر او كان ذلك قابلاً للتذكر والفرس فيما بعد فيكون مجبوراً بضمان ذلك المقدار من الضرر والخسارة

المادة السابعة والتسعون. اذا كان عدم اجراء المفاولة ناشئاً من تعجيل المصعد ودسائمه فتكون تضمينات المصعد له عبارة عن ابقاء الخسارة التي حصلت له من كونه عدم الاجراء راساً ورجحاً الذي حرمه ايضاً

المادة الثامنة والتسعون. مقدار المبلغ المعين اعطاه في المفاولة من اي طرف كان من الطرفين لا يمكنه ان يقوم بوفاء ما تعهد به ضماناً الى الطرف الاخر لا يجوز ان يعطى زائداً ولا ناقصاً

المادة التاسعة والتسعون. ما يلزم من التضمينات بسبب تاخير اجراء المصعدات التي هي عبارة عن اعطاء دراهم هو ان يحكم بابقاء فائض ذلك المبلغ في المائة واحد شهري فقط وهذا الفائض يحكم به وتصير تسوية من دون اجبار الدائن على اثبات وقوع نوع من الاضرار عليه اصلاً اما اذا لم يكن في احدي سندات الدائن مفاولة فائض فيلزم ان يصير حساب فائض ذلك المطلوب من تاريخ البروتستوا اذا كان حصل عليه بروتستوا والا فمن تاريخ الاوامر المحررة على الاستدعاء

المادة المائة. طلب الفوائض عن فوائض متراكمة يتوقف على استدعاء في اثناء المحاكمة او على مفاولة خصوصية غير ان لا يجوز تفصيل فائض الفائض قبل مرور سنة كاملة اقلاً يكون

المادة المائة والواحدة. كذلك يجوز المحكم تفصيل الفائض عن بدلات الاجورات التي

تكون مرتّ وعدها اعتباراً من تاريخ اوامر المستدعيات الواقعة بها او من اليوم الميّن في
سندات المناقولة التي تكون تنظمت بذلك من الطرفين

المادة المائة والثانية. للمحق صلاحية ان يستحصل ويسترجع من المحفوق خروجه
البروتستوا والاستدعاء والاعلام وباقى ما كان مقبولا نظاماً من جميع مصاريف الدعوى
انما اذا كانا كلاهما محقّين في بعض امور من دعواهما ومبطلين في البعض الاخر فتحصل
تسوية جميع مجموع خرج ومصاريف الطرفين او مقدار مناسب من ذلك فيما بينهما على
طريق المعارضة وكذلك اذا كانت الدعوى بين رجل وزوجته او اب وام مع اولادهما ان
اخ مع اخيه او صهر وما كان من هذا القبيل من الاقارب فيكون المحكم بالمصاريف اتحت
راي محكمة التجارة ودواوينها

في ٩ شوال سنة ١٢٧٦



صورة الخط الهمايوني

فليعلم بوجه

قانون التجارة البحرية الهمايوني

في حق السفائن وسائر المراكب البحرية

المادة الاولى. لا يقدر احد ان يملك او يتصرف بسفينة حاملة يبرقا عثمانيا سواء كان بجميعها او بحصة منها ما لم يكن من تبعه الدولة العلية لكن التبعة العثمانية يقدر ان يسترد البرات والاوراق التي تعين تابعيتها العثمانية ويبيع مجموع السفينة التي يتصرفوا الى الاجنبي

المادة الثانية. الذين هم من تبعه الدولة العلية ما دونون بان يتصرفوا بالسفن الاجنبية ويسافروا بها رافعين يبرقا عثمانيا تطبيقا الى الشرائط المختصة بالسفن العثمانية انما لا يدرج في سند التوفيرات التي يعمل من الطرفين حين اشتراء مثل هذه السفن الاجنبية نوع من الشروط والمقاولات عائد لمنفعة الاجنبي ومفائير لحكم المادة السابقة والافضبط تلك السفينة من جانب الميري

المادة الثالثة. بيع السفينة كاملة او حصة منها سواء كان قبل سفرها او في اثناء السفر اذا وقع في مالك الدولة العلية بحري بسند رسمي في مجلس تجارة محله او في قنصلاريته واذا وقع في المالك الاجنبية فهو اجهة شهيد بديرة الدولة العلية يعني قنصلها واذا لم يحصل على هذه الصورة فيكون البيع كاذباً لم يكن اكن اذا كان هذا البيع في محل من الممالك المحروسة الشاهانية ليس فيه مجلس تجارة بحرية ولا قنصلارية له فيجري في مجلس المدينة ويغير بذلك مجلس او قنصلارية التجارة البحرية الموجودة في اقرب محل لتلك المدينة واما اذا وقع في محل من الممالك الاجنبية لم يكن يو قنصلوس للدولة العلية فيجري بمعرفة الامور المخصوصة بحكومة ذلك المحل بشرط ان يعطي خبر لتفلسوس الدولة العلية الموجود بالقرب له ليعلم الكيفية

المادة الرابعة. كل نوع من السفن هو من الاشياء المنقولة الا ان صاحب السفينة اذا كان مدبونا بسبب تلك السفينة وباعها لشخص اخر نالك مثل الاشياء الغير المنقولة فيمكن لاصحاب المطالب ان تضبط تلك السفينة من يد الرجل الثالث الذي اشتراها وتبيعها وبناء على ذلك تكون السفن امثال هذه مخصوصة في ديون اصحابها وعلى الخصوص الديون التي تعد بمثابة قانوناً

المادة الخامسة. الديون المينة فيما ياتي تعتبر رجحانيتها على بعضها بعض وتعد بمثابة
بحسب الترتيب الاتي . اولاً مصاريف الدعاوى وغيرها التي تحصل لاجل اجراء جميع
السفينة وتوزيع اثمانها المحاصلة. ثانياً اجرة الدليل وما يؤخذ بنسبة الطويلات او الكيل من
رسم اسكلة وخرج ورسومات المرسى والحوض. ثالثاً اجرة الناطور وباقي مصاريف محافظة
المركب من حين دخوله الى الميناء الى حين ميمه . رابعاً اجرة المخزن الموضوعة بواوئل
السفينة والايها امانته . خامساً مصاريف محافظة السفينة واوائها وباقي الايها في اثناء سفرها
الاخير وفي من دخولها الميناء وربطها بها . سادساً اجرة الثبوتات ومعاينات الملاحين الذين
كانوا بها في سفرها الاخير . سابعاً الدرامم التي استقرضها الثبوتات في اثناء سفر السفينة
الاخير وثمن الرزق الذي يلزم استرجاعه عما باعه من وثق السفينة لاجل اوازرها . ثامناً
الدرامم الباقية ديناً الى البائع من ثمن السفينة التي لم تزل ما سافرت والدرامم التي أعطيت
قرضاً وثمن الكرسة وباقي الاشياء واجرة العملة المستخدمين لاجل انشاها والدرامم الموجودة
دينياً بالوقت الحاضر للخارج لاجل لوازم السفينة التي سافرت واصلاحها واجرة الطبايح
والقلنطة ووضع التومانية والالات والملاحين قبل خروجها الى السفر . تاسعاً الاستقرضات
البحرية الواقعة على المركب والاتو قبل خروجه للسفر لاجل تعميره وقواميته وزيتو وباقي
احداياجاته . عاشراً اجرة السفيرة ورطة العمولة على المركب والاتو وزيتو في سفره الاخير الحادي
عشر تضمين ما يلزم اعطاؤه من الاضرار والخسائر عما ضاع من الارزاق والاشياء التي
كانت مرسوقة في السفينة وفقدت ولم تسلم الى صاحبها بسبب تصبغات الثبوتات والملاحين
والمخلفات بصورة الاوارية يعني ما كان من قيل الخسارات البحرية

ثمن السفينة لمباعة لاجل الدين اذا كان لا يقوم بوفاء جميع الديون فحينئذ يجمع
المطاريات المسطرة في كل فترة من هذه المادة وكل انسان ياخذ حصته غرامة من الثمن
المرتبور بنسبة مطاويده بحيث لا يحصل خلال ما في اجراء هذا الامر على حكم المادة المائة والثانية
والستين التي تنبئ في ما ياتي

المادة السادسة . امتياز الديون المهررة في المادة السابقة لا يقبل ما لم يثبت على الوجه
الذي يصرح به في ما ياتي . اولاً مصاريف الدعاوى تكون مثبتة بقوائم مفردات يصادق
عليها من طرف مجلس التجارة الحاكم بضبط السفينة وبمها . ثانياً اجرة الدليل ورسومات
الاسكلة والمرساة والحوض يثبت بعلومة خبير معطى من طرف الذين اخذوها . ثالثاً الديون
المينة في الفقرات الاولى والثالثة والرابعة والخامسة من المادة الخامسة تنبئ بقوائم مفردات

بصادق عليها من طرف مجلس التجارة . رابعاً اجرة الملاحين ومعايشهم تحقق من دفاتر
 النوتية التي تمسك في مخادع الاسا كل اوسية قنجلارية التجارة في المحلات التي لا يوجد بها
 مخادع اساكل . خامساً الدراهم التي تستقرض وثمن الاموال والاشياء التي تباع من حوالة
 السفينة لاجل لوازمها في سفرها الاخير تبيين بمضابط تنظم من طرف القبودان والملاحين
 الموظفين تصديقاً للزوم الاستقراض . سادساً بيع السفينة كاملها او حصّة منها يثبت بسند
 رسمي ينظم حسب شرائط المادة الثالثة المسطرة اعلاه والدراهم وباقي الاشياء التي تعطى لاجل
 انشاء السفينة وتزويدها وتجهيز لوازمها وقومانيته يثبت بقوائم وعلم خبرات تنظم لتخمين من
 من طرف صاحب المركب ايضاً ويصادق عليها من طرف القبودان وتوضع نسخة منها قبل
 قيام المركب وحركته او بعد ذلك بفترة ايام نهاية ما يكون امانة في قلم مجلس التجارة او
 قنجلارية التجارة . سابعاً دراهم الاستقراضات البحرية التي تقع قبل حركة السفينة على فلاك
 السفينة والآتم وزينتها وباقي لوازمها تثبت بالقوائم التي ينظم لتخمين رسماً او فيما بين
 الطرفين فقط ونسخة الثانية توضع امانة في قلم مجلس التجارة او قنجلارية التجارة بظرف عشرة
 ايام نهاية ما يكون من تاريخها . ثامناً خرج السفيرة ورسوماتها تبيين بالعلومه خير التي
 تعطى من طرف قومانيات السفير طرقات او بقوائم الاجمال المخرجة من دفاترها المنظمة
 تاسعاً تضمينات الاضرار والتخسائر التي يلزم اعطاؤها لمستاجري السفينة تحقق باعلامات
 مجلس التجارة او باوراق قرار الميزين اذا ارتضى الطرفان ان ترى دعواها بمعرفة ميزين
 المادة السابعة . امتيازات اصحاب المطالبين السالفي الذكر تنفع ببيع السفينة حكماً حسب
 الشرائط التي تبيين في الفصل الاتي او اذا كانت السفينة بيعت على رضا ولم يحصل نوع من
 المخالفة من طرف اصحاب ديون البائع وسافرت بجرّاً على اسم مشريها وربح وخسارتها هذا
 عدا عن الاسباب العمومية التي توجب قسغ التبعيدات المعتادة الا انه اذا وقعت مخالفة من
 احد اصحاب المطالبين توفيقاً الى الرسوم والقاعدة المقررة قانوناً في هذا الخصوص حسب
 النوال المحرر فيستفيد من ذلك الشخص المخالف فقط

المادة الثامنة . من بعد ان تسافر السفينة بثلاثين يوماً وبحصل التصديق على سفرها
 ووصولها في اسكنتين كل منها على حدته او مرت مرة تزيد عن ستين يوماً من حين رجوعها
 الى المرسى التي تكون سافرت منها بدون ان فصل الى احدى الاسا كل او سافرت سفيراً
 بعيداً تجاوز السنين يوماً ولم يقع نوع من الطالب والادعاء من طرف احد اصحاب ديون
 البائع فتعتبر حينئذ تلك السفينة بانها سافرت بجرّاً

المادة التاسعة. بيع السفينة بالرضا في اثناء مسيرها وسفرها على بنا ان ذلك لا يورث خلافاً في حقوق اصحاب ديون البائع وامتيازاتهم لايخلص السفينة ولا ثمنها من كونها رهناً الى اصحاب المطالبين المذكورين وعدا عن ذلك يمكن لاصحاب المطالبين المذكورين ان يطلبوا فسخ هذا المبيع والغاء مدعين بان قضية هذا المبيع انما فعلت تخيلاً ودسيسة لاجل ابطال حقوقهم وامتيازاتهم

الفصل الثاني

فيما يخص ضبط السفائن وبيعها

المادة العاشرة. كل نوع من السفائن والمراكب البحرية يمكن ان يضبط وبيع بمحكم محاكم التجارة واعلامها ويلقى امتياز اصحاب الديون ايضاً باجراء الاصول والقواعد الاتي ذكرها

المادة الحادية عشرة. من بعد حكم محكمة التجارة السالفة الذكر واعلامها حسب استدعاء صاحب الدين الذي يريد ضبط السفينة يوم المدين رسماً ويكلف في اول الامر الى وفاء الدين ولا يمكن ان يحصل التثبيت بضبط تلك السفينة ما لم تمر بين ذلك اربع وعشرون ساعة المادة الثانية عشرة. الامر والتكليف المذكور يجري بمعرفة الحكومة المحلية واذا لم تكن الدرام المطلوب ايفاءها من الدين المنازعة على السفينة فيبلغ ذلك الى صاحب السفينة او الى محل اقامته انما اذا كان ذلك معدوماً من الدين المنازعة على السفينة بمنتهى احكام المادة الخامسة المضمنة اعلاه فيمكن حينئذ ان تبلغ قضية الامر والطالب الى صاحب السفينة او الى قبودانها

المادة الثالثة عشرة. صاحب الدين اذا ما امكن ان يحصل على تحصيل مطلوبه في مرور اربع وعشرين ساعة من قضية الامر والتكليف الذي مر بيانه فحينئذ يحصل التثبيت من طرف الحكومة بضبط السفينة ترفيقاً الى الاصول والقواعد التي تبيين في ما ياتي وفي ان الامور الذي يتعين مخصوصاً برفق المهندس يستصحب معه شاهدين ويقوجه الى السفينة وينظم مضبطة قضية الضبط ويذكر في هذه المضبطة اسم صاحب الدين المستدعي لهذا الضبط وشهرته وصنعة ومحل اقامته والاعلام الذي هو اساس لاجراء المعاملة التجارية ومقدار الدرام المطلوب اعطاؤها ومحل محكمة التجارة التي يطلب بيع السفينة بحضورها ومحل الاقامة الذي ينتخبه ويعينه الدائن المرقوم في المحل التي تكون السفينة رابطة فيه واسم صاحب السفينة وقبطانها وشهرتها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها اما باعتبار الطونيلات او

باعتبار الكيلة ويتعبد عدا عن ذلك مصرحاً ما يوجد فيها من التلايك والقوارب والالات
والادوات والاسلحة والماهيات والقومانية وانه قد تعين بها نفر للظارة ايضاً

المادة الرابعة عشرة. صاحب السفينة المضبوطة اذا كان متباً في البئلة التي تكون محكمة
تجارة محل الضبط وجودة فيها او كان بالقرب منها مسافست ساعات ينبغي ان الشخص الذي
ضبط السفينة يبلغ المدبون المرقوم صورة الضبط المذكورة بطرف ثلاثة ايام ومع ذلك يدعوه
الى المحضور المحكمة المذكورة في ظرف المهل المعتاد المدين في نظام اصول محاكمة التجارة ليكون
حاضراً على نشبات مبيع السفينة المضبوطة ومنفراعاتها لكن اذا كان موجوداً في محل ابد
من ذلك فتعطى صورة المضبطة وتذكر طلبه الى قبودان السفينة المذكورة وان لم يكن القبودان
موجوداً ايضاً فالى من كان وكيلأ لصاحب السفينة او قبودانها واذا قدر وكان صاحب
السفينة ساكناً في محلات برية من الممالك المحروسة الشامانية فيضم زيادة على المهل المعتاد
المخصص للجلب ودعوتهم اكل مسافة مرحلة من محل المحكمة الى محل اقامته واذا كان ساكناً
في محل خارج عن براري الممالك المحروسة الشامانية او في ديار اجبية فيجري امر تباينه وجلبه
في ظرف المهل المدين في المادة الثانية عشرة من نظام اصول محكمة التجارة ولدى الانقضاء
ترجع ايضاً المادة العاشرة من النظام المذكور

المادة الخامسة عشرة. بيع السفينة التي يحكم بيعها باعلام المحكمة التجارية يجري مزاده
علناً بمعرفة مامور يعمد على الوجه الاتي بيانه بعد ان ينشر ويعلن في اول الامر بواسطة
منادي واوراق مطبوعة واعلانات

المادة السادسة عشرة. السفينة التي تضبط وتباع اذا كانت اكبر من معمول عشر طن اعلانات
يعني اربعائة كلمة فينشر بيعها ويعلن ثلاث دفعات بواسطة مناد وجرائد واعلانات وهذا
النداء والنشر والاعلان يجري مرة في كل ثمانية ايام على التوالي في اطراف المحلات التي تكون
السفينة راسية بها وفي محلات اجتماع الناس كالبورس والاسواق واذا لم يكن موجوداً جرائد
في ذلك المحل فتدرج في الجرائد التي تطبع في اقرب محل لذلك الجهة

المادة السابعة عشرة. من بعد ان يجري كل من امر النداء والاعلان يعلن في ظرف
اثني عشر يوماً اوراق على صاري المركب المضبوط الوسطاني وعلى باب المحكمة التجارية التي
طلب بها ضبط المركب ومبيعه وعلى مواقع المحلات التي تكون السفينة راسية بها حينئذ تجتمع
الناس وعلى المعتبر في شاطئ الميناء وعلى باب بورس اذا كان يوجد ولا فعلى باب الحكومة
المادة الثامنة عشرة. يذكر صراحة في اعلانات النداء والجرائد والاوراق التي تجري

من طرف الدلال ويعرفه اسم المدعي وشهرته وصنعة ومحل اقامته ومقدار المبلغ الذي يطلبه والسندات الاساسية لطالب البيع ومحل المحكمة التجارية والمركز الذي ينتخبه المرقوم لاقامته في محل مرسا السفينة واسم صاحب السفينة المضبوطة وشهرته ومحل اقامته واسم السفينة وكذلك اسم القبولان ايضا اذا كانت تجهزت او في حالة التجهيز ومقدار حمولة السفينة باعتبار الطويلاته او الكمل واسم محل مرسى السفينة او المربوطة به واسم المأمور المخصوص مع المباشر والثمن الموضوع اساسا للزائنة يعني المدفوع اولاً والايام التي بها تجري نهاية الزائنة

المادة التاسعة عشرة. من بعد المناداة يحصل التثبيت بالزائنة في الايام المبينة في الاعلانات وكذلك تجري الضامم بمداومة الزاد في يوم يتعين مرة في كل ثمانية ايام بعد كل مناداة من طرف المأمور على امر البيع

المادة العشرون. يلزم تقرر السفينة على الشخص الذي يكون ضم زيادة في اخر مزائنة حصلت بعد النداء الثالث عند ما تنتهي الشبهة الموقفة منذ بداية الزائنة وتنطفي بحسب العادة انما اذا كان لم يعط قرار للنضبة بذلك اليوم ايضا فيكون في يد اقتدار المأمور المخصوص ان يوقفها ويؤخرها تحت امل زيادة الضم ثمانية ايام اخر مرة او مرتين وقضية هذا التوقيف تعلن بمعرفة الجرائد والاعلانات واذا لم يحصل شيء من الضامم في مزائنة تقع في الايام المتاخمة على هذا الوجه حينئذ يلزم ان تنبئ السفينة قطعاً على الشخص الذي تقرر عليه قبل التوقيف المذكور

المادة الحادية والعشرون. اذا كان امر الضبط والبيع يجري في حق السفائن التي حملها عشر طويلانات يعني اربعمائة كيلة او اقل والشفاير والماعونات وباقي جرومة الاسككة الصغار فلا يفي احتياج الى التكاليف المبينة اعلاه بل تحصل المناداة بمعرفة الدلال في شاطئ الميناء ثلاثة ايام على التوالي فقط واذا كان للسفينة صاري فواصق عليه ولا فلي محل ظاهر منها وعلى باب محكمة التجارة اعلانات تعلن بها كينيتها ثم تباع بعد ذلك بالزاد انما يلزم ان تكون مرت ثمانية ايام تامة منذ تبلغ قضية ضبط السفينة لحد مبيعها

المادة الثانية والعشرون. تنبئ مأمورية القبولان عند مبيع السفينة بالزاد انما اذا اقتضى الامر فتكون صلاحية القبولان المرقوم ان يطلب من صاحب السفينة وكفلائه ومن كانوا مكفولين ان استحصل تضييمات الاضرار والتخسائر

المادة الثالثة والعشرون. الأشخاص الذين تقرر عليهم السفينة بالزاد مهما كان مقدار

عندها يكونون مجبورين بان يفلأ ويسلموا ثلث ثمنها المقرر للامور المخصوص المعين من طرف محكمة التجارة ويقدموا كفيلاً معتبراً ايضاً من نبة الدولة العلية على الثلثين الباقيين وذلك بطرف اربع وعشرين ساعة اعتباراً من قطع مزادها والكفيل المرقوم والمشتري يكونان كافلين وضامين بعضهما بعضاً على تسليم الثلثين المذكورين واعطائهما تماماً بمئة احد عشر يوماً من بيع السفينة ويمكن اجبارها ايضاً على ايفاء ذلك بواسطة الحبس

كما ان السفينة لا تسلم الى المشتري ما لم يدفع ثلث ثمنها المقرر ويقدم كفيلاً بالثلثين في ظرف اربع وعشرين ساعة على الوجه المحرر اعلاه كذلك لا يعطى له العلم وخبر الذي ينظم بيان مبيعها له بالمزاد ما لم يعطى الثلثين المزبورين ايضاً

اذ لم يبق ثلث الثمن المقرر في ظرف اربع وعشرين ساعة او اعطى الثلث لكنه لم يقدر ان يقدم كفيلاً في الثلثين الباقيين فيحتشد تنوضع السفينة مرة ثانية في المزاد وبعد ثلاثة ايام من نشر ذلك واعلانه مرة بالمناداة والاوراق المطبوعة والاعلانات تباع بالمزاد لحساب المشتري الذي تقررت عليه قبلاً وكفلائه ثم اذا قررت هذه المرة بغير انقص من ثمنها المقرر سابقاً فيكون الشخص الذي تقررت عليه سابقاً بالمزاد او كفلائه مجبورين ان يعطوا هذا النقصان وما ينرتب من جراء ذلك من الاضرار والخسائر والفواتض وما يقع من المصاريف انما اذا كان اعطى الثلث قبلاً فيخصم مبلغه من التضمينات المذكورة كانه اذا ظهرت فضلة في المبيع سواء كانت زائفة عن هذا الثلث او عن قرار مزاد السفينة الاول فيلزم ان تعطى له

المادة الرابعة والعشرون . دعاوي عدم الرضى واظهار التمتع في مبيع حصه من السفينة المضبوطة تنقدم قبل تقرير المزاد وتنهم تحريراً الى فلم محكمة التجارة انما اذا وقعت الدعاوي المذكورة بعد التقرير المذكور فلا يجوز حيثث الغاء قضية البيع التي جرت بل تعتبر مثل مانعة حصلت قانوناً كيلا تعطى الاثمان المحاصلة من ذلك الى الشخص الذي سبب الضبط والمبيع

المادة الخامسة والعشرون . يعطى المهل ثلاثة ايام الى الشخص الذي يوجد في دعوى منع مثل هذا المبيع او اعطاه اثمانه المحاصلة لكي يبين اسبابه ودلائله ومعارضة في ذلك وثلاثة ايام مهل ايضاً للدعي عليه يعني الشخص الذي سبب الضبط والمبيع لكي يعطي الجواب ايضاً ثم يجلب الطرفان الى محكمة التجارة حسب الاستدعاء الذي يقع لاجل رؤية الدعوى الواقعة

المادة السادسة والعشرون . اذا وقع ادعاء المانعين فيما يخص بعدم اعطاء بدل المزاد بعد امر تقريره لحد ثلاثة ايام فيقبل اما اذا وقع بعد ذلك فلا يقبل وانما اذا كانت الاثمان المحاصلة في اكثر من مطالب الاشخاص الذين سببوا الضبط والمبيع فيحتشد تعتبر

دعاوي المافعة الواقعة بعد الثلاثة أيام على الوجه المحرر فيما يخص بزيادة الثمن وفضله فقط
المادة السابعة والعشرون . اصحاب المطالبين الذين يظهرون المافعة يجبرون ان يبرزوا
سندانهم الى قلم مجلس التجارة وان لم يكن فالى طرف الحكومة التي تكون حكمت بامر البيع
وذلك في ظرف ثلاثة ايام اعتباراً من اليوم الذي يدعوا وتكلفوا الى اثبات مدعاهم من
طرف اصحاب المطالبين الذين سبوا الضبط والبيع او من طرف الشخص الذي ضبطت
سفينة او وكلائه وورثائه وان لم يفعلوا ذلك فلا تكون لهم حصة بل ان الاثمان المحاصلة
تقسم وتوزع على من يلزم حسب الوجه المحرر اعلاه فقط

المادة الثامنة والعشرون . قضية توزيع الدراهم وتقسيمها على اصحاب المطالبين
تجرى غرامة في حق اصحاب الامتياز حسب التفاوت والترتيب المبين في المادة السادسة
المحررة اعلاه وفي حق باقي اصحاب المطالبين بحسب مطلوب كل واحد منهم ايضاً وكل
واحد من اصحاب المطالبين المذكورين يدخل مطلوبة عن اصل ماله وفوائضه ومصاريفه
ايضاً في هذا الحساب

المادة التاسعة والعشرون . لا يجوز ضبط السفينة المستعثة للسفر انما يمكن ضبطها لجهة
الدبون الواقعة لاجل السفر المستعثة الا انه مع ذلك اذا قدمت كتيلاً على اعطاء
الدبون المذكورة فتمخلص من الضبط واستعداد السفينة للسفر يبين بمجرد اخذ القودان
اوراق مرور السفينة فقط *

الفصل الثالث

فما يخص باصحاب السفائن

المادة الثلاثون . كل صاحب سفينة يكون مسئولاً عن حركات قبودانها ومعاملاتها
الحقوقية يعني يكون مجبوراً على ضمان الاضرار والخسائر التي تنشأ من حركات القودان
ومعاملاته وعلى ايفاء المقاولات والتعهدات التي عملتها فيما يخص سير السفينة وسفرها لكن
اذا كانت هذه التعهدات لم تقع بامر مخصوص به فيمكن حينئذ لصاحب السفينة ان يترك
الركب ونولونه ويتخلص في كل حال من تلك التعهدات انما اذا كان قبودان السفينة هو صاحبها
بالاستقلال فلا يمكنه التخلص اصلاً بترك السفينة والنولون ولذلك اذا كان صاحباً لتلك
السفينة بالاشتراك مع غيره من اصحاب الحصص فيكون مسئولاً شخصياً بغير ما يصيب حصته

* اوراق مرور السفينة هي عبارة عن الاوراق المبينة في المادة الحادية والاربعين

ذاته فقط من جهة المناولات والتعهدات التي عندها بخصوص سير السفينة وسفرها أيضاً
 المادة الحادية والثلاثون. اصحاب السفائن يكونون مسئولين بقدر المبلغ الذي كانوا
 كفله من جهة تقديم الكفالة ومن جهة ما يقع في السفائن المجهزة للحرب برخصة الدولة في
 أثناء سفرها من طرف المساكر والملاحين الموجودين فيها من النجج والجنائيات والاعتصاب
 والغارات ولا يسألون عما زاد عن ذلك من الامور الرديئة طالما لم يكونوا اجروه بذاتهم او بالواسطة
 الكفالة المذكورة تكون عبارة عن مائتي الف غرش لاجل السفائن التي تكون عساكرها
 وملاحوها نحو المائتين وخمسين نفراً واربعمائة الف غرش ايضاً لاجل ما زاد على ذلك

المادة الثانية والثلاثون. صاحب السفينة يكون صالحاً لعزل القبودان في كل حال
 حتى ولو كان مدرجاً في مفادته مع القبودان شرط يخص بعدم ابعاده واخراجه منها وبناء
 على ذلك لا يحق للقبودان المعزول ان يطلب شيئاً تضمنياً من صاحب السفينة الذي عزله
 ما لم يكن بذلك مفادته محررة على حدتها اما اذا كان القبودان يعزل في محل غير المحل
 الذي تعين به فيكون له حق ان يحصل المضاربف اللازمة لرجوعه الى ذلك المحل فقط
 المادة الثالثة والثلاثون. اذا كان القبودان المعزول حصة في السفينة فيكون له حق
 ان يترك حصته هذه ويستغني منها ويسترد بدلا ويستحصله ومقدار البديل المذكور وكيفية
 بتقدير معرفة اهل الخبرة اما اهل الخبرة فينصبون ويتعينون باتفاق الطرفين ايضاً والا
 فما انضمام راي محكمة التجارة

المادة الرابعة والثلاثون. اذا لم يحصل اتفاق في مذاكرات اصحاب حصص السفينة بما
 يخص بالتدابير اللازمة لاجل منافعها العمومية فيعطى القرار باكثرية الاراء الا ان اكثرية
 الاراء هنا لا تكون الا بالنسبة الى عدد الاشخاص الذين يعطون رأياً بل تحصل من اراء
 الذين حصصهم تزيد عن نصف المراكب بالنظر لقيمتها اذا كانت السفينة ملك جملة اشخاص
 مشتركين واريد بيعها بما زاد فيها بينهم او رسماً وتقسيم اثمانها فيكون اجراء ذلك حسب
 استعداد اصحاب الحصص الذين حصصهم بقدر قيمة النصف ما لم توجد مفادته محررة فيما بينهم
 على نوع اخر

الفصل الرابع

فيما يخص بالقبايدين

المادة الخامسة والثلاثون. كل قبودان او رئيس يكون رآكباً سفينة او اي نوع كان

من انواع المراكب محالة ادارته الى عهدته يكون مسئولاً عن كل خطأ يفعله في أثناء ماموريته
مهما كان خفيفاً ومجهوراً على ضمان الاضرار والخسائر ايضاً

المادة السادسة والثلاثون . القبودان يكون مسئولاً من جهة ضياع وتلف وخراب
الاشياء والبضائع التي يتعهد بنقلها ومجهوراً بان يعطي سنداً لقبضها واستلامها وهذا السند
يسمى بوليصة ديقاريكو او قونوشيمتو يعني بوليصة شحن او سند حمولة

المادة السابعة والثلاثون . تدارك نرتية المركب واتخاذ جميع ملاحيه ونصبيهم وتعيين
معاشهم واجرتهم هو من اقتضاء مامورية القبودان انما اذا كانت بحري ذلك في المحل
الذي توجد فيه اصحاب السفينة فيكون مجهوراً على اجراء ذلك بانضمام رايهم

المادة الثامنة والثلاثون . قبودان السفينة يكون مجهوراً على ان يمسك دفتر يومية
يعبر عنه بزورنال المركب موضوعة نومس ومصحح عليها من طرف محكمة تجارة محله
او قنصلاريتها والا فمن طرف احد ماموري مجلس البلدة وصدق بذلك من جانب المحكمة
او القنصلارية او رؤساء المجلس الذين مر ذكرهم وبذكر في دفتر اليومية المذكور اولاً
احوال الهواء يومياً . ثانياً حركة المركب وتقدمه او تاخره في كل يوم . ثالثاً درجات الطول
والعرض التي يتوجد المركب بها في كل يوم . رابعاً الاضرار والخسائر التي تنع للمركب وحمولته
واسبابها . خامساً الفاصل بقدر الممكن عما يقع من التلفات او يقطع وينترك من الاشياء .
سادساً الطريق التي يدرقها المركب واسباب اعتسافه عن تلك الطريق طوعاً او كرهاً .
سابعاً التداير والقرارات المتخذة مجلسياً من طرف ضباط ملاحي المركب ورؤسائهم
والقبودان بالسوية . ثامناً اسماء الذين يطلق عليهم من ضباط ملاحي المركب وقرانهم وسبب
طردهم . تسعاً ايراد ومصروف المركب والبضائع الموسوقة به والحاصل كل ما كانت من
الحسابات المختصة بالمركب ومحمولته والمواد والوقوعات كافة الموجبة لكل نوع من
الدعوات والمنازعات

المادة التاسعة والثلاثون . قبودان المركب بحري ايضاً على ان يمسك دفترًا اخر صغيراً
يعبر عنها ليبره طوغير دفتر اليومية السالف الذكر يقيد فيها ما يقع من الاستقراضات البحرية
خاصة حسب الاصول والقاعدة المهيئة بابتداء المادة السالفة

المادة الاربعون . القبودان يكون مجهوراً على كشف ومعاينة مركبه بمعرفة اهل
خبرة تعين مخصوصاً قبل الوقف من طرف محكمة التجارة وان لم تكن فمن طرف قنصلارية
التجارة وفي المحلات التي لا تكون فيها هذه ايضا فمن طرف مجلس البلدة لاجل معرفة

المهمات اللازمة الى سفر السفينة هل هي مهياة ام لا وهل هو في حالة يمكن معها ان يسافر
 ام لا ومضبطة هذا الكشف تتوقف في محكمة التجارة او قنصلارتها او في مجلس البلدة وتعطى
 ليد القبودان لتختصا مصادق عليها واذا صرف اصحاب المركب النظر عن الكشف على السفينة
 ومعاينتها فلا يمكن للقبودان ان يستحصل تذكرة المرور ما لم يبرز مضبطة الكشف المذكورة
 المادة الحادية والاربعون. القبودان مجبوران يستصحب غير الدفاتر وصورة المضبطة
 المحررين اعلاه. اولاً سند البحري المشعر لمن في السفينة او صورته مصدق عليها ثانياً برآة
 السجاق يعني البرآة التي تبين بانه تحت سجنافى الدولة العلية. ثالثاً دفتر الملاحين. رابعاً
 بوالج الشحن مع فونطرانات النواون. خامساً قائمة المحمولة المعبر عنها بالمانيفاستو. سادساً
 تذكرة الكبرك وعلم وخبره الذي يبين ابقاء الرسومات اللازمة عن وسق سفيتو او الكفالة
 فيما يخص نقل وسقه من الاسكلة المشروط ارساله اليها الى اسكلة اخرى. سابعاً امر اذن
 السفينة العالي. ثامناً تذكرة الترانيتية يعني الصحية. تاسعاً نسخة واحد من قانون التجارة البحرية
 المادة الثانية والاربعون. القبودان مجبور على ان يوجد بذاتو داخل السفينة منذ شروعه
 بالسفر لحين وصوله الى ساحل السلامة او احدى المين الامينة واذا اقتضى الامر للدخول الى
 ميناء او خليج او نهر لم يدخله قبلاً لا هو ولا احد من ملاحيه اصلاً وكان يوجد هناك ادلاء
 عارفين بالدخول فيكون القبودان مجبوراً على ان يستخدم دليلاً على حساب المركب
 المادة الثالثة والاربعون. القبودان اذا تحرك حركة مقائرة لاحكام المواد الخمس
 المحررة اعلاه فيكون مسئولاً عما ينشأ بسبب ذلك من المضرات التي تقع سواء كان على
 السفينة او على وسقتها

المادة الرابعة والاربعون. كذلك القبودان مسئول من جهة كل انواع الخسارات
 التي تسبب الاموال والامثلة التي يكون وسقتها على ظهر السفينة عن غير رضا الواسق تهرباً
 انما حكم هذه المادة لا يجرى في حق السفائن الصغيرة والفلايك التي تروح وتجي للبحلات
 القرية المعروفة بالسياحة الساحلية الصغيرة
 المادة الخامسة والاربعون. القبودان لا يمكن ان يخلص من المسؤولية ما لم يثبت مانعاً
 بسبب مجبر

المادة السادسة والاربعون. القبودان والملاحون الذين يوجدون داخل السفينة او
 في فلوكة ذاهبين الى سفينة على همة السفر لا يؤخذون ولا يسكون لاجل وفاء الدين ما لم
 يكن الدين المذكور قد وقع لاجل ذلك السفر وفي هذه الحالة ايضاً اذا قدموا كتبلاً على

وفاء الدين بمخلصون من قضية الاخذ والتوقيف

المادة السابعة والاربعون. القبودان لا يمكنه ان يباشر في الحبل الذي يوجد فيه اصحاب السفينة او وكلائهم بتعبير السفينة ولا باشتراك فروع وحبال وغنم وباقي ما يلزم من الاشياء ولا ان يستقرض درهماً لاجل ذلك على المركب ولا ان يوجر السفينة ذاتها ما لم يستحصل رضام المادة اقامة والاربعون. اذا توجرت السفينة برضا اصحابها وامتنع بعضهم عن اعطاء حصته من المصارف التي تحتاج اليها لاجل استعدادها الى السفر فيذكرهم القبودان رماً ويكلفهم ان يعطوا حصصهم من هذه المصاريف ثم بعد اربع وعشرين ساعة من ذلك يمكنه ان يجري استقراضاً مجرباً لحسابهم على حصصهم التي في المركب برخصة من محكمة التجارة او من مجلس البلدة في البلاد التي لا توجد فيها محاكم تجارة

المادة التاسعة والاربعون. اذا وجد لزوم لتعبير السفينة في اثناء سفرها او لشترى قاروع او حبال او غنم او اوائل او قومانة او غير ذلك من مجرد الاشياء اللازمة وكان لا يمكن للقبودان نظراً للوقت والحال او بعد محل اقامة اصحاب المركب والوسق ان يفصل امراً منهم بذلك فيحتشد يمكنه ان يعمل مضبطة ممضاة ومخومة منه هو ذاته ومن معتبري الملاحين تصديقاً بنسبة هذا الاضطراب ثم يعمل بعد ذلك استقراضاً مجرباً بالرخصة من محاكم التجارة اذا كان في الممالك المحروسة او من مجالس البلاد في المحلات التي لا توجد فيها او من شهندرية الدولة يعني قناصلها اذا كان في الديار الاجنبية او من الحكومة المتفضية في المحلات التي لا يوجدون فيها على السفينة ومنفرعاتها واذا اقتضى الامر فعلى وسنها ويكون ماذوناً اذا لم يمكنه ذلك بتمامه او جانب منه ان يبرهن من بضائع الوسق بنذر المقدار الثابت لزومه او ان يبيعه بالمراد وبعد ذلك يكون اصحاب السفينة او القبودان الذي هو بمثابة وكيلهم مجبورين ان يعطوا حساب البضائع والامتنعة المبيعة على الوجه المحرر عند ما تصل السفينة الى الحبل المقصود حسب تلك القينات التي هي رائج الامتعة التي هي من ذلك الجنس وذلك النوع هناك واذا كان للسفينة مسافر واحد او عدة من اصحاب الوسق وكانوا متفقين كافة فيما بينهم فيمكنهم ان يعطوا التولون المتقضي بحسب المسافة التي يكون قطعها المركب ويخرجون اموالهم وبضائعهم منه ويمنعون بيعها ورهنها اما اذا لم تكن اصحاب الوسق متفقين على ذلك فيحتشد بحجر الذين يريدون ان يخرجوا اموالهم وامتنعهم من المركب ان يعطوا التولون الذي يصيب امتنعهم على تمام السفر

المادة الخمسون. القبودان مجبوران يرسل الى اصحاب المركب او وكلائهم قائمة النسخ

ومحاسبة مضاد من طرفه ببيان فيئات الاموال والامتنعة التي قد اشترها وشحنها لحسابهم والمبالغ التي استقرضها واساء الذين استقرضوها وشهرتهم ومجلات اقامتهم ويكون ذلك قبل ان يقوم من احدى الاسا كل الكائنة في الديار الاجبية او في خليج البصر من المالك المحروسة او في جزيرة العرب وسواحل افريقيا لكي يعود الى باقي سواحل الدولة العلية انما اذا كان الوسى في المين المذكورة قد شحن من جانب التومسونية لحساب مستاجر المركب فحينئذ يكون القبودان مبيورا ان يرسل الى اصحاب المركب او وكلائهم قائمة المحمولة بموجب بوالج الشحن التي يكون امضاءها ومقدار المبالغ التي استقرضها وكيتها مع اسماء الذين اقرضوها وشهرتهم ومجل اقامتهم فقط

المادة الحادية والخمسون القبودان اذا كان ياخذ دراهم بلا موجب على السفينة او ما كولايتها وذخايرها وسائر مهابتها او آلاتها لو كان رهن او باع من البضائع والامتنعة او الذخائر شيئا او ادخل في الحساب بعض معطوبات (اواريه) ومصاريف لاصلها فيكون مستولا عن ذلك من طرف من يلزم ويكون مجبورا بالذات على رد الدراهم التي اخذها وارجاعها وضمان الاشياء التي رهنها او باعها ولدى الانتضاء يمكن قيام الدعوى ضده ليحكم عليه بموجب قانون الجزاء ايضا

المادة الثانية والخمسون لا يمكن للقبودان اصلا ان يبيع المركب على اية حالة كانت مالم يستحصل رخصة مخصوصة من اصحابه عند ما يكون ثبت عدم قابليته للسفر نظاما واذا فعل ذلك فضلا عن ان ذلك المبيع يعتبر كانه لم يكن يكون القبودان بالنفس مجبورا ايضا على ضمان الاضرار والخسائر اما قضية عدم قابليته المركب للسفر فنثبت بمصادقة اهل الخبرة الذين يعينون لذلك ويخلفون عليه ويعمل مضبطة تنظم ويمضي عليها من طرفهم واما قضية تعيين المرقومين فتعيرى في المالك المحروسة من طرف محكمة التجارة وان لم تكن موجودة فن طرف قنصلارية التجارة وان لم تكن هناك موجودة ايضا فن طرف مجلس البلدة واما في الديار الاجبية فن طرف شهندر الدولة العلية وان لم يكن موجودا فن جانب الحكومة المنتضبة المحلية واذا اقتضى الامر لبيع المركب بداعي عدم قابليته المثبتة على الوجه المجرور ولم تستحصل رخصة اصحابه وتعليانهم فحينئذ يجرى المزايعة عليه في السوق السلطاني

المادة الثالثة والخمسون القبودان يكون مجبورا على اتمام السفر الذي يتعهد به وان لم يفعل فيحكم عليه باعطاء ما يقع من مصاريف اصحاب المركب والمستاجرين وضمانه اضرارهم وخسائرهم

المادة الرابعة والخمسون. القبولان الذي يسافر على ان يكون شريكاً بالبرج الذي يحصل من الشحن لا يمكنه ان يأخذ ويعطي ويتاجر اصلاً لحسابه الخصوصي ما لم توجد مقالة مخصوصة على نوع اخر

المادة الخامسة والخمسون. البضائع والامتعة التي يشتملها القبولان بالسفينة لحسابه الخصوصي خلافاً للاحكام المحررة في المادة السابقة تضبط بحكم محكمة التجارة وقرارها لمنفعة باقي جميع اصحاب الحصة

المادة السادسة والخمسون. لا يمكن للقبولان ان يترك سفينة ويستغي في اثناء السفر مهما كان حاصلاً من الخطر ما لم يستحصل رأي ضابطي الملاحين ومعتبرهم اما اذا اذن بذلك على الوجه المحرر فيكون مجبوراً عند ما يترك السفينة ايضاً على ان يخلص معه بالسوية المقدار الذي يمكنه من اثنان بضائع وامتعة الوسخ مع قوّناترناو الناولون وبوالج الشحن وتذكره المرور وما يماثل ذلك من جميع الاوراق المهمة والنفود الموجودة واذا لم يخلصها فيكون مسئولاً ذاته نفسه عما يضيع وي تلف منها انما اذا استخرجت الاشياء المذكورة من المركب حسب المنوال المحرر ثم ضاعت وتلفت بنوع من المندورات فحينئذ يخلص القبولان من المسؤولية

المادة السابعة والخمسون. القبولان يكون مجبوراً بان يقدم في ظرف اربع وتشرين ساعة من وصول المركب الى الميناء الذي يكون ذاهباً اليها دفتر زورثاله لاجل التفتيش مع تزيين يعني الرايو بطو الى المحلات المنتضية المدينة في المادتين المحررتين ادناه وحينئذ يحصل على صورة منه مصادق عليها وبين القبولان في تقريره المذكور الحبل الذي يسافر منه والزمان والطريق التي سلك بها وما عايناه من المندورات والاطار وما يكون وقع في المركب من الحركات الغير الثلاثة وحاصل الامر كل ما كان من النضاي التي جرت في اثناء سفره وتسحق القيد

المادة الثامنة والخمسون. التقرير المذكور يتقدم في المملك المحروسة الى رئيس محكمة التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها محكمة تجارية الى مامور قبلاية التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها هذا ايضاً الى باش مامور الحكومة المحلية واذا اعطي المامور القبلاية او الحكومة المحلية فيرسل عقيب ذلك من طرفها الى رئيس محكمة التجارة الاقرب موقفاً ويوضع في كل حال ويتوقف امانته في قلم محكمة التجارة المذكورة

المادة التاسعة والخمسون. التقرير المذكور يعطى في الديار الاجبية الى شهيد بريد الدولة العلية وفي المحلات التي لا يوجد بها شهيد بريد فالى الحكومة المحلية ويستحصل القبولان

من طرفها علم وخبر يتوضح به تاريخ وصوله الى هناك وقيامه من هناك ايضا وحالة
حوادثه واجتماعها

المادة الستون. القبودان اذا انفصل في اثناء سيره وسفره عن الطريق المخصوص
بالميناء العثمانية او الاجنبية واقتضى ضرورة ان يجمع اليها فيبين اسباب ذلك الى المامورين
الميينين في المادة الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين الممررين اعلاه بحسب محله
المادة الحادية والستون. اذا غرق المركب وتخلص القبودان وحده او مع البعض من
الملاحين فيكون مجبوراً غريب ذلك ان يذهب الى المامورين الميينين اعلاه بحسب محلاتهم
ويعطى تقريره وبصادق على ذلك التقرير بافادة الملاحين الذين معه بالسوية ويكون له
حق بان يستحصل صورة منه مصادق عليها

المادة الثانية والستون تستمع افادات الملاحين وتضبط استنطاقاتهم واستنطاقات
الركاب اذا كان ممكناً ذلك ايضا من طرف المامورين المارين الذكر بدون خلل في كل
ما يمكن ابراده من الادلة لاجل مصادقة التقرير المذكور اما التقرير الذي لا يصادق عليها فلا
تكون مستحقة للتبول في امر تخليص القبودان المذكور من المشولية واثبات دعاويه في وقت
الحاكمية ما لم يكن القبودان المذكور تخلص من الفرق وحده فقط في المحل الذي اعطى به
تقريره وفي كل الاحوال يكون للذين يدعون عليه صلاحية لاثبات عكس المواد التي بينها
المادة الثالثة والستون. لا يمكن للقبودان ان يخرج بضائع في وقت ما من المركب اصلاً
ما لم يعطى تقريره واذا فعل فيمكن حينئذ حصول الدعاوي عليه فوق العادة ما لم تكن
البضائع والامتنعة في حالة ضياع وتلف سريع من جرى تملكه دنت بقوة قربية

المادة الرابعة والستون. اذا فرغت قوماية المركب في اثناء السفر وكان يوجد ما كولات
غيرها لبعض الموجودين فيه فيكون القبودان ماذوناً بان يجعلهم يقدموا الماكولات المذكورة
بعد ان يستحصل رأي معتبري الملاحين بشرط اعطاء ثمنها

الفصل الخامس

فيما يخص جميع الملاحين الذين يستخدمون في خدمة المركب واجرتهم

المادة الخامسة والستون. شروط مسك القبودان والضباط وجميع الملاحين بصادق
عليها وثبتت بدفتر الملاحين او بالشرطيات المحررة من الطرفين انما اذا كانت المناولات
غير مكتوبة ولم يذكر ثمنها ايضا في دفتر الملاحين اصلاً فيجوز حينئذ الحركة توفيقاً الى

الاصول والفائدة الجاريتين في الحبل الذي مسكت فيه الملاحون يعني اخذوا للخدمة وذفر الملاحين السالف الذكر ينظم اذا كان في المالك العثمانية بمعرفة ما مورالينا واذا لم يكن فبمعرفة فمجالرية التجارة وفي الحبل الذي لا توجد به هذه ايضا بمعرفة مجلس البلدة واما اذا كان في الديار الاجبية فبمعرفة شهيدرية الدولة العلية او وكلاء الشهيديرية وفي الموانع التي لا يوجد بها شيء من ذلك فبمعرفة الحكومة المتقضية المحلية

المادة السادسة والستون. القودان والضباط والملاحون لا يمكنهم ان يجهلوا في السفينة بضائع وامتنعة بأي نوع كان من الاعنار والاسباب اصلاً لحسابهم الخاصة ما لم يتحصلوا رضا اصحاب السفينة او مستاجر بها اذا كانت السفينة مستأجرة استأجره يعني كاملها وبدفعوا الثلوان ايضا اما اذا فعلوا فيمكن ان يضبط ما شئونه من البضائع منفعة لمن يقتضي يعني ذلك لاصحاب السفينة او مستاجر بها ما لم توجد مقابلة خصوصية بعكس ذلك من اصحاب السفينة في الشق الاول ومع المستاجرين في الشق الثاني

المادة السابعة والستون. اذا ترك امر وقطع اجرائه قبل قيام المركب باسباب حصلت من اصحابه او قبودان او مستاجر به فيعطى ضماناً الى رؤساء الملاحين والانفار معاش شهر اذا كانوا مسموكين بشهريه او ربع الاجرة المشروطة اذا كانوا مسموكين على سفر كامله عدا عن اجرة الايام التي اشتغلوا فيها بتطعيم المركب انما اذا كانوا اخذوا سلفاً تحت حساب معاشهم او اجرتهم فيكونوا مخبرين في ترجيح الشق الذي يختارونه وهو اما ان يفعلوا بذلك او ان يأخذوا معاش شهر او ربع اجرتهم على الوجه المحرر ويحصلوا ذلك منه واما اذا كان منع السفر بعد قيام السفينة وحركتها فيعطى لهم عما يصيب الوقت الذي خدموا فيه من المعاشات والاجر المقدار المعطى لهم في الفقرة السابقة مضاعفاً وما يقتضي لهم من مصاريف النقل اذا لم يرسلوا بسفينة اخرى لاجل العودة الى الحبل الذي قام منه المركب غير ان مقدار الاجر والتضييعات المذكورة لا يزيد في وقت ما اصلاً عن الدراهم المشروطة اعطاؤها في ختام السفر ومصاريف نقل الملاحين المرتجعين تخصص وتعطى بحسب صفة كل واحد منهم وحيثنوه

المادة الثامنة والستون. اذا تمتعت السفينة بأمر الدولة قبل بداية السفر عن التوجه الى الحبل الذي تربد الذهب اليه والتجارة فيه او عن اخراج البضائع والامتنعة التي استوجرت لاجل نقلها من الملكة او توقفت بأمر الدولة فيحتد يعطى ما يقتضي من الاجرة اليومية لضباط ملاحي السفينة وانفارها الذين يطلق سبيلهم عن الايام التي خدموا فيها السفينة فقط

المادة التاسعة والستون . منع التجارة او توقيف السفينة اذا وقع في اثناء السفر فيعطى في حالة المنع الى ضباط وملاح السفينة وانفارها اجرة الابرار التي خدموا بها ومصاريف عودتهم الى محلاتهم وفي حالة التوقيف نصف الشهربات لمن كان منهم بالشهربة في اثناء مدة توقيف المركب اما الذين اخذوا للسفرة بتمامها فلا يعطى لهم شيء عن مدة التوقيف بل تعطى لهم حقوقهم والمشرطة لاجل السفر بتمامها فقط

المادة السبعون . اذا تطول سفر السفينة وزيد عن قصد فحينئذ تزداد ايضا اجرة الملاحين المستخدمين للسفرة بتمامها بحسب تزايد

المادة الحادية والسبعون . اذا تفرغت السفينة قصدا في محل اقرب من المحل المبين في سند مفاولة النولون فلا تنتزل بسبب ذلك الاجرة المشروطة للملاحين المستخدمين للسفرة بتمامها المادة الثانية والسبعون . الملاحون المستخدمون على ان تكون لهم حصص من نولون السفينة او من الرمح الذي يحصل من سفرها لا يجوز ان تعطى اجرة يومية او نوع من التضييمات لاجل قطع السفرة وفسخها او تاخيرها او تزايدها بنداي سبب مجبر لكن اذا وقع قطع السفرة وفسخها وتاخيرها او تزايدها من جهة اصحاب وسق السفينة فيكون للملاحين نصيب ايضا من تضييمات الاضرار والخسائر التي يحكم باعطائها للسفينة من طرفهم بهذا السبب ومنه التضييمات اذا كان الشرط بان ياخذ صاحب السفينة والملاحون حصصا منها كان مقدارها من الرمح والنولون تنوزع وتقسف فيما بينهم قياسا لتلك الحصص اما اذا وقع قطع السفرة وفسخها وتاخيرها او تزايدها من قبو دان المركب او اصحابه فيكونون مجبورين على ان يعطوا لكل من الملاحين ضررا وخسارة بمقدار مناسب حسب شروطهم ومفاولة منهم

المادة الثالثة والسبعون . اذا ضبطت السفينة او صودرت او لطمت فكسرت او غرقت وضاع وتلف المركب وحمولته بالتمام والكمال ولا يصلح لضباط الملاحين وانفارهم ان يطلبوا ادنى اجرة من جهة تلك السفرة وانما اذا كان اعطي لهم قبلا شيء من اصل اجرتهم فلا يكونون مجبورين على ارجاعه ايضا

المادة الرابعة والسبعون . اذا تخلص المركب او بعض قطع من تفرعاته من الفرق والتلف فيكون للملاحين المستخدمين حتى بان يستخلصوا اجرتهم من صافي حاصلات النقطعة التي خلصوها واذا كانت الحاصلات المذكورة لا تقوم بوفاء اجرتهم او كان لم يتخلص شيء اخر من الامتعة فحينئذ تكون للملاحين صلاحية ان ياخذوا من نولون هذه البضائع والامتعة المتخلصة ما يتبقى من اجرتهم

المادة الخامسة والسبعون. ضباط الملاحين ونفرائهم المستخدمون بالحصص من النولون يمكنهم ان يحصلوا معاشاتهم واجرم من نولون السفينة فقط قياساً الى الحصص التي باخذها القبودان او المتناجر

المادة السادسة والسبعون. الملاحون الموظفون والاعيانة على اي شرط ومقاولة كان مسكهم تكون لهم صلاحية بان ياخذوا على حد اجرة الايام التي يصرفونها على تخليص قطع السفينة الغرقى وما يتعلق بها من الاشياء

المادة السابعة والسبعون. كل من يمرض من الملاحين في اثناء السفر او ينقطع او يعطل سواء كان بسبب خدمة المركب او بسبب محاربة الاعداء والفرصان تكون له صلاحية ان ياخذ اجرة كما كانت وعدا عن ذلك ياخذ ايضاً مصاريف الطبيب والجراح مدة مرضه وجرحه واذا بقي عاطلاً فياخذ حيث يشاء مع المصاريف المذكورة بالسوية مقداراً من الدراهم متناسباً ايضاً تحت اسم تضييع واذا لم يتفق الطرفان في امر هذا التضييع فيستحصل مقدار المبلغ الذي يمين له في مجلس التجارة البحرية اما مصاريف الجراح وتضييعات العطل اذا كان المريض او الانجراح او التعطيل نشأ عن خدمة السفينة فتعطى من نولون السفينة واذا كان وقع ذلك في محاربة لاجل امر محافظة السفينة فيعد بصورة ادارية كبيرة يعني من الخسارات البحرية الجسيمة ويتساوى ويستوفي غرامة من المركب ونولونه ووسه

المادة الثامنة والسبعون. الملاح المريض او المجرع او المعطل اذا لم يمكنه ان يداوم على السفر احترازاً من الخطر والتهلكة فيكون القبودان مجبوراً قبل ان يسافر بان يخرج الملاح المرقوم من السفينة الى بيت صحة او محل اخر تمكن به ملاحظته كما ينبغي وان يقوم عند عودته بمصاريف مرضه ونفنته اذا تعافى او مات فيتدارك ويقوم بالمصاريف اللازمة لاجل دفنه واذا كان القبودان موجوداً في المالك المحروسة فيعطى لاجل ذلك دراهم كافية المقدار بصورة امانة او كفيلاً يتعهد باعطائها الى مدير فخرارية التجارة وفي الحالات التي لا توجد فيها فالى مامور البلدة الكبير واذا كان في البلاد الاجنبية فالى شهيدية الدولة العلية وفي المحل التي لا توجد به فالى باش مامور الحكومة المحلية في محله ومع ذلك بالسوية تبقى اجرة الملاح المرقوم قائمة لحد يوم ثمانية وعدا عن ذلك تعطى له بالمحاسب من اليوم الذي يكون خرج مسافراً بوفى السفينة من اي ميناء كنه الى اليوم الذي يمكنه به ان يعود الى تلك الميناء مع مصاريف طريقه ايضاً

المادة التاسعة والسبعون. اذا كان الملاح داخل السفينة او خرج منها برخصة وعمل

نزاعاً فخرج او مرض بسبب حركة غير لائقة منه فيعال كذلك بمصاريف السفينة على الوجه
المشروح الا ان هذه المصاريف يمكن ان تقام الدعوى عليها لكي تسترد منه اما اذا خرج
الملاح من السفينة بلا رخصة فخرج او تعطل او مرض بسبب نزاعه ومعارضته او بسبب
حركات غير لائقة تقع منه فتبقى حينئذ مصاريف الحكم والمجراح عليه ذاته اما اذا طرده
القبودان ايضاً فيحسب له حينئذ اجرتة لحد اليوم الذي استخدم فيه فقط ويعطيهما له

المادة الثانون. اجرة الملاح الذي يترقى في السفينة تعطى الى وراثته على الوجه الاتي
وهو انه اذا كان مستخدماً بالشهرية فيعطى لم معاشه لحد يوم وفاته واذا كان مستخدماً على
سفرة تامة وتوفي في اثناء السفر او المينا التي توجه اليها فعطى لم نصف الاجرة فقط اما اذا
توفي حين عودته فعطى اجرتة المشروطة بالتمام واذا كان مستاجراً بمجسة تكون له من ربح
يحصل من السفرة او من ناولون السفينة وتوفي بعد الشروع في السفر فعطى لم كذلك حصته
المشروطة بالتمام وعلى اية صورة كان الملاح مستخدماً وتلف في بحارة اثناء الاعداء والقرصان
حماً بسلامة السفينة ووصلت السفينة بالسلامة الى الاسكفة حينئذ يعتبر كأنه لم يميت لحد يوم
الوصول وتعطى اجرتة بالتمام

امادة الحادية والثانون. الملاح الذي يوسر وهو في السفينة لا يصلح له ان يطلب شيئاً
من القبودان او اصحاب السفينة او المستاجرين لكي يعطى بدل عتقه بل يكون له حق ان
يستحصل اجرتة لحد اليوم الذي استوسر فيه فقط

المادة الثانية والثانون. الملاح الذي يرسل بجرّاً او برّاً بخدمة للسفينة اذا اسر فيكون له
حق ان يستحصل اجرتة بالتمام وعدا عن ذلك اذا وصل المركب بالسلامة الى المينا فتكون
له صلاحية على ان يطلب ايضاً تضمينات لاجل بدل عتقه

المادة الثالثة والثانون. التضمين المذكور اذا كان الملاح مرسلّاً بجرّاً او برّاً بخدمة
للسفينة فيعطى من طرف اصحاب المركب فقط اما اذا كان مرسلّاً لاجل ازوم المركب
والرسق فيلزم ان يستوفي من جانب المركب ومن جانب اصحاب الرسق ايضاً

المادة الرابعة والثانون. بدل التضمين المذكور يكون عبارة عن ثلاثين ذراعاً مجيداً
كل قطعة منها بمائة غرش

المادة الخامسة والثانون. اذا بيعت السفينة في مدة استخدام الملاحين فيكون للملاح
الذي لا يرضى بمناولة على نوع اخر حق بان يأخذ مصاريف السفينة واجرتها لا بصالح
الحلوى بالتمام

المادة السادسة والثمانون. الملاحون الموظفون والاعنياديون الذين يطردون من الخدمة بناءً على اسباب مقبولة قانوناً باثناء السفر يكون التبردان مجبوراً ان يحاسبهم على اجرتهم المشروطة لحد يوم طردهم فقط بحسب ما قد قطعوه من الطريق ويعطيها لهم اما الملاحون الذين يطردون من اول بداية السفر فيعطون بومية الايام التي خدموا فيها ولا يلزم ان يعطوا شيئاً زيادة عن ذلك

المادة السابعة والثمانون. الاسباب التي تعتبر مقبولة قانوناً لطرد الملاحين هي . اولاً عدم قابليتهم للخدمة . ثانياً عدم طاعتهم . ثالثاً اذمانهم على السر . رابعاً لمعاملة بالبحر والضرب داخل السفينة وباقي الاخلاق القبيحة اجمالاً التي تكون باعثاً لخلال انتظام السفينة . خامساً ترك السفينة والانصراف بلا اذن . سادساً قطع السفر وفحشاً باسباب مجبرة او جائرة قانوناً

المادة الثامنة والثمانون . كل واحد من الملاحين المتدينين في دفتر الترتيب اذا امكثان يثبت بان طرده من الخدمة كان عن سبب غير مقبول قانوناً فيكون له حتى بان يضمن دعواه للتبردان وقضية هذا التضمن اذا طرد الملاح قبل الشروع بالسفر فتكون عبارة عن ثلث اجرة التي يلحظ باثباته يكسبها من السفر واذا وقع طرده في اثناء السفر فتكون مركبة من اجرة بقدر ما كان ياخذ لو بقي من يوم طرده ولم يطرد الى نهاية السفر ومن مصاريف عودته ايضاً والتبردان المحكوم عليه بالتضمينات المذكورة لا يكون له حتى بان يستعرض من اصحاب السفينة التضمينات المذكورة في اي شئ ما تبين اصلاً ما لم يكن . انذوناً من طرفهم في هذا الخصوص

المادة التاسعة والثمانون. الملاحون الموظفون والاعنياديون لا يمكنهم ان يتركوا السفينة ويستعملوا من خدمتها بوجه من الوجوه اطلاقاً بعد ان يكونوا قد بدؤوا في دفتر الملاحين بغير الوقوعات الخمسة التي تبين هنا ومنه الوقوعات هي . اولاً اذا اراد التبردان ان يذهب بالسفينة الى ميناء اخرى غير الميناء المشروط عليهم الذهاب اليها قبل الشروع بالسفر الذي تعهدوا بمجده . ثانياً اذا ظهرت محاربة مجرية للدولة العلية قبل الشروع بالسفر ايضاً او كانت السفينة وصلت لاحدى المين فوقع حرب بين الدولة العلية وبين دولة المحل المشروط توجه السفينة اليه وكان لا يبعد احتمال وقوع السفينة في تملكه قريية من جراء ذلك او كان صار على الميناء المقصودة بالذهاب اليها حصار بحري . ثالثاً اذا كان اخذ خبر صحيح كذلك قبل الشروع بالسفر او عند ما تصل السفينة الى احدى المين باثباته يوجد في

الحل المقصود بالذهب اصلاً طاعون او حتى صفراوية او باقي ما يماثل ذلك من الامراض ذات العدوى . رابعاً انتقال السفينة كاملها قبل الشروع بالسفر لاصحاب اخرين . خامساً توفي القبولان قبل الشروع بالسفر او عزلة من طرف اصحاب المركب .
المادة التسعون . السفينة ونولونها تعتبر في مقام رهن مخصوص لاعطاء اجرة الملاحين ونضميتهم مع مصاريف الرحلة

المادة الحادية والتسعون . السفينة ونولونها تعتبر كذلك في مقام ردن للتضمينات والاضرار والخسائر التي تترتب لاصحاب الوسى باسباب ناشئة من عدم صداقة الملاحين الموظفين والاعبياديين وخطاهم انما تكون لاصحاب السفينة صلاحية بان يدعوا باسترجاع هذه التضمينات من القبولان وله ايضاً من الملاحين

الفصل السادس

فيما يخص بقونطرانات النولونات يعني ابجار السفن واستجارها

المادة الثانية والتسعون . كل مقالة يعبر عنها بقونطراتو نولون تختص بابجار احدي السفن واستجارها يعني ان تكون مكتوبة ويبين بها الولا . اسم السفينة ومقدار حملها باعتبار الطويلات او الكيل وتحت سجن اية دولة هي . ثانياً اسم قبولانها وشهرته . ثالثاً كذلك اسم الموجه والمستاجر وشهرتهما . رابعاً الحل المشروط لاجل الوسى والتفريغ ومدة ذلك ومقدار الاجور يعني بدل النولون وكبته . سادساً عقد المقالة هل هي على جميع السفينة او قسم منها او على وسى معين مقداره . سابغاً التضمينات المشروط اعطاؤها بسبب تاخر يقع في الشحن والتفريغ

المادة الثالثة والتسعون . ابام الاستارية يعني مدة وسى السفينة وتفرغها اذا لم تعين وتخصص في مقالة الطرفين فينظر حينئذ الى العادة الجارية في مثل ذلك ولا تكون مدة خمسة عشر يوماً على التوالي عدا عن ايام التعطيل اعتباراً من اليوم الذي يبين القبولان فيه استعداداً للشحن او للتفريغ

المادة الرابعة والتسعون . اذا حصلت المقالة بان ينوسى او يتفرغ جانب من الوسى في محل والباقي في محل اخر فلا يحسب الزمان الذي يمر لحد ما تذهب السفينة من احدها الى الاخر من المدة المشروطة لاجل الوسى والتفريغ

المادة الخامسة والتسعون . اذا استؤجرت السفينة مشاهرة ولم تحصل مقالة بنوع اخر

في حق بدل الاجور فتحسب الشهيرة اعتباراً من يوم قيام السفينة وحركتها
المادة السادسة والتسعون . اذا ظهرت ممنوعة قبل قيام السفينة وحركتها تخلص بامر
التجارة مع الحل المشروط الذهاب اليه فتسقط حيثذ المناولة ولا يكون حق للطرفين بان
يطالبها بعضها بعضاً بتضمين الضرر اما صاحب الوسق فيكون مجبوراً بان يعطي ما ينفع من
المصاريف لاجل وسق بضائعه وانفعته وتفريفها

المادة السابعة والتسعون . اذا ظهر مانع في اثناء الطريق يمنع السفينة عن الدخول
الى الميناء المنصودة او اخراج سبقتها ولم يكن يد القبول ان تعليمات بنوع اخر فيذهب حيثذ
الى ميناء اخرى غير ممنوع الوصول اليها ويجري محاسبة القضية مع الواسق او المستلم بحسب
ما تقتضيه وينتظر الجواب

المادة الثامنة والتسعون . السبب المجهر الذي لا يخرج من اليد دفعه اذا منع مؤقتاً
خروج السفينة من الميناء فتبقى مقالة الايجار انما لا يكون حق لاحد بان يطلب اضراً
او خسائر بسبب هذا التأخر للسفر وكذلك اذا اظهر في اثناء السفر سبب مجبر كهذا فلا
يكون موجباً لتسقط مقالة الايجار ولا الضم على بدل الايجار ايضاً

المادة التاسعة والتسعون . السفينة تكون ماذونة ومغيرة في مدة التوقيف الناشي عن
الاسباب المجهرة المذكورة اعلاه ان تخرج منها بمصرفها الخصوصي البضائع والامتعة الموسوقة
بها انما بعد ان تخلص السفينة من هذا التوقيف فتكون مجبورة على الوسق ثانية او تعطي ما
يلزم لذلك من الاجور

المادة المائة . السفينة وطاقتها والايمان مع بدل التناول من طرف والامتعة الموسوقة من
طرف اخرها في مقام رهن للطرفين لاجل اجراء المناولة مع بعضها بعض

الفصل السابع

في ما يختص ببيوالمح الشحن

المادة المائة والواحدة . بوليعة الشحن تنظم باسم شخص مخصوص او لاه او لحاملها وشعر
بها جنس البضائع والاشياء المشحونة ومقدارها وبيان انواعها واشكالها ومع ذلك سوية . أولاً
اسم الشاحن وشهرته . ثانياً اسم الشخص المرسولة اليه وشهرته ومحل اقامته . ثالثاً اسم القبولان
وشهرته ومحل اقامته . رابعاً اسم السفينة ومقدار محمولها باعتبار الطونيلات او الكيل ونحت
سبحاقي اية دولة هي . خامساً الحل الذي تقوم منه والحل الذي توصل اليه . سادساً مقدار بدل

النولون وكذلك يجرى على حاشيتها أيضاً (مارقة) البضائع والأشياء المنقولة ونومرها
 المادة المائة والثانية . كل بوليصة من بوالج الشحن تنظم ليس بأقل من أربع نسخ تعطى
 احداها للشاحن والثانية للشحون له وواحدة الى القبولان واخرى الى صاحب المركب او
 للذي جهزه ويلزم ان يضي على هذه النسخ الاربع من طرف الشاحن والقبولان بطرف
 اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون من شحن البضاعة وكذلك يجبر الشاحن بان يعطي في
 ظرف المنة المذكورة ويسلم الى القبولان تذاكر خلاص البضائع والأشياء الموسومة المعطاة
 له من جانب الكمرك

المادة المائة والثالثة . بوالج الشحن المنتظمة على الوجه الحرر كما انها تصلح للاحتجاج فيما بين
 جميع الأشخاص الذين لم حصة وعلاقة في الوسط كذلك تصلح أيضاً للاحتجاج فيما بينهم وبين
 السيفر رطجية ايضاً انما اذا ادعى اصحاب السفورطة فسادها فتكون دعواهم مسموعة
 المادة المائة والرابعة . اذا وجد تبين فيما بين نسخ بوالج شحن احد الوثائق فيكون
 الاعتبار لكتابة المحلات البيضاء من النسخ الموجودة في يد القبولان اذا كانت بخط يد
 الواسق او التومسونجي او كانت المحلات البيضاء من النسخ المبروزة من طرف الواسق او
 المسلم محررة بخط يد القبولان

المادة المائة والخامسة . التومسونجي او المسلم يكونان مجبورين بان يعطيا بحسب
 طلب القبولان علماً وخبراً مشعراً باستلام البضائع والامتنعة المدرجة في بوالج الشحن او
 قونطرات النولون وان لم يعطياه ذلك فيكونان مجبورين بان يعطياه مصاريفه ويضمان
 الاضرار والخسائر التي ترسب له باسباب ذلك او بسبب تاخر كذلك القبولان يجبر بان
 يطلب من المسلم علماً وخبراً باستلام الامتنعة التي سلمها له وان لم يمكنه اخذ ذلك منه
 فيستحصل شهادة من الكمرك تبين بانه اخرج تلك الامتنعة من السفينة بموجب بوليصة شحنها
 ولا فيكون مجبوراً على ضمان الاضرار والخسائر التي يمكن وقوعها من اجراء ذلك

الفصل الثامن

في ما يختص بالنولون

المادة المائة والسادسة . اجور السفائن وسائر المراكب البحرية يقال لها نولون
 وتقدر بمقاولات الطرفين وتثبت بقونطرات النولون او بوالج الشحن والنولون يمكن
 تعيينه على مجموع السفينة او على موضع معين منها ويمكن مقاولتها لاجل سفر تامة او مدة

معينة وعلى حساب الطونيلاته أو الكيل أو القنطار أو مقاطعة أو فرق ابنار وعلى اية حالة كان ذلك يلزم ان يبين في قونطراتو النولون مقدار محمول السفينة باعتبار الطونيلاته أو الكيل

المادة المائة والسابعة. ما كان نولون السفينة عليه جميعه ولم يكمل المستأجر شحنة فلا يمكن للقبودان ان يشحن امتعة اخرى غيره في السفينة ما لم يستحصل بورخصة وتكون اجرة سائر الامتعة التي تنوسق لاجل تكميل شحن السفينة عائدة الى المستأجر الذي يكون استأجرها جميعها

المادة المائة والثانية. المستأجر اذا لم يشحن شيئاً ما هو محمّر في قونطراتو النولون أو بظرف المنة المعينة في هذا القانون يكون للمؤجر الخيار على وجهين وهما اما ان يطلب التضمينات المشروطة في قونطراتو النولون لاجل تاخره أو ما يقتضيه لذلك بمعرفة اهل الخبرة واما ان يفسخ قونطراتو النولون ويطلب من المستأجر نصف النولون وباقي المنافع المشروطة وكذلك المستأجر اذا لم يشحن شيئاً في المنة المذكورة بمكة ان يفسخ القونطراتو قبل ان تنبدي ايام الفوترة استنارية بشرط ان يعطى مؤجر السفينة أو قبودانها نصف النولون وباقي المنافع المشروطة في القونطراتو المذكور*

المادة المائة والثالثة. اذا شحن المستأجر بظرف المنة المعينة جانباً فقط من الامتعة التي حصلت المتأولة عليها في قونطراتو النولون ولم يشحن الباقي فيكون للمؤجر كذلك حق بان يختار وجهين وهما اما ان يطلب التضمينات المشروطة في الفقرة الاولى من المادة السالفة واما ان يقوم ويسافر بالمقدار الذي شحنت من الامتعة وتكون له صلاحية ان ياخذ ناولاً ثانياً به المادة المائة والعشرة. اذا شحن المستأجر اربعة زائفة عن المقدار الذي حصلت المتأولة عليه فيغير حيثئذ بان يعطى نولون الزيادة قياساً للاجور المقرر في قونطراتو النولون

المادة المائة والحادية عشرة. اذا كان مؤجر السفينة أو قبودانها يبين كبر السفينة بزيادة عن اصل مقدار محمولها فيكون مجبوراً بان يتزل النولون بحسب ما ينظر من الفرق والتفاوت ومع ذلك يعطى للمستأجر ايضاً اضراره وخسائره غير انه اذا كان الفرق والتفاوت فيما بين المقدار الذي ابان عنه واصل مقدار محمول السفينة ليس بأكثر من ثلاثة في المائة أو كان موافقاً للمقدار المحمّر في برآة السجاق فيصرف النظر حيثئذ عن الفرق

* الاستنارية معناها ايام التوقيف وهي عبارة عن ايام معينة بلا اجرة لاجل شحن السفينة وتفرقتها اما الفوترة استنارية فمعناها ضريبة ايام توقف وهي الايام التي تتعين باجرة بعد مرور ايام استنارية

المادة المائة والثانية عشرة. السفينة المؤجرة فرق انبار اذا كان المؤجر والقبودان قد عينا مدة لوقوف السفينة لاجل الشحن ولم يقول اصحاب الوسق على مدة اخرى للانتظار فيكون مجبوراً على القيام والحركة مع اول هواء يساعد بعد انقضاء المدة المذكورة

المادة المائة والثالثة عشرة. اذا توجرت السفينة فرق انبار ولم تتعين مدة الشحن حيثئذ كل من اصحاب الوسق يكون ماذوناً بان يرجع بوالج الشحن المضاة من القبودان واذا كان البعض منها ارسل الى محله فيقدم عليه كفيلاً ويعطى نصف التولون المشروط عدا عن مصاريف شحن البضائع والامتنعة وتقرينها وما يكون لزم اخراجه بهذا السبب من الانبار الى السكواته وربما الى الخارج ووضعه تكراراً في محلاته من سائر الامتنعة ثم يرجع بضاعته وياخذها اما اذا كان شحن في السفينة مقدار ثلاثة ارباع وسبقها وطلب اكثر اصحاب الوسق رفعه فيكون القبودان مجبوراً على ان يقوم للسفر بمساعدة الهواة بعد ثمانية ايام من تبليغهم له رسماً ظلمهم هذا ولا يقدر احد من اصحاب الوسق اصلاً ان يرجع بضاعته

المادة المائة والرابعة عشرة. اذا شحن في السفينة متاع بدون معرفة المؤجر او القبودان فيبلغ القبودان رسماً حالاً حيثما يكون في محل الشحن الى اصحاب الشحن تكليفه اياهم بان يرجعوا ذلك المتاع ثم بعد ذلك يكون قادراً ان يخرج به الى البر في المحل المذكور او ان ياخذ ناولون حسن ارفع قيمة ما يكون من ذلك الجنس في ذلك المحل انما اذا علم بوجود المتاع المذكور في السفينة بعد قيام السفينة وسفرها فقط فلا يؤذن حيثئذ انه بان يخرج الى محل اخر غير المحل المرسل اليه وانما يحق له بان يستحصل ناولون حسب القينات المار ذكرها فقط

المادة المائة والخامسة عشرة. الواسق الذي يرد بضاعته في اثناء السفر يكون مجبوراً ان يعطى ناولونها بتمامه وجميع ما يقع من المصاريف بسبب تقرينها انما اذا كان وجب ترجيعها على ذلك الوجه بسبب من القبودان او عن خطأ مته فلا يكون للقبودان المذكور حق بنوع من الانواع اصلاً ان يستحصل التولون بل عدا عن ذلك يكون ضامناً لما يقع من المصاريف واذا اقتضى الامر فلما يترتب من الضرر والخسائر بسبب عدم اجراء قوفطراته التولون ايضاً

المادة المائة والسادسة عشرة. اذا توقفت السفينة حين قيامها او في اثناء سفرها او في محل تقرينها بسبب خطأ او تكاسل من احد المستأجرين او اصحاب الوسق فيكون المستأجر او الواسق مجبوراً على ابقاء المصاريف الناشئة من تأخرها مع الاضرار والخسائر الى موجر السفينة او قبودانها او سائر اصحاب الوسق واذا استوجرت السفينة ذهاباً واياباً ثم

عادت بغير وسق أو بوسق ناقص فيكون للقبودان حتى بان يعتمصل نولونها تماماً والاضرار مع الخسائر التي تنشأ من تاخير السفينة اذا تأخرت

المادة المائة والسابعة عشرة. كذلك اذا توقفت السفينة او تأخرت حين قيامها او في اثناء سفرها او في محل تفرقها بسبب خطأ او تكاسل من الموجه او القبودان فيكون الموجه او القبودان مجبوراً بضمان الاضرار والخسائر التي تترتب من ذلك الى المستاجر وقضية هذا التضمن سواء كان في هذه المادة او المادة الالفية تقرر وتخصص بمعرفة اهل الخبرة

المادة المائة والثامنة عشرة. اذا نظر لزوم شديد الى تغيير السفينة في اثناء السفر فيكون المستاجر او الواسق مجبوراً على ان ينتظر التمهيد او ان يعطي النولون معاً يوجد من الخسارات الجسيمة ويرجع بضائعه وامتنعه انما اذا كانت السفينة استوجرت مشاهرة فلا يجبر حينئذ على اعطاء نولون لاجل مدة التمهيد ولا لزيادة نولون اذا كانت مقبولة على سفر تامة بل اذا لم يمكن تمهيد السفينة فيكون القبودان مجبوراً بان يستاجر سفينة اوسفناً متعددة لاجل نقل البضائع المشحونة بها الى المثل المطلوب ذهباها اليه بشرط ان يعطى مصاريفها ولا يطلب زيادة نولون وان لم يمكن ذلك فيعطى له من النولون المقرر مقدار ما يصيب حصة المسافة التي قطعها فقط* ويترك حينئذ امر النقل لكل واحد من اصحاب الوسق اذا لم يمكن استئجار سفائن اخرى لنقل الامتعة الموسوقة معاً انما يجب على ذمتهم ان يبين لم واقعة الحال ويتخذ التدابير اللازمة لاجل وقاية الوسق في اثناء ذلك غير ان جميع هذه الاحكام المبينة تكون مرعية الاجراء اذا لم يكن هناك مقابلة بنوع اخر من الطرفين ولا فتصل المراجعة لما هو واقع من المناولات

المادة المائة والتاسعة عشرة. اذا امكن المستاجر ان يثبت حين قيام السفينة عدم قابليتها للسفر فيجبر حينئذ القبودان من النولون وعدا عن ذلك يكون مجبوراً على اعطاء الاضرار والخسائر للمستاجر وقضية هذا الاثبات تسع وتقبل ولو كان حصل الكشف على السفينة ومعانيها حين قيامها واخذت شهادة تبين قبولها للسفر ايضاً

المادة المائة والعشرون. يلزم ايضاً نولون المتاع الذي يجبر القبودان على بيعه لاجل تحضير قومانية السفينة او تمهيدها ومداركة جميع الاشياء الشديدة اللزوم لكن يكون القبودان

* لا يمكن ان يكون بعد المسافة فقط في تعيين حصة المسافة المقطوعة من اصل النولون بل يلزم ان يدخل في موازنة الحساب ايضاً مقدار المصاريف والزمان والمهالك والاثقال المتعاقدة بين المسافة المقطوعة وبقي المسافة بالنسبة الى بعضها بعض

مدىونه بان يعطي حساب هذا المتاع المباع عند ما تصل السفينة بالسلامة اليها بحسب
 فيئات ما يباع بما بقي منه او من سائر البضائع التي هي من جنس ونوعه وبالعكس اذا
 غرقت السفينة وتلفت فيعطي القبولان حساب المتاع المذكور حسب الفيئات التي باعة
 بها ويصلح له ايضا ان يبي من ذلك نولون السفينة بقدر ما يصيب الحبل الذي امكها
 ان تصل اليومع ذلك لا ينبغي ان يباقي خلل في الصورتين المذكورتين على الحقوق
 والصلاحات المعطاة لاصحاب السفينة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثلاثين من هذا
 القانون انما اذا نشأ من نولام الصلاحية المذكورة بواسطة استدعائهم ضرر للاشخاص الذين
 بيع متاعهم او رهن فيلزم حينئذ ان يتوزع الضرر المذكور غرامة على اتمان هذه الامتعة
 وايمان البضائع التي وصلت الى محلها بالسلامة او اتمان جميع الامتعة التي تكون تخلصت من
 قضية الفرق الذي وقع بعد القضاء البحري الذي اوجب قضية البيع او الرهن

المادة المائة والحادية والعشرون. اذا وقع منع مخصص بامر المتاجرة مع الحبل المشروط
 ذهاب السفينة اليه ولزم الامر الى عودتها بالثاني مع وقفها سوية وكانت مستأجرة ذهاباً
 واياباً فيكون للقبولان حق بان يحصل ما يلزم من النولون عن ذهابها فقط

المادة المائة والثانية والعشرون. اذا توقفت السفينة في اثناء السفر من فوط بامر دولة
 من الدول وكانت مستأجرة مشاهرة فلا يلزم ان يعطي لها نولون اصلاً عن مدة التوقيف
 ولا زيادة نولون ايضاً اذا كانت مستأجرة لسفرة تامة انما اجرة تعيش الملاحيين في مدة
 التوقيف تعد من الخسارات البحرية وفي ظرف المدة المذكورة يؤذن للواسق ان يخرج من
 السفينة امتعتها الموسوقة بمصرفه الخصوصي وانما اذا اخرجها فيكون مجبوراً على شحنها
 بالثاني او ان يعطي التضمينات المتضمنة الى موجر السفينة او قبولانها

المادة المائة والثالثة والعشرون. الامتعة التي تلت في البحر لاجل سلامة العامة يعطي
 نولونها الى القبولان ويتوزع غرامة على العامة

المادة المائة والرابعة والعشرون. لا يلزم اعطاء نولون اصلاً عن امتعة تضيق او
 تثلث بسبب الفرق والكسار وتغنيصها القرصان وتضبطها الاعداء بل بحسب القبولان على
 رد الدراهم التي يكون اخذها معجلاً لاجل نولون تلك البضائع اذا لم يكن هناك مقابلة
 بعكس ذلك

المادة المائة والخامسة والعشرون. اذا تخلصت السفينة من يد الاعداء او البضائع من
 الفرق والثلث بواسطة اقدام النولان وغيره ومعارضة واعطي على ذلك دراهم او نهدياً

غير ان البضاعة لم تنقل الى الحمل المشروط ايصالها له فيكون للقبودان حق بان يستحصل نولونها لحمل الذي اغتصبت او ضبطت او غرقت فيه انما اذا تخلصت الامتعة بمعاوتة ثم نقلها معه بالسوية ايضاً الى الحمل الذي نهد بايصالها له فحينئذ يمكن ان يستحصل نولونها بالتام ولكنه بتخاصص باعطاء مصاريف التخليص وانما اذا لم يكن للقبودان سعي ولا غيرة على تخليص الامتعة والثالث بل خلاصت على وجه البحر او ساحله فلا يلزم ان يعطى له نولون اصلاً عما يورد اخيراً من الامتعة ويعطى لاصحابها

المادة المائة والسادسة والعشرون الامتعة والسفينة والنولون تخاصص جميعاً ما يصرف من الدراهم على تخليص الامتعة من يد القرصان او الاعداء انما معاش الملاحين واجورهم لا تخاصص بهذه المصاريف وانما هذه الدراهم توزع وتقسّم غرامة على ما يتبقى من اثمان الامتعة حسب فيثانها التجارية في محل تفرينها بعد ان تنتزل منها مصاريفها وعلى نصف ثمن السفينة حسب ما تساوي في ذلك الحمل ونصف النولون ايضاً

المادة المائة والسابعة والعشرون اذا استنكف المسلم عن اخذ المانع فيكون للقبودان قادراً بعد ان يكلته الى الاخذ رسماً بان يستدعي ويبيع بحسب حكم محكمة التجارة ومقداراً من الامتعة المذكورة او كاملها لحد ما يستوفي نولونه وخساراته البحرية وباقي مصاريفه الواقعة واذا بقي من ذلك شيء فيوضه في محل امانة اما اذا كانت تباع جميع الامتعة على ذلك الوجه ولم يتم بوفاء النولون وغيره بالتام فلا يحرم للقبودان من صلاحية الرجوع على اصحاب الشئ يستحصل باقي مطالبه

المادة المائة والثامنة والعشرون لا يندر للقبودان ان يوقف بضائع في سفينة بسبب عدم اعطاء النولون والخسارات البحرية الجسيمة وسائر المصاريف وانما يكون له حق بان يسلمها امانة ليد شخص اخر حين تفرينها لحد ما يعطى له ذلك او ان يطلب مبيعها اذا كانت مما يلف بمرور الوقت ما لم يكن قد تقدم له كفايل على ذلك من طرف المسلم او اذا كانت مطالبة عن خسارات بحرية جسيمة وما امكنه تدبير كميتها وتسويتها حالاً فيمكنه ان يطالب بوضع مبلغ يتخصص به محكمة التجارة امانة في صندوق المحكمة او تقدم كفايل معتبر عليها

المادة المائة والتاسعة والعشرون اذا فرغت البضائع من السفينة وما وضعت امانة بل تسلطت الى صاحبها حسب ما تبين في المادة السابقة ولم تدخل في يد شخص اخر بعد ذلك فتكون في مقام رهن على ما يطلبه القبودان من النولون والخسارات البحرية وباقي المصاريف ترجعاً على مطالب باقي اصحاب النولون

المادة المائة والثلاثون. اذا وقع افلاس شاحن البضاعة او تسلمها قبل مرور الخمسة عشر يوماً حسب المتوال السابق فلا يحرم التهودان من حق الامتياز على البضاعة المذكورة لاجل تحصيل مطالبه عن الدولون والاوارية وباقي المصاريف ترجيحاً على مطلوب جميع اصحاب المطالب

المادة الحادية والثلاثون. اذا كان الدولون مشروطاً على عدد الامتعة او كيلها او وزنها فيكون للقبودان حق بان يطلب عدها وتكيلها او وزنها حين تفرضا وان لم يفعل فيكون حيثئذ للمسلم صلاحة بان يثبت البضاعة بانها هي تلك البضاعة وعددها او كيلها او وزنها وقضية هذا الانيات يمكن ان تكون بشهادة تحت يمين من الاشخاص الذين استخدموا في تزيغ الوثق

المادة المائة والثانية والثلاثون. اذا وقعت شبهة قوية فيما يخص تلف البضاعة او سرقتها او تقليلها فيمكن حيثئذ للقبودان والمسلم وكل واحد من اصحاب العلاقة بها ان يطلب تدبرها وقع لها من الاضرار والخسائر بالكشف عليها ومعاينتها بمعرفة محكمة التجارة وهي في السفينة قبل تفرضا واذا كان لا يمكن رؤية ما صادف الامتعة من الخسارة والكسر والنقص من ظاهرها فيمكن حيثئذ اجراء الكشف عليها ومعاينتها ايضاً بعد تسليمها الى المسلمين غير انه يلزم بان لا يمر على ذلك وقت اكثر من ثماني واربعين ساعة من تاريخ تسليمها ويصير انبات البضاعة بانها هي تلك البضاعة عينها على الوجه المبين في المادة السالفة او بصورة اخرى تقبل قانوناً والمسلمون اذا كانوا تسلموا البضائع وبراءاً وبوامج الشحن وارجعوها او اعطوا علومة خبر باستلام غيرها وكانوا ادرجوا في الابراء او في علومة خبر التسليم الشبهة القوية فيما يخص تلف الامتعة او سرقتها او تقليلها فلا يكونوا اضاعوا حقهم الظاهر في كنفها ومعاينتها لحد مرور ثماني واربعين ساعة من تسليمها لم

المادة المائة والثالثة والثلاثون. موجر السفينة وقبودانها اذا اجروا من طرفهم كامل احكام قونطرانو الدولون الراجعة اليهم فلا يقدر المستاجر او الواسق ان يطلب تدبير شيء من الدولون او يدعي به

المادة المائة والرابعة والثلاثون. لا يقدر الشاحن ان يترك بدلاً عن الدولون ما تلف من البضاعة طبعاً او بسبب من المقدورات او كانت مبطت اسعاره وانما يمكنه ان يترك بدلاً عن الدولون ما بقي فارغاً او نضع حتى قرب من درجة الفراغ من براميل الزيت والخمر والعسل وامثال ذلك من الاشياء السائلة

الفصل التاسع

في ما يختص بالركاب

المادة المائة والخامسة والثلاثون . لا يمكن اجبار القبولان على قبول ركاب لم تكن لهم علاقة اصلاً في وسق سفينة ليست مخصوصة بنقل الركاب مثل وابورات البوينة
المادة المائة والسادسة والثلاثون . يلزم بان يخضع الراكب الذي يكون قبل في السفينة لما يقع من جانب القبولان من الاوامر والتحذيرات المختصة بامور ضابطة السفينة
المادة المائة والسابعة والثلاثون . مقدار النولون يتعين في القونطراتو او البليت الذي ينظم ليعطى الى الراكب باسمه او مفتوحاً الى حامله اما اذ نزل الراكب الى السفينة وذهب بها بدون ربط بدل النولون بمقاولة فيأمره ان يعطي مثل النولون واذا لم يحصل اتفاق على ذلك من الطرفين فيصير تعيينه من طرف المحكمة بمعرفة اهل الخبرة

المادة المائة والثامنة والثلاثون . اذا تنظم القونطراتو او البليت واعطى باسم الراكب فلا يمكن للراكب ان ينقل حقه لشخص اخر ما لم يرض بذلك القبولان ويوافق عليه
المادة المائة والتاسعة والثلاثون . اذا لم يحضر الراكب الى السفينة قبل الشروع في السفر بالوقت والساعة الميمنة لقيام السفينة وحركتها وفي خرج اثناء الطريق للخارج ولم يرجع فلا يجبر القبولان على انتظاره بل يمكنه ان يسافر ويجبر الراكب على اعطاء بدل النولون بتمامه ايضاً

المادة المائة والاربعون . اذا اراد الراكب فسخ القونطراتو قبل الشروع في السفر وابان عن ذلك اولم بين اوتبين بان عدم مجيئه الى السفينة كان بسبب وفاته او مرضه او ظهور عذر شرعي اخر عائد لشخصه فيكون حينئذ مبيوراً بان يعطي نصف النولون فقط اما اذا وقعت هذه الامور في اثناء الطريق فيكون مديوناً على ايفاء بدل النولون بتمامه
المادة المائة والثانية والاربعون . اذا ضاعت السفينة وتلفت بقضاء بحري فيفسخ قونطراتو الراكب بتمامه

المادة المائة والثانية والاربعون . اذا وقعت السفينة في تهلكة الضبط بسبب الحرب ولم يعد ممكناً ان ينظر اليها نظير حرة او تعطل سفرها بالكلية او تاخر قبل الشروع في السفر او بعد باسباب مجبرة خارجة عن عهد اقتدار القبولان او القومانية التي هو تابع لها فيؤذن حينئذ للراكب بان يفسخ القونطراتو التي معه وكذلك القبولان او القومانية التي يكون

تابعاً لها اذا اجبر احدها على ترك السفر ولدى وقوع احدى الحالات المذكورة او يرى لزوم الى ترك السفر اذا كانت السفينة مخصصة بنقل البضاعة خاصة وما امكنها نقلها وذلك عن غير خطأ او تكاسل منه فيكون حينئذ ماذوناً بان يفسخ قونطرانوه تلك البضاعة ايضاً

المادة المائة والثالثة والاربعون. اذا فسخ القونطرانوه بسبب احدى الحالات المبينة في المادتين السالفتين فلا يجبر احد الطرفين اصلاً بان يعطي ضرراً او خسارة للآخر ومع ذلك اذا وقع فسخ القونطرانوه بعد الشروع في السفر فيجبر الراكب بان يعطي الدولون بحسب المسافة التي قطعها وهذا ايضاً مجبب ويتعين على الوجه المبين في هامش المادة المائة والثامنة عشرة

المادة المائة والرابعة والاربعون. اذا احتاجت السفينة الى التعمير في اثناء السفر وما اراد الراكب ان ينتظر الى نهاية التعمير فيكون مجبوراً ان يعطي الدولون تماماتها اذا رضي ان ينتظر لنهاية التعمير فيكون القبولان مجبوراً بان يعطيه عملاً لاقامته مجاناً لحد قيامه للسفر بالتالي واذا كان متصداً في القونطرانوه او البليت باكتو وشريه فيقوم له بجميع ذلك ومع هذا اذا كان القبولان بكف الراكب بان يتنقل الى المثل المشروط ويجزي له سائر مقاولاته وتعداته بسفينة اخرى مثل تلك ولم يقبل الراكب بذلك فلا يبيى له حينئذ حتى بان يطلب عملاً لاقامته ولا ما كولاته ليبدأ تقوم السفينة للسفر بالتالي

المادة المائة والخامسة والاربعون. اذا لم يحصل من المقاولات والتعهدات في حق الماكولات فيجبر حينئذ الراكب على ان يستنصر الاشياء التي يحتاج اليها لاجل تعينه اما اذا فرغت نفقته بسبب قضاء لم يشعر به قبلاً او من طولة السفر فيحينئذ كما انه كان يجبر على ان يترك السفينة ما زاد عن نفقته بموجب المادة الرابعة والستين كذلك الان يجبر القبولان ايضاً بان يعطيه ما يلزم له من النفقة ببذل مناسب ايضاً

المادة المائة والسادسة والاربعون. لا يجبر الراكب بان يعطي دولوناً عن الاشياء التي هو ماذون ان يستصحبها معه بالسفينة بموجب القونطرانوه ما لم يكن هناك مقاوله اخرى باعطاء الدولون عنها

المادة المائة والسابعة والاربعون. الراكب ينظر اليه فيما يستصحبه معه من الاشياء في السفينة نظير شاحن وبناء على ذلك اذا سلم تلك الاشياء الى القبولان فيجبر القبولان بان يعطيهما سنداً مقبولاً مشعراً باستلامها ويجزي في حق تلك الاشياء ايضاً

المحموق والمجبورية التي تخمونها المواد المينة في هذا القانون بحق اصحاب الشحن انما اذا لم
يسلم الاشياء المذكورة الى القبودان او الى الشخص المامور بتسليمها منه وايضا ما معه فحينئذ
لا يبقى له حق ان يطلب من القبودان ضرراً ولا ان يضمنه خسارة اصلاً اذا ضاعت او
تلفت او خسرت ما لم يكن وقوع هذا التلف والخسارة بسبب من القبودان او الملاحين ان
عن خطأ بوقع منهم

المادة المائة والثامنة والاربعون . اذا توفي الراكب في اثناء السفر فيجبر القبودان بان
يتخذ التدابير اللازمة بحسب الوقت والحال لاجل المحافظة على ماله من الاشياء في السفينة
واعطائه لورثته

المادة المائة والتاسعة والاربعون . يكون للقبودان حق التوقيف والامتيار على انما
للراكب من الاشياء داخل السفينة لكي يستحصل ما كان لازال لم يعط له من التولون
وبدل النفقة انما هذا الحق والامتيار يبقى له طالما كانت الاشياء المذكورة باقية في السفينة
او موضوعة من طرفه في محل لتحفظ فيه امانة فقط اما اذا كان صاحبها ياخذها او يخرجها
بطريقة ما فعند ذلك ينقطع عن القبودان هذا الحق والامتيار

المادة المائة والخمسون . لا يجبر القبودان في اثناء السفر على الدخول الى ميناء غير مشروطة
ولا على الانتظار مدة زائدة بنا على طلب احد الركاب لمنافعه الذاتية انما يكون ماذوناً ان
يدخل الى اول ميناء مسكونة يمكنه ان يقترب منها ويخرج اليها الراكب الذي يكون وقع في
علة ذات عدوى فقط

الفصل العاشر

فيما يخص قونطرانو الاستفراض البحري

المادة المائة والحادية والخمسون . قونطرانو الاستفراض البحري هو مقابلة استفراض
تعمل على السفينة او وسفها او عليها كليهما والسفينة والوسق الموهومان على الوجه اذا ضاعا
او تلبا بقضاء بحري فلا يصير حينئذ ايفاء تلك الدرام المستفرضه اما اذا وصلا بالسلامة
فيلزم حينئذ ايفاءهما مع التمتع البحري يعني الفائض الذي حصلت عليه المقابلة وهذا الفائض
يعطى بتمامه ولو كان زائداً عن المئدار المقرر قانوناً

المادة المائة والثانية والخمسون . قونطرانو الاستفراض البحري يتنظم اما بصورة رسمية
او فيما بين الطرفين فقط انما يذكر بالبيان . اولاً مئدار الدرام المستفرضه مع مئدار

الفائض المشروط . ثانياً أي شيء هو المرهون بمقابلة المبالغ المستقرضة . ثالثاً اسم السفينة واسمها والقباب صاحبها وقبوتاتها والفارضين والمستقرضين . رابعاً على اية سفرة او مدة كان ذلك الاقتراض والاستقراض الواقع لاجل سفرة واحدة او وقت معين . خامساً الوقت الذي يوفي به المبلغ المستقرض وفائضه . سادساً الوقت والتاريخ اللذان وقع فيها الاستقراض

المادة المائة والثالثة والخمسون . اذا رغب في تنظيم قونطرانو الاستقراض البحري بصورة رسمية وكان ذلك في الممالك العثمانية فيعقد على حسب اصوله وينظم في محكمة التجارة المحلية او قنصلارتها ولا يفرض مجلس البلد واذا كان في الممالك الاجنبية ففي شهيندية الدولة العلية وان لم توجد ففي الحكومة المتضبة المحلية

المادة المائة والرابعة والخمسون . اذا كان قونطرانو الاستقراض البحري ينظم فيما بين الطرفين فقط فيجبر المترض ان يصادق عليه ويوقع في محله او في احدى المحلات المذكورة بحسب ايجابه بخلاف عشرة ايام نهاية ما يكون من تاريخ القونطرانو

المادة المائة والخامسة والخمسون . اذا لم تجر احكام هاتين المادتين المذكورتين بسقط حينئذ قونطرانو الاستقراض البحري من حيثيته وبعد من قبيل الاستقراض المعتمد وبناء على ذلك كما ان الشخص المترض يضع امتيازاه في حق الاشياء التي يكون اقترضها كذلك المستقرض يكون مجبوراً شخصاً ومالاً بان يعطيه دراهم وفائضها القانوني ايضاً

المادة المائة والسادسة والخمسون . سند الاستقراض البحري يمكن تنظيمه في ان يوفي لامر ذات المترض وحينئذ تجوز احواله بطريق الجبر وحسب اصول السفينة وعند ما يتغير محل الشخص المحال عليه محل الشخص المحيل في امر الريح والخسارة انما اذا بلغ السلامة فلا تكون كفالة ذات المحيل التي هي حسب اصول الجبر واقعة على ابقاء التمتع البحري بعني الفائض المشروط بل ترجع الى اعطاء اصل المال فقط ما لم تكن هناك مقابلة معقودة بعكس ذلك

المادة المائة والسابعة والخمسون . الاستقراضات البحرية يمكن ان تكون على قصعة السفينة او آلاتها او طاقمها او جهازها او قومانياتها او حولتها او جميع ذلك او على كل قطعة وحصه تخصص من كل ما ذكر

المادة المائة والثامنة والخمسون . يمنع عمل استقراض بحري بدراهم يزيد مقدارها عن قيمة الاشياء المرهونة والا اذا عمل ذلك ثم اثبت الفارض بحسب استندعائه وقوع حيلة او دسيسة من طرف المستقرض فيمكن حينئذ ان يحكم بفسخ القونطرانو واعطاء الفائض

بحسب قانون

المادة المائة والثامنة والخمسون. اذا وقع استقراض بحري على الوجه المحرر وانما عن غير تجل ودسيمة من طرف المستقرض فيراعى القونطراتو ويعتبر بقدر ما بصادق عليه الطرفان فيما بينهما من قيمة الاشياء المرهونة او ما يقدر بمعرفة اهل الخبرة اما زيادة الدرام فنرد ونحصل مع فائضها المنتضي قانونا بالسوية

المادة المائة والستون. يمنع الاستقراض البحري على تولون سفينة لازال لم يكتسب ان التمتع المامولة من شحنها واذا صار ذلك فيكون للمقرض حق سوى ان ياخذ دراهم بلا فائض

المادة المائة والحادية والستون. كذلك يمنع الاستقراض البحري من طرف الملاجن على معاشائهم واجورهم واذا وقع ذلك فلا يمكن ان يطلب شي اكثر من استرجاع الدرام بلا فائض

المادة المائة والثانية والستون. المركب وطاقته والآلة وجهازه وقومانته وتولونه المكتسب ايضا في مرهونة بوجه الامتياز على الدرام وفوائضها التي تعطى لجهة قرض بحري على السفينة وكذلك الوسى بعد رهنا على الدرام وفوائضها التي تعطى قرضا بحريا على الوسى اما اذا كان الاستقراض البحري واقعا على قطعة من السفينة او من سفنها فيكون حكم الامتياز المذكور على تلك القطعة ويقدر مقدار الاستقراض فقط

المادة المائة والثالثة والستون. الاستقراض البحري الذي يجري من طرف القبودان اذا وقع في محل اقامة اصحاب السفينة او وكلائهم بدون ان يتحصل منهم رخصة بصورة رسمية او كانوا لم يتواسطوا في عقد المناولة بل جرى ذلك خارجا عن محل اقامتهم ولم تستوف به الشروط المبينة اعلاه في المادة التاسعة والاربعين فيجوز ان يكون للشخص المقرض حق الادعاء والامتياز على حصة القبودان في السفينة وفي التولون وليس له صلاحية ان يطلب شيئا زائدا عن ذلك

المادة المائة والرابعة والستون. اصحاب السفينة اذا لم يعطوا ما يصيبهم عن حصصهم لاجل ان تستعد السفينة للقيام والسفر يظرف اربع وعشرين ساعة من تكليفهم لذلك رسما بمنتضى

المادة الثامنة والاربعون المحررة اعلاه فتكون حصصهم من السفينة المذكورة رهنا على الدرام المستقرضة في محل اقامتهم لاجل تعبير السفينة وقومانيتها ايضا

المادة المائة والخامسة والستون. اذا جرت المناولة بان تستعمل الدرام المستقرضة

لاجل سفر السفينة الاخير مرجحاً غير ان الاستقراضات التي تحصل في اثناء السفر ترجح على الاستقراضات التي جرت قبل حركة السفينة واذا كانت حصلت جملة استقراضات في اثناء السفر الواحدة فالاستقراض الاخير يترجح على ما وقع قبالة واذا كان المركب في احد السفرات دنا بضرورة من احدى المين وربط فيها مدة فالدرام التي يستقرضها في تلك المدة تعتبر بدرجة متساوية

المادة المائة والسادسة والستون. اذا كان الاستقراض البحري على وسق موجود في السفينة ومذكور في القونطراتون ثم نفل ذلك الوسق وشحن في سفينة اخرى وضاع وتلف بنائبة او غير ذلك ولم يثبت بان امر نفلا ووسقه كان ناشئاً عن سبب مجبر قانوناً فلا يحصل ضرر الى المقرض من ضياع الوسق المذكور وتلفه

المادة المائة والسابعة والستون. اذا ضاعت الاشياء التي حصل الاستقراض البحري عليها وتلفت بالكلية او اغنصها التراصن او ضبطها العدو فضاغت وتلفت وكان امر اغنصها او ضبطها نشأ عن نائبة او اسباب مجبرة وحصل في الوقت والحل المدرجين في سند الاستقراض البحري فلا يجوز حيثلر استرداد الدرهم المقروضة انما اذا كان تخلص جانب من الاشياء المذكورة فلا تضيع حقوق المقرض على هذه الاشياء التي تخلصت

المادة المائة والثامنة والستون. لا تشمل الى المقرض خسارات تنشأ عن تقلل فيئات تقع بسبب رداة جنس الاشياء المرهونة او سخطها او تناقص مداها وتلفها او عن اسباب من طرف المستقرض او من خطأ التدودان والملاحين

المادة المائة والتاسعة والستون. عند وقوع الفرق والكسر تتقلل مصاريف تخلص ما يتخلص من الاشياء المرهونة وتتسدد الديون البحرية بما ينبغي من قيمته

المادة المائة والستون. الاخطار البحرية اذا لم يتعين زمانها في قونطراتو الاستقراض البحري فيعتبر حينئذ السفينة وطاقتها والآنها وجهازها وقروانيتها منذ قيام السفينة وسفرها لحده ما فصل الى الميناء المشروط التوجه اليها وتزوي مرستها او تربط غنيتها في احد المحلات وللضائع منذ رسي البضائع في السفينة او وضعها في الفلانة لاجل ارسالها الى السفن اما اذا وقع الاستقراض البحري في اثناء السفر على الامتعة الموسوقة فن بداية تاريخ القونطراتون لحده ما تنفرغ على البر في المحل المشروط ارسالها اليه

المادة المائة والحادية والستون. الاستقراض البحري اذا كان حصل على سفرة معينة ولم يحصل التوجه اليها فلا يتقدر الفارض ان ياخذ لتتبع الشروط لبل يمكنه ان يهتدد

الدرهم التي اعطاها مع فائضها القانوني بوجه الامتياز اما اذا كان ابتداء ما كان لحسابه
ذاتو من زمان الاخطار البحرية حسبانيين في المادة السالفة فحيث لا يكون له حق بحصول
التمتع البحري الذي حصلت المناولة عليه

المادة المائة والثانية والسبعون. الشخص الذي يعمل استقراضاً بحرياً على بضاعة لا يمكنه
ان يخلص من الدين اذا ضاع المركب ووسنة ما لم يثبت بانه كان له في شحن المركب بضائع
بقدر المبالغ التي استقرضها

المادة المائة والثالثة والسبعون. الذين يفرضون قرصاً بحرياً بخاصصون ما يقع من
الخسارات البحرية الجسيمة ولو كانت هناك مناولة بعكس ذلك ويقدر ما يصيب حصصهم
يخلص المستقرضون ايضاً من ديونهم ويخاصص المقرضون ايضاً من الخسارات البحرية
الاغنيادية اذا لم يكن هناك مناولة بعكس ذلك والخاصص المذكور بحسب على راس المال
المقرض ومجموع التمتع البحرية المشروطة

المادة المائة والرابعة والسبعون. السفينة او الوشق اللذان يقع عليها استقراض بحري
وسيفورطة ايضاً اذا غرقت السفينة اخيراً او كسرت وامكن ان يستخلص منها بعض اشياء
فيقسم ثمن الاشياء المستخلصة غرامة فيما بين المقرض وصاحب السفينورطة بحسب راس مال
المقرض فقط ويقدر المبلغ الذي ضمنه صاحب السفينورطة بشرط ان لا يحصل خلل في
الامتيازات المبينة في المادة الخامسة المذكورة اعلاه

الفصل الحادي عشر

في ما يخص بكنية السفينورطة يعني التامين

القسم الاول

في ما يخص بصورة تنظيم قونطرانو السفينورطة وما يبنى عليها

المادة المائة والخامسة والسبعون. قونطرانو السفينورطة هو عبارة عن مناولة بحرية
تضمن التعهد باعطاء الضمين تماماً الى المضمّن مقابل ما يبدل السفينورطة الذي باخذه صاحب
السفينورطة على مقدار ضامات ومضرات يمكن وقوعها بسبب نائبة بحرية على اشياء يحمز
عليها من ار تصادف خطر سفر بحري

المادة المائة والسادسة والسبعون. قونطرانو السفينورطة يعني سند المناولة ينظم بصورة
رسمية او فيما بين الطرفين فقط وانما لا يترك يو محل مفتوحاً ويذكر بواولاً السنة والشهر

واليوم الذي امضي وختم عليه فيه . ثانياً اسم المضمن وشهرته ومحل اقامته مع البيان عنه ان كان هو صاحب المال او قومسيوحي . ثالثاً جنس البضائع والاشياء المسوغة وثباتها او قيمتها المقدرة ومقدار الدراهم التي تسوغت بها . رابعاً الاخطار التي تعهد بها صاحب السفورطة خامساً . وقت وتاريخ ابتداء هذه الاخطار وانتهائها لاجل صاحب السفورطة سادساً بدل السفورطة . سابغاً اسم القودان واسم المركب ونوعه . ثامناً المحل الذي تخنت به البضائع او سوف تخن به . تاسعاً المينا التي ذهبت او سوف تذهب اليها السفينة . عاشراً المين والاساكل التي ياخذ المركب منها البضائع ويخرجها او يدخل اليها ويدنو منها حادي عشر . اذا كانت حصص المفاولة فيما بين الطرفين باثني عشر عند وقوع النزاع يحكم فيه ويتساوى بمعرفة مبرزين فندرج هذه المفاولة ايضاً ثاني عشر . جميع الشروط التي يربطها الطرفان في المفاولة على العموم

المادة المائة والسابعة والسبعون . سند السفورطة الواحد يمكن ان يحنوي جملة سفورطات بحسب تنوع الامتعة وتفاوت مقدار بدل السفورطة وتعدد اصحاب السفورطة المادة المائة والثامنة والسبعون . الاشياء التي تبنى عليها السفورطة يعني تقبل التضمين في اولاً . السفائن التي تذهب الى السفر بمفردها او مع سفائن اخرى موسوقة او فارغة مجهزة او غير مجهزة . ثانياً طاقم السفينة والاشياء . ثالثاً جهاز السفينة . رابعاً قومانيتهما . خامساً الدراهم المستقرضة حسب الاصول البحرية . سادساً جنس الوسق وانواعه . سابغاً كل ما كان من سائر الاشياء له ثمن ويمكن ان يصادف خطراً بحرياً

المادة المائة والثامنة والسبعون . قضية السفورطة تصير على الاشياء المذكورة بنماها او على جانب منها او مجموعها او على كل واحدة منها بمفردها ويمكن ان تصير ايضاً في زمن السلم او الحرب وقبل سفر السفينة او في اثناء سفرها وعلى ذهاب السفينة ومجيئها او ذهابها فقط او مجيئها فقط او على فترة تامة او وقت معين بجزاً ونهراً وجسولاً وما يقع في ذلك من امور السبر والسفر ونقل البضائع وحاصل الامر على كل ما كان من جميع الاخطار البحرية التي تقع في البحار والانهار والجبرات والمنازلات

المادة المائة والتاسعون . اذا ظهر تعجيل في تقدير قيمة البضائع والاشياء المضمونة وقعت افادات كاذبة في كمينها ومقدارها او تزوير في سند الثمن فيجوز حينئذ لصاحب السفورطة ان يكشف على تلك البضائع ويباينها ويقدر قيمتها ويصلح له ايضاً عدا ذلك ان يطلب ما يلزم من التاديب المضمين سواء كان يتضمن الضرر او جزءاً منه وجنابته

المادة المائة والحادية والثمانون. اذا كان المضمن لا يعرف في اية سفينة شحنت البضائع والاشياء التي يتظرها من المالك الاجبية يعنى حيثئذ من بيان اسم السفينة وقبولها انما يكون مجبوراً على ان يذكر في السند عدم معرفته بذلك ويبين تاريخ المكتوب الاخير وامضاء المخصص بخبر مجيها او امرها وحيثئذ يلزم ان تكون السفورطة لوقت معين

المادة المائة والثانية والثمانون. المضمن اذا لم يعرف جنس البضائع وقيمة الاشياء المرسله او تسليمه فيقدر ان يضمها باسمها العموي بضائع فقط بدون ان يذكر تلك البضائع والاشياء ويبينها بصورة اخرى في السند انما يلزم ان يذكر ويبين فيه لمن ارسلت او لمن تسلم اما لم يكن درج في السند مقابلة بعكس ذلك السفورطة التي تكون كهذه يعنى بالاسم العموي لا يمكن ان تشمل مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكها ولا الماس واللؤلؤ والجوهرات ولا المجات الحجرية

المادة المائة والثالثة والثمانون. البضائع والاشياء التي يتقدر ثمنها بسكة اجبية في قونطراتو السفورطة بحسب سعرها على موجب مسكوكات الدولة العالية ويعين بحسب رائج فيثات تاريخ امضاء القونطراتو ومحل

المادة المائة والرابعة والثمانون. اذا لم تعين قيمة البضائع والاشياء في قونطراتو السفورطة فيصير اثباتها حيثئذ من قائمة البضائع ودفاترها واذا لم توجد بها قوائم ولا دفاتر ايضاً فتقدر حيثئذ بحسب رائج فيثاتها وتقدم في وقت شحنتها ومحل مع ما اعطي منها من رسم الكهرك وباقي المصاريف الواقعة لحد نقلها الى المركب

المادة المائة والخامسة والثمانون. عند ما تعود السفينة من مملكة يجرها بالمقايضة فقط وحصلت السفورطة بدون ان تبين في السند قيمة ما شحن بها من البضائع والاشياء فتضم حيثئذ مصاريف النقل على قيمة البضائع والاشياء المدولة وتقدر قيمة تلك البضاعة والامتنعة المذكورة وتسمى بالنسبة لذلك الثمن مهما كان يبلغ مقدار

المادة المائة والسادسة والثمانون. اذا كان ما تعين وقت الخطر الجهرى ولا تبين زمانه في قونطراتو السفورطة يتندي حيثئذ وينتهي ايضاً فيما تعين وتخصص من الوقت والزمان لقونطراتات الاستراضات الجهرية في المادة المائة والسبعين المدرجة في ما مر

المادة المائة والسابعة والثمانون. الشخص الذي يكون ضمن مرة بضائع واشياء بحسب قيمتها بالتام لا يمكن ان يضمها ثانية في ذلك الزمان ولا جل تلك المخاطرات ايضاً واذا فعل ذلك فيحسب كانه لم يفعل انما صاحب السفورطة يمكنه ان يضمن في كل حال عند

صاحب سيفورطة اخر الاشياء التي اجري السيفورطة عليها والمضن يمكنه ان يضمن بدل السيفورطة وبديل السيفورطة الثانية يمكن ان يكون اما دون بدل السيفورطة الاولى واما اكثر منها ايضاً

المادة المائة والثامنة والثمانون. لا يجوز ان يضمن شيء عند ظهور المخاربة على بدل سيفورطة حصلت عليه المناولة في زمن السلم ولا ان يقتل بدل السيفورطة الذي حصلت عليه المناولة في وقت الحرب عندما تحصل المصالحة اخيراً ما لم يكن بين الطرفين مفاولة نعماً كس ذلك في هذه الخصوصات واذا كانت حصلت المناولة في قونطرانو السيفورطة بامكانية ضم بدل السيفورطة او نقابة ولم يتصرح ويخصص مقدار الضم والنابل يتعين ذلك حينئذ بمعرفة محكمة التجارة او الميزين بالنظر الى الخطر الواقع والوقت والحال وشروط القونطرانو المادة المائة والثامنة والثمانون. اذا ضاعت وتلفت البضائع التي يكون وسفها القودان في السفينة التي هوراكها لحساب ذاته او لحساب السفينة وكان قد اجري ضمانها فيكون مجبوراً بان يثبت لصاحب السيفورطة بانه اشترى البضائع المذكورة ويبرز له بوليصة شحنها ممضاة من تفرين من متقدمي الملاحين

المادة المائة والتسعون. كل من كان يجري السيفورطة من الملاحين او الركاب في المالك العثمانية مجبر بان يترك بوليصة شحن الامتعة التي احضرها من المالك الاجنبية ويعطيها الى شهيد الدولة العالية في المثل الذي ثمنها منه وان لم يكن فالى احد معتبري تجار الدولة العالية او الى الحكومة المحلية

المادة المائة والحادية والتسعون. اذا ظهر صاحب السيفورطة افلاس قبل نهاية الخطر البحري المشروط يكون للمضن حق ان يطلب منه كفيلاً على ابناء ما يجب على ذمتهم او ان يفتح احكام القونطرانو وكذلك اذا افلس المضن قبل ان يعطي بدل السيفورطة فيكون لصاحب السيفورطة صلاحية ايضاً ان يطلب منه كفيلاً او يفتح احكام القونطرانو على الوجه المهر

المادة المائة والثانية والتسعون. لا يمكن السيفورطة على تولون البضائع الموجودة بالسفينة ولا الارباح المحوطة منها ولا اجرة الملاحين ومعاشهم ولا دراهم الاستقراضات البحرية والتمتع البحري الحاصل منها واذا جرى ذلك فيعد كانه لم يجر

المادة المائة والثالثة والتسعون. الاشياء التي يلزم بيانها في سند القونطرانو من طرف المضن اذا سكنت عنها او اخبر عنها بالخلاف او كانت فارقة عما هو مبين في بوليصة الشحن

وعلم صاحب السيفورطة حقيقة واقعة حالها سواء كان لا يحصل خطر بقدر الدرجة التي يظن وقوعها في هذا السكرت والافادة او يلزم عن ذلك خطر اخر غير ذلك الخطر المظنون ولحظ تطيل القونطرات او عند بشروط اخرى فيحتذر يعتبر القونطرات والمجول كانه لم يكن في حق صاحب السيفورطة وهذا السكرت الواقع او الانادة المخالفة او الفارقة يستطاع حكم السيفورطة وان لم يحصل عنها سبب بوجب خسارة الاشياء المسوغة ورضاعها وتلقاها

القسم الثاني

في بيان ما يجب على ذمة المسوغين واصحاب السيفورطة

المادة المائة والرابعة والتسعون . اذا حصل التفرغ عن السفر قبل جريان الخطر البعري على موجب المادة المائة والسمين فيمنع حيثئذ قونطرات السيفورطة ولو كان ذلك عن سبب من طرف المسوغير ويسند بدل السيفورطة اذا كان اعطي انما يكون لصاحب السيفورطة حتى بان يأخذ في المائة نصف عن قيمة الاشياء المضمونة في مقام تعين الضرر او نصف بدل السيفورطة اذا كانت صارت السيفورطة باقل من المائة واحد

المادة المائة والخامسة والتسعون . جميع ما يقع من الضائعات والخسارات على الاشياء المضمونة يعود على صاحب السيفورطة سواء كان ذلك من دواعي النوا او الفرق او الكسر او التشيب او الفسخ او ما يقع بالضرورة من ابدال الطريق والسفر والمركب او تحويلها او النقص والحرق والضبط والاعتصاب وتوقيف الحرب واعلانه بامر الدولة او مقابلة الخصم بما فعلة من الخصومة وغير ذلك من المهالك والمخاطرات البحرية

المادة المائة والسادسة والتسعون . الضائعات والخسارات التي تقع بسبب تغيير الطريق او السفر والمركب عن غير اضطرار او بسبب من شخص المضمّن لا توجب ضرراً على صاحب السيفورطة بل اذا كان ابتدئ في جريان الخطر البحري لاجله ذاته فيكون قد اكتمل بدل السيفورطة ايضاً

المادة المائة والسابعة والتسعون . تنزل الفيتات وتناقص المتدار والضائعات بسبب رداءة جنس الاشياء المضمونة وسقطها مما يقع من الخسارات الناشئة باسباب من اصحاب الاشياء ومستاجر المينة وشايتها جميع ذلك لا يوجب ضرراً ولا خسارة على صاحب السيفورطة

المادة المائة والثامنة والسعون. لا يسأل صاحب السفورطة عن بارانارية قبودان السفينة وملاحيها يعني حيلهم وفسادهم وباقي منهم مثل بيع السفينة أو نفذ البضائع بدعوى انها اصببت بخاطر ما لم تكن حصلت المفاولة بعكس ذلك ومع هذا اذا كانت الاشياء المضمونة في السفينة وكان القبودان صاحب تلك السفينة كاملها او حصة منها فيسقط حكم المفاولة المذكورة بحسب مقدار حصته في المركب

المادة المائة والتاسعة والسعون. اجرة الدليل والرفيق والادلاء الذين يستغمدون في المين والانهار وجميع الرسومات السائرة التي تفصل من السفينة ووسطها لا يلزم ايناها واما من طرف صاحب السفورطة ما لم يكن وقع ذلك عن اسباب مجبرة

المادة المائتان. يلزم ان يتصرح في بيان الشحن الاشياء القابلة للتلف طبعاً كالخبطة او الذوب كالمخ والاشياء التي ترشح كالخمر والعسل ونشئين بانها من ذلك الجنس والا فلا يكون صاحب السفورطة مسئولاً عن خسارات وضائعات تعرض لهذه الاشياء ما لم يكن المضمن لا يعلم الشحن هو من اي جنس من البضائع حين تنظيم السند المذكور

المادة المائتان والواحدة قضية السفورطة اذا وقعت على بضائع شحن في السفينة ذهبا با ويا با تا م بعد ان وصلت السفينة الى المثل المشروط ذهبا با اليه عادت بدون رسي او اوسقت لكن شحنها لم يكن كاملاً فيكون لصاحب السفورطة حيتنر حتى بان ياخذ ثلثي المخرج الذي حصلت المفاولة عليه فقط ما لم يكن هناك مفاولة بعكس ذلك

المادة المائتان والثانية. اذا وقع قونطرانو السفورطة على مبلغ يريد عن قيمة الاشياء الموسوقة في السفينة وتحقق بان ذلك نوع من الحمل والدساتن من طرف المضمن فيحيتنر يكون القونطرانو المصنوع كانه لم يكن بجو

المادة المائتان والثالثة. اذا لم يكن في قضية السفورطة المذكورة حيلة ولا دسيسة من المضمن فبراعي فيحيتنر القونطرانو المعمل ويعتبر بقدر القيمة التي تقررت للسوق برضا الطرفين والا فتنتدر بمعرفة اهل الخبرة وينسخ فيما زاد عن ذلك واذا ضاعت الاشياء المذكورة وتلفت فينقص من الضرر الواقع كل واحد من اصحاب السفورطة بنسبة مقدار المبلغ الذي يكون ضمه ولا يمكنهم مع ذلك ان يستحصلوا بدل سفورطة المبلغ الزائد عن قيمة الاشياء بل يكون لهم حق ان ياخذوا التضييعات المصرحة والمبينة في المائة والرابعة والسعين المذكورة اعلاه فقط

المادة المائتان والرابعة. اذا صارت عدة قونطرات سفورطة على شحن واحد بدون

وقوع حيلة ولا دسيسة وكانت كامل قيمة الاشياء المذكورة تضمنت بالتونطراتو الاول
فحيثئذ يراعي هذا التونطراتو ويعتبر وتبرأ ذمة اصحاب السيفورطة الذين امضوا الباقي
ويكون لهم حق بان يأخذوا تضمنياً بموجب المادة المائة والرابعة والتسعين اما اذا لم تكن
قيمة الاشياء الموسوقة تضمنت تماماً بالتونطراتو الاول فحيثئذ يكون اصحاب السيفورطة
مسئولين بالتبعة عن زيادة قيمتها بحسب ترتب تاريخ قونطراتانهم

المادة المائتان والخامسة. اذا كان الوسى بقدر ما تضمن وضاع جانب منه وبقي الباقي
فحيثئذ يعطى تضمن ما وقع من الضائعات من طرف جميع اصحاب السيفورطة بحسب مقدار
ما يصيب حصة كل واحد منه

المادة المائتان والسادسة. السيفورطة تكون على البضائع التي تنوسق في السفن التي
يصرح عددها وتعين اسمها وبين ايضاً مقدار ما تضمن لكل واحدة منها واذا كان الوسى
شحن بواحدة منها فقط او بعدة منها فحيثئذ يكون صاحب السيفورطة مسؤولاً بمقدار ما
ضمنه على كل واحدة من السفن التي وضعت البضاعة وتضمنت بها ولو ضاعت جميع السفن
المشروطة ويكون له حق بان يفتح قونطراتو السيفورطة ويحصل التضمن المسطر في المادة
المائة والرابعة والتسعين المذكورة اعلاه

المادة المائتان والسابعة. اذا كان القيودان ماذوناً بان يدخل الى حيلة اساً كل لكي
يبدل وسفة او بكما فلا يكون حيثئذ صاحب السيفورطة مسؤولاً عما يقع من الضائعات
والتلفيات ما لم تكن الاشياء المضمونة موجودة داخل السفينة او وضعت في الفلنك لاجل
ابصالها الى السفينة او اخراجها من السفينة الى البر اذا لم تكن حصلت المناولة بعكس ذلك
المادة المائتان والثامنة. اذا كانت السيفورطة لوقت معين يتخلص صاحب السيفورطة
عند ختام ذلك الوقت عينو وحيثئذ يمكن للسوغر ان يضمن بضائعه جديداً عن تلكات
يمكن وقوعها في المستقبل

المادة المائتان والتاسعة. المضمن اذا ارسل السفينة الى محل ابعد من المحل المعين
والخاص في التونطراتو يتخلص حيثئذ من صاحب السيفورطة من المسؤولية ولو كان المحل
المعين هو على طريق ذلك المحل البعيد ويكتسب ايضاً بدل السيفورطة كما اذا كان ذلك الى
محل اقرب من المحل المتناول علوه فبحري شرائط السيفورطة بالتام

المادة المائتان والعاشر. اذا وقعت السيفورطة بعد ان تلفت البضائع الموسوقة
وضاعت او وصلت الى المحل المشروط وعلم المضمن بانها تلفت وضاعت او لم يعلم صاحب

السفيرة باتها وصلت لمحلها او حصل الظن الغالب بانه يمكن ان يحصل للمضمن علم عن ضياعها وتلفها او لصاحب السفيرة باتها وصلت لمحلها قبل ان يضماها على التوفيران فيثبت تكون السفيرة المذكورة في حكم مالم يكن

المادة المائتان والحادية عشرة. اذا تحقق بانه يمكن ان ياتي خبر على كل حال الى المحل الذي ينظم في فونطراتو السفيرة قبل ان يمضي عليه عن ضياع السفينة من المحل الذي تلفت به او الذي وصلت اليه او الذي يوصل اليه الخبر الاول عن تلفها او وصولها الى محلها فيثبت يحصل الظن الغالب المذكور في المادة السابعة

المادة المائتان والثانية عشرة. اذا وقعت السفيرة على الخبر الجيد او الردي فلا يعتبر حينئذ الظن الغالب المسطر في المواد السابقة ولا يفسخ الفونطراتو المذكور ما لم يثبت بان المضمن علم بضياع تلك الاشياء المضمونة او صار الخبر لصاحب السفيرة عن وصول السفينة الى محلها قبل امضاء التوفيران

المادة المائتان والثالثة عشرة. اذا ثبتت على المسوغر الكيفية التي سبق ذكرها في المادة المائتين والثانية عشرة المذكورة اعلاه فيثبت بحكم عليه بان يعطي خرج السفيرة الى صاحب السفيرة مضاعفا او ثبت ذلك على صاحب السفيرة فيعطي هو كذلك بدل السفيرة الى المضمن مضاعفا وعا عن ذلك ينظر في محاليتها الجزائية لكي يرتب جزاؤها بحسب احكام قانون الجزاء

القسم الثالث

في ما يخص ترك الاشياء المضمونة

المادة المائتان والرابعة عشرة. اذا غرقت السفينة بسبب عن نائية مجرية او نشبت على البر فكدرت او صارت بحالة لا تقبل السفر او اغتصبت من طرف الاعداء والقرصان او وضبطت من جانب دولة اجنبية او توقفت قبل ابتداء السفر بامر الدولة العلية او كانت الاشياء المضمونة عدمت او تلفت وكان مقدار الضائعات والخسارات يساوي اقل ما يكون ثلاثة ارباع مقدار المبلغ الذي تضمنت به فيمكن حينئذ بان تترك تلك الاموال والاشياء المضمونة من طرف صاحبها لحساب السفيرة وانما لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع مالم تهدد الاخطار البحرية على وجه الاحكام المبينة في المادة المائة والسبعين

المادة المائتان والخامسة عشرة. كامل الخسارات التي تعد مجرية عدا عن الضائعات

والخسارات المحررة في المادة السابقة تحصل تسويتها فيما بين المضمنين واصحاب السفورطة بحسب منافعهم الذاتية

المادة المائتان والسادسة عشرة . ترك الاشياء المضمونة بصبر تكليفها بلا شرط ولا يشل غير هذه الاشياء المضمونة الموجودة بحالة الخطر والاشياء الزائدة عنها

المادة المائتان والسابعة عشر ترك الاشياء الى اصحاب السفورطة بانهم ان يجري في ظرف ستة شهور اوسنة اوستين بحسب المحلات التي تذكر وتنفق فيها ياتي . وهو انه اذا ضاع المركب وتلف في مين وسواحل اوربا او مين وسواحل اسيا وافريقية في البحر الاسود والبحر الابيض فيجوز ترك السفينة او تحويلها المضمونة في ظرف ستة اشهر من اعتبار يوم مجيء خبرها الى المضمن او من اليوم الذي ياتي له به خبر ارسال السفينة الى الاسا كل والمحلات السالفة الذكر اذا غصبت او ضبطت هناك ايضاً اما اذا كانت السفينة ضاعت وتلفت او غصبت وضبطت في الجزائر والسواحل الكائنة في اسور وقناري وماري وغربي افريقية وشرقي امرقيا فسنة واحدة من حين اخذ الخبر عن ضياعها او ضبطها وارسالها لتلك المحلات واذا ضاعت السفينة او ضبطت في باقي المحلات البعيدة من كنف الارض ففي ظرف ستين من اخذ الخبر عن ضياعها وارسالها الى تلك الاطراف ثم بعد مرور هذه المدات لا يعود يقبل ترك يقع من جانب المضمنين

المادة المائتان والثامنة عشرة كل ما يقع من الاخطار الموجهة لترك الاشياء المضمونة او بعد من التهلكات البحرية ويعود على اصحاب السفورطة يكون المضمن مجبوراً بان يبلغ الى اصحاب السفورطة رسماً خبره في ظرف ثلاثة ايام من وصوله اليه

المادة المائتان والتاسعة عشرة . اذا انقضت المدات المينة فيما ياتي بدون ان يوخذ خبر اصلاً بعد قيام السفينة وسفرها او بعد اليوم المين في الخبر الاخير الوارد عنها فيمكن حجتته المضمن ان يترك الاشياء التي ضمنها الى اصحاب السفورطة ويطلب تعويضاتها المشروطة بدون ان يجبر على اثبات ضياع السفينة وهذه المدات تكون ستة شهور للسفريات الناصرة التي تقع من احدى مين المالك العثمانية لآخرى منها الى مين وسواحل اوربا واسيا وافريقية في البحر الاسود والبحر الابيض ومن هذا الطرف ستة ونصف ايضاً للاسفار التي تقع من المالك العثمانية الى باقي البلاد البعيدة ومنها الى هذا الطرف اما اذا وقع السفر فيما بين اسكتلين خارجتين عن المالك العثمانية فيحتد تكون المدة بقدر احدى المدات المحررة بحسب زيادة قرب هذه المين لاي مينا او محل كان من المين المذكورة اعلاه ويكتفي

على أي حال كان من المضمّن ليعري أمر الترك يمين على أنه لم يأخذ خبراً أصلاً لا على خط مستقيم ولا بالواسطة عن السفينة المضمّنة أو البضائع المضمّنة الموسومة فيها ما لم يثبت عكس ذلك من طرف أصحاب السفورطة ويصلح المضمّن من بعد انتضاء المدات المذكورة إجراء قضية الترك مع طالب حق من السفورطة إنما يمكنه أن يجري دعواه هذه لحد ختام المدات المعنية في المادة المائتان والسابعة عشرة فقط.

المادة المائتان والعشرون . إذا وقعت السفورطة أوقت محدود فتعتبر حيثئذ السفينة بعد انتضاء المدات المعنية في المادة السالفة للأسفار القصيرة والطويلة بأنها ضاعت ضمن وقت السفورطة المحدود إنما إذا أثبت ضياع السفينة بأنه كان خارجاً عن وقت السفورطة فتكون قضية الترك بحكم ما لم يكن ويلزم حيثئذ بأن يرد ما قد أعطى من التضمينات لاجلها مع فائض القانوني.

المادة المائتان والحادية والعشرون . الأسفار التي تقع خارج بوغاز جبل طارق وفي جميع سواحل وجزائر أوروبا وإفريقية وآسيا الكائنة في البحر المحيط والجزائر الكائنة في شمال إفريقيا وجنوبها وإطرافها تعد من الأسفار المديّة.

المادة المائتان والثانية والعشرون . المضمّن يمكنه إذا شاء أن يبين في ورقة قضية التبليغ التي سبق ذكرها في المادة المائتان والثامنة عشرة الحرية إعلاء بأنه يريد إجراء قضية الترك حالاً ويطلب من صاحب السفورطة أن يعطيه التضمينات المشروط إعطاؤها في ظرف المدة المعنية في القوّنات أو أنه يريد إجراء الترك بظرف المدات المقررة قانوناً.

المادة المائتان والثالثة والعشرون . المضمّن يكون مجبوراً بأن يبين مع إجراء الترك بالسوية جميع السفورطات التي علمها بالذات أو بالواسطة أو أمر بأعمالها على السفينة أو البضائع مع المبالغ التي أخذها فرضاً بحرياً ولا تقتضي حيثئذ المدة التي يلزم اعتبارها من تاريخ قضية الترك لأجل تحصيل ما يلزم من التضمينات على تاريخ بيان المخصوصات المذكورة وتوقف لحدها إنما لا يلزم عن ذلك تحديد المدة المعنية لتقديم استدعاء قضية الترك المادة المائتان والرابعة والعشرون . المضمّن إذا بين المخصوصات المذكورة أحياناً فحيثئذ لا يمكنه أن يستفيد من السفورطة بل عدا عن ذلك بحرياً أيضاً على إعطاء المبالغ التي يكون استقرضها فرضاً بحرياً ولو كانت السفينة ضاعت أو غصبت أو ضبطت.

المادة المائتان والخامسة والعشرون . إذا غرقت السفينة أو نصبت على البر فكسرت

فحينئذ يجهز المسوغر بان يصرف غيره على تغليب الاشياء الغرقانة بشرط اقتداره على اجراء امر الترك في وقت ومحل أيضاً ويكون له حق بان يستحصل مصاريفه التخلصة بتدريسية الاشياء المستخلصة عندما يؤمن عليها بيمين

المادة المائتان والسادسة والعشرون. اذا لم يبين في القوفاط وقت لاعطاء المبالغ المسوغة نصيباً فحينئذ يكون صاحب السفورطة مجبوراً بان يعطي المبالغ المذكورة في ظرف مرور ثلاثة شهور من ابلاغ قضية الترك له وان لم يعطها فيكون حينئذ مجبوراً بان يعطي ذلك فائضها القانوني ايضاً وتعتبر الاشياء المتروكة في مقام رهن على ديونه هذه المادة المائتان والسابعة والعشرون. المضمن يبلغ الى صاحب السفورطة السندات وباقي الاوراق التي تثبت الشحن ووقوع الضائعات قيل ان يدعى عليه لكي يستحصل منه المبالغ المضبوطة

المادة المائتان والثامنة والعشرون. يتدر صاحب السفورطة بان يادر لاثبات ما يخالف المواد والوقوعات التي تحويها السندات والاوراق السالفة الذكر الا انه عندما يعطي الفرار على احضار اوراقه ودلا بطلان المختصة بذلك اذا كان المسوغر يقدم كفيلاً بالوقت ذاته على ترجيعه اخيراً المبالغ التي طلبها فيحكم حينئذ على صاحب السفورطة بان يعطي حالاً المبالغ المذكورة موقتاً والكفيل المرقوم يخلص من الكفالة اذا لم تحصل الدعوى من طرف صاحب السفورطة لحد مرور اربع سنين اعتباراً من يوم الكفالة

المادة المائتان والتاسعة والعشرون. اذا تباعدت قضية الترك على الوجه المبين اعلاه وقبلت او حكم بها فتصير الاشياء المتروكة عائدة وراجعة الى صاحب السفورطة اعتباراً من تاريخ تركها ومن ثم اذا تاخر مجيء السفينة او البضائع والاشياء المتروكة له بعد وقوع تركها فلا يمكن ان يجعل ذلك عذراً او علة للتخلص من اعطاء المبالغ المضبوطة

المادة المائتان والثلاثون. تولون البضائع والاشياء المستخلصة بترك ايضاً مع ترك السفينة ولو كان معطى مهيلاً وبصر مخفصاً بالسفورطة ولا يحصل من ذلك خلل على حقوق اصحاب الترض الجري ولا على اجرة ملاحي السفينة ومعاشاتهم في اثناء السفر ولا على اعطاء المصاريف الواقعة

المادة المائتان والحادية والثلاثون. اذا ضبطت السفينة وترقت من طرف احدي الدول فيكون حينئذ المضمن مجبوراً بان يبلغ القضية الى صاحب السفورطة بظرف ثلاثة ايام من اخذ الخبر عنها ومن ثم اذا كانت الاشياء المضبوطة ضبطت وتوقفت في مجاز اوروبا

او في البحر الابيض او في بحر بلطيق فيمكن حثثه تركها الى صاحب السفورطة بظرف سنة
شهور او كان ذلك في عملات بعيدة عن هذه المحلات ففي مرور سنة واحدة ويتبدل
المئات اعتباراً من تاريخ تبليغ الضبط والتوقيف له ايضاً اما اذا كانت الاشياء المضبوطة هي
ما يتلف ويعدم فتقتل حيثث المئات المذكورة الى شهر ونصف في الشق الاول وثلاثة
اشهر في الشق الثاني

المادة المائتان والثانية والثلاثون. المضمون مجبرون بان يصرفوا غيرتهم من كل جهة
بقدر ما يمكنهم لاجل استخلاص الاشياء المضبوطة في ظرف المئات المعنية والمخصصة في المادة
السابقة وكذلك اصحاب السفورطة ماذنون ايضاً بان مجروا من طرفهم كل انواع الحركات
المتضمنة لاجل تخليص هذه الاشياء سواء كان ذلك بالانفراد منهم او بالاتفاق مع المضمينين
المادة المائتان والثالثة والثلاثون. اذا تعدت السفينة على البر ثم امكن تعويمها
واصلاحها بحالة يمكن معها ان تصل الى المحل المشروط ذهابها اليه فلا يمكن تركها الى صاحب
السفورطة بدعوى انها غير قابلة للسفر. الم تجاوز مصاريف اصلاحها ثلاثة ارباع المبلغ
الذي تضمنت به اذا تعمرت على ذلك الوجه فيحثث لايضيق حق المضمين عن ان
يستحصلوا من اصحاب السفورطة المصاريف والاضرار والخسائر التي نشأت من قعودها
على البر

المادة المائتان والرابعة والثلاثون. اذا تبين عدم قابلية السفينة للسفر بمعرفة اهل التجربة
فيكون حيثث الشخص الذي ضمن وسفها مجبوراً بان يبلغ ذلك الى صاحب السفورطة
بطرف ثلاثة ايام من اخذ هذا الخبر

المادة المائتان والخامسة والثلاثون. مجبر القبولان في تلك الحالة بان يسعي ويبذل
الغيرة على مداركة سفينة اخرى سريعاً لكي ينقل اليها البضائع الموسوفة معه وبوصلها الى
المحل المشروط ايصالها اليه

المادة المائتان والسادسة والثلاثون. اذا شحنت البضائع المذكورة في سفينة اخرى حباً
تبين في المادة السابقة الذكر فيحثث نعود على صاحب السفورطة ايضاً الاخطار والخسائر
لا يمكن ان ترتب على الامتعة المذكورة في تلك السفينة لحد ما تصل وتفرغ في المحل
المشروط ايصالها اليه

المادة المائتان والسابعة والثلاثون. كذلك متى شحنت البضائع في سفينة اخرى على
الوجه المحرر يكون صاحب السفورطة مجبوراً وضامناً بان يفي خسائر البضائع المذكورة

واضرارها ومصاريف تدفعها واجرة مخازنها ومصاريف فتحها بالثاني وجميع ما يقع من باقي المصاريف لاجل تخليصها بقدر المبلغ المضمون

المادة المائتان والثامنة والثلاثون. اذا لم يجد القيدان سبعة اخرى لكي يضمن بها البضائع وينقلها الى المحل المشروط باصالتها اليه في ظرف المدات المعينة في المادة المائتين والحادية والثلاثين المسطرة اعلاه فيمكن حينئذ للضمن ان يترك امتعة بظرف المدات المخصصة في المادة المائتين والسابعة عشرة ابتداء من انتضاء المدة المعينة لاجل شحن البضاعة في غير سفينتها

المادة المائتان والثامنة والثلاثون. الاشياء المضمونة اذا اغتصبها القرصان وما امكن للضمن ان يخبر بها صاحب السفينة فيمكنه ان يخلصها باعطاء بدل عنها بدون ان ينتظر الحصول على امر او رخصة منه انما يكون مدبونا بان يبلغه حالا عند ما تسمح له الفرصة عن المبلغ الذي يكون قد تساوى مع القرصان عليه واجبر على اعطائه لم لاجل تخليصها المادة المائتان والاربعون. عندما نتليح الكيفية لصاحب السفينة على هذا الوجه فيكون له حق الاختيار بانه ان يقبل اذا شاء هذه المساواة لحسابه او ان يرفضها وما يختاره من احدي هذين الشقين يجبر على ان يخبر به رسماً للضمن في ظرف اربع وعشرين ساعة من تليح قضية المساواة له ثم اذا تبين له قبوله قضية المساواة لحسابه فيكون مجبوراً حينئذ بان يعطي حالا المحصة التي اصابته الاشياء المضمونة من بدل التخليص بحسب شرائط المساواة وتكون اخطار السرقة التي تقع بعد ذلك ايضا عائدة عليه كذلك بموجب قونطرانو السفينة واما اذا لم يبلغه عما يختاره من هذين الوجهين في المدة المذكورة فيعتبر حينئذ بانه لم يقبل امر المساواة لحسابه

الفصل الثاني عشر

في ما يختص بالاوریات بعني الخسارات البحرية

القسم الاول

في ما يختص بكيفية الخسارات البحرية وعدد انواعها وكيف تكون نمونها المادة المائتان والحادية والاربعون. جميع ما يقع من ابتداء المدة المعينة للاخطار البحرية في المادة المائة والسبعين المسطرة اعلاه الى حيث نهايتها من كل انواع الخسائر والاضرار التي تترتب على السفينة والبضائع الموسوقة بها وجميع ما يقع فوق العادة من

المصاريف على السفينة والوسق اجمالاً او على كل منها افراداً بعد من الخسارات البحرية
المادة المائتان والثانية والاربعون . الخسائر البحرية نوعان يطلق على احدهما جسيم
وعمومي وعلى الاخر اعنبادي وخصوصي

المادة المائتان والثالثة والاربعون . اذا لم توجد مقاولات خصوصية فيما بين الطرفين
تجري نسبة الخسارات البحرية تطبيقاً الى الاحكام والشرائط الميينة فيما ياتي

المادة المائتان والرابعة والاربعون . الخسارات البحرية العمومية ننسم غرامة على جميع
الامتنعة المشحونة وعلى نصف المركب ونصف التولون وعلى الامتنعة المطروحة في البحر لاجل
سلامة السفينة ووسطها بحسب قيمة كل واحدة من ذلك اما الخسارات البحرية الخصوصية فهي
ما يترتب من الخسائر والاضرار او يقع من مصاريف فوق العادة على اي شيء كان وفي
تعود على صاحب ذلك الشيء فقط

المادة المائتان والخامسة والاربعون . الخسارات البحرية العمومية هي اولاً ما يعطى
للنصران من النفود وباقي الاشياء بطريق المساواة لاجل تخليص السفينة والبضائع المشحونة
بها من بدم . ثانياً الاشياء التي طرح في البحر لاجل السلامة العمومية او لمنفعة السفينة
وحمولتها جميعاً . ثالثاً ما يقع او يكسر مخصوصاً بتلك النية ايضاً من العنن والصواري والقنوع
وباقى طواقم السفينة والاشياء . رابعاً كذلك ما يترك بالنية المذكورة ايضاً من الياطرات
وطواقم الحبال والامتنعة . خامساً الاضرار والخسائر التي تترتب من طرح الاشياء في البحر
بحسبها ذكر على ما يبقى من الامتنعة في السفينة . سادساً الخسارات الموقعة قصداً على السفينة
لاجل طرح الاشياء في البحر وتخفيف السفينة وتخليص البضائع وتفرغ المياه التي تكون
دخلت الى السفينة معاً يعرض من التلقيات على الامتنعة بسبب هذا العمل . سابعاً ما يصرف
من الدرهم على اطباء وجراحين ونفقات وتضمينات لاشخاص يوجدون داخل السفينة
ومبحرون او يعطون بمصادمة الاعداء لاجل محافظتها . ثامناً البديل الذي يعطى لاجل
تخليص الذين يرسلون برّاً او بحراً بخدمة للسفينة او وسطها وبقية الاعداء عليهم انقبض او
ياسروهم سواء كان البديل اعطي من طرفهم او من طرف غيرهم . تاسعاً اجر الملاحين
ومصاريف اكلهم في اثناء توقيف السفينة بعد ابتداء سفرها عند ما تؤخذ بامر دولة اجنبية
او تتوقف بوقوع محاربة ما لم تخلص السفينة مع حمولتها من تهديها لبعضها بعضاً وكانت
السفينة موجهة مشاهرة ليس لها مجبورية بان تعطي شيئاً لاجل التولون حسب اقتضاء المادة
المائة والثانية والعشرين . عاشرأ مصاريف اصلاح ترميم الغريبات الموقعة بالسفينة بالنصد

والرضا لاجل السلامة العمومية واجرة الادلاء مما يصرف بدخول السفينة الى احدى
المين وخروجها منها عند ما تجبر على ذلك ضرورة لكي تخلص من تهلكة قريبة اما من
النواو من مطاردة الاعداء لها بنية ردية مع ما يقع من مصارف التفرغ بقصد تخفيفها لكيا
تدخل الى احدى المين او الى محل قوي او الى نهر بسبب من تلك الاسباب . حادي عشر
مصاريف اخراج البضائع المشحونة الى البر لاجل اصلاح وترميم الاضرار الواقعة بالنقص
والرضا لاجل السلامة العمومية واجرة الخازن ومصاريف تحميلها بالثاني الى السفينة .
ثاني عشر ما يصرفه القبودان عند ما يطلب استرجاع السفينة وحمولتها سوية اذا كانوا ضحايا
وتوقفا او اخذوا رسلا . ثالث عشر ما يقع من المصاريف لاجل نشوب السفينة على البر
قصد احترازاً من ضياعها تماماً او الناء القبض عليها ثم اخراجها اخيراً الى البحر مع
الاضرار والخسائر التي تترتب عليها وعلى سفنها اجمالاً او افراداً . رابع عشر وحاصل الامر
كلما يترتب من الخسائر والمصارف التي تقع بالنقص والرضا على السفينة وشحنها في اثناء مدة
التهلكة عند وقوع الخطر لاجل منفعة السفينة وسفنها والسلامة العمومية بمضبطة تشتمل لدى
المذاكر من طرف القبودان والملاحين فتحتوي اسباب ذلك وعلة او وقوع على خط مستقيم
من التهلكة المذكورة مما يقع من المصاريف في تلك الحالة

المادة المائتان والسادسة والاربعون . اما الخسائر البحرية المخصوصة فهي اولاً
الخسائر والاضرار التي تترتب من رداة السفينة وعطل شحنها بالذات او من النوء والغبط
والاغتصاب والفرق والنشيب والعود قضاء على البر . ثانياً ما يقع من المصاريف لاجل
استخلاص السفينة وحمولتها وسلامتها . ثالثاً ما يقع من الضائعات والخسائر من جهة
الغنم والباطرات والقاروع والصوراري وطواقم الحبال والفلابك باسباب انزو وباني
النواب البحرية . رابعاً مصاريف الدخول لاحدى المين ضرورة . واه كان ذلك لاجل
مداركة ما كولات او اخذ ماء او تعبير تسبب عن ضرر وقع بقضاء على صورة من الصور
خامساً مصاريف المأكولات والاجر التي تعطى الى الملاحين في اثناء توقيف السفينة عندما
تكون مستأجرة على سفرة تامة وضبطت في اثناء سفرها وتوقفت بامر احدى الدول . سادساً
مصاريف المأكولات والاجر التي تعطى الى الملاحين في مدة تعبير السفينة والقرتينة اذا
كانت مستأجرة بالشرية على سفرة تامة . سابعاً جميع ما يقع حاصل الامر من الخسائر
والثلفيات والمصاريف من ابتداء شحن السفينة وسفرها الى حيث وصولها لمحلها وتفرغها
سواء كان على السفينة فقط او على سفنها فقط

المادة المائتان والسابعة والأربعون . الخسارات المترتبة على البضائع المشحونة بسبب عدم تكسير القبولان القاري والفلقات وباقي التوافد التي تكون على ظهر المركب أو عدم ربط غمخ السفينة أو عدم جودة طواقم الحبال المستعملة لاجل شحن السفينة وترايفها وجميع ما يقع من باقي التوائب بمساحة من القبولان أو البحرية ولئن كان بعد كذلك من الخسارات البحرية المخصوصة ويعود على اصحاب المتاع رأساً الا ان اصحاب المتاع تكون لهم صلاحية الادعاء وقدرة على تضمين اضرارهم وخسائرهم من القبولان والسفينة والدارون

المادة المائتان والثامنة والأربعون . ما يعطى من الاجر الى الادلاء والرفقاء لاجل دخول السفينة الى ميناء أو نهر أو خروجها منها مع خرج اذن السفينة وترخيصها ونياشين البوابة والرايو رطو والبراميل والسلاسل والاوتاد والفنارات ورسم المرسى وباقي الرسومات المفريفة لا يعد من الخسارات البحرية وإنما هو مصاريف تعود على السفينة

المادة المائتان والتاسعة والأربعون . اذا تصادم سفينتان مع بعضهما بعض وكان ذلك واقعاً بقضاء صرف فالحسارة التي تترتب من ذلك لا تسترد من طرف احد اصلاً بل ترجع على السفينة المتضررة اما اذا وقع ذلك بسبب تقصير احد قبولاني السفينتين فتعطي حينئذ الحسارة الحاصلة من طرف القبولان الذي يكون هو السبب فيه واذا كان ذلك ناشئاً عن تقصيرات منها كليهما أو كان مجهولاً من كان منها السبب فيحينئذ تعتبر كل من السفينتين متعامساً وتؤخذ من كل منهما مصاريف التعمير بحسب قيمته وعند ما تقع هاتان الفقرتان الاخيرتان يكشف فيها على الضرر الحاصل ويتقدر بمعرفة اهل الخبرة

المادة المائتان والخمسون . استدعاء الخسارات البحرية اذا كانت من الخسارات العمومية لا يقبل ما لم يتجاوز في المائة واحد من قيمة السفينة وشحنها بالانضمام الى بعضها بعض واذا كانت من الخسارات المخصوصة فكذلك ما لم يتجاوز في المائة واحد من قيمة الاشياء المخرانة

المادة المائتان والحادية والخمسون . اذا درج في قونطرانوا السيفورطة شرط البراءة من الخسارات فيخلص حينئذ اصحاب السيفورطة من الخسارات العمومية والمخصوصية ما عدا التضايا التي هي مدار لنقضية الترك اما في التضايا التي هي مدار للترك فالمضمون ما دونون فيها بخنارونه من قضية الترك أو تضمين الخسارات

القسم الذاتي

فيما يختص بطرح البضائع في البحر وتقسيم الغرما الواقعة في الخسارات الجسدية العمومية
المادة المائتان والثانية والخمسون. اذا جبر القبودان بان يطرح مقدراً من وسق
سفينة في البحر او ان يقطع صواريه وغنما او يترك ياطرانو او ان يتخذ تدبيراً من التدابير
التي هي فوق العادة لاجل السلامة العمومية من النوء او من مطاردة الاعداء وكان يوجد
في السفينة من لم علاقة في الشئ فياخذ رايهم وراي المتقدمين بين الملاحين في ذلك واذا
حصل اختلاف في الاراء فيرجح حيث يراه رايه وراي المتقدمين من الملاحين وينتسب باجراء
المتنص على ذلك الوجه

المادة المائتان والثالثة والخمسون. اذا اوجب الحال طرح اشياء في البحر فباني
القبودان حيث يظن بقدر الممكن ما كان اقل لروماً ونقل حملاً واخف ثمناً من الاشياء الموجودة
اولاً فاولاً ثم بعد ذلك باقي الاشياء التي يختارها مما يوجد على الظهر بعد ان ياخذ فيها راي
المتقدمين من الملاحين

المادة المائتان والرابعة والخمسون. يجبر القبودان بان ينظم سريعاً متى حصلت له وقت
مضبوطة تضمن المذاكرة التي جرت والقرار المعطى بالخصوص المذكور وتكون هذه المضبوطة
حاوية اولاً اسباب طرح الاشياء في البحر. ثانياً التصريح عن الاشياء المطروحة في البحر
او التي تضررت. ثانياً بمضي الاشخاص الذين اعطوا رأياً في ذلك ويختمون على المضبوطة
واذا وجد من يستنكف عن ذلك فيتين سبب استنكافه ومن بعد ان تنظم المضبوطة على
ذلك الوجه بقيدها في دفتر اليومية

المادة المائتان والخامسة والخمسون. عند ما فصل السفينة الى اول ميناء تقترب اليها
يجبر القبودان بان يؤيد صحة الوقوعات المسطرة في المضبوطة المذكورة المقيمة في دفتر يومية
السفينة ويؤمن عليها بيمين بحضرة الحكومة المينة في المادة الالية

المادة المائتان والسادسة والخمسون. دفتر مفردات التضامات وما ينفع من الخسارات
ينظم في محل تفرغ السفينة بسعي وغيره القبودان ومعرفة ارباب الوقوع فاذا كان المحل
المذكور هو من المالك المحروسة الشاهانية فتتعين ارباب الوقوف من جانب محكمة التجارة
او قنصلاريتها واذا لم يوجد فيتصوبون من طرف مجلس البلدية واذا كان من المالك الاجنبية
فيتعينون من جانب شهبندرية الدولة العلية وان لم يكن موجوداً فمن جانب الحكومة المحلية

المادة المائتان والسادسة والخمسون . الحصادات الواقعة والاشياء المطروحة في البحر
تقدر ثمنها بقدر قيمتها التجارية في الحل الذي فرغت فيه السفينة وجنس البضائع المطروحة
في البحر وانواعها ينبت بابرار بواجح الثمن والنواطر وباقي الاوراق الموجودة التي تصلح
للاحتياج

المادة المائتان والثامنة والخمسون . اهل الخبرة المعينون لاجل تقدير الثمن يرتبون
دفتر توزيع الضائعات والحصادات ويقسمونها ايضا وهذا التقسيم يجري غراماً على جميع الاشياء
المطروحة في البحر والمتروكة والمخلصة مع نصف السفينة ونصف ناولونها بحسب قيمتها
الجارية في محل تفريغ السفينة

المادة المائتان والتاسعة والخمسون . اجراء قضية تقسيم الغراماء المذكورة اذا كان في
المالك المحروسة بحكم ويتساوى من طرف المحكمة التجارية المحلية وان لم تكن فن طرف
مجلس البلدة وان كان في المالك الاجنبية فن طرف شهيديتية الدولة العلية وان لم يوجد
فن طرف المحكمة المقنضية المحلية

المادة المائتان والستون . اذا كانت اجناس البضائع المشحونة وانواعها غير معينة في
بوليعة الثمن على وجه الصحة وقيمتها ازيد من المقدار المبين ايضاً وكانت البضائع المرقومة
قد تخلصت فتمخصص من تقسيم الغراما بحسب قيمتها الصحيحة واذا كانت تلفت فتعطي بدلائها
بحسب اجناسها وانواعها المينة في بواجح الثمن واذا كانت البضائع المذكورة دون النوع
المبين في بواجح الثمن وتخلصت فتمخصص بحسب نوعها المبين في البوليعة واذا كانت طرحت
في البحر او عطبت فتعطي بدلائها بحسب قيمتها الصحيحة

المادة المائتان والحادية والستون . المهمات المحررية والطعامية التي تكون لاجل محافظة
السفينة وتعيش الملاحين مع ملابس الملاحين والركاب لا تدخل في تقسيم الغراما لاجل
تضمين البضائع المطروحة في البحر اما باقي الاشياء كافة فتدخل الغراما

المادة المائتان والثانية والستون . الاشياء التي لا توجد بها بوليعة ثمن او علم وخبر
من التبردان او لا تكون مينة في مانيستو السفينة يعني دفتر قيد الثمن اذا طرحت في
البحر فلا تعطى الثمن انما اذا تخلصت فتدخل في غراما الحصادات البحرية

المادة المائتان والثالثة والستون . الاشياء المرسوفة على الظهر (كوكرتة) اذا تخلصت
فتدخل في الغراما وانما طرحت في البحر او عطبت من طرح الاشياء في البحر فلا يمكن
لاصحابها ان يطلبوا تعويضها غرامة فيما عدا السباحة الساحلية القصيرة بل يكفهم ان يطلبوا

تضمينها من القبولان بحسب احكام المادة الرابعة والاربعين

المادة المائتان والرابعة والستون. الخسائر التي تعرض على السفينة بسبب طرح الاشياء في البحر اذا كانت وقعت لاجل تسهيل امر الطرح فقط فتتساوى غرامة

المادة المائتان والخامسة والستون. كما انه اذا لم يمكن تخلص السفينة بواسطة طرح الاشياء في البحر لا يبقى حيثئذ عمل للغرما اصلاً كذلك لا يدخل ما كان تخلص من هذه الاشياء في الغرما لاجل تضمين التي طرحها في البحر والتي خسرت

المادة المائتان والسادسة والستون. اذا تخلصت السفينة بواسطة طرح الاشياء في البحر بقيت مداومة على السفر واخيراً عرفت وتلفت فحيثئذ يدخل ما تخلص من الاشياء فقط في الغرما بحسب قيمته وهو في حاله المحاضرة بعد تنزيل مصاريف تخلصه لاجل تضمين الاشياء المذكورة

المادة المائتان والسابعة والستون. اذا تخلصت السفينة او شتمها بواسطة قطع وكسر الاعمال وطولها او بترتيب نوع خسارة اخرى ثم ضاعت اخيراً البضائع المخونة بها وتلفت او غصبت ونهبت فلا يكون للقبولان حق بان يطلب من اصحاب هذه البضائع او شاحبيها ومنسليمها حصّة من الغرما المختصة بالخسائر المذكورة

المادة المائتان والثامنة والستون. اذا ضاعت البضائع المخونة بسبب واقع من اصحابها ومنسليمها او عن خطأ منهم فتعتبر حيثئذ كأنها ضاعت وتدخل في غرما الخسائر العمومية

المادة المائتان والتاسعة والستون. الاشياء المطروحة في البحر لا تدخل في وقت من الاوقات اصلاً في غرما الخسائر التي تعرض على الامتعة الباقية في السفينة التي تكون خلصت بعد قضية النقص والبضائع المخونة لا تدخل الغرما لاجل تضمين السفينة التي تكون ضاعت وتلفت او اكتسبت حالة عدم القابلية للسفر

المادة المائتان والسبعون. اذا انتفع غطاء (كوكرنه) السفينة لاجل اخراج البضائع بانضمام راي الاشخاص الميينين في المادة المائتين والثانية والخمسين والمائتين والثالثة والخمسين فلا تدخل الامتعة المذكورة في الغرما لاجل ابقاء الخسائر الواقعة على السفينة

المادة المائتان والحادية والسبعون. اذا ضاعت وتلفت بضائع وضعت في التلايك لاجل تخفيف سفينة تزيد الدخول لاحدى المين او اللهوره فتدخل السفينة وكافة وسبها في الغرما التي تقع لاجل تضمين تلك البضائع انما اذا ضاعت السفينة وتلفت مع ما تبقى بها

من الشحن بالسوية فلا تدخل البضائع الموضوعة في القلابك ولو خرجت بالسلامة الى البر
في الغرما لاجل تضمين السفينة والشحن المذكور

المادة المائتان والثانية والسبعون. القبودان والملاحون يكون لهم حق الامتياز على
البضائع المشحونة او اثانها المحاصلة لاجل استيفاء الغرما في جميع الخصوصيات المبينة اعلاه
وبناء على ذلك اذا استكشف اصحابها من اعطاء الغرما فيكون للقبودان والملاحين
المذكورين صلاحية بان يضبطوا من البضائع المذكورة او يوقفوا بمقدار حصة الغرما التي
يطلبون اخذها لاجل الاستئذان على استيفائها سواء كان ذلك لم بالذات او بطريق الوكالة
لاباقى اصحاب المطالبين وان يبيعوا ذلك بحكم من المحكمة

المادة المائتان والثالثة والسبعون. الاشياء التي تطرح في البحر اذا خلصتها اصحابها
واستخلصتها بعد توزيع الغرما فتكون اصحابها مجبورة بان ترجع الى القبودان وباقي
الاشخاص الذين لم علاقة بذلك الدرهم التي تبقى بعد تنزيل ما يترتب من الاضرار على
البضائع المذكورة بسبب طرحها في البحر مع مضاريف تخليصها وهذه الدرهم المرتجعة
توزع وتقسف فيما بين اصحاب السفينة وبين من لم علاقة بالشحن بحسب مقدار حصة الغرما
التي اعطوها لاجل ما يترتب من الخسائر

الفصل الثالث عشر

فيما يخص بحث مرور الزمان

المادة المائتان والرابعة والسبعون. القبودان لا يمكن ان يمتلك السفينة التي هو راكبها
ولا ان يصير صاحباً لها بوقت من الاوقات بواسطة مرور الزمان اصلاً

المادة المائتان والخامسة والسبعون. صلاحية ترك الاشياء لصاحب السفينة بقرينة تسقط
مرور الوقت والزمان المعين في المادة المائتان والرابعة عشرة

المادة المائتان والسادسة والسبعون. الدعوى التي تتولد من فونظرات
الاستقراضات البحرية او سندات السفن بمرور خمس سنين من تاريخها تدفع من
طرف خصم المدعي بواسطة مرور الزمان

المادة المائتان والسابعة والسبعون. دعوى ابقاء اثان ما كان اعطي لاجل انشاء
السفينة وتعميرها من الكرسنة والتلوع والباطرات وباقي احتياجاتها والقوامية التي
اخذت لها واعطاء بدلات انشائها واصلاحاتها واجرة العملة المستخدمين بها تدفع بواسطة

مرور الزمان اذا كان مر عليها ثلاث سنين منذ اعطاء الاشياء او نهاية امر الاندثار والتعجير
المادة المائتان والثامنة والسبعون . دعاوي نولون السفينة ومعاشات واجر القبودان
والملاحين وباقي المأمورين والخدمة المستخدمين فيها وايضا ذلك واعطاء المبالغ التي تكون
الركاب مديونة بها وتسليم البضائع المشحونة تدفع من طرف الخصم بواسطة مرور الزمان
اذا كانت مرت سنة واحدة منذ وصولها الى المثل المشروط ذهبا اليه وكذلك الدعاوي
التي تكون بالماكولات المعطاة بأمر القبودان الى الملاحين وباقي مأموري السفينة وخدماتها
تدفع بواسطة مرور الزمان اذا كانت مرت سنة واحدة منذ اعطائها

المادة المائتان والتاسعة والسبعون . ولئن كانت الدعاوى تدفع بواسطة مرور
الزمان حسب ما قد تبين في المادة المائتين والسادسة والسبعين والمائتين والسابعة
والسبعين والمائتين والثامنة والسبعين السابقة الذكر الا انه يمكن لاصحاب مثل هذه
الدعاوي ان يكفلوا اخصاصهم الذين يدفعون دعاويهم على هذا الوجه بينما حسب معتقدم
بانهم اعطوا ما عليهم بالتام وان كان المديون توفي فيكفلون لهذا اليمين زوجة المتوفي او
ورثاءه او وصي الوارث اذا كان الوارث يتيماً بانهم لا يعلمون بان هذا الشيء المطلوب هو دين
على المتوفي

المادة المائتان والثلثون . اذا وجد للدعوى سند ببيان دينه او تحويل او ورقة
حساب مقبولة منه بامضائه او كان تقدم برونستو او عرضحال من طرف الدائن وتبلغ له
بوقته حيثئذ لا يمكن ان تدفع الدعاوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المحرر انما اذا لم
يوجد سند ولا تحويل بل كان تقدم وتبلغ البرونستو والعرضحال فقط ثم سكت الدائن
ثلاث سنين ولم يتش على دعواه واعطي القرار على اعتبار البرونستو والعرضحال الممولين
على ذلك الوجه بحكم ما لم يكن حسب استدعاء المديون فحيثئذ تدفع الدعاوى بواسطة مرور
الزمان على الوجه المحرر اعلاه ايضاً

الفصل الرابع عشر

فيما يخص بالدعاوي الغير المسموعة

المادة المائتان والواحدة والثلثون . اذا تضررت البضائع الموسوقة ثم حصل الادعاء
بالضرر والخصائر على القبودان واصحاب السفنورطة بعد ان تكون تسلمت تلك البضائع
بدون برونستو ولا اعتراض وكانت وقعت خسارات بحرية وادعى القبودان على

الشاحن بالخسارات المذكورة بعد ان يكون سلمه بضائمه الموسوقة معه واخذ نولونها بدون
بروتست ولا اعتراض او تصادمت سفينة وكان يوجد في محل الصدم حكومة يمكن للقبودان
ان يشتكي اليها ولم يقدم استدعاء بالشككي ثم فتح اخيراً دعوى بخصوص هذا الصدم فلا
تسمع هذه الدعوى

المادة المائتان والثانية والثلاثون البروتست والاعتراضات والشكايات المذكورة اذا
لم تعرض وتبلغ في ظرف ثمانى واربعين ساعة ولم بتقديم عرض حال بالدعوى في ظرف واحد
وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نيلها فتصير بحكم ما لم يكن
في ٦ ربيع الاول سنة ١٢٨٠



قانون الجزاء الهمايوني

صورة المخطط الهمايوني

فليعمل بموجب

المقدمة

الفصل الاول

في بيان مراتب الجرائم والمجازاة ودرجاتها عموماً مع بعض اصول عمومية
المادة الاولى . كما يرجع للدولة اجراء مجازاة الجرائم التي تقع على الحكومة راساً ترجع
للدولة كذلك الجرائم التي تقع على الشخص ايضاً لجهة كونها تخل بالراحة العمومية فكان هذا
القانون متكفلاً ومنضمناً ايضاً تعيين درجات التعذيب العابد تعيينه واجراؤه لا مراو لي الامر
شرعاً انما في كل حال لا يتأتى خلل على الحقوق الشخصية المعينة شرعاً
المادة الثانية . الجرائم التي تجازى به قانوناً هي ثلاثة انواع اولها الجنائية وثانيها المخفة
وثالثها القباحة

المادة الثالثة . الجنائية هي افعال تستلزم المجازاة الازهارية . والمجازاة الازهارية هي القتل
والوضع في الكورك موبداً او موقفاً مع التشهير والسجن في القلاع والنفي المؤبد والمحرومية من
الرتب والمموريات واسقاط الحقوق المدنية مؤبداً

المادة الرابعة . المخفة هي افعال تستلزم المجازاة الناديبية والمجازاة الناديبية هي الحبس
اكثر من اسبوع والنفي الموقت والطرد من المامورية والجزاء النقدي

المادة الخامسة . القباحة هي افعال او حركات تستلزم المعاملة التكديرية . والمعاملة
التكديرية هي الحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع والجزاء النقدي الى مائة غرش نهاية
المادة السادسة . هذه المجازاة يحكم بها وتجرى في الحالات التي يعينها القانون نارة منفردة
ونارة منضمة مع بعضها

المادة السابعة . المستحقون للمجازاة بالنفي والحبس والسجن في القلاع والكورك الموقت اذا
هربوا من موقع جزام ثم قبض عليهم بزيادة جزام بان يضم على المدة الباقية عليهم من ثلثي
مدة الجزاء الاصلية الى نصفها لكن اذا كان شخص مستحقاً للجزاء بالنفي الابدي وفر هارباً من
منفاه يسجن في القلاع مؤبداً والذي يفر من حبس القلاع الابدي يوضع في الكرك مؤبداً

ذيل في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤

ان الذين هم في جزاء الكورك الوقت والحبس في القلعة والنفي والحبس ويوقعون في
مدتهم الجزائية جنابة او خنعة او قباحة فاذا كانت افعالهم اخف من الجنابة والخنعة والقباحة
التي اجروها مقدماً او من جنسها او اشد منها وكان الجزاء المدين مجتهم قانوناً محدوداً ايضاً
يجري عليهم تماماً واذا كان منقسماً الى درجات متفاوتة تجري منه الدرجة الادنى وذلك
اعتباراً من انتضاء مدتهم الباقية المحكوم بها وكذلك الموجودون في النفي الموبد اذا تجاسروا
في اثناء المدة المحكوم عليهم بها على خنعة وقباحة او جنابة تستلزم جزاء موقفاً فبعد ان يصير
اجراء الجزاء المحكوم عليهم به من اي نوع كان في المحل الذي يرى مناسباً لدى الدولة
تصير اعادتهم الى حالهم والسابقين واذا فعلوا جنابة تستلزم الكورك الموبد والحبس في
القلعة موبداً يجري المنتضي القانوني بذلك لكن اذا كانت الجنابة التي تجرأوا عليها تستوجب
النفي الموبد يجري عليهم بدلاً عن ذلك الحبس في القلعة مدة اربع سنوات وفي ختامهم يصير
ارجاعهم الى مقام واذا كان الموجودون في السجن في القلعة موبداً وفي الكورك الموبد
اجروا جنابة وخنعة وقباحة معين جزاؤها بموجب القانون موقفاً يصير منهم من الخارجة
والاختلاط مقدار تلك تلك المدة وتضييق دائر محبوسينهم وبانتضاء المدة تصير اعادتهم
لحالهم السابق واذا كانت الجنابة التي يفعلها هكذا مجرمون من جنس الجنابة المحكوم بها عليهم
او اشد منها فبذلك الحال يكون تضييق دائرة الحبس ست سنوات

المادة الثامنة. يحكم بالجزاء مضاعفاً في حق المكررين في الحالات الخارجة عن الاحوال
التي عينها القانون

المادة التاسعة. حكم هذه الجزاءات وترتيبها واجراؤها لا يوجب خلافاً قطعاً على الحقوق
والتضمينات المطالبة لاصحاب الدعاوي ضد ارباب الجنابات والخنخ والتماخ
المادة العاشرة. اذا حكم مع الجزاء النقدي سوية باسترداد الاموال المسروقة والتضمينات
وغيرها حينئذ تفصل الاموال المسروقة والتضمينات اولاً فاولاً
المادة الحادية عشر. الاعلامات القانونية التي تنظم فيما يخص الجزاء النقدي واسترداد
الاموال المسروقة والتضمينات والنوائض والمصاريف الساعقة تقتد بمضابقة المحكوم عليه
وحسبها اذا ما امتنع عن القيام بها

المادة الثانية عشر. في المواد المتعلقة بالخنخ والجنابات يمكن ترتيب الجزاء والمحكم
مشتركاً من طرف مأموري الضابطة بالحبس النظري وترتيب الجزاء النقدي وبالضبط

المخصوص بالاموال المتحصلة بسبب وقوع الجنايات والمخج وللانشاء المتعملة في اجراء الجنايات والمخج والتي وجدت لكي تستعمل في ذلك

المادة الثالثة عشرة . الاشخاص الذين يجاسرون على خج وجنايات نخل في راحة الدولة داخلاً وخارجاً من بعد ان يسموا من جرائمهم التي تعين قانوناً يكونون تحت نظر الضابطة على الاطلاق

المادة الرابعة عشرة . الوجود تحت نظر الضابطة هو عدم امكان الشخص الإقامة في محلات تعينها الدولة وتعيينه هو ذاته محلاً يقيم به وتبينه المحلات التي يربطها لحد ما يصل اليه والاشارة على هذا الوجه في تذكرة طريقه وان يكون مجبوراً بانه عندما يصل الى ذاك المحل يعطي خبر وصوله الى الحكومة بظرف اربع وعشرين ساعة ثم اذا اراد ان يتقل من هناك الى جهة اخرى فيغير الحكومة كذلك قبل ثلاثة ايام لياخذ تذكرة طريقه جديده واذا لم يراع الشرائط المذكورة فيجاري بحبس لا يزيد عن سنة واحدة ولا يؤخذ احد تحت نظارة الضابطة اصلاً ما لم يلزمه ذلك قانوناً

المادة الخامسة عشرة . مجري تأديب كل جناية او خفة او فحاحة بحسب النظام والقانون المرعي في الزمان الذي تخرج به الى الظاهر من طرف الحكومة او الذي يظهر فيه المدعي بها ولا يصير اجراء مجازاتها بموجب القانون الماخر

الفصل الثاني

في بيان تفصيلات الجزاء المخصوص بالجنايات

المادة السادسة عشرة . الاعدام مجري في حق اصحاب الجنايات المعينة في المواد الاتي تحريره اذناه ولا يقتل المجاني المستحق لهذا الجزاء ما لم يترأوا في اول الامر علناً في ميدان السوسة امراً عالياً موثقاً اعلاه بالطغراء الغراء صادراً بشيوت الجنابة والحكم عليه

المادة السابعة عشرة . جسد المتقول يدفن بمعرفة الملة المنسوب اليها اذ لم تكن له ورثة
المادة الثامنة عشرة . الامراة المستخفة للجزاء بالاعدام اذا اخبرت بانها حامل وتتحقق ذلك وثبت فيجري جزاها بعد الوضع

المادة التاسعة عشرة . الكورك هو وضع الحديد في الارجل والاستخدام بالمخندامات الناقة والشخص المستحق للجزاء بالكورك مجري مجنواً ايضاً اصول اشد شهر وهو ان تكتب خلاصة مضبطة الديوان الذي حكم بالجزاء باحرف ضخمة للغاية ويرسل الشخص المجازي

الى ساحة او الى محل مرور الناس وتوضع هذه الخلاصة على صدره ويتوقف هناك ساعدين ليراه الناس وبعد ذلك يوضع الحديد في رجله ويرسل الى محل الجزاء اما اصحاب الجنابات الذين يكون عمرهم دون الثانية عشر وفوق السبعين يعافون من هذه القاعدة الشهيرة *
المادة العشرون . الكورك الموبد هو وضع الحديد في رجل الجناني بعد التشهير واستخدامه في الخدمات الشاقة الى وفاته في المحلات التي تعينها الدولة

المادة الحادية والعشرون . الكورك الموقت هو كذلك الربط في الحديد بعد التشهير والاستخدام في الخدمات الشاقة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة في المحلات التي تعينها الدولة اما الكورك الذي يكون اقل من خمس سنين يمكن ان تجري المجازات به في محلاتها ايضا
المادة الثانية والعشرون . المجازاة بالاعلام والمجازاة بالتشهير لا يجزأت في الايام المخصوصة بدين ومذهب صاحب الجناية

المادة الثالثة والعشرون . سجن القلعة الموبد هو توقيف المجرم معبوسا الى وفاته في احدى القلاع التي تعينها الدولة

المادة الرابعة والعشرون . سجن القلعة الموقت هو كذلك توقيف المحبوس من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة في احدى القلاع التي تعينها الدولة
المادة الخامسة والعشرون . سجن القلعة هو جزاء جامع للحبس والنفي معا والشخص المسجون بالقلعة يمكن ان يتخاير مع الذب عن داخل القلعة وخارجها بالدرجة التي تجيزها نظمات الضابطة

المادة السادسة والعشرون . الجزاء الموقت بالكورك او بسجن القلعة يعتبر من يوم التصديق على الاعلامات والمضابط التي تنظم بذلك

المادة السابعة والعشرون . الاشخاص الذين يوضعون في الكورك او بسجن بالقلعة موقتا من حيث انهم يستطون من المعاملات الذاتية في ظرف مدة جرمهم فينصب وكيل يعين من طرفهم برأي الحكومة لكي يدير اموالهم واملاكهم في ظرف المدة المذكورة المعينة ثم يعطى لهم معرفة وكلامهم من ابرادتهم في ظرف مدة مجازاتهم شيء بقدر ما يجيز عليه النظمات المخصوصة بالحبس فقط ولا يعطى لهم شيء غير ذلك ومن بعد ان يكملوا مدة مجازاتهم تعاد اليهم كافة اموالهم واملاكهم والاشياء التي غنصهم وتعطيهم كذلك الوكلاء المعينون بمحاسبات

* نظامية . العلماء والمتابعين والائمة من اهل الاسلام والاعوان بالروحانيات من سائر الملل ايضا هم معافون ومنعوتون من قاعدة التشهير في ١٧ ذي الحجة سنة ١٢٧٨

مدة ادارتهم ايضاً

المادة الثامنة والعشرون. النفي المؤبد هو ارسال الشخص مؤبداً الى محل نفيه الدولة لاقامته واذا اراد في مثل هذه الحالة نقل عائلته الى محل ايضاً فيساعد بذلك

المادة التاسعة والعشرون. جزاء المحرومية المؤبد من الرتب والمموريات هو حرمان المحرم من ان يوجد بعد ذلك في خدمة الدولة صغيرة او كبيرة وسواء كان ذلك راساً او بطريق. الالتزام ومن نوال الرتبة والمعيش ومن حمل الشبان واذا كان من اصحاب الرتب والمموريات ترفع عنه في اول الامر رتبة واموية ومعاقبة

المادة الثلاثون. الذين يحكم عليهم بجزاء الكورك مؤبداً او مؤقتاً وبسجن الفلقة مؤبداً وبالنفي الابدي يستحقون جزاء المحرومية مؤبداً من الرتب والمموريات السالفة الذكر وبما سجن الفلقة الموقت فاذا حكم به وتعين جزاء مخصوص فالشخص المستحق لهذا الجزاء يكون مستحقاً للجائزة بهذه المحرومية مدة مجازاته ايضاً ثم اذا تعين بعد تكميل مدة جزائه لدى الدولة بانتهى اصلح نفسه فيجوز حينئذ اعادة قابليته لطريقة الاستخدام انما لا يمكن ان ينبل منه الاعادة ما لم يمر على ذلك نصف مئة سنة في الفلقة منها كان متدارها اما اذا كان تعين له هذه الجزاء بدلاً من الكورك فيجب ان يكون الشخص السجين في الفلقة مستحقاً للجائزة بهذه المحرومية من الرتبة والمموريات مؤبداً مثل الموجودين في جزاء الكورك

المادة الحادية والثلاثون. جزاء الاسقاط المؤبد من الحقوق المدنية هو اولاً اسحقاق جزاء المحرومية المؤبد من الرتب والمموريات على ما ذكر في المادة التاسعة والعشرين. ثانياً المحرومية من الحقوق البلدية كافة يعني من الوجود في مامورية رئيسية سواء كانت للدولة او للملأ او للاصناف. ثالثاً عدم الاستعمال في استاذية احد المكاتب. رابعاً عدم الاستعمال في اجراء التفتقات لكن اذا لزم الاستيضاح منه في احدى الدعاوي فنقبل افادته بحكم المعلومات الاعتيادية ونعتبره بلا حكم في الدعوى وكذلك عدم الامكان على التوكل في احدى الدعاوي. خامساً عدم الامكان على الوصاية. سادساً عدم الصلاحية لنقل السلاح

المادة الثانية والثلاثون. الجائزة برفع الرتب واسقاط الحقوق المدنية على ما ذكر في المادة التاسعة والعشرين والحادية والثلاثين بحكم بالجائزة بها تارة مع الجزاء بالكورك وبسجن الفلقة مؤبداً ومؤقتاً وبالنفي الابدي سوية وتارة بالخصوص والاستقلال واذا حكم بها جزاء مخصوصاً فيحكم بجزاء السجن معها بالسوية بحيث لا يزيد ذلك عن ثلاث سنين

المادة الثالثة والثلاثون. الجزاء بما ذكر من القتل والكورك وسجن القلعة موبداً وموقتاً والنفي الابدى ورفع الرتب واسقاط الحقوق المدنية تعلن خلاصات اعلاناته في مركز الايالة التي تنظم بها الاعلام وفي القضاء الذي وقعت الجناية فيه وفي المحل الذي يجري فيه الاعلام وفي الموقع الذي يسكن به المجرم ويعلن ذلك في دار السعادة مقابل باب الضابطة وفي الخارج مقابل باب محل الحكومة

الفصل الثالث

في بيان تفصيلات المجازاة المتعلقة في الحبس والتقياحات

المادة الرابعة والثلاثون. الجزاء بالحبس هو التوقيف في سجن الدولة بظرف من يحكم بها ومدة هذه المجازاة الحبسية تكون من اربع وعشرين ساعة الى نهاية ثلاث سنين اعتباراً من تاريخ دخول المجرم الى الحبس والمحبوسون من هذا القبيل يشغلون بما يناسب استعدادهم من الاشغال بالنظر الى احوالهم والاصول والنظم التي عينتها الدولة

المادة الخامسة والثلاثون. المجازاة بالنفي الموقت هي الارسال من المحل الذي يوجد به المجرم الى محل اخر وتفرية من ثلاثة شهور الى ثلاث سنين

المادة السادسة والثلاثون. الجزاء بالطرد من المأمورية هو اخراج المأمورين من مأمورياتهم بحسب حكم قانون الجزاء وقطع معاشاتهم المخصصة بالمأموريات المذكورة ومدة هذه المجازاة تكون من ثلاثة شهور الى ست سنين لا يمكن بها المستحقون لهذا الجزاء من ان يتألو مأمورية او معاشاً ايضاً وكذلك الذين ليس هم من اصحاب المأموريات اذا استحقوا لهذا الجزاء لا يمكنهم ان يتألو مأمورية ولا معاشاً في مدة هذه المجازاة ايضاً

المادة السابعة والثلاثون. الجزاء النقدي هو اخذ دراهم بحسب ما يعينه القانون واذا حكم على شخص بدين بالحبس والجزاء النقدي ايضاً وكان لا يمكنه اعطاء الجزاء النقدي لعدم اقتداره فتحدد حيث قدره من محبوسيته بان يضاعف عليها مقدار نصفها ايضاً لكن اذا حكم بالجزاء النقدي فقط وما يمكنه ان يعطيه فيحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة شهور بالنظر لمقدار الجزاء النقدي

المادة الثامنة والثلاثون. يمكن ان يرتب من جانب المحاكم مع ما تحكم به من الجزاء المتعلق بالحبس بعض مواد المجازاة بالاستقاط من الحقوق المدنية المذكورة في المادة الحادية والثلاثين ايضاً

المادة التاسعة والثلاثون. الجزاء النقدي يحكم به ليكون عائداً الى الدولة ومن بعد
ان يتم المذهب منه مجازاته ويحبس مقدار ستة اشهر بسبب عدم اعطائه هذا الجزاء النقدي
ويثبت عدم اقتداره على ايفائه بخلي حيثئذ سبيلاً مؤقتاً
الحبس لاجل الجزاء النقدي المذكور. اذا كان فيما يخص بالمواد المتعلقة بالقباح فلا
يزيد عن ثلاثة شهور وعندما يؤخذ خبر عن الذين بخلي سبيلهم مؤقتاً بانهم حصلوا على
المقدرة فيحتئذ يؤخذ ويحصل

الفصل الرابع

في بيان الحالات التي تكون اولاً مداراً للعفو والمستولية
والتي توجب استعناق الجزاء

المادة الاربعون. المذهب اذا كان لم يصل الى حد البلوغ لا يستحق الجزاء المرتب
على المذهب الذي فعله واذا لم يكن من اصحاب الادراك يربط بكفالة قوية ويشتم الى ابيه
او امو او اقربائه لكن اذا لم يكفله ابيه او والدته او اقرباؤه يحبس حيثئذ بمعرفة البوليس
مدة مناسبة لاجل اصلاح نفسه واذا كان ذلك المذهب الغير البالغ مرافقاً به في يفرق
نتيجة فعله وعمله ويميز ذنبه وفعل ذلك الذنب عامداً فيحتئذ اذا كان ذنبه من قبيل
الجبايات التي يلزم عنها المجازاة بالقتل او الكورك المؤبد او سجن الفلعة او النفي الابدی
فيحبس من خمس سنين الى عشر سنين لاجل اصلاح نفسه واذا كان ذنبه من الجرائم التي
توجب المجازاة بالكورك المؤقت او سجن الفلعة المؤقت او النفي المؤقت فيحبس كذلك من
ثلاثة ارباع مدة الجزاء التي يستلزمها جرمة الى نهاية ثلثي مقدارها لاجل اصلاح نفسه وفي
هاتين الصورتين يمكن ايضاً اخذه تحت نظارة الضابطة من خمس سنين الى عشر سنين
واذا كان ذنبه موجبا للمجازاة بالاستقاط من الحقوق المدنية فيحبس كذلك لاجل اصلاح
من ستة شهور لحد ثلاث سنين واذا كان ذنبه يوجب جزاء من هو دون المجازاة المذكورة
فيحبس كذلك لاجل اصلاح مدة معينة لا تتجاوز ثلث مدة ذلك الجزاء

المادة الحادية والاربعون. المذهب اذا ثبت انه كان في حالة الجنون حين ارتكابه
الذنب فيعفى حيثئذ من المجازاة القانونية

المادة الثانية والاربعون. الشخص الذي يثبت انه فعل ذنباً بالكره والاجبار عن
غير رضى منه اصلاً بمعنى كذلك من المجازاة القانونية غير ان الجبورية التي تعتبر في هذا

الباب هي القضايا التي تظهر براءة ذمة ذلك الشخص من شعار التهمة بالتام بحسب درجات الذنب ويلزم ان تكون عن ضرورة لا يمكن مقاومتها اما الاحوال التي تنشأ عن التعظيم والاحترام مثل امر الابوين للاولاد والموالي للخدم فلا تعد اجباراً

المادة الثالثة والاربعون. لا تفرق النساء عن الرجال في المجازاة القانونية انما تلزم مراعاة احوال الخاصة في اجراء بعض صور المجازاة

المادة الرابعة والاربعون. الاموال المسروقة تؤخذ من وجدت في يد اياها التضييحات وسائر المصارف فيحكم بها مطلقاً على فاعل ذلك الذنب

المادة الخامسة والاربعون. الذين يفعلون ذنباً بالاشتراك مجازون مثل فاعلة بالاستقلال في المواد التي لم يصرح بها قانوناً

المادة السادسة والاربعون. المشتركون في الذنب يعتبرون كفلاء بعضهم بعضاً في الاموال المسروقة وايضاً التضييحات والمصارف السائرة تطبيقاً لقاعدة الكفالة المالية واذا كان احدهم لا يقدر على ذلك فيؤخذ ويقتل من اصحاب الاقتدار منهم

المادة السابعة والاربعون. ابدال جزاء القتل بالكورك وجزاء الكورك بيمين القلعة ويمين القلعة الموتى بالنفي المؤبد ويمين القلعة الموقت مع الحبس بالنفي المؤقت هو منوط بالارادة المحصورة السلطانية على الاطلاق

وما لم تحصل ارادة سنية مخصوصة على الوجه المبرر وما لم توجد صراحة في القانون لا يجوز العفو عن المجازاة ولا تبدلها ولا تخفيفها

الباب الاول

في بيان الجنابات وانحج ذات الضرر العام مع ما هو مرتب لها من المجازاة

الفصل الاول

الجنابات وانحج الخلة بامنية الدولة العلية الخارجية

المادة الثامنة والاربعون. كل من كان من التبعة الدولة العلية وحمل سلاحاً ضدها مع اعدام السلطنة السنية يقتل

المادة التاسعة والاربعون. كل من تعدى من تبعة الدولة العلية لحر يك الدول الاجنبية وترغيبها في اجراء حركات الخصام او الحرب والقتال ضد الدولة العلية او اجري عنابرات ومفاسد مع الدول الاجنبية لكي يستحصل لهم سبباً وطريقاً لاجراء حركات الخصام

والحاربات ضد الدولة العلية سواء اتفق فساد هذا وقوع حركات الخصام اولم يتج بقفل
المادة الخمسون . كل من تخاير من تبعة الدولة العلية مع اعدائها واجرى حيلاً
وفساداً ليدخلهم الى الممالك المحروسة او يسلمهم مدينة او قلعة او مواقع متحكمة او مبنا او
انبار او ترسانة او سفينة للسفينة السنية او يعينهم باعطاء عساكر او دراهم او ذخاير او
سلاح او مهمات او يخدمهم ويعاونهم بخططية عساكرهم الى الممالك المحروسة والاستيلاء عليها
والغلبة على العساكر السلطانية السنية سواء كان باخلال صداقة جنود الدولة العلية وانتظامهم
او بطريقة اخرى يقتل

المادة الحادية والخمسون . اذا كانت مخاير العدو مع تبعة الدولة العلية ليست
بمتضمنة الجنايات المبينة في المادة المذكورة بل نتيج اعطاء العدو بعض معلومات توجب
اضراراً بحق احوال عسكرية ومأكبة الدولة العلية او متفقيها يعجب الشخص الذي يجري
مخايرات مثل هذه في القلعة موقتاً بحسب درجة تهمة واذا تبين ان غرضه من الجسارة على
اعطاء مثل تلك المعلومات كان فعلاً جاسوسياً يعني اعلام العدو ويداير الدولة العلية
الحرية فيحتل بوضع في الكورك موقتاً بحسب درجة جنائنه اما اذا وقعت هذه الحركة في
المعسكرات (اردولر) فيجوز حينئذ قتل الشخص المنهم تطبيقاً الى القوانين الحربية

المادة الثانية والخمسون . كل من وقف من ماموري وخدام الدولة وغيرهم بحسب
ماموريتهم رماً على مكالمات خفية فيما يخص مامور مهمة بولييتية للدولة العلية واسرار تتعلق
بقصصها على حركة عسكرية مكتومة وخفية وافشاها على خط مقدم او بالواسطة للمامور دولة
اجنبية او معادية بدون ان يكون مأموراً بذلك وماذوناً به دولياً يقتل

المادة الثالثة والخمسون . كل من يعطي من ماموري الدولة العلية للعدو او لاتباعه
شياً ما هو مودوع عند مخصوصاً بحسب ماموريتهم من رسم وخرائط الاستحكامات المتعلقة
بالدولة العلية وترساناتها ومينها بوضع في الكورك من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة واذا
اعطى مثل هذه الرسومات والخرائط لاتباع دولة صديقة او متعاقدة بدون ان يكون ماذوناً
من الدولة بذلك فيجوز من سنة الى ثلاث سنين

المادة الرابعة والخمسون . كل من كان يعلم من تبعة الحضرة الشاهانية بجواسيس
مرسايين من طرف العدو لاجل الكشف على الاحوال وتخفيفها وعرف انهم جواسيس وكنم
ذلك واخفاه او جعل الغبريكتهم ويخفيه بوضع بالكورك موبداً

الفصل الثاني

في الجنايات والمخلفات بامنية الدولة العلية الداخلية

المادة الخامسة والخمسون. كل من حرك بالذات او بالواسطة تبعه الدولة العلية وسكان الممالك المحروسة لنقل السلاح والصاوة على السلطنة السنية وظهرت قضية العصاة التي قصد ما فعلاً بنهاها او ابتداءً باجرائها يقتل

المادة السادسة والخمسون. كل من تجاسر على تسليح اهل الممالك المحروسة ضد بعضهم بعضاً وحركهم واغرامهم على القتال او الفارة على بعض الحملات ونهبها وتخريب البلاد وقتل النفوس وظهرت قضية فسادها بنهاها الى الفعل او ابتداءً باجرائها كذلك يقتل

المادة السابعة والخمسون. اذا اجرت جماعة متفقة من الاشياء احدى المفاسد الميينة في المادتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين المرتين اعلاه او نصدت لاجراء ذلك يقتل رئيس الاشياء الاصلي ومحركو الفسدة الداخلون في تلك الجمعية الشقية ابتداءً مسكناً اما الذين يلقى عليهم القبض من الباقين في موقع الجنايه ايضاً فيؤوضون في الكوروك موبداً او موقفاً بمحسب ما يتبين من درجات جنائهم ومدخلاتهم بقضية الفساد

المادة الثامنة والخمسون. اذا تشكل اتفاق خفي فيما بين بعض الاشخاص بقصد اجراء احدى المفاسد الميينة في المادة الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين وحصلت المكالمة باجراء الفساد المصم عليه في ذلك الاتفاق ثم حصل التثبت ايضاً ببعض الافعال والتدابير لاجل تهيئة اسباب اجراء فضلاً عن القرار عليه وكانت قضية النساد لازالت لم تصل الى درجة الاجراء فعلاً فيعازي الاشخاص الموجودون في ذلك الاتفاق بالنفي الابدي اما اذا لم يتبين في هذا الاتفاق الخفي فعل او تدبير حصل التثبت به لاجل تهيئة اسباب اجراء الفساد على الوجه المحرر بل كان عبارة عن اجراء المكالمة واعطاء القرار عليه فقط فيجوز تشديد تعذيب الاشخاص الذين كانوا داخل الاتفاق في الفلعة موقفاً واذا كان وقع تشكيل فيما يخص تشكيل اتفاق خفي لاجل اجراء احده المفاسد الميينة في المادتين المذكورتين ولم يقتل فيحبس فاعل هذا التكليف من سنة الى ثلاث سنين

المادة التاسعة والخمسون. كل من ياخذ لنفسه ادارة فرقة عسكرية او جماعة من العساكر او سفابها او سفينة حربية او قلعة او موقع معتمك او مينا او مدينة ما لم يكن مأموراً من طرف الدولة العلية وبدون سبب مقبول لدى الدولة وكل من لا يمثل امر الدولة العلية

بان يترك ادارة العساكر التي هو مأمور عليها وكل فائد لا يمثل بدون سبب مقبول او امر
الدولة العلية الصادرة له باخلاء سبيل العساكر التي يهتبه واذا انها منجمة عنه يقتل
المادة السنون . كل من كان مأموراً بان يستعمل عساكر الدولة العلية الموظفة وضابطتها
ويستغدها وطلب من هذه العساكر او امرها بان تعمل حركة ضد قضية اخذت من العسكرة
التي تجري بأمر السلطنة السنية فيجازيه بالنفي المؤبد واذا نظرت اثار فعالة لهذا الامر
والطلب يعني مطاوعة تلك القوة العسكرية المأمورة على امر غير مرض وحصلت منهم
الممانعة فعلاً لاجراء مطلب الدولة العلية الكائن في ذلك المخصوص فيجازي شخص الامر
بالقتل اما الذين اطاعوه على امر مثل هذا غير مرض فيجازي ضباطهم وروساؤهم بالكورك
موقفاً ايضاً

المادة الحادية والسنون . كل من حرق او هدم عن قصد يعني خيانة ابنة او مخازن
لانواع المهمات التي تتعلق بالدولة العلية يقتل

المادة الثانية والسنون . كل من برأس على جمعية تشكلت من اشقياء مسلمين لكي تضبط
املاك الدولة العلية وتنهب اموالها وتؤودها او املاك جيم غدير من الاهالي او تنف امام
عساكر الدولة العلية الذين يهركون ضد اصحاب مثل هذه الجنايات وكل من يوجد
صاحب ادارة ضمن هذه الجمعية يقتل امام الذين يكونون داخل جمعية الاشقياء التي من
هذا التنبيل وليسوا من اصحاب الكلام والادارة فيوضعون في الكورك موقفاً في حال مسكهم
بجمل الفساد

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

الاشخاص المسمون بقطاع الطريق الذين بطوفون في الجبال والبراري مسلمين ويسكنون
من بصادقونة من ابناء الديبل ويرتكون فضيحة تسليم مجازون مجزاء الكورك الموقفت او
المؤبد بحسب احوالهم وصفاتهم ودرجات شقاوتهم اما الذين يوجدون بينهم من اصحاب
السوابق والشقاوة المستمرة في هذه الجناية او الذين يعاملون الاشخاص الذين يسكنهم بصورة
الاذية والغدراو يقتلون انساناً في معرض قطع الطريق فيمك باعدلام

المادة الثالثة والسنون . لما كانت جمعية الاشقياء وقطاع الطريق المينة في المادة
السابقة توجد بصورة شركة يجازي الاشخاص الذين يدبرون امور تلك الشركة القصادية عن
بعد او قرب او يرتبون جمعية اشقياء كهذه ويشكلونها او يعرفون بها ويعطونها باختيارهم
اسلحة وباروداً وباقي الات التساد او يكلنون الغير ان يعطيهم ذلك او يرسلون لم ذخائر

وما كولات او توجد لم تخاف ع خفية فسادية على اية صورة كانت مع مدبري جمعيات الاشقياء وروسائهم او يعطونهم محلات لينتوا بها او يخننوا فيها او يجمعوا بها بدون ان يكونوا مجبورين على ذلك حال كونهم عارفين بمقصدهم ونواياهم وحالهم وصفاتهم بالوضع في الكورك موثقا

ذيل في ٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

الذين يعرفون بحال وصفات قطاع الطريق ويعطونهم مأوى يوضعون كذلك في الكورك موثقا

المادة الرابعة والستون. الاشخاص الذين ليسوا من اصحاب الادارة او الخدمة بجمعيات اشقياء نظير هذه وامثالها التوبيخات والتكليفات التي تقع اول مرة عليهم من طرف مأموري الملكية والعسكرية لكي يتفروا وانصرفوا ذاهبين او التي التنبض عليهم بدون ان يناووا وهم بدون سلاح في محلات غير موقع الفساد ايضا فلا يحكم عليهم بمجازاة اهل الفساد بل اذا كانت لم جرائم خصوصية ارتكبوها شخصيا مجازون عليها والاشخاص الذين هم من ذلك القبيل يكونون تحت نظارة الضابطة

المادة الخامسة والستون. الذين يكونون من جماعة العصاة والاشقياء ويخبرون مأموري الدولة عن شركاء تهمهم قبل ان يتصدوا لاجراء المصيان والشفاعة او قبل الشروع في البحث عنهم والذين ينحصرلون اسبابا بالتوقيف شركاء تهمهم بعد ان يشرع في التحري عليهم يعاقبون من المجازاة التي تجري في حق الباقيين الا انهم يبقون تحت نظارة الضابطة مدة لانقضاء الستين

المادة السادسة والستون. كل من يتفوه بكلام في الساحات والاسواق او المحلات التي تجتمع فيها الناس او يلقى اعلانات او ينشر اوراقا مطبوعة ليحرك بذلك الاهالي والسكان على خط مستقيم ليفعلوا المجنابات الميمنة في الفصل الا في مجازون مثل الذين يرتكبون تلك المجنابات بالفعل انما اذا لم يظهر لشك التهم بركات المذكورة نوع تاثير فعلي فيجازون بالنفي المؤبد

الفصل الثالث

في بيان الرشوة

المادة السابعة والستون. كلما يؤخذ ويعطى تحت اي اسم كان لاجل ترويج المرام فهو رشوة وكذلك كلما يشتري ويبيع بثن ناقص او زائد بقرق فاحش عن سعر بالنظر

لوقوفه ومحلّه من الاملاك والامتنع بطريق الرشوة فالتفاوت الذي يكون فيما بين الفئات التي
يبيع بها ذلك الملك او تلك البضاعة وبين قيمتها الصحيحة عنها مع الهدايا التي تعطى في كل
نوع من الاعراس وعند جمعياتها كثيرة كانت ام قليلة تحت اسم مجاده * او غير ذلك
من التاويلات والاساس لخدمة الدولة على الخصوص هي بحكم الرشوة ايضاً لكن يستثنى
من ذلك العطايا المعتادة التي تعطى الى الخدم سواء كانت من طرف النساء او من طرف
الرجال وكذلك ما يقدم من طرف المحتاجين وسيلة لاستدعاء العطايا والصدقات ان
يحصل العطايا يورث الاحباب محبة من الاشياء الجزئية كالفواكه وسائر المأكولات
والمشروبات والعطايا التي تعطى حصة للمحتاجين والمستحقين وللخدمة والهدايا الرسمية
والعلنية التي تؤخذ دولة برخصة سنبة فهي ليست برشوة

الذي ياخذ الرشوة سواء كان بالذات على خط مستقيم او بالواسطة بمعرفة اتباعه
يقال له مرثني والعاطي راثي والواسطة فيما بينهما راثن

المادة الثامنة والستون. المرثني آيا كان وفي اية رتبة ومنصب ومأمورية وجد تسترد
منه الرشوة التي يكون اخذها ابتداء لتكون جزاءه نقدياً للراثي ويؤخذ من المرثني قدرها
ايضاً ليكون ذلك جزاءه له بعد ذلك اذا كان فعلة هذه المحفة هو المرة الاولى فقط فيستحق
السجن في القلعة موقتاً والمجازاة بالطرد مدة ست سنين

المادة التاسعة والستون. الرائي آيا كان وفي اية رتبة ومنصب ومأمورية وجد من
بعد ان تسترد من المرثني الدرهم التي اعطاها له رشوة ليكون ذلك جزاءه نقدياً كاتين
في المادة السابقة وكان ارتكابه هذه المحفة هو الدفعة الاولى مثل المرثني عينه بسجن في القلعة
موقتاً ويستحق الجزاء بالطرد مدة ست سنين

المادة السبعون. الرائن آيا كان هو وفي اية رتبة ومنصب ومأمورية وجد اذا كان
فعلة هذه المحفة هو الدفعة الاولى مثل المرثني والرائي فيسجن في القلعة موقتاً ويستحق
الجزاء بالطرد مدة ست سنين

المادة الحادية والسبعون. المرثني والرائي والرائن اذا لم يكونوا من ارباب الرتب
والمأمورات مجازون ايضاً مثل اصحاب الرتب والمأمورات عنهم

المادة الثانية والسبعون. اذا كان المرثني هو من طائفة النساء وفي ذات بل وتبين

* اصله باي اذار وهو لفظ يطلق على ما يقرش من الائمة وغيرها تحت اقدام السلاطنت في ايام
رسمة وهنا يمكن اعتباره في هذا الباب نظير قولهم نحن مي

لدى الاثبات ان بعلمها له علم بقضية الارشء فحيث ان حصل الرشوة منها مضاعفة وتجري
بجنتها وحتى بعلمها بالسوية جزاء المرتشي المبين في المادة الثامنة والستين وان كانت المرتبة
ليست بذات بعلم او كان لها اكن لم يتحقق عليه لدى المحاكمة بان له خبر او رضا بقضية
الرشوة فتمس الامارة فقط سنة واحدة من بعد اجراء المجازاة النقدية بجننها

المادة الثالثة والسبعون. الرشوة يعني التي اعطيت الرشوة والرائدة يعني واسطة
الرشوة من النساء. وان واجهن التفتين معهن في قضية الرشوة يجازون ايضاً جزاء المرتشي
يعني على الوجه المبين في المادة السابقة

المادة الرابعة والسبعون. الشخص الذي اُتهم مرة بالارشء ونال تاديبات القانونية
اذا ارتكب هذه الفضاحة تكرر اذ دفعه ثانية تسرد منه الرشوة التي اخذها مضاعفة ويحكم
بسجنه في القلعة موقناً لا اقل من خمس سنوات ويحكم عليه مع ذلك ايضاً بجزاء المحرومية
المؤبدة من الرتبة والمأمورية

المادة الخامسة والسبعون. الراشي والرائث اذا تكررت قباحتها بمجسان كذلك في
الثلة لا اقل من خمس سنوات ويحكم عليها مع ذلك بالسوية بجزاء المحرومية المؤبدة
من الرتبة والمأمورية

المادة السادسة والسبعون. الرشوة سواء كانت دراهم او اشياء غيرها اذا كانت لم
تزل ما اخذت ولا اعطيت وانما اعطي بها سند او تحويل او كان لم يؤخذ بها سند ايضاً
وانما وقعت مفاولة مخصوصة فقط لتعاطيها وثبت وتتحقق لدى المحاكمة بان عدم خروج هذه
المفاولة للتعل هو ناشئ من بعض الموانع التي ما امكن الراشي ولا المرتشي بان يقدرا على
دفعها فيبظر حيث لا لعل هذه المفاولة بظن الرشوة المأخوذة والمعطاة بعينها وتجري بحسب
مركبيها مجازاة المرتشي والمرشي والرائث وهو ان يؤخذ دراهم بمقدار الرشوة التي صارت
عليها المفاولة من الراشي ومثلها ايضاً من المرتشي جزاء نقدياً

المادة السابعة والسبعون. اذا اجبر احد الناس واضطر حقيقة بان يعطي رشوة لشخص
لاجل المحافظة على نفسه وماله وعرضه او ما هو منافع المشروعه واخيراً اخبر المحكومة
عن ذلك فتسرد الدراهم التي اعطاها وتعطى له وتجري في حق الشخص الذي اخذ هذه
الرشوة مجازاة المرتشي اما اذا كان لم يعط خبراً عن الرشوة التي اعطاها على هذا الوجه
الاخطاري الحرر بوقته يعني عن سبب مجبورته في وقت اندفاع الخوف والخشية الحاصلتين
بالسبة له بعرض حال يقدمه الى مقام الصدرة العالي اذا كان في دار السعادة او الى الوالي

والجالس المحلية اذا كان في الخارج بل عرفت القضية في محل اخر فيجازي حيثنر مجازاة
الرائي حسب العادة

المادة الثامنة والسبعون . اذا كان لشخص من الأشخاص دعوى محنة وطلب المأمور
الذي يكون مجبوراً على مراجعته فيها دراهم لاجل رؤيتها وتسويتها فجاء هو واخبر بذلك
واثنية فعدا عن روية دعواه بوجه الحفانية توخذ الدرام التي طلبت منه من طالبها ويعطى
له نصفها مكاناً له ونجري في حق طالب الرشوة مجازاة المرتشي

المادة التاسعة والسبعون . الرجل الذي تعرض على الرشوة لاي امر كان من الامور
اذا اخبر عنها في ظرف شهرين نهاية وهي لم تسمع بعد من طرف اخر سواء كان قبل ان
ياخذها او بعد ان اخذها الى مقام الوكالة الكبرى اذا كان في دار السعادة او الى اكبر
مأموري المحل الموجود بواو مجلسه اذا كان في الخارج وسلم الدرام اذا كان اخذها فنجري
محنة المعاملة التحسينية اما اذا كان لازال ما اخذها فيؤخذ من الرائي دراهم بقدرها جزاء
تقديراً وبعد ذلك نجري مجزاة المجازاة الاخرى المعنية في حق الرائي على الوجه السابق بيانه
المادة الثمانون . المستخدمون في احالات وارادات الدولة على اختلاف درجاتهم اذا
اخذوا من احد دراهم او التفتوا الى منافعهم الذاتية واحالوا وارادات الدولة بشئ دني مع
وجود طالب اخر لها فيكون المرتكب لذلك من المأمورين محكم من سرق اموال الدولة
ومجازي مجازاة السرقة المعنية على الوجه الاتي في المادة الثانية والثمانين من الفصل الرابع
المادة الحادية والثمانون . الذي يرشوا احداً لغيره على ارتكاب جنابة وكانت تلك
الجنابة من الجنابات الموجبة لمجازاة اعظم من مجازاة الرشوة المذكورة اعلاه فمن بعد ان
تؤخذ اولاً الدرام التي حصل التعاطي بها فقط من المرتشي يعني الذي اخذ الدرام
وفعل تلك الجنابة مجازي هو والرائي يعني الذي اعطى الدرام واستعمله لتلك الجنابة معمن
كان واسطة فيما بينها بالمجازاة المعنية في هذا القانون الجزائي الهايو في بحق فاعل تلك
الجنابة ومستفعلها والواسطة

الفصل الرابع

فيما يخص سرقة الاموال الاميرية وباني الارتكابات

المادة الثانية والثمانون . كل من يسرق اموالاً او اشياء اميرية نقداً او عيناً يؤخذ
منه ما يكون سرقة مضاعفاً ومن بعد ان يسرد ويسلم الى خزينة الدولة بحبس الفاعل في

القلعة مدة ليست بأقل من خمس سنين وبحكم عليه مع ذلك بالسوية مجزاء المحرومية المؤبدة من الرتبة والمأمورية

المادة الثالثة والثمانون. كل من أمر بان يشتري أو يبيع أو يعمل أي نوع كان من الأشياء لحساب الدولة وأدخل تصاداً في بيعه وشراؤه أو تمثله ومقداره أو اعلمه وأرتكب ذلك على أي صورة كانت من الصور فيكون سارقاً ويجازى بما هو معين في المادة السابقة

المادة الرابعة والثمانون. السارقون الذين هم من هذا القليل إذا كانوا ليسوا من أصحاب الرتب والمأموريات يجازون أيضاً بحسب ما هو مبين في المواد المذكورة أعلاه مثل أصحاب الرتب والمأمورين عنهم

المادة الخامسة والثمانون. إذا أخذ أحد من مأموري الدولة العلية دراهم بطريقة القطع من سراكي دون الميرى وسنداتها الموجودة في يد أصحاب المطالبين أو أخذ منهم دراهم أو قبل غير ذلك من الهدايا في مقابلة ابتداء مطلوب أصحاب المطالبين فيسترد منه ما أخذ من الدراهم أو الأشياء منها كان وبعد ذلك يعجن في القاعة موقفاً وكذلك الذين يرتكبون قطع هذه السراكي من تبعة دوائر أمثال هؤلاء المأمورين وتمثلاتهم أو المنسوين إليهم يجازون هم والمأمورون الذين ساعدوهم بهذه المجازاة عنها

المادة السادسة والثمانون. المأمورون كافة كباراً وصغاراً إذا كانوا لا يعطون أجره الأعمال والنقل المغيبة للعمال الذين يستخدمونهم بحسب المأمورية تامة وأعطوا ثماناً الأشياء لأصحابها بأقصر مما هي أو شغلوا العمل بالسخرة مجاناً يؤخذ منهم ما تمتعوا به من هذا الوجه مضاعفاً لكي يعطى الضعف الواحد لأصحابه في مقابلة الأجر أو الأثمان والثاني جزاء تندياً وبعد ذلك يعجنون في القاعة موقفاً

المادة السابعة والثمانون. إذا كان أحد من المأمورين كبيراً كان أو صغيراً يستخدم انفار الضابطة المختصة بحفاظة البلد وخدمة التحصيل تنافسي العدد وباخذ معاشاتهم بالتمام أو كان ينصل الانفار الموجودين عن خذائهم الأصلية بالكلية ويخصصهم بخدمة دائرتهم المختصة أو يكتب خدمة دائرتهم في دفتر الضابطة وباخذ معاشاتهم ويعطيها لهم فهوخذ منه المعاش الذي أخذ للانفار الناقصة أو للانفار الذين استخدمهم في دائرتهم باسم نفقات الضابطة وإعطائه لخدمه مما كان بالغاً مقداره مضاعفاً وبعد ذلك يعجن في القاعة موقفاً

المادة الثامنة والثمانون. المأمورون وسائر الأشخاص الذين يعملون خلافاً وفساداً في أحكام مواد المزايدات والأحالات المندرجة في النظامات المختصة بالأموال التي تلتزم

بوجه المقطوع او يوجد من بحالة او يتركون بحركة تقابر النظامات المذكورة بطردون
من ماموريانهم ويحبسون من سنة واحدة الى سنتين او ينفون من سنتين الى ثلاث سنين
ويضمنون بالاضرار العائنة على خريفة الدولة من جراء حركاتهم هذه

المادة التاسعة والثمانون . مامور الدولة العالية كافة كباراً وصغاراً اذا تاجروا لاجل
تتميم الذاتي في بيع وشراء اشياء تلزم الى الميري في المواد الكلبة والمحزمية التي امروا بادارتها
والنظارة عليها سواء كان ذلك علناً او كان سراً بالذات او بالواسطة او بطريق الاشتراك
او تهمداً باعمالها وانشائها بوجه المقاطعة او اشتراك مع المتصدين بها ويطردون من ماموريانهم
وينفون من سنة الى سنتين واذا اخذوا قوسيون (يعني عمولة) عما يؤخذ ويعطى للميري من
هذا التليل او تمتوا بابدال الذنود والمكوكات فيطردون كذلك من ماموريانهم ويحبسون
من سنة الى سنتين او ينفون من سنتين الى ثلاث سنين

المادة التسعون . من كان من ماموري الملكية او المالية وادخل على ذمتهم او لآ اميرية
باية صورة كانت او ساعد الغير على ادخالها بطرد من ماموريتهم ويحبس من ثلاثة اشهر
الى سنتين او ينفي من سنة شهراً الى ثلاث سنين

المادة الحادية والتسعون . من كان ماموراً متهمداً بمبايعه ما يلزم للعساكر البريقان
البحرية ووجب نقصاً او خالاً في احتياجات العساكر وكان سبب ذلك مخصراً في ذواته
فقط وكان اخذ دراهم على الحساب لاجل اثمان الاشياء التي حصلت المقابلة على مبايعتها
فمن بعد ان تسترد منه تلك الدراهم مع تضمينها يؤخذ منه ايضاً مقدار ربع الضمان الماخوذ
منه جزءاً نقدياً

المادة الثمانية والتسعون . من كان من ماموري الدولة معاوناً للاشخاص الذين يعملون
الخلل في قضية المبايعات الاميرية بحبس ثلاث سنين

المادة الثالثة والتسعون . الاشياء المتعلقة في اللوازم العسكرية التي تدخل اعمالها
ومبايعاتها تحت مقاولات وتعهيدات اذا لم تعط باوقافها وتاخرت عن عذر غير مقبول
او خالط اجناسها وكيفاتها وكيفاتها التحميل والفساد يؤخذ عنها ربع مقدار ما يلزم من
التضمينات ايضاً جزءاً نقدياً

الفصل الخامس

فيا يختص بالذين يستعملون ائفاذا المامورية وموقعها

والذين لا يتومنون بايئاء وظائف مامورياتهم

المادة الرابعة والتسعون . بما ان كل احد هو ماذون بان يعطي معاوماته وشفاهاً وغيره
الى الحاكم والمحاسب لاجل مجرد خدمة الحفانية في كل نوع من انواع الدعاوي التي تحصل
عليها المرفعات والمحاکمات ويكون مدار هذه التليقات للحكم بمنزلة قرائن وامارات تكون
هذه القاعة مستثناة انما اذا وقع ذلك على غير هذه الصورة بنوع امر او التماس او رجاء
الحاكم والمحاسب من طرف المامورين كباراً كانوا او صغاراً بالذات او بالواسطة تصحياً
او غرضاً المدعي او المدعى عليه او عليها فالجائز ان ينبغي ان ترتب بحق هكذا مامورين
وبحق الحاكم والمحاسب التي تحرك خلافاً للاصول بهذه الطريق تكون بحسب درجاتها
التيه فيها باق

المادة الخامسة والتسعون . المداخلة التي تقع على الوجه المبين اعلاه اذا رفعت بصورة
الامر والحكم والاجبار بواسطة نفوذ موقع مامورية المامور وحصلت المخالفة فيها من طرف
المحاسب والحاكم واعلمت الدولة بذلك بطرد ذلك المامور وترتب جزاءه لكن اذا وقعت
بصورة التماس والرجاء وحصلت المخالفة كذلك فيها من طرف الحاكم والمحاسب واعلمت
الدولة بها فيؤخذ حينئذ من الشخص المترجي او الملتبس من عشر ذهبات مجيدة الى خمسين
ذهباً شيداً جزاءاً نقدياً

المادة السادسة والتسعون . اذا حكم في تلك الدتوى على غير الحق بحسب المداخلات
التي تقع من هذا القبيل في الدعاوي بطرد المامور الذي اجري هذا الحكم بامره من مامورين
وبعد ذلك يجازى بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة ونصف او بالنفي من سنة شهور الى
ثلاث سنين لكن اذا كان وقع هذا الحكم بحسب الرجاء والالتماس فيحبس الشخص المترجي
والملتبس من شهر ونصف الى ثلاثة شهور او بنفي من ثلاثة شهور الى ستة شهور فضلاً عما
يؤخذ منه جزاءاً نقدياً

المادة السابعة والتسعون . اذا كانت بعض المحاكم والمحاسب لا تخبر الدولة عما يقع في
احدى الدعاوي من الامر والالتماس او الرجاء بطرد الحاكم او الرئيس الموجود من مامورين
مجازاة له ولو كان لم يجر ذلك الامر والالتماس والرجاء

المادة الثامنة والتسعون. اذا كانت بعض المحاكم او المجالس لا تخبر الدولة عما يقع من هذا القبيل في احدى الدعاوي من الامر والالتباس والرجا وكان قد حكم ايضاً حكم بخلاف المخفانية بناء على ذلك الامر والالتباس والرجا يجازي المحاكم ورئيس المجلس بان يطردا مدة ست سنين وبمناطة ثلاث سنين ويجازى اعضاء المجلس بالطرد مدة ست سنين فقط ولا يمكن تجوز استغدامهم سواء كان المحاكم والرئيس او الاعضاء باموريات المحاكم والمجالس في وقت من الاوقات اصلاً

المادة التاسعة والتسعون. أباناً كان من ماموري الدولة العلية كباراً وصغاراً يصرف نفذه وقوته المؤثرة او يكلف الغير لذلك لاجل المخالفة في انفاذاوامر الدولة واجراء احكام القوانين والظلمات او في تحصيل اي نوع من الاموال المرتبة يجازى بالمجلس الموقت لكن اذا كانت حركة المامور التجارية على هذا الوجه وقعت ضرورة وجبراً بامر امره فلا يجري مجتبه هذا الجزاء بل يجري مجرى من ظهر منه الامر ابتداءً واذا كانت الحركة بمثل ذلك توجب جنابة تقيلاً فيجزم عليه بمجرأ تلك الجنابة التقيلاً

ذيل في ٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

ان الذين يصرفون النفوذ والقوة المؤثرة على هذا الوجه اذا لم يكونوا من المامورين يجازون كذلك بمجرأ الحبس لا أكثر من سنة

المادة المائة. بما ان الولاة والمتصرفين والقاتقامين والدفتردارية والحاكم ومدبري الاموال ومدبري القضايا ممنوعون المنع الكلي عن ان ياتخذوا المحبوب والارزاق وسائر ما يلزم من احتياجات الاهالي الضرورية ويبيعوها ليجروا بها في المحلات التي تجري عليها احكامهم فلذلك كل من تجاسر منهم على هذه التجارة المنوعة بذاته او باي نوع كان من الشراكات او الوسائط العلنية والسرية يطرد من ماموريتو وبوخذ منه من خمسة وعشرين ذهما مجيداً لحد الف ذهب مجيدى جزاءه نقداً لكن اذا كانت له اموال واراضي في المحلات التي هو موجود بها فتكون محاصيلها مستثناة من هذه القاعة

المادة المائة والواحدة. كل مامور يوخز الفرمانات العلية او الاوامر السامية وسائر التنبهات التي ترغب الدولة العلية في اعلانها واشاعتها بدون ان يكون ذلك مبنياً على عذر صحيح يستحق القبول يطرد من ماموريتو واذا كان تأثير هذه الحركة اوجب مضرة على الدولة او على البلد فيجازى بالجزاء المرتب بمجرأ المدين لتلك المضرة على حدته ايضاً

المادة المائة والثانية. اذا تراخى مامور المعية وقصر في انفاذ واجراء التنبهات العائدة

الى مامورينو ووظيفته من طرف امر به الموجودين فوقه عن غير سبب حقيقي بوخذ منه مقدار معاش شهر جزاء نقدياً واذا كان لم يجر نسيبها ضابطه عن عدم اطاعة فيطرد من مامورينو ويؤدب واذا اوجب هذا التأخير والتعطيل او عدم الاطاعة مضرة على الدولة والمملكة يجرى حينئذ بحقه الجزاء المرتب بحق الذين يسيئون مثل هذه المضرات على حديثه.

الفصل السادس

فيما يختص بالمجازاة التي تجرى لما يقع فنن القديبات وسوء المعاملات بحق الافراد من طرف ماموري الحكومة

المادة المائة والثالثة . اذا حكم احد من ارباب الحاكم والمجالس وسائر ماموري الدولة باذية او اجري عذاباً على الاشخاص المتهمين لكيا بقرهم بذنوبهم يجازى بالسجن في القلعة موقفاً وبالحرورية الموبة من الرتبة والمأمورية واذا فعل ذلك مامورو المعية بامر امريهم الذين هم فوقهم تجرى هذه المجازاة بحق الشخص الامر واذا مات الشخص الذي حصلت له الاذية متائراً من ذلك او اصابه نوع من الضرر او نقص في احد اعضائه يجرى ايضاً بحق المامور المجالس على ذلك جزاء القاتل او المجرار

المادة المائة والرابعة . اذا حكم احد ارباب الحاكم والمجالس او باقي ماموري الدولة او اجري على المجرمين ما هو زائد عن المجازاة المعينة قانوناً وعاملهم بصورة ثبلة بحس من ستة اشهر الى ثلاث سنين ويطرد بحيث لا يستعمل فيما بعد في ماموريات الحاكم والمجالس المادة المائة والخامسة كل مامور يدخل جبراً الى بيت احد الاشخاص في احوال غير الخصوصيات التي تميزها القوانين الملكية والعسكرية ونظام الضابطة الموسس وعلى غير الاصول التي تعينها القوانين والنظامات بحس من ستة شهور الى ثلاث سنين واذا تبين بانه فعل ذلك بامر امره يعفى من الجزاء ويجرى هذا الجزاء بحق امره اياً كان وكل شخص من غير المامورين يدخل الى بيت شخص ارهاباً او جبراً يجازى بالحس من اسبوع الى ستة شهور ايضاً

المادة المائة والسادسة . اذا تعدى المامورون لاستعمال قوة جبرية او مامورو الضابطة ومامورو الاحضار الى معاملة سيئة في حق احد الاشخاص يعني الى حالة نسيب كسر عرضه وناموسه او توبه جماً بصورة غير الاصول التي يعينها القانون والنظام في اجراء مامورياتهم او انفاذاً لامر امريهم الموجودين فيما فوقهم فيجازون بالحس من اسبوع واحد الى ستة واحداً

بحسب درجة شدة حركاتهم الواقعة

المادة المائة والسابعة اذا اشترى احد المامورين او اصحاب الرتب في الدولة العلية كباراً وصغاراً مال احد الاشخاص واملاكاً كبيراً او ضابطاً بقبر حتى بواسطة دعوى قضائية في الرتبة بيدهم او وقعت حالات مثل هذه وكانت تلك الاملاك والاموال عينها غير موجودة حيثئذ ترد قيمتها نقداً الى صاحبها الاول والمجاسر على ذلك من المامورين ينفي من سنة شهر الى ثلاث سنين بحسب درجة نهمته ويجرم موبداً من الرتبة والمامورية في اية رتبة كان المادة المائة والثامنة المامورين الموجودون في راس الماموريات كباراً وصغاراً ومن كان بعضهم من المامورين والاشخاص الذين يستخدمونهم والمتعهدون بأي نوع كانت من واردات الدولة بوجه المتطوع وتابعهم اذا اخذوا او حصلوا شيئاً زائداً عن مقدار ما عينته الدولة من الوبر كوكوالا عشار والرسومات وسائر العائدات مجازي من كان منهم موجوداً في راس المامورية مع المتترمين بجزاء سجن القلاع موقتاً اما مامورو المعية وتابعو المامورين فيجازون بالحبس من سنة شهر الى ثلاث سنين وبعد ان تسترد الدرام التي اخذوها زيادة منها كان مقدارها يؤخذ منهم مثلها ايضاً جزاء نقداً

المادة المائة والتاسعة جميع المامورين كباراً وصغاراً اذا اخذ احد منهم درام او اشياء غيرها جرمية كنية كانت او جزئية عدا الجزاء النقدي المعين قانوناً واخذ شيئاً زائداً عن مقدار الجائزة الندية المأمور بتسليمها قانوناً كلياً كان او جزئياً واخذ ما يتبع جزاء نقداً قبل المحكمة فيؤخذ منه ما كان اخذت ضعفين يعطى احدها لاصحابه ويجازى على جوازته هذه بجائزة الرشوة

المادة المائة والعاشر اذا استخدم احد ماموري الدولة او وجوه الدولة اشخاصاً بغيره في اي نوع كان من الاشغال مجاناً بقبر اجرة عدا عن الخدمات العمومية الاهلية التي يرى لزومها حسب الاجابات المهيئة في نظام الدولة فتؤخذ من اجرة الاشخاص الذين استخدمهم على هذا الوجه مجاناً بحسب ما هي معروفة في محلاتهم وتسلم لاصحابها واذا كان من المامورين فيطرد ويجازى على جوارته من بالنفي من سنة شهر الى ثلاث سنين بحسب درجة نهمته المادة المائة والحادية عشرة كل المامورين كباراً وصغاراً وتابعهم ومباشرو المصلحة والاحضار ونشرات الضابطة والعساكر الموظفة وضباطهم اذا حلوا في بيوت اهالي المحلات التي ياتون اليها او يمرون عليها واخذوا عليها او طعموا مجاناً بالخبز فمن بعد ان يسترد منهم ثمن ما اخذوه منها كان لاصحابه ويطردوا من مامورياتهم وخدماتهم يؤدبون بالحبس ايضاً

من اسبوع الى شهر واحد واذا تجاسرت العساكر الموطنة على مثل هذه الاشياء عند ما
يغفرون بحسب همتهم فيؤخذ من ضباطهم ثمن الاشياء التي اخذوها ويرد لاصحابها وبعد
ذلك ينصاون من الخدمة ويجازون بالحبس من ستة شهور الى ثلاث سنين

الفصل السابع

فيما يختص بمجازاة الذين يخالفون ماموري الدولة
العامة ولا يطيعونهم ويخونونهم

المادة المائة والثانية عشرة. من كان تجاسر على امانة ماموي الحاكم وسائر ماموري الدولة
العامة او يطول لسانه عليهم او يهدم بصورة تورث انحطاط قدرهم وناموسهم وهم مجرون
ماموريتهم او يسبب ما اجروه بحكم المامورية فيحبس من اسبوع الى ستة شهور لكن اذا وقعت
هذه الحفارة وطولة اللسان والتخريف في وقت مراقبة الحاكم والجالس فيحبس المتجاسر على
ذلك من ستة شهور الى سنة

المادة المائة والثالثة عشرة. اذا وجد من يهين العساكر النظامية او المامورين من طرف
الحكومة على امور الضبط والادارة بوجه الاطلاق ويطل لسانه عليهم بصورة توجب انحطاط
قدرهم فيؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى ثلاث ذهبات مجيديات جزاء نقدياً واذا
وقعت مثل هذه الامانة بحق ضباط العساكر النظامية او رؤساء الضابطة فيحبس من
اسبوع الى شهر واحد واذا وجد من يشهر السلاح في اجراء مثل هذه الامانة والتهديد
فيحبس على كل حال من ستة شهور الى سنتين

المادة المائة والرابعة عشرة. اذا وجد من تجاسر على ضرب احد المامورين او من
العساكر النظامية والضبطية وهم مجرون مامورياتهم او يسبب ما اجروه من حكم المامورية
ولو كان بنهر سلاح ولم يظهر اثر جرح فيحبس من ستة شهور الى سنتين

المادة المائة والخامسة عشرة. اذا تجاسر رجل على جرح احد من جميع ماموري الدولة
المامورين باجراء الحكومة وضباط ادارة البلدة كباراً وصغاراً وهم مجرون ماموريتهم او يسبب
حكم ما اجروه من حكم المامورية او فعل فعلاً مؤثراً بصورة تسبب مرضاً فيجازى الجزاء
المرتب قانوناً بحسب درجة الذنب الذي وقع منه مضاعفاً

المادة المائة والسادسة عشرة. الذين يدعون رسماً الى الحاكم والجالس ويستنكفون
عن الحق بغير عذر مقبول يؤخذ منهم من مجيدي واحد يواضع الى خمسة ذهبات مجيديات

جزاء نقدياً وكلما تكرر منهم هذا الاستنكاف يضم على مجازاتهم ضعفها وتؤخذ منهم

الفصل الثامن

فيما يخص بالاشخاص الذين يجاسرون على تهريب

الحايس واخفاء ارباب الجنائيات

المادة المائة والسابعة عشرة. اذا هرب اشخاص اخذتهم الحكومة واوقفتم على اية صورة من الصور وكان حيثئذ الضباط والفراوات والمباشرون المأمورون بنقلهم وايصالهم والثر غول والحباس والرجلجي والتوقي والى الباب وامثال هؤلاء من المأمورين على محافظتهم في الحبس غير معتبين ومستبين وبناه عليه وقع فرار ارباب الجنائيات المذكورين بحسب الذين كانت حركاتهم على تلك الصورة من اسبوع الى ستة شهور اما اذا كان للمأمورين صنع وغرض في ذلك فالماور الذي تجاسر منهم عليه يؤدب بالحبس من ستة شهور الى ثلاث سنين بحسب درجات الجنائيات التي اوجبت محبوسية الاشخاص الفارين

المادة المائة والثامنة عشرة. اذا استحصل رجل من ليسوا مأمورين على محافظة المحبوسين اسباب فرار الحايس وسهلها لم يجازى بالحبس من اسبوع الى ستة شهور

المادة المائة والتاسعة عشرة. اذا كان رجل من المأمورين على محافظة الحايس او من سائر الاشخاص يعطي الحايس الآت وادوات واسلحة لاجل تحصيل اسباب فرارهم كرمًا فيجازى بجزاء الكورك الموقت

المادة المائة والعشرون. اذا كان احد المأمورين على محافظة الحايس ياخذ دراهم ويهرب محبوساً وكان ذنب ذلك المحبوس من الجنائيات الموجبة للجائزة اما بالقتل او بالكورك او بسجن القلعة مؤبدًا تؤخذ منه الدراهم التي اخذها مضاعفة ويجازى وفضلاً عن ذلك يجازى بجزاء الكورك الموقت واذا كان ذنب المحبوس دون ذلك يجازى بالجزاء المعين في حق المرتشي

المادة المائة والحادية والعشرون. اذا كان احد عارفاً بالهارب من الحبس او المتهم بجناية وكسبه واخفاء في بيته فيحبس من ستة شهور الى سنين اما اقرباؤه وازواجه واخوته واخوانه من الاصول والفرع فيستثنون من ذلك ويعاقبون من هذه الجائزة

الفصل التاسع

فيما يختص بمجازاة الذين يجاسرون على فك الختم

واخذ الامانات والاوراق الرسمية

المادة المائة والثانية والعشرون. اذا فك وفتح ختم موضوع بامر ادارة الدولة او محاكمها لاجل حفظ محل او اشياء او اوراق تختص بابة مصلحة كانت من المصالح وكان يوجد مامور لحفاظة ذلك الختم ووقعت هذه القضية بسبب نفعه وتسببه فيؤخذ منه من خمسة ذهبات مجديات الى خمسين ذهبا مجديا جزاء نقديا واذا كان هذا الختم موجودا على اوراق او اشياء تختص بالجنايات وفك فيجازى المامور على محافظته بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة بحسب درجة لجناية التي تتعلق بها تلك الاوراق والاشياء عدا عن الجزاء النقدي المذكور

المادة المائة والثالثة والعشرون. الشخص الذي يكسر وفتح ختم موضوعا على اوراق واشياء تختص بالجنايات يودب بالحبس من ستة شهور الى سنة واحدة حسب ما سبق بيانه واذا كان فاعل ذلك هو المامور على محافظته بالذات فيجازى بالحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين

المادة المائة والرابعة والعشرون. الشخص الذي يكسر ختم موجودا على محل او اشياء او اوراق تختص بسائر انواع المصالح فيجازى بالحبس من اسبوع الى ستة شهور واذا كان فاعل ذلك هو المامور على محافظته بالذات فيحبس من ستة شهور الى سنة واحدة

المادة ائمة والخامسة والعشرون. الذين يجاسرون على السرقة الواقعة بفك الختم تجري بحقهم المجازاة المرفقة في حق الذين يجاسرون على السرقة بكسر اقفال ابواب المحل المحفوظ والمغلق بعينها

المادة المائة والسادسة والعشرون. اذا اخذت الاوراق المهمة لدى الدولة والسندات والحوادث والدفاتر والاوراق المختصة بالمحاكمات وسرقت من المحلات المخصوصة بحفاظتها او من يد الاشخاص المامورين بحفظها او بحمت وثقلت وتحقق بان هذه القضية نشأت من عدم تيبذ المامورين على محافظتها وتسببهم فيؤخذ منهم مقدار معاش شهر جزاء نقديا ويجسرون من اسبوع الى ثلاثة شهور

المادة المائة والسابعة والعشرون. الاشخاص الذين يجاسرون على السرقة والمخ

والانلاف حسب اثنين في المادة السابقة المذكورة يحبسون من سنة شهرا الى سنتين وانما كانت سرقة هذه الاوراق المهمة او تلفها وقع من طرف المأمورين بحفظها فمن بعد ان تؤخذ منهم شهرية شهر جزاء نقدياً يجازون بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

المادة المائة والثامنة والعشرون. انما كانت جنابات فك الختم والسرقة ومحو الاوراق والانلاف على ما ذكر وقعت بالجبر والعجوم من طرف بعض اشخاص على المأمورين بحفظ الاوراق فيجازى المتجاسرون على ذلك بجزاء الكورك الموقت

المادة المائة والتاسعة والعشرون. المأمورون الذين يفتحون او يستفتحون المكاتب الموضوعة في البوستان وغيرها من الوسائل وخاصة مأمورو البوستان العارفين بذلك يؤخذ منهم من ذهب مجيدي واحد الى خمسة ذهبات مجيديات جزاء نقدياً وعدا عن ذلك يحبسون من شهر الى ثلاث سنين

الفصل العاشر

الذين يوجدون في صفة رسمية بغير صلاحية ولا ماذونية

المادة المائة والثلاثون. كل من يرى بصفة مأمورية ملكية او عسكرية من تلقاء ذاته بدون صلاحية ولا ماذونية من الدولة العلية او اجري مواداً متفرعة عن هذه المأموريات يجازى بالحبس ليس باقل من ثلاثة شهور والتجاسر على ذلك اذا تجاسر على التزوير باظهار ونشر اوراق رسمية مثل فرمان عال مزور او امر سام او يورادي فيحكم عليه بجزاء المزورين على الوجه الذي يبين في الفصل الخامس عشر ويجرى مجزاً على حدته ايضاً

المادة المائة والحادية والثلاثون. الذي يحمل نيشاناً لم ينله او لم يؤذن بحمله من طرف الدولة العلية ويلبس ملابساً رسمية ما فوق رتبته او لم يكن لرتبته ولا مأمورية ويلبس اوينفورمة يتأدب بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة واحدة

الفصل الحادي عشر

فيما يخص بالذين يتعرضون للامتيازات المذهبية والذين ينجربون ويزعزعون بعض الآثار القديمة والمعتبرة

المادة المائة والثانية والثلاثون. اذا وقع من طرف احد الاشخاص تعرض للرسوم والتعبات المأذونة باجرائها صنوف التهمة الشاهانية من الدولة او منع اجراء ذلك فعلاً وعهد بدأ فيتأدب ذلك الشخص بالحبس من اسبوع الى ثلاثة شهور بحسب درجة معاملته

المادة المائة والثلاثة والثلاثون . اذا وجد من يهدم او يخرب خيرات شريعة او ابيسة
واثارا موضوعا لزيارات البلدية او ينقب بعض محلاتها ويزعزعها او يقطع ويثقل الاشجار التي
في صحون الجوامع ومحلات النرج والاسواق والساحات فمن بعد ان يتضمن باضرارها يجازى
بالحبس من شهر الى سنة واحدة ويؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى عشرة ذهبات
مجديات جزاء نقدياً

الفصل الثاني عشر

فيما يخص بالذين يعملون خللاً بالمخابرات التلفرافية

المادة المائة والرابعة والثلاثون . كل من اخل بواسطة عدم تفيد بخدمة التلفراف
وحركته او بالاتو بصورة تمنع المخابرة يؤخذ منه من خمس ذهبات مجديات الى خمسين
ذهباً مجدياً جزاء نقدياً . واذا ثبت بانه فعل هذا عن قصد فيحبس من ثلاثة شهور الى
سنتين زيادة على هذا الجزاء النقدي

المادة المائة والخامسة والثلاثون . كل من تسبب في تعطيل المخابرة بمحلات مثل قطع
شريط التلفراف او تكسير الآلة المخزفية او تخريب عواميد يحبس من ثلاثة شهور الى سنتين
ويؤخذ منه من خمسة ذهبات الى خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً

المادة المائة والسادسة والثلاثون . كل من كان في اثناء وقوع شيء من الاختلال
والفساد في ممالك الدولة العلية يخرب خطأ او اكثر من خطوط التلفراف او يمنع تشغيله
باي نوع كان او بضبطه بصورة من الصور يعطل ما يجري من المخابرات والمراسلات
بين المأمورين او يمنع الذين يرسلون المكاتب بواسطة التلفراف ويترجم عن تعاطي
المراسلات يؤخذ جبراً في تعبير خط التلفراف يؤخذ منه من خمسين ذهباً مجدياً الى
مائة ذهب مجيدي ويوضع في الكورك موقفاً

الفصل الثالث عشر

فيما يخص بالذين ينمون مطابع بالارخصة والذين يطبعون اوراقاً مضرة في

المطابع المفتوحة بالامر والارخصة وينشرونها في اصول التعليم في المكاتب

المادة المائة والسابعة والثلاثون . كل من يفتح مطبعة ويطبع كتباً واوراقاً بدون امر
الدولة العلية وترخيصها نقفل مطبعته ويؤخذ منه خمسون ذهباً مجدياً جزاء نقدياً
المادة المائة والثامنة والثلاثون . الذي يجاسر على ان يطبع في المطابع المفتوحة بامر

الدولة العلية وترخصها جريئة او كتاباً او اوراقاً مضرة وبشرها ضد السلطة السنية وارباب
الحكومة وضد مله من تبعه السلطة تضبط اولاً الاشياء التي طلبها وبعد ان تغلق مطبعة
بحسب جرمه اما موقفاً واما بالكلية يوخذ منه من عشر ذهبات مجديات الى خمسين ذهبا
مجدياً جزاء نقدياً

المادة المائة والثامنة والثلاثون. الذي يطبع منظومات او مشورات هزلية او هجوية
مخالفة للاداب العمومية او يطبع او يطبع نقوشاً او نساوير فيصح وبشرها يوخذ منه من
ذهب واحد مجدي الى خمس ذهبات مجديات وبحسب من اربع وعشرين ساعة الى
اسبوع واحد

المادة المائة والاربعون. الذي ينسخ مكتباً مخالفاً لنظامات المعارف العمومية بغلق المكتب
الذي فتحه ثم يوخذ منه من خمس ذهبات مجديات الى ثلاثين ذهبا مجدياً جزاء نقدياً
المادة المائة والحادية والاربعون. الذي يعلم بغير اذن خلافاً لنظامات المعارف العمومية
يبيع عن التعليم ويوخذ منه من ذهبين مجديين الى عشر ذهبات مجديات جزاء نقدياً
المادة المائة والثانية والاربعون. اذا حصل تدريس كتاب في مكتب خلافاً لنظامات
المعارف العمومية فيجازى مدير المكتب الذي يقرأ بذلك الكتاب او المعلم الذي يقرأ
اذا لم يكن للمكتب مدير بالحس من اسبوع واحد الى سنة واحدة

الفصل الرابع عشر

في بيان الرغل

المادة المائة والثالثة والاربعون. الذي يعمل مسكوكات تقليداً الى المسكوكات الذهبية
والفضية المتقبلة نظاماً والمقرر تداولها في الدولة العلية او يحسب من المسكوكات المفرقة
المذكورة ذهبا او فضة بالمبرد او بالسبلة او بالماء الكذاب او بغير ذلك من الآلات
والطرق قليلاً كان ذلك او كثيراً وينقص قيمتها او يطيل إحدى المسكوكات بلون سكة
اخرى اثن منها لكيما تسلك في عملها او يعاون على تداول مثل هذه المسكوكات المغشوشة
والزائفة في الممالك المحروسة او على احضارها من البلاد الاجنبية وادخالها الى الممالك
لمحروسة الشاهانية او يشتغل بتسليم المغشوش منها يوضع في الكورك موقفاً مدة ليست
باقل من عشر سنين

المادة المائة والرابعة والاربعون. كل من يعمل مسكوكات تقليداً الى المسكوكات النحاسية

الحاصل التداول بها في الممالك المحروسة او يعاون على تداول مسكوكات نظيرها خارجة في الممالك المحروسة او على احضارها من البلاد الاجنبية وادخالها للمالك المحضر الشامانية بوضع في الكورك موقتاً

المادة المائة والخامسة والاربعون. كل من يعمل في الممالك المحروسة سكة تقليداً للمسكوكات الاجنبية او ينقص قيمة المسكوكات الاجنبية بالطرق الميينة في المادة المائة والثالثة والاربعين او يغير لونها او يعين على تداول المسكوكات الاجنبية الخارجة او الزائفة في الممالك المحروسة او على ادخالها من الخارج الى ممالك المحضر الشامانية او يشغل بتسليمها بوضع موقتاً في الكورك

المادة المائة والسادسة والاربعون. الاشخاص الذين ياخذون ويعطون بالمسكوكات الخارجة والزائفة الميينة في المواد السابقة ظناً منهم بانها صحيحة فلا يقتضي ان يعزى اليهم تسليم تلك الخارجة ولا ان ينهمل لكن بعد ان تدخل يدهم مسكوكات فاسدة من هذا القيل ووقفوا عليها بانها خارجة وزائفة وسلكوها بوضعهم من ثلاثة امثال المبلغ الذي ساكوه على الاقل الى ستة امثال النهاية ما يكون جزاءه نقدياً ولا يكون هذا الجزاء النقدي اقل من ذهب مجيدي واحد في اية حالة كانت اصلاً

المادة المائة والسابعة والاربعون. الاشخاص المتهمون بالجنايات الميينة في المادة المائة والثالثة والاربعين والمائة والرابعة والاربعين والمائة والخامسة والاربعين اذا كانوا يخبرون الحكومة عن الكيفية وعن التجاسرين عليها قبل اجراء تلك الجنايات بالتام او قبل الشروع بالبحث عنها من طرف الحكومة او يخدمونها باخذ باقي المتهمين والقاء القبض عليهم بعد الشروع في البحث عنها يعافون من المجازاة وانما يكونون تحت نظارة الضابط موقتاً

الفصل الخامس

في بيان التدوير

المادة المائة والثامنة والاربعون. الذي يقلد او امر الدولة العلية او يكلف الغير لتقليدها او يغير الاوامر العلية او يكلف الغير الى تغييرها او يقلد صح ماموري الدولة العلية وامضائهم او يجعل الغير ان يقلدها او يعمل خائفاً مزوراً تقليداً الى ختم منصرف ماموريات الدولة العلية او ماموريتها او يستعمل ختماً مثل هذا او يقلد سندات الاسماء والتوقييلات والسراري او اي نوع كان من سندات جميع الخزائن وصناديق الاموال او غيرها تزويراً

او يستعمل قوائم وسندات مزورة مثل هذه او يدخلها الى المالك المحروسة مجازى بمجاز الكورك او بسجن القلعة مؤقتاً مدة لا تتخطى عن عشر سنوات

المادة المائة والثامنة والاربعون . كل من يفلد او يغير تزويراً ثمة ذات طغراء متعلقة بالميري من اي نوع كانت مجازى بالكورك الموقت او بسجن القلعة مدة لا تتجاوز عشر سنوات والذي تدخل يده بطريقة ما احدى الثغرات الامرية ذات الطغراء مثل هذه واستعملها بصورة تضر بالدولة والمملكة بحبس ثلاث سنين

المادة المائة والخمسون . الذي يفلد اي نوع كان من الاختام والثغرات والنيشين المخصوصة بالا لطباع على انواع الامتعة والاشياء لاسم الدولة العلية او لاحدى الماموريات او لشركة او بيت تجارة مرخصين من الدولة او يستعمل ثغرات او علامات مزورة من هذا القبيل مجازى بالحبس ثلاث سنين ويضن بالاضرار التي تقع باسباب تزوير هذا وكل من كان يدخل يده على طريقة ما اصل هذه الاختام والثغرات والنيشين ويستعملها بما يضر بهيمة الحكومة وامورياتها او جمعية التجارة او مثلاً من الهبات والشركاك المخصوصة يتأدب بالحبس من ستة شهور الى سنة واحدة ويضن بما يقع من الاضرار بسبب ذلك

المادة المائة والحادية والخمسون . كل من كان من المتهمين بالتزوير الممين في المواد السابقة واخبر الحكومة بهذه الكيفيات وعن المتجاسرين عليها قبل اجراء تلك الجنائيات بنهاها او قبل الشروع من طرف الحكومة بامر التحري عليها او خدم في اخذ باقي المتهمين والقاء القبض عليهم بعد الشروع في امر التحري فيعفى من المجازاة وانما يبقى تحت نظارة الضابطة مؤقتاً

المادة المائة والثانية والخمسون . كل من كان من المامورين بعمل تزويراً سواء كان بالتحشية فيما بين الاعلامات والضابط وباقى السندات او الدفاتر والمجرائد وسائر السجلات التي عملت قبلاً حين اجراء ماموريتو او كان يغير المخط والخاتم والامضاء او يوضع عرض اسم احد الاشخاص اسم شخص اخر فيجازى بمجاز الكورك او بسجن القلعة مؤقتاً بحيث لا يكون ذلك اقل من عشر سنين واذا كان فاعل هذا التزوير ليس هو من المامورين فيجازى بمجاز الكورك او بحبس القلعة مؤقتاً بحيث لا يتجاوز ذلك سبع سنين

المادة المائة والثالثة والخمسون . اذا كان المامور مشتغلاً بحسب ماموريتو بتنظيم اي نوع كان من السندات والاوراق الرسمية التي تعمل لارباب المصالح في المجالس والمحاكم وباقى المحلات التي بها امور العباد وعمل تزويراً بكونه يكتب تقرير اصحاب المصلحة

وافاداهم خلافاً لما تنوهوا به او يضع القضية غير الصحيحة عوض الصحيحة او الكيفية التي لم
يعترف بها بحكم ما اعترف به وبغير اصل المادة او ما يتفرع عنها من الاحوال تحيلاً منه
فيجازى بمجزء الكورك او بمن القلعة موقفاً بحيث لا يكون ذلك اقل من عشرين
المادة المائة والرابعة والخمسون. الذين يستعملون الاوراق المزورة المينة في المادتين
السابقتين مع علمهم بها يربطون بالبراقعة او يعجنون بالقلعة موقفاً بحيث لا يتجاوز ذلك
سبع سنين

المادة المائة والخامسة والخمسون. الذين يرتكبون تزويراً بالصورة المينة اعلاه في
اوراق مخصوصة متعلقة باحد الاشخاص او يستعملون مثل هذه الاوراق المزورة مع علمهم
بها يجازون بالحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين
المادة المائة والسادسة والخمسون. الذي يستكتب اسماً مزوراً على اوامر الطريق
وتذاكر المرور والساويرطات او يكفل بحيلة مثل هذه لاجل الحصول على تذاكر الطريق
بحس من سنة شهر الى سنتين

المادة المائة والسادسة والخمسون. الذي يعمل اوامر طريق وتذاكر مرور و ساويرطات
مزورة او يغير ويحرف تذاكر الطريق الصحيحة او يستعمل اوراقاً مزورة ومغيرة ومحرقة من
هذا القبيل بحس من سنة الى ثلاث سنين

المادة ائمة والقامة والخمسون. الخائفي والقوه جي واصحاب المخادع المنة لسكن
الغرباء والوقوفه حية وسائر امثالهم من الاشخاص الذين يسكنون زبداً وعمراً بالاجرة
البوية اذا قيدوا في الدفاتر اسماء الاشخاص الذين يعطونهم مخادع لسكنهم باسماء اخرى
مزورة مع معرفتهم اسمائهم الصحيحة فيحبسون من شهر واحد الى ثلاثة اشهر

المادة المائة والتاسعة والخمسون. المامورون الذين يعطون تذاكر مرور غير مربوطة
بكتابة حسب الاصول والنظامات المرجعية يعزاون من مامورياتهم ويجازون بالحبس من
سنة اشهر الى سنة واحدة ومثل هؤلاء المامورين اذا حرروا اسماء مزورة عن علم منهم في
تذاكر الطريق التي يعطونها بحس من اشهر الى سنتين

المادة المائة والستون. الشخص الذي يعمل شهادات مزورة تحت اسماء اطباء وجراحين
تضمن علة موجودة اما هو ذاته او باخرين لاجل الاعفاء من اي نوع كان من خدمات
الدولة بحس من سنة واحدة الى ثلاث سنين

المادة المائة والحادية والستون. كل من كان من الاطباء والجراحين ويعطي شهادة بناء

على التماس احد الناس او رعاية لحاظر بانه مريض او غليل بحيث لم يكن لذلك اهلاً بل
لبنية من خدمة الدولة فيجس من سنة واحدة الى ثلاث سنين واذا ارتكب هذا التزوير
بواسطة اخذ دراهم او هدية فيعري بجفوة جزاء المرتشي وبحق الذي اعطى الدراهم جزاء
المرتشي ايضاً

المادة المائة والثانية والستون . الذين يستعملون اي شيء كان من الانواع المرورة
والمقلدة عن غير علم منهم يعاقبون من المجازاة

الفصل السادس عشر

في مجازاة القوندقي *

المادة المائة والثالثة والستون . كل من يلقي النار عمداً ويحرق اي نوع كان من الابنية
المسكونة وغير المسكونة داخل المدن او النصبات والقرى او في الابنية والسفان المحصورة
بالناس في الخارج وقبالة للسكن والاستعمال سواء كان ذلك ملكاً له او لا يملكه مجازى بالقتل
المادة المائة والرابعة والستون . الذي يلقي ناراً ويحرق ما لم يكن مخصوصاً بانسان
وغير قابل للسكن والاستعمال خارج المدن والنصبات والقرى من الابنية والسنن والاحراش
المملوكة والمشاعة والحاصل التي على سطح الارض ولم يكن ذلك ملكاً له يستحق جزاء الكورك
موبداً اما اذا كان ذلك ملكاً له وحرقة عمداً فسرت مضرته لاخر بسبب حريقه فيستحق جزاء
الكورك موقناً

المادة المائة والخامسة والستون . الذي يلقي النار عمداً في المحطوب والاختساب او
المحصولات المحصورة ولم تكن ملكاً له يوضع في الكورك موقناً اما اذا كان ذلك ملكاً له وحرقة
باختياره وبسبب ذلك مس ضرره اخر فيجس في القلعة موقناً
المادة المائة والسادسة والستون . الحريق الذي يقع في اية حالة كانت اذا اوجب حين
ظهوره تلف شخص او اكثر من شخص في المواقع المحترقة فيجازى واضع سبب الحريق بمجزاة
القتل على الاطلاق

ذيل في ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨١

اذا وجد بارود لاجل البيع في محل مقابل للنظام يضبط وصاحب البارود او الذي
خبأه مجازى بالكورك مئة ثلاث سنين واذا ظهر حريق وحصلت خسارة من استعمال بارود

* القوندقي هو الذي يسبب في حريق الاماكن عمداً

موجود في محل ممنوع نظاماً بوضع صاحبه في الكورك من ثلاث سنين الى خمس سنين بحسب مقدار الخسارة وإذا وقع تلف نفس ايضاً فوضع في الكورك مدة خمس عشرة سنة
المادة المائة والسابعة والستون. الذي يجبر شخصاً ويكرهه على احراق اي نوع كان من الابنية والاموال والاملاك بمجازى بالكورك

الباب الثاني

في التخيخ والجنايات التي تقع في حق الاشخاص وما يترتب عليها من المجازاة

الفصل الاول

بمخض بالقتل والجرح والضرب والاخافة

المادة المائة والثامنة والستون . القتل هو اعدام الشخص بالسلاح او بالتسميم او بصور اخرى

المادة المائة والتاسعة والستون . القتل عمداً هو تصور الشخص في ذهني فعل القتل والتصميم عليه قبل ايقاعه

المادة المائة والسبعون . الشخص الذي يحقق قانوناً بأنه قاتل تعمداً يحكم باعدامه قانوناً
المادة المائة والحادية والسبعون الحكم القانوني لا يمكن ان ينفذ الحقوق الشخصية ولذلك اذا كانت يوجد للمتول وريثة فتمال دعوي الحقوق الشخصية بحسب ادعائهم الى المحاكم الشرعية

المادة المائة والثانية والسبعون . القاتل الذي يعنى من جراه النصاص بالاعدام بوضع في الكورك اما مؤبداً واما مؤقتاً بحيث لا يكون ذلك اقل من خمس عشرة سنة

المادة المائة والثالثة والسبعون . الشخص الذي يكون من اصحاب الجنايات والشقاوات المستمرة اذا اذى اشخاصاً اخرين لاجل جناية عظيمة او كان مؤذياً بصورة ذات غدر كلي وتحقق عنه بان انه الاسبقية بذلك يحكم عليه بمجره القاتل سياسة

المادة المائة والرابعة والسبعون . الذي يقتل شخصاً غير متعمد بوضع في الكورك مدة خمس عشرة سنة انما اذا كان وقع ذلك منه حينما كان مجري جناية اخرى اما قبل الاجراء او بعد الاجراء او لاجل اجراء المخبة فيجازى بمجره الاعدام قانوناً

المادة المائة والخامسة والسبعون . الشخص الذي يعين قاتلاً بوضع في الكورك مؤقتاً
المادة المائة والسادسة والسبعون . الذي يخفي جسد المتول او يدفنه بدون ان يعطي

خبراً الى الحكومة ويدون ان يكشف عليه مجرم من شهر واحد لمدة سنة واحدة ويؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى خمس ذهبات مجديات جزاءً نقدياً وإنما اذا كان له هو ايضاً اشتراك بمادة القتل فيحتسب مجري ما يستحقه لاجل ذلك من الجزاء على حدة

المادة المائة والسابعة والسبعون . الشخص الذي يقطع او يعطل عضو شخص اخر بالجرح او بالضرب تستوفي منه مصاريف الجراحة والدبة التي يحكم عليها ومع ذلك يوضع في الكورك مدة ثلاث سنين واذا تبين بانه كان تصور هذا الجناية قبلاً مصماً عليها ثم فعلها فحدد جزاؤه بالكورك لمدة عشر سنوات

المادة المائة والثامنة والسبعون . اذا جرح شخص شخصاً او ضربه بصورة اوجبت تعطيله عن اشغاله او مرضه أكثر من عشرين يوماً فيجس من شهرين الى سنتين ويؤخذ منه مصاريف الجراحة ومثل كسب المجرع او المضروب او اجرته التي كانت يكتسبها في حال صحته وتعطى له

واذا تبين بانه كان تصور ذلك قبلاً وصم عليه ثم فعله فتمدد مدة حبسه من ثلاث شهور الى ثلاث سنين

المادة المائة والتاسعة والسبعون . اذا كان الجرح او الضرب اخف من الدرجة المذكورة في المادة السابقة فيجس الجرح او الضارب من اسبوع الى سنة واحدة او يؤخذ منه بدلاً عن ذلك من ذهب مجيدي واحد الى خمس ذهبات مجديات وتعطى الى المجرع او المضروب او تجري مائتان الصورتان كلاهما معاً

واذا تبين عنه بانه كان تصور ذلك قبلاً وصم عليه ثم فعله فمن بعد ان يؤخذ منه مقدار الدرهم المذكورة وتعطى للمجرع او المضروب فتمدد ايضاً مدة حبسه من شهر واحد الى سنتين

ذيل في ٢٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

الذي برفع السلاح على الاخر لا تنصد القتل بل للتخويف مجس ايضاً من اسبوع الى ستة شهور

المادة المائة والعاشر . اذا تبين بان الجرح او الضرب الفعلي كان بقصد القتل ذاتاً لكن حاله دون ذلك اسباب مانعة لم تكن في اختيار الجرح او الضارب فلم تخرج مادة القتل الى القتل سواء كان الجرح او الشدخ ثقيلاً او خفيفاً فمن بعد ان تستوفي الدبة او مقدار مبلغ معلوم منها مع مصاريف الجراحة التي يحكم بها بحسب درجة الجرح او الضرب

على الوجه المبين في المواد الثلاثة السابقة بوضع الجرح او الضارب على اسبه حال كان في الكورك الموقت

ذيل في ٢٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

الذين يتحقق عنهم انهم رفعوا السلاح بقصد القتل وانما حالة دون ذلك اسباب مانعة ليست باختيارهم فلم تخرج مادة القتل الى الفعل يوضعون كذلك في الكورك موقفاً

المادة المائة والحادية والثمانون . اذا جرى فعل القتل او الجرح او الضرب مصحوباً بنوع من الاختلال والغمات على الاموال ونهبها فعدا عن المجازات التي ينالها المتجاسرون على ذلك خاصة مجازى ايضا محركو الاختلال الذين كانوا سبباً لهذه الاحوال . مثل فاعلي هذه الافعال عنهم ايضا انما يجري في امر القصاص الحكم الشرعي بها كان

المادة المائة والثانية والثمانون . اذا قتل شخص شخصاً خطأ او صار سبباً للقتل عن غير قصد فمن بعد ان تستوفي وراثته المقتول حقوقها الشرعية لدى الهاكمة مجازى بالحبس من ستة اشهر الى سنتين اذا كانت قضية هذا القتل نشأت عن عدم دفعه او عن عدم رعايته للنظامات

المادة المائة والثالثة والثمانون . اذا جرح انسان شخصاً او ضربه خطأ او صار سبباً لجرحه او لشده عن غير قصد منه فتستوفي منه مصاريف جراحته ودية عضوه الشرعية اذا كان ذلك اوجب قطع او تعطيل عضو من اعضائه ثم اذا كان هذا الجرح او الصوت نشأ من عدم دفعه او رعايته للنظامات فيحبس ايضا من اسبوع واحد الى شهرين

المادة المائة والرابعة والثمانون . اذا قتل شخص شخصاً بامر آمر مجبر فيجري بحق الامر جزاء القتل

الامر المجبر هو الشخص المتندر على ائتلاف مأموره اذا خالف امره ولا يكون شخص المأمور معذوراً فيما عدا هذه الصورة بل يجري في حق جرم القتل وبحكم على الامر غير المجبر نظير هذا بجرم الكورك الموقت ايضا

المادة المائة والخامسة والثمانون . اذا جرح شخص شخصاً او ضربه بامر آمر مجبر فيجري في حق امر مجازاة الجرح والضرب المذكورة اعلاه بحسب درجة الجرح او الشدخ واذا كان الامر غير مجبر فيجري هذه المجازاة في حق الفاعل اما امثال هؤلاء الامرين غير المجبرين فيحبسون ايضا من اسبوع واحد الى ستة اشهر والتمنع الذي بامر منهم بقطع عضو او بتعطيله يستغنى في كل حال جزاء الكورك الموقت

المادة المائة والسادسة والثمانون . ما يقع من قتل والضرر والجرح لاجل
ومحافظة النفس والعرض فهو معاف

المادة المائة والسابعة والثمانون . يعني كذلك عما يقع من القتل والضرر والجرح
دفع شخص بضع سلماً ويصعد عليها ليلاً الى بيت احد الناس او دكانه او مخدعه
مخيلات تحت القفل جبراً او يفتق حيطان بيت مسكون او مشتملاته او يكسر باباً
كانت هذه القضايا حادثة نهاراً فلا يعني حينئذ عما يقع نظير ذلك من افعال
والجرح والضرر بالتمام الا ان فاعله يكون معذوراً ويعامل بالوجه المين
المائة والتسعين

المادة المائة والثامنة والثمانون . اذا رأى شخص زوجته او اخرى من احدى
ترتكب الفعل القبيح مع شخص اخر وقتلها كلاهما سوية فهو كذلك معذور

المادة المائة والتاسعة والثمانون . الذي ترتكب ما يقع من القتل والجرح
بالمقابلة فهو كذلك معذور انما مامور بالضابطة يستثنون في هذا الباب اذا بسئل
يكنهم ان يوقعوه من افعال القتل والجرح والضرر حسب المساع الذي يبينه نظامه
في اجراء وظيفة ماموريتهم اما الذين يغالونهم فلا يمكنهم الاعتذار بوجه من الوجوه
المادة المائة والتسعون . القاتل او الجرح او الضارب الذي يتحقق عذره بحسب
شهور الى ثلاث سنين ومن كان من هذا القبيل يؤخذ ايضاً تحت نظارة الضابطة
سنين الى عشر سنين بحسب ما يقتضي له

المادة المائة والحادية والتسعون . اذا ارسل بعض الاشخاص ورقة مخنومة او
ومضاة او بغير امضاء لاحد الناس يطلب منه بان يرسل له او لخل عينة له دراهم
اشياء او مطالب اخرى او ارسل له في ذلك رجلاً ولم يبعث له بما طلبه منه ولم
كلنه اليه فاخافه وهدده ببعض مضرات يوقها بخوفه وكان ما ابان عنه من المضرة
لجزاء الاعلالم او الكورك المود فانوتاً بحق فاعله الا ان ذلك لم يخرج الى القم
الشخص المتجاسر على ذلك في الكورك موقناً واذا كانت المضرة التي اخبر بانها بحر
من المحنات الموجبة للمجازاة المذكورة اعلاه فانوتاً وكانت من الانواع التي هي
وكذلك لم يخرج الى الفعل فيحبس من سنة الى ثلاث سنين ويؤخذ منه من ثلاث
مجيديات الى عشرين ذهباً مجيدياً جزاءاً تندياً

الفصل الثاني

في المجازاة المترتبة للذين يسفطون المجنين ولبائعي المشروبات
المختلطة والسموم بلا كنفيل

المادة الثانية والتسعون. الشخص الذي يصير سبياً لاسقاط جنين احدى النساء المحوامل
بواسطة الضرب او بنوع اخر من الافعال فمن بعد ان تستوفي منه الدية الشرعية يوضع في
الكورك موقتاً اذا كان فعل هذا التعدي عن قصد منه

المادة المائة والثالثة والتسعون. الشخص الذي يتسبب باسقاط جنين ويسقي احدى
النساء المحوامل علاجاً لذلك سواء كان برضاها او بغير رضاها او اقادها عما يسبب ذلك
من الوسائل فاسقطت الجنين بتأثيره فيحبس من سنة شهر الى سنتين واذا كان المصيب
المذكور طبيباً او جراحاً او صيدلاناً يوضع في الكورك موقتاً

المادة المائة والرابعة والتسعون. الشخص الذي يتسبب لاثلاف النفس بل لتهريض
احد الاشخاص او لئاخوره عن ان يشتغل بما يوجب ربحه وكسبه من بواسطة بعض اشياء
يعطيها له بالقصد يحبس من شهر واحد الى سنتين ويؤخذ منه من ثلاث ذهبات الى خمسة
وعشرين ذهباً مجيداً تقديماً يعطى الى الرجل المتأثر

المادة المائة والخامسة والتسعون. الصيدلاني الذي يبيع دكاناً اجزائياً ولم تكن يد
شهادة فمن بعد ان تفلق دكانه في اول الامر يجازى بان يؤخذ منه من عشر ذهبات مجديات
الى خمسين ذهباً مجيداً جزاءً تقديماً

المادة المائة والسادسة والتسعون. الذين يبيعون اجزاء مضرّة تفل بالصحة العمومية
او مشروبات مختلطة او سموماً بغير كفالة يحبسون من اسبوع واحد الى سنتين ويؤخذ منهم
من ذهب مجيدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً مجيداً جزاءً تقديماً وتضبط الاشياء التي
باعوها من جانب الحكومة

الفصل الثالث

في بيان مجازاة الذين يمتكون العرض

المادة المائة والسابعة والتسعون. كل من يجري فعلاً شنيعاً يولد عمره اقل من احدى
عشر سنة يجازى بالحبس موقتاً لا اقل من سنة اشهر

المادة المائة والثامنة والسمون. الرجل الذي يجري الفعل الشنيع لشخص آخر يعني
بنوت بعرضه جبراً يوضع في الكوك موقفاً

ذيل في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

من تعدى لاجراء فعل شنيع كهذا جبراً وحالت اسباب مانعة لم تكن في اختياره فلم
يفعل بجازي بالحبس لا اقل من خمس سنين

المادة المائة والتاسعة والسمون. اذا وقع اجراء هذا الفعل الشنيع جبراً على ما اصاب
بـ اما من طرف مربي او وليه الذي يتخذ حكمه عليه واما من طرف المستخدمين عنه بالشبهة
فيحكم عليهم بمجرأ الكوك موقفاً بحيث لا يكون اقل من خمس سنين

المادة المائتان. اذا كان هذا الفعل الشنيع المجبري وقع في حق بنت لم تتزوج بعد
فيستحق التعاسر على ذلك بان يعطي تضييماً ايضاً عنا عن جراء الكوك المذكور

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

من اغفل بنتاً بالغة بقوله لها اني اتزوجك ونقض بكارها ثم بعد ذلك ابى اخذها
فيه ان ياخذ منه بدل تضييماً البكر بحبس من اسبوع الى ستة شهور لكن صدور
هذا الحكم يتوقف على اثبات اغفالها بوعده الزواج اما باقرار الذكر واعترافه او بالاثبات
من طرف البنت

المادة المائتان والواحدة. كل من يجاسر على حركة تنافي الآداب العمومية باضلاله
واغفالو فتياً من الذكور والاناث بحركهم على ارتكاب الفحشاء ويقرهم بها ويعودهم على
تسهيل اسباب الحصول عليها مجازي بالحبس من شهر واحد الى سنة واحدة
واذا كانت قضية الاضلال والاغفال على هذه الصورة تظهر من الاب او الام او الوصي
فيجازون بالحبس من ستة شهور الى سنة ونصف

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

دعوى العرض ضد امرأة تعود مطلقاً الى زوجها واذا لم يكن لها زوج فالى وليها وعلى
هذه الصورة لدى الدعوى مجازي المرأة التي تخنق ارتكابها فعل الزنا الشنيع بالحبس لا اقل
من ثلاثة شهور ولا اكثر من سنتين على ان الزوج اذا رضي واخذ امرأة تكرر لا يمكن ان
يسقط عنها حكم هذا الجراء اما الشخص المشترك بهذا الفعل الشنيع فيجازي ايضاً بالحبس
من ثلاثة شهور الى سنتين وعدا ذلك يؤخذ منه من خمس ذهبات مجدية الى مائة ذهب
مجدي جزاء نقدياً واما الدلائل التي يمكن ان تستحق التبول ضد هذا المشترك بالتهمة فيمكن

استنباطها ايضا من حالة اجراء الفعل المذكور او من وجوده في حرم احد المسلمين او من المكاتب والاوراق المحررة من طرفه وحكم هذه المادة يتعلق على ارتكاب احدي النساء فعل الزنا الشنيع ووقوع عرض دعواها من طرف زوجها اوليها وبما ان نظامات ضابطة الدولة العلمية المرعية اليوم في حق مثل هذه الفواحش تنفي جارية كما كانت في الاحوال المعتادة فلا تشمل ذلك مطلقا

الزوج المألوف بفعل الزنا التسع مع امرأة اخرى في بيت ساكن فيه مع زوجته سوية اذا تحقق عليه ارتكاب الفعل المذكور بحسب الشكايات الواقعة من زوجته بجازي بان يوخذ منه من خمس ذهبات الى مائة ذهب مجيديا جزاء نقديا

المادة المائتان والثانية. الشخص الذي يجاسر على الفعل الشنيع المغائر للعار والحباء علنا يحبس من ثلاثة شهور الى سنة ويوخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى عشر ذهبات مجيديات جزاء نقديا

ذيل في ٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

الذين بطارحون الفتيان من المذكورين الاناث بالكلام يجيدون من اسبوع واحد الى شهر واحد والذين يدعونهم بايديهم يحبسون من شهر الى ثلاث شهور الذين يدخلون بزي النساء الى المحلات التي في منزلهن النساء يجيدون لاجل مجرد هذا الفعل من ثلاثة شهور الى سنة واحدة واذا شرعوا في المحل الذي دخلوا اليه مبدلين هياكلهم على هذه الصورة بجناية او جنحة تستوجب جزاء اشد من هذا الجزاء فانونا مجازون بمجازاة ذلك الفعل

الفصل الرابع

فيما يختص بالذي يحبسون اشخاصا ويوقنونهم خلافا للاصول او يسرقون الصبيان والمراهقين او يرتكبون فضيحة تمربب البنات

المادة المائتان والثالثة. كل من يحبس شخصا بدون امر مأموري الحكومة او يوقفه او يجنيه بصورة رهن خارجا عن الاصول المعنية في القوانين والنظامات بحق توقيف اصحاب التهم مجازي من ستة شهور الى ثلاث سنين

الشخص الذي يدل على محل اخفاء اشخاص يحبس ويوقفون على هذه الصورة او يجيدون بصورة رهن عن علم منه يحبس كذلك من ثلاثة شهور الى ثلاث سنين المادة المائتان والرابعة. الشخص الذي يجاسر على ارتكاب جريمة توقيف الاشخاص

المذكورين في المادة السابقة حالة كونه لا يسأري ماموري الدولة او مسمياً ذاته باسم زور
او مبرزاً امراً مزوراً من طرف المامورين مجرى مجرى جزء الكورك الموقت
وكذلك اذا كان الموقوف اخيف بالاعدام او جرت عليه اذية جسيمة فيستحق الشخص
الذي يتجاسر على اجراء ذلك جزء الكورك الموقت في كل حال
المادة المائتان والخامسة. الذين يتجاسرون على ارتكاب قضاخ من قبيل وضع صبي
عوض اخر وابداً له او وضع طفل لامرأة لم تترك عوض الوالد منها يجسسون من سنة اشهر
الى ثلاث سنين

الشخص الذي يسرق او يخفي صبياً مجازى كذلك بالحبس من سنة شهر الى ثلاث
سنين انما اذا كان لا يظهر الصبي الى الوجود في هذه المدة فلا يطلق من الحبس ما لم يحضر
الصبي او يتفق وفاته

المادة المائتان والسادسة. كل من يهرب صبياً لم يدرك سن البلوغ الى احدى الجهات
جبراً او تخيلاً يحبس من ثلاث شهور الى سنة واحدة
لكن اذا كان جرى الفعل الشنيع مع البنت المهرية فيجوز مجرى مجرى نهاية درجات الجزاء
المعين لذلك الفعل. واذا كان عند نكاح البنت عندما تهربت فيجري حينئذ الحركة
حسب المتعصي شرعاً

ذيل في جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

كل من اقام بالغة جبراً وهر بها يحبس من ثلاث شهور الى ثلاث سنين لكن اذا
كانت ذات بعل بوضع في الكورك موقناً
كل من يعاون المهرب في امر قيام البالغة ويهربها جبراً يحبس من شهر واحد الى
سنة شهر

الفصل الخامس

في بيان مجازاة مرتكبي شهادات الزور والمخالفين كذباً

المادة المائتان والسابعة. الشخص الذي يشهد شهادة كاذبة في المواد المتعلقة بالمجانيات
سواء كانت الشخص المتهم او عليه بوضع في الكورك بعد تشهيره
واذا كان الشخص المتهم بمجانيات منسوبة اليه قد نال جزاء اشد من جزاء الكورك
الموقت بسبب شهادة شاهد زور فيجري بحق الشاهد المذكور ذلك الجزاء بعينه ايضاً

المادة المائتان والثامنة. الشخص الذي يشهد كذلك بالكذب في مواد تتعلق بالمحقق والقباحات سواء كان ذلك للاشخاص المتهمين او عليهم مجس من شهر واحد الى خمسة شهور المادة المائتان والتاسعة. الشخص الذي يرتكب الشهادة الكاذبة في الدعاوى الاعتيادية مجس من ستة شهور الى سنة

المادة المائتان والعاشر. الشخص الذي يرتكب شهادة الكذب اذا كان اخذ على ذلك دراهم فيؤخذ منه مثل الدرام التي حصل التعاطي بها ايضاً ويجرم في حق وحق الذي اعطاه مجازاة المرتني والرشي

المادة المائتان والحادية عشرة. الشخص الذي يمنع كرمًا اصحاب الشهادة الصحيحة المستقيمة عن تقديم الشهادة او يجبرهم على شهادة الزور يجرم بمقتضى الجزاء القانوني الذي يترتب له بحسب درجة تهمة شهود الزور

المادة المائتان والثانية عشرة. الشخص الذي يحلف يميناً كاذباً عند ما يلزمه اليمين في الدعاوى المحقوقة يجازى بعد تشهيره بجزاء الحبس ليس بأقل من ستة شهور

الفصل السادس

في بيان الافتراء والشتم واتشاء السر

المادة المائتان والثالثة عشرة. الشخص الذي يسند للشخص اخر ذنباً يستدعي مجازاة قانونية اذا كان ارتكبه حقيقة او اشياء توجب نفور الخلق منه وبشر ذلك اساتاً او باوراق يعطى بخط اليد او مطبوعة او يتصدى الافتراء بحق ماموري الدولة لغرض من الاغراض وتبين ان اسناداته هذه افتراء فيجري في حق عين الجزاء الذي يترتب قانوناً في حق فاعل المادة المعزوة اليه انما يستثنى من هذه القاعدة قانوناً ونظاماً الاخبار للحكومة عن الوقائع والدعاوى المحقوقة

المادة المائتان والرابعة عشرة. اذا تكلم احد الناس في حق شخص اخر كلاماً لم يكن من قبيل استناد مادة مخصوصة له بل اخصه بمعية او بصورة اخرى تخل بناموسه وشتهه فيجس من اربعة وعشرين ساعة الى شهر واحد او يؤخذ بدلائل ذلك نصف ذهب مجدي الى ثلاث مجديات جراً نقدياً

المادة المائتان والخامسة عشرة. اطباء والجراحون والصيدلانية والنساء القوابل وامثالهم اذا افشوا اسراراً شخصية او دعت لم يقتضى صفتهم في غير الاحوال التي يجبرون على

الاخبار بها قانوناً يحبسون من اربعة وعشرين ساعة الى اسبوع واحد ويؤخذ منهم من ربال مجيدي بعشرين غرشاً الى ذهب مجيدي واحد

الفصل السابع

في حق السرقة

المادة المائتان والسادسة عشرة. اذا اخذ الزوج او الزوجة ما لبعضها بعضاً عندما كانا سوية او افترقا احدهما عن الاخر او اخذ الاولاد وسائر الفروع ما لا بائهم وامهاتهم وباقي اقربائهم من الاصول او اخذ الاباء والامهات والاقرباء من سائر الاصول ما للاولاد وسائر الفروع فتسترد الماخوذات الواقعة وتعطى لاصحابها واذا كان المال الماخوذ قد سرق واستهلك ولم يقدر الذي ادن على ضمانه ايضاً وكان معتاداً على قضية السرقة فيجاري مجراء الحبس والذين من الخارج يخونون هذه الاشياء الماخوذة على هذه الصورة او يستعملونها كلها او بعضها لاجل منفعتهم يجازون كما يجازى السارق الاعتيادي

المادة المائتان والسابعة عشرة. جزاء السرقات التي تقع مع الاحوال الخمسة الاتي تحريرها جميعها هو الكورك المؤبد واحدى هذه الاحوال الخمسة هي ان يكون الوقت ليلاً ثانيها ان يوجد شخصان او اكثر سوية. ثالثها ان يكون بالاقبل واحد منهم مطلقاً خفيّاً او جليّاً. رابعها الدخول الى احد البيوت او مشتملاتها او مخدع منها الى اي نوع كان من الحلات التي يقيم بها البشر يهدم الحائط وتسلفاً على حيطانها بسلام او بكسر ابوابها وينفتح اقفالها بالآلة من الآلات او بالتلبس بزي مأموري الدولة او باظهار امر مزور من طرف الضباط بذلك. خامسها الاخافة بمعاملة الشك واشهار السلاح

المادة المائتان والثامنة عشرة. الذين يسرقون بواسطة اجراء جبرية وشديدة مصحوبة بالحالة الاولى والثانية من الاحوال الخمسة المبينة في المادة السابقة يوضعون في الكورك موقفاً لكن اذا ظهر اثر جرح من المعاملة الشديدة الواقعة في اجراء هكذا سرقة فيحتسب بوضع التجاسرون على سرقة كمن في الكورك المؤبد

المادة المائتان والتاسعة عشرة. اذا سرق عن اشخاص في الطريق العام ليلاً يوضعون في الكورك مؤبداً

المادة المائتان والعشرون. الذين يستعملون السرقة بنف حيطان محلات مغفولة ومحدودة بحيطان ولئن تكن ليست من الحلات التي يقيم بها الانسان او ليست بمثلثة بمثل

مسكون او يتسلقون عليها بالسلام او يفتحون ابوابها بالالت مخصوصة بوضعهم موقفاً في الكورك
 المادة المائتان والحادية والعشرون. اذا وقعت السرقة باجراء معاملة شديدة وانما لم
 يظهر اثر جرح من هذه المعاملة المذكورة ولم ينضم الى ذلك حالة اخرى او لم تنفع معاملة شديدة
 وانما أولاً كانت ليلاً ثانياً كان وقوعها من طرف شخصين او اكثر وكانوا جميعاً او واحد منهم
 فقط مسلحاً فيوضع التجاسرون عليها كذلك في الكورك موقفاً

المادة المائتان والثانية والعشرون. الشخص الذي يرتكب السرقة باحدى الاحوال
 المتعددة ادناه مجس ثلاث سنين اما الاحوال المذكورة فاحدها هو ان يكون الوقت ليلاً
 ويكون السارق شخصين او اكثر موجودين سوية او كانت احدى هاتين الكونيتين فقط انما
 تكون في محل تنم فيه الناس او في المعابد. ثانياً اذا وقعت قضية السرقة نهاراً او من طرف
 شخص واحد وكان السارق مسلحاً خفياً او جلياً وان لم يكن محل السرقة محلاً يقيم به الناس.
 ثالثاً اذا كان شخصاً موظفاً بخدمة وسرق لمخدومه او ما لشخص جاء الى بيت مخدومه او ما
 لصاحب بيت توجه اليه يرفق مخدومه او كان السارق من العالة او من صناع الاصناف
 وارتكب السرقة في بيت معلوم او في دكان او في مخزن او في محل يستمر شخص ما على الاشغال
 به. رابعاً سرقة صاحب الخاف واللوكد والعربة والقارب ومن ياتلهم من الاصناف او
 ابتاعهم جميع الاشياء المودعة عندهم او مقدار منها

المادة المائتان والثالثة والعشرون. صاحب العربة والمكاري وصاحب القارب اذا
 سرقوا مقداراً من المأكولات والمشروبات التي يتغلونها ووضعوا عوضها شيئاً مضراً
 بالانسان مجس التجاسرون على مثل هذه السرقة كذلك ثلاث سنين واذا كانت مضرة
 الشيء الذي اضافوه الى المأكولات والمشروبات التي هي من هذا القبيل ليست بشيء نظراً
 للوجود فيجازون بالحبس من شهر الى سنة واحدة ويؤخذ منهم ايضاً من نصف ذهب
 يجيدي الى خمس ذهبات مجديات جزاء تقدماً

المادة المائتان والرابعة والعشرون. كل من يسرق الخيول وسائر الحيوانات المعنة
 للمحولة او للعربات او للركوب وكذلك الحيوانات الكبيرة والصغيرة التي يطلق عليها اسم
 بهائم اولات وادوات تتعلق بالزراعة او ما كان قطع ونهباً لاجل البيع من الخطب
 والاشخاش و التجارة المنطوعة في مقالع الاسماك الموجودة في الطابانات والعلق الموجود
 في البحيرات يجازى بالحبس من شهر واحد الى سنة واحدة واذا كانت المال المروق
 موجوداً عيناً فيرد الى صاحبه واما اذا لم يكن موجوداً فيصير تضمينه له ايضاً

المادة المائتان والخامسة والعشرون. كل من يسرق شيئاً من المزروعات المحصودة
والبانوعة وسائر المحصولات الأرضية التي يتنفع بها أو من كراديس المحبوب الحاصلة فمن
بعد أن يفي حق صاحبها بحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ثلاثة شهور ولكن إذا كانت
سرقة هذه المحصولات وقعت ليلاً من طرف عدة أشخاص بواسطة عربات أو حيوانات
فيجازون بالحبس لمدة واحدة.

المادة المائتان والسادسة والعشرون. إذا سرقة المزروعات أو سائر المحصولات
الأرضية التي يتنفع بها وفي لم تحدد بعض ولم تفلح سواء كان أخذها بالقفز أو بالخالي أو
بأشياء من أمثال ذلك أو بواسطة العربات والحيوانات أو بمعرفة عدة أشخاص فيحبس
المتجاسرون على ذلك من أربع وعشرين ساعة إلى ثلاثة شهور.

المادة المائتان والسابعة والعشرون. إذا كان أحد الأشخاص يغير مواضع علامات
تميز الأملاك لأجل السرقة يجازى بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة شهور.

المادة المائتان والثامنة والعشرون. كل من يقلد مفتاحاً أو يعمل نوعاً من الآلات
يفتح قفلاً بحبس من ثلاثة شهور إلى سنة واحدة أما إذا كان المتجاسر على ذلك من صف
الترداح فيجازى بجزاء الكورك موقفاً.

المادة المائتان والتاسعة والعشرون. كل من يأخذ من بد أحد جبراً سند دين أو
سنداً مقبوض أو يلزم أحداً بالبحرمان يضي ويستم على هكذا سند يوضع في الكورك موقفاً.

المادة المائتان والثلثون. الذين فيجازون على سرقات غير مواد السرقة المعتبرة في
هذا الفصل مثل الأخذ وقطع الطريق يجيبون من ثلاثة شهور إلى سنة واحدة ويؤخذون
أيضاً تحت الكفالة بمعرفة الضابطة.

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

المصوص الذين يتعدون لأجراً فعل السرقة ولا يمكنهم أن يأخذوا شيئاً بسبب
حيلولة أسباب، أنه لم تكن في اختيارهم يجرى مجرم جزاء السرقة بحسب درجة الفعل
الذي تعدوا إليه.

الذين يعلمون أحوال وصفات السارقين المستحقين جزاء الكورك ويعطونهم ماوى
ويخبئون أشياءهم المعروفة أو يعاونونهم يوضعون في الكورك موقفاً والذين يعرفون
لذلك السارق المستحق للجزاء بالحبس ويعطونه مؤنة أو يعاونونه يجازون أيضاً بنوع
الجزاء الذي يستحقه السارق أما من كان من رفقاء السارقين ومعاونيهم والمأخذين لهم ماوى

وحضر قبل الشروع بالتحري عليهم واخبر الحكومة عن اصل السارقين او جاء من تلقاء
ذاته ايضاً بعد التحري واخبر عن السارقين وسهل اسباب اخذهم ومسكهم يعني هو وحده
من جزاء السرقة لكن من كان من هذا القليل لا بد من وجوده تحت نظر الضابطة بحيث
لا يتجاوز ذلك سنة واحدة لا غير

ذيل بارادة سنة تاريخ ٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨٥ وفي ١٢ تموز سنة ١٢٨٤
الذين يعرفون المال المسروق وياخذونه مجازون بجزاء الخمس بحسب درجات
علمهم وحركاتهم من اربعة وعشرين ساعة الى واحدة واذا كانت الشيء المسروق موجوداً
ولم يرد لصاحبه يجري تضييمه

الفصل الثامن

جزاء المتهمين بالافلاس والنصب

المادة المائتان والحادية والثلاثون. المتلبسون تجبلاً بحسب احوالهم المحررة في قانون
التجارة والذين يظهر انهم شركاء متهمهم بحسب حكم قانون التجارة مجازون بجزاء الكورك الموقت
المادة المائتان والثانية والثلاثون. المتهمون بالافلاس المعتاد يعني الذين يفلسون
بسبب تسليمهم بحسبون من شهر واحد الى سنتين

المادة المائتان والثالثة والثلاثون. الشخص الذي ياخذ من يد احد الناس دراهمة
واملاكة او تجاريلة وسنديات او غير ذلك ماله بطريق النصب يعني بانواع اعمال الدسائس
والحيل يحبس من ثلاثة شهور الى ثلاث سنين ويؤخذ منه ذهب مجيدي واحد الى خمسين
ذهباً مجيدياً جزاءً نقدياً ايضاً واذا كان من مأموري الدولة فيستحق الجزاء بالطرد من
مأموريته ايضاً عدا عن المجازاة المذكورة

الفصل التاسع

سوء استعمال الامنية

المادة المائتان والرابعة والثلاثون. كل من يسيء استعمال في احتياجات ضبي مدرك
وضعة وهواه وياخذ منه تهدياً او سند ابراء يعمل تجبلاً على اية صورة كانت بخصوص
افراض دراهم او اعادة شياء او تجارة او غير ذلك من انواع الاوراق التي تعود لضرره
يحبس من شهرين الى سنتين وعلا عن تضييمه بما يتبع له من الاضرار يؤخذ منه ايضاً اكثر من

ربع دراهم الضمان جزاءً نقدياً بحيث لا يكون اقل من ذهب مجيدي واحد في كل الاحوال
واذا كان الذي اخذ هذا السند هو ولي ذلك الصبي المميز وصيه فتمدد منه حبه من
ثلاثة شهور الى ثلاث سنين

المادة المائتان والخامسة والثلاثون. الشخص الذي يسيء استعمال ورقة مخنومة او
مضية على بياض تسلمت له بطريقة الوداعة والامانة ويعي بها عبارة تتضمن تعهداً او ابراء
بطريق الخيل والسرقة او ينظمها سنداً بينهم به صاحب الختم والامضاء وبضعة مائاً مجازي
بالحبس لا اقل من ستة شهور وبخذه منه من خمسة ذهبات مجيديات الى خمسين ذهباً
مجيدياً جزاءً نقدياً

واذا كانت هذه الورقة المخنومة والمضية لم تسلم له ولا اودعت امانة عند بل تحمل
بالحصول عليها وكتب فيها مثل هذه الاشياء تزويراً فيعتبر بحكم المزور ويتأدب بمزاحم المزورين
المادة المائتان والسادسة والثلاثون. الشخص الذي يعطي او يسلم بضعة كونه خادماً
اجرة او بلا اجرة شيئاً من الاموال والاشياء والنفود او التحويلات وسائر السندات
لشخصه لاي نوع كان من التعهدات والابراءات ليقبى بطريق الامانة والوكالة عند او
يريه ثم يرجعه وليستعمله بصورة معينة وإخفاء او اضعافه اضراراً بصاحبه يحبس من شهرين
الى سنتين ويتضمن بالاضرار ويؤخذ منه مقدار ربع التضمينات ايضاً جزاءً نقدياً
واذا ارتكب هذا الذنب احد الخدام المتوظفين او الصناع والكتاب والعمال اضراراً
باستاذه فن بعد ان يتضمن بالاضرار يحبس لا اقل من سنة واحدة

المادة المائتان والسابعة والثلاثون. الشخص الذي يسرق او يخفي على اي صورة كانت
من الصور سندات او اوراق من بعد ان تكون ابرزت في المحكمة وتسلمت لها في اثناء جريان
الدعوى ومحاكمها مجازي بان يؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى خمسة عشر ذهباً
مجيدياً جزاءً نقدياً

الفصل العاشر

جزاء الذين يزجون المزادات والاوامر التجارية بالنساق

المادة المائتان والثامنة والثلاثون. الاشخاص الذين يوجون خلافاً باقوالهم او بافعالهم
في مزايده ما يباع ويشترى بالمزاد بين الناس او ما يوجرو ويستوجرون الاملاك والاموال
بحسبون من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة شهور وبخذه منهم من ذهب مجيدي الى مائة ذهب

مجدي جزاء نقدياً

المادة المائتان والثامنة والثلاثون. كل من يتصدى قصداً للتزوير أو تنقيص الاثمان التي تعينها حربية بيع وشراء الامتعة والاشياء او قوائم واسهام الدولة بواسطة نشر قصداً بين الخلق بعض مواد ليس لها صحة او بطريق الافتراء او بعرض فبثات زائفة عما يطلبه البائع او بالاتفاق او باتخاذ طرق ووسائل اخرى لكيلا يتبع شيئاً ما من الامتعة والارزاق اصحابه الاصلية او كيلا يبيعوه بما يزيد عن ثمن من الاثمان يجازى بالحبس من شهر واحد الى ستة واحدة ويؤخذ منه من خمس ذهبات مجديات الى مائة ذهب مجدي جزاء نقدياً اكن اذا وقعت منه هذه الافعال والحركة السالفة بينها في حق الارزاق والاشياء التي هي من احتياجات الاهالي الاصلية مثل اللحم والخبز والحطب والقمح وامثال ذلك فتجري مجازاة المينة اعلاه مضاعفة.

المادة المائتان والاربعون. كل من يفش المشتري بعمار الذهب والفضة او بحجر كاذب يباع مثل الجواهر الصحيح او بغير شيء من انواع الامتعة بحسب كيفيته او استعمال اوزاناً او اذرعاً نافضة تحيلاً في حق كونه الاشياء التي يبيعها بحسب من ثلاثة شهور الى سنة واحدة وعدا عن تضييعه بالاضرار يؤخذ منه جزاء نقدياً لا يتجاوز مقدار ربع بدل التضييع ولا ينصف في كل حال عن ثلاثة مجديات ويكسر ايضاً ما هو ناقص من اوزانه واذرعه.

المادة المائتان والحادية والاربعون. الشخص الذي يطبع او يستطبع كتاباً ضداً لامتيازات المؤلفين ويعمل او يعمل شيئاً قد حصر عمله واجراؤه امتيازاً باحد الاشخاص او باحدى الشركات فيكون قد ارتكب نوعاً من التزوير ولذلك يضبط ما يكون طبعه من الكتب وغيرها او عملاً من الاشياء ويعطى لصاحب الامتياز ويؤخذ منه من خمس ذهبات مجديات الى مائة ذهب مجدي جزاء نقدياً ويؤخذ كذلك من الذين يدخلون الى الممالك المحروسة ما طبع وعمل في الخارج على هذه الصورة من خمس ذهبات مجديات الى مائة ذهب مجدي جزاء نقدياً ويجازى الذين يبيعون ما كان من هذا القبيل من المطبوعات والمعولات مع علمهم بان يؤخذ منهم من ذهب مجدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً.

الفصل الحادي عشر

مجازاة القمار والنصيب (بياقور)

المادة المائتان والثانية والأربعون. الأشخاص الذين يستعملون القمار مجازاً لم وصناعة ويستعملون الخلق ويقبلونهم في محل مخصوص بدعوتهم اليه لاجل لعب القمار ويبتطون فيه دراهم بصورة الصيرفة يجلسون من شهر واحد الى ستة شهور ويؤخذ منهم من ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهباً مجيدياً وجميع النقود والاشياء الموجودة في محل القمار تضبط لجانب الميري

المادة المائتان والثالثة والأربعون. الذين يتخون نصيباً مجبسون كذلك من شهر واحد الى ستة شهور ويؤخذ منهم من ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهباً مجيدياً جزاء نقدياً والنقود والاشياء الموضوعة في النصيب تضبط لجانب الميري

الفصل الثاني عشر

اضاعة الاموال واضرار الناس

المادة المائتان والرابعة والأربعون. كل من يكسر آلات وادوات زراعة احد الناس او يتلف صبر حيواناته واطييره فمن بعد ان يستوفي مئة حتى الشخص المتضرر مجازى بالحبس من اسبوع واحد الى ستة شهور

المادة المائتان والخامسة والأربعون. كل من تعد عن غير اضطرار اهلاك حصان لركوبة احد الناس او لعريته او غير ذلك من حيواناته او حيوانات الحمل والركوب وكل نوع من البهائم التي له يؤدب بحسب الدرجات الاتية وهوانة اذا وقع هذا الذنب في اصطبلات او صبر او باقي مشتملات املاك صاحب الحيوانات المدومة والمتلوفة او على الاراضي التي هو متصرف بها او ملتزمها او مستاجرهما او مشترك بها فيحبس الشخص المتهم بذلك من شهر واحد الى ستة شهور واذا وقع ذلك في محل متصرف به او ملتزمه او مستاجرهم او مشترك فيه فيحبس المتهم نفسه فيحبس من اسبوع واحد الى شهر واحد واذا وقع ذلك في محلات اخرى فيجازى بالحبس من خمسة عشر يوماً الى شهر ونصف اما الشخص الذي يهلك الحيوانات المذكورة تسمياً فيحبس في كل حال من ثلاثة شهور الى سنتين ويتضمن في الصور المذكورة كافة بضرر صاحب الحيوانات ويؤخذ مئة من مجيدي بياض واحد قيمته عشرون غرشاً الى ذهين مجيديين جزاء نقدياً

المادة المائتان والسادسة والاربعون. كل من يردم الخنادق التي تكون علامة لتجدد الاملاك والاراضي الكائنة بتصرف احد الناس او يثلف الخيطان المصنوعة بالاخشاب الرطبة واليابسة او يغير ذلك من الصور مجازي بالحس من اسبوع واحد الى ثلاثة شهور ومن بعد ان يتضمن بالاضرار والخسائر يؤخذ منه مقدار ربع بدل التضمين ايضاً جزاء نقدياً

المادة المائتان والسابعة والاربعون. اصحاب طواحين الماء وباقي المعامل التي تدار بالماء والاحواض والجبهات الصناعية او مستاجروها اذا عملوا مجازي مياها على غير الصورة التي عينتها لها الاصول والنظامات وقاضت بسبب ذلك الماء على الطرقات او مزارع الآخرين فمن بعد ان يتضمنوا بما يقع من الاضرار يؤخذ منهم مقدار ربع التضمين جزاء نقدياً

المادة المائتان والثامنة والاربعون. كل من يقصر في تطهير ونعير الافران والمواند وسائر المحلات التي تشعل بالنار او يشعل ناراً في البراري مجوار البيوت وسائر الابنية والاحراش والكروم والجنائن وكراويس التبن والحشيش وغير ذلك مما يكون قابلاً للاحتراق او يطلق سهماً نارية في وسط المحلات او يعمل شيئاً مما ياتل ذلك ويصير سبباً في ظهور الحريق بحس من ثلاثة ايام الى اسبوع واحد ويؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً مجيدياً جزاء نقدياً

المادة المائتان والتاسعة والاربعون. كل من يهدم ويخرب باختياره على اية صورة من الصور ما ليس له من الخانات والبيوت وكل انواع الابنية او ما هو من الطرقات والجسور والبرك ومجاري المياه وغير ذلك بحس من ثلاثة شهور الى سنتين ومن بعد ان يتضمن بالمضرة الواقعة يؤخذ منه ايضاً ما يعادل ربع بدل التضمين الذي يعطيه جزاء نقدياً واذا كان وقع تلف نفس او جرح ففجري مجيء ايضاً مجازاة تلف النفس او الجرح على حدتها

المادة المائتان والخمسون. الشخص الذي يمنع بالفعل عن غير سبب وضع واقامة ابنة اعطي الاذن بانشاءها من طرف الدولة العلية بحس من شهر واحد الى سنة واحدة ويتضمن بالاضرار والخسائر التي تقع باسباب مانعته ويؤخذ منه مقدار ربع بدل التضمين جزاء نقدياً

المادة المائتان والحادية والخمسون. الذي يحرق باختياره او يثلف على اية صورة كانت من الصور ما هو عائد الى الحكومة من الدفاتر والسندات والسخلات وسائر الاوراق الرسمية او كان متعلقاً في ارباب التجارة والصيارف من السفائح وسندات التحويل وحاصل

الامر كل ما كان من انواع الاوراق التي يتخ من اتلافها ضرر بحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين ويؤخذ منه ايضاً من ذهب مجيدي واحد الى خمسة عشر ذهما مجيدياً جزءاً مقدماً المادة المائتان والثانية والخمسون . اذا اجتمع عدة اشخاص وغاروا على اموال اخرين ونهبوا الاشياء التي لم ومحاصيلهم وخربوها علناً بالقوة والبحر فيجازون مجزاء الكورك موقتاً ومن بعد استرجاع الضايعات الواقعة لاصحابها او نفيها لم يؤخذ من كل منهم من ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهما مجيدياً جزءاً مقدماً واذا اثبت الموجودون في مثل هكذا نهب وغارات بان اشتراكهم في هذه القضية وقع بغير بركات وبرامات من طرف اخر فيجازون بالحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين

المادة المائتان والثالثة والخمسون . الذي يقطع او ي تلف محصولات لازالت لم تحصد او اشجاراً نائمة بالطبع او مفروسة نباتات اخرى او ي تلف اشجاراً مطعمة او يخرب ككرم حد الاشخاص او حبسه بحبس من اسبوع واحد الى خمسة عشر يوماً وينقص باضرار اصحابها وخسارتهم

الباب الثالث

في بيان مجازاة اصحاب القبايح الذين يتحركون خلافاً للامور

التنظيمية والتنظيمية والضابطة

المادة المائتان والرابعة والخمسون . الذين يتهاملون من اصحاب الخانات والساكر في اشغال التوائيس ليلاً حالة كونهم قد تنبه عليهم بذلك من جانب الضابطة والذين يضعون في الطريق اشياء تعوق مرور وعبور الناس عن غير ضرورة والذين لا يضعون قنديلاً او فانوساً في الازقة والساحات التي يكون موضوعاً بها اشياء نظير هذه بحسب الاجاب او على الاكام والخفر الموجودة في محلات تمر بها الناس وقد حفر بها مجرى للماء او ساقط بقي مفتوحاً ليلاً يحصل منه ضرر على ابناء السبيل او يتحركون بما يغاير التنبيهات الصادرة من طرف الحكومة على نظامات الطرق او تعير الابنية المشرفة على الخراب او هدمها او يلقون في الازقة او خاماً واشياء اخر توجب العفونات والذين يلقون لعدم اكترائهم او خاماً او فذراً على احد الناس الذين يلقون في الازقة اشياء يمكنها ان تضر بمقوطة المارين في الطريق والذين لا يتحركون بما يوافق النظامات الملكية والنظامات المنشرة من طرف الادارة البلدية مجازون بان يؤخذ منهم من بثلث بياض واحد الى خمسة

بشالك بيض جزاءه نقدياً

المادة المائتان والخامسة والخمسون. الذين يستعملون النار من الاعصاف ولا يطهرون ولا يصلحون وقتاً فوقتاً ومواقف دكاكينهم وإفرائهم ومعاملهم والذين يطلقون السهام النارية داخل المحلات او في مواضع توجب لها المضرة او يطلقون فرداً او مكحلة داخل المدن والقصبات والقرى يؤخذ منهم من بشالك واحد الى خمسة بشالك جزاءه نقدياً ويجازون عنا عن ذلك بالحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة ايام

المادة المائتان والسادسة والخمسون. الذين يتهاملون من اصحاب الخانات والساكنين وسائر متجري البيوت في قيد الوارد من الهم في الدفتر الذي يلزمهم بان يسكوه حسب اصوله او يقصرون في تقديمه باوقات الى ما موره والذين يرمحون بخيولهم في المحلات التي يجتمع فيها الناس والذين يطلقون من كان تحت محافظتهم من المجانين او الحيوانات المضرة والكاسرة والذين يمنعون من اخذ مسكوكات الدولة وقبولها بقبولها المعينة والذين يستنكفون ويتهاملون حالة كونهم مقندين على ما يطلب منهم من الخدمة والمعاونة عندما تقع حادثة كبيرة او خطر على فلوكة او سفينة او فيضان مياه او حريق شيء من سائر الاوقات وقطع الطرق والنهب والافارات والجنايات العلنية والصراخ والتشكي العمومي يجازون بان يؤخذ منهم من ستة بشالك الى عشرة بشالك جزاءه نقدياً

المادة المائتان والسابعة والخمسون. ما كان تناول مضرراً بصحة الوجود او بقي في الدكاكين وتلف وتعفن من التواكح وغيرها يطرح في البحر والنهر او يلقى خارج المدينة ويؤخذ من بائعيه ايضاً من ستة بشالك الى عشرة بشالك جزاءه نقدياً

المادة المائتان والثامنة والخمسون. الذين يفلعون باختيارهم حجارة او غيرها من الاجسام اليابسة على احد الناس او على بيت او على باقي ابيته او حوشه او جيبته او يدخلون محلاً ليس لهم حق بان يدخلوا اليه او يرون من محل لم يكن لهم حق المرور منه يؤخذ منهم كذلك من ستة بشالك الى عشرة بشالك جزاءه نقدياً وعدا عن ذلك مجبسون من اربع وعشرين ساعة الى خمسة ايام

المادة المائتان والتاسعة والخمسون. الذين يورثون باختيارهم الى مقولات الاخرين اخسارة او يسيبون بهلاك حيوانات احد الاشخاص ويهاجموا او يجرأهم بواسطة اطلاق لجانين او الحيوانات المضرة الكاسرة او بشدة الرماحة الخارجة عن الحد او يعملم الاحمال ان نرمي احجار وغيرها من الاجسام الصلبة او يجرع عمل يجازون بان يؤخذ منهم بعد التصفين من

خمس بئالك الى خمس عشر بئلكا جزاء نقدياً

المادة المائتان والستون. اصحاب الضوضاء والمشاغبون عن غير داع بصورة تسلب راحة الاهالي والذين يقتلعون اوراق الاعلانات المصروفة بامر الحكومة ويجزقونها التزماً يؤخذ منهم كذلك من عشر بئالك الى خمس عشر بئلكا جزاء نقدياً ويتضمنون بالاضرار والخصائر المادة المائتان والثانية والستون. الذين يضعون في دكاكينهم وعنايتهم او في الاسواق ومحلات البيع والشراء وزنات نافضة او قباين ومبارزين فاسدة او كيولاً نافضة او يستعمون اوزاناً او كيولاً غير الاوزان والكبول المعينة والمستعملة نظاماً فمن بعد ان تؤخذ منهم تلك الاوزان والكبول وتضبط يؤخذ منهم ايضاً من عشر بئالك الى خمس عشر بئلكا جزاء نقدياً

المادة المائتان والثالثة والستون. الذين يبيعون اشياء بما يزيد عن سعرها المعين والمعلن نظاماً يؤخذ منهم كذلك من عشر بئالك الى خمس عشر بئلكا جزاء نقدياً ويجازون بالحبس من اربعة وعشرين ساعة الى ثلاثة ايام واذا كانت الاشياء التي باعوها بما زاد عن سعرها على ما ذكر في من حوائج الناس الضرورية مثل الخبز واللحم والخطب يجسسون من ثلاثة ايام الى اسبوع واحد ويؤخذ منهم من خمس عشر بئلكا الى عشرين بئلكا جزاء نقدياً المادة المائتان والرابعة والستون. الذي يفسد اراضي تركت مخصوصاً للمنافع العمومية مثل الطرق العامة والساحات والمترجات او يخلس شيئاً من طولها او عرضها فمن بعد ان تؤخذ مصارف الاراضي التي افسدها وتسوف في بنائها وتسترد الاراضي التي يكون اخذها يجس من ثلاثة ايام الى اسبوع واحد ويؤخذ منه من خمس عشر بئلكا الى عشرين بئلكا جزاء نقدياً

في ٢٨ ذى سنة ١٢٧٤

ذيل بارادة سنة تاريخ ٧ محرم سنة ١٢٨٦ و٧ نيسان سنة ١٢٨٥

ان الذين يدفنون الميت او يجعلون القبر يدفن او يعطون رخصة بدفن في المحل المنوع نظاماً يجازون بالحبس من شهر الى سنة مع اخذ ذهب مجيدي الى عشرة ذهبات جزاء نقدياً

فقرات نظامية مؤقتة

بخصوص صورة نسوية مصاريف الشهود والخبرين في الدعاوي الجنائية

المادة الاولى. مصاريف الشهود والخبرين الذين يتخضرون بمعرفة الحكومة لاجل

تتم التفتقات في المحاكم الجزائية تعطى لم تعويضاً سفرية كانت او ضرورية من صندوق
المال المحلي

المادة الثانية . المصاريف المحررة في المادة الاولى بقدرها ويعينها المجلس الذي يجري
المحاكمة ومصاريف الشاهد والخبر الذي يلزم استحضاره السفريه هي اجرة الدابة او سكة
الحديد او الواور وكذلك اجرة اليومية لا تتجاوز نسبة مصاريف المصلحة الضرورية
المادة الثالثة . مصاريف الشاهد والخبر السفريه والضرورية التي تعطى لها في
بداية المصلحة من مال الصندوق لتضمن من طرف الذي تظهر نتيجة المحاكمة بان لا حق له
المادة الرابعة . اذا اعدم قانونياً التجاسر على فعل قتل متقلب عند المرافعة الى الدية
فتعطى من طرف الدولة كامل المصاريف السفريه والضرورية للشهود والخبرين الذين
يستقبلون في اثناء محاكمتهم

المادة الخامسة . المستنطق وغيره من باقي المامورين الذين يكونون سبباً في توقيف
الشاهد والخبر اكثر من الواجب طبعاً يؤخذ منهم مقدار معاش شهر واحد جزاء تندياً
توفقاً الى المادة المائة والاثنتين من قانون الجزاء

خاتمة

المواد السالفة تكون مرعية الاجراء لحد نشر نظام اصول المحاكمة الجزائية

في ٤ ربيع الاول سنة ١٢٨٦



بيورلدي عالي

بمخصوص تبليغ صورة الاعلامات الجزائية

ان تبليغ الحكم على ما هو محرر في المادة السادسة والستين من نظام ديوان الاحكام المدنية الداخلي يكون باعطاء نسخة الاعلام الى الطرف الذي يظهر ان لاحق له. وفي المادة الثامنة والستين منها ايضاً مذكورة بان كما يجب ابصال صورة الحكم والقرار المعطيين بالجزاء في الدعاوي المتعلقة بالجنايات مصادقاً عليها الى موقع الاجراء كذلك تبليغ نسخة الاعلام الذي يعمل فيما يحدث من الدعاوي المحقوقة الى الطرف المحكوم عليه توفيقاً الى اصول الموضوع لذلك فنظراً الى هذه العبارة يكون تبليغ الحكم مخصصاً في المواد المحقوقة ولا يستبان بانها تشمل المواد الجزائية ولما كانت الحالة هذه محصورة ارباب الجرائم والجنايات ايضاً من اصول التبليغ موافقة للعادلة فبناء على ذلك قد اُحيلت الان لشورى الدولة مذكرة منظمة من الديوان المذكور باتخاذ المواد الاتية اصولاً وهي ان تبليغ مال الحكم ثنائياً الى الدين هم من قبيل اصحاب الجرائم والجنايات عند ما يحكم عليهم بعد المحاكمة في المحكمة التي تجري محاكمتهم فيها واذا كان احدهم يطلب نسخة المضبطة فتعطى له نسخة واحدة واذا كان المحكوم عليه ما يقال يستكتب تحت ختمه وامضائه واذا قدر بان جرمه يكون في درجة المخج يرسل مربوطاً بمضبطة الحكم الى موقع الاستئناف الذي هو فوق المحكمة التي حكمت به واذا كان من نوع الجنايات فالى ديوان الاحكام المدنية الذي هو موقع التمييز وعلى هذه الجهة يدرج اجراء التبليغ في المضابط فورد الجواب انه مستغن عن التعريف ان المقصد الاصلي من ترقيب المحاكم بدرجات مختلفة هو ان يكون للمحكوم عليهم عندما يكون لهم ما يؤولونه في الحكم الذي يقع عليهم ان يستعيدوا روية الدعوى بحسب مقتضاها استئنافاً او تمجيهاً ولذلك اذا كان لا تبليغ حكم المحكمة للمحكوم فيبقى الحكم الواقع عليه مجهولاً ولا يمكنه ان يستعمل حقه بمرجعة محكمة اخرى وحيث ان بزل المقصد السبب لوضع اصول روية الدعاوي بدرجات مختلفة واذا كانت الاحكام المتعلقة بالمخوق العادية تبليغ فثبتت الاولوية لزوم تبليغ احكام المحاكم الجزائية الامر المستند على قاعدة عمومية جارية في كل الجهات فبناء على ذلك قد حصلت مذاكرة المطالعة المعروفة من ديوان الاحكام المدنية ورويت بانها موافقة للعادلة والمصالحة وحيث قد تقرر درج تفصيلات معاملة التبليغ وقرعاعها في لائحة قانون اصول المحاكمة الجزائية المشروع بتنظيمها فقد استنسب بان يحال لنظارتكم الجلييلة اعطاء تعليمات للمحاكم

الجزائية لتتخذ المواد الاتية اصولاً بالوقت الحاضر وفي ان تبلغ المحاكم الجزائية الاحكام للمحكوم عليهم شفاهاً وتفهمهم مع ذلك بانهم اذا طلبوا صورة الاعلام فتعطي لهم ومن ثم تعطى صورة الاعلام للذين يطلبونها وتدرج كيفية التبليغ في الاعلام واذا وجد للمحكوم مدافعات على التبليغ الواقع فتستكتبه ايها على ورقة يوضيها او يختم عليها وترسلها الى موقع الاستئناف والتميز مربوط بالاعلام فتكرروا بالاهتمام على ايفاء ما يقتضيه الحال على هذا الوجه في ٢١ ربيع الاخر سنة ١٢٨٨

تعليمات

تبين صورة تحصيل الجزاء النقدي الذي يلزم ان تاخذه الحكومة وتستوفيه من ارباب التجانيات والنهم والقباحات توفيقاً الى الاحكام المدرجة في قانون الجزاء الهابوني وما وضع من النظامات السنية

المادة الاولى. الجزاء النقدي الذي يوخذ باسباب مواد معينة في القانون هو محتاج الى المحاكمة بوجه الاطلاق وبما ان المحاكمة في من الوظائف المخصوصة بمجالس التميز في رؤوس السناجق ومجالس الدعاوي في النقضات فاذا رويت محاكمة احدى الدعاوي وعند التقرار حكم باخذ الجزاء النقدي اما مع جزاء اخر او هو وحده فقط تحرر ورقة ببيان مقدار ما يقتضي ان يوخذ جزاءً نقدياً والمادة التي بموجبها حكم به وبعد ان تنقيد يختم عليها بخاتم المجلس وترسل الى القاائم مع الضابطة المأمور في محاكمة تلك القضية او من كان مباشرها من المأمورين التنفيذية

المادة الثانية. قد تقرر بان يعطى بعد الان علم وخبر بما يوخذ جزاءً نقدياً من طرف المأمور بذلك وقد احدث الان دفتر مخصوص له في كل قضاء وناحية وطبعت العلومة خبر التي يجب ان تعطى يوم مع دفاترها سوية على الوجه التجاري في مواد خرج الوثائق والرسومات ولذلك ينبغي ان يكون هذا الدفتر تحت حفظ القاائمين وادارتهم وعندما باخذون الجزاء النقدي يحررون كيفية في المتزلات الحرة في الدفتر وكيفية وتاريخ تسليمه ثم بعد ذلك يحررون ايضاً على كل من العلم خبر المحاذين لها مقداره واسم الشخص المحكوم به عليه ويقطعونها من التوجان ويختمونها على ظهرها بختم القاائمة بحسب النموذج ويعطون احدها للرجل الذي يسلم الدراهم والثاني الى الضابطة او مأمور التنفيذ المباشر لذلك وكان احدهن العلومة خبر يبقى بيد الشخص الذي يعطى الجزاء النقدي كذلك

الضابطة او مامور التفتيش يعلم العلم وخبر الذي ياخذها الى اكبر ضابط من ضباط الضابطة الموجودين في ذلك المحل وهذه العلومة خبر التي تجتمع هناك ترسل في كل ثلاثة شهور مرة الى مجلس الطاير ومن هناك ترسل دفعة واحدة الى مجلس الاي ويكون ضابط الضابطة او مامور التفتيش مديونا بان في كل مرة اخذ بها احد العلومة خبر المعطاة بالجزء النقدي من طرف القائمقام على هذا الوجه يسلمه الى الضابط الكبير

المادة الثالثة من حيث ان حاصلات الجزاء النقدي تكون موجودة تحت محافظة القائمقامين وادارتهم يلزم بان يسلموها في راس كل شهر ما بلغ مقدارها الى صندوق مال المحل وياخذوا بها علم خبر من امين الصندوق وعند ما تجتمع هذه الحاصلات مدة ثلاثة شهور يعمل بها دفتر مفردات بنمرها وبعد ان يطبق على قيود مجلس تميز الحقوق والجنابات او الدعاوي وتحصل المصادقة عليها وينظر كذلك في مجلس الادارة بتقديم معا وقع به من الحاصلات بالسوية الى مقام التصرفية ومن هناك ايضا تتقدم فقط دفاتر عموم قضاوات السجاق عن الثلاثة شهور الى مركز الولاية اما الحاصلات المجمعة فتحفظ في صناديق اموال رؤوس السناجق امانة لكي تعطى وتصرف على المحلات التي تنعين من مركز الولاية

المادة الرابعة من حيث ان ما يسلمه الضابطون من الضابطة وماموري التفتيش من العلومة خبر التي هي عين العلومة خبر المنطوقة من القروجات والمعطاة ليد المحكوم عليهم في كل قضية من حاصلات الجزاء النقدي الذي ياخذ القائمقامون ويستوفونه على الوجه المبين في البند الثاني بحضور بطاقو من طرفهم في كل ثلاثة شهور مرة الى اغاوات الطاير ومن الطاير ايضا الى الاي بك على خط مستقيم فيلزم كذلك انه حين ورود الدفاتر التي ترسل من طرف المديرين الى مقام التصرفية ومنها الى مركز الولاية ببيان مقدار ما يقع من الحاصلات بمفرداتو تحال الى المحاسبة المركزية ومجلس الاي لتطبيق قيودها على العلومة خبر واذا وجدت مطابقة يحصل عليها الدركار وبعد ذلك يحرر عنها الجواب لمحل

المادة الخامسة من حيث كان اخذ الجزاء النقدي متوعا بعد الان ما لم تعطى به هكذا علومة خبر مطبوعة فيلزم ان تعطى هذه العلومة خبر المطبوعة في مقابلة الجزاء النقدي بها كان مقدار درهم وحيث ان التمرن وضع ايضا على ذيلك العلم خبرين المعطين في كل مادة على الوجه الذي وضعت به التمرن في الدفاتر فنوضع اذا بكل قضية مبدئة من التمرن الاولى بالتتابع الخ ثم حين تطبيقها هنا على دفاترها اذا ظهر بان العلومة خبر زائفة ولا وجود لتبديها في محلول من دفاترها فكما ان حكمها بحسب القاعة والقانون هو معلوم كذلك اذا لم يظهر علم

خبر احد القضاة المتيقن فيكون ذلك معمولاً على عدم تدقيق ماموري الضابطة وحيث ان هذه العلومة خبر تحرر حسب سياق التمر فيعرف الناقص من غيره يعني انه لا بد من وجود علم خبر في التمر السابقة قبل علم خبر يكون التمر الثامنة وهذا امر سهل فهمه جداً في محله فيلزم اذاً ان تجري الدقة الزائدة على صورة الاجراء بحسب.

المادة السادسة. ان اخذ الجزاء النقدي ولكن كان يتوقف على حكم مجلس تميز المحقوق والجنبايات والدعاوي على الاطلاق فيما انه ربما لا يوجد مجلس ولا محاكم ماذونة بروية المحكمة في نواحي وقرى يوجد بها مامور وضابطة واذا تركت فيها حيوانات على مزروعات لاخر مثلاً فتداس او تلتف او ربما يباع هناك شي مضر بالصحة او تلقي في الازقة اقدار او اشياء متعفة وامثال ذلك من اللواذ الجزئية الاعتيادية وغيرها في الاحوال الموجبة لاخذ الجزاء المدرجة في الباب الثالث من قانون الجزاء وكما انه غير ممكن ارسال المتضمن الى رأس اللواء لاجل اخذ الجزاء منهم كذلك لا يجوز ايضاً ترك احكامه بدون اجراء ولذلك يلزم بان الجزاء النقدي الذي يلزم اخذه قانوناً عن احوال اعتيادية وجزئية من هذا القبيل يتقرر بعد حصول التدقيق عليها في هيئة اجتماع القائمان وضباط الضابطة وماموري التفتيش وغيرهم من المأمورين الموجودين ويؤخذ عنها بالتعمام اذا وقع ذلك او ظهر في النواحي فيمنع مامور الضابطة وكتابة وضباط الضبطية الموجود هناك والمناسون من اعضاء مجلس الاختيارية ويصير التدقيق على ذلك ضمن الهيئة التي تتركب منهم ثم من بعد الاثبات يؤخذ الجزاء النقدي توفيقاً الى الحكم المعين قانوناً ويتقيد في الدفاتر المختصة يومها باخ مقداره يضاف ذيلاً على الدفتر الذي ينظمه القضاء المنسوب اليه مرة في كل ثلاثة شهور ويرسل مع حاصلاته بالسوية الى رأس اللواء وكما ان الحكم بالجزاء النقدي واخذه خلافاً للقانون والنظام بوجبان مسئولية المأمورين وانما هم كذلك عدم اخذ الجزاء النقدي عند اللزوم لان المأمور الذي يجرى بجملة نظيره يكون غير موفٍ بوظيفة ماموريه اذ انه ترك منهم بدون جزاء ولذلك يكون من اساس وظيفة ذمة ماموريه بان لا يحكم بجزاء احد بازيد من الدرجة المعينة قانوناً ولا يجوز استثناء شخص منهم من المعاملة الجزائية.

المادة السابعة. لا يكون حك ولا مع في دفاتر الجزاء النقدي ولا في علومة خبره اما اذا وقع في ذلك سهو بحسب البشرية فيضرب على السهو بخطه فقط ويحمر بالتالي تحته وعلى كل حال يلزم اجراء الدقة على عدم وقوع هكنا سهو وان يتني بنظافة الاوراق وقبورها المادة الثامنة. يجوز لمجلس ادارة الولاية ان يصحح هذه التعليمات ويغيرها او يزيلها في المستقبل.

بحسب ما يكتسبه من التجارب والمعلومات

نظام في محاكمة المأمورين

المادة الاولى . عند ما يقع من احد المأمورين في ما يخص بامور يتو فعل او حركة ما يستلزم الجزاء فيستنطق ذلك المأمور اولاً في النظارة او الادارة التي هو منسوب اليها وبعد ان يمضي ويختم على ورقة الاستنطاق بجمهر في ذيلها زينة الاستنطاق وخلاصة ما يقع من التحقيقات ويختم تحت ذلك من طرف المأمورين بالاستئناف

المادة الثانية . استنطاق المأمور المتهم الذي يجري في النظارة او الادارة التي هو منسوب اليها يعتبر تحقيقات اولية والتحقيقات الاولية لا تكون مداراً للحكم وإنما تعد مداراً للمحاكمة فقط المادة الثالثة . ورقة التحقيقات الاولية تحال الى المجلس التي تتعلق به المحاكمة على وجه الاصول المبينة في المواد الاولية ويلزم وجود مأمور في اثناء المحاكمة بوجه العموم بصفة مدعٍ من جانب النظارة او الادارة التي تتعلق بها المأمور المستنقل

المادة الرابعة . عند ما تلتزم محاكمة مأمورين من الافراد والمعدودين من الخدمة مثل فرائض ابطه او قولجية الرسومات وغارديانيتها من جهة الخدمة التي هم مأمورون بها وكانت مهمتهم تستأجرهم الحبس لحد شهر واحد والجزاء النقدي لحد ذهين من ذوات المائة غرش والتضمين فترى ويحكم بها في مجلس ادارة القضاء اما اذا كانت موجبة للحبس من شهر واحد لحد سنة والجزاء النقدي من ذهين لحد الخمس ذهبات من ذوات المائة قرش والتضمينات فترى في مجالس القضاة لكن احكامها تجري بتصديق مجالس ادارة الاولية واذا كانت توجب الحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنوات والجزاء النقدي باكثر من خمس ذهبات والتضمينات فترى في مجالس ادارة الاولية واما احكامها فترى بقرار مجالس ادارة الولايات وهكذا محاكمة التهم الموجبة للجزاء بما فوق ذلك ترى في مجالس ادارة الولاية ويستأذن على احكامها من الباب العالي

المادة الخامسة . عند ما تلتزم محاكمة احد المأمورين من جهة مأمور يتو وكان مأمور فوق المستخدمين المبينين في المادة الرابعة ومرتبته معادلة لدرجة بوز باشي الضابطة او مأموري التفتيش فيكون ذلك مفرضاً لامر متصرف اللواء او كان برتبة ومأمورية اعلى من ذلك ايضاً فالى امر والي الولاية ثم ان محاكمة المأمور الموضوع تحت المحاكمة يامر والي ترى بحسب ايجابها في مجالس ادارات الاولية والولايات اما قرارات ما ينظر منها في مجالس ادارات الاولية

فيحكم بها في مجلس ادارة الولاية وحكم ما كان منها مستلزماً للمجلس لمدة سنة واحدة يجري من طرف والي الولاية ويعترف عن كفيته الى الباب العالي اما اجراء ما يقع فوق ذلك من الاحكام فهو منوط بتصديق شوري الدولة غير ان محاكمة المتصرفين والمفتشين والدفتردارية والمعاونين والمكتوبية وامثالهم من الموجودين في ماموريات خصوصية وجميع حكام الشرع ومأموري الامور الروحية هي محتاجة لان يحصل الاستئذان عنها من الباب العالي *

المادة السادسة . عندما يفهم بان لاحد المامورين الموجودين في دار السعادة فعل او حركة ما يستلزم ترقيب مجازاته قانونياً او حصل الاخبار عن ذلك من خارج وكان ذلك المامور منصوباً بارادة سنية فترى محاكمة ويعطى الحكم بها في شوري الدولة اما اذا كان نصبة بقرارادة سنية فترى محاكمة في مجلس ادارة ولاية انا تبول واذا كان هذا الصنف من المامورين هو من المستخدمين الميين في المادة السابقة فيجري احكام تهمة الموجبة الى المجازاة بالمجلس لمدة ثلاث سنوات والتضييعات التي تستلزم الجزاء النقدي لمدة خمس ذهبات بقرار مجلس الادارة ايضاً اما اجراء المجازاة التي هي بازيد من ذلك والاحكام التي بحق المامورين كافة الذين لا يعدون من الافراد فيها متعلقان على تصديق شوري الدولة

المادة السابعة . عندما يحكم احد من مجالس الادارات في المحاكمات الجارية على الوجه المشروح بقرع التهم يلزم ان يسال التهم بحسب اصول المحاكمة هل بقي له ما يقال اولم يبق وبعد ان يؤخذ منه الجواب النهائي يلزم بان تنلى له مواجهة المادة القانونية التي يكون قد تطبق عليها الحكم والقرارية مادة قانونية كانت وتبين له الجزاء صراحة وتدرج تلك المادة القانونية بعينها في مضبطة ذلك الحكم

المادة الثامنة . اذا كانت التهمة المعزوة لاحد المامورين لا اساس لها وفهم عند التحقيق بانها افتراء فيعمل تقرير من طرف النظارة او الادارة التي يكون ذلك المامور تابعاً لها يتضمن دعوى الافتراء ويجري محاكمة المقترى توفيقاً الى الاصول والدرجات في المواد السابقة ايضاً

المادة التاسعة . كما انه بحق الذين ترى محاكمتهم من المامورين والخدمة في مجالس النضالات وبحكم مجازاتهم واجرائها فيها ايضاً بان يستأنفوا دعاوهم في مجلس ادارة اللواء وللذين ترى محاكمتهم وبحكم مجازاتهم واجرائها في مجالس الالوية ان يستأنفوها في مجلس

* حيث يقضى القرار الاخير قد التي مجلس ادارة اللواء الذي هو مركز الولاية فقد ضمت وظيفته اضافة على مامورية مجلس ادارة الولاية

ادارة المولاية كذلك المتهمون الذين يكملون محاكمتهم وبمحكم مجازاتهم واجرائها في مجلس ادارة
 مركز المولاية او في مجلس ادارة ولاية استانبول بحسبها هو محرر في المادة السادسة لم صلاحية
 بان يستأنفوا للباب العالي بحسب اصوله الخصوصية لاجل التدقيق على محاكمتهم في شوري
 الدولة ايضا وما يقع من المصاريف مثل ارسال مامورا وجلب احد لاجل ان ترى استئنافا
 دعاوي الذين يطلبون استئنافا من هذا القليل تعطى من الطرف الذي يظهر بان لا حق له
 في ٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٨



نظام الولايات

ان قطعات الممالك المحروسة السلطانية المتعددة تقسم الى دوائر متعددة بالنظر الى مناسبات الاولوية وكل دائرة تسمى باسم ولاية

المادة الاولى . كل دائرة تكون ادارتها العمومية موجهة الى الهيئة الادارية المعنية في المواد الاتية وهذه الادارة مقررة في مركز واحد

المادة الثانية . كل دائرة مع السخاق الذي توجد به الادارة المركزية سوية تقسم الى الوية في كل سخاق منها تكون ادارة متصرفية واحدة والمدينة التي في رأس لواء تكون مقراً *
المادة الثالثة . كل سخاق يقسم الى قضاوات متعددة كل قضاء منها قائمقامية واحدة والقصبه الرئيسة لكل قضاء تكون مقراً للقائمقام

المادة الرابعة . كل قضاء يقسم الى قرى وتكون في كل قرية ادارة بلدية على الوجه المبين في البنود الاتية والدوائر الصغرى الحاصلة من اجتماع بعض القرى لا يمكن ان تكون قضاء مستقلاً بحسب الموقع فتدار الحاقاً الى قضاء اخر وتعتبر نواحي

المادة الخامسة . كل خمسين بيتاً لا اقل من القصبات والمدائن يعتبر محلة واحدة وكل محلة تكون بحكم قرية واحدة

الباب الاول

الادارة العمومية المركزية

الفصل الاول

الادارة الملكية

المادة السادسة . نظارة امور الولاية الملكية والمالية والضابطة والبوليسية واجرات الاحكام المخفوقية تحال الى وال واحد منصوب من طرف الحضرة السلطانية الشريفة وكان والي الولاية هو مامور بتنفيذ جميع اوامر الدولة كذلك هو مامور باجراء ما هو داخل في حدود الماذونية المعنية له من احكام ولا يخو الداخلية

المادة السابعة . امور مالية الولاية وامورها المحاسبية تحال الى مامور مالية بعنوان دفتر دار

* في السخاق الذي هو مركز الولاية لا يكون متصرفاً وتكون الادارة بالذات من طرف والي بمقتضى

القرار الاخير

الولاية يكون مرجعاً الى كل مصالح الولاية المالية ومع انه يوجد بمعية الوالي يكون مسئولاً في الامور المحاسبية رأساً لدى نظارة المالية الجبلية

المادة الثامنة. الوظائف التي تعود الى الوالي في الامور المالية والمحاسبية مع الوظائف العائدة فيها الى الدفتردار تعين بنظام مخصوص وامور الولاية المحاسبية تحال الى قلم محاسبة يكون تحت ادارة الدفتردار وتجري حركاتها في الاصول المأمونة من طرف نظارة المالية الجبلية

المادة التاسعة. امور تحريرات الولاية عموماً تحال الى مامور مصوب من طرف الدولة بعنوان مكتوبي الولاية يوجد بمعية قلم تحريرات وهذه الواصلة تجري مكاتبات الدافع الرسمية ومحافظة اوراقها وقبورها كافة وتكون في الولاية مطبوعة توجد تحت ادارة المكتوبية

المادة العاشرة. ينصب مامور من طرف الدولة بانتخاب نظارة الخارجية الجبلية ليظفر في جريان الاحكام العمدية والامور الخارجية ويكون واسطة للتخيرات فيما بين الحكومة وماموري الاجانب وفي الامور المتعلقة بهم شفاهاً وتحريراً

المادة الحادية عشرة. يكون في الولاية مامور للامور النافعة ينصب من طرف الدولة العالية ويتعين بانتخاب نظارة الامور النافعة الجبلية ويكون ماموراً بان يكشف مع مهندسين يوجدون بمعية على الطرق والمعابر المتعلنة بالابنية والمذاكر بها واجرائها

المادة الثانية عشرة. يوجد مامور واحد للنظر في امر الزراعة وتسهيل ادارة التجارة وتدير محصولات الولاية وضبط اخراجاتها وادخالها وينصب ويتعين من طرف الدولة بانتخاب نظارة التجارة والزراعة الجبلية ايضاً

المادة الثالثة عشرة. يكون بمعية الوالي مجلس ادارة واحد وصورة تعيين هذا المجلس تنين في الفصل الثاني ويكون مركباً من مننش الاحكام الشرعية والدفتردار والمكتوبي ومدير الخارجية واشخاص منتخبين من الاهالي اثنان منهم مسلمون واثنان غير مسلمين ورياسة مجلس الادارة تكون للوالي ويتوكل عنه حين غيابه من كان يستنصبه ويعنه لذلك من المامورين *

المادة الرابعة عشرة. مجلس الادارة يكون ماموراً بالذاكرات العائدة لاجراءات مواد تخص بالامور الملكية والمالية والخارجية والنافعة والزراعة ولا يتدخل في الامور المحقوقة

* بموجب القرار الاخير القيت مامورية مفش الاحكام واعطيت وظيفة لئامب المركز

وأصول مذاكرات هذا المجلس وصورة اجراء قراراته تتعين بنظام مخصوص
المادة الخامسة عشرة. امور ضابطة الولاية عموماً تكون تحت امر والي الولاية وتقسّم هذه
القوة على الولاية والقضاة ونقلها بحسب الاجاب من محل الى اخر هو محول الى امر والي
ويكون ضابط كبير بعنوان الالي بك في درجة مير الالي للقوة الضابطة عموماً يكون تحت
امر والي وماموراً باجراء نظامات عساكر الضابطة

الفصل الثاني

الامور المحفوقية

المادة السادسة عشرة. يكون مفتش المحاكم الشرعية منصوب من طرف صاحب الخلافة
الاشراف بانتخاب مقام القوي الجليل ليكون مفتشاً لجميع المحاكم الشرعية ومميراً للاعلامات
وسائر الوثائق الشرعية التي يلزم تقديمها لمركز الحكومة السنية *
المادة السابعة عشرة. احكام مفتش المحاكم التفتيشية وسائر وظائفه التي تجري على المحاكم
الشرعية تدعى بموجب تنبيهات تخطر من طرف مقام المشيخة

ديوان التمييز

المادة الثامنة عشرة. يكون في الولايات ديوان تمييز ووظيفة مامورين بالدعوى المحفوقية
المتعلقة بالاموال والاملاك والدعوى المنبئة عن الجنابة بعد ان تراها مجالس تمييز حقوق
الولاية في الدرجة الثانية وتجر اصولاً وقانوناً عن استئنافها والتي يستأنفها كذلك اصحاب
الحقوق اصولاً وحقوقاً فخرية وبحكم بادعائهم الواقع في المحقوق والجنابيات *
المادة التاسعة عشرة. ديوان التمييز يكون تحت رئاسة مفتش المحاكم ويتركب من ستة اعضاء
ثلاثة مسلمين وثلاثة غير مسلمين باسم مبدئين تعيين صورة التفاهم في الباب الخامس ويوجد
في هذا المجلس مامور مخصوص منصوب من طرف الدولة واقف على الامور المحفوقية *
المادة العشرون. ديوان التمييز مامور برؤية الدعوى التي تنصل وتحم قانوناً ونظاماً
والدقيق عليها عنا عن الدعوى المخصوصة العائدة لاهل الاسلام اللازمة رؤيتها في
المحاكم الشرعية والعائدة كذلك للاهلالي غير المسلمة التي ترى في ادارتهم الروحانية وعن

* بموجب اقرار الاخير القيت مامورية مفتش المحاكم واعطيت وظيفة نائب المركز

* ان نظام المحاكم النظامية قد عدل بعض التعديل وظائف ديوان التمييز

* بما ان مفتشية المحاكم القيت بموجب القرار الاخير يكون نائب المركز رئيس ديوان التمييز

الخصوصات المتعلقة في الامور التجارية صرفاً التي ترى في مجالس التجارة
المادة الحادية والعشرون. الدعاوي التي تنصل وبحكم بها في ديوان التمييز تعرض الى
الوالي بمضبطة مخنومة بخواتم مفتش المحاكم والمبشرين اما الوالي فيجري احكامها بالدرجة
الماثون بها من طرف الدولة العلية وما كان خارجاً عن دائره ماذونيه يعرض عنه لتدقيق
مركز الحكومة السنية وامر

مجلس الجنابات

المادة الثانية والعشرون. عند ظهور امر في ديوان التمييز سواء كان من المحفوق العادية
النظامية او من الدعاوي المحفوقية المتعلقة بالجنابات يستأزم التدقيق العريض العميق يجوز
عند جمعيات موقفة مركبة من بعض الاعضاء

مجلس التجارة

المادة الثالثة والعشرون. يكون للولاية مجلس تجارة مركب من رئيس واحد مخصوص
واعضاء متعددة حسب الشكل والاصول التي عينها قانون التجارة لبني بالوظائف المرتبة
عليه في الدرجة التي يحددها القانون المذكور وهذا المجلس يستأف احكام مجالس السناجق
المادة الرابعة والعشرون. يكون للسجاق المربوط لمركز الولاية منصرف واحد ومجلس
ادارة وتميز حقوقي جنابات ومجلس تجارة مثل سائر الالوية وهذه المجالس عدا عن انها
تفي بوظائف مجالس الالوية ترى ايضاً امور القضاء المربوط لمركز اللواء الملكية والمحفوقية
بالنظر الى القضاء ومنصرف لواء المركز مامور باعانة والي الولاية في الخصوصيات العمومية
وفي غياب الوالي يجري الرئاسة في المجالس الوجود فيها *

الفصل الثالث

امور الولاية الخصوصية

المادة الخامسة والعشرون. يكون في الولاية مجلس ولاية عمومي يتركب من اعضاء
تنتخب وترسل اثنين مسلمين واثنين غير مسلمين من كل سجناء على الوجه الذي نعين به
صورة انتخابهم في الباب الخامس ورئاسة هذا المجلس تكون للوالي اما رئاسته الثانية فللذات

* القيت منصرفية المركز واعطيت وظيفتها الى الوالي وانني مجلس ادارة المركز واعطيت وظيفته الى مجلس
ادارة الولاية والتي ايضاً مجلس تميز اللواء واعطيت وظيفته المتعلقة بروية الدعاوي بدابة الى مجلس الدعاوي
المشكل بمحددات والوظائف المتعلقة بالاستئناف الى ديوان التمييز

التي يعينها الوالي من المأمورين

المادة السادسة والعشرون . هذا المجلس العمومي يجتمع في مقر الولاية مرة في السنة ومنه اجتماعه ومذاكراته لا تتجاوز أربعين يوماً عاماً

المادة السابعة والعشرون . مجلس الولاية العمومي مأمور بالمواد الآتية وهي : أولاً . نسوية ومحافظة الطرق السلطانية التي توجد داخل الولاية والطرق المخصوصية التي توجد في القضايات والقرى وإنشاء الابنية العمومية البلدية وإصلاحاتها ومحافظةها والتدقيق على مستدعيات اهالي الولاية والقضايات بهذه الخصوصيات والمذاكر بها . ثانياً مطالعة المخصوصات المتعلقة بمحافظة الطرق . ثالثاً مذاكرة الكيفيات المختصة بتوسيع امور الزراعة والتجارة وتسهيلها . رابعاً مطالعة المخصوصات المختصة بتعديل وبركو الولاية والقضايات والقرى

المادة الثامنة والعشرون المأمورون الذين يحضرون من كل سنجاق مأمورين بان يبلغوا الى مجلس الولاية ما يعرضونه من مستدعيات ذلك السنجاق عموماً او كل قضاء خصوصاً يعرضون تليقاتهم الى الوالي قبل ابلاغها وكالاته يلزم بان يوضع في موقع المذاكرة المادة التي يأمر الوالي بان تحصل المذاكرة بها في المجلس كذلك تحصل مذاكرة المواد العائدة الى منافع الولاية العمومية وتوضع من طرف الوالي للمذاكرة رأساً والمجلس العمومي هو مأمور باظهار رايه فقط اما اجراءات ذلك حسبما انها تعود الى الحكومة السنية تعرض بمضابط المجلس العمومي المتضمنة قرارات المخصوصات التي يور بمذاكرتها وتبلغ الى مركز الحكومة السنية من طرف الوالي وتوضع في موقع الاجراء بحسب الامر والارادة السنية التي تتعلق بذلك

الباب الثاني

ادارة الامور اللوائية

الفصل الاول

الامور الملكية

المادة التاسعة والعشرون . يكون في كل سنجاق متصرف لواء منصوب بارادة الجناب الشاهاني ليكون ناظر الادارة الامور الملكية والمالية والضبطية ومرجعة الوالي وكما ان يكون مأموراً بتنفيذ ما يجري بالنظر الى السنجاق من اوامر الدولة كافة والرعايا والتدابير التي تؤخذ من طرف الولاية كذلك يورم باجراء احكام اللوائح الداخلية داخل حدود

المادونية المعينة له *

المادة الثلاثون. امور السجاق المالية والمحاسبة تحال الى مامور ينصب من طرف الدولة بانتخاب نظارة المالية الجالية ويعنون باسم محاسبه جي ويكون مرجعه دفتردارية الولاية *

المادة الحادية والثلاثون. المواد العائدة للتصرف في الامور المالية والمحاسبة مع الوظائف العائدة الى المحاسبه جي تتعين بنظام خصوصي وامور اللوا المحاسبة تحال الى فلم مال لتكون تحت ادارة محاسبه جي يجري الحركة بحسب الاصول التي يوصى بها من طرف دفتردارية الولاية

المادة الثانية والثلاثون. امور اللوا التحريرية تحال الى مامور منصوب من طرف الدولة باسم مدير تحريرات اللوا ويوجد بهيئة فلم تحريرات وهذه السلطة تجري جميع مكاتبات اللوا الرسمية وقود اوراقه والمحافظة عليها

المادة الثالثة والثلاثون. يكون مجلس ادارة بمعية منصرف اللوا مركب من حاكم القضاء الذي هو موفر المتصرف ومفتي البلدة وروساء الاعالي غير المسئلة الروحيين والمحاسبه جي ومدير التحريرات واعضاء دائمة ثلاثة مسلمون منهم وثلاثة غير مسلمين ورئاسة مجلس الادارة تكون للمتصرف والذي يعينه وبسنسبة ليكون وكلاً عنه في غياب

المادة الرابعة والثلاثون. مجلس الادارة يكون ماموراً بالامور العائدة لاجراء المواد المتعلقة بالامور الملكية والمالية والضابطة والتحصيلية والنافعة والمجالات والطاير والزراعة ولا يتداخل في الامور الحقوقية اما اصول مذكرات هذا المجلس وصورة اجراء قراراته فتتعين بنظام مخصوص

المادة الخامسة والثلاثون. يكون للقضاء المربوط بمركز اللوا قائمقام واحد ودعاويه ترى في مجلس اللوا اما القائمقام فيكون ماموراً على امور القضاء الملكية ويعاون المتصرف في الامور العمومية ويكون عنوانه معاون المتصرف *

المادة السادسة والثلاثون. امر الفرقة الضابطة التي توجد في السجاق هو متصرف اللوا وكما انه يوزعها على القضايا لتقيم بها بحسب الامر الذي ياخذ من الوالي كذلك يكون

* بموجب القرار الاخير لا يكون متصرف في السجاق الذي هو مركز ولاية وبديره الوالي بالذات

* الغيت المحاسبه جي في اللوا الذي هو مركز ولاية واحيلت مامورها علاوة الى الدفتردار

* الغيت قائمقامية مركز القضاء

مقتدراً لدى الحاجة بان يسوق عساكر الضابطة من قضاء الى قضاء لتفيم بها واكبر ضباط
القوة الضابطة التي توجد في الشنجاقي هو امر ضابطة اللواء ويكون تحت امر متصرف اللواء
ويجري الحركة توفيقاً الى نظام الضابطة

الفصل الثاني

(امور ادارة اللواء المحفوقية)

المادة السابعة والثلاثون . يكون في كل لواء محاكم واحد . امور بفصل الدعاوي العائنة
المحاكم الشرعية والمحكم عليها وهي غير الدعاوي التي تری نظاماً وقانوناً وحاكم اللواء ينصب
وتعين من طرف طلياء الخلافة بأرادة سنية شامانية حسب انتخاب مقام الفتوى العالي
المادة الثامنة والثلاثون . يكون في راس اللواء مجلس واحد لتمييز المحقوق وهذا المجلس
يرى الدعاوي التي لا يمكن للمجلس تمييز حقوق القضايا ان تراها نظاماً والتي تستأنفها
اصحابها بعد ان تری مجالس تمييز حقوق القضايا *

المادة التاسعة والثلاثون . مجلس تمييز حقوق راس الشنجاقي يكون تحت رئاسة المحاكم
ويكون مركباً من ستة اعضاء ثلاثة منهم اسلام وثلاثة غير اسلام باسم تمييزين اثنين صورة
انتخابهم في الباب الخامس ويوجد في هذا المجلس ما امور مخصوص متصوب من طرف الدولة
واقف على الامور المحفوقية

المادة الاربعون . مجلس التمييز هذا يوم بروة الدعاوي التي تفصل ونحسم قانوناً
ونظاماً وبالتدقيق عليها وذلك غير الدعاوي الخصوصية التي هي اولاً الدعاوي العائنة
الى اهل الاسلام اللازمة رؤيتها في المحاكم الشرعية والعائنة الى الاهالي غير المسلمين
التي تری في ادارتهم الروحانية ثانياً . الخصوصيات المتعلقة في امور التجارة صرفاً التي تری
في مجالس التجارة

المادة الحادية والاربعون . الدعاوي التي تفصل وبحكمها في مجلس التمييز في المحقوق
تعرض الى المتصرف بمضابط مخنومة باختام المحاكم والمميزين اما المتصرف فيجري احكامها
بالدرجة التي هو ماذون بها من طرف الدولة العلية ويعرض عما كان خارجاً عن دائرة
ماذونية لتدقيقات مركز الولاية

المادة الثانية والاربعون . يكون لكل لواء مجلس تجارة مركب من رئيس مخصوص

* نظام المحاكم النظامية على بعض التعديل وظفت مجلس التمييز

وأعضاء متعددة حسب الشكل والاصول التي يعينها قانون التجارة وبني وظائفه المرتبة في
الدرجة التي يحدد ما القانون المذكور

الباب الثالث

في ادارة امور القضاء

الفصل الاول

الامور الملكية

المادة الثالثة والاربعون . يكون لكل قضاء قائم مقام منصوب من طرف الدولة لكيما
يرى الامور الملكية والمالية والضابطة ومرجعة في الدرجة الاولى منصرف اللواء وكما يكون
ماموراً بتنفيذ جميع اوامر الدولة والنيابات التي ترد من طرف الولاية واللواء كذلك
يومر باجراء احكام القضاء الداخلية التي تكون داخل حدود ماذونيته المعينة

المادة الرابعة والاربعون . امور القضاء المالية يعني تحصيل وارادات الدولة وارسلها
لمركز اللواء وايضا المصارفات المتقضية في من وظيفة القائم مقام

المادة الخامسة والاربعون . يكون للقضاء كاتب واحد او كتيان اذا اقتضى الامر
للظفر في امور القضاء سواء كانت حامية او تحريرية

المادة السادسة والاربعون . يكون جمعية قائم مقام القضاء ثلاثة انفار مسلمون وغير مسلمين
اعضاء مجلس ادارة ومولاه يكون انتظامهم تطبيقاً للقاعدة المبينة في الباب الخامس

المادة السابعة والاربعون . يكون مجلس ادارة جمعية قائم مقام القضاء وتكون اعضاء هذا
المجلس حاكم القضاء الموجود فيه مركز القائم مقام ومفتي البلدة وروساء الاهالي الغير المسلمة
الروحانيين وكاتب القضاء وثلاثة انفار اعضاء وتكون رئاسة للقائم مقام

المادة الثامنة والاربعون . هذا المجلس يكون ماموراً بالامور العائدة لاجراءات المواد
الخاصة بامور القضاء الملكية والمالية والضابطة والتجارية والنافعة والمتعانة بالطاير والزراعية
ولا يتدخل في الامور المخفوقة واصول مذكرات هذا المجلس وصورة اجراء قراراته تتعين
بنظام خصوصي

المادة التاسعة والاربعون . آمر العساكر الضابطة التي توجد في القضاء من
القائم مقام فيستخدمها توفيقاً الى الاوامر التي يتناولها من منصرف السباق والاصول المدرجة
في نظام الضابطة

الفصل الثاني

امور القضاء المحفوقية

المادة الخمسون. يكون حاكم في كل قضاء مأمور بفصل الدعاوي العائدة الى الحاكم الشرعية والحكم عليها وذلك غير الدعاوي التي ترى نظاماً وقانوناً وحاكم القضاء ينصب ويتعين بناء على انتخاب مقام الفتوى الجليل

المادة الحادية والخمسون. يكون مجلس للدعاوي في راس كل قضاء وهذا المجلس يتركب من ثلاثة اعضاء مسلمين وغير مسلمين باسم موزين تحت رئاسة حاكم القضاء ويتقنون تطبيقاً الى النظام المسطر في الباب الخامس

المادة الثانية والخمسون. مجلس الدعاوي المذكور يكون مأموراً بروية الدعاوي التي تنصل وتحم قانوناً ونظاماً وبالتدقيق على الامور القانونية وعلى ما كان في درجة الجحج والقبائح من الخصوصيات القانونية التي تكون في دائرة ماذونيتي عدا عن الامور الانية وهي اولاً الدعاوي المخصوصة العائدة لاهل الاسلام التي تلزم رويتها في الحاكم الشرعية والعائدة الى الاهالي غير المسلمة التي ترى في ادارتها الروحانية. ثانياً الخصوصيات المتعلقة في امور الجنابات التي يقضي التدقيق عليها ورويتها في مجلس الجنابات. ثالثاً الدعاوي المتعلقة بامور التجارة صرفاً التي ترى في مجالس الالوية التجارية

المادة الثالثة والخمسون. الدعاوي التي تنصل ويحكم عليها في مجلس الدعاوي تعلم الى المدير بمضبطة مخنومة بالختام حاكم القضاء والميزين ويجري الفاتمام ايضاً احكامها في الدرجة الماذون بها وما كان خارجاً عن دائرة ماذونيتي يعرض عنه الى المنصرف

الباب الرابع

ادارة امور القرى

المادة الرابعة والخمسون. يكون في كل قرية مختاران اكل صنف من الاهالي يتقنونها هم ذواتهم توفيقاً الى الاصول المبينة في الباب الخامس لكن اذا كان احد اصناف الاهالي اقل من عشرين بيتاً في قرية واحدة فيكون لذلك الصنف مختار واحد فقط

المادة الخامسة والخمسون. مختارو القرية بعد ان يتقنوا يعلم بهم قائمقام القضاء ويتعينون بامر

المادة السادسة والخمسون. مختارو كل صنف في كل قرية يكونون واسطة اجرائية

للحكومة في اشغال تحصيل الاموال وسائر الخصوصيات وتعود اليهم ايضا الامور البلدية العائدة لكل صنف من جهة كل قرية

المادة السابعة والخمسون . ادارة الاشخاص الذين يوجدون في اشغال ضابطة القرية تحت اسم ناطور وقوريجي وغير ذلك تعود في كل قرية الى مخناري القرية وهم يحرون المحركة بموجب نظامات مخصوصة تعمل لهم

المادة الثامنة والخمسون . يكون في كل قرية مجلس اخنارية عبارة عن اثني عشر شخصا على الكثير وثلاثة اشخاص على القليل لكل صنف من الاهالي وصورة انتخاب هذه الاعضاء تجري توفيقا الى القاعدة المعينة في الباب الخامس وتكون اية اهالي الاسلام والروساء الروحانيون للاهالي غير المسلمة في كل قرية من الاعضاء الطيبية بمجلس الاختيارية لذات اصنافهم

المادة التاسعة والخمسون . مجالس الاختيارية مأمورة بالنظارة على امر توزيع حصص وبركوصف الاهالي العائدة له بحسب اصوات والمذاكرة في الخصوصيات المتعلقة في طهارة القرية ونظافتها وتسهيل زراعتها وبرؤية الدعاوي والممازعات المجزئة التي تصوى صلحا في الدرجة التي عينها القانون ويسوونها بوجه المصالحة

المادة الستون . اذا وقعت مادة من العموم من الخصوصيات العائدة لامور بلدية احدى النري اول للزراعة وكانت اهالي القرية مولفة من صنوف مختلفة فيتعقد حينئذ بمجالس اخنارية كل الاصناف ويتذكرون بها واذا كانت الدعاوي الصلحية المادونة بمجالس الاختيارية برويتها متعلقة باهالي مختلفي الاصناف فيجتمع اثنا عشر عضوا على الكثير اوسنة اعضاء على القليل من اعضاء مجالس الاختيارية المنسوب اليها المدعي او المدعي عليه ويحرون نسوبها اما الاعضاء التي توجد في مجلس الصلح من الصنف المنسوب اليه المدعي او المدعي عليه فتكون بعدد متساو يعني ان يوجد بمقدار الاعضاء التي توجد من صنف المدعي اعضاء من الصنف الذي ينسب اليه المدعي عليه ويتراأس دائما على مجلس الاختيارية الاكبر سنًا من المختارين

المادة الحادية والستون . يعطى للمختارين تعليمات بما يتعلق في المواد التي يكونون واسطة لاجرائها بالنظر الى الحكومة والى الامور الداخلية العائدة الى القرية وتكون الاهالي التي توجد من اصناف المختارين متكفلة ومتضمنة بما ملائهم المتعلقة في الامور المالية

المادة الثانية والستون . المختارون واهل مجالس الاختيارية يتقنون لاجل سنة لكن

من الجائز تكرار انتخابهم على الدوام وكما يعزل المختارون اذا ظهرت منهم قباحة لدى الحكومة
يمكن عزله ايضا اذا طلب ذلك من طرف مجالس الاختيارية

الباب الخامس

الفصل الاول

الاصول الانتخابية التي تجري في القرى

المادة الثالثة والستون. كل صنف من اهالي كل قرية يزيد ستم عن الثماني عشرة
وكانت لهم علاقة في القرية ومن تبعة الدولة العلية ويعطون وبركوسنوبيا الى الدولة رأساً
لاقل من خمسين قرشاً بجمعهم في القرية مرة في كل سنة ويتخبون مختاري اصنافهم
واعضاء مجالس اختياريتهم

المادة الرابعة والستون. المختارون واعضاء مجالس الاختيارية يكونون كذلك من
اصحاب العلاقة وتبعة الدولة العلية ومن الاشخاص الذين ليسوا باقل من سن الثلاثين
ويعطون لاقل من مائة قرش وبركوسنوبيا الى الدولة رأساً

المادة الخامسة والستون. صورة انتخاب المختارين واعضاء مجالس الاختيارية الذين
يتخبون كل سنة في القرية تعيين وتبلغ الى قائممقام القضاء بورقة باختام الاعضاء الذين
يتخبونهم او باشاراتهم

المادة السادسة والستون. مختار القرية واعضاء مجالس الاختيارية ولئن كانوا
يتخبون سنة واحدة يجوز انتخابهم تكراراً على الدوام وعندما يلزم عزل احد المختارين باحدى
الصور المحررة في المادة الثانية والستين او اذا كان توفي وانحل محله وكذلك اذا توفي اشخاص
من اعضاء مجالس الاختيارية تجتمع اصحاب الصلاحية للانتخاب بالنظر الى القرية اجتماعاً
فوق المادة ويتخبون اخرون عوضاً عنهم حسب الاصول

الفصل الثاني

الاصول الانتخابية في القضاوات

المادة السابعة والستون. تعمل جمعية تفريق في القضاء مرة في كل سنتين مولدة من
القائمقام والمحاكم والمفتي والروساء الروحانيين لكل صنف من الاهالي غير المسلمة وكتاب
القضاء ويفرز اولاً في هذه الجمعية تسعة اشخاص في اول السنة وخمسة فخمسة فيما بعدها

ليكون ذلك مساوياً لثلاثة امثال عدد الاشخاص الذين يتخون للاعضائية نصفهم مسلمون
ونصفهم غير مسلمين اما الغير المسلمين فاذا كان صف غير الاسلام متنوعاً في ذلك القضاء
فيقسمون فيما بينهم ويفرز ثانياً تسعة اناظر في اول سنة وخمسة فخمسة فيما بعدها ليكون ذلك
مساوياً لثلاثة امثال عدد الاشخاص الذين يتخون لمجلس الدعاوي نصفهم مسلمون ونصفهم
غير مسلمين اما الغير المسلمين فاذا كان صف غير الاسلام متنوعاً في ذلك القضاء فيقسمون
فيما بينهم ويكون الجميع من تبة الدولة العلوية الذين يعطون لا اقل من مائة وخمسين غرساً
ويركزون سنوياً ومجاوري سن الثلاثين ويترجح الذين يقرأون ويكتبون فيما بينهم سواء كانوا
من اهل راس القضاء او كانوا من سكان القرى

المادة الثامنة والستون. اما الاشخاص الذين يترزون على الصورة المعينة في البند
السابق فمحرر باعلى ورقة مطبوعة نعمل تطبيقاً الى التوبة ويختم تحت عبارة العلم وخبر المهررة
بذيلها يختم القضاء وترسل الى كل قرية ثم عندما تحضر الورقة الى القرية يجتمع مجلس
الاختيارية وتقرأ في مجلس العموم الذي يعلمونه ثم يبرزون اشخاصاً يبالغون مثلي الذين
يصبرون اعضاء ومميزين من الدوات التي افرزت في القضاء يعني بخارون سنة اناظر
من التسعة الذين افرزوا على الوجه المذكور وعرضوا للانتخاب وبعد ان يحرم في ذيل
العلم وخبر ويختمون على العبارة التي بذيلها يرسلونها

المادة التاسعة والستون. الاشخاص الذين يوجدون في ذلك المجلس يعلمون مضبطة
التفريق الذي يجري في القضاء عدا عن هذا العلم وخبر ويختمونها ثم تحفظ في مجلس الادارة
وكذلك تنظم مضبطة ببيان الاصول الانتخابية التي نعمل في القرية ويختم بذيلها من طرف
اعضاء مجلس الاختيارية وتحفظ في المجلس

المادة السبعون. عندما تحضر اوراق انتخاب القرى الى القضاء تجتمع الدوات الذين
وجدوا في جمعية التفريق وترى اوراق انتخاب القرى بحضورهم بمعرفة كاتب القضاء ويخرج
منها تلك الموجود في الاقلية من اراء القرى من كل صف من الاعضاء الذين افرزوا مقدماً
وبما انه في هذه الحالة يكون الباقي الجامع للاكثرية مساوياً لمثلي الاشخاص الذين تتقيم
الحكومة فيعمل حينئذ بهم مضبطة ترسل الى متصرف اللواء وتعتبر كل قرية رايًا واحداً
والاكثرية التي تكسب اكثرية راي القرى تكون هي الراجحة

المادة الحادية والسبعون. عندما يصل انتخاب القضاوات الى اللواء يعين متصرف
اللواء الذين يستدسهم من الاشخاص الذين تتقيم القضاء الى اعضائية مجلس الادارة

وميزة مجلس الدعاوي اما مراجعته لمجلس ادارة اللواء في قضية هذا الانتخاب والتميين
فهي محولة لرايه

المادة الثانية والسبعون . يكتب من طرف متصرف اللواء اكل من اعضاء مجلس
الادارة والميزين الذين ينتخبهم ويعينهم بيورلدي بيان ماموريتهم ويرسل الى طرف
فاتقاهم يعطى لهم

الفصل الثالث

الاصول الانتخابية في اللواء

المادة الثالثة والسبعون . تعمل في كل لواء جمعية تفريق مؤلفة من المتصرف وحاكم اللواء
والحاسبه حي والمفتي والروساء الروحانيين للصنف الغير المسلمة الموجودين في راس اللواء
وكاتب التحريرات ويفرزون اثني عشر شخصاً سواء كانوا من راس اللواء او كانوا من اهالي
القضاوات المحقة ليكونوا ثلاثة امثال لاربعة اشخاص يعينون بحسب اصنافهم في اللواء
اثني عشر مسلمين واثنين غير مسلمين ويفرزون كذلك ذوات تستنسب لاجل مجلس تميز
المخوق بالنظيف على هذه القاعد ايضاً وترسل الى القضاوات اوراق مطبوعة تطبيقاً الى
الاصول المتخذة في انتخاب القضاوات ثم يجتمع مجلس ادارة كل قضاء مع مجلس دعاويه
وينتخبون منهم ذوات تساوي مثلي عدد الذين يصيرون اعضاء ومميزين في اللواء وبحررون
ذلك في ذيل ورقة الانتخاب ويختمونها من طرف الجميع ويرسلونها الى اللواء

المادة الرابعة والسبعون . عندما تحضر اوراق انتخاب القضاة الى راس اللواء تجتمع
الذوات الذين وجدوا في جمعية التفريق وترى بحضورهم اوراق انتخاب القضاوات بعرفة
كاتب التحريرات ويستخرج من كل صنف من الاعضاء التي افرزت قبلاً تلك الموجود في
الاقلية في اراء القضاة وحينئذ يكون باقية الجميع للاكثرية مساوياً لمثلي اشخاص تنتخبهم
الحكومة فتعمل بهم مضبطة وترسل الى الوالي ويعتبر كل قضاء رأياً واحداً والاكثرية
التي تكتسب اراء قضاوات بالاكثر تكون هي الراجحة

المادة الخامسة والسبعون . عندما يصل انتخاب القضاوات من اللواء الى مركز الولاية
يعين الوالي الذين يستنسبهم من هؤلاء الاشخاص المنتخبين للاعضائية ولميزي مجلس التمييز
ومراجعة الوالي لمجلس ادارة المركز في قضية هذا الانتخاب والتميين في محولة لرايه

المادة السادسة والسبعون . يكتب لكل من الاعضاء والميزين الذين ينتخبون ويعينون

يورلدي من طرف الوالي بيان ماموريتو ويرسل لطرف المتصرف لكي يعطى له

الفصل الرابع

الاصول الانتخابية في مركز الولايات

المادة السابعة والسبعون. مفتش الاحكام والدفتريار والمكتوبي الذين هم اعضاء طبيعية لمجلس الادارة في مركز الولاية ومامور الدعاوي الموجودين في مجلس محقق ومجلس المجانيات والمفتي والقاضي والروساء الرحانيون للملل الغير المسلمة يتشكون مجلس تفريق تحت رئاسة الوالي ويتخون من تبة الدولة العلية ذوات يقرأون ويكتبون من ارباب التميز والاعتيار بالنظر الى الولاية الذين يعطون الى الدولة راساً لا اقل من خماسة غرشاً ويركسون سوا كانوا من اهالي المدن التي هي مراكز للولاية ومراكز للالوية او كانوا من اهالي القصبات التي هي رؤوس الوية بقدر يساوي ثلاثة امثال عدد الاعضاء والمميزين ايضاً ويرسلونهم الى رؤوس الالوية وعندما ترد الى مركز الولاية مضابط الذوات الذين يفرقون منهم في الالوية تطبيقاً الى اصول انتخابية اعضاء وميزي الالوية والقضايات بعرض حيثن من طرف الوالي بانها الى الباب العالي عن اسماء الذوات الذين يتخون تطبيقاً الى نسبتهم المقررة ثم يصادق على مامورياتهم بقريرات تكتب من مقام الصدارة *

المادة الثانية والسبعون. يجمع في مركز اللواء اربعة انفار من كل قضاء من القضايات التي يحولها كل لواء ويتخون ثلاثة اشخاص من الاشخاص المحايدين شرائط الاعضائية سوا كانوا من سكان مراكز الالوية او سكان رؤوس القضايات لاجل المجلس العمومي المقرر اجتماعه في مركز الولاية كل سنة وذلك قبل شهر واحد من زمان اجتماع المجلس المذكور ويرسلونهم الى مركز الولاية بانها من المتصرف والاعضاء الذين يحضرون من القضايات لاجل انتخاب المجلس العمومي ويعطون لاعضاء المجلس العمومي الذين يتخونهم استدعآت القضايات التي يمكن التذكير بها في المجلس العمومي بما يتعلق بطرق كل قضاء ومعابر وتسهيل الزراعة والتجارة وسائر الخصوصيات ويقدمون ذلك بهذه الالوية الى والي الولاية

مادة مخصوصة

اعضاء مجلس الادارة وميز ومجالس الدعاوي والتميز والدواوين يتبدل نصفهم في

* مفتش الحكماء ملقى

كل سنتين ويجرى في كل سنة انتخاب جديد بحق نصف الاعضاء بشرط امكان جواز
 انتخاب الخارجين ايضا تكراراً الى محلاتهم انما اعضاء المجلس العمومي ينتخبون جميعاً مجدداً
 في كل سنة بشرط امكان انتخاب الذين كانوا في السنة السابقة تكراراً ولما كان من المقرر
 بموجب ما نحرر في المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة تعيين مدير لكل من الامور
 الاجنبية والزراعة والنافعة في مركز الولاية فلاجل قصد حصول مضبطة الادارة صارت
 وظيفة مدير الامور الاجنبية علاوة على معاونية الوالي وجرى ايضا انضمام وظائف مديرية
 الزراعة والنافعة وبناء عليه يكون معاون الوالي مسئولاً بالامور الاجنبية والاشغال المتعلقة
 بالزراعة والنافعة تكون ايضا تحت نظارة مأمور مخصوص *

* المعاونة منفعة ايضا



نظام ادارة الولايات العمومية

المقدمة

التشكيلات الاساسية للولايات قد تعينت بالنظام المعلن بتاريخ ٧ شهر جمادى الاخر سنة ١٢٨١ ولما كان قد وضع نظام مؤسس لاجل المحاكمة النظامية لا يبحث هذا النظام في ادارة المحاكم ولكنه يعين وظائف المأمورين الاجرائية ومجالس الادارات والبلدية وادارات النواحي فقط

الباب الاول

في بيان ادارة اقسام الولايات

المادة الاولى . تنقسم الولايات الى الوية والالوية الى قضاوات والقضاوات الى نواحي والنواحي الى قرى والى الولاية مورتيس الادارة العمومية ومرجعها

المادة الثانية . المأمور الموجود في ادارة كل شعبية يكون مسئولاً عند المأمور الذي هو فوقة في الدرجة الاولى بحسب وظيفة مأموريتو فالمسئولية الراجعة لكل مأمور في الدرجة الابتدائية تنتهي بالتسلسل لحد والى الولاية ايضاً

المادة الثالثة . هيئة المأمورين الاجراءيين التي تولف شعبيات ادارة الولاية تتألف من معاون والدفتردار والمكتوبجي ومديري الامور الاجنبية والتجارة والزراعة والمعارف وامناء الطرق وروساء ادارة الدفتر الخافائي والاملاك والنفوس والاوقاف والاياتي بك اما رئيس ادارة اللواء المسئول عنه فهو المنصرف وهيئة مأمورية الاجراءيين هي عبارة عن الخاسجي ومدير التفريرات ومأمور الدفتر الخافائي وامر هيئة ضابط اللواء ورئيس ادارة القضا المسئول عنه هو القائمقام وهيئة مأمورية الاجراءيين هي عبارة عن كتاب القضاء وكتبة الدفتر الخافائي والاملاك والنفوس وامر هيئة ضابطة القضا ورئيس ادارة الناحية المسئول عنها هو المدير وضابطة الادارة هي محوكة هيئة ضابطة الناحية ومأمورو ادارة القرى م المختارون ورئيس امور الحكومة والضابطة بها المسئول عن ذلك هو مأمور الضابطة

الباب الثاني

في بيان الوظائف المأمورة بها هيئة الحكومة الاجرائية الموجودة
في مركز الولاية

الفصل الاول

في بيان وظائف الولاية

المادة الرابعة. وظائف الوالي تنقسم الى قسم اصلي مختلف في عبارة عن اجراءات
الامور الملكية والمالية والمعارف والنافعة والضبطية مع الامور الجزائية والحقوقية وعندما
يكون الوالي غائبا فله ان يوكل معاون الوالي او ذاتا يستنسبها الوالي من مأموري الولاية
المركبين اذا لم يكن معاون الوالي موجودا

القسم الاول

وظائف الولاية في الامور الملكية

المادة الخامسة. الوالي يناظر اولاً على اجراء القوانين والنظامات المؤسسية. ثانياً يجري
المواد المقررة اما بقانون ونظام خصوصي واما بامر مركز الدولة او بورقة قرار منها. ثالثاً
يفتش على درجة حركات ومعاملات الذين هم في الدرجة الاولى كالتصرفين ومأموري
الولاية المركبين وبواسطتهم كذلك على جميع الذين هم في الدرجة الثانية من مأموري
شعبات الادارة واذا اطلع على خطأ ونقص نضر بالادارة وكانت مثل هذه الاحوال
تستلزم ابعاد فاعليها عن مامورياتهم فيتخذ التدابير اللازمة لعزل الخطي. رابعاً اذا كان
سبب عزل المامور اعزول مبنياً على اجنبية او خنعة فيعطي امراً بان يحاكمه مامور ومحاكمته
تطبقاً الى نظامها. خامساً اذا كان الخطأ او النقص الذي يشاهد عند التفتيش ليس هو
بدرجة توجب عزل الفاعل يصحح ما كان من ذلك واقفاً في ادارته الداخلية وبحول تصحح
الى المتصرفين في ادارته الخارجية ويتنخب من كان نصهم واتقاهم من مأموري الملكية
محمولاً الى الولايات توفيقاً الى النظام المختص بذلك ويعين زمان اجتماع مجالس النواحي
ويأذن بالنظامات العمومية وما يتعلق بقوة الولاية الاجرائية من المواد التي يستأذنون عنها
قراراتهم بواسطة متصرفي الولاية ويجري التبليغات اللازمة بحسب الرخصة التي ينالها من
الباب العالي في المواد التي تحتاج الى الاستئذان

المادة السادسة . الوالي يعرض عما يكون اجرائه محتاجاً الى انضمام امر الباب العالي من
المواد التي تظهر خارج وظائفه الملكية المقررة ويتعلق بالادارة الملكية باوراق مطالعات
تضمن اسبابه الموجبة وصور اجرائاته اما ما كان منها معدوداً من الامور الاعتيادية
فيجري راساً

المادة السابعة . الولاة يدورون للتفتيش مرة او مرتين في السنة بحيث لا يتجاوز مدة
تفتيش دائر الولاية في كل مرة اكثر من ثلاثة شهور نهاية اما اذا اجتمع بهم بعض الوقائع المهمة
ورأوا لزوماً الى التفتيش بصورة فوق العادة فيكون ذلك قضية مستثناة من قيود المدة
انما عندما تقع هكذا حالة يخبرون الباب العالي عقب اجرائها عن درجة ازورها واهميتها

القسم الثاني

وظائف الولاة في الامور المالية

المادة الثامنة . تحصل الظارة من طرف الولاة . أولاً تحصيلات ايرادات وتكاليف
الولاية كافة . ثانياً على ادارة عموم الاموال المتحصلة . ثالثاً على المنازعات والاختلافات كافة التي
تشتأ عن ذلك . رابعاً على عموم حركات ومعاملات ماموري الامور التحصيلية

المادة التاسعة . ادارة مالية الولاية وتحصيلاتها وترتيب الهيئة التحصيلية واستخدامها تكون
تابعة لنظاماتها المخصوصية وبعد تحقيقات مجلس الولاية العمومية في عموم اقسام ما يظهر في
تقسيم التكاليف من المنازعات والاختلافات والاستدعاءات ومجالس الادارة في اقسامها
المخصوصية وتسويتها تطبيقاً الى القواعد المعينة في فصلها المخصوص اذا كانت نتيجة التحقيقات
الواقعة تستلزم صورة تعديل التكاليف التي تحصل بواسطة او بلا واسطة بحيث لا يتأتى
خلل على نسبتها العمومية بحري ذلك من طرف الوالي رأساً ثم تبلغ الصورة الاجرائية الى
نظارة المالية لكن اذا لزم تغيير نسبة كل نوع من التكاليف يعطى قرار تغيير نسبتها العمومية
او ترك مبالغها والعفو عنه جزئياً كان او كلياً من الواردات التي تحصل بواسطة او بلا
واسطة فيتعلق اجراءه ذلك بكل حال على الاستئذان من طرف الدولة

المادة العاشرة . اذا روعي لزوم الى مصروف كلي او جزئي خارج المبالغ المخصصة
والمعينة لكل ولاية لاجل امور ادارتها واحتياجاتها العمومية فيلزم ان تبين اسبابها في اول
الامرو يستأذن عنها من هذا الطرف ولا تصرف حجة الرد ما لم يعطى بها اذن رسمي

القسم الثالث

وظائف الولاية في امور المعارف والمواد النافعة

المادة الحادية عشرة. استخصال وسائل ترقى التعليم والثروة العمومية والتجارة والزراعة والصنائع داخل الولاية وإنشاء الطرق العامة وتعميرها وتأسيس المين والأرصعة وتنظيمها في المواقع الساحلية وفتح الجداول وتطهير الأنهار والجبرات ومحافظة الصحة العمومية وتعمير الأراضي المعطلة وتحقيق احوال الملكة وجمعها وتدوينها حسب قاعة الاستقصاء واحداث صناديق للمنافع العمومية والاعتدال والإدخار وفتح بيوت للصحة وللشركات وللمعامل وتكثير منافع المعادن والأحراش المحافظة على ذلك جميعه يحول الى الولاية في الدرجة الاولى بموجب نظامه الخصوصية وإيفاء كل واحدة من هذه الوظائف بحال الى الدوائر والإدارات المتعلقة بها في الدرجة الثانية

القسم الرابع

وظائف الولاية في الامور الضابطة

المادة الثانية عشرة. الوالي مسئول عما يختص باستخصال امنية الطرق والمعابر بواسطة استخدام قوة ضابطة وإدارتها بدائن نظام مخصوص ووقاية امنية الاهالي وراحتهم واستتصال الذين يهيمون ضد الدولة والبلاد والأشخاص من جهة احوال قد عينتها القوانين والنظامات المؤسسة وإجراء كل نوع من التفتيشات والتفتقات بحق الامنية البلدية العامة

المادة الثالثة عشرة. عندما تظهر حركة كلبية كانت اوجزئية تخل بحقوق الدولة او الاهالي وامنيهم ومنافعهم داخل دائرة الولاية او خارجها تعرض الولاية حالاً الى الباب العالي عن منشا تلك الواقعة وصوره وقوعها ودرجة قوتها وشكلها وينتظرون التعليمات المنفضية في التداير الكلية لكنهم ماذنون بان يتخذوا التدابير الوقفية كافة التي تترتب عليها الامنية العمومية والخصوصية باعتبار المسئولية الاصلية وبحجوها وبوفوا حالاً المصاريف التي يفتقنون عجلة لزومها في تلك الحالة خارجاً عن التفتيدات المندرجة في المادة العاشرة ونحت مسئوليتهم الذاتية انما يملكون هذا الطرف بالكيفية فقط

المادة الرابعة عشرة. اذا كان يرى بان استخدام افراد نظامية لاجل قوة واقعة تكون خارجة عن دائرة اقتدار العساكر الضابطة في الحوادث والحركات المختلة براحة احدى الولايات امر اضطراري نحت المجبورية فيبين الوالي اسباب المجبورية ومن بعد ان يعطي

بذلك سنداً رسمياً الى اكبر ضابط العساكر النظامية تساق حينئذ. وتستخدم القوة العسكرية
المقتضية لذلك

القسم الخامس

وظائف الولاية في اجراءات الامور الجزائية والمحفوظية

المادة الخامسة عشرة. اذا صدر حكم قانوني من طرف محكمة لما صلاحية بان تحكم
قانونياً على اشخاص مخليين بالراحة العمومية او الخصوصية وروى بان هناك محذور في تعليل
على الاستئذان من الباب العالي بسبب حالة فوق العادة من المخاذير الملكية او الخصوصية
فيعوز اجراء ذلك الحكم من طرف الولاية انما يلزمهم بان يعرضوا حالاً الى الباب العالي عن
الاسباب التي اوجبت

المادة السادسة عشرة. تجري الولاية ما كان يحسب التواضع التي تعينها اصول المحاكمات
من الاعلامات التي تعطىها محاكم مركز الولاية في المواد الجزائية والمحفوظية والتي لا تستوجب
المراجعة الى دار السعادة

الفصل الثاني

وظائف معاوني الولاية

المادة السابعة عشرة. وظائف معاونين في حكومة الولاية الاجرائية العمومية هي عائد
لمعاونة الوالي وهذه الوظائف هي ان يعاونوا الوالي على اي نوع كان من الخصوصيات التي
يعينها ويربها لهم من الوظائف المدرجة في الفصل الاول وان يطالعوا المحررات التي تاتي الى
الوالي من دوائر الولاية وغيرها من سائر المكاتب والاوراق التي ياذنهم انوالي بها ويحيلوها
الى الدوائر التي تعلق بها ويعطوا للوالي خلاصة الاوراق التي يحيلونها بواسطة ادارة اوراق
الولاية ويجرروا ما ينرب لمقام الولاية من الاراء والقرارات على الاوراق العائدة لامور
داخلة الولاية ويضعوا اشارة عليها ويعرضوا الاشياء التي يرونها لازمة منها ويعلقوها على
راي ذات الوالي واشارته ويجوز ايضاً بان تفوض وظائف هذه المعاونة مضانة الى مأمورية
اخرى مركزية

الفصل الثالث

وظائف الدفتردارية

المادة الثامنة عشرة. وظائف الدفتردارية هي عبارة عن اجراءات احكام يعينها نظام

امور مالية الولايات وهم انا وجدنا من عموم ماموري الولاية من لا يوافق محررو في الامور
المالية النظامات والقواعد الحساية يلقون والى الولاية درجة الحالة التي يرونها مخالفة
للنظام والقواعد ومطالعاهم بامراصلاحها ويذكرون بما يلاحظونه بحق انتخاب المحاسبية
ومديري الاموال وعزلم

الفصل الرابع في وظائف المكتوبية

المادة التاسعة عشرة. وظائف المكتوبية في ادارة جميع المكاتب وجمع قيودها
والحفاظة عليها وابناء الامور التحريرية بواسطة قلم التحريرات الموجودة بمكتبهم والامور النيدية
بواسطة المامور الخصوصي المنسوب باسم مدير اوراق الولاية

المادة العشرون. ادارة مطبعة الولاية وتنظيم المودعات والتدقيق عليها عندما يلزم
درج مادة من طرف الحكومة بصورة رسمية او غير رسمية وتحريرها في غزوات الولاية جميع
ذلك محول الى المكتوبية

المادة الحادية والعشرون. المكتوبية قبل المودعات التي تحرر من قلم تحريرات
الولاية بامضاء معاون التحريرات وبراهما بذاته ويصلحها ويضع امضاء عليها وعلى جميع
المودعات التي ينظمها موراكا

الفصل الخامس

وظائف مديري الامور الاجنبية

المادة الثانية والعشرون. وظائف مديري الاحتية في عبارة عن المخابرات والمكالمات
مع القناصل تحت راي الوالي وامر في ما يختص بامور الولاية الخارجية وان يبلغ الوالي ويذكر
شفاهاً او تحريراً ملاحظاته ومطالعاه الخصوصية المتعلقة بالاحكام المهدية والقواعد
الدولية في المصالح الاجنبية التي تحال له

الفصل السادس

وظائف مديري الزراعة والتجارة

المادة الثالثة والعشرون. وظيفة مدير الزراعة والتجارة في عبارة عن المواد الاتية وهي
اولاً التنظيمات المنتهية لامور الزراعة فناً وعملاً بحسب ما يقتضيه الموقع الجغرافي لكل محل
داخل الولاية وقابليته الطبيعية ثانياً اجراء التدقيقات في كشف وتعيين التدابير العائدة

الى ترفي تجارة الولاية العمومية كافة وتبليغها الى الوالي تحريراً. ثالثاً ضبط وجمع وتدوين ما يتعلق من التدقيقات والمعلومات بالادخالات والاخراجات وامور زراعة الولاية. رابعاً النظارة على اجراءات ترفي التجارة والزراعة

المادة الرابعة والعشرون. مدير الزراعة والتجارة يعمل في نهاية كل سنة خلاصة ما يقع من الاجراءات بحسب الاحوال المندرجة في المادة الثالثة والعشرين ويعطيه الى والي الولاية ليقدمها الى الباب العالي

الفصل السابع

وظائف مديري المعارف

المادة الخامسة والعشرون. وظائف مديري المعارف هي عبارة عن التراس على مجلس معارف الولاية والنظارة والتدقيق على ما يجري من التصالح المتعلقة بمعارف الولاية واجراءات ما يقرر من الاصلاحات فعلاً واجراء كامل احكام نظام المعارف والعمليات التي تصدر من نظارة المعارف وتفتيش المكاتب ومحلات الكتب الموجودة في مركز الولاية وعلى الخصوص المكاتب الاعدادية والمكاتب السلطانية والعالية وصرف مخصصات معارف الولاية واستعمالها في فائز قرارها ونظامها لان المسؤولية في ما يخص ادارة التخصيصات تعود عليه في الدرجة الاولى

المادة السادسة والعشرون. مدير المعارف يعمل خلاصة ما يقع في ظرف السنة من الاجراءات والاصلاحات للتدريسة العمومية داخل الولاية ويعطيه الى الوالي ليقدمها للباب العالي

الفصل الثامن

وظائف امناء الطرق

المادة السابعة والعشرون. وظائف امناء الطرق هي عبارة عن جلب المكلفين للعمل وجمعهم في الاوقات المقررة لم ادارة مخصصات الطرق وصرفها وما يعود اليها من الامور المحاسبية والقيدية واعطاء الوالي دفاتر ما حصل عمليات الخدمة المكلفين وما بقي من خدماتهم وبقياء النقدية في اوقافها المعبية واستحضار الادوات والاسباب المتعلقة بكشفيات ادارة هندسة الولاية واعمالها وتبليغ الوالي تحريراً ما يطلعونه من حسن مجرى الاعمال وان يقوموا بايفاء امور ادارة الطرق بكل نوع خارج عما تعود اجراءاته ونظارته نظاماً الى باش

مهندس الولاية كالمصالح المختصة بامرفنون الطرق العمومية والخصوصية وإدارة ماموري
الفن والانشاء

المادة الثامنة والعشرون. امين الطريق يعمل في نهاية كل سنة خلاصة ما يقع من
الاجراءات بحسب الاحوال المدرجة في المادة السابعة والعشرين ويعطيها الى الوالي ليقدمها
لمركز الحكومة.

الفصل التاسع

وظائف مديري دفتر الولاية المخافاتي

المادة التاسعة والعشرون. وظائف مدير دفتر الولاية المخافاتي هي تنفيذ واجراء
احكام القوانين والظلمات والعمليات المرفوعة بحسب ادارة الاملاك والاراضي والنفوس وما
كان منها مختصاً بمعاملات تصرف الاملاك والاراضي وتلكها والظارة على معاملات المامورين
الموجودين في القضايات واذا وجد بينهم من يحركون بخلاف اصل نظامات الادارة
وحساباتها يلفون الوالي عنه ويذكرونه تحريراً بطلانهم المتعلقة باصلاحه وباتخاذ
ماموري شعبات الادارة او عزم

المادة الثلاثون. مدير الدفتر المخافاتي يعمل خلاصة الاجراءات العائدة الى وظائف
ماموريه خاصة بظرف السنة ويعطيها الى والي الولاية

الفصل العاشر

وظائف ماموري ادارات الاملاك والنفوس

المادة الحادية والثلاثون. وظائف ماموري الاملاك والنفوس هي عبارة عن اجراء
ادارة القيود الاساسية المحلية التي تحتوي اجناس وانواع وعدد عموم الاملاك والاراضي
والاشياء التي تتبعها وايراداتها السنوية وما هو مترتب عليها من التكاليف بموجب
النظامات المخصصة بذلك وتنظيم خلاصات التكاليف الراجعة على الاملاك في اوقاتها
المتخصصة المعنية وادارة القيود المحلية الاساسية المحاوية انواع ومقادير التكاليف الشخصية
وجمع قيود عامة النفوس وتدوينها والظارة على ادارة قيود ما يقع من التغيرات في الاملاك
وفراغاتها وانتقالاتها ومواليده النفوس عمومها وفيما يتعلقها وقليلاتها وما يتعلق بتذكر المرور
والسايورطات من المعاملات وما يرجع للمامورين المذكورين ايضاً من مواد المعاملات
التعديلية في تكاليف الاملاك والاشخاص بمنتهى قرارات مجالس الادارة والارادة السنوية

بحسب الاحكام المبينة في الفصول الاتية

الفصل الحادي عشر

وظائف مديري الاوقاف

المادة الثانية والثلاثون . وظائف مديري الاوقاف هي عبارة عن الامور الاتية وهي
اولاً تحصيل اموال الاوقاف وارسالها الى خزينة الاوقاف في اوقافها المعينة . ثانياً ادارة
حسابات الماخوذات والمدفوعات وقبورها . ثالثاً روية حسابات متولي الاوقاف المخنفة في
كل سنة واستيفاء الرسومات العائدة للخزينة وللحاسب والمحررين من فضلة الاوقاف
نظاماً . رابعاً تعبيرات الاوقاف المضبوطة ومبايعاتها . خامساً المعاملات المتعلقة بتوجيه
الجهات والوظائف وتحقيق الاوقاف غير المشروطة له والدقيق عليها . سادساً النظارة على
ادارة الصناديق والفراغات والانتقالات والمحولات واحكام المحافظة على نظمات الاوقاف
بحسب عموم الاوقاف

المادة الثالثة والثلاثون . مديرو الاوقاف يوففون وظائفهم المحررة في المادة السابقة
على احكام النظام الموضوع بتاريخ ١٩ جمادى الاخر سنة ١٢٨٠

الفصل الثاني عشر

وظائف مكاتب الاالات

المادة الرابعة والثلاثون . مسئولية هيئة ضابطة الولاية العمومية ترجع الى الالاي بك
وظائفه تابعة تعليمات النظام المنص بالضابطة

الباب الثالث

في بيان ادارة المحقات

الفصل الاول

في بيان ادارة اللواء

المادة الخامسة والثلاثون . متصرفو الالوية يؤمرون بادارة الامور الملكية والمالية
والضابطة واجراءات الاحكام الجزائية والمحفوظة بدافع ما ذورنها النظامية ويشتركون
بالمسئولية مع الولاة في قسم الوظائف المعينة في الباب الثاني المتعلق بادارة اللواء ومن اقتضاء
وظائفهم ان يستاذنوا من والي الولاية ويعينوا زمان اجتماع مجالس النواحي وان ياذنوا

باجراء ما كان مهماً من المواد التي يحصل اليها من اثنان عنها بواسطة قائمقامي القضاة من قرارات المجالس المذكورة بحسب المادتين التي باخذونها من طرف الولاية وما كان منها عائداً للظلمات العمومية ولا ادارة اللواء فيمروا بقرارات مجلس ادارة اللواء ايضاً

المادة السادسة والثلاثون. المختصون كما انهم ينفذون الاوامر والتعليمات التي باخذونها من الولاية يناظرون كذلك على مجري القوانين وعلى حركات عموم مأموري اللواء وإذا وجدوا من يحرّك منهم خلافاً للقانون والنظام يبلغون درجة احوالهم الى الولاية مما يظلمونه بشأن اصلاح تلك الحالة وما يجرؤونه من التفتيشات والتدقيقات في الامور النافعة وجهات وظائف الولاية المتعلقة بآدارة اللواء

المادة السابعة والثلاثون. وظيفة محاسبه في اللواء في عبارة عن اجراءات القسم المتعلق بآدارة اللواء من الاحكام التي يعينها نظام امور مالية الولايات ويوفق ادارته المحاسبية على التعريفات التي يبلغها دفتر دار الولاية الى المتصرف بواسطة والي

المادة الثامنة والثلاثون. وظيفة مدير تحريرات اللواء في ادارة جميع مكاتبات اللواء وجمع القيد والحفاظه عليها وادارة الامور التحريرية بواسطة قلم التحريرات الموجود بمكتبه والامور القيدية بواسطة مأمور مخصوص يتخذه من هيئة القلم المذكور

المادة التاسعة والثلاثون. وظيفة مأمورية دفتر اللواء المحاقاني هي اجراءات القسم المتعلق بآدارة اللواء من المادة التاسعة والعشرين وتوفيق متفرعات امور الادارة على التعريفات التي يبلغها مدير دفتر الولاية المحاقاني الى المتصرف بواسطة والي

المادة الاربعون. كذلك مأموريات املاك اللواء ونفوسه في اجراءات الوظائف المحررة في المادة الحادية والثلاثين المختصة بآدارة النفوس والاملاك العمومية مع ادارة معاملات تذاكر المرور وبساير طرقات النضمام المرتبطة بمركز اللواء توفيقاً الى اصولها العمومية على خط مستقيم اما انواع الوظائف الاساسية ودرجاتها فهي تابعة لنظامات خصوصية المادة الحادية والاربعون. مسئولية هيئة ضابطة اللواء العمومية هي محولة لأكبر ضابط الضابطة الموجودين في اللواء

المادة الثانية والاربعون. وظائف امر هيئة ضابطة اللواء هي تابعة لنظامات الضابطة والتعليمات المخصوصة بها

الفصل الثاني

في بيان ادارة القضاء

المادة الثالثة والاربعون . قائمقامو القضاوات يؤمرون بادارة الامور الملكية والمالية والضبطية واجراءات الاعلامات في دائرة ماذونيتها النظامية ويعود لهم القسم المتعلق بادارة القضاء من الوظائف المعنية بحق المتصرفين الميين في المادة الخامسة والثلاثين والسادة والثلاثين

المادة الرابعة والاربعون . من جملة وظائف القائمقامين ان يتقنوا مديري النواحي توفيقاً الى القاعدة الميينة في النصل المخصوص بها وان ياذنوا بحلب مجالس النواحي وجمعهم في الاوقات المعنية بالاذن من متصرف اللواء وان يجرؤوا المواد التي يخبرون بها من قرارات المجالس المذكورة غيب المذاكرة بها في مجلس ادارة القضاء والاستئذان عند الاقتضاء من مركز اللواء وان ينتشروا دوائر النواحي

المادة الخامسة والاربعون . وظيفة مدير مال القضاء في عبارة عن اجراءات القسم المتعلق بادارة القضاء من الاحكام التي عنها نظام امور مالية الولايات ويتبعون في ادارة الحساب التعريفات التي تبليها المحاسبة جية الى القائمقامين بواسطة المتصرفين

المادة السادسة والاربعون . وظائف كتاب ادارة القضاء في ادارة جميع المكانيات وجمع القيود والمحافظة عليها وكتب ادارة القضاء ما كان عددهم مكلفون بالوظائف المشتركة في الامور التحريرية والقيودية ومجبرون بان يعاونوا حتى امرهم القائمقام عند الاقتضاء في امور قلمية كل نوع يتعلق بمجالس ادارة القضاء ودعاوى وسائر دوائر

المادة السابعة والاربعون . وظائف ماموريات املاك ونفوس القضاء في اولاً محافظة دفاتر التحرير العمومي . ثانياً تنظيم جداول بيانات وقنوات الاملاك والنفوس بموجب التجهيزات الرسمية التي يجرؤونها دائماً والنظامات الموضوعة لذلك وتوفيق معاملات تذاكر مرور القضاء وبسائر طوائف على الاصول المختصة بها

المادة الثامنة والاربعون . مسئولية هيئة ضابطة القضاء العمومية هي بمحولة الاكبر ضباط هيئة الضابطة الموجودة في القضاء

المادة التاسعة والاربعون . وظائف ضابط هيئة ضابطة القضاء هي تابعة لنظام الضابطة وتعليقها المخصوصة

الفصل الثالث

بمختص بادارة النواحي

المادة الخمسون . ينقسم كل قضاء الى دائرة واحدة او عدة دوائر بحسب قرب ونسب ما يوجد داخل دائرة ادارته من القرى والمزارع ويطلق على هذه الدوائر اسم النواحي
المادة الحادية والخمسون . يكون لكل ناحية مركز ادارة لينظر على الدائرة ويشترط وجود هذه المراكز في النقطه القابلة لذلك لكونها اكثر مناسبة للقرى المحيطة بها

المادة الثانية والخمسون . المحلات التي لا يوجد في القرى والمزارع التي تدخل في دائرة ادارتها خمسين نفس من المذكور على الاقل لا يمكن اعتبارها نواحي
المادة الثالثة والخمسون . من بعد يحصل القرار في مجالس الادارات على مقرات دوائر النواحي وحدودها وبحصل التدقيق والتصديق على ذلك في مجالس الادارات تنوضع للمذاكرة في مجلس الولاية العمومي وبحصل الاستئذان عنها بمضبطة منه ثم تبين وتحدد بحسبها تتعلق بالارادة السنوية

المادة الرابعة والخمسون . يكون لكل ناحية مدير وهيئة مشورة ايضا تسمى مجلس ادارة الناحية كالصورة المبينة في الفصل المختص بذلك

المادة الخامسة والخمسون . يشترط على الذين يتعينون لادارة النواحي اولاً ان لا يكون محكوم عليهم بجنايات ولا هم محرومون من الحقوق المدنية قانوناً . ثانياً ان يكونوا يقرأون ويكتبون بقدر الممكن . ثالثاً ان لا يكون مشهورين بسوء رايهم ان يكونوا قد تجاوزوا سن العشرين وتحصل المصادقة على مامورياتهم من نظارة الداخلية

وظائف مديري النواحي

المادة السادسة والخمسون . وظائف مدير النواحي الملكية هي نشر قوانين ونظامات الدولة في اعلان او امرها وتنبيهها وتبليغ النضابات والتحقيقات التي يجريها المختارون وفيما يختص بالموايد والوفيات وصغار الورثة والغائبين منهم وما يقع من الاخباريات فيما يختص بمحولات الاراضي ومكتوماتها وانتخابات المختارين ومجالس الاختيارية وتنفيذ صورة حركاتهم والتحقيق على الشكايات التي يمكن وقوعها من طرف افراد الاهالي على المختارين ومجالس الاختيارية ومما موري التحصيل والاحضار وتبليغ منشأها وحقاتها الى قائمقام القضاء واجراء النظارة المختصة في جلب العملة المكلفين وجمعهم وما يتعلق بالقرى من النظامات العمومية وتبليغ

السكوترات (الحجز) والبرونستات (الدعاوي) الى محلاتها والناس في اجتماعات مجالس الدعاوي الاعتيادية وتبلغ قراراتها الى قائمقام القضاء وعلان اجراءاتها الى القرى بحسب درجة الرخصة والأذن الذي يعطى لهم والمحافظة على حسن جريانها

المادة السابعة والخمسون . الوظائف الضابطة في اجراء التفتيشات الاولى على الجنايات واخبار القضاء بها واجراء ما يقع من طرف قائمقامية القضاء من التفتيشات المتعلقة بمحافظة امنية الناحية والظطرة على حركات تحصيلدارية الاموال والمتميزين وتقسيم بوصلات توزيع الاموال المرتبة واعطائها الى مختاري القرى وجباية الاموال التي تؤخذ بالواسطة او بدون واسطة

المادة الثامنة والخمسون . مدبرو النواحي ممنوعون عن اجراء قانون الجزاء عن حبس احد من الناس وتوقيفه وعن روبة الدعاوي وعن المداخلة في الوظائف العائدة الى مجالس الاختيارية ويكونون مسئولين قانوناً عن الاجراءات الجزئية والكلية الخارجة عن وظائفهم المعنية

الفصل الرابع

ادارة القرى

المادة التاسعة والخمسون . يكون في دوائر النواحي مختارون بقدر اللازم لكل قرية تكون مركزاً للناحية ومجلس اختيارية وهؤلاء يتبعون في انتخاباتهم ومدة مامورياتهم ومتفرعات احوالهم احكام نظام تشكيات الولاية

وظائف المختارين

المادة الستون . وظيفة المختارين هي اعلان ما يتبلغ اليهم من طرف مدبر الناحية من القوانين والنظامات واوامر الحكومة الى القرى التي هم منسوبون اليها وجمع اموال الدولة المطروحة على سكان القرى ونحصيلها بموجب قرارات مجالس الاختيارية وتذاكر التوزيع التي يرسلها مدبر الناحية وتبلغ تذاكر الاحضار التي ترسل بمعرفة الحكومة لاجل جلب بعض الاشخاص واحضارهم وافادة كل من بوصلها عن اليوم الذي يتوجهون فيه الى الحكومة وربط الاشخاص الذين تامرهم الحكومة بكتلاء وتبلغ الحجز والبرونستات واعطاء علومه خبر بحسب الاصول للذين ياخذون تذاكر مرور واخبار مدبر الناحية عما يقع في القرى والمزارع من المواليد والوفيات باوفائه العينة واعطاء معلومات له عن الذين يتوفون

ولم ورتة صفار او غائبون واعلامه بالسرية عن قضايا المجرم والقتل والمعاونة بقدر الممكن في تسليم المجرمين والقتلة الى الحكومة واعطاء معلومات الى الناحية عن الاراضي المحولة والمكتومة والمستملكات التي لم تجر معاملتها الاتقالية والانشاءات المفاعة للنظام والنظارة على الناس الذين يتجنبون من طرف مجالس الاختيارية ليكونوا في ضابطة القرية كالتواطير وغيرهم واجراء باقي الامور والمصالح التي تحال لهم

الباب الرابع

في بيان مجالس الادارات

المادة الحادية والستون. المجالس المأمورة بان تذاكر في الاشغال المتعلقة بجهة ادارة كل ولاية عمومية كانت او خصوصية بحسب انواعها ومفرداتها الميينة في الفصول الآتية في المجالس العمومية المأمورة بالاجتماع في مركز الولاية مرة في السنة ومجالس الولايات والالوية والقضائيات التي تتعقد بصورة دائمة ويوجد ايضاً مجالس اخرى غيرها لكي تترى امور القرى في القرى وامور النواحي في النواحي وكذلك لكل طائفة مجالس في المدن والقصبات لروية منافعها ومصالحها الخصوصية والامور الاعتيادية البلدية

الفصل الاول

وظائف المجالس العمومية

المادة الثانية والستون. المجالس العمومية تذاكر في تسوية الطرق والمعاريف في احكام ومندرجات الجداول التي تعمل بموجب نظام مخصوص عما ترى اضطراراً لعلو في الولاية بظرف سنة من مسافات الطرق ودرجة عملياتها ومصاريفها وتسهيل التجارات والصنائع وترقيتها ونشر المعارف والاداب وتقسيم الويركو وتعديله بحيث لا يتأخر على مقداره الاصلي ووضع التكاليف الجديدة واصلاح بذار كل انواع المحبوب واجتناس الحيوانات وتجري اسباب العمورية بوجه العموم وبيع وشراء ومبادلة ما يتعلق بالمنافع العامة من الاملاك العمومية مثل الساحات والمراعي والمائتي الفخضر وتغيير الابنية العمومية كيوت المرضى ويوت الاصلاح او تعديدها وكيفية ادارتها وما يعرض من المقاولات والعهدات المختصة بالمنافع العمومية وما يتعلق بمصاريفها من الاعانات وصور اجراءات العمليات التي تكون فوق العادة مما يبرز الى الوجود من التاسيسات النافعة

المادة الثالثة والستون. المجلس العمومي يرى كل سنة دفاتر توزيع تكاليف الالوية

المئوية والمضابط التي تعمل من مجالس ادارات الالوية بتعديل الاموال المرتبة وتسويتها
المادة الرابعة والستون . الاستدعاءات المختصة بتعديل القضاوت وتكاليفها بعد ان
يحصل التدقيق عليها في مجالس ادارات الالوية ترى في المجلس العمومي ويعرض لباي
الدولة عن قرارها وتنتجها

المادة الخامسة والستون . اذا ازبدت تكاليف الالوية بتذاكر المجلس العمومي بتقسيم
التكاليف المنظمة حسب الاوامر المخصوصة التي تصدر من طرف الولاية

المادة السادسة والستون . المجلس العمومي يعطي رأياً ايضاً في كل نوع من الامور التي
تتعلق على المذاكرة بها وتحال من طرف الباب العالي او من الوالي خارجاً عن المصالح
المصرحة في المواد السابقة

المادة السابعة والستون . مجلس كل ولاية عمومي يجتمع في الموسم المناسب بحسب الفتايات
الجلسية ولا يتجاوز زمان انعقاد واجتماع المجالس العمومية اربعين يوماً بحسب ما هو محدد في
المادة السادسة والعشرين من نظام التشكيلات

المادة الثامنة والستون . اذا انعقد المجلس العمومي وما امكن ان يتواجد به والي الولاية
بالغات بسبب مانع قوي فيتمأس عليه بطريق الوكالة عنه احد المأمورين لكن عندما
يعقد مجلس خصوصي فيجري مذكرته تحت رئاسة ذات يتقيها الوالي ايضاً من الهيئة الموجودة
المادة التاسعة والستون . المجلس العمومي مأمور بان يجري المذكرات بهيئة اما عمومية
واما خصوصية حسب اقتضاء المصلحة

المادة السبعون . المجلس العمومي لا يجري المذكرات ما لم يكن موجوداً به ثلثا اعضائه
المادة الحادية والسبعون . المواد الخصوصية في الاشياء العائدة لحقوق كل ملة ومصالحها
الخاصة بها فتحصل مذكراتها بهيئة خصوصية تقرر من المجلس العمومي

المادة الثانية والسبعون . لا يمكن لاحد من خارج ان يدخل في مذكرات المجلس
العمومي عمومية كانت او خصوصية

المادة الثالثة والسبعون . المجلس العمومي يتخذ الخلاصات التي يصير تنظيمها من
ادارتها الخصوصية في النصول المخصوصة بها اساساً للتدقيقات والمذكرات التي يجريها
بالطرق والاملاك والمعارف العمومية ومواد التجارة والزراعة المتعلقة في السنة الماضية والحاضرة
المادة الرابعة والسبعون . في مذكرات الخلاصات المحررة في المادة السابقة يكون مأمور
الادارة التي تتعلق بها موجوداً في المجلس العمومي ايضاً ويعطي الايضاحات المطلوبة عنها

المادة الخامسة والسبعون . المذكرات التي تقع في المجلس العمومي تضبط توفيقاً
للاصول المعينة في صف القواعد العمومية العائدة لمجلس ادارة الولاية

الفصل الاول

في بيان وظائف مجلس ادارة الولاية

المادة السادسة والسبعون . المواد المأمور بمجلس ادارة الولاية ان يتذاكر بها تنقسم
الى قسمين رئيسين القسم الاول الادارة والقسم الثاني دعاوي الادارة

القسم الاول

في بيان امور الادارة

المادة السابعة والسبعون . مجلس ادارة الولاية من تعلقاته عقد كل نوع يلزم للحكومة
من المبيعات والمقاولات وتنظيمه والزام الواردات العشرية والرسومية واحالتها توفيقاً الى
نظاماتها الخصوصية ومزاينة الاحراش الاميرية واشغال عموم الاحراش والمعادن وانشاءات
الابنية الاميرية وتفتيش المخصصات والمصاريف العائدة للعسكر الضابطة وللذين
يستخدمون عند الاقتضاء بصورة فوق العادة من الهيئة المستحقة والضابطة والارادات
والمصاريف العمومية والنظارة على اموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة كافة والحفاظة عليها
والتدقيق في قرارات مجالس الدوائر البلدية وانشاء الطرق اللازمة بين الالوية والولاية والولاية
والتجارة وسائر المنافع العمومية داخل الولاية وتغيير الحاق وارتباط القضاة والقرى
والنظارة على الصحة العمومية وصورة تقسيم التكاليف التي تطرح على اهالي الولاية اما من
طرف الدولة واما باستئذان مجلس الولاية العمومي بقرار مصدق عليه من الباب العالي على
الالوية ونحصيله منها وتخصيص محلات بيوت الاصلاح وبيوت المرضى وتأسيس ماوي
للغرباء والاسواق العمومية والمقابر ونحوها ومبايعة المحلات التي لم تكن تحت تصرف احد
اصلاً واستبدالها وتركها بصورة مؤقتة او تخصيصها لمنافع عمومية وهو مأمور ايضاً بالتدقيق
على المواد التي تراها مجالس ادارات الالوية بدرجة ابتدائية والمذكرات بكل نوع من الاشغال
الحالة من طرف الوالي بما يختص بالادارة وتقديم مضابطها الى الولاية

القسم الثاني

في بيان دعاوي الادارة

المادة الثامنة والسبعون . الوظائف المأمور بمجلس ادارة الولاية بدعاوي الادارة هي

عبارة عن رؤية المواد الالية . وهي أولاً . ما يترتب لاستنطاق ماموري الولاية فيما يقع عليهم من التهم بالنظر الى مامورياتهم واجراء محاکماتهم توفيقاً لاحكام النظام المخصوص بهم . ثانياً الاختلافات التي يمكن حدوثها اما بين دوائر الولاية ومجالسها ومامورياتها واما فيما بين الحاكم وادارة هيئتها ومامورياتها بالنظر الى حدود دائره مامورياتهم والصلاحيه المانحة للموظائف المامورين بها . ثالثاً الشكايات التي تقع من الامالي ضد ماموري الحكومة والمنازعات التي تحدث بسبب صورة تقسيم الشكايف فيما بينهم ثم ذواتهم . رابعاً الدعاوي التي تكون بين الناس من جهة التزامات اموال اميرية او غيرها من المقاولات

في بيان الاحكام والقواعد العمومية

المادة التاسعة والسبعون . مداخله مجالس الادارة بالحكامات الشرعية والقانونية المتعلقة بالمحقوق الشخصية متنوعة بالكلية

المادة الثمانون . مجالس ادارة الولاية يمكنه ان يعدل اذا اراد التدابير التي تحال له
المادة الحادية والثمانون . المواد المعنية تحت الاستئذان من النظامات الموضوعة عن قرارات يعطيها مجلس ادارة الولاية لا يمكن وضعها تحت الاجراء ما لم تعرض من طرف والي الولاية الى الباب العالي وتعلق بها الارادة السنية انما يستثنى من هذا القيد اجراءات الاحكام الملاحقة بالاختلافات والشكايات المنبثقة عن الدعاوي العائنة لامور الادارة فقط ومع ذلك اذا كان والي الولاية يعان شدة لزوم التدابير المتعلقة على ارادة سنية ويتكفل بمسئوليتها فيمكنه ان يجرها راساً بشرط ان يتصادق عليها بارادة سنية

المادة الثمانية والثمانون . لا يمكن ان تكون لمجلس الادارة صلاحية المذاكرة في المواد الجزائية ما لم يكن حاضراً به خمسة اعضاء واكثر من نصف الهيئة في باقي الدوائر وامور الادارة
المادة الثالثة والثمانون . يعتبر في المواد الجزائية اكثرية ثلثي الموجودين من مجلس الادارة لكن عند ما تساوى الاراء في المواد المتنوعة تعد الاكثرية في الجهة التي يكون معها راي الوالي او الذات الموجودة في مقام الرئاسة حال غيابه

المادة الرابعة والثمانون . عند ما يقع اختلاف اراء في قرارات مجلس الادارة تدرج في جريدة الضبط المحررة في المادة الثامنة والثمانين الاسباب التي يستند اليها المخالفون
المادة الخامسة والثمانون . امور المجلس المذكور التحريرية تنفوض الى باش كاتب يوجد بمعيته رفقاء بقدر اللزوم من كتبة فلم تحريرات الولاية

المادة السادسة والثمانون . مسئولية امور المجلس المذكور التحريرية والمالية كافة منوطة الى باش كاتب

المادة السابعة والثمانون . ما كان محتاجاً الى التدقيق والتخلص من الاوراق المحولة الى المجلس المذكور تخلص اولاً بامر الوالي الذي هو رئيس المجلس او وكيله بواسطة الباشكاتب ورفقاته ثم تطرح للمذاكرة

المادة الثامنة والثمانون . جميع مذكرات المجلس المذكور يضبطها الكتبة الموجودون برفقة الباشكاتب كلاً منها على حدته بورقة ينشرح باعلامها اسماء الاعضاء الموجودة وتاريخ المذاكرة باليوم والساعة والمواد المحولة مع نمر مفرعاتها ثم يدرجون بها . اولاً مال المصلحة بدرجة كافية . ثانياً تفصيلات قراراتها كونها بالاتفاق او بالاكثورية . ثالثاً ما يسند اليه المبالغون اختلافاً في المواد المختلف فيها ثم تلي هذه الاوراق ابتداء في الاجتماع الاتي واذا كان حاصلها في ضبطها غلط او نقصان يصححه الباشكاتب وبعد ذلك تنتقل الى جريدة مطبوعة ذات جدول تسمى مضبطة المذاكرة ويضي في هذه الجريدة على مذاكرة كل يوم الرئيس ومعه الاعضاء الموجودة والباشكاتب ويصادقون عليها

المادة التاسعة والثمانون . يوجد في المجلس المذكور ثلاث دفاتر مخصوصة لتفيد القوانين والظلمات العمومية والظلمات الخصوصية وينفذ كل من الاوراق المحولة الى المجلس كافة وما يعمله المجالس من اللوائح والمضابط ايضاً في الدفاتر على حدته ويصادق على دفاتر قيد الاوراق الواردة والمضابط في راس كل شهر وتختتم بخاتم المجلس

الفصل الثالث

في بيان مجالس ادارة الولاية

المادة التسعون . الوظائف المائدة الى مجالس ادارة اللواء من الخصائص المبينة تعداداً في الفصل الثاني هي عبارة عن التدقيق على ايرادات ومصاريف اللواء توفيقاً الى نظاماتها الخصوصية وتنشيط محاسبات صناديق المنافع العمومية والنظارة على كافة اموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة والحفاظة عليها وروية محاكمات المأمورين بدائرة ما ذونيتها النظامية وانشاء الطرق الخصوصية فيما بين النضابات وروية ما كان داخل ما ذونية المتصرف بنظامات واورام مخصوصة من المزايدات والمبايعات والمناولات والصرفيات المائدة للحكومة راساً واستحضار التفتيحات الابتدائية لمجلس ادارة الولاية فيما كان منها خارجاً عن

ماذونته والمذاكرة في المواد العائدة لتسهيل الزراعة والتجارة والمعارف والمنافع العمومية والتاسيسات النافعة والصحة العمومية وصورة تقسيم التكاليف المطروحة للدولة من مجلس ادارة الولاية على اللواء بحسب قرار رسمي وتخصيلها من القضاة والتدقيق على الاوراق التي تخضر من القضاة فيما يخص هذه الاشغال وتقدم الى المتصرف والمضابط المخوطة على قرارات مجلس اللواء.

المادة الحادية والتسعون . مذكرات مجلس ادارة اللواء وضبط مذكراته وصورة جريان محاسنات كل ذلك يتبع القواعد المخصوصة المدرجة في قسم الاحكام العمومية من الفصل الثاني

الفصل الرابع

في بيان ادارة مجالس القضاة

المادة الثانية والتسعون . وظائف مجلس ادارة القضاء من الخصوصيات المبينة في الفصل الثاني في التدقيق على ايرادات ومصاريف القضاء وروية محاسبات صناديق المنافع العمومية وادارة اموال الحكومة المنفولة وغير المنفولة كافة والحفاظة عليها وتقسيم التكاليف المطروحة بقرار مجلس ادارة اللواء على المحلات والقرى واتخاذ التدابير المتعلقة بالصحة العمومية وروية المواد المأذون بالحكم عليها نظاما من محاسنات المأمورين وانشاء الطرق المخصوصة فيما بين القرى وما كان تحت ادارة مخصوصة من النواحي وروية ما كان داخل ماذونية القائمة بنظامات اوامر رسمية من المزايدات والمبايعات والمناولات والصرفيات العائدة للحكومة راسا واستحضار الخفقات الابتدائية لمجلس ادارة اللواء فيما كان منها خارجا عن مأموريتها وتبلغ قرارات مجلس ادارة القضاء بمضبطة الى القائمة

المادة الثالثة والتسعون . مذكرات مجلس ادارة القضاء وضبط مذكراته وصورة جريان محاسنات كل ذلك يتبع القواعد المخصوصة المدرجة في قسم الاحكام العمومية من الفصل الثاني

الفصل الخامس

في بيان مجلس النواحي

المادة الرابعة والتسعون . مجالس النواحي تتركب من الاعضاء المجلوبين لناحية المركز في اوقات معينة بحيث لا يتجاوزون اربعة اناقرنهاية لكل من مجالس اختيارية القرى التي

في داخل دائرة المركز ومقر ادارته

المادة الخامسة والتسعون . مجلس الناحية يجتمع في مركز الناحية اربع مرات في السنة في المواسم التي يستنصبها ويعينها والى الولاية بحيث لا يتجاوز زمان انعقاده اسبوعاً في كل مرة ويتراأس على هذا المجلس في مدة انعقاده مدير الناحية

المادة السادسة والتسعون . قائمقام القضاء يبلغ مدير الناحية ويذكر بزمان اجتماع مجلس الناحية بحسب الامر الذي يتناوله من مركز اللواء

المادة السابعة والتسعون . مدير الناحية يجلب لعضاء المجلس ويدعوهم الى ناحية متخبة توجد في القرى التي هي داخل دائرة ادارته فيشرعون في المناكرة على ان مجلس الناحية لا يتجاوز عدد الاعضاء الذين ياتون اليه من مجلس اختيارية كل قرية لغاية اربعة افراد المادة الثامنة والتسعون . يحصل الاعتبار الاكثرية في مذكرات مجلس الناحية لكن عند حصول المساواة فتكون الاكثرية في راي الجهة التي يكون راي الرئيس فيها

المادة التاسعة والتسعون . اذالم يجتمع الاعضاء في الاوقات المعينة فيمكن لمدير الناحية ان يوجر عند المجلس لحد ثمانية ايام وعندما تنقضي هذه المدة تجمل الاعضاء المجتمعة الاكثرية باعتبار عدد القرى الموجودة داخل دائرة الناحية يعني اذا كانت الناحية مركبة من خمس قرى والمحاضرون هم من ثلاثة منها فيباشرون حينئذ بالذاكرات

المادة المائة . وظيفة نواحي المجالس هي المذاكرات في التأسيسات النافعة والطرق المخصوصية التي يرغبون ايجادها بواسطة الاعانات العالية والتعدي من طرف اهالي القرى الموجودين داخل دائرة الناحية والامور العائدة لادارة الاشجار البرية والكسارات والمرابي والمشاقي المشتركة بالنظر الى الناحية والمطالعات المعروضة من مجالس اختيارية القرى فيما يخص الزراعة والصناعة والتجارة والمواد المتعانة بتكثير الزراعة وتكثير حيوانات الزراعة والحفاظة عليها داخل الناحية وما تشترك بمنافع القرى من النظفيات والتنظيمات البلدية والتدقيق على القرارات المعطاة من مجالس اختيارية القرى بتوزيع الاموال وتخفيف التكاليف المطلوب تعديلها ثم تشليخ نتائج مطالعاتهم في هذه الامور للقائمقام من طرف مدير الناحية وتعيين له

المادة المائة والواحدة . قرارات مجالس النواحي لا تكون قطعية بل تتوضع في موقع الاجراء بحسب الماذونية التي تعطى لمدير الناحية من طرف قائمقام القضاء

المادة المائة والثانية . لما كانت اجراء التحقيقات الفنية في اشغال تسوية الطرق

الخصوصية وتأسيس الابنية والاثار النافعة المخصصة بالعموم التي يحصل الفرار عليها في مجالس النواحي وتنوع في موقع الاجراء بالتصديق عليها من راس القضاء عائد الى ادارة القضاء فلا تتدخل النواحي في ذلك انما بدقنون فقط على الاشياء التي تحال للذاكرتهم في مركز القضاء ويلغونها الى القضاء بواسطة مدير الناحية

المادة المائة والثالثة . مجالس النواحي غير ماذونة برؤية دعاوي ولا باخذ جزم نقدي ولا ان تذكر بمصلحة خارجة عن الوظائف المعنية في المواد السابقة

المادة المائة والرابعة . الدرام التي تصيب حصة النواحي من الابرادات التي خصصها الدولة لاجل الدائع البلدية مع المبالغ التي تحصل من المعونات والهبات المخصصة تؤخذ مقابلة للامور الاعمارية التي تنوع في موقع الاجراء بقرارات مجالس النواحي وهذه المخصصات تكون محفوظة في مركز الناحية مع انضمام نظارة اعضاء مجالس النواحي عليها

المادة المائة والخامسة . عندما ينتهي انعقاد مجالس النواحي تعود الاعضاء المتجمعة الى قراياهم انما يكونون مجبورين ان ياتوا على غير العادة الى مركز الناحية فيما عدا اجتماعاتهم في الاوقات المعنية عندما يحصل الانتهاء من مركز القضاء بواسطة المدير لاجل مصلحة فوق العادة

المادة المائة والسادسة . اذا اجتمعت اعضاء مجالس النواحي من تلقاء ذواتهم خارجا عن اخبار مدير الناحية او تخابروا وعقدوا اجتماع مع مجلس ناحية اخرى مجاورة لم فيكونون مسئولين قانونيا

الفصل السادس

في بيان مجالس الاختيارية القرى

المادة المائة والسابعة . وظيفة مجالس الاختيارية نوعان . اولها ان يروا الدعاوي المخصصة التي تقع فيما بين اهالي القرية صلحا وقد تبينت صور هذه الوظيفة الاجرائية ودرجاتها وحدودها في نظام تمهيلات الولاية ونظامات الحاكم . وثانيها مذكرات المخصصات المتعلقة باحتياجات القرية خاصة وهذه مستقر مفرداتها ودرجاتها في المواد الاتية

المادة المائة والثامنة . اذا كانت سكان القرية مركبين من صنوف مختلفة فندرى المصالح المخصصة بكل صنف منهم بمعرفة مجلس الاختيارية المنصوب بالاقتخاب من طرفه ولكن الدعاوي المخصصة المتكونة فيما بين شخص او اشخاص متعددة تسكن قرينتين متصلتين

تحصل المراجعة بها لمجلس اخبارية القرية التي هي مركز الناحية لكي ترى صلحا اما
الدعاوي الصلحية المتعلقة باصناف مختلفة في قرية واحدة مختلفة فتسمى توفيقا الى حكم نظام
التشكيلات

المادة المائة والثامنة. مجلس اخبارية كل قرية مكلف اولاً بان يطالع الاشياء
المتعلقة بالنظافة والطهارة في تلك القرية ثانياً ان يختص الاشخاص الذين يوجدون في
ضابطة القرية كالناطور وغيره. ثالثاً ان يرى المصالح المختصة بتسهيل اسباب زراعة القرية
وتجارها. رابعاً ان يعطي قرارات بحسن توزيع كل نوع من التكاليف يختص بالقرية وينظر
على صور اجراءات. خامساً ان يقبل التبرعات الموصى بها لوجوه البر في القرية ويستعملها على
ما اشترطت عليه. سادساً ان ينظر على محافظة اموال الايتام واموال واملاك الذين
يتوفون ولم ورثة غائبون. سابعاً ان يعلم مدير الناحية بواسطة المختارين عن الاراضي الخالية
التي تكون قابلة للزراعة ومستعدة اليها. ثامناً ان ينظر على تعبير الانثار المخربة الموجودة في
القرية وعلى ادارة المكاتب وان يفرق النفوس التي تصيب حصة القرية من العملة المكتسبة
وان يجري التفتيشات الاولى في القرية على افعال وحركات المجرمين الذين يقتضي تسليمهم
الى الحكومة عاصراً ان يعطي خبراً الى قائمقام القضاء بواسطة مدير الناحية عندما تظهر
قباحة او سوء حركة من المختارين

المادة المائة والعاشرة. مجالس الاخبارية غير ماذونين بان يحكموا ويعطوا اعلماً
باجراء اي نوع كان من المعاملات الجزائية وكذلك الخصومات التي تشترك في منافعها
اهالي القرية التي هي موجودة فيها مع اهالي قرية واحدة او قرى متعددة تجاورها كالزراعة
والتجارة والشجر البري والمراعي والمشاتي والمواد المتعلقة بتعبير الطرق الخصوصية التي تكون
واسطة للاتصاف والمناسبات مع القرى المجاورة وما هو من هذا القبيل من تعبير المجسور
والحياض ومجاري المياه كل ذلك يتوقف على مذاكرة مجلس البلدية الذي يجتمع في مركز
الناحية والاستئذان من مركز القانقامية بواسطة مدير الناحية

الفصل السابع

في بيان مجالس دوائر بلدية المدن والتضاريس

المادة المائة والحادية عشرة. يوجد مجلس يسمى المجلس البلدي لاجل الامور البلدية في
كل مدينة وقصبة تكون مقر والي او منصرف او قائمقام

القسم الاول

تشكيل المجلس البلدي وتفرعاته

المادة المائة والثانية عشرة. مجلس الادارة البلدية يتركب من رئيس واحد ومعاون واحد ومعهم ستة ائتمار اعضاء ويوجد من الاعضاء المشاورين فيه مهندس واحد وطبيب المدينة ويوجد بمعية المجلس المذكور كاتب واحد وامين صندوق واحد وخدمة بقدر اللزوم

المادة المائة والثالثة عشرة. اعضاء مجالس البلدية يكونون من صنوف مختلفة ومن اصحاب الاملاك والاراضي ويخدمون في البداية سنتين ثم بعد الانتخاب مرة ثانية يتغير نصفهم في كل سنة وعند ختام مدتهم يحصل الانتخاب باتفاق الاراء واكثريتها في جمعية الانتخاب المركبة من مجالس اختيارية مركز القصة والمحارات توفيقاً الى اصول انتخابات الولاية العمومية ثم يصير تعيينهم من بعد ان يحصل التفریق والمصادقة على ذلك من طرف الحكومة

المادة المائة والرابعة عشرة. ما باقى من الاسباب هو من الاسباب التي تمنع عن الانتخاب لعضوية المجلس البلدي او للدوام في اعضائته وفي اولا من كان محكوماً عليه بجناية او جناية قانونية. ثانياً من كان موجوداً بالفعل في الخدمة العسكرية او امور الضابطة. ثالثاً من كان موجوداً في خدمة القضاء والنيابة داخل دائرة الادارة البلدية. رابعاً من كان معصداً بانشاءات اي نوع كانت لمجلس البلدية

المادة المائة والخامسة عشرة. لا ينتخب عضواً لمجلس البلدية من كان سنة اقل من عشرين سنة

المادة المائة والسادسة عشرة. لا يمكن تعيين رجل واحد عضواً للمجلس بلدية

المادة المائة والسابعة عشرة. كاتب مجلس البلدية وامين صندوقه يكونان موظفين واما الاعضاء فيخدمون مجاناً

المادة المائة والثامنة عشرة. يشترط انضمام راي الوالي وتصديقه بعد المتصرف على ما مورية رئيس مجلس البلدية

المادة المائة والتاسعة عشرة. يشترط ارتباط امين صندوق المجلس البلدي بكفالة معتبرة

المادة المائة والعشرون. يجتمع المجلس البلدي مرتين في الاسبوع وفوق العادة ايضاً عند الاقتضاء

المادة المائة والحادية والعشرون . يرأس معاون عند غياب رئيس المجلس البلدي او الذات الاكبر سناً من الاعضاء اذا كان فاك غائباً ايضاً

المادة المائة والثانية والعشرون . لا يقدر المجلس البلدي ان يجري مذاكرة ما لم تكن ثلثا اعضائه موجودة وتعتبر الاكثرية في الاراء لكن عند المساواة فتحصل الاكثرية في اية جهة كان فيها رأي الرئيس

المادة المائة والثالثة والعشرون . الرئيس والكتاب مسئولان عن امور المجلس البلدي التنفيذية والتبديعية كافة وعن ضبط وإدارة مذكراته توفيقاً الى الاصول المتعلقة بمجلس الادارة

القسم الثاني

فيما يخص بوظائف مجلس البلدية ومتفرعاته

المادة المائة والرابعة والعشرون . المجلس البلدي يناظر على انشاءات الابنية كافة وعلى الامور والمصالح المختصة بالمياه عموماً لتكون معاملاتها الوقفية تابعة لنظامات الاوقاف وعلى ازالة الخطر بهم الابنية الخربة والتي يوجد نقص في انشاءاتها وعلى التدابير اللازمة لتسهيل امر المرور والعبور والتفتيات وعلى نظافة البلدة وتزييناتها عموماً وعلى كل محل يكون مجبوعاً للناس على ان تكون امور ضابطيه عائدة للقوة الضابطة وعلى تسهيل الوسائط الفنية وتنظيمها واطراد اجورها واعتدالها وعلى استقامة المنايس والعمارات قانونياً وعلى الاسعار وعلى طلوبيات الحريق ويتذكر بتأسيس الميخ والساحات والمتنزهات وبمصاريف ائارة الطرق ويدبر العمليات النظامية لعموم الطرق والازقة والمعابر والجاري داخل المدن والنصبات والابرادات والمصاريف المخصوصة بالادارة البلدية وقونطرانات الاجور

المادة المائة والخامسة والعشرون . اخذ الحجز النفدي قانوناً من الذين يهركون بما يتغير التنيهات البلدية عائد الى المجلس البلدي

المادة المائة والسادسة والعشرون . ايرادات المجلس البلدي تتركب اولاً من الرسوم والمبالغ التي تخصصها له الحكومة . ثانياً من العطايا التي تؤخذ من الذين يستفيدون من تنظيمات البلدة . ثالثاً من حاصلات الحجز النفدي الذي هو ما ذون باخذ . رابعاً من قنديات قونطرانات الاجور . خامساً ما يقع من الاعانات والهبات للادارة البلدية

ومن حاصلات المحلات التي تبقى خالية بمناسبة توسيع الطرق والمعابر وسائر المحلات التي
تتعمر وغير ذلك من الإيرادات اما مصاريفه فهي تتركب أولاً من المصاريف المتعلقة
بالطرق والمعابر والانشاءات والتعمرات العائدة للمنافع العمومية وما يتعلق بالتنظيمات
والاجراءات البلدية المبيتة في المادة المائة والرابعة والعشرين. ثانياً من اجرة محل اقامة
الارادة البلدية ومعاينات المأمورين الموظفين بها ومصاريف الادارة الضرورية

المادة المائة والسابعة والعشرون. نسبة تعيين الويركو الذي يطرح على المستفيدين
من تنظيمات البلدة واستيفائهم يتوقفان على الاستئذان غيب ان يجري عليها التدقيق مجلسياً
المادة المائة والثامنة والعشرون. المجلس البلدي ينظم جداول ايراداته ومصاريفه من
الشهر الى الشهر ويعطيها الى مجلس ادارة اللواء ثم من بعد ان ترى هذه الجداول في الادارة
ترى ايضاً لمجلس ادارة الولاية فاذا قبلت وتصادق عليها تعاد لكل منها صورة مصادق عليها
من الولاية للمجلس البلدي بواسطة المتصرف ومن ثم يحفظ المجلس البلدي الجداول
المصادق عليها المراجعة لتكون سنداً له ويعمل جدولاً خصوصياً في اخر السنة ببيان
الحسابات التي تحتوي عليها دفاتر هذه الإيراد والمصاريف وبرسلة الى نظارة الداخلية مع
موازنة الإيرادات والمصارفات التي تقع في السنة الآتية صوبة

المادة المائة والثامنة والعشرون. قرارات مجلس البلدية تجري بواسطة معارف

الرئيس

مادة مخصصة

قد فتمت الاحكام المخالفة لهذا النظام في التعليمات المتعلقة بتشكيلات مجالس الادارة
البلدية ووظائفها مع التعريف المختص بوظائف ومعاملات مأموري الولايات والاقلام
المركزة من مندرجات المجموعة الحاوية نظمات الولايات

في ٢٩ شوال سنة ١٢٨٧ و ٩ كانون ثاني سنة ١٢٨٦

نظام ولايت كريد

وزيرى سهر الدراية والى كريد المنظمة لة قومندانة عساكري الشاهانية الموجودين فيها الحائز والحامل العلامتين ذاتي الشان المجيدية والثمانية من الرتبة الاولى حسين عوفي باشا دام اجلالة ومتصرفي سناجن قنده ورسمو واسفاكيا ولاشيد من اصحاب بابة بكلمر بكيه الرومي الباشاوات يرتو ومصطفى وسايا وقسطاكي دامت معاليهم

لما كانت الاضرار والخسائر التي اصابت الامالي مكدرات ناتجة عن الاختلال الذي ظهر في جزيرة كريد وقد اورثت قايي الهايوني الم الانكسار الحقيقي صار اصلاح هذه الحالات بادارة الجزيرة لتامين جميع سكانها على السوية ورفاههم وسعادتهم من كل الوجهه على ما ياتي معدوداً من اعظم الاموال عند ملوكيتي ولذلك قد استنصب واستصوب لدي بان نفى الجزيرة سنتين اعتباراً من مارت في هذه السنة القادمة التي هي سنة الف ومائتين واربعه ومائتين من كامل رسم الاعشار المكلفة به ونصفه عن سنتين ثابنتين وان المبالغ التي تحصل من نصف العشر الذي يوخذ منها عن السنة الثالثة والرابعة على هذه الجهة لا توخذ الى خزينة الدولة بل نترك هبة للبلاد لكي تنصرف على اصلاحات داخلية نبيين باتفاق المجلس العمومي الذي تتخذه كامل الاملين ليخضع في مركز الولاية مرة في السنة بانها اكثر فائده لخير تجارة عموم الامالي وزراعتهم وبما ان جميع تبة دولتنا العالية متساوون في نظر معدلنا الشاهانية على وجه لا يحتاج الى البيان فطالما وجدت الامالي المسئلة في جزيرة كريد مستنشاء من الخدمة العسكرية بالفعل يعنى كذلك سكان الجزيرة المرقومة المسيحيون من اعطاء البديل العسكري ايضاً ويجب ان ننسوى الاستعدادات المختصة بالرسومات المدرجة في المضبطة التي قد تقدمت من طرف وكلاء المسلمين والمسيحيين الذين اجتمعوا في خانية بما يطابق الاحكام المحررة في فرماننا العالي الشان الاخر وعدا عن ذلك قد نقرر ايضاً في النظمات الاساسية المنشورة الى امالي الجزيرة الموضح اعلاما بخطنا الهايوني والمربوطة بامرنا العالي الصادر خطاباً الى مقام الصدارة بتاريخ ثاني شهر جمادى الثاني سنة الالف ومائتين واربعه ومائتين الحاضرة بانه تفوض اولاً ادارة جزيرة كريد الملكية الى وال منصوب من طرفنا الهايوني وان تكون خدمة محافظة فلاعنا الشاهانية مع ادارة العساكر الموجودة في الجزيرة محولة الى قومندان واحد كبير ثانياً ان خدمتي الولاية والقومندانية تكونان

منفصلين عن بعضها انما اذا توجدت احياناً خدمة الولاية مع مامورية القومندانة بحسب
 مقتضيات الاحوال فيكون ذلك منوطاً بارادة الحضرة السلطانية السنية . ثالثاً ان يدبروالي
 الجزيرة امور المملكة توفيقاً الى قوانين الدولة العلية العمومية والنظامات المعنية للجزيرة خاصة
 وان يتعين بمعية الوالي مشاوران احدهما مسلم والاخر مسيحي يتخيان من ماموري الدولة العلية
 وينصبان بارادة سنية . رابعاً ان يتقدم جزيرين كريد الى الولاية بقدر ما يلزم بحال امور كل
 منها الملكية المتصرف بتتخب من ماموري الدولة العلية وينصب بارادة سنية وان يكن النصف
 من هؤلاء المتصرفين مسلمين والنصف الاخر مسيحيين وان يتعين بمعية كل من المتصرفين
 المسلمين معاون من المسيحيين ومن المتصرفين المسيحيين معاون من المسلمين بموجب ارادة
 سنية . خامساً ان يتقسم كل لواء الى قضاوات ويكون في كل قضاء قائمقام يتتخب من المامورين
 المسلمين او المسيحيين بحسب اللازم وينصب من طرف الدولة وان يتعين بمعية كل من
 القائمقامين اذا كان من المسلمين معاون من المسيحيين واذا كان مسيحي فم المسلمين . سادساً ان
 يكون في الولاية دفتر داروفي كل سنجاق بحاسبه جي وفي كل قضاء مديرمال لاجل الامور المالية
 وان ماموري المال يتتخون من المامورين المسلمين والمسيحيين ويتعينون بحسب لزومهم لما كانت
 امور الجزيرة البحرية تجري بلقتين يكون في الولاية مكتوبحيان ولكل لواء رئيسا كتاب
 تحريرات ايضاً . سابعاً ان يكون مجلس ادارة عند الوالي وعند كل من المتصرفين والقائمقامين
 وان يكون الوالي هوزيس مجلس ادارة الولاية اما الاعضاء فتكون مركبة من مشاورين
 ومنتش حكاهم ومعهم المطران والدفتر دارومعة المكتوبجية وذوات يتتخون من طرف الاهالي
 ثلاثة منهم مسلمون وثلاثة مسيحيون . ثامناً ان يكون المتصرفون رؤساء مجالس ادارة الولاية
 المختلطة والاعضاء مركبة من معاون والحاكم والاسقف والحاسبه جي ومعه رؤساء كتاب
 التحريرات واعضاء يتتخب ثلثة منهم الاهالي المسلمون وثلاثة الاهالي المسيحيون اما مجالس ادارة
 السناجق التي اهاليها مسيحيون صرفاً فتكون المتصرفون ايضاً رؤساءها وتتركب من معاون
 والاسقف والحاسبه جي وباش كاتب التحريرات وستة اعضاء مسيحيين وان تجري هذه القاعة
 عيبتها في مجالس ادارة القضاوات ايضاً . تاسعاً ان تأسس مجالس دعاوي في الولاية والالوية
 والقضاوات المذكورة لاجل الدعاوي المتعلقة بجنوق العباد والجنابات درجة فدرجة وان
 تكون مجالس دعاوي مركز الولاية والالوية والقضاوات المختلطة مركبة من اعضاء مختلطة
 تتخيرهم الاهالي المسلمون والمسيحيون اما مجالس دعاوي الالوية والقضاوات التي هي مسيحية صرفاً
 فتكون اعضاؤها مركبة من المسيحيين فقط . عاشرأ ان توجد محكمة شرعية في مركز الولاية

وفي كل لواء مختلط لاجل روية الدعاوى المخصوصة التي تقع فيها بين المسلمين وكما انه يوجد مجلس اختيارية لكل قرية كذلك يوجد في السناجق أيضاً مجالس اختيارية يعني ديموراند يا لكل من المسلمين والمسيحيين على حدته وتختب هذه المجالس من طرف الاهالي المتعاقبة بهم. حادي عشر ان جميع دعاوى الحقوق الاعتيادية والاجنابية والتجارية واي نوع كان من الدعاوى المختلطة التي تتكون فيها بين الاسلام والمسيحيين تری في مجالس الدعاوى المختلطة والمحاکم التجارية وان تتعين درجات مأموريتها مع صلاحية ووظائف المحاکم الشرعية ومجالس الاختيارية يعني الديمويرانديات بنظامات خصوصية. ثاني عشر ان يكون مجلس عمومي في ولاية كريدو يتعين بواعضاء نفران من كل قضاء ما يتخاب الاهالي وكما ان القضاء الذي تكون اهااليه صرف مسلمين او مسيحيين يكون اعضاءه اما مسلمين او مسيحيين كذلك يكون اعضاء القضاء المختلط احدهما مسيحي والاخر مسلم وتتعين اصول اتقايها بنظام مخصوص وهذه المجالس تجتمع مرة في كل سنة وتكون مأمورة بالذاكرة في الامور النافعة كالطرق والمعابر وفي تشكيل صناديق الاعتبار وفي طرق تسهيل التجارة والصنائع والزراعة وغير ذلك من الصور والمواد العائدة لانتشار المعارف والتربية العمومية وان تكرم السلطة السنية بتخصيص مفار ما يقتضي ليكون راس مال من ايرادات الجزيرة لاجراء الاصلاحات التي يتذكرها المجلس العمومي ويعرض عنها وتستصوب من جانب الدولة العلية وتصدر ارادتها بها وان تجري صورة صرف هذا الراس مال تحت نظارة المجلس العمومي. ثالث عشر من حيث ان اهالي كريدو معفون منذ القدم من الوبركو الذي تعطيه سائر ايلات مالک الدولة العلية الى الحكومة فلا يوخذ من اهالي الجزيرة شي لا اخر غير رسوم الاعشار والمسكرات والكمرك فقط مع ما احدث في مقابلة تنزيل كرك الاخراجات والصرفيات الداخلية وهو رسوم الملح والدخان وكذلك الرسوم المعينة التي كانت تعطى اهالي الجزيرة بأسوة باقي البلاد منذ القدم انما جاري العمل باصلاحها الان فقط. رابع عشر المجلس العمومي مأمور بحافظة ايرادات الدولة بالتمام وان يتذكر باصلاحات والتعديلات التي توجب منفعة الاهالي والسهولة في امر التحصيل وان يحصل التثبيت بما يقتضي لذلك بحسب رايه ومطالعائه لذلك ستذكر القوانين التي تنظمت الان بارادتنا السنية الماركانية في ما يختص بالمحاکم وادارة الامور الملكية والمالية تطبيقاً لهذه الاساسات وتبيين بعبارتها على الوجه الاتي

القسم الاول

في ما يخص بصورة تشكيل دعاوي المجالس المختلطة التي
توجد في القضاة

البند الاول . يوجد في كل قضاء مجلس دعاوي مختلط

البند الثاني . المجلس المذكور يتركب من رئيس واحد ومعه اربعة اعضاء

البند الثالث . انتخاب الرئيس ونصبه وعزله وتوظيفه جميع ذلك يجري من جانب
الدولة على خط مستقيم

البند الرابع . اعضاء مجلس دعاوي القضاء المختلط تنتخب من الاشخاص الذين تدرج
اسماؤهم في دفتر مخصوص ينظم بمعرفة القائمقام

البند الخامس . بناء على ما تقدم ينظم في كل قضاء دفتر بمعرفة القائمقام بجنوي على جميع
اسماء الالهالي المذكور الذين اكملوا من الواحد والعشرين الذين ليسوا من الصنف المستثنى
او المعداد غير مستحق على الوجه الاتي بيانه

البند السادس . يكون محروما من الاستغناء كل من يدرج اسمه ويتقيد في الدفتر
المذكور بيانه . اولاً لا يعرف القراءة والكتابة . ثانياً من كان خادماً لغيره بالاجرة . ثالثاً الذي
سقط من جميع الحقوق المدنية او من بعضها . ينتفى احكام قانون الجزاء الهايوني . رابعاً من
افلس ولم تجر بعد المصادقة على استقامته وناسو . خامساً من لم يكن عنه كاملاً . سادساً
المنهون بالجنايات والنجح او المحكوم عليهم غيابياً . سابعاً الذين تجاوزوا اجازة ترذيلية او ترهيبية
والذين حكم بالحبس اكثر من سنة بداعي سرقة او احتيال او سوء استعمال الامنية او هتك
العرض او الدنائة او لاي سبب كان من انواع النجح

البند السابع . يستثنى من هذا الدفتر كل مامور يوجد مستخدماً في امور ملكية الدولة
بالفعل والمستخدمون في العسكرية من اي صنف وفي اية صفة كانوا

البند الثامن . الدفتر الذي ينظم بمعرفة القائمقام على المتوال السابق بيانه يكون مقسوماً
الى قسمين الاول يختص بالالهالي المسلمين والثاني يشتمل على السكان المسيحيين وتلصق صورة
كل منها على ابواب الجوامع الشريفة والكنايس وبيوت الحكومة والحلات التي يستنسبها
القائمقام ولذلك يكون كل من لم يدرج اسمه من الالهالي اياً كان او كتب اسمه بانو غير مستحق
مادوناً بان يقدم عرضة الى مجلس ادارة القضاء بذلك بطرف عشرة ايام اعتباراً من تاريخ

الاعلان الذي يجري على هذه الصورة وبما ان المريضة التي تتقدم بمثل ذلك يعطى عليها القرار بظرف ثمانية ايام نهاية فيكون صاحبها مأذوناً بان يراجع المتصرف او مجلس ادارة الولاية عقيب اعطاء القرار المذكور وكذلك يعطى القرار المذكور على المريضات التي تتقدم استئنافاً على هذا الوجه بظرف ثمانية ايام ايضاً لكن اذا كان صاحب الاستدعاء لا يبادر الى تقديم الاستدعاء استئنافاً بظرف عشرة ايام اعتباراً من يوم تبليغه يسقط من حق الاستئناف اما اصلاحات الدفتر وتبديلاته بمنتهى القرارات الواقعة على مثل هذه الاستدعاءات فتعلن ايضاً على الوجه المبين في البند السابق

البند التاسع. هذا الدفتر يحفظ لكي تصح بمعرفة قائمقام القضاء كل سنة في ابتداء تشرين الثاني بان ترقن منه اسما المتوفين او الذين صاروا غير مستحقين ويضاف اليه الذين قد حازوا الشرائط المتقتضية

البند العاشر. قائمقام القضاة يستدعون الاهالي الموجودين في القضاء مسلمين ومسيحيين ومجلبونهم كل سنة في الاسبوع الاول من كانون الثاني لكي يتقبلوا اربعة اشخاص يعينون اعضاء لمجلس الدعاوي المختلط وكما انه يتخبط من طرف الاهالي الاسلامية الذين هم من القضاة المختلطة نفران من المسلمين المتقية اسماؤهم في الدفتر ومن طرف الاهالي المسيحية كذلك نفران اخران من المندرجة اسماؤهم في الدفتر ايضاً وهكذا تكون الاعضاء المرفوضون الاربعة ايضاً اما مسلمين او مسيحيين من القضاة التي كامل اهاليها مسيحيون او مسلمون والمضبطة التي تبيّن فيها قضية اجراء اصول انتقامهم تختم من طرف انقائمام وتوضع تحتها مصادقاً عليها عند رئيس مجلس الدعاوي لتحفظ في القيد

البند الحادي عشر. حيث قد تخصص ثلاثة الاف غرش معاش لعضو مجلس دعاوي القضاء المختلط عن السنة التي يتقدم فيها فيقسم المعاش المذكور على الاربعة التي تخصص لروية المصالح مجلسياً في طرف كل سنة منها كان مقدارها ويقطع القسط اليومي الذي يصيب اليوم الذي لا يتوجد فيه العضو الذي لا يكون حاضراً في يوم شغل المجلس وتقسّم هذه الدرام المحاصلة من قسم اليوم على سائر الاعضاء الذين اتوجدوا في ذلك المجلس ذلك اليوم ويعين الذات الذي يكون رئيس المجلس في ابتداء كل سنة ايام المجلس وساعات فتحه وختامها وبينها باوراق اعلانات واوراق الاعلانات هذه يصادق عليها من طرف رئيس المجلس المختلط الذي يرتبط به مجلس القضاء استئنافاً

البند الثاني عشر. كما ان ادارة المحاكمات هي راجعة بالمحصار الى الرئيس كذلك يعود

اليه ايضا تبين خناتها وعرض ما يلزم ابراده بحسب المصلحة او قانونيا على الاعضاء من الاسئلة التي هم مامورون بان يطلوا الجواب عنها اما نعم واما لا وتختفي اراء الاعضاء وكيفية تطبيق القانون وتبلغ القرار ويان اسبابه ودلائله وتنظيم المضبطة التي تعطى بها وتحررها

القسم الثاني

صورة تشكيل مجالس دعاوي المصرفيات المختلفة

البند الثالث عشر. يوجد في كل متصرفية مجلس دعاوي مختلط
البند الرابع عشر. المجلس المذكور يركب من رئيس واحد واربعة اعضاء
البند الخامس عشر. يجري انتخاب الرئيس ونصبة وعزله وتوظيفه من جانب الدولة راسا
البند السادس عشر. اعضاء مجلس دعاوي المتصرفية المختلط يتخبون على الوجه الاتي
البند السابع عشر. يرسل في ابتداء كل سنة نفران مسلمان ونفران مسيحيان من كل قضاء لمقر المتصرفية وهؤلاء يتخبون الاشخاص الذين يسمون اعضاء لمجلس دعاوي المتصرفية المختلط من الامالي المندرجة اسماءهم في الدفاتر المتخذة من كل القضاة على ما تبين في المادة الرابعة والخامسة

البند الثامن عشر. كما ان انتخاب الاعضاء الاسلامية يجري باكثرية الاراء من طرف وكلاء الاسلام كذلك انتخاب الاعضاء المسيحية يكون باكثرية الاراء من طرف وكلاء المسيحيين ايضا وتكون مدة مامورية الاعضاء المنتخبين على هذه الصورة سنتين انما يتعين الفرقة واحد من العضوين المسيحيين وواحد من العضوين المسلمين ليخرج كل منها في ختام السنة الاولى اعتبارا من التاريخ الذي يبدأ فيه باجراء هذا النظام فقط يعني ان تراجع بالفرقة ويعطى الاذن لاي من اصابت اسمها منها اما في السنين الانية فيعفى من مامورية الاعضاء واحد مسيحي وواحد مسلم يكون كل منها خدم سنتين كاملتين ويتعين للمجلس عضوان بدلما يتخبان من طرف الوكلاء الميين اعلاه

البند التاسع عشر. المتصرفيات التي تكون اما مسيحية واما اسلامية بنماها تكون كذلك اعضاء مجلس دعاوي المتصرفية الاربعة فيها اما مسيحيين واما اسلاميين وتختتم المضبطة التي تبين اجراء انتخاباتهم الاصولية من طرف المتصرف وتوضع لختتمها مصادقا عليها عند رئيس المجلس لكي تحفظ في النصوص

البند العشرون: بما انه تخصص لاجراء مجلس دعاوي المتصرفية المختلط سنة الاف
عشر معاشاً سنوياً عن السنة التي يخدمون فيها فيقسم هذا المعاش على الايام التي تخصص
لرؤية المصالح مجلسياً في السنة الواحدة وينقطع معاش قسط اليوم الذي يصيب اليوم الذي
لا يوجد فيه العضو الغائب في يوم شغل المجلس بدون عذر مقبول وهذه الدرام الحاصلة
من القسط اليومي تنقسم على باقي الاعضاء الموجودين ذلك اليوم في المجلس ويعين رئيس
المجلس في ابتداء كل سنة ايام المجلس وساعات فتحه وختامها وبينها باوراق اعلانات
واوراق الاعلانات هذه يتصادق عليها من طرف رئيس مجلس مركز الولاية المختلط الذي
يكون مجلس المتصرفية مربوطاً به من جهة الاستئناف
البند الحادي والعشرون: الاحكام المينة في البند الثاني عشر بخصوص حقوق وظائف
رؤساء مجلس دعاوي القضاة المختلطة وامور بانهم تعود بعينها الى رؤساء مجالس
المتصرفيات المختلطة ايضاً

القسم الثالث

صورة تشكيل مجلس دعاوي مركز ولاية كريد المختلط

البند الثاني والعشرون: يوجد في جزيرة كريد مجلس دعاوي ولاية مختلط وهذا المجلس
يكون في مركز الولاية
البند الثالث والعشرون: المجلس المذكور يتركب من رئيس واحد واربعه اعضاء
البند الرابع والعشرون: الدوات التي توجد اعضاء في مجلس دعاوي الولاية المختلط
تعيّن حسب اصول الانتخاب

البند السادس والعشرون: يرسل في ابتداء كل سنة من كل قضاء اثنان من المسلمين
واثنان من المسيحيين الى مركز الولاية تعقد منهم جمعية مأمورة بان تعين باكثرية الاراء
واحدًا مسلمًا او مسيحيًا عوض العضو المسيحي او المسلم الذي يكون قد انتهى مدة ماموريته
وبما ان مدة مامورية اعضاء مجلس دعاوي الولاية المختلط تكون اربع سنوات وقد يعين
الذي يتعبد من مجلس من الاعضاء الاربعة بواسطة سحب القرعة في ختام السنة الاولى
اعتباراً من المباشرة باجراء هذا النظام فاذا كان الخارج اول سنة مسيحية يكون الذي يخرج
في ختام السنة الالية واحدًا من العضوين المسلمين وعلى هذه الصورة يبادر في كل سنة
لا انتخاب واحد مسيحي او مسلم بالمناوبة ثم بعد ان يعين المسيحي او المسلم الذي يخرج في

ختام السنة الثانية لا تبقى حينئذ حاجة الى سحب القرعة السنة الاولى
 البند السابع والعشرون. المضبطة التي تبين امراجه الاصول الانتخابية تتختم من
 طرف والي الولاية وتنوضع نسختها مصادقا عليها عند رئيس مجلس دعاوي الولاية المختلط
 لتعقد في القنود
 البند الثامن والعشرون. يختص لاعضاء مجلس دعاوي الولاية المختلط تسعة الاف
 غرش معاشا سنويا عن المئة التي يوجدون بالمامورية فيها
 البند التاسع والعشرون. تعين من طرف رئيس مجلس دعاوي الولاية المختلط ايام
 المجلس وساعات انتدائه وخمائه وتبين باوراق اعلانات
 البند الثلاثون. تجري بحق رئيس مجلس دعاوي المركز المختلط الامور والمحقوق
 والوظائف عينها المصرحة في البند الثاني عشر بحق رؤساء مجالس المتصرفيات المختلطة

القسم الرابع

قاعة تختص بوظيفة مامورية اي صنف كان من مجالس
 الدعاوي المختلطة الموجودة داخل ولاية كريد

البند الحادي والثلاثون. الاحكام المبينة على الوجه الاتي تكون مرعية الاجراء في امر
 تعيين كل واحد من المجالس المختلطة ووظائفه العمومية والخصوصية لحينا يقرر من جانب
 الدولة العلية تنظيم النظامات وتاليفها مجددا بخصوص اصول الدعاوي العادية والجزائية
 وبما كانتها بوجه العموم
 البند الثاني والثلاثون. مجالس دعاوي الفصوات المختلطة هي ماذونة بان تجري في
 المحقوق العادية التي هي ما بين شخصين من ديانة واحدة او ديارتين. اولا التعهدات التي لا
 تتجاوز خمسمائة غرش وان تفصل بوجه قطعي غير قابل الاستئناف الدعاوي المختصة بمال
 منقول تكون قيمته بهذا المقدار ايضا والملك الذي لا يعطي ايرادا اكثر من خمسين غرشا في
 السنة وان تفصل بحق الاستئناف ما كان من هذا النوع لا يتجاوز قيمته الالف غرش واربعة
 السنوي لا يتجاوز المائة غرشا. ثالثا ان تحكم قطعيا بلا استئناف بما قيمته لحد الالف غرش في
 المنازعات المتعلقة بقنوطاراتو (سند مقاوله) في ما بين صاحب ملك ومستاجر او بين مخدوم
 او ملزم وبين الخدمة والعمال وفي امر تضمين الحقول والمحاصيل والنواك والاشجار
 والمجادول والمخنادق وما لا خلاف في حق التصرف فيه واستلاكه من البيوت وسائر الاملاك

وفي قضايا تعيين الحدود وتطبيع الاراضي بشرط ان لا يكون اختلاف كذلك في حقوق استلاكها ولا فيما يتعلق بذلك من الاوراق والسندات وفي المنازعات المختصة بالعمليات التي تجري على حائط مشترك باقرار الطرفين وفي دعوى تفريق من هو ذواليد من المدعي والمدعي عليه والتمييز بينها وفي الدعاوي المحقوقة غير المختصة بالمجازاة كما اذا حصل كلام مغل بالناموس لساناً او كتابة او بصورة اخرى بدون معرفة الجرائد او كانت من قبيل الشتم والتضارب البند الثالث والثلاثون. اذا حدث في اثناء روية دعوى في احد مجالس الدعاوي المختلطة توسط دعوى اخرى مقابلة لها من طرف المدعي عليه لتضم الى دعوى المدعي من حساب المطلوب المدعي به وكانت هذه الدعوى عبارة عن طلب تعيين صرف ينشأ من اصل دعوى المدعي باريده من المبلغ المادون للجلس ان يحكم به ايضاً فلا يلتفت اليها بل تكون القاعدة في تعيين استحقاق المجلس وصلاحيته في كمية دعوى المدعي الاصلية وكنيتها اما اذا كان الامر بالعكس يعني اذا كان لا يوجد تعلق للدعوى التي قدمها المدعي عليه بالدعوى الاصلية فحينئذٍ تعين صلاحية المجلس بما يوافق احكام هذا النظام

البند الرابع والثلاثون. بما ان مقدار دراهم الشيء المدعي به جعل اساساً لتحديد وظيفة مامورية مجالس دعاوي القضاة المختلطة حسبما يذكر في البند التاسع والثلاثين الا ان عند ما يقع اختلاف بين الطرفين بخصوص المقدار المذكور وتعارضت الشكوك في قبول او عدم قبول روية الدعوى استئنافاً يصير تعيين قيمة الشيء المنازع فيه بمعرفة مختمين من طرف المجلس المامور بالاستئناف حسب مقتضيات المصلحة وتعيين صورة القرار والحكم المعطى في الدرجة الاولى ان كان بصورة قطعية ام لا

البند الخامس والثلاثون. وظيفة مامورية مجالس دعاوي القضاة المختلطة المتعلقة بالجزاء في محاكمة الافعال والحركات التي يقال عنها قبايات وتستلزم المعاملة التكميلية بمنقضى احكام قانون الجزاء الهايويني

القسم الخامس

في ما يختص بوظائف مامورية مجالس دعاوي المتصرفيات المختلطة

البند السادس والثلاثون. مجالس دعاوي المتصرفيات المختلطة تنصل ونحكم اولاً فيما كان قابلاً للاستئناف ما حكمت به مجالس دعاوي القضاة المختلطة وحصل الاستدعاء بروتيناً استئنافاً من الدعاوي. ثانياً في جميع المنازعات المختصة بكل نوع من الاموال المنقولة

وغير المنقولة والتمهيدات التي لا تلزم رويتها في مجلس اخر قانونياً على ان القرارات التي تعطىها في الدعاوي لا يتجاوز الخمسة الاف قرشاً لا تكون قابلة للاستئناف اصلاً بانما الاعلام التي تعطىها في الدعاوي التي تزيد عن الخمسة الاف قرش او كانت في ما لا يمكن تعيين مقدار دراهمه فتكون قابلة للاستئناف

البند السابع والثلاثون . وظائف مأمورية المجالس المذكورة في ما يختص بالجزاء هي . أولاً استئناف روية القرارات المعطاة على التبايح من طرف مجالس دعاوي التفضوات المختلطة . ثانياً محاكمة الاحوال والحركات التي يقال عنها جنح وتستلزم المجازاة الناصية بموجب احكام قانون الجزاء الهاميني

القسم السادس

وظائف مجلس دعاوي الولاية المختلط العمومية

البند الثامن والثلاثون . مجلس دعاوي الولاية المختلط يرى من الحقوق الاعيادية أولاً الدعاوي التي يطلب استئناف رويتها من الدعاوي المنصولة والمحكوم بها في محاكم تجارة الجزيرة وتكون قابلة للاستئناف بمقتضى احكام القانون التجاري ثانياً . الدعاوي التي تكون فصلت وحكم بها كذلك في مجالس دعاوي المتصرفيات المختلطة من الدعاوي الثابتة للاستئناف وتحال اليه استئنافاً بحسب ما هو مبين في البند السادس والثلاثين اما وظيفة مأموريته الجزائية فهي استئناف القرارات التي تعطى على التبجح من طرف مجالس دعاوي المتصرفيات المختلطة ومحاكمة الافعال والحركات التي يقال عنها جنابات وتستلزم المجازاة الترهيبية بموجب احكام قانون الجزاء الهاميني

القسم السابع

في بيان وظائف خصوصية هذه المجالس الدعاوية المختلطة

الكائنات بدرجات مختلطة

البند التاسع والثلاثون . الدعاوي المتكونة بين الناس تفصل وترى في المجلس المحلي المختلط بمحل اقامة المدعي عليه والا في المجلس المختلط في المحل الموجود به وقتاً واذا كان المدعي عليهم متعدد في المجلس المختلط الذي يختاره المدعي من المجالس المختلطة الكائنة في المحلات المقيمة بها واذا كانت الدعوى على استرداد عين الشيء المدعى به في المحل الذي يوجد به ذلك الشيء واذا كانت على احدي الشركات في المحل الذي تكون تلك

الشركة باقية فيه وإذا كانت على تركه شخص متوفى وكانت الشركة لازالت غير مقسومة ففي محل إقامة المتوفى وإذا كانت من جهة كفالة ففي القضا أو اللو المسوكة فيه أصل الدعوى أما إذا كانت متعلقة بالامور المبنية في المادة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة من البند الثاني والثلاثين ففي المجلس المختلط الموجود في المحل الذي توجد به تلك الاشياء المنازع فيها

البند الاربعون. المجلس المختلط في كل قضاء هو مامور بمحاكمة القبايات التي تقع داخل دائرته الخصوصية وإذا ظهر له بان الفعل او الحركة التي باشر بتحققها من الافعال المستلزمة للمعاملات التجارية او التزمية فيكون مجبوراً ان يحيل محاكمة ذلك الفعل الى مجلس التصرفية المختلط الذي له صلاحية في هذا الباب ونظيره مجالس المتصرفيات المختلطة هي مامورة ايضا بمحاكمة المجمع الواقعة داخل دوائرها الخصوصية حتى ولو تبين لها بان الافعال والحركات التي باشرت بتحققها ليست بمجمع بل هي من القبايات ففي ماذونة بان تحكم في الجازاة الموضوعه لها قانوناً وتعطى اعلاماً بها وإن تخصص وتعين ايضاً التضمينات المنضوية بحسب ما يجب لها انما اذا كانت الافعال والحركات التي باشرت بتحققها ليست من المجمع والقبايات وتحقق بانها من الجنبايات فتكون حينئذ مجبورة بان تحيل الحكم بالمعاملة الجزائية المنضوية في ذلك الباب وتعينها الى مجلس الولاية المختلط اما مجلس دعاوي الولاية المختلط فيكون ماموراً بمحاكمة الجنبايات خاصة وإذا تبين له بان الافعال او الحركات التي باشر بتحققها ليست جنباية بل هي من المجمع او القبايات فيكون ماموراً بتعين الجزاء المنقضي لها قانوناً وإن يخص التضمينات اللازمة لذلك بحسب منضمات الاحوال ايضاً ثم ان التحقيقات التي تجري في محل وقوع المجمع والجنبايات وتجبر على احوالها مجالس دعاوي القضايات المختلطة الى مجالس الولاية ومجالس دعاوي الولاية المختلطة الى مركز الولاية والحالات التي تبين من استنطاقات المنهم او الجنائي الابتدائية ومن اخبار ارباب الوقوف يصبر الاعلام عنها تنصيلاً بمضبطة ايضاً

القسم الثامن

مواد نظامية عائدة الى جميع مجالس دعاوي المختلطة في القضايات
والتصرفيات والولاية

البند الحادي والاربعون. اعضاء المجالس الذين يلزم انفساهم عند ختام مدة ماموريتهم

يمكن ان يعاد انقضاءهم سواء كان الى المجلس الذي كانوا موجودين به او الى اعضائه
مجلس اخر

البند الثاني والاربعون يوجد في كل مجلس دعاوي كتاب ومباشرين يقدمون الزعم
ينضمون من طرف الدولة ومتوظفون بموجب احكام نظام خصوصي بين صورتهم
البند الثالث والاربعون بما ان اكثرها في جزيرة كريد المسيحيين والمسلمين يتكلمون
باللغة الرومية فقط فتحرر اعلامات مجالس الدعاوي المختلطة وتنظم بالتركية والرومية

البند الرابع والاربعون الاستدعاءات التي تقدم في المواد التي تترى في المجالس
المذكورة اعلاه تعطى الى المجالس راساً بدون احتياج الى احوالها اليها من طرف الحكومة
البند الخامس والاربعون اجراءات الاعلامات التي تعطىها مجالس الدعاوي المختلطة
بخصوص المحقوق الاعتيادية تعود الى الحكومة انما اذا ظهرت منازعات لدعاوي يتوعى يتعلق
في المادة المحكوم عليها في انشاء الاجراء فتكون هذه الدعاوي عائدة الى مجلس الدعاوي المختلط
الذي يكون اعطى الاعلام الاول والاختلافات التي قد يمكن ان تكون من اجزائات
اعلامات مجالس التجارة والاختيارية تفصل في مجالس دعاوي السجاق المختلط الذي تكون
مرتبطة به

البند السادس والاربعون سوف تنظم حالاً تعرفه مخصوصة لاجل تعيين الرسم
المتنضي اخذ عن الدعاوي التي تترى في جميع المجالس المختلطة الكائنة داخل الولاية
البند السابع والاربعون يعاق الاعلام اذا تقدم عرض حال بالاستئناف فيما عدا
الاعلامات التي يجوز قانوناً اجراءها مؤقتاً مع ذلك تكون قضية هذا التعويق مائة لا تختار
البدائل الاحتياطية التي تستنسب من جانب المجلس فيما يتعلق بالمحقوق الاعتيادية او
الجزائية او التي تطلب من طرف صاحب الدعاوي

البند الثامن والاربعون الاشخاص الذين يطلبون نظاماً ولا يحضرون الى المجلس
ولئن كان يجوز اعطاه الحكم عليهم غيباً الا ان حكم ما يعطى من مثل هذه الاعلامات
يجري بعد ثلاثة شهور من تاريخ التراض حتى اذا كان لا يحضر الشخص المحكوم عليه في مجرمته
الثلاثة شهور يعطى عرض حال الاعتراض بموضع حيث قد في مركز الاجراء غيب انقضاء المهل
المذكور ولا يعود ينظر بعد ذلك الى الاستدعاءات التي تقع بشأنه

البند التاسع والاربعون لا قبل عرض حال الاستئناف ما لم يقدم في ظرف ثلاثة اشهر
نهاية اعتباراً من تاريخ الاعلام

البند الخمسون . مع انه لا يجوز رؤية الدعوى أكثر من مرتين على الوجه المبين اعلاه
توجب المواد الأربعة الآتية فتح الاعلام بنقل المادة الى دار السعادة اما المواد الأربعة
المذكورة فهي أولاً ابطال الاحكام القانونية . ثانياً عدم الصلاحية وتجاوز وظيفة المأمورية .
ثالثاً عدم رعاية الاصول الاجرائية القانونية المهمة . رابعاً اعطاء اعلامين مباينين بعضها
بعضاً في مصلحة واحدة

القسم التاسع

في بيان صورة تشكيل المحكمة التجارية

البند الحادي والخمسون . سوف تكون محكمة تجارية لكل من سناجق خاتيه ورسومه
وقنديه الكائنات داخل ولاية كريد

البند الثاني والخمسون . تخصص القضاة التي داخل دائرة حكم كل واحدة من هذه
المحاكم وتعين من طرف والي الولاية ومجلس ادارتها
البند الثالث والخمسون . تتركب كل واحدة من هذه المحاكم التجارية من رئيس واحد
واربعة اعضاء

البند الرابع والخمسون . يجري عزل ونصب وتوظيف الرئيس من جانب الدولة رأساً
البند الخامس والخمسون . اعضاء المحاكم التجارية تتركب من معتبري التجار المسلمين
والمسيحيين بالاقتخاب من طرف المجلس الذي يجلبه الوالي او المتصرف في اثناء كانون الثاني
بكل سنة ويعقد تحت رئاسته

البند السادس والخمسون . لما كان سينظم دفتر بالمعتبرين الذين يلزم تفريقهم من
جميع التجار الموجودين في المحلات الكائنة داخل دائرة حكم كل محكمة تجارية وذلك في
ابتداء كل سنة بمعرفة حكومة المثل الذي تكون به محكمة التجارة ويقسم الى قسمين يكون
احدهما حاوياً معتبري التجار من المسلمين وثانيهما من النصارى يجري حفظ هذا الدفتر وتصحيحه
وصورة اعلانه على الوجه المبين في البند الخامس والسادس والثامن

البند السابع والخمسون . كان اعضاء المجلس المذكور المسيحيين يتخبون شخصين
ليكونوا اعضاء في محكمة التجارة من المندرجة اسماؤهم في دفتر معتبري التجار المسيحيين كذلك
اعضاء المجلس المسلمين يتخبون اثنين من المسلمين ايضاً

البند الثامن والخمسون . يلزم ان الذات الذي يتخب اعضاء محكمة التجارة يكون عمره

لا اقل من خمس وعشرين سنة وقد استغل في التجارة خمس سنوات مع القطة والحافطة على ناموس ويتخب المحاضرون بالجلس كل واحد من الاعضاء بمفرده باكثرية الاراء ثم تنتظم مضبطة ببيان اجراء اصول الانتخاب ونظم من جانب المتصرف وترسل نخبها مصادقا عليها الى رئيس مجلس التجارة لكي تحفظ في القود

البند التاسع والخمسون . اعضاء محكمة التجارة الذين يلزم انفصالهم عند ختام سنة ماموريتهم يمكن ان يعاد انتخابهم ثانية اما الذات الذي يتخب ليعين عوض واحد توفي من الاعضاء الموقفة او انفصل بسبب من الاسباب قبل ان تنتهي مدة ماموريتهم فيجري ماموريتهم في الاعضائية بقدر المدة الباقية لسانو

البند الستون . يوجد من طرف الدولة كاتبان في كل محكمة تجارية للتركي وللرومي ومباشرون بقدر اللزوم

البند الحادي والستون . تقرر اعلامات محكمة التجارة باللجانين للاسباب المبينة في البند السادس والاربعين

البند الثاني والستون . لا يكون لاعضاء محكمة التجارة معاش وانما تخسب ماموريتهم موجبة للافتخار فقط

القسم العاشر

وظيفة مامورية محاكم التجارة

البند الثالث والستون . قد تبينت وظيفة مامورية المحاكم التجارية في المواد المندرجة في ذيل قانون التجارة الما يوفي من المادة الثامنة والعشرين الى المادة الثامنة والثلاثين ويكون جائزا ان ترى الدعاوي بتقديم الاستدعاء اليها راسا

البند الرابع والستون . اجراء الاعلامات المعطاة من المحاكم التجارية لايهود اليها واذا ظهرت منازعات او دعاوي في اجراء اعلامات من هذا القبيل فيعود نصها ورويتها الى مجلس الدعاوي المختلط الكائن في ذلك المحل

البند الخامس والستون . اعلامات المحاكم التجارية التي تستأنف بموجب احكام ذيل قانون التجارة ونظام اصول محاكمة التجارة تفصل وتري استئنافا في مجلس دعاوي الولاية المختلط

القسم الحادي عشر

في تشكيل مجالس الاختيارية (ديموراندات)

البند السادس والستون. يوجد مجلس اختيارية في كل قرية تعين لها حدود مخصوصة من جانب الحكومة.

البند السابع والستون. لما كان سوف يوجد في متركل منصرفة ديموراندات احدها مخصوص بالمسيحيين. والثاني بالاسلام فالديموراندات المسيحي يتركب من رئيس المنصرفية الروحي وواحد من اعضاء مجلس دعاوي المنصرفية المختلط المسيحيين وكذلك واحد من اعضاء مجلس ادارة المنصرفية المسيحيين وقرين مسيحيين يتخبران لمدة ثلاث سنوات من اعضاء مجالس اختيارية جميع القرى الموجودة داخل المنصرفية المسيحيين وديموراندات الاسلام كذلك يتركب من نائب الشرع وواحد من اعضاء مجلس دعاوي المنصرفية المختلط المسلمين وواحد من اعضاء مجلس ادارة المنصرفية المسلمين وقرين مسلمين يتخبران لمدة ثلاث سنوات من اعضاء مجالس اختيارية جميع القرى داخل المنصرفية المسلمين.

القسم الثاني عشر

فيما يخص بوظيفة مامورية مجالس الاختيارية

البند الثامن والستون. مجالس الاختيارية التي توجد في القرى في مامورة بان ترى كل نوع من الدعاوي التي تمكن تنويعها صلحا لكن اذا لم يقط قوم بروموسو تحريرا من الطرفين بعدم قبول ذلك او بانه سوف يقبل فلا يكون حكم للقرارات التي تعطيها مجالس الاختيارية ويلزم في كل وقت تعطي به مجالس اختيارية القرى قرارات ان يصادق على قراراتها من مجلس دعاوي المختلط التي هي داخل دائره حكمها لكي يجري متعوقا.

البند التاسع والستون. مجلس اختيارية المسيحيين الذي يوجد في منفر المنصرفية يتناظر على وظائف مجالس اختيارية القرى الميمنية في البند السابق لحدود المسيحيين وعلى وقاية الشروط التي تكون في اوراق وصية المسيحيين ايضا وعلى ادارة اموال الاشخاص المسيحيين الذين هم تحت الاوصياء والاولياء حسبما يلزم بذلك.

البند السبعون. الوظائف والحقوق الميمنية في اخر البند السابق المختصة بالمسلمين تعود الى ديموراندات المنصرفية الاسلامي.

البند الحادي والسبعون. الدعاوي التي ترى من طرف ديموراندات المنصرفية المسيحي

لحكمها داخله في دائرة وظائفه المعينة له. ويجوز اصلها مقدار خمسة الاف قرش او كانت مما لا يمكن تعيين مقدار دراهمه فيكون فصلها والحكم عليها انتساباً بصورة قطعية عائداً الى محكمة بطارية الزوم في دار السعادة والدعوى برنديات المذكورة ليست في بصفة حكماء انما هي تحت نظارة مجلس ادارة الولاية من جهة الاجراءات التي قد اخل فيها في مجرماً بمختص بقضية اموال الالهام المقوضة اليها على الوجه المبين اعلاه.

القسم الثالث عشر

فما يختص بصورة ازالة الاختلافات التي يلحظ ظهورها في ما بين مجلسين او محكمتين او جملة منها بمسئلة الصلاحية او عدم الصلاحية لرؤية احدى الدعاوي وتسوية ذلك

البند الثاني والسبعون. اذا اعطى مجلسان او محكمتان اعلانات بخصوص صلاحيتها لرؤية احدى الدعاوي او بخصوص عدم صلاحيتها لرؤية دعوى تعود ضرورة الى احد المجالس او احدى المحاكم فيلزم حينئذ ان تجري الحركة قطعية الى القواعد الآتية

البند الثالث والسبعون. اذا كان المجلسان المذكوران في البند السابق كلاهما من مجالس الادارة فتفصل مسئلة هذه الصلاحية او عدمها وتقطع من طرف مجلس ادارة القضاء او المصرفية او الولاية ان الذي لها داخلان في دائرة وظيفته

البند الرابع والسبعون. اذا كان المجلسان المذكوران في البند الثاني والسبعين كلاهما ايضاً من صف مجالس الدعاوي المختلطة فتقطع المادة المشروحة بخصوص صلاحيتها وادعواها وتفصل من طرف مجلس دعاوي القضاء او المصرفية او الولاية المختلط الذي لها داخل دائرته وظيفته انما اذا كان الاختلاف واقع في ما بين محاكم التجارة وبين احد مجالس الدعاوي المختلطة فتدعى مسئلة هذه الصلاحية كل وقت في مجلس دعاوي الولاية المختلط

البند الخامس والسبعون. اذا وقعت اختلافات او مباينات فيما بين مجلسين في قضية تعيين الصلاحية على الوجه المشروح اعلاه عدا عن المواد المذكورة في البندين السابقين فتدعى مسئلة هذه الصلاحية في مجلس ادارة الولاية

القسم الرابع عشر

فما يختص بتنظيم الجدول الذي يتقدم في كل سنة بمواد جريئة كريد المحفوفة

البند السادس والسبعون. بما انه سوف ينظم جدول في ختام كل سنة ببيان مواد

جزيره كريد المحفوقية حسب اصول الاستانتيق من طرف رئيس مجلس دعاوي الولاية المختلط فينظم الجدول المذكور على ان يكون مبنيا بما روي من ذلك في ظرف السنة في مجلس الاختيارية ومجالس الدعاوي المختلطة من ابي صنف كانت وفي المحاكم الشرعية والتجارية وما كانت اعطيت اعلاماته مع قبول الاستئناف او بصورة قطعية وكيفية الدعاوي التي جرت محاكمتها الان وكتبها وما في اديان الاخصام والحد الاوسط لمة محاكمة الدعاوي التي رويت

البند السابع السبعون. ما ذون لرئيس مجلس دعاوي الولاية المختلط المذكور في البند السابق ان يرض في ذيل الجدول المذكور الذي يقدم في اخر كل سنة على الوجه المذكور اعلاه ملاحظاته الذاتية او العمومية فيها يختص بالتدابير التي يلزم اتخاذها لاجل اصلاح الاجراءات المحفوقية

القسم الاول

فيما يختص بإدارة ولاية كريد العمومية

البند الاول. تقسم ولاية كريد الى خمسة الوية وعشرين قضاء وكل قضاء مجنوي على القرى التي سوف يتعين عددها وحدودها
البند الثاني. الالوية الخمسة المذكورة هي متصرفيات خانيه واسفاكيا ورسومه وقنده ولائيد

البند الثالث. لواء خانيه يتركب من قضاوات خانيه وكيسامو وسليبو ولواء اسفاكيا يتركب من قضاوات اسفاكيا وابي واسيل وابوقرون ولواء رسومه من نفس رسومه وقضاوات رسومه ويبلوبوطو وامادي ولواء قنده من نفس قنده وقضاوات تمنوس ومالويز وبربونجه وكتوبو ومونيفاجر ويبريه وريزو ولواء الاشيد من قضاوات لاشيد وميراميرو واسينه وبرائره

البند الرابع. القضاوات المذكورة تكون محدودة بمحدودها السابقة
البند الخامس. ادارة امور جزيرة كريد الملكية تفوض عمالة الى والٍ منصوب من طرف الحضرة السلطانية وامور ملكية الالوية الى متصرفين منتخبين من ماموري الدولة العلية نصفهم من المسلمين ونصفهم مسيحيون ينصبون بأرادة بيته وبوجود في كل قضاء قائمقام ينتخب بحسب الاجاب من المامورين المسلمين او المسيحيين وينصب من طرف الدولة

البند السادس. المحلات التي تكون مقر ادارة المتصرفين والقائمين شعبين من جانب الولاية بانضمام راي مجلس ادارة الولاية ولذلك لا يجوز ان يتغير مقر المتصرفين والقائمين ان لم ينضم بذلك راي مجالس الالوية والقضوات والمتصرفين والقائمين ونحصل به موافقة الوالي ومجلس ادارة الولاية

البند السابع. يوجد بمعية والي الولاية مجلس ادارة ولاية ومشاوران احدهما مسلم والاخر مسيحي ينتخبان من مأموري الدولة العلية وينصبان بأرادة سنوية وبما انه لا يكون للوالي خاتمه متصرف على حديثه ولا مجلس ادارة لواء فالوالي المشار اليه يكون هو متصرف لواء خاتمه والمجلس المذكور هو مجلس ادارة متصرفية خاتمه ايضا

البند الثامن. يوجد بمعية المتصرفين مجلس ادارة لواء واذا كان المتصرف مسلماً فيكون معه معاون مسيحي او كان مسيحياً فيكون معه معاون مسلم بأرادة سنوية وحيث انه لا يكون لقضاء مقر ادارة اللواء قائمقام اخر ولا مجلس ادارة قضاء فالمتصرفون هم يكونون قائمقامي القضوات التي تصير مقر ادارة اللواء ايضا اما مجلس ادارة اللواء فهو مجلس ادارة ذلك القضاء ايضا

البند التاسع. يوجد لكل قضاء مجلس ادارة واذا كان القائمقام مسلماً فيكون معه معاون مسيحي او كان مسيحياً فيكون معه معاون من المسلمين
البند العاشر. ادارة القرى تفوض لمجالس اختياريتها

القسم الثاني

فما يختص بصورة انتخاب مجلس ادارة الولاية ووظائفه

البند الحادي عشر. الحكومة الاجرائية تعود بالحصر الى والي الولاية وهو ينفذها ويجريها بواسطة مجالس متصرفيات وقائمقاميات واختيارية الوية وقضوات وقرى الجزيرة بموجب القوانين والنظامات وما يآخذ من التعليمات

البند الثاني عشر. مجلس ادارة ولاية كره تكون اعضاءه عبارة عن المشاورين والدفتردار ومنش الحكماء والمطران والمكتوبين ومعهم ثلاثة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين ينتخبون تطبيقاً الى النظام الآتي بيانه من طرف اما الى الجزيرة المسلمين وغير المسلمين
البند الثالث عشر. لاصلاحية للمجلس المذكور قطعاً ان يتدخل بتدبير في المحاكمات الفرعية والقانونية ولا في تنفيذات الحكومة الاجرائية انما وظيفته الخصوصية هي عائد لادارة

الامور الملكية فقط والناعنة العمومية التي ترخص ولا جلي تنظيم وتفرغ وظائفه الوالي الذي هو السلطة الاجرائية عن مجلس الولاية في ان القوة الانضباطية وحق المساقطة والخارجة مع صغار المأمورين وكما هم وامور الملكية واخذ الاوامر والتعليمات وارسلها جميع ذلك من وظائف الوالي الطبيعية من الطرف الواحد كما ان مواد المذكرات في امور الادارة والهاكمة وابداء الرأي في من مأمورية المجلس الخصوصية من الطرف الآخر ولا يكون بناء على ذكر عبارة عن مجرد اجراء قوانين الدولة العلية العمومية واجكام المنظمات المعنية لجزئية كريمة خاصة بل بالعكس يلزم ان تحال الى مجلس ادارة الولاية المواد التي توجب المذكرات والتدقيق في اول الامر

البند الرابع عشر لما كان المجلس حق المذكرات في جميع التدابير التي ترخص من جانب الوالي قبل ان يجريها ملك محدودة او غير محدودة وفقاً الى الاصول المبينة في البند السابق فالتدابير التي في مثل وضع المنظمات البلدية وتأسيس الاصلاحات وبيوت الصحة وماوى القرى وتخصيص محلات البناء والاسواق ومحلات القمار ونحوها وما ينافي الاراضي التي لم تكن تحت تصرف احد اصلاً وبيعها واستبدالها او تركها بصورة مؤقتة الى تخصيصها بالمرفق العامة وصورة رجوع الذين قد تركوا لوطانهم وتعيين الاكرام لهم ومكافاتهم جميع ذلك لا ينوضع في موقع الاجراء لا من طرف الوالي بالذات ولا بالواسطة من طرف المتصرفين والقائمين ما لم يحصل التذكير في اول الامر في مجلس ادارة الولاية وبما ان المجلس المذكور يمكن ان يجري التعديلات التي يستلزمها التدابير التي يتكلف بها من جانب الوالي فيما يخص مواد نظيره فكما ان المنظمات والقرارات التي تجري المذكرات بها على هذا الوجه يمكن لدى الانقضاء اجرائها من طرف الوالي بعد الاستئذان من جانب الباب العالي كذلك القرارات التي تكون قد عرضت على المجلس من طرف الوالي وارتدت بالملكية او تعدلت لا يمكن وضعها في موقع الاجراء بدون قبول ما يقع عليها من التعديلات ما لم تصدر بذلك ارادة سنية خصوصية انما يمكن الشروع من طرف الوالي في اجراء التدابير التي يعلن شأنها وزواياها بانها اخذت على قدر ما يترتب عليها من المسؤولية كافة بكافة على شرط تقيد ذلك بالمصادقة عليها وجوب اعادة سنية

البند الخامس عشر عند اتخاذ التدابير التي تجبر لها بالجزية لا اعطاء مبلغ تقديسي كثيراً كان ام جزئياً او اجراء خدمة عيناً او ترك حقهم حاجون عليه يعني مثل ان يزيد الرسوم التي تستوفى في قضية سيرة السفارين واخذ رسوم الاصناف او غلق وقفل فليرتفع

او عمل او مخزن لكونه مضرًا بالصحة العمومية او مغايرًا للنظام المخصوص او مغايرًا للعادة
البلدية وتشغيل بعض سفابن مخصوصة او عملها بوسطة مجربة او جزاء نقدياً بداعي بعض
افعال او حرركات غير معينة في قانون الجزاء فيكون الوالي ومجلس الادارة حائزين الحقوق
المشتركة المهيئة في البند السابق ومكلفين الى الوظائف المتقابلة

البند السادس عشر. حقوق والي الولاية ومجلس الادارة ووظائفها المشتركة في اي
نوع كان يعمل باسم الحكومة مع احاد الناس من المشتراوات والمقاولات والنفقات
تكون بحسب ما هو محرز في البند الرابع عشر

البند السابع عشر. تقسيم التكاليف التي تطرح على اهالي الجزيرة بموجب مادة قانونية
او قرار مستصوب من جانب جمعية الجزيرة العمومية على الولاية وتعيين صورة تحصيل الرسوم
المقرر تحصيلها على الوجه المهر من جانب الجمعية المذكورة ها من الوظائف المخصوصة
بمجلس الادارة

البند الثامن عشر. المجلس المذكور مأمور بالتدقيق على حسن جريان الايرادات
والمصاريف العمومية والمخصوصية العائدة تدقيقات معاملاتها الحسابة الى مجالس ادارة
الولايات نظاماً

البند التاسع عشر. من وظائف مجلس ادارة الولاية النظارة على الاموال المنقولة وغير
المنقولة كافة الموجودة في الجزيرة تحت تصرف الحكومة السنية خاصة وفي ادارة الجزيرة
راساً والمحافظة على خدمتها

البند العشرون. المجلس المذكور ينظم محاسبات المصاريف التي تكون قد وقعت
بطرف سنة واحدة على الامور المتروكة للادارة المحلية ويعمل مقايمة الامور التي يرى لها
لزوماً وفائدة للسنة القادمة ويبرزها الى المجلس العمومي مع بيان اسبابها

البند الحادي والعشرون. مجلس ادارة الولاية يكون مأموراً بان يرى بصورة قطعية
وينصل اولاً المشكلات والدعاوي التي تحدث باي نوع كان بمخصوص انتخاب اعضاء
مجالس اختيارية واولها الديمويرنديات ومجالس الدعاوي المختلطة ومحاكم التجارة ومجالس
ادارات القضاة والاولوية ثانياً المنازعات والدعاوي التي تكون بحسب المامورية فيما
بين متصرفي الاولوية ومجالس ادارتها وفاتقاضي القضاة ومجالس ادارتها ومجالس اختياريتها
وما يقع من جهة المامورية بين اي نوع كان من الدوائر والماورين ثالثاً جميع المشاكل
والدعاوي التي تظهر من مجالس الدعاوي والادارات وعموم المماورين بمخصوص تعيين

المجلات والمواقع التي ستدخل دائمة حكم كل منهم أو من جهة تغيير حدود تعيبت لمثل هذه الدوائر رابعا الاختلافات التي تظهر فيما بين المحاكم وبين الحكومة الملكية والمحكمة عموما على الصلاحية في المواد المعنية في المحاكمات النظامية خامسا كل نوع من الدعاوي يظهر في امر تحصيل التكاليف ما عدا الرسوم

البند الثاني والعشرون . بما ان احضار الفائتمامين واعضاء مجالس الالوية والنصوات او مجالس الاختيارية او اي مامور كان منصوبا من طرف الدولة ولو كان بدون ادارة مخصوصة بطلب من احد الاشخاص لاجل اجراء مجازاته لسوء حركة تقع منه بالنظر الى ماموريته هو منوط باستحصال الرخصة في اول الامر من مجلس ادارة الولاية فني حصلت الرخصة المذكورة يحاكم حينئذ المامور المتهم في مجلس الدعاوي المختلط وكما انه لا يمكن ان تحصل ادنى ممانعة من جانب الوالي بخصوص احضار المامور المتهم الى مجلس الدعاوي المختلط متى اعطيت الرخصة المذكورة من طرف المجلس كذلك بالعكس اذا لم تعط الرخصة المطلوبة من المجلس المذكور يجوز ان يامر الوالي باخراج المامور المتهم من ماموريته وايصاله تحت الحراسة انما اذا لم يطلب ناديب المامور ومجازاته بحسب قانون الجزاء مها كانت صفته لسبب سوء حركة ظهرت منه في اجراء ماموريته بل طلبت منه تضمينات نقدية فقط فيقدر مجلس ادارة الولاية ان يفصل دعاوي تضمينات نقدية من هذا القبيل ويبرأه راسا بدون احالتها الى المحاكم المعنادة

البند الثالث والعشرون . المجلس المذكور مامور بان يجمع ويحصل كل انواع المعلومات المتعلقة باحوال استاتستيقية (تقوم) الجزيرة مثل تحرير النفوس والاموال والاراضي البند الرابع والعشرون . اذا صار خروج من جانب الوالي عن دائمة الاحكام والنظامات المذكورة اعلاه في مناسباته مع مجلس الادارة فيكون للمجلس المذكور حق بان يجري له الاخطارات مع فرط الاحتياط

البند الخامس والعشرون . المجلس المذكور يعطي رايه في كل نوع من الخصوصيات التي تعرض وتبين له من جانب الوالي

البند السادس والعشرون . المجلس المذكور ولئن كان ياخذ كل انواع العرضيات التي تقدم له راسا الا انه لا يقرر ان يبادر للمذاكره بها ما لم يجبر الوالي ولو كانت مختصة بالمواد التي هي داخل دائمة صلاحيتها ولا يبردها ومع ذلك يمكن ان يوصي الوالي بالعرضات الذي يرده اذا كان يرى ذلك مناسبا

البند السابع والعشرون: بما ان قرارات المجلس المذكور تؤخذ بأكثرية اراء فاذا وقع اختلاف في قرارات المواد التي تحصل المذاكرة بها يضع من كان رايه مخالفاً امضاه في المضبطة ويؤذن له بان يحرر نعتها او في ورقة اخرى رايه الخصوصي لكن اذا حصلت مساواة افكار في مذاكرة احدي المصالح ولم تحصل اكثرية اراء فيعتبر حينئذ راي الوالي برأيين في تلك المصلحة بصفة كونه رئيساً

البند الثامن والعشرون: اذا لم يكن حاضراً في المجلس المذكور لا اقل من نصف اعضاءه فلا تمكن المبادرة اربعة مصالح خوفية عائدة للإدارة ولا يكون حكم لما يعطى من القرارات

البند التاسع والعشرون: بما ان امور الولاية الصيرية تقرر بلفظين نظراً للاحكام نظام كريد الجديدة فتعمل المضابط التي تخرج من مجلس الادارة باللغة التركية واللغة الرومية سوية

البند الثلاثون: اعضاء مجلس ادارة الولاية الموقنون ينتخبون من الاشخاص المندرجة اسماءهم في دفتر الذي ينظم لاجل انتخاب اعضاء مجالس الدعاوي المختلطة برأي متفق عليه من طرف اعضاء المجلس العمومي المسلمين والمسيحيين ومنه مامورينهم تكون عبارة عن ثلاث سنوات

البند الحادي والثلاثون: في ختام السنة الاولى تحصل المبادرة بحسب الفرعة من طرف المجلس العمومي لانتخاب نفرين عوضاً عن نفر المسلم والنفر المسيحي اللذين يلزم انفصالهما من السنة اعضاء التي انتخبت ابتداء وكذلك في ختام السنة الثانية بحسب الفرعة لاجل انتخاب اخرين من طرف المجلس العمومي وتعيينهما عوض المسلم والمسيحي اللذين يلزم انفصالهما من الاربعة انفار الباقين في المجلس من المنتخبين ابتداء ومن ثم لا يعود يلزم بحسب فرعة في السنين الالية

البند الثاني والثلاثون: عندما ينتخب مجلس الولاية العمومي شخصاً عضواً لمجلس الادارة وكان هذا العضو لا يمكنه ان يداوم المجلس بسبب من الاسباب يتعين له ملازم ليكون قائماً مدة عروضة لحد انفضاء مدة عضويته

البند الثالث والثلاثون: يكون لكل من السنة اعضاء الذين ينتخبون من طرف الامالي لمجلس الادارة على الوجه المحرر تسعة الاف قرش معاشاً سنوياً

القسم الثالث

صورة انتخاب مجالس ادارة الالوية والفضوات ووظائفهم

البند الرابع والثلاثون . مجالس ادارة الالوية المختلطة تكون تحت رئاسة المتصرفين وتركب من معاون والناضي والايسفوس والمحاسبه جي وروساء كتاب التهربات وثلاثة اعضاء مسلمين وثلاثة غير مسلمين قد تبينت صورة انتخابهم في ما ياتي اما مجالس ادارات السناجق التي اهلها مسيحيون صرفاً فتكون تحت رئاسة المتصرفين ايضاً وتركب من معاون والايسفوس والمحاسبه جي وباش كاتب التهربات وستة انفار اعضاء مسيحيين قد تبينت صورة انتخابهم في ما ياتي

البند الخامس والثلاثون . مجالس ادارة الفضوات المختلطة تكون تحت رئاسة القائماين وتركب من معاون ومدير المال وثلاثة انفار اعضاء مسلمين وثلاثة مسيحيين ينتخبون من طرف سكان الفضاء حسب الاصول التي تبين في ما ياتي . اما مجالس ادارة الفضوات التي اهلها مسيحيون صرفاً او مسلمون فتكون كذلك تحت رئاسة القائماين وتركب من ستة انفار اعضاء مسيحيين او مسلمين عدا عن الاعضاء الطبيعية المينة اعلاه

البند السادس والثلاثون . كما ان المتصرفين والقائماين هم وكلاء الولي لتنفيذ الحكومة الاجرائية كذلك مجالس الادارة الموجودة بمعية متصرفي الالوية وقائماي الفضوات هي بمثابة وكلاء مجلس ادارة الولاية في اجراء وظائف الاستشارة والتذكير ايضاً ولذلك اذا تفتت المتصرف او القائما في اجراء نوع من التدابير في الهل الذي يكون داخل دائرة ادارته وكانت التدابير المذكورة ليست بمنعقدة في القوة الاجرائية صرفاً وانما هي من المواد الموجبة للذاكرة قبل اجرائها فيلزم ان يحصل التذكير بها في مجالس ادارة الالوية والفضوات

البند السابع والثلاثون . كما ان مداخلة مجالس الادارة المذكورة باي نوع كان في الامور الشرعية والقانونية هي ممنوعة منعاً قطعياً كذلك لا تكون المجالس المذكورة ماذونة اصلاً بان تمنع او تعرض على تفهيمات المامورية المذكورة لاجل انفاذ التدابير الاجرائية التي تؤخذ بحسب امر الولي او من طرف المتصرفين والقائماين راساً سواء كان ذلك بانضمام راي مجلس ادارة الولاية ام لا

البند الثامن والثلاثون . اذا كان الامر بالعكس وكانت قضية انفاذ الاجراءات التي يامر بها الولي المتصرفين او نتخذها المتصرفون راساً تحتاج في الولاية الى التذكير والتحقيق

فيلزم ان المتصرف يراجع بها مجلس ادارة اللواء سواء كانت بانضمام راي مجلس ادارة الولاية ام لان التواعد المتخذة لتعيين وتحديد وظائف الولائي ومجلس ادارة الولاية في المواد المبينة في البند الثالث عشر وما بعد لحد البند الحادي والعشرين تكون مرعية الاجراء في تعيين وتحديد وظائف المتصرفين ومجالس ادارة الولاية ايضاً وكما ان القائمين مرتبطون بالمتصرفين راساً كذلك مجالس ادارة النضوات في مرتبة مجالس ادارة الولاية ولذلك تجري عين القاعدة التجارية فيما بين متصرف اللواء ومجلس ادارة اللواء وبين والي الولاية ومجلس ادارتها في المعاملات التي تقع فيما بين قائمقامي النضوات ومجالس ادارتها وبين متصرفي الولاية ومجالس ادارتها ايضاً

البند التاسع والثلاثون: بما ان القوة الاجرائية وحق المسابقة عائدان الى المتصرفين والقائمين كذلك لا تكون مجالس ادارة الولاية والنضوات مشغولة عن اجراء الراي الذي تعطيه وكان من اقتضاء وظائفها

البند الاربعون: قد تعينت في نظام امور مالية الولايات وظائف متصرفي الولاية ومحاسب جيمتها وقائمقامي النضوات ومديري اموالها ومجالس ادارة مركز الولاية وادارة الولاية والنضوات في الامور المالية

البند الحادي والاربعون: احكام البند السابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين تكون جارية بحق مجالس ادارة الولاية والنضوات ايضاً

البند الثاني الاربعون: ينتخب من طرف مجالس الاختيارية واحد من الاشخاص المدرجة اسماؤهم في الدفتر الذي ينظم لاجل انتخاب اعضاء مجالس الدعاوي المختلطة ليخدم بلا معاش عضواً لمجلس ادارة النضاء

البند الثالث والاربعون: اعضاء مجلس ادارة اي لواء كان ينتخب بمعرفة مجالس ادارة النضوات الداخلية في ذلك اللواء والمحكمة المختلطة فاعضائهم المسلمون من طرف اعضاء مجالس ادارة النضوات ومحاكمها المختلطة المسلمين واعضائهم المسيحيون من طرف اعضاء المجالس والمحاكم المذكورة المسيحيين ويكون انتخابهم ايضاً من الاسامي المحررة في الدفتر الذي ينظم لاجل انتخاب اعضاء المحاكم المختلطة وتكون من الاعضاء ثنتين ويخصص لكل منهم ستة الاف قرش معاشاً سنوياً

القسم الرابع

فيما يختص مجالس الاختيارية

البند الرابع والاربعون . صورة ادارة القرى سوف تنظم بقانون خاص وبما ان النظامات المتضمنة بهذا الباب ستقدم من طرف المجلس العمومي ليعرض لاستصواب الدولة فتدار القرى من طرف مجالس الاختيارية كما كانت متدارة لحد الان لينبأ بصير وضع القانون المذكور وناسبة

الباب الاول

فيما يختص بصورة انتخاب اعضاء المجلس العمومي

البند الاول . المجلس العمومي ينتخب من كل القنصوات ويشكل من الوكلاء الذين يجمعون في مركز الولاية اما الوكلاء الذين ينتخبون من كل قضاء فيكونون عبارة عن اربعة افراد وكما انهم ينتخبون اثنين اسلام واثنين مسيحيين من القنصوات التي اهلها مركبة من اسلام ومسيحيين كذلك تكون الوكلاء الاربع اما اسلام صرقا او مسيحيين صرقا من القنصوات التي تكون اهلها اما اسلام صرقا او مسيحيين صرقا

البند الثاني . ينتخب كذلك من كل من مدن خانيه وقنديه ورسمو ما عدا القنصوات اربعة وكلاء اثنين مسلمين واثنين مسيحيين

البند الثالث . بما ان الوكلاء ينتخبون من طرف مجالس اختيارية القنصوات التي تجتمع في مقر القانقامية كل سنة في العاشر من كانون الاول فتعلن الكيفية وتطلب مجالس الاختيارية من طرف القانقاميين لاجل اجراء انتخاب الوكلاء قبل حلول يوم الانتخاب بخمسة عشر يوما على الاقل

البند الرابع . بما انه لا يمكن اجراء امر انتخاب الوكلاء في جمعية الانتخاب التي تعقد لذلك ما لم يكن حاضرا اقل ما يكون ثلثا الذين يلزم حضورهم فيه من اسلام ومسيحيين فاذا كان الذين يحضرون في اليوم المعين المذكور دون الدرجة التي ذكرت يتعلق حينئذ امر الانتخاب الى اول يوم احد مقبل وتبين الكيفية تكرارا من طرف القانقاميين اي الى الذين لم يحضروا وبناكد عليهم بان يكونوا حاضرين في جمعية الانتخاب يوم الاحد الذي جرى تعيينه ثم ربما تكون جمعية الانتخاب كذلك دون الدرجة المحررة عند حلول يوم الاحد الذي يتعين ايضا حينئذ يسرع في امر اجراء الانتخاب من طرف المحاضرين بدون تاخير

البند الخامس. الجمعية الانتخابية وإن يكن انعقادها هو تحت رئاسة القائمقام إلا أن القائمقام لا يمكنه أن يقدم رأياً في أمر الانتخاب إنما تكون وظيفة مأموريه في هذه القضية من المواد العائدة إلى الرئيس فقط يعني عبارة عن النظارة على حسن جريان جمعية المذاكرات وتنظيم المضبطة التي تعمل بالانتخاب

البند السادس. أهل الإسلام الذين يوجدون في الجمعية الانتخابية ينتخبون وكلاء المسلمين والأهالي المسيحيون كذلك ينتخبون وكلاء المسيحيين ومن حيث أن رأي الانتخاب الذي يعطى من طرف أفراد الجمعية يكون بصورة خفية فالأسم الذي تكون له أكثرية الآراء عند ختام الانتخاب يلزم أن ينتخب هو نفسه إلى الوكالة أما أكثرية الآراء فتطلق بحق المنتخب الذي يكون له أكثر من نصف جمعية الانتخاب أيضاً

البند السابع. من مأمورية أعضاء المجلس العمومي تكون عبارة عن سنتين وبما أنه يلزم تبديل النصف منهم في كل سنة فكما يقتضي أن يكون انتخاب أربعة وكلاء من كل قضاء لأول سنة بالصورة المبينة في البند الأول كذلك تراجع أصول الفرعة في جمعية الانتخاب التي تعقد في السنة الثانية لأجل الاثنين الذين يلزم إخراجها من الأربعة الذين جرى انتخابهم في السنة الأولى ثم يكون الانتخاب للسنتين القادمة طبعاً فترتين فقط من كل قضاء لأجل إخراج القديين

البند الثامن. الوكلاء الذين ينتخبون إلى المجلس العمومي يجوز انتخابهم إلى الوكالة عند نهاية السنتين اللتين هما نهاية مدتها المعينة على الأموال الحررام إذا كان أحد الوكلاء لا يقدر أن يقوم بإيفاء مأموريه وتكميل مدته ليهض أسباب وموانع فينتخب آخر عوضه لإكمال المدّة الباقية لسنته فقط

البند التاسع. كان الذين أسماؤهم منبثقة وبتدرج في دفتر الأسلاحي الذي ينظم من طرف القائمقام بقتضى أحكام البند الثامن من نظام مجالس الدعاوي المختلطة يصلحون لأن يكونوا منتخبين لوكالة المجلس العمومي كذلك لا يلزم أن يكون الوكلاء الذين ينتخبون من القضاء إلى الوكالة هم من نفس السكان في ذلك القضاء بل يلزم أن يكونوا من أهالي كريد وتبعية الدولة العالية ومصفين بالأوصاف المعرفة في البند المذكور فقط

البند العاشر. يلزم أن تنظم ورقة انتخاب إلى كل وكيل وبصادق عليها وتغتم من طرف القائمقام أيضاً

البند الحادي عشر. إذا لم تكن الذات المنتخبة إلى الوكالة حاضرة في المجلس لتبليغ كنيته

الانتخاب لها بورقة الانتخاب التي تنظم من طرف قائمقام القضاء.

البند الثاني عشر. الوكلاء الذين يتخبون يكونون حاضرين في مركز الولاية يعني خايب لغاية اليوم الخامس عشر من شهر كانون ثاني وإذا كان البعض منهم لا يتنبون وجودهم بالحضور ولا يبينون للحكومة عذراً صحيحاً تسبب عنه تاخيرهم فينظر لهم بانهم مستعفون من الوكالة ويرسل حينئذ امر من طرف والي الولاية بانضمام راي مجلس الادارة لجانب المتصرف او القائمقام لاجل سرعة انتخاب اخرين خلا فمهم

البند الثالث عشر. اذا اتفق بان ينتخب شخص واحد الى الوكالة من طرف قضائين فيكون حينئذ الخيار للشخص المنتخب في قبول وكالة القضاء الذي يريد من القضاءين المذكورين اما القضاء الثاني فينتقب له وكيلاً غيره انما حيث يلزم بان تخصص الى الشخص المنتخب مدة اسبوع محدودة اعتباراً من يوم تبليغه ورقة الانتخاب الاخيرة ليلاحظها اي قضاء يجب ان يجتاز الوكالة عنه من القضائين ويمكنه ان يبين ذلك الى الحكومة المحلية فاذا لم يجتاز في هذه المدة احد القضائين اللذين انتقيا وبقي ساكناً فيحصل حينئذ الراي من جانب مجلس الادارة قاطعاً بتعيينه الى وكالة القضاء الذي يناسبه من القضاءين اللذين انتقيا بحسب الامر الذي يعطى من طرف والي الولاية وعند ذلك يبادر القضاء الذي يبقى بدون وكيل الى انتخاب اخر خلا فم عوضاً عنه

البند الرابع عشر. يعطى لكل من الوكلاء الذين يتخبون من السناجق الى المجلس العمومي الف قرش من اموال كريد مصروف طريق (خرجه) وخمسة عشر غررش يومية بدل مصروف من ابتداء ١ كانون الثاني يعني اعتباراً من اليوم المعين المذكور الذي يوجههمون في مركز الولاية لحد اليوم الذي يوقف المجلس المذكور

الباب الثاني

في صورة جريان مذكرات المجلس العمومي

البند الخامس عشر. تجتمع الوكلاء في اليوم والساعة والمحل المخصوص المعين لنقح المجلس العمومي ويعقدون مجلساً تحت رئاسة والي الولاية وتبرز الوكلاء الى والي الولاية اوراق الانتخاب الموجودة بايديهم في المجلس المذكور ويقدّمونها له فاذا وقع اعتراض بحق احدي هذه الاوراق المبرزة او بعض منها من طرف والي الولاية او باقي الوكلاء الحاضرين فيتوقف حينئذ الذين هم على هذه الصورة وتنفيد اسماء باقي المنتخبين في دفتر مخصوص ثم بعد ذلك يتذكر

هولاء بشأن الوكلاء المعترض عليهم ثم كما انه بتقيد في الدفتر ايضا الذين يقبلون انتظامهم
وبصادقون عليهم بموجب ما يعطونه من القرار كذلك يعطون جوابا الى الذين لا يقبلونهم
ويحصل التثبيت بامراتخاب آخرين عوضا عنهم توفيقا الى الصورة الميينة في البند الثاني عشر باعلاء

البند السادس عشر لا يوجد في المجلس العمومي احدا صلا ما عدا الوكلاء

البند السابع عشر المجلس المذكور مامور بان يجري المذكرات العمومية والخصوصية
بحسب ايجابات المصلحة وكما انهم يعتقدون مجلسا بحضورهم جميعا في المواد العمومية كذلك في
المواد الخصوصية يلزم ايضا حضور اللازمين منهم يعني اما الوكلاء المسلمين او الوكلاء
المسيحيين على حدتهم

البند الثامن عشر كما ان والي الولاية او احد مشاوريه نيابة عنه يكون بصفة رئيس
وقت انعقاد المجلس العمومي كذلك وقت انعقاد المجالس الخصوصية يحكمهم ان يجري المذكرات
تحت رئاسة الذات التي يتقونها للرئاسة من بينهم

البند التاسع عشر لا يمكن ان تجري مذكرات ما لم يكن حاضرا اكثر من نصف
الوكلاء الذين يلزم حضورهم في المجلس العمومي او الخصوصي

البند العشرون وظائف الذين يوجدون في رئاسة المجالس الخصوصية يعني ادارتهم
للمذكرات ونظارتهم على ما يجري من المعاملات تكون في درجة الوظائف العائدة الى سائر
روساء المجالس

البند الحادي والعشرون الوكلاء يتمصلون في اول الامر الاذن من الذات
الموجودة رئيسة في المجلس وهكذا يبتدئون في المذكرات لكي تجري صورة المذكرات بصورة
حسنة ومنظمة

البند الثاني والعشرون تحصل مراجعة الراي الخفي توفيقا الى النظام المعين بحق
الامور التي لا يحصل اتحاد اراء في قرارها من المواد التي تنوضع للمذاكرة في المجلس
البند الثالث والعشرون حيث كان من الممكن ان تجري مذكرات المجلس العمومي
باللغة الرومية فالافادات التي تقع من جانب والي الولاية تترجم ايضا الى الرومي وتبلغ
الى المجلس

البند الرابع والعشرون بما انه ستمسك قهود بصورة منتظمة الى ما يجري من المذكرات
فالمذكرات التي تضبط في احدى المجالس تقرأ أولا فاولا في المجلس الثاني وتنوضع حواش
على المحلات المحتاجة منها الى اصلاح ثم يجتم اومضي عليها من طرف رئيس المجلس والكتاب

والوكلاء الذين ابدوا الراي في المذكرات المرفوعة

البند الخامس والعشرون . بعد ان نبرز اوراق انتخاب الوكلاء الذين ينتخبون وتشكل هيئة المجلس حسبها هو مبين في البند الخامس عشر يلزم ان تبلغ الى المجلس من جانب والى الولاية المواد التي يذكربها المجلس المذكور في اول مرة من اجتماعه وتنفيذ في دفتر خصوصي وكذلك اذا كان الوكلاء لم اشغال يوملون ان يضعوها في موقع المذاكرة ينبغي ان يعرضوا عنها ويلفوها الى والى الولاية ثم تثبت كذلك في الدفتر ويحال امر تقديم وتاخير مذكراتها بحسب درجات اهميتها الى راي واستنساب قومسيون مركب من سبعة انفار يكونون من هيئة المجلس والقومسيون المذكور ينظم الدفتر المذكور ويسويه بالتبعية في جلسة واحدة ايضا ومن بعد ان يبرزه ويقدمه الى والى الولاية يصادق عليه من طرف والى الولاية ويعطى الى المجلس وعلى هذا الوجه تنوضع المواد التي يحويها الدفتر المذكور في موقع المذاكرة بالتبعية ولا يجوز وضع مادة اخرى جديدة في موقع المذاكرة من بعد انتهاء امرها على التمام على انه من الوظائف الخصوصية للمجلس المذكوران يجعل حق التقديم لامر انتخاب اعضاء باقي المجالس وروية المحاسبات ونسويتها على سائر وظائفه فلا يمكن ان يشغل بمذاكرة باقي المواد ما لم يبره تسوية هذه الامور اولاً فاولاً وكذلك يلزم بان يضع المواد الباقية من احدى السنين في موقع التذكر الابتدائي في السنة الاخرى انما اذا وقعت مصلحة ما مهمة ومستعجلة بهذا المقدار وضد امر والى الولاية بان تجري المذاكرة بها حالاً وصادق على اهميتها وتقدمها على ما عداها من باقي المواد لا اقل من ثلثي هيئة المجلس فتكون المواد المستعجلة التي هي من هذا القبيل مستثناة

البند السادس والعشرون . متى انعقاد المجلس المذكور تمتد اربعين يوماً نهاية اعتباراً من تاريخ فتحه

الباب الثالث

في بيان وظائف مامورية المجلس العمومي

البند السابع والعشرون . المجلس المذكور ماموران بتذكر وتشكيل صناديق الطرق والمعابر والاعنبار ونسجيل باقي الصنائع والتجارة والزراعة والفلاحة وامثال ذلك من المواد التي تتعلق بالامور النافعة وانتشار ما يعود الى العموم من امر التربية والمعارف بالطريقة الموافقة لذلك عدا عن المواد الخصوصية المحولة مذكرتها له اصولاً ونظاماً ومن اللازم ان

تخضرمية المجلس عند تذكر مثل هذه المواد العمومية

البند الثامن والعشرون. حيث كان من الامور الطبيعية بان لا تحصل المذاكرة في المجلس المختلط العمومي بالمواد الروحية والمذهبية لاية ملة كانت ولا في امر معايدتها وتنظيم اوقافها ولا في صورة استخدام المامورين المستخدمين لذلك وادارهم ولا في اصلاح احوال المكاتب الخاصة وسائر الحقوق والمصالح العائدة لمثل هذه المذاهب لكون الامور المذكورة هي من الاشياء التي تجري تدويرها بحسب اصول وعوائد ومعتقدات ومذهب كل ملة على حدها تحصل المذاكرة بالمواد الخصوصية المذكورة وتجري تدويرها في مجالس مخصوصة مركبة من وكلاء مسلمين صرفاً اذا كانت عائدة الى الاهالي المسلمة ومن وكلاء مسيحيين صرفاً اذا كانت متعلقة بالاهالي المسيحية

البند التاسع والعشرون. المواد المخبرية المشتركة العائدة لمنفعة العموم كوسيع العلوم والمعارف والحرف والصنائع واتشارها يحصل التذكر بها في هيئة المجلس

البند الثلاثون. لوائح المواد التي تعددت اعلاه والاعراضات التي ترسل بها الى وكيل داخل دائرتها من طرف جميع موكله او بعضهم لكي تبرز في مجلس عمومي او خصوصي بوزن للوكيل الموما اليوبان يقدمها ويبرزها الى المجلس ويعطياها ايضاً الى الكاتب ليفرهما

البند الحادي والثلاثون. القرارات التي تقطع من جانب المجلس على المواد التي يصدر امر الوالي بالمذاكرة بها في المجلس العمومي معلنة على شرط الاستصواب من طرف الدولة لا يمكن طبعا وضعها في موقع الاجراء مالم يصادق عليها من طرف الدولة كما ان احكام المضابط التي يعطيها المجلس المذكور بالقرارات المعطاة في المواد المحالة من طرف الوالي الى المجلس بدون ان يعلق عليها الشرط المذكور توضع في موقع الاجراء من طرف الوالي

البند الثاني والثلاثون. قرارات المذكرات التي تقع في المجلس بحسب المواد المعنية في البند السابع والعشرين بدرجة كل منها بمضبطة خصوصية والمضابط الموجودة تعرض من طرف الوالي لجانب السلطنة السنية عقب ختام المدة المعنية للمجلس المذكور وغلقه ويكون اجراءها منوطاً بالارادة السنية

البند الثالث والثلاثون. المذكرات التي تجري في المجلس العمومي تنظم بحسب مصلحتها على وجه الخلاصة من طرف كاتب المجلس ونطبع في جرائد الولاية

البند الرابع والثلاثون. لا يصال الوكيل ولا يعانق في وقت من الاوقات اصلاً عن رأي يقدمه داخل حدود وظائف المجلس المعنية باثنا جريان المذكرات والنظامات

الاساسية المسطرة اعلاه والنظامات التي من مقتضياتها المتدرجة كذلك في هذا المحل عينها
تكون دستوراً للعمل بحق جزيرة كريد الى ما شاء الله فانت ايها الوالي والمتصرفون المشار
اليهم والقائمون الموما اليهم انتم تجرون مزيد الاعناء والدقة كما ينبغي على اجراء الوظائف
العائدة من هذه النظامات لحصة ما مورية كل منكم وحسن جريانها بالتمام والكمال وتصرفون
مساعدكم على ان لا تقع في وقت من الاوقات حركة تحالنها من طرف فرد من الافراد اصلاً
وتركزون نظارتكم وبصيرتكم على ذلك وقد اصدر اليكم فرماننا هذا الهاموني اخضاعاً واعلاناً
بان ما ذكر هو مطلوب سلطاننا القطعي تحريراً في اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان
المبارك لسنة اربع وثمانين ومائتين والف



نظام

في ادارة ضابطة وملكية دار السعادة ولحقايتها ومحاكمها النظامية

الباب الاول

في ادارة الضابطة

الفصل الاول

في بيان الدوائر التي تنقسم اليها ادارة الضابطة

المادة الاولى. ادارة مشيرية الضابطة تشكل من اربع منصرفيات تسمى منصرفيات دار السعادة وبك اوغلي واسكار وحكيم وثاني قائماتميات تسمى قائماتميات غلطة والجزر وفرنال والفاخ وابوب وبكي كوي وبكنوز وجنالجه وخمس مديرات تسمى مديرات كوجك وحكيم وصويولي قراسي وترقوس وكبوزه وشيله

المادة الثانية. دوائر باب الضابطة تنقسم الى اربع ادارات لتكون مجلس للادارة ومجلس للفرقة الضابطة ودائرة للتنفيذ وإدارة للحبوس

المادة الثالثة. مجلس الادارة يكون تحت رئاسة معاون المشير ويتركب من المكتوبجي والمحاسبه جي ومن اعضاء مخصوصة اما امور المجلس التحريرية فيحال الى باش كاتب واحد بمعينه مقدار كاف من الكتاب

المادة الرابعة. مجلس الفرقة يكون تحت رئاسة الاي بك ويتركب من ميرالاي قره غولات الضابطة ورئيس اطباء باب الضابطة واثنين من البكباشية ويوجد بمعينه رئيس كتاب واحد وابكجي واحد ومعها ما يلزم من الكتاب

المادة الخامسة. ادارة التنفيذ تكون تحت رياسة مامورية الضابطة وفي عبارة عن مدير للتنفيذ ومعاون واحد ونائب للكشف ورئيس للمنشئين ومعهم مامورو تحفيق

المادة السادسة. ادارة الحبس في عبارة عن مديرين اول وثاني وباش كاتب واحد ورئيس غارديانية ومعهم كتبة غارديانية بقدر اللزوم

المادة السابعة. المنصرفيات في عبارة عن منصرف واحد ومعاون واحد للمنصرف ومعها باش كاتب واحد وكتبة ومامورون بقدر الكفاية ويوجد بمعية كل منصرف ونحت رئاسة معاونو جمعية تحصيل وكفالة واحدة

المادة الثامنة. متصرفية دار السعادة هي ما كان داخل المدينة وخارجها من وادي الكاغد خانة الغربي الى اباسفانوس ومتصرفية بك اوغلي هي من وادي الكاغد خانة الشرقي الى فنار الرومي ومتصرفية اسكدار كذلك من جسر بوستانجي باشي الى شيله ومتصرفية جكمجه هي جكمجه لرونترنوس وجنالجه وصوبولي قراسي لحد سلوري

المادة التاسعة. محلات متصرفية دار السعادة الكائنة خارج المدينة من ايوان سراي الى الجهة الغربية من وادي الكاغد خانة ولحد ادرنه محولة الى قائمماتية ايوب وادارة المحلات الكائنة من ايوان سراي قيان الدقيق ومنه الى وفا وشهزاده باشي ولاله لي ويكي قبو وصاية وخارج بدى قله لحد نارلي قبو وداخلها لحد ايوان سراي قبو محولة الى قائمماتية الفاتح اما المحلات الموجودة داخل الحدود من قوم قبو واخو قبو وجنلا دي قبو ونور قبو ونجيه قبو سي وطلب قبو سي واوز قبو سي والسليمانية وبوزوغان كمرى وجنور جشمه وقوسه والوجه مسجد فهي تحت ادارة نفس المتصرف بالذات واما زيتون بورني وولي افندي وجريجي جايري والباللي مما حولها فامورضا بطنها عاتلة الى قائمماتية الفاتح لكي تدار امور ماليتها من طرف متصرفية جكمجه

المادة العاشرة. ادارة محلات متصرفية بك ارغلي الكائنة من فنار الروم الي لحد الصغور في حصار الروم الي محولة الى قائمماتية بيكي كوي وكذلك الغلطة بمحدودها القديمة الى قائمماتية الغلطة اما المحلات الكائنة من المصلق لما مجازي زنجبرلي قبو وداخل حدود الكاغد خانة وقره اغاچ وخابسكوي وقاسم باشا وطوله بانجه وبشكطاش واورنه كوي وقوري جشمه وارنود كوي ويك قريه سي فهي تحت ادارة المتصرف بالذات

المادة الحادية عشرة. محلات متصرفية اسكدار من مديرية شيله لحد حصار الاناطولي محولة الى قائمماتية بكفوز ومن اسكدار الى باشا ليماني وقوز غنچق وبكركي وچنكل كوي وواني كوي وقندبلي وكوجك صوبه ومن هناك الى قرى ارنبود وقورد طوغش وبقال كبير ووردبان يعني ما مجازي الحدود القديمة للمحلات الممثلة الى شيله وقرتال والمحلات الموجودة داخل حدود بوستانجي باشي كوبرسي وفنار نجيه سي وقاضي قريه سي واسكنلي قوق والحرم وصالينجي هي تحت المتصرف بالذات

المادة الثانية عشرة. جكمجه تكون عبارة عن قائمماتيين وثلاث مديريات وقد نظمت ادارتها على نظام الولايات

الفصل الثاني

فيما يختص بمجلس الادارة

المادة الثالثة عشرة. مجلس الادارة يرى الامور المالية والمالية العائدة لادارة دار السعادة ولحفظها

المادة الرابعة عشرة. مجلس الفرقة من جملة وظائفه مشدري اللازم من الماكولات والملبوسات واجراء ما يقتضي من اللوازم والعمهات الى العساكر الضابطة وغيرها من الضابطة والدوائر المادة الخامسة عشرة. قضية فتح مخازن المسكرات وقفها ترى في مجلس الادارة بحسب التحقيقات التي يجريها مامور الضابطة

المادة السادسة عشرة. القرارات التي يعطيها مجلس الادارة في الخصوصيات المامور برويتها المتعلقة بالامور الملكية والمالية فقط تجري بواسطة تصديق المقام المشيري اما القرارات التي لا يصادق عليها فتبين اسبابها وتجري بحسب اجاب الصلحة المادة السابعة عشرة. محاكمة المامورين الموجودين في دار السعادة الغير منصوبين بأرادة سنية هي من وظائف مجلس الادارة بموجب نظام محاكمة المامورين

الفصل الثالث

فيما يختص بمجلس فرقة الضابطة

المادة الثامنة عشرة. مجلس فرقة الضابطة ينتخب ضباط عساكر الضابطة ونفرائها ويرى المواد المنفردة للادارة العسكرية بموجب نظام مخصوص بذلك

الفصل الرابع

فيما يختص بامورية الضابطة وادارة التفتيش

المادة التاسعة عشرة. الزورنالات التي ترد الى باب الضابطة تعلق بامورية الضابطة ويرسل ما يلزم ارساله منها لمقام المشيرية وما يعود لمنصرفية دار السعادة اليها المادة العشرون. وظيفة ماموري الضابطة هي اولاً اجراء ما يقتضي من التحقيقات والتدقيقات الاوراق التي تحال اليها من المقام المشيري والاعلام عنها. ثانياً الوجود بوقت اطفاء الحريق. ثالثاً ايجاد الاشخاص الذين تطلبهم الحكومة للباب العالي وباقي الدوائر والولايات. رابعاً سوق الاشخاص الذين تحصل الاشارة من الطرف المشيري بدفعهم وطردهم

الى بلادهم بقرار من المجالس الى محلاتهم
المادة الحادية والعشرون. دائرة التفتيش ترى ما يحال اليها من مواد التحصيلات
والكفالات توفيقاً الى اصولها ونظامها

المادة الثانية والعشرون. دفاتر رسوم تحصيلات المواد الخفوقية والجزاء النقدي الذي
يؤخذ بموجب قوجانات تأتي من المجالس تنظم بذيلها كهيئة اليومية كذلك دفاتر التحصيلات
تنظم وتختتم بمعرفة الكاتب ورفقائه

المادة الثالثة والعشرون. ادارة التفتيش ترسل الدعاوي التي هي من المواد الخفوقية
الى مديرية الضابطة لكي تحيلها الى الشرع الشريف او الى المحلات التي تتعلق بها نظاماً

المادة الرابعة والعشرون. الاشخاص الذين يرسلون من المجالس او من المتصرفيات
وامورية الضابطة لاجل الكفالة ويلزم ربطهم بكفالة في دائرة التفتيش يستحضرون جميعاً
في محل ينقص لذلك ثم يجلبون بالافراد ويتحقق في دائرة اي المراكز والمواقع يمكنهم ان
يعطوا الكفيل وتحرر مذكرة بذلك يوضح بها الكفالة هل هي مالية او شخصية وترسل الى
ذلك المحل

المادة الخامسة والعشرون. سندات كفالات الذين يرتبطون بالكفالة لا تتوقف في المراكز
والمواقع والضابطات بل ترسل سريعاً الى دائرة التفتيش وعندما ياتي السند يعطى الشرع
باعلامه عن وروده واسم الكفيل وشهرتهم وتعيينهم ومحل اقامتهم ثم بعد ذلك تتوضع عليه
التمرو بالبيعة لاجل سرعة ايجاده وقت الطلب ويحصل الاعضاء بامر قريق السندات
وحظها شهراً فشهراً

المادة السادسة والعشرون. جهة عسكرية التفتيش هي عائلة لمجلس الفرقة واستخدامهم
للامورية الضابطة اما استخدام المنتشين الذين يتواجدون في متصرفية دار السعادة واسكنار
وبك اوغلي فهو عائدة الى المتصرفية انما عند لزوم تدبيرهم او تحويلهم تحصل مراجعة لامورية
الضابطة بذلك

المادة السابعة والعشرون. دائرة التفتيش لا تتوقف تحصيلات المواد الخفوقية اكثر
من ثلاثة ايام نهاية ثم تفتش على اصحابها وتسجيلهم وتسلمها لهم واذا تحققت بان اصحابها ليسوا
بوجودهم في دار السعادة تسلمها الى الوزنة بسند لتتوقف هناك وتعطى لاصحابها عندما
يظهرون لكن اذا تحقق بانه قد توقفت حبة الفرد في صندوق التفتيش خلافاً لما ذكر نفع
المسئولية الشديدة على دائرة التفتيش

الفصل الخامس

في إدارة محلات الحبوس

المادة الثامنة والعشرون. مديرا محلات الحبوس المهرران في المادة السادسة يوجدان كلاهما في دائرة محلات الحبوس نهرا وأواحد منها ليلاً ولا يمكن للفارديانية ان يتفكوا عن موقع خدمتهم ما لم يحصلوا على رخصة من المدير

المادة التاسعة والعشرون. مديرا الحبس بحريان النظارة والدقة على طهارة الحبوس ونظافتها وانتظامها وانضباطها ووجود الحائس بحالته لانه يجب اخلاص صحتهم

المادة الثلاثون. قبول الانتخاص الذين يرسلون الى ادارة الحبوس لاجل الحبس بتوقيف على ابراز تحرير الامر اللازم اعطائي من الحاكم والمحلس المخصوصة التي ارسلهم لاجل الحبس والتوقيف او من مشيرة الضابطة الجبلية ببيان توقيفهم حسب الاصول

المادة الحادية والثلاثون. مديرا الحبوس يطبقان الانتخاص الذين يحضرون اليها على تذكراتهم ثم يقبلونهم ومن بعد ان يفيد اسم الشخص الذي يحبس او يتوقف وشهرته وتبعيته وصنعة وشكله وميته وتاريخ وروده ومدة الحبسية التي يحبس بها في دفتر مخصوص بمعرفة الباشكاتب وتعطى له تذكرة مطبوعة لتبقى بينك حاروبة هذه التفصيلات باطرافها يرسل الى الحبس او التوقيف

المادة الثانية والثلاثون. اصحاب النجج والجنبايات يتوقفون في المحلات والمواقع المخصوصة بهم منفردين لكي لا يختلطوا باحد لا داخلاً ولا خارجاً لحد ختام معاملاتهم الاستثنائية بحسب الاوامر التحريرية التي تعطىها الحاكم او المحلس اما ارباب التباحات فيتوقفون في المحلات والمواقع المخصوصة بهم مختلطين ومجمعين

المادة الثالثة والثلاثون. ان الذين يسره المعاملة من المديرين والفارديانية بحق المحوسين والموقوفين ويانون الحركة بخلاف احكام التذاكر التي تعطى من الحاكم والمحلس مسئولون

المادة الرابعة والثلاثون. تجري الدوقله (التفتيش) على المحوسين والموقوفين كل يوم بمعرفة الباشكاتب ورئيس الفارديانية بحضور المديرين او واحد منها وفي كل اسبوع ايضاً بمعرفة عضوين يسميان من ديوان او مجلس التمييز عدا عن ماموري محلات الحبس وبحري الاعتناء والدقة باجراء الاخطارات اللازمة دائماً الى الجهات التي هم متعلقون بها كيلا

تطول مدة احد في الحبس بدون قرار ولا حكم ولا اخراج الذين يقيمون المدة المحكوم عليهم
بها في اليوم ذاته حسب الاصول وعلى ان لا يتمكن احدهم من الدخول او الخروج الى المحابس
والمواقف بدون معرفة المديرين

المادة الخامسة والثلاثون. رئيس الفارديانية يخبر المديرين عن معاملات الفارديانية
الحسنة والسبئية بكل دقة عن حركاتهم وبحسن ايفاء الخدمة التي هو مامور بها ومدير الحبس
بجملان صورة حركة الفارديانية وادارتهم تحت المناظرة والتدقيق على الدوام
المادة السادسة والثلاثون. مدير الحبس مجبور ان يات برسلا الى الترسانة العامة
حالا المحكوم عليهم بالوضع في الكورك بحال وصول الاوامر التي تستلزم من مقدم الصدارة
العظمى بصورة محكوميتهم

المادة السابعة والثلاثون. الاشخاص الذين يرسلون بوزونات من المواقع والمراكز
مساء او في الليل بعد انصراف ماموري المجالس وباقي الدوائر يقبلون في محل التوقيف
موقتاً بموجب بوصلة بنجم الضابط النوبختي الذي يوجد في باب الضابطة ثم تحال زورنالاهم
في اليوم الثاني وتؤخذ بها بوصلات من المجالس والدوائر التي تحال اليها وحينئذ ترجع
البوصلات الوقفية الاولى

الفصل السادس

فما يختص بالمصرفين

المادة الثامنة والثلاثون. المتصرفون يصرفون كل مساعهم واقتدارهم هم وضباط
عساكر الضابطة الموجودين بمعيتهم ونفرائهم ومأمورو التفتيش على حسن محافظة المحلات
الموجودة داخل دوائرها وادارتها واستكمال راحة البلاد واستقرارها

المادة التاسعة والثلاثون. المتصرفون يعتنون بان يجلبوا الى المجالس ما يحال اليهم من
المقام المشعري وما يورد من القاتقامين من الاوراق وما يعود الى المجالس ما يتقدم اليهم من
عرضحالات اصحاب الحقوق والدعاوي وان يسووا ما يقتضي لسايرها ولا يجلبوا الى المجلس
شغلاً ما اصلاً شفاهاً

المادة الاربعون. المتصرفون يرسلون الى المقام المشعري حالا صور زورنالات افضل
والسرقة وسائر الجنايات الجسيمة والوقوعات المهمة

المادة الحادية والاربعون. المتصرفون يعتنون بكل دقة على اخذ اصحاب الجرائم المتنوعة

والقاء القبض عليهم قبل فوات الوقت

المادة الثانية والاربعون. لا يكفي المتصرفون بارسال مامور عند وقوع قتل او سرقة
جسيمة بل يسارعون الى التوجه بذاتهم لاجراء المتقصي عند التزوم

المادة الثالثة والاربعون. المتصرفون يتقاربون مع بعضهم ويستقبلون الأشخاص الذين
يلزم جلبهم وارسالهم في دوائر بعضهم

المادة الرابعة والاربعون. المتصرفون مامورون بانة عند ما يقع حريق داخل دوائرهم
بتعقبه حالاً ويجرون الاعناء والدقة في امر اطفاؤه

المادة الخامسة والاربعون. المتصرفون يتقاربون تحريراً في المواد اللازمة مع مقام
المشيرة ويجرون ما كان في دائر ما ذوتهم من احكام المضابط التي تعطى من مجالس
التميز بموجب نظام المحاكم النظامية ويرسلون ما فوق ذلك بتذاكر خصوصية مع الموقوفات
الى مقام المشيرة

المادة السادسة والاربعون. محافظة جنوس متصرفيات اسكداروبك اوغلي وحكيمه
هي محاولة الى اكبر ضباط العساكر الضابطة الموجودين في ذلك الموقع وصورة ادارتها بموجب
نظامها الخصوصي الى مدير الحبس تحت نظارة المتصرفين

الفصل السابع

فبا يختص بالقائمين

المادة السابعة والاربعون. القائمون ماذنون بان يجروا الجزاء الذي تعينه المحاكم
النظامية بالحبس عنا عن الدعاوي التي تنظر في مجالس القائمين والمضابط التي تعملها
المجالس بهذا الخصوص تعطى الى القائمين والقائمين ويجرون اجابات ما كان منها داخل
ما ذوتهم اما اصحاب الجرائم الذين يلزم حبسهم بما يفوق ماموريتهم فيرسلونهم الى المتصرفين
مع مضابطهم سوية

المادة الثامنة والاربعون. القائمون لابقونون المتجاسرين على الجنابات الجسيمة مثل
القتل والسرقة بل يجرون ما يمكنهم من التعقيقات عليهم ويرسلونهم الى مركز المتصرفية حالاً مع
مضابطهم المحررة من المجالس

المادة التاسعة والاربعون. القائمون والذين يرفقهم من ضباط عساكر الضابطة
ونفرائها وماموري التفتيش يصرفون كل مساعيمهم وانذارهم في سبيل حسن المحافظة على

الحالات التي هي داخل دوائهم وإدارتها واستكمال راحة البلاد واستقرارها
 المادة الخمسون . القائمون يعثنون بان يحملوا الى المجالس ما يحال اليهم من طرف
 المتصرفين وما يرد اليهم من المراكز والمواقع من الأوراق وما يعود الى المجالس ما يتقدم اليهم
 من عرضات اصحاب الحقوق والدعاوي وان يجروا نسوية ما يقتضي للباقي منها ولا يحملون
 الى المجالس شغلاً ما شغاهياً بالكلية
 المادة الحادية والخمسون . قائمميات الفانخ وايوب والمجزر وقرتال تراجع راساً في
 الامور الضبطية والملكية متصرفية اسكدار وقائمات دار السعادة وبكى كوى والناطه
 وقائمات بك اوغلى وبكفوز فقط تراجع المتصرفية المذكورة في امور الضابطة وقائمات
 قرتال وبكفوز فقط تراجعان في الامور المالية قائمميات المشيرة اما المحركة في الامور الملكية
 والمالية فتكون بما يوافق النظامات الكائنة بحق وظائف القائمات في نظام الولاية
 المادة الثانية والخمسون . كافة العرضات التي تقدم الى مشيرة الضابطة والمتصرفين
 وللقائمات تنفيذ بد قدر مخصوص مثل سائر الأوراق

الباب الثاني

فيما يختص بالحاكم النظامية

الفصل الاول

متعلق في صورة تشكيل الحاكم النظامية *

المادة الثالثة والخمسون . ما يوجد في نظارة مشيرة الضابطة من الحاكم النظامية هو
 عبارة عن ديوان التمييز ومجالس تمييز متصرفية دار السعادة وبكى اوغلى واسكدار وكججه
 ومجالس الدعاوي الموجودة في القائمات

المادة الرابعة والخمسون . ديوان التمييز يتركب من رئيس واحد وستة اعضاء مسلمين
 وغير مسلمين وفترين مهيئين ومعينين باشكاتب وانكجي كاتب وفتران مستنطقان وقلم واحد
 المادة الخامسة والخمسون . مجلس دعاوي القائمات يتركب من رئيس واحد واربعة
 انفار اعضاء مسلمين وغير مسلمين وكاتب بقدر اللزوم

المادة السادسة والخمسون . مجالس التمييز تتركب من رئيس واحد وستة اعضاء مسلمين وغير

* نظام محاكم دار السعادة الذي حصل التكرم بتأسيسه بموجب ارادة سنية بتاريخ ٢٠ رمضان سنة ١٢٨٨
 قد فسخ بالكلية كامل الاحكام المندرجة في هذا الفصل الاول وفي الفصل الثاني والثالث

مصلين وعلة ميزين وبميتها باشكاتب واحد وابكجي كاتب ويستنظفون وكتبه بفدر الزروم

الفصل الثاني

فيما يخص بوظائف ديوان التمييز

المادة السابعة والخمسون . وظيفة ديوان التمييز في عين وظائف ديوان تمييز الولاية المتعلقة بالمواد الجزائية حسبها تبين ذلك في نظام الحاكم النظامية

الماد الثامنة والخمسون . الدعاوي التي تحدث من المنشورات التي تقع بواسطة الجرائد ضد الأفراد تعود رؤيتها والحكم بما تقتضيه وإعلامة تطبيقاً لنظام المطبوعات الى ديوان التمييز
المادة التاسعة والخمسون . الاوراق التي تحال الى ديوان التمييز توضع عليها التبرو والتبعية وتنفيذ بدفتر مخصوص ومذا التبريد يكون عبارة عن بيان تاريخ التبريد واسم الطرفين وشهرتها وتايعيتها ومحلات اقامتها وكيفية الدعوى ثم تنقل ايضاً ثمة التبريد وتاريخه اشارة على ظهر الاوراق
المادة الستون . من بعد ان تفهم كيفية المواد المحولة الى ديوان التمييز وتتحقق بفدر الممكن في اول الامر بين اساس التفتقات وبحال الى ميزين لاجل استنطاق من يلزم استنطاقهم
المادة الحادية والستون . يوجد في ديوان التمييز مامور واقف على الامور الخفية والقانونية لاسم الدولة ليكون بصفة مدع ضد الارباب المجالس

المادة الثانية والستون . بعد ان يفيد الميزون نومرو المواد التي تحال لم واسماء الاختصاص الذين يتوقفون وشهراتهم وتايعيتهم واشكالهم وهياتهم وجنهم ونهاتهم بطريق الاجمال في دفتر مخصوص يجرون م والمستنطقون الموجودون برفقهم تسوية التدقيقات الاستنطاقية ومعاملاتها توفيقاً الى اصول ذلك ونظامه

المادة الثالثة والستون . يمضي الميزون مع المستنطقين والكتاب سوية خلاصة الاستنطاقات التي يعملونها عندما يجرون المواد التي هم مامورون بها ويشمون التدقيقات اللازمة عليها ويعطونها الى ديوان التمييز ثم حين خلاصة قراءة الخلاصة في ديوان التمييز والمذاكرة بها بمواجهة الطرفين ومحكماتها يكون الميزون الموجودة امائهم في الخلاصة حاضرين ايضاً
المادة الرابعة والستون . من بعد ان تجري التدقيقات الاستنطاقية في المواد الجزئية والكلية التي تحال الى ديوان التمييز لا يعطي الحكم بواسطة قراءة الخلاصة التي يعطيها الميزون بل يستعصر الطرفين والميزون والشهود وحينئذ يعطي الحكم بعد المذاكرة واجراء التدقيقات واكملها مواجهة

المادة الخامسة والستون . بما انت مشيرة الضابطة ماذونة بالحس والفوقيف لحد
اللاث سنوات التي في نهاية درجات المجازاة بالحس حسب احكام نظام المحاكم النظامية
فالمضابط التي تعمل من ديوان التمييز حاوية الحكم بذلك تعطى الى مقام المشيرية ويجري
ايجابها من طرف المشيرية اما المضابط المعطاة بيجنابات تستلزم جزاء اشد من ذلك فتتقدم
الى الباب العالي

المادة السادسة والستون . ينظم في كل شهر زورنال مذييل بمضبطة ويتقدم الى مقام
المشيرية لكي يتقدم للباب العالي ميثاقا بوجه الاختصار اسم المدعين والمحكوم عليهم في المواد
التي رويتها في دائرة ماذونية ديوان التمييز وشهرانهم وتابعينهم وصورة الادعاء وجمعهم ونهائهم
وتاريخ ورودهم وتوقيفهم ومطابقة وقوع القرار على مئة حيسهم وتوقيفهم لاي بند من بنود
قانون الجزاء الهايوني

المادة السابعة والستون . تنظيم وتسوية معاملات ما يخرج من الاوراق والمضابط
التي تحال الى ديوان التمييز وتسوى ايجاباتها تكون بنظارة الباشكاتب ومعرفة القلم الموجود
بمعينه تعاقبا الى الاصول المينة في نظام الولاية اما المستولية التي تحصل من الشويش
والاغشاش فتعود على الباشكاتب

المادة الثامنة والستون . وظيفة مجلس التمييز في عين وظيفة مجالس تمييز الولاية بالنظر
الى الامور الجزائية على الوجه المبين في نظام المحاكم النظامية
المادة التاسعة والستون . احكام مواد هذا النظام من المادة الحادية والستين لحد المادة
السادسة والستين تجري ايضا بحق مجالس التمييز

الفصل الثالث

فما يخص مجالس دعاوي القاتنميات

المادة السبعون . وظائف مجالس الدعاوي في عين وظائف مجالس دعاوي القضاوت
بالنظر الى الامور الجزائية على الوجه المبين في نظام المحاكم النظامية
المادة الحادية والسبعون . لا يوجد في كل من مجالس الدعاوي مدعي عمومي بصورة
دائمة ولكن احد ماموري التفتيش الموجود بين جمعية المجلس يقوم بهذه المامورية لدى الافتضاء
بحسب استنساب المجلس

الفصل الرابع

فيما يختص بامور المحاكمات

المادة الثانية والسبعون. المجالس تستغل بروية المصالح في الاوقات المعبنة كل يوم وروساؤها تبين بموجب اعلان تعيين ساعات فتحها وقفلها في موسمي الصيف والشتاء اعني مرة في كل ستة شهور

المادة الثالثة والسبعون. هذا الاعلان يكتب بلسان وعبرة تفهمها الخلق ويتعلق في الديوانخانات ويندرج في الجرائد

المادة الرابعة والسبعون. المجالس تنفع من طرف الرئيس في الوقت والساعة المعينين في الاعلان بدون توقف واذا وجد احد من الاعضاء لا ياتي بوقتو يعامل كما ياتي

المادة الخامسة والسبعون. اذا لم يحضر احد الاعضاء في وقت فتوح المجلس بدون عذر مقبول فيقيد الرئيس الكيفية في دفتر ضبط المحاكمات ويرسل له ورقة طلب بالحال واذا لم يات بذلك الوقت ايضا بضع اشارة ذلك بدفتر الضبط ويرسل له ورقة تأكيد اخرى فاذا لم يظهر ولا هذه اثر ايضا تبين حينئذ واقعة الحال بمضبطة من النائبات الى المتصرفيات ومن المتصرفيات الى مقام المشيرة

المادة السادسة والسبعون. يمكن تعيين وكيل من طرف المدعي او المدعى عليه في دعاوي الحقوق الشخصية المنبثقة عن الجنايات ويمكن ايجاد وكيل لاجل المدافعة في المحاكمات الجزائية بشرط ان يكون ذات المنهم حاضرا فيها

المادة السابعة والسبعون. يلزم الوكيل الذي يتعين ان يبرز ورقة وكالة بصورة رسمية مخنومة من الاصيل او مضادة منه ومصادقا عليها من المحل الرسمي المنسوب اليه ان يكون مقبدا وان يكون من تبعة الدولة العلية مطائنا

المادة الثامنة والسبعون. لا يمكن للرئيس ولا للاعضاء ولا للكتاب والمميزين والمستنظنين ولا لضباط العسكرية وفرائطها ان يتركوا في الدعاوي التي ترمى في المجالس انما يمكنهم ان يكونوا اصلا بحضور المحاكم في دعاويهم الشخصية الذاتية ووكلاء لزوجاتهم ولا بناتهم ولا بناتهم هم ذواتهم ولا جنابهم ولا اولادهم واحفادهم وان يروا بطريق الوصاية دعاوي اليتام الذين هم تحت وصايتهم التي تكون من هذا التثيل غير انه لا يمكنهم ان يكونوا وقتئذ بصفات ماموريائهم الرسمية

المادة التاسعة والسبعون. اذا كان لا يمكن جلب واستنطاق الطرفين او احد الطرفين

بالذات لعدم شرعي فتوجه حيثئذ احد المخبرين وواحد من المستنظفين ومما يرتقبش الى بنو سوية وياخذون تقريره ويضبطونه وبعد ان يمضوه على تذكرة الضبط بمضبها هولاء المأمورون ايضا واذا كانت المادة مهمة فيتمعن واحد من الاعضاء ويرسل معهم ايضا المادة الثمانون. الرئيس او احد من الاعضاء ينتخبه بالملاباة يستجوب الطرفين ومن يلزم من المخبرين بحسب الترتيب ولا يندخل احد خلافة في اثناء هذا الامر ثم بعد ان تستوفي الذات المستجوبة سؤالا عنها يزيل غيرها اذا اراد ما يكون باقيا من المشكلات ايضا المادة الحادية والثمانون. لا تمكن المباشرة في المذاكرات ما لم يكن موجودا ثلثا هيئة المجلس المادة الثانية والثمانون. لا يجوز التثبت بمصلحة الطرفين في اثناء روية الدعوى بل يحكم بها توفيقا الى النظام والقانون

المادة الثالثة والثمانون. يجتنب بيان رأي باي نوع كان لاحد الطرفين او عليه عند روية الدعوى ومحاميتها اذا كان لا زال لم يشرع بالمذاكرة فيها

المادة الرابعة والثمانون. الرئيس والاعضاء يجنبون المخاطبات والمباحثات الخصوصية في اثناء المحاكمة ويكون خطابهم دائما مع العموم

المادة الخامسة والثمانون. عند ختام المحاكمة يخرج الطرفان الى الخارج ويجمع الرئيس اراء الاعضاء متى وصلت المصلحة الى درجة الحكم

المادة السادسة والثمانون. الرئيس يبين رأيه بعد الجميع وعند تساوي الاراء في الحقوق الشخصية يترجح الطرف الذي يكون الرئيس فيه اذا كان الرئيس داخلا

المادة السابعة والثمانون. الرأي يعطى على القضية اما بالاتفاق واما بأكثرية الاراء من طرف الاعضاء لكن الاكثرية المضادة للجرمين في المواد الجنائية تعتبر باتفاق ثلثي الاراء على القليل

المادة الثامنة والثمانون. ما يعطى من الاحكام بدرج حالا في جريمة الضبط ويتبايع من الرئيس الى الطرفين

المادة التاسعة والثمانون. عندما يكون الرئيس غائبا يتوكل عنه من كان اقدم الاعضاء الموجودة

المادة التسعون. الرئيس او الاعضاء الذين لا تنفق اراؤهم في الدعاوي التي يحكم بها بواسطة الاكثرية ممنوعون ان يتكلموا فيها خارجا

المادة الحادية والتسعون. امور ضبطية المجالس محالة الى الرئيس في اثناء المحاكمات المادة الثانية والتسعون. المحاكمات تكون علنية والاشخاص الذين يوجدون من

الخارج لاجل استماع المحاكمة يفنون مع رعاية الاصول والاداب وبلقزومون السكوت ما لم يستجوبوا من طرف الرئيس واحد الاعضاء واذا حصلت حركة مخالفة لذلك ووجد من لم يطع تنبيه الرئيس فيطرد من المجلس بامر الرئيس

المادة الثالثة والتسعون الذين يجاسرون على بعض المحركات التي تمس ناموس الرئيس والاعضاء او غيرهم من ماموري المجلس او تخيفهم يتوقفون حالاً بامر الرئيس وينترب جزاؤهم قانونياً المادة الرابعة والتسعون لا يجوز للرئيس ولا للاعضاء والكتاب او غيرهم من المامورين ان يشتغلوا في اثناء المحاكمة بامور اخرى خارجة عن المواد الموضوعة للبحث

المادة الخامسة والتسعون لا يجوز للطرفين ولا لاحد من المخبرين ان يتكلم بشي مخفية مع الرئيس او واحد من الاعضاء في اثناء المحاكمة

المادة السادسة والتسعون تمسك جريئة في كل مجلس لاجل ضبط ما يقع من المذكرات ويلزم بان تكون كل ورقة من اوراق هذه الجرائد منيرة ومخنومة بختم المجلس المادة السابعة والتسعون تضبط في اول الامر على ورقة خلاصة التفتيقات والمذكرات والاوراق التي تبرز من الطرفين وتاريخ ذلك النهار وقرعة الورقة التي كانت مبدأ التفتيقات واسماء الاعضاء الموجودة ثم يميزها بالاشكاك وبصحتها وتنتهي قرئت وقيلت من المجلس تدرج بعينها في جريدتها الخصوصية بطرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون ويضي بذيلها الرئيس والاعضاء المحاضرون في اثناء المحاكمة والباشكاك

المادة الثامنة والتسعون بعد تنظيم مضبطة احد القرارات تحفظ بمعرفة الباشكاك الاوراق المتعلقة بذلك القرار التي يلزم ان تبقى في المحكمة

المادة التاسعة والتسعون اوراق الضبط تُخذ اساساً في ما يعمل من المضابط ويُدرج في متن كل مضبطة تاريخ العرض حال وقرعة ومآله واسم الطرفين وشهرتها ومحل اقامتها وتابعيتها وصنعتها وصفاتها مع خلاصة الدعوى وما وقع من تحقيقاتها وتبين ما اعطي عليها من الحكم والقرار واسبابها القانونية

المادة المائة من بعد ان تؤخذ الى القلم مسودة المضبطة تعطى الى الباشكاك ثم يقرأها الباشكاك الى المجلس فاذا قبلت يضي عليها مع رئيس المجلس سوية ويعطى الى القلم لاجل التبييض

المادة المائة والواحدة من بعد ان تتبييض المضابط وتختتم من طرف الرئيس ان الاعضاء تعطى الى موقع الاجراء ثم تجمع المسودات وتجلد كل شهر على احد تو لاجل الحفظ

نظام شورى الدولة الاساسي *

صورة الخط الهايوي

فليعمل بموجب

المقدمة

لما كان اجراء الاصلاحات التي يرى لها لزوم في اصول وفروع ادارة امور الدولة العلية كافة تدريجياً وجريان المصالح التجارية سواء كانت تتعلق بالدولة او بالتبعية والمواد الكلية المتعلقة بعمار الملك وما يتفرع عنها في المحور الالائي ملتزماً جميعاً للغاية لدى حكمة الحضرة الملوكانية وجد من اهم اسباب الوصول الى هذا المطلب العالمي النظامات الاساسية لشورى الدولة التي كان تشكيلها من اقتضاء الاوامر الصائبة الصادرة من حضرة مركز الخلافة العلية على الوجه الآتي بيانه

المادة الاولى . قد تشكل مجلس مسمى بشورى الدولة ليكون مركزاً للمذاكره بموجب المصالح الملكية

المادة الثانية . شورى الدولة مأمورة اولاً بان تدقق في القوانين والنظامات كافة وتنظم لوازمها . ثانياً ان تدقق في المصالح الملكية وتعرض قراراتها عليها في الدرجة التي هي مأمورة بها قانوناً ونظاماً . ثالثاً ان ترى الدعاوي التي تكون فيها بين الحكومة والناس رابعاً * ان تدقق وتحكم في الاختلافات التي تظهر فيما بين مامورى الدعاوي وبين مامورى الادارة في امر تمييز المحكة او المجلس الذي يرى الدعوى وينصلها . خامساً ان تعطي رايها على الاوراق والقراري التي تاتي اليها من الدوائر فيما يتعلق بالقوانين والنظامات الموضوعة . سادساً ان تحقق احوال ومحامكات مامورى الدولة سواء كانت ذلك بحسب ارادة سنية تعلقت به من الحضرة السلطانية او بمنقضى احكام القوانين والنظامات . سابعاً ان تبين رايها في كل نوع من المصالح والمسائل التي تتعلق بها الارادة السنية او تطلب بافادات

* حيث قد تمت شورى الدولة بموجب الارادة السنية الصادرة بتاريخ سلخ ذي القعدة سنة ١٢٨٨ الى ثلاثة دوائر تسمى التنظيمات والمحامكات الداخلية وترتبت وظائفها ووزارتها وتركت هبتها بحسب ذلك التفسير فقد تغير بالكلية ما كان متعلقاً بتشكيلها من بنود هذا النظام

* قد وقع حكم هذه الفقرة الرابعة المادة الثالثة من نظام داخلية شورى الدولة المورخة في ٢٥ محرم

سنة ١٢٨٦

الفصل الاول

فيما يختص بصورة تشكيل دائرة المحاكمات ووظائفها

المادة الاولى - دائرة المحاكمات تتركب من رئيس ثان واحد وستة اعضاء وثلاث معاونين وفرنسين مستنظفين وملازمين بقدر التزوم واحد المعاوين يكون باشكاتب الدائرة

المادة الثانية - يتعين ايضا لدائرة المحاكمات ذات واحدة من اعضاء كل من سائر دوائر شوري الدولة لتتواجد بها في المذكرات عند الانقضاء

المادة الثالثة - وظائف دائرة المحاكمات هي اولاً حل الاختلافات المتكوفة فيما بين ماموري الدعاوي وماموري الادارة في قضية تميز المحكمة او المجلس الذي ينبغي ان يرى الدعوى وينصلها او في ما بين دوائر الادارة فقط من جهة الامور المتعلقة بالدعاوي

ثانياً استئناف ورؤية الدعاوي التي تحدث في ما بين دوائر الادارة والناس ويحكم بها في مجالسها المختصة ثم بزيادة رؤية الدعاوي التي تكون من هذا القليل وتحال اليها بسبب اهميتها - ثالثاً اجراء ما يحال الى شوري الدولة من محاكمات المامورين المتهمين باحوال تتعلق بوظائف مامورياتهم - رابعاً التدقيق والحكم في ما كان من محاكمات المامورين التي ترى في مجالس ادارة الولاية موقوفاً بحسب نظامه على تمييز شوري الدولة ولتصديقها - خامساً استئناف ما كان قابلاً للاستئناف ما ينفع من احكام وقرارات مجالس ادارة الولاية بحسب محاكمات مثل هذه بحسب الاستدعاء

المادة الرابعة - حيث ان محاكمة الموجودين في ماموريات خصوصية كالمصرفيين ومفتشي الاحكام والدفتردارية والمعاوين والمكتوبجية وجميع حكام الشرع الشريف وماموري الامور الروحانية ومن كان فوقهم من اصحاب المناصب تتوقف على الامر والاحالة من مقام الصدارة العظمى على الوجه المهرر في المادة الخامسة من نظام محاكمة المامورين فلا يجوز بان ينوضع احد منهم تحت المحاكمة في شوري الدولة بدون احالة ذلك اليها بامر

المادة الخامسة - عندما تظهر دعوى على دائرة من دوائر الادارة ينبغي ان يتعين وكيل من طرفها ويرسل لدائرة المحاكمات ليهكون موجوداً في رؤية الدعوى بزيادة واستئنافاً وفي اثناء الحكم والقرار ايضا

المادة السادسة - اذا ما امكن ان يحضر المدعي الى المحاكمات في اثناء رؤية دعوى محالة الى دائرة المحاكمات وكان ذلك مييماً على اسباب ضرورة فيجوز ان يعين وكيلاً من

والحكومة فهي ترى في الدائرة التي تتعلق بها وهناك تفصل ويجري الحكم عليها
 المادة الرابعة. بما ان مأمورية شورى الدولة هي المذاكرة والتدقيق في الخصوصيات
 التي تحال اليها على ما قد تبين في المواد السابقة وإجراءاتها عائدة الى الدوائر والمأمورين
 المختصة بهم لا يكون لما حق بان تتداخل بنوع ما في الامور الاجرائية انما هي ماذونة فقط
 بالنظارة على اجراء القوانين والنظامات اما واذا قدر وقوع سوء في اجراءاتها تبين حينئذ
 الحال لمن يلزم ان تبين لهم ذلك

المادة الخامسة. كل دائرة تجري قرارات المصالح المأمورة بها وتعرض المضبطة التي
 تعطيها بشأنها انما يلزم ان يختم ايضا بختم شورى الدولة الكبير على المضابط التي تختم برأي
 دائرة واحدة فقط واذا كان الرئيس الاول حاضراً بنفسه فيختم بختمه الذاتي مضابط المواد
 التي تحصل بها المذاكرة ثم لا يمكن عرض المواد المتعانة بالقوانين والنظامات الاساسية مالم
 تفصل بها المذاكرة في هيئة المجالس العمومية

المادة السادسة. شورى الدولة تكون تحت رئاسة ذات من الوكلاء الفخام يوجد بهيئة
 خمسة رؤساء ثانويين وباشكاتب واحد ويوجد في كل دائرة لا اقل من خمسة اعضاء
 ولا اكثر من عشرة فلا يكون على هذه الجهة في عموم المجلس اكثر من خمسين عضواً ومن
 ثم تنقسم الاعضاء الموجودة بحسب اهمية الدوائر بحيث لا تنقص كل دائرة عن خمسة اعضاء
 على الوجه المجرر

المادة السابعة. ينتخب الرئيس والرؤساء الثانويين والباشكاتب واعضاء المجلس
 ويتعينون بأرادة سلطانية وينصبون بفرمان عال

المادة الثامنة. يكون في كل دائرة من دوائر شورى الدولة خمسة معاونين وخمسة
 ملازمين ينتخبون من الكتبة الموجودين وغيرهم من ارباب اللياقة وتقسم اقسامهم بحسب
 الدوائر الخمسة ايضاً

المادة التاسعة. يتذكر الرؤساء مع الاعضاء اما معاونون فهم مأمورون بان
 يستخلصوا المصالح التي سوف تجري مذاكرتها وكذلك الملازمون يضبطون المذاكرات ايضاً
 ويكون احد معاوني كل دائرة باشكاتب على تلك الدائرة

المادة العاشرة. قرار المصالح التي تحصل المذاكرة بها سواء كان ذلك في الدوائر ان
 في هيئة المجلس العمومية تعطى بأكثرية الاراء ويكون لكل من الرئيس والاعضاء رأي واحد
 بوجه المساواة وفي اية مادة طلبت اكثرية الاراء مراجعة الراي الخفي ينبغي استحضار

الاراء فيها بتلك الطريقة

المادة الحادية عشرة. يترأس رئيس شورى الدولة على هيئة المجالس العمومية اما في غيابه
فيترأس واحد من الرؤساء الثانويين

المادة الثانية عشرة. اعضاء شورى الدولة من اية رتبة كانوا هم متعاونون في المجلس
بالحقوق والصلاحيه المائدة لما مورياتهم

المادة الثالثة عشرة. سوف تحصل المذاكرة في هيئة شورى الدولة العمومية باصول
مذاكرات شورى الدولة وصورة جريان امورها التحريرية ويعرض بها نظام مخصوص

المادة الرابعة عشرة. يجوز تعديل هذا النظام الاساسي لشورى الدولة بارادة سنية دولياً
ومتى نظر لذلك وجوب صحيح

في ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٤

نظام شورى الدولة الداخلي *

المقدمة

ان احكام المادة الثانية والرابعة من النظام الاساسي الذي نظم بمخصوص صورة ترتيب
شورى الدولة وتشكيلها واعلان بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ موضح اعلامها بمخطط المحضرة
السلطانية الهايوني قد تعدلت اذ قد اتحدت دائرتا الملكية والمعارف واعتبرت دائرة واحدة
تسمت بدائرة الداخلية والمعارف ثم تشكلت دائرة جديدة ايضاً عنوانها (دائرة المحاكمات)
لتكون مرجعاً للمحاكمات العائدة الى شورى الدولة ومحولة اليها من جهة امور الادارة ولذلك
كان هذا النظام يبين صورة تشكيل وترتيب ووظائف دائرة المحاكمات واصول مذاكرة
هيئة باقي الدوائر العمومية ومراتب ووظائف رئاسة شورى الدولة والرؤساء الثانويين
والاعضاء والباشكاتب والمعاونين والملازمين ا.ا. ما كان غير مخالف للتعدلات المشروحة
من احكام مواد النظام الاساسي فيبقى جارياً على ما كان عليه

* بموجب الارادة السنية الصادرة بتاريخ سلخ ذي القعدة سنة ١٢٨٨ قد قسمت شورى الدولة الى
ثلاث دوائر وذلك لتغيرت الاحكام المنصوص بتشكيلها في هذا النظام كما يبين ذلك في شرح النظام الاساسي

تقع من طرف الدوائر العالية وإن تجلب القومسيونات التي تخصرها الى دار المعادة مركبة بحسب الاقتضاء من ثلاثة او اربعة انفارنهاية ما يكون منتخبين من الاعضاء الموجودين بكل مجلس وتقرر معهم مواد مضبطة الاصلاحات التي تحصل مذاكرتها في اجتماع المجالس العمومية التي تجتمع في كل سنة في مراكز الولايات بمنتهى نظام الولاية وجميع هذه الامور والمصالح تحال اليها من مقام الصدارة بحسب الاصول وهي تعلق اليها قرارها عليها بمضابط ويوجد في المجلس الذي يصير اجتماعه الرئيس الثاني لشورى الدولة ومعه ذات واحدة من اعضاء كل دائرة لاجل اجراء التدقيقات على الايرادات والمصارف ودفاتر المحاسبات العمومية من طرف نظارة امور المالية المحلية

المادة الثالثة. شورى الدولة تنقسم الى خمسة دوائر واول هذه الدوائر ترى القضايا المتعلقة بالامور الملكية والضابطة والبحرية يعني انها مأمورة بان تدقق في النظامات والقوانين التي تعمل من طرف دوائرها المخصوصة المتعلقة في الامور الملكية والضابطة والقوى البرية والبحرية وترسل بحسب نظامها الى الباب العالي ثم تحال الى شورى الدولة وتذاكر كذلك بتسوية المخصوصات المعروفة المتعلقة بحسن جريانها

الثانية. ترى امور المالية والاوقاف يعني انها مأمورة بان تذاكر وتدقق على المصالح التي تحال كذلك الى شورى الدولة رسماً فيما يتعلق بالنظامات والقوانين المختصة باخذ اي نوع كان من واردات الدولة وتخصيصها والحفاظة على اموال الخزانة وحسن ادارتها وعلى عموم ادارة الاوقاف

الثالثة. الدائرة العدلية ووظائفها عبارة عن مطالعة القوانين المختصة بالحقوق العادية ونظامات الحاكم والمجالس والنظامية التي ترى هذه الحقوق العادية وان تنظها وتدونها وان تفصل الاختلافات التي تقع بين المأمورين بخصوص تمييزها للحاكم على ما تبين في المادة الثالثة وتحكم بها

الرابعة. موضوعة لاجل الامور النافعة والتجارة والزراعة اما وظائفها فهي ان تذاكر بتسوية الطرق والمعابر والابنية العمومية وتنظيمها في المخصوصات المتعلقة بتوسيع امور التجارة والزراعة وفي ما يعطى لذلك من الامتيازات والمقاولات وان تجري التدقيقات اللازمة على ما ذكر

الدائرة الخامسة. المعارف وهي مأمورة ايضاً بانتشار التربية العامة وان تذاكر في الامور العائدة من هذه الجهة للمكاتب والمدارس الملكية اما الدعاوي التي تكون فيما بين الناس

طرفه بصفة تقبلها الى الدائرة

المادة السابعة. لا يمكن ان تحصل المباشرة بالمذكرات
حاضراً الرئيس الثاني ومعه اربع ذوات من الاعضاء ثم يعطى
الدعوى الاعتيادية باتفاق الاربعة في المحاكمات الجزائية .
المادة الثامنة. كما ان قرارات شورى الدولة لا تكون قد
الاصالية كذلك اجراء المحكم والقرارات اللاحقة بالدعوى في
بالصدق من مقام الصدارة العظمى وصدر ارادة المحضرة
المادة التاسعة. يلزم ان تكون وجوه الاعتراض على المحكم
الدعوى التي يستدعي استئناف رؤيتها في دائرة محاكمات شورى
العرضحال الذي يتقدم من طرف المستأنف

المادة العاشرة. الذين يستنطقون في دعوى محالة الى
تترتب قبل المحكم من جهة المحاكمة ينبغي ان يستجوبوا في جمعية
مستنطقون ثم من بعد ان يمضى الاستنطاق وتحصل المصادقة عليه
والمستنطقين يعطى الى رئيس الدائرة الثاني ليكون اساساً لاجراء
المادة الحادية عشرة. يجب ان تجلب لدائرة المحاكمات ذات
دائرة كانت من سائر الدوائر التي تتعلق بمصلحتها وجنس
ترى في دائرة المحاكمات لتكون تلك الذات موجودة في اثناء
مضبطة المحكم التي تعمل بحق تلك الدعوى على ما تبين في المادة
المادة الثانية عشرة. اصول محاكمات دائرة المحاكمات سواء
في الامور الاعتيادية تجري تحت ما يعمل من النظام المخصوص

الفصل الثاني

في بيان انواع درجات المواد التي ترى في
دوائر شورى الدولة

المادة الثالثة عشرة. كل دائرة هي مأمورة بان ترى المصا
قوانين الدولة ونظاماتها المرعية وان تخرج وتنفض الاشغال
ذلك واسبابه

المادة الرابعة عشرة. دائرة الداخلية تطالع لائحات النظامات والقوانين المعمولة من طرف دوائرها الخصوصية المتعلقة بالامور الملكية والضابطة والقوة البرية والبحرية وتدقق فيها وتعرض عما يكون من المواد المتعلقة بوظائف نظارة الداخلية الجبلية المحول التدقيق عليه الى شورى الدولة من الامور الاجرائية وعن اسباب عزل وازوم محاكمة من يلزم عزله وابداله ومحاكمته من ماموري الملكية وكذلك يعود الى دائرة الداخلية ايضا التذاكر بالاشياء التي يحصل الاستئذان عنها من طرف نظارة المعارف في ما يخص تشكيل المكاتب ودور الفنون ودور المعلمين والاصلاحات التي تعقد بدرجات مختلفة وباعطاء المكافاة لمولفي الكتب والرسائل وترجمتها واصحاب الاختراعات العلمية عنا من الامور الماذونة باجرائها اصولاً ونظاماً نظارة المعارف الجبلية

المادة الخامسة عشرة. دائرة المالية هي مأمورة بان تنظم لوائح النظامات التي يلزم تاسيسها سواء كان ذلك لخزينة المالية الجبلية او خزينة الاوقاف الهايمية وباقى الدوائر والخزائن ذات التخصيصات والمصاريف بموجب اشعارات رسمية من طرف النظارات والامانات والولايات التي تتعلق بها وان تدقق على درجة ازوم واقتضاء المعاشات التي يلزم تخصيصها خارجاً عن ميزانية كل دائرة لاجل ماموري امور ماليتها وعلى ما يعود التدقيق عليه الى شورى الدولة من المصاريف والتخصيصات الواجبة اخباراً خارجاً عن ماذونية النظارة والولايات النظامية وان تذاكر في قضايا وضع الابرادات الجديدة والقاء ما كان موجوداً منها وتترتبة بدرجات المصاريف التي تقع فوق العادة لاجل الامور المتعلقة بادارة الاوقاف وتعبير الخبرات والمبرات

المادة السادسة عشرة. دائرة العدلية مأمورة بان تطالع تاسيس القوانين والنظامات المتعلقة بالمحاكم النظامية وبالدعوى التي ترى فيها وان تعدلها وتنظيها وتنشئ لوائحها

المادة السابعة عشرة. تطالع في دائرة النافعة اللوائح والتقارير التي تتقدم من طرف دوائرها الخصوصية في ما يخص تنظيم الطرق والمعار والابنية العمومية وتسويتها وتوسيع امور التجارة والزراعة وانشاء الطرق الحديدية وعمل المين وتاسيسها وتطهير الانهار والبحيرات وتشغيل الواورات في البحور والانهار وتشكيل اية شركة كانت وتنظيم الامور المتعلقة في ادارة المعادن والامناولات التي تعقد في ما بين مؤسسي القومانيات التي تعرض تمهدا على هذه الاساسات وبين السلطنة العتية وبشروط ما يعطى لم من الامتياز وتذاكر بذلك

المادة الثامنة عشرة. المواد التي تتضمنها اللوائح التي تحضرها أعضاء المجلس العمومي الذي يجلب من الولايات في كل سنة تحصل المذاكرة بها منهم في الدوائر التي تتعلق بها

المادة التاسعة عشرة. عندما تلزم مطالعة القوانين والنظامات المحولة الى شوري الدولة في ما يتعلق بالنصايب المبينة في هذا الفصل او المذاكرة في مادة اساسية يجلب مامور من الدائرة التي هي مرجع تلك المصلحة ويعطي عنها التارامعة بالسوية. اما ما يلزم تنقيح وتصحيح من لوائح مثل تلك القوانين والنظامات فتحصل الخابرة عنها مع النظارات التي تنسب اليها ثم بعد ان تتعدل وتنظم تعرض لموقع الاجراء

الفصل الثالث

في بيان انواع المصالح التي تحصل بها المذاكرة في
هيئة شوري الدولة العمومية

المادة العشرون. الامور التي تحصل المذاكرة بها في الهيئة العمومية هي قسمان اساسيان اولها يتعلق في وظائف دائرة المحاكمات والثاني في امور الدوائر الاخرى وسوف نشين في الفصل الخامس صورة اجتماع الهيئة العمومية لاجل المذاكرة في المصالح العائدة الى هذين القسمين

المادة الحادية والعشرون. الامور التي تعرض على الهيئة العمومية من مصالح دائرة المحاكمات هي عبارة عن فصل وحل ما كان اكثر اهمية من الاختلافات التي تقع بين المامورين فيما هو عائد لتمييز المحاكمة على ما قد تبين في المادة الثالثة وعن القرارات التي تعطى باعطاء دراهم اكثر من مائة الف غرش نقداً او خصماً من طرف الدولة ناشئة عن تضمينات او تقريلات او غير ذلك من الاسباب المنتجة الى اية دعوى كانت وعن اقصايبا التي ينظر اليها مقام الرئاسة لازماً من المحاكمات الجزائية بحسب اهميتها وجسامتها اما اذا كانت خارج هذه الاساسات فتكون من الاشغال التي تطلب مذاكرتها واعطاء الراي عنها في الهيئة العمومية من طرف ذاتين من اعضاء دائرة المحاكمات وكذلك الاختلاف الذي يحصل في ما بين راي المامور المعين من جانب الدائرة التي تنسب اليها احدى الدعاوي وبين حكم وقرار دائرة المحاكمات في اثناء رؤيتها بفصل في الهيئة العمومية ايضاً

المادة الثانية والعشرون. اما المواد التي تحصل بها المذاكرة في الهيئة العمومية من مصالح سائر الدوائر ايضاً فهي. اولاً انشاء اللوائح بحق القوانين والنظامات كافة. ثانياً احوال المعادن بالامتياز. ثالثاً عمل صناديق الامنية المتعلقة بالمنافع العمومية وفتح بيوت

المرضى والاصلاحات . رابعاً تعيين مواقع طرق الحديد والطرق المعتادة والتدقيق على ذلك . خامساً فتح المداول وتطهير البحيرات والانهار سادساً تشكيل محاكم التجارة . سابعاً تأسيس كل انواع الشركات التجارية . ثامناً انشاء المحسور التي تعمل لاجل المرور عليها بالاجرة . تاسعاً ضم الويركو والتزيرل منه وتعديل تعريفات الكمرك في الداخلية ومعاقبة احدى الشركات او صنف من الاهالي من كمرك المحصولات او المعمولات وغير ذلك من التكاليف النقدية والفعالية

المادة الثالثة والعشرون . بنوع في مذاكرة الهيئة العمومية ايضاً حل الاختلافات التي تحصل في ما بين قرار قضية من الامور التي تحصل مذكرتها في احدى الدوائر خارجاً عن الاشغال المبينة في المادة السابقة وبين راي دائرة الادارة التي تنسب اليها تلك القضية وقرارات المواد التي تكون متعلقة اصلاً وفرعاً بحيلة دوائر غير ممكن تفريقها وعلى ذلك تلزم رؤيتها في هيئة القومسيون مما يكون ذات اهمية دولياً وبجال اليها من مقام الرئاسة

الفصل الرابع

فيما يختص ببعض الاصول والمعاملات العائدة لدوائر شوري الدولة مع وظائف الرؤساء الثانويين والاعضاء وروسا الكتاب والمعاونين والملازمين

المادة الرابعة والعشرون . بما ان مذكرات المصالح في شوري الدولة هي على الاطلاق محتاجة الى الاحالة من مقام الصدارة العظمى فالصلحة التي لا تكون بحالة رسماً لا يمكن ان تحصل المذاكرة بها وانما تقبل العرضحالات التي نتقدم الى مقام الرئاسة راساً في الاشغال المحولة اسامياً الى شوري الدولة

المادة الخامسة والعشرون . تقسيم الاوراق المحولة الى شوري الدولة واعطاؤها الى الدوائر هو من وظيفة باشكاتب شوري الدولة

المادة السادسة والعشرون . يسلك في كل دائرة دفتران للتعدي تحت اسم (روزنامة المذكرات) ليكون احدهما مختصاً بالمصالح الاعتيادية والثاني في المصالح المهمة من الاوراق التي تعول الى الدوائر

المادة السابعة والعشرون . وظيفة الرئيس الثاني هي ان يحول الى واحد من الاعضاء والمعاونين عمل خلاصة المواد التي تطرح للمذاكرة في كل من الدوائر قبل المذاكرة بها

ويمكن الرئيس الاول ان يامر ذاتاً يستنسبها من الاعضاء والمعاونين ايضاً ان تطالع المصالح وتعمل خلاصتها على هذا الوجه

المادة الثامنة والعشرون. يمسك دفتر بصورة فهرست بيان تاريخ وانواع الاوراق التي تحال الى الاعضاء والمعاونين لاجل عمل خلاصاتها في الدوائر ويكون هذا الدفتر موجوداً عند ثاني الرئيس وقت شروع الدائرة في المذاكرات

المادة التاسعة والعشرون. الرؤساء الثانويون يتذاكرون مع الاعضاء اما المعاوضون فمأمورون بان يملأوا خلاصات المصالح والملازمون يعملون مسوداتها ايضاً ومعاونو كل دائرة وملازموها هم تحت راي باش كاتب شوى الدولة ونظارته

المادة الثلاثون. قرارات المصالح تعطى في الدوائر بأكثرية الاراء ولكل من الرئيس والاعضاء راي واحد بوجه المساواة اما قرارات دائرة المحاكمات المتعلقة في الامور الجزائية فيشترط بان تجري باتخاذ الاراء توفيقاً الى احكام المادة السابعة

المادة الحادية والثلاثون. مذاكرات المصالح وقراراتها تتوقف في كل الدوائر على وجود اكثر من نصف الاعضاء بموجب نظام شورى الدولة الاصلي

المادة الثانية والثلاثون. يتشكل قومسيون لاجل ما تلزم المذاكرة به باطرافها من المصالح المحولة لاحدى الدوائر ويتراس في هذا القومسيون احد الاعضاء المرسل من الدائرة التي يتعلق بها اصل المصلحة اما عند ما يحصل التدقيق على مادة يلزم اجتماع دائرتين للمذاكرة بها فيتعين واحد من رؤساء الدائرتين الثانويين رئيساً من مقام الرئاسة

المادة الثالثة والثلاثون. اذا كان للرئيس الثاني عذر يمنعه عن الحضور يتعين من مقام الرئاسة واحد من الاعضاء ليكون وكيله

المادة الرابعة والثلاثون. معاوضو كل دائرة يكونون موجودين في مذاكرات تلك الدائرة ولم صلاحية بان يبدوا مطالباتهم في المواد التي يسودون خلاصاتها اما وظائف معاونين والملازمين في الامور التحريرية فيجري توفيقاً الى احكام التعليمات الموضوعة لاجل ادارة تخريرات شورى الدولة

المادة الخامسة والثلاثون. تمسك في الدوائر جرائد ضبط ومن بعد ان يحرر باعلامها اسم اليوم وتاريخه واسماء الرئيس الثاني والاعضاء الموجودين يحرر بالتبعية اية المصالح جرت مذاكرتها ولاية درجة في ذلك اليوم وعدد المواد التي اعطي قرارها وفي اية صورة كان ذلك ويحرر ايضاً القرار على كل مصلحة هل كان بالاتحاد ام بأكثرية الاراء وبين ايضاً

من م الاعضاء الذين كانت رايهم مخالفا في المصالح التي اعطي قرارها بأكثرية الاراء
واذا كان الذين رايهم بخلاف على ما ذكر يطلون ادراج اراءهم المخصوصة فتكتب
ملاحظاتهم ايضا

المادة السادسة والثلاثون. تنلى في الدائرة جربة الضبط قبل ان تحصل المباشرة في
المذكرات حتى اذا روي ما لها موافقا للمذكرات والقرارات السابقة وقبلت غضى حيث
من طرف الرئيس الثاني والاعضاء الموجودين وباشكائب الدائر ولا يجوز المحك والمسخ في
هذا الدفتر بوجه من الوجوه لكن اذا وقع فهو فيضرب خط على العبارة المغلوطة بصورة
تمكن منها قراءتها وتحرر الصصح في الحل المفتوح من الدفتر ويغضى بذلك من طرف الرئيس
الثاني وباشكائب الدائرة

المادة السابعة والثلاثون. تنلى في الدائرة مسودات المضابط والتحريرات التي توخذ
الى القلم في المصالح التي اعطي عنها القرار ومن بعد ان تصحح برأي المجلس المحلات المتفضية
منها ترسل الى باش كاتب شوري الدولة ومن ثم تعاد قراءة ما يكون تصلح من المسودات
المرسلة من طرف الرئاسة واعيدت عقب ذلك الى الدائرة وتبيض بهذه الوساطة

المادة الثامنة والثلاثون. مذكرات المصالح المحولة الى الدائرة والقرارات التي تعطى
عليها تعرض بمضبطة مختومة باختام نفس الاعضاء اما المضابط المعولة بمصالح لا يوجد في
مذكراتها الرئيس الاول بالذات فتختتم بخاتم شوري الدولة الرسمي عوض ختم المخصوصي
والذي يول التي تحرر في مواد موافقة بالتام للنظام والقانون تختتم بخاتم شوري الدولة ايضا
المادة التاسعة والثلاثون. النظامات التي توخذ الى القلم في الدوائر تنظم بصورة لائحة
بدون ان تحرر فيها كلمة اخرى وتبين الاسباب التي اوجبتها بمضبطة مخصوصة اما لوائح
النظامات التي توخذ الى القلم من النظارات وسائر الدوائر وتحال الى شوري الدولة اذا
قبلت وحصلت المصادقة عليها بعينها فيناد عن الاسباب التي اوجبت قبولها بمضبطة ويصادق
على ذيل اللائحة

المادة الاربعون. تحرر اسماء المخالفين في الراي عوضا عن اختامهم في مضابط المواد
التي يعطى قرارها لا بالاتحاد بل بأكثرية الاراء وتبين بها انهم مخالفون في الراي

الفصل الخامس

في ما يختص بصورة انعقاد الهيئة العمومية وأصول مذاكراتها
وظائف الرئاسة

المادة الحادية والأربعون. الهيئة العمومية تعقد دائماً تحت رئاسة الذات المتراسة على
شورى الدولة

المادة الثانية والأربعون. الهيئة العمومية تجتمع مرتين في الأسبوع وتتعقد أيضاً عند
الزوم بامر مقام الرئاسة في غير أيامها المعينة

المادة الثالثة والأربعون. الأعضاء المعذورون عن أن يتواجدوا في يوم اجتماع الهيئة
العمومية يجبرون على أن يخبروا بذلك مقام الرئاسة

المادة الرابعة والأربعون. كافة الأمور التحريرية وجريدة الضبط في الهيئة الاجتماعية
فأمن وظيفة باشكاتب شورى الدولة

المادة الخامسة والأربعون. دائرة المحاكمات تتركب هيئتها العمومية التي تجتمع لاجل
مصلحتها من أعضاء الدائرة المذكورة ومعاونيها وواحد من أعضاء كل من الدوائر
الأخرى يكون مأموراً مؤقتاً لدائرة المحاكمات وعلى ذلك تكون هذه الهيئة عبارة عن
اثني عشر عضواً مع ذات الرئيس الأول ومن ثم لا يمكن المباشرة في المذاكرات ما لم يوجد
تسعة منهم

المادة السادسة والأربعون. يجلب من كان من مأموري الدولة منظوراً إليه بعين
الاعتماد ويتهم حكم المضبطة التي تنظر بخصوص تهمته في هذه الهيئة العمومية ومن بعد أن
يستفسر منه هل له في ذلك ما يقال أم لا يبتدأ في المذاكرة وأكثرية الآراء في الحكم الذي
يقع على المتهم تحصل بثلاثي الحاضرين

المادة السابعة والأربعون. عند ما تجري مذاكرات على شكايات تقع من قرارات إحدى
دوائر الإدارة ومعاملاتها وكانت تلك المادة المشتكى بها قد وقعت بحسب قرار دائرة
شورى الدولة المنسوبة إلى تلك الإدارة فلا تجوز الذات المنصوبة من أعضاء تلك الدائرة
في هيئة المحاكمات العمومية

المادة الثامنة والأربعون. الهيئة العمومية التي تجتمع لاجل القضايا التي تترى في الدوائر
ما عدا دائرة محاكمات شورى الدولة تتركب من عموم أعضاء الدوائر والمعاونين وهيئة

هذا المجلس العمومية لا يمكنها ان تعطي قراراً على قضية اصلاً ما لم يوجد اكثر من نصفها
المادة التاسعة والاربعون . يطبق المقدار اللازم من لوائح النظامات التي يحصل
التذكير بها في الهيئة العمومية وتعطى لكل من الاعضاء والمعاونين نسخة منها قبل الاجتماع
العمومي بكام يوم

المادة الخمسون . اذا اقتضى الامر اطالة احدى المصالح التي يحصل بها التذكير في
الهيئة العمومية بالاجتماع مع النظارة التي تتعلق بها فتستدعى الى الهيئة العمومية اولاً تلك
النظارة او الذات الموجودة في الادارة او واحد من طرفها
المادة الحادية والخمسون . عند ما تجتمع الهيئة العمومية تقرأ اولاً جريدة الضبط ثم
بعدها مذكرة المواد التي ينبغي ان تطرح للذاكرة

المادة الثانية والخمسون . من بعد ان تقرأ جريدة الضبط تحصل الافادة شهاً عن
بيان منشاء وإساس المصلحة التي تلزم المذاكرة بها من طرف ثاني رئيس الدائرة التي تتعلق
بها فاذا قبل ذلك عند الهيئة العمومية تقرأ حينئذ اوراقها ويشرع في مذاكرة مفرداتها
المادة الثالثة والخمسون . ادارة المذكرات في الهيئة العمومية وتعين صورة جرياتها
منفوض الى مقام الرئاسة

المادة الرابعة والخمسون . عند الشروع في المذكرات ينبد في اول الامر الى مقام
الرئاسة الذين يريدون من الاعضاء ان يتكلموا على مادة او الذين يريدون ان يجاوبوا
عند ما يتكلم اخرون غيرهم او الذين يخطر لهم رأي يريدون ان يبينوه بانهم في نية الدخول
في البحث ثم يتكلمون بالنوبة التي تعين لهم ولا يتصدى احد للكلام ما لم يكمل المتكلم كلامه
وينتد مرامه واذا فعل ذلك بنهية مقام الرئاسة

المادة الخامسة والخمسون . الكلمات التي يتلفظ بها الاعضاء في ما يختص بالمصلحة التي
تحصل المذاكرة بها تسمع بنهاها ومن بعد ان تنتهي المباحثات يحال الى مقام الرئاسة تاليف
الاسئلة المنتضبة وترتيبها لاجل تحقيق اراء الاعضاء

المادة السادسة والخمسون . الاجوبة التي تعطيها الاعضاء على الاسئلة التي تتألف
وترد من طرف الرئاسة لاجل تحقيق الاراء عقب ختام المذكرات هي مشروطة على الرد
والقبول فلا يمكن طلب اعادة الايضاحات والمذكرات التي انتهى امرها

المادة السابعة والخمسون . اعضاء المجلس يبينون اراءهم ومطالباتهم حين المذاكرة على
المادة الموضوع للبحث بكل وضوح وفي اية مصلحة طلبت اكثرية الاراء مراجعة الراي الخفي

ينبغي ان تحصل الاراء بتلك الطريق
 المادة الثامنة والخمسون. اذا وقع اختلاف اراء في قرار احدى المصالح التي تحصل
 المذاكر بها فتحصل اكثرية الاراء باتحاد ما زاد عن نصف الهيئة الموجودة
 المادة التاسعة والخمسون. المواد التي يستخلصها المعاونون يجوز ان يبينوا مطالعاتهم
 ومعلوماتهم عليها في الهيئة العمومية انما لا يمكنهم ان يتدخلوا في مذكرات مصلحة غير التي
 استخلصوها ولا ان يبينوا رأيا في ما يقع من المذكرات بوجه العموم
 المادة الستون. جريئة ضبط الهيئة العمومية يمضى عليها من طرف رئاسة شورى الدولة
 وباشكائها ولوائح النظامات التي تقبل على هيئتها بدون تغيير والمضابط المعطاة باسباب
 موجبة بتمرر عليها ذيل ونظم اللوائح بنظم شورى الدولة والمضابط باختام عموم الاعضاء الذاتية
 في ٢٥ محرم سنة ١٢٨٦



نظام بحق تقدم اعضاء المجالس في الخارج على بعضهم بعضاً

لما كان تقدم رساء الملل غير المسلمة الروحيين والاعضاء الموجودة من افرادهم على بعضهم بعضاً في مجالس الخارج جارياً في كل محل بطرز مختلف ولا يتقطع وقوع القيل والقال من اجراء هذا الاطراد وعدم الانتظام حصلت المبادرة لبيان بعض قواعد تشريفية لزم وضعها لاجل دفع هذه الحالة واصلاحها

المادة الاولى. لما كان من اللازم بان ينال الرساء الموما اليهم المراتب التشريفية بمنتهى ما هم حائزون عليه ببرأت عليه من الرتب الروحانية المخصوصة فالمطارة يعني رساء الاساقفة يكونون بعد المتبين الذين يوجدون عقب حكام الشرع والاساقفة فقط يكونون بعد مديري الاموال

المادة الثانية. اذا كانت رساء المذاهب الروحية المختلفة الموجودة في محل واحد جميعهم برتبة واحدة فيتقدمون على بعضهم بعضاً بالنظر الى قدميتهم باعتبار تواريخ براءتهم انما يتقدم مطارة الروم واساقفتهم فقط على سائر الرساء الروحيين المساوين لهم في الرتبة بمنتهى الامتياز المخصوصي المعطى منذ التقدم الى رساء كنيسة الروم الروحيين

المادة الثالثة. كما انه من مقتضى الاصول التشريفية بان تقدم ذوي الرتب من سائر الاعضاء على بعضهم بعضاً يكون كذلك بحسب ترتيب رتبهم هكذا ايضاً كافة الاعضاء المسلمين وغير المسلمين منهم سواء كانوا متساوين في الرتبة او بلا رتب يقيمون باعتبار قدمية مداومتهم في المجلس الذي هم مامورون فيه

المادة الرابعة. بما ان الاصول التشريفية المذكورة اعلاه هي مستندة الى امتياز المخصوص وقاعة الرتبة والقدمية فلا يمكن ان بعد ذلك سبب وسيلة بنوع اخر للتغيير والاضلال

تحريرات سامية بخصوص المخرج الذي يؤخذ في الدعاوي التي
ترى في شورى الدولة ومجالس الادارة

ما لا حاجة الى تكراره وان فصل ورؤية الدعاوي التي تحدث فيها بين الحكومة
والاشخاص مما يحولان الى مجالس الادارة اما فصل وحكم الدعاوي المتكونة بالمحصري ما بين
شخصين وتلزم رؤيتها نظاماً ايضاً فالى دواوين ومجالس التمييز وما ان المخرج يؤخذ من
الطرف الذي يظهر بان لاحق له عند رؤية الدعاوي الحادثة فيها بين شخصين وتنظيم
اعلامها حال كونها لا يؤخذ عن دعاوي النفوذ التي تحدث في ما بين الحكومة والاشخاص
وترى في مجالس الادارات وما انه لا فرق نظر المعاملات في الدعاوي التي من هذا النوع
عن الدعاوي التي تكون فيها بين الاشخاص حصل التثبت في هيئة شورى الدولة العمومية
بانه كما اتخذت القاعدة بان يؤخذ رسم الحرج اثنين في المائة من الطرف الذي يظهر بان
لاحق له في الدعاوي المتكونة من جهة الالتزام بين الخزينة والمتعهدين والتي تظهر في ما
بين المتعهدين والمتعززين عندما ترى في دواوين محاکات المالية وتعطى بها مضابط الحكم
كذلك يلزم بان يؤخذ خرج مضبطة على هذا الوجه عندما تظهر جهة الاشخاص التي لاحق
لها في الدعاوي المتعلقة بالنفوذ بين شخص ما والحكومة في مجالس الادارة المأمورة برؤية
الدعاوي المتكونة من هذا القبيل وفي دائرة محاکات شورى الدولة وقد تعلقت ارادة
الحضرة السلطانية السنية باجراء اقتضا ذلك ونسخ امرها الشريف بذلك أعلنت الكيفية
لتكمولها بالاهتمام في ايفاء المتقضي بموجب الارادة السنية

في ١٩ رمضان سنة ١٢٨٦

فقر نظامية تعلق باكتسا مديري القضاة انيفورمه

في الايام الرسمية *

من كان نائباً رتب الدولة العلية من المعينين لمديرية القضاة من الطلبة الذين
حصلوا المعلومات في مكتب الملكية ومن الذين سبقتم تجربتهم من الخارج يكتسب في الايام
الرسمية بالانيفورمة المنصبة برتبة ولكن الذين ليست لهم رتب يكتسبون بالانيفورمة القوي
باشي صفة علانية للمأمورية الحكومة مخصوصة بامورياتهم فقط وليست هائلة لذواتهم

في ١١ رمضان سنة ١٢٧٨

* يقتضى نظام الولايات بطائق على مديري القضاة عنوان قائم

التعليمات المعطاة الى ماموري الملكية والمالية في الخارج

المادة الاولى. لما كان اتساع دائرة مادي الزراعة والحراثة اعظم وسيلة لعمار البلاد ومنفعة العباد في ظل احسان الحضرة الشاهانية كان من اللازم معرفة درجة تقدمها يوماً فيوماً بان يفتق على وجه الصحة والحقيقة من طرف ماموري الملكية والمالية جميعاً من الولاية العظام لحد مديري النضوات عن مقدار اراضي الاهالي ومزارعهم ومدينتهم واشجارهم وكرومهم وكل ما كان لهم من الاشياء ذات المحاصيل وما هو مقدار المزارع الموجودة في النضوات وما هو مقدار الحبوب التي تزرع في محلاتها صيفاً شتاءً في كل سنة وما هو مقدار ما يبنى من اراضيها بدون زراعة وكما كمية تحصل من الكيلة الواحدة بحسب فيض السنين وبركاتها وانساب المحلات بها وما هو مقدار ما يتحصل من غنم كرومها وعصيره ايضاً وما هو مقدار ما يوكل من غنمها داخل الابالة وما يتيسر منه ويرسل زيباً الى الخارج وبما ان المحاصلات تكون في بعض السنين زائدة وفي بعضها ناقصة يلزم ان يفتق عن مقدار ما يتقدر بوجه التخمين مع نواتج المزروعات في كل سنة بالنسبة الى السنة التي سبقتها ومقدار رائج فيثبات الاشياء المتحصلة في تلك السنة من الدراهم بحسب الوقت والزمان واذا كان الراجح والفيثبات ازيد او انقص من السنة السابقة فما هو مقدار ذلك بكيفية وكية كل جنس بحسبه وبما هي علل واسباب ما نقص من الزراعة والحراثة والمحاصل كلها كانت حاصلاته انقص من السنة السابقة وما ينقص ايضاً من القدان والاشجار وبما هو مقدار ما زادت محاصيله وقدرته وبما هي الاسباب المحلية التي تتوقف عليها وفرق هذه الاشياء وتكثيرها وبعد ان تعلم بذلك مديرو النضوات القائمون والقائمون ايضاً ولاية الابالات ومنصرفهم تجري الدقة بتقديم دفاترهم مذكرة بمضابط لهذا الطرف كل سنة في اواسط شباط او اول اذار نهاية ما يكون

المادة الثانية. بما انه يلزم تعيين سنة ابتدائية لما تقدم فينبغي ان يعتبر ذلك من روز قاسم القادام وبعد ان يفتق على وجه التفاصيل الحرة اعلاه مقدار مزروعات الاهالي في السنة الجاضرة ومقدار ما زرع من اراضيهم وما لم يزرع منها وما هو رائج المحاصيل وقياسها في محلاتها ومقدار نواتجها بوجه التخمين والمناسبة وما هو مقدار ما زاد او انقص عن محصولات سنة ١٢٧٢ وهل يوجد فرق زيادة او نقص عن رائج الحبوب والمحاصيل بحسب اجناسها في السنة السابقة واذا وجد ذلك فما هو مقدار التفاوت ويجري التفتق على الاصول المذكورة ويرسل بذلك دفتر مذبل بمضبطة

المادة الثالثة. حيث قد تحدث بعض العلل لكروم العنب التي في الخارج وتسبب نقصاً في ابرادات الدولة العلية وضرراً لاصحابها ولا يعلم هل ان هذه العلة تسولي بالاكثر على الكروم الموجودة في المحلات البسيطة او انها تتعرض لما كان منها في المحلات المرفقة فيلزم ان تحصل تجربة هذه القضية وتتحققها في اول الامر

المادة الرابعة. مدبرو الزراعة يراجعون المأمورين في القضايا اللازمة ويذكرونهم ويندبونهم الكيفيات ايضاً ويحدون معهم في الاعشاء والتدقيق على حسن نموية الامور المنتضية والمأمورون يعاونونهم ايضاً في ذلك

المادة الخامسة. حال كونه يوجد مأمورون لاجراء نظام الطابو في الخارج الا انه قد يقع احياً ثانياً من الفساد ولذلك يلزم الاعشاء في اول هذا الامر الذي هو من المواد الرئيسة في مسائل مأموريات المأمورين الملكية بان تعد انظار التدقيق والتدقيقات الزائدة من جانب المأمورين المشار اليهم على حسن اجراء قضية الطابو تطبيقاً الى نظامها بدون ان يتخاطها فساد ويمارجهما ارتكاب في حالة من الاحوال والافادة عن قضايا المحاولات والمحاصلات الى الخزينة الجالية في كل شهر

المادة السادسة. يلزم اجراء التحقيق عن مقدار مراعي الاهالي في النضوات والقصبات والقرى التي في الخارج وان كانت حيوانات اهل القرى في التي ترعى في هذه المراعي او تعطى لها في القرية للالتزام او انهم يبيعون حشيشها او يوخذ منها العشر ثم تحصل الافادة بمضبطة عن هذه القضايا باي مركز كانت

المادة السابعة. بما ان مأموري المال مثل الدفتردارية وغيرهم يرتكبون على نوع ما التجارة من تفاوت الدراهم التي تحصل من الوبركو وهذه القضية ممنوعة في حد ذاتها لكونها مضرة في الملك فتد روي بانه من ايجاب المصلحة قطع دابر هذه القضية منذ الان فصاعداً وبناء على ذلك يلزم ان يدرج في حاشية المجدول الذي يرمل لجانب الخزينة بيان اجناس الدراهم التي تورد الى ضنادتي اموال النضوات والالوية من القصصيات الواقعة وما مقدار ما كان منها ذهباً او فضة وما هو منها من مسكوكات الدولة العلية وما هو من المسكوكات الاجنبية ثم مقدار ما كان منها من مسكوكات الدولة العلية الجديدة وما هو من المسكوكات العتيقة بالقيثات التي اخذت بها وما في القيثات التي توخذ بها المسكوكات العتيقة والافرنجية في عملاتها تطبيقاً الى نظامها كقيثاتها وكمياتها جنساً فجنساً اما اذا كانت المسكوكات الماخوذة ذهبية وتبدت فضية او وقع ارتكاب في القيثات وغيرها فيقع التجاسرون على ذلك

تحت المسئولية والمعاونة ثم يحصل التحقق والاشعار ايضا عن مقدار ما يحصل من اي شيء
كان من الامتعة التي تعمل داخل احدى الولايات
المادة الثامنة - الدراهم التي تحصل من اموال وبركو القضاة والقرى وتسلم الى
صناديق الاموال تدرج في دفاتر محلاتها وفي سندات المتبوض التي تعطى بها الى الاهالي
باجناسها وفتاتها وكذلك المبالغ التي تعطى من صناديق القضاة الى صناديق اموال
رؤوس الولاية والابالات تهررباجناسها وفتاتها ايضا في محلاتها المنتضبة وفي العلومة خبر
التي تعطى بها الى صناديق اموال القضاة

في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢



صورة الخط الهامبوني

بحري العمل والحركة بموجب هذا النظام
والحذر والحجانية ما يخالفه

الفصل الاول

في صورة تشكيل النشان الهامبوني المجيدي

البند الاول. قد حصل التكريم بوضع علامة عالية باسم المجيدة الجليل نسبة لاسم الحضرة
السلطانية لتكون موجهة لافتخار وامتياز الذين يبرزون المآثر الجميلة في اي نوع كان من
خدمات السلطنة السنية

البند الثاني. هذا النشان العالي هو تحت حماية خصوصية من جانب سلطنة الحضرة
الشاهانية ذات الشوكة

البند الثالث. النشان المجيدي الهامبوني هو عبارة عن خمس رتب معنونة باسم اولى
وثانية وثالثة ورابعة وخامسة

البند الرابع. هذا النشان الهامبوني يحسن به للانسان طالما هو في قيد الحياة
البند الخامس. لكل رتبة من العلامة المجيدة السلطانية عدد محدود فيكون للرتبة
الاولى خمسون وللثانية مائة وخمسون وللثالثة ثمانمائة وللرابعة ثلاثة الاف وللخامسة
سنة الاف

البند السادس. كل رتبة من هذا النشان يحسن بها من الطرف الاشرف السلطاني الى
الاجانب تكون خارجة عن هذا العدد

الفصل الثاني

في شكل العلامة المجيدة الهامبونية وصورة تعليقها

البند السابع. كل من العلامات المجيدة الهامبونية يكون على شكل شمس فضة عبارة عن
سبعة اشعة ذات ثلاث شعب في وسطه الهلال المحلى الذي هو علامة للدولة العلية ومزين في
وسطه لحد الرتبة الرابعة منه بطغراء الحضرة السلطانية الفراء على لوحة من الذهب اما
الخامسة منه فعلى لوحة من الفضة ومحرر على ميناء زرقاء حوليها بخط من الذهب هذه الكلمات
(حمية وغبرة وصداقة) التي هي الصفات اللازمة لاستحقاق نوال هذا النشان العالي مع سنة

الف ومائتين وثماني وستين التي هي تاريخ وضعه وتأسيسه ويكون في محل تعليقه علامة
 خلال سنة محلاة ذات منها زرقاً ايضاً

البند الثامن. الرتبة الاولى من النشان المجيدي الهايوني تعلق في العنق بشرطة حمراء
 ذات حاشية خضراء وله غير هذه العلامة شمس كبيرة على شكل العلامة عينها وهذه الشمس
 تعلق على الجهة الشمالية من الصدر وما كان منه في الرتبة الثانية فهو علامة اصغر من الرتبة
 الثالثة تعلق في العنق وله هذا عن ذلك شمس اصغر من شمس الرتبة الاولى تعلق ايضاً في
 الجهة اليمنى من الصدر اما الرتبة الثالثة فهي علامة فقط اصغر من الرتبة الاولى واكبر من
 الرتبة الثانية وتعلق في العنق بشرطة من اللون الذي سبق تعريفه والرتبة الرابعة هي
 علامة اصغر قليلاً تعلق في الجهة الشمالية من الصدر بشرطة من اللون المذكور اما الرتبة
 الخامسة فهي علامة اصغر من الرتبة الرابعة وسطها من النقطة ايضاً على الوجه المبين في البند
 السابع وتعلق مثل الرتبة الرابعة

البند التاسع. بما انه عندما يحصل التكريم والاحسان بهذه العلامة الهايونية تعطى
 بها برآة عالية محررة على شكل مخصوص فلا يجوز لاحد ان يعلق هذه العلامة الهايونية ما لم
 تكن معه البرآة

الفصل الثالث

وجوه الاستحقاق اللازمة لنوال النشان المجيدي الهايوني وقطع مراتبه

البند العاشر. اشكرهم على من يحسن اليهم بمنتهى الارادة السنية من العبيد بهذه العلامة
 العالية بآية رتبة كانت هو في بد اقتدار الحضرة السلطانية يدعون ان يكون مقيداً بقيد اصلاً
 البند الحادي عشر. بما انه يلزم تعيين خدمة وانعاب صنوف الذين تبيين جهة استحقاقهم
 مع الاستئذان عن نوالهم هذه العلامة العالية اقضى ايضاح ذلك على ما ياتي وهو ان العلامة
 المجيدية الهايونية يحسن بها الى العبيد الذين يحسنون الخدمة للدولة العالية على الاطلاق وانما
 يلزم لاجل امكان الانتظام في سلك الذين يكتسبون حق الامتياز بهذه العلامة السنية في
 اوقات الصلح اذا كانوا من العسكرية او في كل الاوقات اذا كانوا من الصنوف العلمية
 والملكية ان يكونوا ممتازين بما سبق لهم من الخدمات المدحوة لا اقل من مئة عشرين سنة في
 السلك الذي وجدوا وايضا نالوا هذه العلامة العالية

البند الثاني عشر. تعطى الرتبة الخامسة من هذه العلامة العالية ابتداء الى الذين اكتسبوا

استحقاق العلامة الجديدة الهايونية بموجب هذا النظام

البند الثالث عشر. كما ان حسن الخدمة للسلطنة المعنية يلزم عنه الاستحقاق في نوال العلامة ابتداء كذلك يشترط الامتداح بحسن الخدمة لاجل الالحاق في سلك الذين يكتسبون حتى الدخول من احدى رتب هذه العلامة العالية الى غيرها انما لا يمكن ترقية شخص من الرتبة التي هو موجود بها الى ما فوقها ما لم يكن له سنتان بالاقبل في الرتبة الخامسة وثلاث سنين في الرتبة الرابعة وثلاث سنين في الرتبة الثالثة واربع سنين في الرتبة الثانية

البند الرابع عشر. بما ان الذين هم في الصنف الجليل العسكري تحسب لهم مدة خدماتهم مضاعفة في اوقات اسفارهم ومحارباتهم داخلاً خارجاً فيجري المنتضي لذلك بحسب احكام النظام الذي يعمل في دار الشورى العسكرية بتفاصيل ذلك ليكون دستوراً للعمل دائماً

البند الخامس عشر. اذا اظهر الذين هم من المساكر خدمة فوق العادة في سفرهم وحضرهم او جرحوا جراحاً ثقیلة في الخدمة الجبلية السلطانية فيكونون معافين من مدة العشرين سنة اللازمة لاجل نوال هذه العلامة الهايونية في ابتداء الامر ومن الازمنة اللازمة للانتظار في كل رتبة من الرتب

البند السادس عشر. السيد الذين هم من الصنوف العلمية والمكينة ويبرزون بخدمة مبروزة فوق العادة نافعة خبيرة للدولة والملة او يوقفون لخدمة صحيحة مقبولة بسبب انتشار المعارف والصنائع والزراعة والتجارة وتوسيعها يكونون معافين من العشرين سنة التي هي مدة استحقاق هذه العلامة العالية ابتداء ومن المئات المعينة لكل رتبة منها وعلى كل حال لا يجوز ان تعطى علامات رتب كثيرة

البند السابع عشر. الذين ينتقلون بحسب الاحجاب من الصنف الجليل العسكري الى غيره من باقي الصنوف تضم مدة الخدمة التي افادوها في العسكرية على مدة استحقاقهم في الصنف الذي انتقلوا اليه

البند الثامن عشر. عندما يحصل الاستئذان لاجل الذين يستحقون علامة جديدة او ترقية الرتبة بواسطة المدة المعينة في كل صنف او الذين لم اعطوا الى العلامة او ترقية الرتبة في مقابلة خدمة فوق العادة يلزم ان يتقدم عرض مخدوم من طرف اكبر ضباط الصنف الذي ينسب اليه ذلك الشخص مبيناً فيه مدة انعامه بحسن الخدمة او خدمته التي هي فوق العادة باطرافها ويكون مسؤولاً اياً كان عن الحركة التي تخالف الاصول في هذا الباب

البند التاسع عشر. الذين يتالون الرتبة الاولى والثانية من هذه العلامة الهايونية يتالون

شرف تعليق علاماتها بحضور مكارم الحضرة السلطانية الوفيرة الشوكة اما الذين بكرم عليهم احساناً في باقي رتبها فتعلق عليهم علاماتها بحضور اكبر ضباط الصنف الذي ينسبون اليه وكذلك الذين هم في الخارج تتعلق عليهم العلامات بحضور اية ذات كانت في الاكبر رتبة في المحل الموجودين به ايضاً

الفصل الرابع

امتيازات الذين يتلون العلامة المجيدة الهايونية ومكافاتهم
البند العشرون. الذين يتلون هذه العلامة العالية من كل صنف تعطى لهم رتبها لدى الافتضاء وتذكر ايضاً موردة في فرمان العالي والرووس الهايونية التي تخرق فيها بخص بذلك وفي المحررات الرسمية

الفصل الخامس

الحالات التي تحرم من تعليق العلامة المجيدة الهايونية
البند الحادي والعشرون. المتهمون بتهمة توجب الطرد المؤبد من الامراء والضباط حاملي هذه العلامة الهايونية في الصنف الجليل العسكري والذين يرفعون ايادهم من الضباط الصفار والنفرات على من فوقهم من الضباط او يتهمون بقتل النفوس او السرقه او الفرار يضيعون شرف حمل هذه العلامة الهايونية عدا عما يجري عليهم على حدته من المجازاة القانونية ايضاً

الفصل السادس

مجلس النيشان المجيدي الهايوني وصورة ادارته
البند الثالث والعشرون. قد حصل التكريم بتعيين رئيس وستة اعضاء يعني سبعة ذوات بامر الحضرة السلطانية وارادتها السنية ليكونوا مجلساً لهذه العلامة العالية برئاسة عليه احد الذوات اصحاب الرتبة الاولى وعضوان لكل من الرتبة المذكورة والرتبة الثانية والثالثة *
البند الرابع والعشرون. بتعين جمعية هذا المجلس كتاب بقدر التزوم من قلم الديوان *
بما انه قد صدر الامر الشريف السلطاني مؤخراً بخصوص تخصيص اعضائية مجلس العلامة المجيدة الهايونية بالمقام الدر عكري ومقامات مجلس الاراء ونظارات الخارجية والمالية تحت رئاسة مقام الصدارة العالي فقد اعطى هذا الترخ بموجب ارادة سنية ليكون ذلك دستوراً للعمل فيها بعد على هذه الصورة في ٢٠ محرم سنة ١٣٢٩

المهاوي لخدمة تحريرات البرأت ومن قلم الشريفات المهاوي لاجل ضبط قهودها فبنشك
من ذلك قلم مخصوص يتعين له خليفة وقيم في الباب العالي

البند الخامس والعشرون. عندما يصدر الامر الساطاني خاصة بعلامات يحصل
التكرم بالاحسان بها تعطي حالاً الارادة السنية المتعلقة بذلك الى القلم المذكور لكي يجري
مقتضاها العالي وتنظم برأتها

البند السادس والعشرون. يجمع المجلس المذكور في الباب العالي مرة في كل شهر لاجل
المذاكرة بتوجيهات هذه العلامة المهاوية العادية ويجري التدقيق على ما ورد من اعراضات
الاستئذان بخصوص توجه العلامة العالية المذكورة ويعطى الى القلم حتى اذا نظرا انه موافق
للاصول يصادق علوه وتعمل مضبطة تعين بها ايضاً من طرف المجلس الوجه الاستثنائية
التي تعددت وتبينت فيه وتقدم معروضة من مقام الصدارة العالي على الاعتاب الشريفة
السلطانية فاذا وافقت الامر العالي الشريف الملوكان في يجري مقتضاها من طرف قلم
العلامة المهاوية

البند السابع والعشرون. يوخذ خرج البرأت بمعرفة المجلس عن الرتبة الاولى من
هذه العلامة العالية الثين وخمسمائة قرش وعن الثانية الف وخمسمائة قرش وعن الثالثة
سبعمائة وخمسون قرش وعن الرابعة خمسمائة قرشاً وعن الخامسة مائتان وخمسون قرشاً اما
العفو عن هذا الخارج بحسب الاجاب للذين يتالون هذه الرتب من العساكر فممنوط على
الاطلاق بارادة الحضرة الملوكانية السنية لكن الاجانب الذين بكرم عليهم عناية بالعلامات
العالية فانهم معافون من خرج البرأت ثم يتسلم ما يوخذ من خروجه البرأت الى الخزينة
الحالية في مقابلة مصاريفها المالية

البند الثامن والعشرون. يوخذ بمعرفة المجلس سند مفبوض من طرف الذين يحسن
عليهم هذه العلامة العالية مشعراً باخذهم العلامة اذا كانوا في دار السعادة واما اذا كان
الذين يتالون العلامة هم في الخارج فتوخذ منهم كذلك سندات بواسطة ضباطهم وترسل
لجانيس رئيس المجلس لتخفظ في المجلس ثم عندما ترجمع العلامات المذكورة الى المجلس عند
وقوع حلها يرد في نظير ذلك السند الذي يكون اخذ بها اما الذين يرتقون من احدى
رتب هذه العلامة العالية الى غيرها فعندما ياخذون العلامة الجديدة يردون الى المجلس
مرجعين علامة الرتبة الموجودة عندهم التي في دون الرتبة التي اخذوها

تاريخ القيد في ١٢ ذاة سنة ١٢٦٨

نظام النشان العثماني

الفصل الاول

صورة تفكيك العلامة العثمانية الهايونية

البند الاول . قد اكرم بوضع وتأسيس علامة عالية تسمى عثمانية لتكون موجهة لالتفخار
العبيد الذين يبرزون مآثر جميلة في كل نوع من خدمات السلطنة السنية وامتيازهم
البند الثاني . هذه العلامة العالية هي تحت حماية جناب سلطنة ذات الحضرة الشاهانية خاصة
البند الثالث . العلامة الهايونية العثمانية هي عبارة عن اربع رتب معنونة باسم اولى وثانية
وثالثة ورابعة

البند الرابع . يكرم احسانا بهذه العلامة الهايونية طالما نائثا في قيد الحياة
البند الخامس . عدد كل رتبة من العلامة العثمانية الهايونية يكون محدودا فللرتبة الاولى
خمسون وللثانية مائتان والثالثة الف والرابعة الفان
البند السادس . المرصع من المعلامات التي يحسن بها من طرف الحضرة السلطانية
الاشرف مع اية رتبة اكرم باعطائها للاجانب يكون خارجا عن هذا العدد

الفصل الثاني

شكل العلامة العثمانية الهايونية وصورة تعاليمها

البند السابع . العلامة العثمانية الهايونية تكون مصنوعة على رسم شمس من الفضة ذات
سبع شعاع تحوي في وسطها على عبارة (المستند بالتوقيقات الربانية عبد العزيز خان
ملك الدولة العثمانية) بحروف نافرة من الذهب على ميناء حرا تحتها الهلال الذي هو علامة
سنية للدولة العثمانية

البند الثامن . الرتبة الاولى من العلامة الهايونية العثمانية تتعلق من اليمين الى الشمال
ولها شمس كبيرة غير هذه العلامة ولكنها في شكلها عين معلقة ومربوطة بطرف حمائل وسطه
اخضر وطرفاه من لون احمر وهذه الشمس تتعلق في الجهة الشمالية من الصدر والرتبة الثانية
تتعلق في الرقبة بخرط ربيع من لون الحمائل عين ولها عن ذلك شمس اصغر من
شمس الرتبة الاولى تتعلق في الجهة اليمنى من الصدر اما الرتبة الثالثة فتتعلق في الرقبة بشريطة
صغيرة ورفعة وسطها اخضر وحواشيها حمرا والرابعة هي علامة اصغر من اولئك وتتعلق

في الجهة الشمالية من الصدر بشرطة من اللون المذكور
البند التاسع. عندما يحسن هذه العلامة الهايونية تعطى بها أيضاً برآة عالية محورة
على شكل مخصوص ولا يجوز لاحد ان يعلق هذه العلامة الهايونية اصلاً ما لم تكن معه
هذه البرآة

الفصل الثالث

بالرجوع الاستخفافية اللازمة لنوال هذه العلامة

الهايونية العثمانية ولنقطع مراتبها

البند العاشر. الفخرم على من يحسن اليهم من العييد بمنتهى الارادة السنية هذه
العلامة المالية من اية رتبة كانت هو في بد اقتدار الحضرة السلطانية بدون ان يكون
مقيداً بقيد اصلاً

البند الحادي عشر. بما انه يلزم تعيين خدمة واقاب صنف العييد الذين يحصل
الاستئذان لنوالهم هذه العلامة العالية اقتضى ايضاح ذلك على ما ياتي وهوان العلامة
العثمانية الهايونية يحسن بها على العييد الذين يحصلون الخدمة للدولة العلية على الاطلاق
وانما يلزم لاجل امكان الانتظام في سلك الذين يكتبون حق الامتياز هذه العلامة السنية
في وقت الصلح اذا كانوا من العسكرية وفي كل الاوقات اذا كانوا من الصنف العلوية
والمملكة ان يكونوا ممتازين بما سبق لهم من الخدمات المدوحة لاقل من عشرين سنة
اما نوال الرتبة الاولى منها فهو منوط بان يكونوا قد احرزوا اولاً الرتبة الاولى من العلامة
المجيدة ثم خدمتهم الخمسة

البند الثاني عشر. كما ان حسن الخدمة للسلطنة السنية يلزم عنه الاستحقاق في نوال
العلامة ابتداءً كذلك يشترط الامتداح بحسن الخدمة لاجل الالتحاق في سلك الذين
يكتبون حق الدخول من احدى رتب هذه العلامة العالية الى غيرها انما لا يمكن ترقية
شخص من الرتبة التي فوقها الى فوقها ما لم يكن له ستان بالاقبل في الرتبة الثالثة واربع
سنين في الرتبة الرابعة

البند الثالث عشر. الذين هم من الصنف الجليل العسكري تحسب مدة خدمتهم
مضاعفة في اوقات اسفارهم ومحارباتهم داخلاً وخارجاً
البند الرابع عشر. اذا اظهر الذين هم من المساكين خدمة فوق العادة في سفرهم وحضرهم

او جرحاً جراحاً تثبت في الخدمة الجليلة السلطانية يكونون معافين من مدة العشرين سنة
اللازمة لاجل نوال هذه العلامة الهايونية في ابتداء الامر ومن المدة اللازمة للانتظار في كل
رتبة من الرتب

البند الخامس عشر. العبيد الذين هم من الصنوف العلوية والمالكية ويبرزون خدمة
مبرورة نافعة حثيفة للدولة والملة او يوفقون في خدمة صحيحة مقبولة تسبب انتشار المعارف
والصنائع وتوسيع الزراعة والتجارة يكونون معافين من العشرين سنة التي هي مدة استحقاق
هذه العلامة العالية ابتداءً ومن المدات المعينة بكل رتبة وعلى كل حال لا يجوز ان تعطى
علامات رتب كثيرة

البند السادس عشر. الذين يتقلدون بحسب الاجاب من الصنف الجليل العسكري
الى غيره من باقي الصنوف تضم مدة الخدمة التي اقاموها في العسكرية على مدة استحقاقهم
في الصنف الذي انتقلوا اليه

البند السابع عشر. عندما يحصل الاستئذان لاجل الذين يستحقون علامة جديدة
او ترقى الرتبة بواسطة المدة المعينة في كل صنف او الذين لم الاهلية الى العلامة او ترقى
الرتبة في مقابلته خدمة فوق العادة بلزم ان يتقدم عرض مخنوم من طرف اكبر ضباط
الصنف الذي ينسب اليه ذلك الشخص مبيناً به مدة انعايه بحسن الخدمة او خدمته التي
هي فوق العادة باطرافها ويكون مسئولاً ايضاً كان عن الحركة التي تخالف الاصول في
هذا الباب

الفصل الرابع

امتيازات الذين ينالون العلامة الثمانية الهايونية ومكافاتهم

البند الثامن عشر. الذين ينالون هذه العلامة العالية من كل صنف تعطى لهم رتبهم
لدى الانتضا وتذكر ايضاً في الفرمان العالي والرووس الهايونية التي تحرر فيها بخصوص بذلك
وتقرر في باقي المحررات الرسمية

الفصل الخامس

المحالات التي تحرم من تعليق العلامة
الثمانية الهايونية

البند التاسع عشر. المنهون بالجرائم كالاهانة للدولة العلوية قولاً وفعللاً والارتفا

والسرقة وقتل النفس تؤخذ منهم العلامات التي عليهم وتقرع دائماً عما يجري عليهم من
المجازاة القانونية التي تجري بحسب جنحهم التي تثبت لدى المحاكمة في أي صنف كانوا
البند العشرون. المتهمون بتهمة توجب الطرد المؤبد من الإمبراء والضباط حاملي
هذه العلامة الهايونية في الصف الجليل العسكري والذين يرفعون أياديهم من الضباط
الصغار والنفرات على الذين فوقهم من الضباط أو يتهمون بقتل النفوس أو السرقة أو الفرار
يضمعون شرف حمل هذه العلامة الهايونية عما يجري عليهم على حدته من المجازاة
القانونية أيضاً

البند الحادي والعشرون. يؤخذ سند مقبوض مشعراً باخذ العلامة من طرف الذين
يحصن عليهم بهذه العلامة العالية بمعرفة مأمورية تشريفات الباب العالي إذا كانوا في دار
المساعدة أما إذا كان الذين يتلون العلامة هم في الخارج فتؤخذ كذلك منهم السندات بواسطة
ضباطهم وترسل إلى جانب التشريفات وتحتفظ هناك ثم عندما ترجع العلامات المذكورة
إلى التشريفات عند وقوع حلها يرد في نظير ذلك السند الذي يكون أخذها أما الذين
يرتقون من إحدى رتب هذه العلامة العالية إلى غيرها فعندما ياخذون العلامة الجديدة
يردون إلى المجلس مرجعين علامة الرتبة الموجودة عندهم التي هي دون الرتبة التي أخذوها
البند الثاني والعشرون. العلامات والقبود وتطير البرات العالية كافة المخصصة بهذه
العلامة العالية تجري في قلم العلامة الهايونية الكائن في دائرة التشريفات

البند الثالث والعشرون. يؤخذ المخرج بمعرفة التشريفات عن الرتبة الأولى من العلامة
الهايونية المذكورة أربعة آلاف قرش وعن الثانية ثلاثة آلاف قرش وعن الثالثة ألف وستمائة
قرش وعن الرابعة سبعمائة وخمسون قرشاً أما المقوم عن هذا المخرج للذين يتلون هذه
الرتب من العسكرية فهو محتاج على الإطلاق لإرادة سنية غير أنه لا يؤخذ عما يحصل منها
للمأورين الأجبيين

حرر في اليوم السادس من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨

اعلان

مخوي تنبيهات بحق قضية الزواج والتناكح

قضية التناكح والازدواج في من الخلق الطبيعي لصنوف البشر ومن اعظم احتياجاتهم وكل
 احد يعلم الوسائل والمسائل المعينة في كل دين ومذهب وخاصة ما كان في احكام الشريعة
 المطهرة الاسلامية المجلية لخير هذا الامر وتسهيله اما الزواج شرعاً فهو عبارة عن عقد يهر
 مقدر يسمى بالتركية نكاحاً يتوقف على رضى طرفين كنفوا لبعضهما ويكون ايضاً جانب من
 المهر موكلاً وجانب منه معجلاً ويجوز ان يكون معادلاً لما قيمته اقل ما يكون عشرة دراهم
 من الفضة وحيثما كان الحال على هذا المنوال واذا قد حدثت في ما بعد جملة اشياء في امر
 الازدواج زادت شيئاً فشيئاً بداعي بآية المائة الى ان وصلت في ايماننا الى درجة صيرت
 الرجل الذي كان يقدّر ان يتزوج او البنت التي كان يمكن تزويجها شرعاً بمصرف قدره
 مائة قرش مثلاً ان يصرف نحو خمسة او عشرة اكياس من الدراهم على ان اكثر من نصف
 الاشياء التي تصرف عليها هذه الدراهم الى ما قد ذكره من التاليفات المذمومة والاسرافات
 المتنوعة شرعاً وعرفاً وعقلاً ولما لم يكن كل انسان قادراً على اعطاء مال هذا مقداره اضطر
 كثيرون ان يقولوا بغير تامل كما ان كثيرين من الذين تاملوا بمصاريف على هذه الصورة
 وقول تحت ديون فوق احتمالهم وحالتهم وصادفهم الادبار وحاقت بهم البلايا على ما هو معلوم
 ومحقق فاذا علمت منافية الاضرار والخسائر والعوارض الرديئة التي حصلت وسوف تحصل
 من هذه الحالة في نظر ارباب المحبة فيهم منها بان من ذلك مخدوراهم الدرجة الاولى وهو
 تدني سلالة الملة وتقليلها شيئاً فشيئاً بواسطة امتناع نفوس هذا مقدارها عن الازدواج هذا
 عنا عن الفحشيات التي يرتكبها الذكور والاناث الذين يجرمون التامل والتزوج بسلوكهم
 الطرق الطبيعية الغير المشروعة ضرورة فيصادف بعض الاشخاص منهم في هذا السبيل
 جنبايات جسيمة بصرفون حياتهم بواسطتها في الحبوس فتتلف احوالهم كما ان عدم زواج
 البنات اللاتي يتجاوزن سن الثمانية عشر او العشرين في القرى يوجب ان يرتكبن عار القرار
 ويصيب الشبان الذين يهربون من المجازاة ما يوجب العار والذنب بهذه الوسيلة على
 بيوت وعائلات الطرفين واذا بحث عن اسباب هذه الامور مما تحدثه من انواع الامراض
 والسيئات وغيرها يعلم بانها كلها ناشئة عن المشاكل المحاصلة للناس في قضية الزواج وما
 صاروا مجبورين اليه من التلذذات والاسرافات ولما كان منع هذه الامور واصلاحها من

الامور الواجبة بناء على ما ذكر صدر قبل ثمان في عشرة سنة امر عال يمنع قطعياً ما يقع من التلقات والاسرافات في قضية الاناث والجهاز والخطبة والاجتماعات في الولايم ونظيره ايضاً فرمان عالي شان صدر في السنة الماضية تاكدت به تلك المنوعة ولذلك قد استحسن بان نسم بعد الان قضية الزواج الى اربعة اصناف وتعينت على وجه التحديد الاشياء التي روي جواز اعطائها وعملها من الطرفين بحسب احوال كل صنف وشانه وثروته واقتناره وفي تذكر جميعها في ما يأتي وحيث قد منع كل المنع اخذ وعطا دراهم وصرر او اشياء غيرها ان قبول هذا باكثر من كان ذلك او قليلاً خارجاً عما ذكر فيكون عمل ما قل او جل من الامور الملقاة اعتناء على عرف البلدة وعوائدها مغللاً باساس القضية والذين يتصدون اليه يوجرون على انفسهم المسئولية وينالون ما يلزمهم من الجزاء ولذلك قد تبين في ما يأتي ما ينبغي لكل احد ان يفهمه جيداً

المادة الاولى لا يؤخذ من الرجل شيء باسم اناث او علامة الى البنت التي يتزوج بها سواء كان ذلك قبل الزواج او بعده انما اذا كان نسي مهر مهمل عدا عن المهر المؤجل حين العقد فلا يتجاوز مقدار هذا المهر ايضاً الف غرش نهاية ما يكون في الصنف الاول وخمسمائة قرش في الصنف الثاني ومائة قرش في الصنف الثالث اما الفقراء وعادمو الاقتدار فلا يعطون شيئاً اصلاً

المادة الثانية حيث انه قد منع منعاً قوياً كلياً تقديم الهدايا وقبولها كثيرة كانت ان قليلة في اعراس الزواج والختان وغير ذلك من التجمعات سواء كان ذلك من طرف الضيوف المدعوين او من عند اصحاب العرس وافرباشهم ومن يتعلق بهم فالذين يجاسرون بعد الان على ذلك يجازون قانونياً سواء كانوا اخذين او عاطلين بما انهم لم يخضعوا له الا وامرهم ينبغي ان لا يعطى محارم ولا اقمنة ولا اثواب او غير ذلك من هذا القيل لا من طرف اصحاب العرس الى اخرين ولا من خارج الى اصحاب العرس ولا الى اقارب الزوج او الزوجة ولا من هؤلاء الى بعضهم بعض ايضاً ولا الى احد اصلاً من الذكور والاناث داخل خارجاً كثيراً كان او صغيراً ولا يترسلون ايضاً بشيء مما يخص المأكولات كالبنلاوة او الحلويات وما هو من هذا القيل ثم تلغى ايضاً اعطاء الهدايا بعد العرس من طرف الزوج الى اقارب الزوجة فلا يعطى لاحد منهم شيء يساوي بارة الفرد

المادة الثالثة لا يعطى شيء في عمل ما اصلاً الى المبعوث ليدعو الى العرس وانما وجد من اعطى او اخذ شيئاً قليلاً او كثيراً بعد من اصحاب التبايح

المادة الرابعة. لا تعطى في خفمة عقد النكاح نقاداً او هدايا كثيرة كانت او قليلة لاحد اصلاً ما عدا الامام والخنازين

المادة الخامسة. حيث لا يجوز ان يطول عرس الاكابر واهل الاقتدار او يمتد لاكثر من يومين فيلزم ان تجري الدقة من طرف الجميع بان لا تكون الجمعيات اكثر من يوم او يومين نهاية ما يكون وان لا تجبر النقاء على كثرة عمل عرس بوجه من الوجوه اصلاً وينبغي بل ويعاب عمل طعام موجب للتلف والاسراف ومضر بالصحة اكثر من خمس اومت اللان نهاية ما يكون عدا عن الشوربا والارز في جمعيات اعظم الاكابر واصحاب الثروات اما في الاعراس المعتادة فلا يعمل شيء عدا عن شوربا ولحم وزردة ارز

المادة السادسة. عندما توجه العروس الى الحام لا يعطى شيء الى المعلم ولا الى باقي الخدمة اصلاً ما عدا اجرة الحام

المادة السابعة. لا يرسل من طرف الزوج حناء ولا صباغات ولا غير اشياء من هذا القبيل تتعلق بتزيين الزوجة

المادة الثامنة. ممنوع ان يعمل صاحب العرس بها كان متندراً فرشات منصبة ولحف منصبة وطرايح من قماش حريرا وان ينشر شيئاً مثل ملابس ومحارم في مخدع العروس برسم التعليق

المادة التاسعة. لما كانت قد ارتفعت بالكلية تلك التكاليف المحاصلة باجتماع اقارب الزوج والزوجة عند نهاية جمعيات العرس فهذه العادة ايضا لا تجري في وقت من الاوقات اصلاً

المادة العاشرة. بما انه قد منع ايضا نقل العرائس في الليل وتطوينهن في الازقة والوعد من طرف الزوج باشياء ودرام وغيرها عند نزولهن من المركبات فمنع من طرف الحكومة مركبات العرائس اللاتي تخرجن الى الازقة ليلاً ويكون مشولاً ومعنوياً من بعيد او يوعد من الناس باشياء وغيرها عند نزول الزوجة من المركبة ثم قد القيت عادة تكسيب وجه العرائس بالبهرجان ونفيت بالكلية ومنع منعاً قطعياً اطلاق البارود في جمعيات الاعراس سواء كان ذلك في القرى او في القصباء وقد رفع ايضا اجتماع اقارب الزوج والزوجة في بعض القصباء وتوجههم ليلاً الى بيوت بعضهم بعض والتكلف الى بعض اسرافات نافلة يهبر عنها باللغة التركية دونراًلق (لعلها ما يهبر عنه في بلادنا برد الرجل) وفي ذلك بالكلية بما ان المواد التي صار تجوز استعمالها تحديداً في مادة الازدواج قصبت الى

اربعة اصناف ومنع كل صنف منها ان ياخذ او يعطى شيئاً زائداً عن الاشياء التي قد نبتت
ادناها وتعرفت بحسب حاله ومقدريه وليكن معلوماً ايضاً بان هذا المنع هو مخصوص في
الاعراس وجميعها فقط والا فان الزوج والزوجات ما عداها بعد الازدواج بان ياخذ
احدها من الاخر او يعطيه ما اراده من دراهم واشياء وغيرها بحسب اشتهاؤه ورغبته وهذا
القرار لا يشمل تلك الحالة

الصف الاول . هم الذين في الدرجة الاولى يعني اصحاب الانتدار الذين امولهم
وثروتهم في الدرجة الاولى بالنسبة الى باقي الاصناف الموجودين في المدينة وهؤلاء لا يتجاوز
المهر المؤجل الذي يقرر في جمعية ازدواجهم ما قيمته عشر ليرات مجدية على الكثير اما
الاشياء التي تعطى من طرف الزوج الى العروس فتكون ايضاً بدلة ملابس واحدة مصنوعة
من منسوجات الحرير الرقيقة او قماش اخر بمانته بسيط بدون قصب ولا نظير ومع انه
لا يجبر الزوج ان يعطى شيئاً مهراً معجلاً أكثر من المهر المؤجل الا انه ربما اراد ان يعطى
اشياء مثل ملابس او مفروشات فلا يكون ذلك منقصباً ولا مطراً ايضاً انما يكون عبارة
عن فرش محل واحد بسيط وفرش للنوم من القماش المسمى دامستوار من قماش اخر
وفرجة جوخ ومراة يد واحدة من الفضة بحيث لا يتجاوز وزنها ما تبين وخمسين درهماً اما
الغطاء الذي يتنضي العروس فيكون مصنوعاً من البرغلك الخالص ولا يستعمل غطاء
بازيد من مائة غرش على اية صورة كان من الصور اصلاً وكذلك الاشياء التي تعمل
من طرف الزوجة في هذا الصف الاول فلا تكون منصبة ولا مطرزة ولا من قماش الحرير
ايضاً انما تكون اشياء من القماش مثل قماش القطن الرقيق ودامستوار والصرف وبساط واحد
وفرش للنوم واحد وفوط حمام بدلة واحدة بسيطة من غير نظائير وطائم فهو فضة مع فقم
ومخنة فضة واواني نحاس ثمانية ما يكون مقدارها اثني عشر صحناً وخمس طناجر وثلاث ملايات
وصينية واحدة وغلاية وبكرج ودست مع منقل واحد وطشت حمام وطائم صفرة وثلاثة
شبابدين وثلاث اواريع مشربيات وطشت وابريق وثلاثة صناديق بدون ان يزداد شي
على ما ذكر والملابس التي تعمل من طرف الزوجة لا تزيد في رمت من الاوقات عن
اثني عشرة بدلة مع الحارم والدكك وهذه الحارم والثوريات والدكك لا تكون زائدة النظير
مالهضة والنصب

الصف الثاني . عند ازدواج ارباب الانتدار الذين امولهم وثروتهم في الدرجة الثانية
لا يتجاوز مهرهم المؤجل ما قيمته خمس ذهبات مجديات واللبسة التي يتقدمها الزوج

لا تكون مشغولة بالنفقة ولا النصب انما تكون بدلة واحدة من قماش او حرير واذا اراد احد ان يعطي اكثر من ذلك فيعطي موايضاً فرش مخدع واحد من الجوخ او الداستق وفرجة جوخ واحدة وفرش نوم اعتيادي ومرتة اعتيادية وثياب قيمة سبعون او ثمانون قرشاً اما الجهار الذي يعطى الى الزوجة من اقاربها في هذه الدرجة فيكون عبارة عن فرش نوم واحد معمول من الداستق والصوف العالي وبساط واحد وبدلة حمام اعتيادية وطاقم صفرة وطاقم قهوة وثلاث مشربيات وشمعدانين وطشت وابرين وثلاث طناجر وطاسين وثمانية صحون وصينية واحدة ومنقل صغير واحد وغلاية واحدة وبكرج واحد وصندوقين ولا تزيد الملبوسات التي تعمل لها في اي وقت كان عن ثمانى بدلات مع متفرعاتها الصنف الثالث وعند ازدواج الاصناف الذين هم في ثالث درجة وباقي اصنافهم من الاشخاص الاعتيادية فلا يجاوز مهرهم الموجل ما قيمة تلك ليرات ذهبات مجدية والاشياء التي يندمها الزوج تكون بدلة ملابس واحدة اما صبرتي او قماش من نوع اخر بثلث القيمة اما اذا اراد احد ان يعطي اسماء غير ذلك فليكن ما يعطيه فرش مخدع واحد عبارة عن طراحة مثبت ومنعد ومنع مخدات وفرشة كتان ولحاف واحد اما الثياب فلا تكون قيمة ازيد من عشرين ثلاثين قرشاً واما الاثياء التي تخصرها الزوجة ايضاً فتكون مفصلة بفرشة ومخدة ولحاف اعتيادية وستة صحون وثلجرتين وطاسين وبكرج صغير وشمعدان ومشرتين وصندوق واحد ومنفتين ولا تزيد الملبوسات عن اربع او خمس بدلات ايضاً الصنف الرابع عند ازدواج الناس الفقراء وغير المتقدين الذين هم في رابع درجة فلا ينبغي ان ياخذوا او يعطوا شيئاً اصلاً بل ولا تطلب منهم هدية ولا دراهم الى الامام او المختارين ايضاً وانما يجري ازدواجهم بالاعانة من طرف سكان محلتهم او اهالي قريتهم ولا يجاوز مهرهم الموجل من الثلاثين قرشاً الى المائة فرش نهاية ما يكون ثم لا بأس ان يندموا ايضاً جانب مهر مجهل قياساً على ما ذكر وحيث ان المقصد الاصلي من هذه الاحوال وما ذكر من المعاملات هو الفاء وباطال جانب تلبية واحرافات غير مفروضة تمنع امر الازدواج وتكثر التنازل استناداً الى قضية تكثير سلالة الملة وتوفيرها فالذين لا يجركون بما يوافق هذا القرار يكونون غير راغبين في الحصول على هذا القصد ومن ثم تنفر رجحاً من كان من هذا القبيل المعاملات التوجيهية واجراء ما يقتضي من الاحكام الجزائية فالاموال اذا بذل الفيرة من طرف الجميع بالاتحاد على مداومة العمل بمنتهى ما ذكر فلا يكون عدم الاقتدار هذا مانعاً لزوج احد اصلاً بل تجري الدقة على تسهيل امر ازدواج كل

احد بمصوب حاله كيلا تترك بنت في محل ما اصلاً تزيد في العمر على سبع عشرة او ثمانى عشرة سنة بل تحصل الوسائل اللازمة لتزويجها بالمختص بناسبها بمعرفة اوليائها واهالي خارجها او سكان قريتها واذلك قد حصلت المبادرة ببيان التفضية واعلانها الى الجميع

اعلان

الاصول التي قرر الترار على اتخاذها الان واجراءاتها لاجل منع سرقة الحيوانات التي في من نوع الجاموس والبقرة والحمير وباني الدواب

المادة الاولى. قد احدث الان نوع من التذاكر لاجل الحيوانات التي تباع وتنفردى سواء كان في الاسواق او في القرى وغیرها من المحلات وحيث قد ارسل منها لكل محل وقربة بقدر اللزوم فيلزم لكل من اراد ان يبيع حيواناً ان يخبر به مختار المحلة او القرية ويعلقه عن جنس الحيوان الذي يريد بيعه وعن عمره ولونه وهلاماته وياخذ من ذلك المختار تذكرة بمضمونه لكل حيوان على حدوثه يعطى هذا الداعي عشرين فضة الى المختار اجرة عن كل تذكرة في مقابلة خدمته

المادة الثانية. بما ان هذه التذاكر تكون سجداً لصاحب الحيوان الذي يراد بيعه بان ذلك الحيوان هو ماله حقيقة فيكون الرجل الذي يريد اخذ ذلك الحيوان مجبوراً بان يمسأله قبل ان يدفع الثمن عن ذلك السند يعني تلك التذكرة وياخذها مع الحيوان موبة ويحفظها ايضاً ثم يبحث في هذه التذاكر كذلك من طرف ملتزم الرسومات عند اخذ البارة الواحدة في كل فرس عن رسم الحيوانات التي تباع في الاسواق ويختم بذلك تاريخها من طرفه

المادة الثالثة. الحيوانات التي تباع بعد الان بدون تذكرة فحسب مبروقة فتستوقف من جانب الحكومة ونجري عليها التدقيقات اللازمة وتعامل على الوجه الاتي وهو ان الحيوانات التي تباع والتي تخرج الى البيع سواء كانت ذلك داخل البلد او خارجها وما بيعت منها الى المناصب يحصل الفتنش عليه بمعرفة القاتمين وما موري الفتنش والضابطة وملتزمي الرسومات واذا وجد بينها حيوان بدون تذكرة يؤخذ ويسلم الى الحكومة

المادة الرابعة. عندما يوتي بمثل هذه الحيوانات الى الحكومة ولدى التدقيق اذا ظهر صاحبها وابنت انها ماله فتسلم له انما يؤخذ منه خمسة بشالك جزاء فندبا بموجب قانون

المجزء لكونه لم يسلوكا موافقا لهذا التثنية وكذلك اذ وجد من الشئ حيوانا بدون
تذكرة فيلزم ان يخرج عن المحل الذي اخذ منه لكي يجري التدقيق بمعرفة الحكومة على ذلك
الحيوان لحيثما يقع في المجلس واذا تبين بانه مال البائع يتسلم ويؤخذ مع ذلك من كل من
البائع والمشتري خمسة بشلالك جزاء تديبا ولكن اذا تبين بان ذلك الحيوان الذي هو بلا
تذكرة مسروق فكأنه يجري بحق سارقه جزاء السرقة المترتب قانونا يجري كذلك بحق
مشتريه جزاء النصابين لكونه اخذ وهو عارف بانه مسروق لكونه بلا تذكرة

المادة الخامسة. يتوجه كل يوم ما مور من مأموري التفتيش او الضابطة واخر من مجلس
الدائرة البلدية ايضا في المحلات التي يوجد بها دائرة بلدية الى المحلات والمقاصب الموجودة
في تلك المدينة ومبحثان مقدار الحيوانات الموجودة ثم يجمعان تذاكر ما يذبح منها ويسلمانها
الى الحكومة والحكومة تفتش هذه التذاكر وتحرقها

المادة السادسة. عندما يعطي المختارون تذكرة في حيوان ما يلزم ان يكون المختار عارفا
بان ذلك الحيوان هو مال الرجل الذي هو طالب تذكرة واذا كان لا يعرف ذلك يلزمه
ان يفتق طليو ويضع يعطي التذكرة المطلوبة ثم اذا تبين بان الحيوان الذي اعطى المختار
تذكرة ليس هو مال ذلك الرجل بل هو مسروق فيجوز المختار جزاء معاونة السارقين
وكذلك اذا طلب المختارون دراهم ازيد من العشرين قصص المادونين باخذها لاجل
هذه القضية او ارادوا ان ياخذوا فيكون ذلك مستلزما للمجازاة بهم ايضا



صورة الخط الهايوني

فليعمل بموجب

قانون المساحات والمبازين والكبول المحددين

المادة الاولى. قد اخذ طول مساو لجزء واحد من عشرة ملايين اجزاء لمربع دائرة نصف النهار ونسي ميرواوا (ذراع اعشاري) ليكون اساساً قياساً واحد للمساحات والاوزان والكبول في الممالك المحروسة الشاهانية واقسامه واصنافه في اعشارية ايضا

المادة الثانية. يعمل ذراع اعشاري من البلاتين مساوياً للبتروليكون معياراً له ويحفظ في الخزينة الهايونية

المادة الثالثة. يؤخذ ذراع اعشاري واحد لاجل قياس الاطوال والمسافات ويقال في اقسامه يعني للجزء من عشرة اجزاء منه عشر ذراع اودسي ميرو وللجزء منه من مائة جزء منه عشر ذراع اوساتي ميرو وللجزء منه من الف جزء معشار ذراع اوميلي ميرو ولطول الف ذراع من اصنافه ميلاً اعشارياً او كيلو ميرو ولطول عشرة الاف ذراع منها فرسخاً اعشارياً او ميراً ميرو

المادة الرابعة. قد اخذ المحل الذي يحيطه ربع واحد وكل ضلع من اضلاعه عبارة عن عشرة اذرع اعشارية وجعل واحداً لاجل مساحة الاراضي ويقال له ربع اوارو للمحل الذي يكون عشرة الاف ذراع مربع جريباً او مكساراً ايضا

المادة الخامسة. قد اخذ عشر الذراع المكعب يعني الدسي ميرو والمكعب وجعل واحداً لاجل كيل المائعات والمحرب حجمياً ونسي كيلاً اولينره وعشر ظرفاً اودسي لينرو وللحجم المساوي منه مثل منه كيلاً اعشارياً او هكتولينرو

المادة السادسة. قد اخذ وزن مقدار عشر الذراع المكعب من الماء المنظر الذي يكون في الدرجة الرابعة من الحرارة وجعل واحداً لاجل تعيين مقدار الانتقال ونسي درهماً اعشارياً او غراماً ويقال لاقسامه عشر درم اودسي غرام وعشر درم اوساتي غرام ومعشار درم او ميلي غرام وللالف درم من اصنافه اوقه اعشارية او كيلو غرام ايضا ووزن الاوقه منه مساو لوزن مقدار عشر ذراع مكعب من الماء المنظر الذي يكون في

الدرجة الرابعة من الحرارة ونسب المائة اوقية اعشارية منه قطاراً اعشارياً او كثال وللآلف اوقية اعشارية طونيلاته او طون ايضاً

المادة السابعة نعل . اوقية اعشارية من البلاتين معاوية لوزن كيلو واحد لتكون مصهاراً وتحتفظ في الخزانة الهايونية

المادة الثامنة . المقاييس التي تستعمل لاجل المصاحات والمكاهيل والاوزان الاعشارية نعل موافقة الى العبارات المبينة في المادة الثانية والاولى ونضرب نمرة على المايزن والمقاييس التي تستعمل في معاملات الاخذ والعطاء لتكون علامة بانها في مهارها النظامي ويوضع كذلك رقم على المقاييس ببيان مفادها

المادة التاسعة . جميع المعاملات والمبايعات التي تقع في الدوائر الرحمة والحكومات المحلية في المالك الحرمة الشاهانية اعتباراً من ابتداء مارت سنة الآلف وما يتبع وسبعة وثمانين تجرى بحسب المقاييس الجديدة

المادة العاشرة . للاهالي الخيارات في استعمال الاوزان والكبول العتيقة من سنة سبعة وثمانين لحد مارت سنة التسعين انما يلزم ان يحولوا القياسات العتيقة المستعملة الى المقاييس الجديدة في كل انواع سندات المقاولات التي ينظونها في ظرف هذه المدة ويكونوا مجبورين ان يدرجوا هذه المقاييس الجديدة فيها ايضاً اما ما يعقد منها في ظرف هذه المدة ويكون اجراءه مطلقاً الى ما بعد مارت سنة التسعين فلا يجوز ان يدرج في سندات مقاولات واوزان او مكاهيل عتيقة

المادة الحادية عشرة . يجبر الجميع بوجه العموم على استعمال المقاييس الجديدة في المالك الثمانية اعتباراً من مارت سنة التسعين وتمنع الاوزان والمكاهيل والمصاحات العتيقة بالكلية

المادة الثانية عشرة . قد نظمت جداول وطبعت ونشرت من الان بيان فرقي المقاييس العتيقة وتناوبها بنسبة الجديدة اليها *

المادة الثالثة عشرة . هذه المقاييس الجديدة والاصول الاعشارية موق بصير تعليمها وتدريسها في جميع المكاتب

المادة الرابعة عشرة . الدرهم الشرعي المراسي في المعاملات الشرعية ووزن المحكوكات وعما راعها والاوزان المخصوصة المستعملة للجمهرات جميعها مستثناة من احكام هذا القانون

هذا الجدول مربوط باخر هذا النظام

المادة الخامسة عشرة - سوف تنظم على حدة النظميات المتضمنة لاجراء الاصول الجديدة
المخففة بموجب هذا القانون وحسن استعمالها في المالك المهرسة الشاهانية
في ٢٠ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٦ و ١٤ ايلول سنة ١٢٨٥

مقاييس المساحات والمكاييل والاوزان الاعشارية

مقاييس الاطوال والابعاد

ترتيب الاسماء عدد ابضاحات

هذا الذراع الاعشاري وهو المختوم مساو لجزء واحد
من عشرة ملايين من اجزاء ربع دائرة نصف
النهار وقد اخذ اساساً لتوحيد قياسات الاوزان
والكمول والمساحات

ميل اعشاري او كيلومتر ١٠٠٠ يقال على ما طولته الف ذراع اعشاري
فرسخ اعشاري او مير يامتر ١٠٠٠٠ يقال على ما طولته عشرة الاف متر
الكسورات الاعشارية

عشر ذراع او دسي متر ٠.١ واحد من عشرة اجزاء الذراع الاعشاري
عشر ذراع او سانتي متر ٠.٠١ واحد من مائة جزء الذراع الاعشاري
مئشار ذراع او ميلي متر ٠.٠٠١ واحد من الف جزء الذراع الاعشاري

مقاييس مساحة الاراضي

مربع او آر هل ١٠٠ ذراع مربع هو مربع كل ضلع من اضلاعه عشرة اذرع
وقد اتخذ واحداً في مساحة الاراضي
جريب او مكثار هل ١٠٠٠٠ ذراع مربع هو مربع طول كل ضلع من اضلاعه مائة
ذراع فيكون اذاً مائة مربع

مقاييس الكحول

ترتيب الاسماء

عدد

ايضا حات

كيل اولينر

هو عشر ذراع يعني دسي ميتر ومكعب واحد اخذ قياساً

واحد لاجل كيل المعائنات والمجرب وهو وعاء يسع اوقه

اعشارية بالتعام يعني كيلاغرام واحد من الماء

هو مائة عشر ذراع مكعب يعني مائة كيل

كيل اعشاري او ١٠٠

مكتوليهرو

كسر اعشاري

طرف اودسي لينره ١ واحد من عشق من الكيل الواحد وهو وعاء لاجل كيل المعائنات

مقاييس الاوزان

عشر ذراع مكعب من الماء المنظر الذي هو في الدرجة

الرابعة من الحرارة يعني ما كان مئة مساوياً لمقدار سائتي

ميتر واحد مكعب قد جعل قياساً للواحد لوزن الانقال

درم اعشاري او غرام ١

اوقه اعشارية او كيلو غرام ١٠٠٠ الف درم اعشاري

قنطار اعشاري او كغ ١٠٠ اوقه اعشارية

طنونلاته او طون ١٠٠٠ اوقه اعشارية

كسورات اعشارية

عشر درم اودسي غرام ١٠

عشر درم اوساني غرام ١٠٠

مئشار درم ارمطي غرام ١٠٠٠

فوريه ٦٤

نظام

تطبيق المقاييس الجديدة ومعاينتها

الفصل الاول

بحق ماموري الاوزان

المادة الاولى. يجري تطبيق المقاييس المستعملة في معاملات الاخذ والعطا ومعاينتها بمعرفة مامورين خصوصيين و يجري كذلك عزل ونصب هؤلاء المامورين من طرف نظارة الداخلية بانتهاء من الولاية العظام

المادة الثانية. سيتمتع لكل سنجاق مامور للاوزان واحد ويمكن ان يتعين معه معاونون ايضا اذا تبين بانهم لازمون له لاجل القيام بهذه الخدمة وتكون شروط ماموريتهم وفرائضها مثل شروط وفرائض ماموري الاوزان عينها

المادة الثالثة. لا يجوز اجتماع مامورية الاوزان مع الصناعات والانشغال المتعلقة بالمقاييس

المادة الرابعة. لا يمكن لاحد ان يتعين مامورا على الاوزان مالم يخضع في المواد التي تخويناها الرسالة التي قد ترتبت ونظمت لاجل استحصا المعلومات المنتظمة لماموري الاوزان ولا يمكنه ان يتبدي في الخدمة مالم يخضع في المحكمة ايضا

المادة الخامسة. توجد في كل مركز ولاية عيارات متنوعة بمقدار الكفاية قد تميرت تطبيقا الى العيار الاصلي الموجود في نظارة الداخلية وضربت عليها التمغا وهذه العيارات لا بد من معاينتها تكررًا تطبيقًا الى معيارها الاصلي المحفوظ في النظارة المشار اليها ولومرة في كل عشر سنين بالاقل ونظير ذلك توجد ايضا عيارات متنوعة بقدر الكفاية في مركز كل سنجاق قد تطبق على العيارات الموجودة في مركز الولاية وضربت عليها التمغا وهذه العيارات لا بد من معاينتها تكررًا تطبيقًا الى العيارات المحفوظة في مركز الولاية مرة في كل سنتين ويوجد ايضا رسم لكل من المقاييس الجديدة عنا عن هذه العيارات في مركز الولاية وفي مراكز الولاية لكي يتعلمها الراغبون فيها

المادة السادسة. التفتات التي تلزم في الولايات لاجل تطبيق المقاييس ومعاينتها تعمل بمعرفة نظارة الداخلية الجبلية وتكون التمغا التي توضع على المقاييس الجديدة غير التمغا التي

نشرت على المقاييس عند معاينتها في كل سنة والاولى تسمى تمغة التطبيق الاصلية والثانية
تمغة المعاينة

المادة السابعة. العيارات والتمغات التي توجد في دائرة مامور الاوزان تكون تحت
محافظة مامور الاوزان ومشتوليتو وتحت نظارة الحكومة المحلية ايضاً

المادة الثامنة. معاش ماموري الاوزان ومعاونتهم سوف يتعين مقداره من طرف
نظارة الداخلية وما يتبع من المصاريف الدورية والقرطاسية مع المصاريف اللازمة لحسن
محافظة ونقل الالات المتعلقة بتطبيق الاوزان ومعاينتها لاجل التفيش داخل دائرة مامور
الاوزان يعطى على حدته ويجوز ايضاً بان تضاف هذه المصاريف الدورية على المعاشات
المخصصة لم يحسب ما ينتضي لها والعيارات تحفظ في محل يتعين لها من طرف الحكومة المحلية
وعليها ان تجري ايضاً هناك واذن المامور لوجه ماموري الاوزان خارجاً عن دائرة مامورينهم
فوق المادة تمنع على لم مصارينهم على حدتها.

المادة التاسعة. يعود الى امانة المدينة في دار السعادة والبلاد الثلاثة امر تطبيق المقاييس
المجددة ومعاينتها وانتخاب ماموري الاوزان المتقنين ونصهم اما تعيين المامور لباقي الالوية
والتفويضات المربوطة بادارة الضابطة ومعاملاتها العمومية فتجري من طرف مديرية الضابطة
الجبلية توفيقاً لباقي الولايات

الفصل الثاني

فيما يخص تطبيق المقاييس المجددة ومعاينتها

المادة العاشرة. تعين الموازين والكيول التي تعمل جديداً وتطبق قبل استعمالها في
معاملات الاخذ والعطاء وتقدم الى دائرة ماموري الاوزان لكي تضرب عليها التمغة اما
التي لم تنبل انواعها واشكالها ولم يصادق عليها من طرف الدولة فلا تقبل التمغة وكما ان لا تباع
في محل ما اصلاً مقاييس لم تضرب عليها التمغة من طرف ماموري الاوزان كذلك لا يمكن
استعمالها في المعاملات ايضاً

المادة الحادية عشر. الاسماء المعينة بموجب الاصول الاعشارية التي قد اخذت
الان تكون محررة على المقاييس بغاية التوضيح والتصريح وما كان منها بخلاف ذلك لا يقبل
عند التطبيق والمعاينة ولا يمكن استعمال ما كان منها من هذا القبيل في معاملات الاخذ
والعطاء ايضاً انما هناك بعض اوزان وكيول لا تقبل قطعها احاطة الكتابة لصغرها فيلزم ان

تعطى بها رخصة مخصوصة من طرف نظارة الداخلية لتكون معافاة من المجبورية التي ذكرت
والمقاييس التي تقدم لدائرة مأموري الأوزان يقتضي أن تكون مطابقة للرسم المبين في الفصل
المختص بذلك ومعمولة من المواد المعدنية وغيرها المعينة فيه

المادة الثانية عشرة: آلات الأوزان كالموازين والقياسين تقتضي معاينتها وتطبيقها قبل
استعمالها في معاملات الأخذ والعطاء أيضاً وتقدم إلى دائرة مأموري الأوزان لتوضع عليها
التمغة وجميع المقاييس من كل أنواع الموازين والقياسين عموماً يلزم أن تطبق من طرف
المأمور في كل سنة لينظر هل وقع خلل في عياراتها واستقامتها أم لا ثم تضرب عليها التمغة
المادة الثالثة عشرة: الأصناف الذين يشتغلون في اصطناع المقاييس ويسمى لا يمكنهم أن
يخرجوا المقاييس التي عملوها إلى البيع ما لم تضرب عليها تمغة التطبيق الأصلي والمقاييس التي
يستعملونها لأجل تجارتهم يكونون مجبورين على أن ينفقوها بتمغة المعاينة في كل سنة

المادة الرابعة عشرة: معاينة المقاييس والموازين والقياسين عموماً في كل سنة تجري
بصورة معينة وفي ظرف موسم ومدة يدرتبان من طرف الحكومة المحلية

المادة الخامسة عشرة: مأموري الأوزان مجبورون يتم في كل سنة معاينة المحلات المعينة له
وأن يذهبوا إلى مخازن ودكاكين الأصناف والتجار المتعدين بالدفع المخطم بهم خاصة وبما ين
أقلها ما كان وجوده لازماً لم نظاماً من المقاييس وغيرها التي يقدمونها له وما كان زائدا عنها
ويطبع عليها التمغة ويقيدها بأجمعها في دفتر تفتي وتفتح عليه الأصناف والتجار ومن كان منهم
لا يعرف يكتب وليس له ختم أو يستكشف من الأخطاء والختم تشرح الكيفية في الدفتر المذكور
ويؤخذ منه الرسم الظاهري ويعطى له به علم وخبر ذو قوجان

المادة السادسة عشرة: توضع إشارة في الدفتر المذكور عن تاريخ ورود مأمور
الأوزان لكل ناحية وقرية واستيفاء مأموريته وعودته من هناك ثم يحصل التصديق والختم
عليه من طرف مجلس الاختيارية

المادة السابعة عشرة: يجوز أيضاً أن تجلب الأصناف الموجودة في كل ناحية وقرية إلى
رأس القضاء الذي هم مرتبطون به وتجري هناك للمعاينة المقرر اجراءها في كل ناحية وقرية
بكل سنة بمعرفة مأموريها المختصين إذا استنسبت ذلك الحكومة المحلية

المادة الثامنة عشرة: الطوائف من الأصناف الذين يستعملون الموازين والكيل
مجبورين بأن يحضروا كيولهم وميزانهم في ظرف شهر اعتباراً من شهر مارث الذي هو أول
السنة وكذلك الذين يدخلون جديداً في سلك الطوائف المذكورين حين دخولهم إلى

دائرة مأمور اوزان السجاق الذي هم موجودون به ويضعوا عليها التهمة هناك ويدفعوا
رسمها المقرر ويأخذوا به علم وخبر

المادة التاسعة عشرة . المقاييس المستعملة في الدوائر الرسمية يطبقها مأمور الاوزان وبما فيها
في كل سنة توفيقاً الى الاصول الختصة بحق التجار والاصناف
المادة العشرون . عند انقضاء مدة المعاينة التي تنعقد بموجب المادة الرابعة
عشرة يمنع منعاً قطعياً وجود واستعمال مقاييس لم تنال في يد الاصناف والتجار او في
الدوائر الرسمية

الفصل الثالث

فيما يخص تفتيش المقاييس الجديدة وصورة اخذ
وعطاء المعاملات التي تجري لها

المادة الحادية والعشرون . قضية تفتيش الامتعة والاشياء المباعة بالمقاييس الجديدة
محمولة لهذه اتمام الحكومة المحلية

المادة الثانية والعشرون . كل من الدوائر البلدية ومأموري الضابطة يعاين الدكاكين
والمخازن ومحلات البيع والبنائر والاسواق الموجودة في دائرة مأموره عدة مرات في كل
سنة ويدقق على الميزانين والكيول والاوزان بانها تامة العيار ومستعملة بالاستقامة وان
تغمة المعاينة مضرورية بالتمام عليها وان تلك الآلات لم تخول منذ المعاينة الختصة بواسطة
التهمة لا قضاء ولا فماداً وان تغامها ليست بضرورة وضبط الآلات التي تكون بمالة
مفاعة للنظام ويختم عليها ويسلمها بزورنال الى الحكومة المحلية مع بيان كيفيةها لاجل
اجراء المتقضي

المادة الثالثة والعشرون . تنبث الولاية باصول وتدابير في حق الاوزان والمقاييس خارجة
عن هذا النظام عنا عن اجراء تفتيش المقاييس والميزانين بموجب المادة الرابعة عشرة من
موقوف مطلقاً على الاستئذان من نظارة الداخلية

المادة الرابعة والعشرون . مأمور الاوزان يفتشون المقاييس التي تستعملها الاصناف
والتجار دائماً ويعاينونها اما من تلقاء ذواتهم واما بحسب الاوامر التي يتخذونها من طرف
الحكومة المحلية

المادة الخامسة والعشرون . مأمور الاوزان يضبطون ما كان مخالفاً للاوزان والاكيال

التي بينها القانون ويضبطون كذلك الميزان والكيل الملوقة والاوزان الناقصة والالات
التي لم تكن شاملة كافة نفعات التطبيق والمعاينة ويسلمون ما كان من هذا الثيل الى
الحكومة المحلية

المادة السادسة والعشرون. تضبط المتاعب المنوع استعمالها على الوجه المبين في المادة
السابقة ومع ذلك تجري التفتيشات المتتالية عليها كنفولك كيف صار مشترى هذه الالات
واستخدامها وما هو مقدار المدة التي استعملت فيها ويعرض عن بيان ذلك الى الحكومة
المحلية تحريراً

المادة السابعة والعشرون. اذا وجدت اوزان وكيل وميزان مصداه او معنة بمحالة
تاتي بالخل الى الكيفية او الكمية تضبطها مأمورو الوزان ثم يعرضون عنها الى الحكومة
ويسلمونها اياماً

المادة الثامنة والعشرون. يلزم ان توجد الاصناف والتجار في الدكاكين والمخازن في
المدة التي تنعين لاجل المعاينة

المادة التاسعة والعشرون. مأمورو الوزان ماذنون بان يدخلوا الى الدكاكين التي
مجدونها متفرجة في الليل لاجل التفتيش

المادة الثلاثون. اذا وجد من يستنكف عن ان يقبل في دكانه او مخزنه مأموري الوزان
الذين ياتون لاجل التفتيش والمعاينة في اي زمن كان فيمكثهم ان يدخلوا بمعرفة مأمورين
يتعينون من طرف الحكومة

المادة الحادية والثلاثون. مأموري الوزان يحررون بخط اياديهم الحركات المغايرة
للنظام التي يمتنعونها ويخرجونها الى الظاهر ويضمنون عليها ويقدمونها الى الحكومة المحلية
بطرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون

الفصل الرابع

في بيان المجازاة

المادة الثانية والثلاثون. الذين ينظرون اعلانات او سندات ودفاتر او يستعملون
ميزان وكيل ومساحات باي نوع كانت مغايرة الاحكام المادة العاشرة والحادية عشرة
من قانون الوزان المهابي الذي نشر وعلن مورخاً في عشرين جمادى الاخرى سنة ٢٨٦
و ١٤ ابلول سنة ٢٨٥ مجازون بمنقضى احكام المادة المائتين والثانية والستين من قانون

الجزء الهاموني

المادة الثالثة والثلاثون. لا يعتبر في المحاكم والمحاسن اي نوع كان من الاعلانات والسندات والدفاتر المبينة في المادة السابقة ما لم يوضح ويستوفي عنه الجزء النقدي الذي يحكم به على مثل هذه الاوراق المخطئة بما يغير القانون

المادة الرابعة والثلاثون. التجار والاصناف وامل الصنائع الذين يوجد في محازنهم ودكاكينهم وفابر بناتهم او في سراكى البناير والاسواق ميازين وكيول من المقاييس الاعشارية غير ذات تمقة يجازون كذلك بحسب احكام المادة المائتين والثانية والستين من قانون الجزء الهاموني مثل الذين يستعملونها

المادة الخامسة والثلاثون. الذين يقدرون تمقات التطبيق والمعاينات التي تتوضع المقاييس الجديدة والذين يستعملون مقاييس تمقاتها مزورة نظير هذه مجازون توفيقاً لاحكام المادة المائة والخمسين من قانون الجزء الهاموني

الفصل الخامس

فيما يخص بالرسم الذي يوضح عن تمقات التطبيق والمعاينة

المادة السادسة والثلاثون. الرسوم التي يلزم استيفائها عند تطبيق المقاييس الجديدة ومعاينتها تؤخذ تطبيقاً الى التعرفة المحررياتها فيما باتي المادة السابعة والثلاثون. يوضح الرسم عن المقاييس المستعملة في الدوائر المبررة عند تطبيقها ومعاينتها تطبيقاً الى التعرفة المذكورة

المادة الثامنة والثلاثون. الرسوم التي تؤخذ وتمتد في كل قضاء نهط الى صندوق المال المحلي وتسلم مع دفاترها الخصوصية وهذه الدفاتر تختم بالاشترار من طرف مأموري الاوزان والتفصيل

المادة التاسعة والثلاثون. المقاييس الجديدة كافة التي ترد الى الكرك سواء كانت من المالك الاجنبية او من البلاد الداخلية لا تسلم الى اصحابها ما لم تضرب تمقة التطبيق الاصلية وتوضح رسوماتها المقررة

المادة الاربعون. عندما تضرب تمقة التطبيق الاصلية على المقاييس الجديدة المبررة من طرف عاملها تضرب عليها تمقة معاينة تلك الصنة بمجاناً

رسوم نفقة المعايمة	رسوم نفقة	التطبيق الاصلي	بارة غروش	بارة غروش
التي تجري سنوياً				
عن كل (كيلو غرام) اوقية اعشارية معمولة قطعة واحدة من البرنج	٣٠	٠٠	١٥	٠٠
ما يقتضي ضمة عن كل اوقية ما عمل من البرنج تزيد عن (كيلو غرام) اوقية اعشارية	٢٠	٠٠	١٠	٠٠
عن الكيلو غرام الاوقية الاعشارية الواحدة المعمولة قطعة واحدة من حديد وما هو ازيد من ذلك	٢٠	٠٠	١٠	٠٠
عن كل قطعة معمولة من برنج او حديد مائة ومائتين وخمسة درهم غرام وما كان اقل من ذلك ايضاً	٢٠	٠٠	١٠	٠٠
عن كل قطعة خمسين درهم غرام او اقل من ذلك معمولة من برنج او حديد	١٠	٠٠	٥	٠٠
عن قب الميزان البطل	٠٠	٧	٠٠	٠٠
عن كفتي الميزان البطل	٢٠	٠	٧٠	٠
عن قب الميزان الكبير	٠	٥	٠٠	٠٠
عن كفتي الميزان الكبير	٢٠	٠	٥٠	٠
عن قب الميزان الوسط	٠	٢	٠٠	٠٠
عن كفتي الميزان الوسط	٢٠	٠	٢٠	٠
عن قب الميزان الصغير	٠	٢	٠٠	٠٠
عن كفتي الميزان الصغير	٠	٢	٠	٢
عن كل اوقية كيلو غرام من كل انواع القبايين والمجازين الماسكولة عموماً	٠	٠	١	٠
عن كل اوقية كيلو غرام من اوقى القبايين والمجازين الماسكولة لحد المائة اوقية كيلو غرام منها	٠٢	٠	٠	٠

رسوم تمفة
التطبيق الاصيلي
رسوم تمفة المعاينة
التي تجري سنوياً
بارة غروش
بارة غروش

عن كل اوقه كيلو غرام من المقدار الذي يزيد عن المائة اوقه لحد المائتين اوقه من القبايين والموازن الباسكولية التي هي من المائة اوقه لحد المائتين اوقه عدا عن البارتين الماخوذتين لحد المائة اوقه منها	١		
عن كل قطعة من القبايين والموازن الباسكولية تزيد عن المائتي اوقه بوجه المقطوع زيادة عن الرسوم الماخوذة لحد المائتي اوقه	١٠		
عن كل قطعة من انواع المهنر واقسامه واضعافه بوجه المساواة	١		
عن كل قطعة من اوعية المحبوبات بوجه المساواة	١٠		
عن كل قطعة من اوعية المائعات تسع اوقه كيلو غرام ما يقتضي ضمه عن كل اوقه تزيد في اوعية المائعات عن اوقه كيلو غرام	١٥		
عن كل قطعة من اوعية المائعات تسع مائة مائتين او خمسين درهم غرام	١٠		
عن كل قطعة من اوعية المائعات تسع خمسين درهم غرام وما دون	٥٠		

في مقياس الكيلو

الفصل السادس

في مقياس الكيلو

فيما يخص ترتيب المقاييس الجديدة وأشكال الميزان

المادة الحادية والأربعون لا تقبل للمقاييس العتيقة للتطبيق والمعاينة اعتباراً من ابتداء
مارس سنة سبعة وثمانين لكن يمكن معاينة ما كان منها في حد ذاته معقوداً لمدة تسع وثمانين
المادة الثانية والأربعون يقول المتصاحات والكيلول والآلة وزان الجديدة مع تطبيق
الميزان يتوقف على أن تكون جملعة الشرائط المعينة في المواد الآتية

٦٥١١ - مقاييس الأطوال

المادة الثالثة والأربعون يجوز أن يكون عمل مقياس الطول من ثمان قطع مشوهة ولها
عشرون ذراعاً عشارية (ميترو) ثمانية عشر ذراعاً عشارية (ميترو) ثمانية وخمسة عشر ذراعاً عشارية
(ميترو) وأربعة عشر ذراعاً عشاري (ميترو) وخامس عشر ذراعاً عشاري (ميترو) سادسها (نصف ذراع)
(نصف ميترو) سابعها عشر الذراع (اثنان دمي ميترو) ثامنها عشر الذراع أيضاً (دسي ميترو)
المادة الرابعة والأربعون مقاييس الطول المبنية في المادة السابقة يقتضي أن تصنع
من المعدن أو من الخشب أو غير ذلك من الأشياء الثابتة ويجوز أن تكون أشكالها وهياكلها
بحسب محلات استعمالها ثم لا يجوز عمل المقاييس على قطع لاجل السهولة سواء كان
في استعماله أو في نقله إلا أن أقسامه يلزم أن تكون ١٠ و ١ و ١

المادة الخامسة والأربعون يلزم أن تكون نهاية الذراع (ميترو) الأعشاري المصنوع من الخشب
والذراع (ميترو) الجوز منه ونصف الذراع (نصف ميترو) عمدة معدن ملصوقاً به وأن يكون
تتبع عشر الذراع (سنتي ميترو) أو عشائر الذراع (ميلي ميترو) ممكناً بعلامة واضحة ومستقيمة
وهذا عن ذلك يلزم أن يكون على المقاييس أسماءها المخصوصة واسم أو علامة عاملها أيضاً
وأن تكون آلة العشرين ذراع (ميترو) سنو والعشرة ذراع (ميترو) مخصصة بمساحة الأذفة والأراضي
وتكون عبارة عن قضبان حديد طول كل منها نصف ذراع ٠٠٠ (خمس دمي مترات)
مربطة بعضها ببعض الأخرى بحلقات ويجوز أيضاً استعمال الأذرع المحمولة من الشرط ومن
القول لا المعمول على شكل الشرط

المادة السادسة والأربعون مقاييس الكيلول تعمل على شكل أسطوانية قطرها وأربعها
من داخل مساويان بعضها بعضاً وفي عشر قطع وأقطارها وأقطارها كائناً في أدناه

قطرها وارتفاعها باعبار معشار الذراع ميلي ميتر

عشر معشار الذراع

٥٠٢١ = كيل اعشاري

٢٢٩١٢ = نصف الكيل اعشاري

٢٩٤٢ = عشرون كيل

٢٢٥ = عشراوي

١٨٥٢ = عشراوي

١٢٦٦ = كيل مجوز

١٠٨٥ = كيل

٨٦٠ = نصف كيل

٥٧٥ = طرف مجوز

٥٠٢ = طرف

وهنا ان هذه الاقطار والارتفاعات قد عمل حسابها بشرط ان يكون باطن الاوعية على شكل اسطوانتي تام ولا يوجد فيه حديد او شيء اخر زائد بوجوب الخلل في حجبها ولذلك اذا كان يوجد فيه حديد زائد او شيء غيره يلزم حجبها بزيادة ارتفاع الوعاء بحسب مقدار ذلك الحجم

المادة السائلة في الاربعون اذا اصطفت الاوعية المخصوصة في الحبوب من نخاس او تلك او خشب فتكون جهتها القوية ذات حاشية من صفائح الحديد او النحاس ملففة باستقامة الى داخلها اثنا عشر كيل دقاليتر ومعا فوقها من الاوعية تكون ذات جوانب محكمة من الحديد وبعضها يكون له ثلاث ارجل وهذه الاوعية تصطبغ من الخشب الصلب كالجبوز والبطم والشاء بلوط والسندبان وامثال ذلك وينبغي ان يوجد على كل نوع من هذه الاوعية اسم ومقداره

من المادة الثامنة والاربعون يجوز ايضا ان يصطبغ المكوليترو الكيل الاعشاري على شكل الانبار لاجل الامونة والسهولة وحيث ينفي ان يكون طوله من داخل خمسة اعشار الذراع (دسي ميتر) وعرضه كذلك خمسة اعشار الذراع (دسي ميتر) وارتفاعه اربعة اعشار الذراع (دسي ميتر) واذا كان الكيل الاعشاري (مكوليترو) يعطى شكلاً مكعباً يلزم ان يكون طول ضلعه من داخل ٢٩٤٢ معشار ذراع (ميلي ميتر) يعني ٢٩٤٢ معشار

ذراع (ميلي. يترو) وخمس معشار الذراع (ميلي. يترو)

المادة التاسعة والأربعون، ما كان من الأوعية التي تستعمل لأجل المائعات من الهكتوليترو الكيل الاعشاري الى النصف دقالبتر والخمسة كيول يلزم ان يكون قطر وارتفاعه بمقدار ما هو مبين في الجدول ويكون معولا على الاطلاق اما من النحاس وكسفاخ الحديد او من الفوتنا يعني الحديد المصبوب ومبيضا يابضا جيدا اما ما كان منها من الكيل المجوز (لنتر ومجوز) لحد الظرف (دسي ليترو) فيعمل اكثره من القصد برباذان وبلا اغطية وارتفاعه من داخل ضعف قطره وقد تنوخ افطاره من الارعية وارتفاعها ما يأتي

ارتفاعها		افطارها	
عشر معشار الذراع	الاسماء	عشر معشار الذراع	الاسماء
٧ = ٢١٦	كيل مجوز ليترو مجوز	٤ = ١٠٨	كيل مجوز ليترو مجوز
١٠ = ١٧٢	كيل ليترو	٥ = ٨٦	كيل ليترو
٦ = ١٢٦	نصف كيل نصف ليترو	٢ = ٦٨	نصف كيل نصف ليترو
٦ = ١٠٨	ظرف مجوز دسي ليترو مجوز	٢ = ٥٠	ظرف مجوز دسي ليترو مجوز
٩ = ٧٢	ظرف دسي ليترو	٩ = ٢٩	ظرف دسي ليترو
٤ = ٦٣	نصف ظرف نصف دسي ليترو	٧ = ٢١	نصف ظرف نصف دسي ليترو

المادة الخمسون، ممنوع ان يخلط القصد بأكثر من ثمانية عشر في المائة من الرصاص في اصطناع المقاييس المذكورة ويلزم ان يتوضع على كل وعاء منها اسم المخصوص في المادة الحادية والخمسون. تستعمل لأجل الحليب اوعية مصطعة من التلك الأبيض ويكون ارتفاعها مساويا لطولها وفي جوانبها مناض صغيرة ذات ثمن كل والاذا كان وليعضها اغطية ايضا

المادة الحادية والخمسون، افطارها وارتفاعها

مشار الذراع		ارتفاعها	
١٢٦ و ٦	كيل مجوز ليترو مجوز	٨ و ٤	كيل ليترو
٨٦ و ٥	نصف كيل نصف ليترو	٨٦ و ٥	نصف كيل نصف ليترو
٦٣ و ٤	ظرف مجوز دسي ليترو	٦٣ و ٤	ظرف مجوز دسي ليترو
٢٩ و ٩	ظرف دسي ليترو	٢٩ و ٩	ظرف دسي ليترو
٢١ و ٧	نصف ظرف نصف دسي ليترو	٢١ و ٧	نصف ظرف نصف دسي ليترو

(مقاييس الاوزان والقياسات)

المادة الثانية والخمسون: تستعمل الاوزان المصنوعة من الفولاذ اي الحديد المصبوب
لاجل وزن الاشياء الثابتة وهي تكون عبارة عن ستة ميازين فيندي من اوقه اعشارية

(٥٠ كيلو غرام) لحد اوقه اعشارية (كيلو غرام) اوقه

١٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠٠٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠٠٠٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠٠٠٠٠٠ كيلو غرام اوقه

المادة الثالثة والخمسون: اشكال ما هو ٥٠ اوقه (٥٠ كيلو) من الاوزان

المذكورة تكون على هيئة هرم ناقص مدور الطول والزوايا اشكال ما عند ذلك من

الاوزان الحديدية تكون هيئة هرم ناقص سدس وفوق كل واحدة منها حلقه مصنوعة

من الحديد المصبوب والاسامير التي تربط هذه الحلقات بالوزن واطرافها المحكمه داخل

الوزن من الحديد القوي المصبوب جيداً ويكون محزراً على كل وزنه مقدار ثلثه وخمراً واسم

صانعها او علامته ايضاً ويتضمن ان يكون ذلك موضوعاً على الرصاص الذي يتوجه تحت

الوزن لاجل العيار في الوزن على ذلك

المادة الرابعة والخمسون: الوزانات المترية المعهولة من النحاس الاصفر تكون اربع عشرة

قطعة على الوجه المرقم ادناه من ١٠ اوقه (كيلو) لحد الدرهم (غرام) واشكالها جميعاً اسطوانية

ذات زرة قطرها مساو لارتفاعها وارتفاع الزرة قدر نصف القطر المذكور ايضاً وتحزرها اسطوانياً

ومقاديرها حكماً مفرقاً على سطح قاعدة الاسطوانة العليا او على قرص الزرانة وزنات

الدرهمين (غرامين) والدرهم (غرام) يوزن ان يكون قطرها اقل من ارتفاعها لكي يتوجد محل

الى كتابة اسمها ويكون على كل وزنه علامه عن هاتين اسم صانعها او علامته

١٠٠٠٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠٠٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠٠ كيلو غرام اوقه

١٠ كيلو غرام اوقه

المادة الخامسة والخمسون يجوز أيضاً استعمال وزنات تعمل من النحاس الأصفر بحجوة
الداخل على شكل مخروطي ناقص بصورة يمكن معها وضعها داخل بعضها بعضاً وللأوزان
المذكورة عليه تتوضع داخلها ذات غطاء مصنوعة كذلك من النحاس الأصفر لتكون ظرقاً
لها وتكون هي أيضاً بوزن واحد نظائري ويلزم أن تكون أعداد الأوقية (كيلو) والأقسام
المرتبة لها على الوجه المبين أدناه

عدد القطع	درم (غرام)
١	٥٠٠
١	٢٠٠
٢	١٠٠
١	٥٠
١	٢٠
٢	١٠
١	٥
٢	٢
١	١
١٢	درم (غرام) أوقية اعشارية (كيلو غرام) ١٠٠٠

هذه الاثني عشرة قطعة وزنة التي قد ترقبت مع ما هي عليه من الدرهم الواحد (غرام)
الى الالف درهم (غرام) تقبل وزن اي ثقل كان

المادة السادسة والخمسون: الاوزان التي يستعملها بالاكثرا اصناف كالساعة وباعة
التقولات في تجارة عن تسع حلقات من النحاس الاصفه تدخل الواحدة منها في الاخرى
بعبئها بالدرهم (غرامات) المخططة يلزم ان يكون على كل قطعة منها اسماء مقاديرها
الخصوصية مع اسماء صانعيها وعلاماتهم كاسائر الاوزان

المادة السابعة والخمسون: كغورات الدرهم (الغرام) يعني الوزنات الصغيرة تعمل من
صفايح رقيقة من النحاس الاصفه واشكالها مربعة، مخططة الزوايا ايضا وفي عبارة عن تسع
وزنات بحسب الاسماء والاشارات الموضوعة عليها من معشار الدرهم (ميلي) الى الالف
معشار (ميلي غرام) يعني الدرهم الواحد (الغرام الواحد) وهاك ترتيب الوزنات اللازمة

للكمالات الخمسة والاربعون من اوزان النحاسية من مائة الى مائة الف غرام

نوع تالي عدد القطع والاشارات لوزنات النحاسية من مائة الى مائة الف غرام

تسمية وزنات النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

النحاسية من مائة الى مائة الف غرام (يعني دمي غرام) تسمية لوزنات

الميزان

المادة الثامنة والخمسون: تستعمل ثلاثة انواع ميازين لاجل وزن الاشياء النوع
الاول الميزان الاعتيادي والنوع الثاني الميزان الباسكولي والثالث القبان

المادة الستون. أولاً حسب الميزان المتقاد يكون بدرجة تقاوم مثل الأشياء التي توضع في كفتيه فلا ينبغي. ثانياً أن تكون نقط تعليق الكفات ونقطة وسط القب في خط مستقيم. ثالثاً أن يكون نصف القب في مساواة تامة

المادة الحادية والستون. ينبغي أن يكون حسن الميزان وعياره بمقدار لا أقل من معشاري الثقل الموضوع في كفتيه

المادة الثانية والستون. درجة حسن عبارات القبايين تكون واحد في الخمسة مثل الميزان الاعتيادية أما الميزان الباسكولبة فمعشار واحد

المادة الثالثة والستون. من حيث لا يمكن إيجاد مقاييس تامة العبارات على الإطلاق فلا يقبل أصلاً عيار ناقص في مقاييس عنا عن الكيلول المخصصة في المساحة التي طولها عشرون وخمسة عشر ذراعاً أعشارياً إنما تقبل نهاية مقادير زيادتها المحررة أدناه فالكيلول التي طولها عشرون ذراعاً لا تتجاوز ثلث معشاراتها الذراع وما كان طولها عشرة قاتنين والخمسة أذرع معشاراً ونصف أما مقدار ما تجوز زيادته فقط في باقي المساحات على ما ذكر فهو عبارة عما يذكر في ما يأتي

نهاية مقدار الزيادة المجازة

اسمي	في ما هو من الخشب	في ما هو من الحديد
ذراع أعشاري مجوز	$\frac{1}{2}$ معشار الذراع	$\frac{1}{10}$ معشار الذراع
ذراع أعشاري واحد	٠.٠١	$\frac{1}{100}$
نصف ذراع أعشاري	$\frac{1}{20}$	$\frac{1}{200}$
عشر أذرع أعشاري	$\frac{1}{200}$	$\frac{1}{2000}$

المادة الرابعة والستون. نهاية مقدار الزيادة المجازة في حجم الكيلول يكون مقدارها في الأوعية المعدنية $\frac{1}{100}$ وفي ما يكون منها من الخشب $\frac{1}{1000}$ مثلاً تزيد الزيادة بمقدار كمية واحدة نهاية ما يكون في الكيل الأعشاري الذي يكون من الخشب وظرفين نهاية ما يكون في الكيلة المعمولة من المعدن

مقدار الزيادة المجازة في الكيل المجوز والأوعية التي هي أقل من ذلك المعمولة من المعدن هو $\frac{1}{1000}$

نظام

يتضمن التعداديلات التي جرت الان في معاملات المزارعة التجارية
 فيما بين اصحاب العلاقة والمستاجرين في اصول المناصفة
 والمثالثة والرابعة والخامسة التجارية في جفتلكات
 ابالة بوسة وسنجاق مرسل

البند الاول . بما ان اصول المثالثة جارية في اكثر محلات سراي سنجاقي واصول المناصفة
 في القليل منها يلزم ان تبقى شروط المزارعة وسائر موادها المقررة بين اصحاب العلاقة
 والمستاجرين جارية على ما كانت عليه من قبل في السنجاقي المذكور لكن حاصلات الامار
 العائد نصفها لحد الان لاصحاب العلاقة في المحلات التي هي في اصول المثالثة فقط يلزم ان
 يعود بعد الان ثلثها الى اصحاب العلاقة والثلثان الى المستاجرين واما البيوت التي يسكنها
 المستاجرون وغيرها من الابنية فيكون تجديد انشائها او تغييرها دائماً من طرف اصحاب
 العلاقة بالتام كما هو الان وانما اذا كانت توجد ابنة ملك لم معموله من طرف المستاجرين
 بالذات ونظر لزوم الى مرمتها بعض الاحيان لحينا تحتاج الى التجديد فتقدم من طرف
 المستاجرين ايضاً ويكون ممنوعاً المنع القطعي منذ الان فصاعداً استخدام المستاجرين مجانياً
 في خدمة اصحاب العلاقة كلية كانت او جزئية على الوجه المتنوع اما معاملات ومقاولات
 المجتالك التي هي في اصول المناصفة فيها انها لا تقبل التعديل من جهة المحصولات يجري فيها
 فقط قضية ابنا وممنوعة الخدمة ايضاً على الوجه الذي بين في حق المثالثة السابق ذكره بهمن
 البند الثاني . بما ان اصول المثالثة جارية في اكثر محلات سنجاق تراونيك واصول
 المربعة والخامسة في القليل من محلات فتكون كذلك شروط المزارعة وسائر موادها المقررة
 منذ ابتدا فيما بين اصحاب العلاقة والمستاجرين باقية وجارية على ما كانت عليه في
 السنجاقي المذكور وانما حاصلات الامار العائد نصفها لحد الان الى اصحاب العلاقة في المجتلكات
 التي هي في اصول المثالثة فقط يلزم ان يعود بعد الان ثلثها الى اصحاب العلاقة والثلثان الى
 المستاجرين واما ابنة المجتلكات التي كان يجري انشائها ومرمتها لحد الان تارة من طرف
 اصحاب العلاقة وتارة من طرف المستاجرين فيلزم ان يجري بعد الان انشائها مجدداً او
 ترميمها من جانب اصحاب العلاقة دائماً بالتام الا ان الابنة التي هي ملكهم المعمولة من طرف

المستاجرين بالذات اذا نظر بعض الاحيان لزوم الى مرمتها لينما تحتاج الى التجديد الكامل
 نترم من طرف المستاجرين ولا يستخدم المستاجرون في وقت من الاوقات مجاناً في خدمة
 اصحاب العلاقات كلية كانت او جزئية كما كان في السابق . اما مقاولات الجبفلكات التي
 هي في اصول المراقبة والمخامة فيها انها غير قابلة للتعديل من جهة المحصولات لا يستخدم
 المستاجرون حسب المفاولة فيها بعد الان خدمة مجانية من الخدمات المهمة والمتنوعة المشروط
 عملها عليهم لاصحاب العلاقة عنا عن نقل حصة اصحاب العلاقة من المحاصيل الى يوتهم
 او الى محلات الاسواق وملاحظة اشغال بعض المزروعات في المزارع والبساتين والجنائن
 سواء كان ما يكفون اليه عنا عن ذلك مشروطاً عليهم او غير مشروط وابنية هذه
 المحلات ايضاً تكون في الصورة السابق بيانها بحق الجبفلكات التي هي في اصول الثالثة عينها
 البند الثالث . بما ان اصول الثالثة جارية في كل سناجق بنالوكه وبهيكه فتبقى شرائط
 المزارعة وباقي المعاملات المقررة فيما بين اصحاب العلاقة والمستاجرين في هذه النضوات
 جارية على ما كانت عليه وانما محصول عموم الخضر العائد والحالة هذه تلك الى اصحاب العلاقة
 يلزم ان يعود بعد الان رتبة فقط الى اصحاب العلاقة والثلاثة ارباع الى المستاجرين اما
 ابنية الجبفلكات التي لحد الان ينما ويتم بعضها من طرف اصحاب العلاقة وبعضها من
 جانب المستاجرين فيجري انشاؤها بعد الان من طرف اصحاب العلاقة غير ان الابنية التي
 تكون ملكهم المعولة من طرف المستاجرين بالذات اذا نظر لزوم الى ترميمها بعض الاحيان
 لينما تحتاج الى التجديد فنترم ايضاً من طرف المستاجرين والمستاجرون لا يستعملون في
 اي نوع كان من الخدمات المجانية لاصحاب العلاقات في اي حال ومحل كان اصلاً
 البند الرابع . بما ان اصول الثالثة جارية في سناجق ايزونيق بكالو تبقى شروط
 المزارعة وسائر موادها المقررة قبل الان فيما بين اصحاب العلاقات والمستاجرين في
 جبفلكات السناجق المذكور جارية كما كانت وانما محصولات النين العائد لحد الان تلك
 في اربع فصول لاصحاب العلاقة وثلاثة الى المستاجرين وفي باقي النضوات نصفه الى
 اصحاب العلاقة والنصف الثاني الى المستاجرين يلزم بعد الان ان يعود في جميع النضوات
 تلك الى اصحاب العلاقة وثلاثة الى المستاجرين وابنية الجبفلكات التي كان اشاء وترميم بعضها
 من طرف اصحاب العلاقة وبعضها من طرف المستاجرين يلزم ان يجري انشاؤها ومرمتها
 بعد الان من طرف اصحاب العلاقة وانما الابنية التي هي ملكهم المعولة من طرف المستاجرين
 بالذات اذا نظر لزوم الى مرمتها احياناً لينما تحتاج الى التجديد فنترم ايضاً من طرف المستاجرين

واستعمل المستأجرين مجاناً في خدمة اصحاب العلاقة كلية كانت او جزئية ممنوع بالكلية
 البند الخامس. بما ان اصول المراجعة جارية في كامل سجناني يكي بازار لم يكن في معاملات
 شروط المراجعة المقررة لمقتلكتك هذا السجناق شيء قابل التحصيل نظراً للمحاصل انما يلزم
 عدم استعمال المستأجرين مجاناً في شيء من انواع اشغال اصحاب العلاقات كلية كان او
 جزئياً من الخدمات المعينة والمتنوعة التي كانوا يعملونها لاصحاب العلاقات بمنتهى اصول
 شرائط المراجعة عدا عن خدمتهم التي يلزم ان يعملوها بعد الان ايضاً في نقل حصصهم من
 المحاصل الى بيوتهم او الى محلات الاسواق فقط واثنية المقتلكتك التي كانت تنشأ وتترم
 لحد الان نارة من طرف اصحاب العلاقات ونارة من المستأجرين يلزم منذ الان فصاعداً
 ان يصير انشاؤها وترميمها دائماً من طرف اصحاب العلاقة فقط اما الاثنية التي تكون ملكاً
 لم معولة من طرف المستأجرين الاصليين اذا نظرت محتاجة للترميم احياناً فترم من طرف
 المستأجرين ايضاً لينما تحتاج الى التجديد

البند السادس. بما ان اصول الثالثة جارية في بعض محلات سجناق هرسك واصول
 المناصفة والمراجعة والخامسة في البعض الاخر منها تبقى كل مواد شرائط المراجعة المقررة قبل
 الان فيما بين اصحاب العلاقة والمستأجرين في السجناق المذكور جارية كما كانت انما محاصيل
 الخضر والثمار التي كانت لحد الان يعود نصيبها الى اصحاب العلاقة ونصيبها الى المستأجرين
 في المحلات التي تجري بها الثالثة يلزم ان يكون بعد الان الثلث من عموم الخضر في القضاوات
 التي تكون الاكثرية فيها للخضر ومن الفواكه في القضاوات التي تكون الاكثرية فيها للفواكه
 عائداً الى اصحاب العلاقة والثلاثان الى المستأجرين لكن بما ان هذه القاعدة يلزم ان تجري
 في القضاء الواحد اما في الفواكه واما في الخضر فعند اجرامها في احدها يبقى الثاني على حاله
 السابقة وكما ان خدمة المستأجرين في هذه المقتلكتك التي هي في اصول الثالثة في اية خدمة
 كانت كلية او جزئية لاصحاب العلاقات مجاناً ممنوعة كذلك تمنع في معاملات اصول
 المناصفة ومع ان لا شيء قابل التعديل من جهة المحاصلات يمنع استعمال المستأجرين فيها في
 اشغال اصحاب العلاقة مجاناً بالكلية ايضاً ومع عدم وجود شيء يحتاج الى التعديل في مناوالات
 اصول المراجعة والخامسة يلزم ان لا يبقى فيها شيء من الخدمات المتنوعة المشروطة علماً على
 المستأجرين لاصحاب العلاقة بمنتهى مناوالات المراجعة والخامسة الا ان ينقلو حصصهم الى
 بيوتهم وإلى محلات الاسواق ويلاحظوا بعض اشغال الزراعة في المزارع والبساتين والجنائن
 ايضاً وما عدا ذلك لا يستخدمون في اي نوع كان من خدمات اصحاب العلاقة مجاناً

وكذلك مادة الابنية فيها ايضاً تكون حسب الصورة السابق بيانها في حق جفالك المثالفة

تعديلات ونظامات مقررة في حق العموم

البند السابع. ان انشاء الابنية الجديدة في هكذا جفتلكات او ترميمها ولو كان بحري من الان فصاعداً من طرف اصحاب العلاقة على الوجه المدين في كل بند من بنود المناجق السابق تحرير على حدتوقد يمكن اذا وجدت ابنية كثيرة مبنية من طرف المستاجرين وكانت مرميها من طرف اصحاب العلاقة ايضاً واراد المستاجر تركها والتوجه الى جفتلك اخر ان يطلب كلفة البناء وصاحب العلاقة ايضاً يطلب خصم مصارف التعمير فيمر على ذلك الزمان ولا يمكن التفريق وتقع انواع المنازعات بهذا السبب ولذلك ائزم ان الابنية التي تكون من مال المستاجر اذا احتاجت الى التجديد راساً يصير تجديدها وانشاؤها من طرف اصحاب العلاقة اما اذا ائزم عند ذلك الوقت ترميمها في بعض الاحيان فتقدم من طرف المستاجر حتى اذا اراد المستاجر ان يتركها ويتوجه الى جفتلك اخر تكون من ماله ذاتو فيكشف على تلك الابنية وتقدر بمعرفة الحكومة وارباب الوقوف ويعطى ثمنها بتمامه الى المستاجر من طرف اصحاب العلاقة ولما كان يلزم اتخاذ قاعدة عادلة في امر هذا الكشف والتجديد ايضاً يلزم ان ينتخب عندما يقع شيء مثل هذا كل من صاحب العلاقة والمستاجر شخصين من بطلانهم ويعتمدان عليهم ويجمع هولا الاربعة الاشخاص في مجلس البلية ويساوي مجلس البلية المصلحة على حكم الاكثرية في القيمة التي تساويها الابنية التي يتركها المستاجر قائمة اما اذا لم يحصل اتفاق فيما بين هولا الاربعة الاشخاص او لم يتوافقوا على الاكثرية فينتخب شخص اخر برأي هولا الاربعة يعتمدون عليه جميعهم ليكون محكماً وقيل من طرف الجميع راية في ذلك وحكمة على اية صورة كانت

البند الثامن. ليس لاصحاب العلاقة صلاحية ان يخرجوا من جفتلكاتهم المستاجرين في الوقت الذين يريدونه الا اذا كان المستاجر لا يجتهد في اراضي الجفتلك ويعطي الشغل بغير عذر شرعي ويحرم صاحب الجفتلك من الانتفاع او يكون سبباً لفقره وخسارته بصورة اخرى او لا يعطي صاحب العلاقة حصته بغير عذر قوي وبضرر ويعصاه وحاصل الامر اذا كان بحري حركة مغايرة لاحكام القنوطراتو المنعقد فيما بينها وجبته يراجع صاحب العلاقة الحكومة ويرفع شكواه اليها ثم اذا تحقق عند الحكومة صحة القضية علنا بدلائل قوية وكان لا يمكن اصلاح حال المستاجر يخرج من الجفتلك بمعرفة الحكومة اما المستاجر دون

الذين يتكون الجفالك الموجودين بها مجرد ارادتهم فيلزمهم ان يعطوا الخبر عن ذلك الى صاحب العلاقة عند ختام الموسم واذا كان المستاجر يترك احد الجفالك بداهة بدون ان يعطي الخبر بوقته يكون مجبوراً على ضمان الضرر الذي يحصل الى صاحب العلاقة من فعله
هنا بمعرفة الحكومة ايضاً

البند التاسع: بما ان اعطاء اصحاب العلاقات المحصة التي تعود اليهم من حاصلات جفالكهم للالتزم هو امر ممنوع بالكلية قطعياً فصاحب العلاقة الذي يترك بمثل هذه الحركة يمنع من طرف الحكومة ويؤخذ على ذلك

البند العاشر: تمنع اصحاب العلاقات بعد الان بالكلية من ان يخرجوا المستاجرين من البيوت المقيم بها ليقبضوا بها او ان يطلبوا منهم علفاً وماكولات مجاناً عند ما يذهبون في بعض المواسم الى جفالكهم

البند الحادي عشر: بعض اصحاب العلاقات يريدون ان ياخذوا حصنهم من الاجاص المبرعة اشيؤه بعد ان تستنطر عرفاً مع ان اخراج العرق من الاجاص لا يتم الا بصرف وافرة وهذه القضية مما كانت داخلة تحت مقابلة قديمة الا انها تثقل على المستاجرين ولذلك ينبغي ان اصحاب العلاقات تاخذ حصصها بعد الان من الاشياء المذكورة طرية او يابسة فلا يطلبونها بعد ان تستخرج عرفاً

البند الثاني عشر: في ثناء اجراء استنطاق وكلاء المستاجرين في مجلس التنظيم العالي تبين من افادتهم ان البعض من اصحاب العلاقات بعد ان يؤجروا جفالكهم باحدى المقاولات يقع منهم بعض تطلبات خارجة عن المقابلة واذا صار التمتع من طرف المستاجرين يقولون لهم ان ذلك كان داخلاً في المقابلة فان لم تعطوه تطردوا فيضايقوهم ويحبروهم على ما يكلفوهم اليه نعم ان جميع اصحاب العلاقات ليسوا من هذا القبيل لكن لما كان يمكن ان يوجد بينهم ايضاً بعض طاعين يرتكبون اشياء مثل هذه وكانت اصول المزاولة التجارية في تلك النواحي ما بين اصحاب العلاقات والمستاجرين عبارة عن مقاولات شفاعية ولم تحرر المادة ان تربط بنوع من السندات فاذا تراجعت الحكومة عند وقوع هكذا منازعات لا يعرف راس المقابلة بسبب عدم وجود سند يدهم وتعتسر نسوة المزاولة لكن اذا كانت تربط مثل هذه المقاولات بسند حسب اصول القونطرانو يصير ذلك على كل حال باعناً للحصول على انضباط الامور ومنع وقوع مدعيات خارجة عن المقابلة من الطرفين ولذلك يلزم بان مقاولات التجار والاستجار التجارية في جفالك الاولوية المذكورة تنظم بحسب

قونطراتو باللسان الذي يمكن للطرفين ان يفهما يتضمن شرائط الجهتين فيما بين اصحاب
العلاقة وبين اي كان من كبراء عائلة المستاجرين يستاجر الجنتلك بمعرفة الحكومة ثم يمضي
من الطرفين او ينجم وتصدر المصادقة عليه من طرف الحكومة ايضا وتحفظ نسخة منه عند
صاحب العلاقة ونسخة عند المستاجر ولا يجوز ان يضم في هذه القونطرات التي تمل شيئا
زائد عن المقاولات المرعية والحالة هذه فيما بين كل صاحب علاقة وبين المستاجرين مع
التعديلات التي جرت الان منها كانت لكن اذا اراد صاحب العلاقة ان يتنازل مرقه من
تلقاؤ ذاته وينقص شيئا فتكون هذه القضية في يد اختياره ثم اذا كان المستاجر الذي
يكون في احد الجنتلكات لم يتغير ا ولم يتوف كبير الطائفة الذي امضى السند يكون حكم
القونطراتو الذي عمل جاريا دائما وانما اذا دخل احد المستاجرين جديدا الى احد الجنتلك
او مات كبير العائلة الساكنة في احد الجنتلك الذي يكون امضى السند فيجوز ان لا يبقى حكم
الى سند القونطراتو العتيق بل يلزم تجديد ا اما الاوراق التي تخرج عليها السندات فتتظم في
الدار العلية وترسل لتشرق على القضاة والنواب وتمطى لكل احد مجانا والمخذر من ان
تؤخذ بارة الفرد من اصحاب العلاقة والمستاجرين ثمن ورقة او رسم خرج وعلى ذلك ينبغي
ان تجري الدقة والاعتناء من جميع المأمورين واذا كانت مامورا بالحكومة او مختاراو الترى
وقوجه باشيها ياخذون بارة الفرد من احد فيجازون بمنقضى احكام قانون الجزاء الهايوي
البند الثالث عشر ان كمال التقيد والاقدام على اجراء الاصول والفظات المبسطة
اعلاه بالقيام وحالة السمع عند وقوع الافادة والشكي من طرف اصحاب العلاقة والمستاجرين
لما يتعلق بها بكل دقة واهتمام والاعتناء باجراء مقتضايتها واحقاق الحقوق هو من وظائف
مامورية الولاة والمتصرفين والناظرين والمديرين فالذين يجرون المسامحة في هذا الباب
يكونون مسئولين ومعتابين

في ١٤ صر سنة ١٢٧٦

نظامات الاد

صورة ترجمة النظام الذي صار تنظي

الموجودة في المالك

البند الاول . للفصليات ان تستخدم الع

اصحاب امتياز يعني ان الفصليات الجزائية و

تراجمين واربعة قواصة والفصليات المتعلقة به

قواصة ووكالة القناصل او مامور القناصل تر

هذا العدد المعين من المستخدمين الاهليين

سفارتها الكائنة في دار السعادة لتبين الحقيقة لل

البند الثاني . ان الفصليات الجزائية وما

العدد المعين في المادة السابقة تراجمين وقواص

من الوجوه ممتازين مثل المذكورين في المادة ال

العدد المعين بموجب الاتفاق مع الباب العالي

بمشابة الباقي

البند الثالث . عندما تريد قنصلية او وك

الاهالي يجب عليها في اول الامر ان تستدعي

خطابا الى والي المملكة حاويا الرخصة والتصديق

السامي يكون المامورون المحليون ممنوعين عن

البند الرابع . يجب ان الفصليات الجزائية

تعيّنهم مع اسماهم الى والي الالبالة وهو يقيدهم وبص

نحدد انما الفصليات والويس فصليات ووكا

المتعلقة بها لتستعمل بواسطتها من والي الالبالة

الرخصة بمعرفة القواصة الذين تعينهم

البند الخامس . الموجودون تحت الحماية

الحمايا الاعتياديون وفي تكون الدعاوي الجنا

اولئك دون ان يستطيع المامورون المحليون ان

دار السعادة بصورة انهم يكونون مثل اولئك مظهرًا للمعاونة المتفضية بلا مانع من طرف
الحكومة التابعين لها في اثناء المحاكمات

ان حماية مستخدمي القنصليات المتنازعين تقتصر باشخاصهم وشغلهم بامورهم وتزول
الحماية عند انفصالهم من الخدمة او وفاتهم ولا تلحق في مدة حياتهم باقاربهم ولا تنتقل الى
ورثاتهم بعد وفاتهم وهؤلاء المستخدمون المتنازعون يستفيدون من جميع المعافيات التي تمنحهم
ايها العهود القديمة لكن املاكهم تدفع الوبر كولا يعافون من الخدمة العسكرية بالذات
او بالبدل ومع هذا فخدمتهم مدة خمس سنوات ايضا عند الفاصل تحسب لمدة خدمتهم
العسكرية وكل الذين يدخلون في المستقبل من المستخدمين المذكورين بسلك الرديف
وهم موجودون في خدمة القناصل لا يؤخذون من خدمتهم عند جلب الرديف

البند السادس. لا يمكن تعيين احد من الاهالي وكيل قنصل او مامور قنصل للدولة
اجنبية وفي الحالة التي توجد بها اسباب مجبرة ناشئة عن المعاملات التجارية تسوجب
تعيين وكيل قنصل في محل لا يمكن به تسليم مامورية كمن الاشخاص من تبعه الدولة العلية
بجوزان الدولة المتعلقة بها القضية تخبر في هذا الحال المستثنى مع الباب العالي بواسطة
سفيراها في دار السعادة على هذا الخصوص وفي كل حال لا تنبئ الظروف الاستثنائية التي
مثل هذه الا في حالة اللزوم المصادق عليها من الطرفين وبصورة مؤقتة وعندما تزول
الاحوال الاستثنائية التي استلزمت التعيين المستثنى المتعلق بها تحصل المبادرة لتغيير المحلي
الذي تعين في القنصلية ومن المقرر ان المحلي المرفوع بعد اتصاله لا يقدر ان يطلب حماية
الدولة التي وجد في خدمتها

البند السابع. لا احد من وكلاء القناصل ومامورياتهم يمكن ان يمارس مامورية بدون
ان يستحصل البرأت العالية من الديوان الهابي في بالرخصة في ماموريتهم كما كان في السابق
بواسطة السفارة الكائنة في دار السعادة

البند الثامن. لا احد من تبعه الدولة العلية يمكن ان يخرج من تحت حكومة السلطنة
السنية بسبب استفادته عند احد التبعة الاجنبية لكن المصالح الاجنبية المودوعة في يده
تستفيد وحدها من حماية الدولة الاجنبية والتبعة الاجنبية الذي يفقد شركة مع احد تبعه
الدولة العلية او يحبل له مصلحة يجبر لاجل تعريف المامورين المحليين بالمصالح التي يودعها
التبعة الدولة العلية بالوجه المحرر على ان ينظم سندًا موافقًا للاصول في مجلس التجارة
المحلي واذا كانت المصلحة ليست ما يربط بحكمة التجارة فيعطي خبرًا للحكومة المحلية

لاجل قبدها

البند التاسع. ان تبة الدولة العلوية المشغولين بالمخصوصات الاجنبية على المنوال المشروح لا يكونون خالين من صفة تابعة السلطنة ولا يوقت من الاوقات فيها هو خارج عن المصالح الاجنبية المحولة لهدتهم ولا يخرجون عن حكومة الدولة العلوية في اختصاصهم ومصالحهم المخصوصة وهذه الدروط تشمل من كان ايضاً في شركة وخدمة التبة الاجنبية لكن فيما يتعلق بالاموريات الروحية والادبية الاجنبية برخص لكل منها ان تستخدم وكلاً وترجأاً يتالون امتياز الحماية الموقفة مثل المامورين والمستخدمين في القنصليات

البند العاشر. ان قناصل الدول الاجنبية ووكلاء قناصلها وماموري قناصلها لا يخرجون الحماية على دكاكين تبة الدولة العلوية واصحابها ولا باي وسيلة كانت

البند الحادي عشر. من المقرر ان الحماية التي تجرى بحق المستخدمين المتنازين في كامر في المواد السابقة شخصية محضاً ومحصورة بتخدمهم المخصوصة فعلاً وبناءً عليه لا تعطى ولا مجال من الاحوال لاحد بصورة الثبر والعنواف ولا تلحق بالاشخاص الذين ينفصلون من الخدمة ولا باقاربهم ولو كانوا يعدون مصابين من التعرض في الدعاوي التي كان ظهورها في اثناء استخدامهم بعمية القنصليات والمامورون المحليون يخرجون الدقة والنظارة بالاتحاد مع القناصل على قادية وابقاء الوبر كوا المستحق على املاك هذا الصنف من المجهين في وقتاً كلاً تحصل مجبورية تحصيل بقايم للجزية المجبلة عند ختام مدة استخدامهم ومن المقرر ايضاً ان المجهين لا يجب ان يتكفلوا ما داموا تحت الحماية الا لتأدية وبركوا املاك وبقية التكاليف المكلفة بها التبة الاجنبية وبقايم لا تطلب منهم بعد انساب الحماية عنهم بقايم وبركوا يكونوا مكلفين بحسب النظام مدة حمايتهم

البند الثاني عشر. ان المخدم المحليين الموجودين في خدمة القناصل لا يدخلون بصنة المستخدمين المتنازين وبناءً عليه لا يستحقون الحماية قطعاً ومع هذا فلا تجرى بحقهم المعاملات الا بصورة موافقة لحرقه ورعاية القناصل ولا تجرى توقيفهم الا بعد اعطاء المعلومات بالطريق والوقت اللازمين الى القناصل الموجودين بتخدمهم

البند الثالث عشر. ان الموجودين تحت الحماية الموقفة اذا ارتكب احد منهم خفة او جنابة وصار طلبه من طرف المامورين المحليين بصير تسليمه في الحال من طرف المامورين الاجبيين الى الحكومة

في ٢٢ صفر سنة ١٢٨٠

مادة الختم. ومختراً علاوة على هذا النظام

كل مامور دولة من القناصل ولومها كان حائزاً من الرتب في محل ما او كان معروفاً
بصورة رسمية دائمة بانه مامور بمصالح دول متعددة لا يتجاوز مجموع المستخدمين في معينو عدد
الماخوذون باستخدامهم انفصل جنرال دولة اوله انفصل اول من كان بصفة وكيل قنصل يقتضى
المادة الاولى ومع هذا اذا مست الحاجة في اي محل كان لتزويد مقدار عدد هؤلاء المستخدمين
فيلزم ان تجري المذاكرة بين سفارة الدولة التي ترى احتياجاً لاستخدام اشخاص زيادة لاجل
روية امور مصالح تبعثها وبين الباب العالي لكي يحصل القرار على هذا الخصوص



نظام محل البسا بورطات

المادة الاولى. كل من يرغب في الدخول الى الممالك المحروسة الشاهانية او الخروج منها او ان يسوح داخل البلاد لابد له من ان ياخذ بسا بورطاً موافقاً للاصول والنواعد من طرف مأموره الحقيقي

المادة الثانية. اذا اراد احد ان يدخل الى الممالك المحروسة الشاهانية وكان من تبعه الدول الاجنبية المحبة والمتعاهدة مع الدولة العلية كما انه يعلم على بسا بورط الموجود بيده من طرف قونسولوس دوله كذلك يعلم عليه ايضاً من طرف احد السفراء او الشهبندرية المأمورين من طرف الدولة العلية بالاقامة في البلاد الاجنبية انما في المحلات التي لا يوجد بها سفير ولا شهبندر للدولة العلية فتكون علامة الحكومة المنسوب اليها حامل البسا بورط كافية في هذا الباب على ان اذا مر اخيراً حامل البسا بورط من محل يوجد فيه شهبندر للدولة العلية يعلم منه على بسا بورطه على المتوال المحرر

المادة الثالثة. كل شخص يدخل الى الممالك المحروسة الشاهانية يبرز بلا ناخير بسا بورطه اذا كان آتياً الى المأمور المخصوص الموجود في راس الحدود او مجرداً الى مأمور المينا التي دخل اليها

المادة الرابعة. الواردون من هذا القيل يتوجهون في ظرف اربع وعشرين ساعة تعقب وصولهم الى محل المينا في قورشونلي مخزن اذا كانوا في دار السعادة او الى المأمورين المخصوصين اذا كانوا في غيرها من ايلات الدولة العلية ويروم ذواتهم ثم بعد ان يعلنوا لهم المنع ويبينوا لهم المحل الذي يقيمون به ياخذون بسا بورطاتهم من هناك ويتوجهون بها حالاً الى قنجلاريات دولهم واذا كان الرجل منهم ناوياً على السكنى والاقامة ياخذ من طرف قنجلارية ورقة اقامة وتختم عليها الحكومة البلدية ومن حيث ان اوراق الاقامة المذكورة تعطى لكل شخص على حدة فتعطى ورقة لكل شخص من الرجال ستة فوق العشرة سنين

المادة الخامسة. الملاحون او السواح المقيدون في دفتر الملاحين عندما يخرجون من السفينة الواصلة الى احدى ممالك المحروسة ويكونون بنية الاقامة في البر ياتون بورقة شهادة تعلن اخراجهم من الدفتر المذكور ليثبتوا وجودهم ويتقدموا في محل المينا

المادة السادسة. التبعة الاجنبية الذين يسرحون داخل الممالك المحروسة الشاهانية ياخذون تذاكر المرور اللازمة لهم من محل المينا في قورشونلي مخزن السالف الذكر اذا كانوا

في دار السعادة اما اذا كانوا في غيرها من الايلات والبلاد فيستصلونها من طرف المأمور
المختص للمعين لهذا الامر

المادة السابعة . كل اجنبي يرغب في ان يطوف ويسوح داخل الممالك الشاهانية يعلم
اولاً على بسابورطوم فيلاريثو ثم باقي بانهاه يعطى له من طرف القنصلارية لعبد المأمورين
الذين يعطون تذاكر المرور ويرزلم البسابورط والانبها المذكورين وبعد ان يضم تذكرة
المرور التي يعطونها له يرجعها الى بسابورط دولته يتوجه في طريقه

المادة الثامنة . الذين يرغبون من التبعة المرفوعة ان يتددوا كل وقت الى داخل
الممالك المحروسة الشاهانية يراعون في كل من الاصول والنظرات المندرجة فيحضرون الانما
من طرف فيلاريثانهم ويعطون على تذاكر المرور الموجودة بايادهم حسب النوال المحرر
المادة التاسعة . من تذاكر المرور التي تعطى للذين يتددون الى داخل الممالك المحروسة
الشاهانية تكون سنة كاملة ومن حيث انه يحرر بها اسم حاملها وشهرته وسنه وصنعتة وماله
وطنه وبلده واسكاه وغير ذلك من الكيفيات المتقضية بالبيان وكان من ايجاب النظام
ان تعطى التذكرة لكل شخص على حدته يجوز بان يدرج في تذكرة واحدة زوجة الرجل ومن
كان سنة دون الخمسة عشر من اولاده الذكور والاناث بدون خرج

المادة العاشرة . كل من كان متوجهاً من المالك المحروسة الشاهانية الى المالك الاجنبية
يعلم بسابورطه من المحل الذي هو منصرف اليه ثم اذا لم يتوجه من طرف حكومة البلدة الى
محل المينا السالف الذكر اذا كان في دار السعادة او الى طرف المأمور اذا كان في الايلات
الخارجة عنها ويعلم عليه ايضاً فلا يعد بانه ماذون بالسفر

المادة الحادية عشرة . كل من كان من قباطين الواورات او مراكب القلوع ياخذ
ركاباً في سفينة ليخرجهم في دار السعادة او في باقي محلات المالك المحروسة الشاهانية مجتنب
اولاً هل يوجد معهم بسابورطات مطابقة للاصول والقواعد ام لا وكما ان القباطين المذكورين
يجتنبون كذلك على وجود البسابورطات الموافقة للاصول والقواعد بيد الركاب الذين
ياخذونهم من الدار العلية او من باقي اسافل الممالك المحروسة الشاهانية يجتنبون ايضاً
بكل دقة ان كان تعلم من طرف حكومة البلدة على البسابورطات الموجودة بيد الركاب
الذين ياخذونهم ليوصلهم الى محلات خارجة عن الممالك المحروسة الشاهانية ام لا

المادة الثانية عشرة . قباطين الواورات وسفائف القلوع يجمعون البسابورطات
الموجودة بأيدي الركاب الذين يوصلونهم من الديار الاجنبية او من داخلية البلاد الى

دار السعادة او باقي محلات المالك المحروسة ويجمعونها بمجال دخول اصحابها الى السفينة ثم عند وصولهم الى المحل المقصود يسلمونها على السفينة الى مامور مخصوص بمحض من طرف حكومة البلدة ويعطون لكل من اصحاب البساوورطات واحدة من البوصلات المطبوعة التي ياخذونها بالعدد من المامور المخصوص اما اصحابها فيتوجهون بطرف اربع وعشرين ساعة وياخذون بساوورطاتهم ويرجعون البوصلات الموجودة بايديهم على الوجه الذي قد اتيين في المادة الرابعة

المادة الثالثة عشرة. كل راكب لا يوجد بين بساوورط او يوجد ولكنه غير موافق للاصول والقواعد يتوجه بمجال وصوله الى محل الميناء السالف الذكر اذا كان في دار السعادة او الى المامور المخصوص اذا كان داخل الابالوت ويثبت وجوده ثم اذا قيلت منه الابواب والاعذار التي يديها في هذا الباب يكتفى حينئذ منه بورقة كدالة تعطى له محررة من القنصلارية والفونسوس واذا كان الامر بالعكس يعني اذا كان الراكب الذي بمحض بغير بساوورط على ما ذكر لا يمكنه ان يدي سبياً معقولا ولا ان يبرز ورقة كدالة من طرف القنصلارية فيرخذ حالاً ويتوقف ليطرد خارجاً عن المالك المحروسة ثم تحصل المذاكر مع قنصلاريته ويدفع بدون تاخير

المادة الرابعة عشرة. كل شخص يصل الى راس الحدود بدون بساوورط او كان بساوورط غير موافق بعد دخوله الى داخل المالك الشاهانية ممنوعاً

المادة الخامسة عشرة. كل شخص يطوف ببساوورط او بتذكرة غير موافقة داخل المالك المحروسة يؤخذ ويتوقف يستخضر لجانب حكومة البلدة لاجل الاستنطاق ثم اذا كان ما يورده من الاسباب والاعذار في هذا الباب هو في محله ووجد له كفيلاً قوياً يجوز حينئذ ان تعطى له تذكرة ليتوجه بها الى محل مقصوده لكن اذا كان الامر بالعكس يعني اذا لم يجد جواً مسكناً ولا كفيلاً فيرسل برفقة مامور ليرجع الى حيث اتى من اقرب طريق ثم ولئن كان يلزم ان يستوفى من مثل هكذا راكب المصروف المتقضي الى المامور الا انه اذا تخفق بان الاشخاص الذين يلزم ترجيعهم على ما ذكرهم فقراء الحال فلا يزعرون بامر المصاريف

المادة السادسة عشرة. مجال ما يدخل باليد شخص بدور ببساوورط او بتذكرة رجل اخر او باسم ولقب غير اسمه ولقبه يستنطق بمحضور ضابط البلدة حتى اذا ظهرت قباحت على هذا الوجه يبادر حالاً الى طرده ودفوه من المالك المحروسة غيب الخابرة مع قونسوليه اذا

كان من الاجانب اولى تاديبه ومجازاته اذا كان من اتبعه ثم ولئن كان يستثنى من احكام
هذا النظام سفراء الدول الاجنبية ومأموري السياسة الخارجية ويلزم بان تجري بحكمهم
المساعدة والرعاية اللازمة من طرف مأموري الدولة العليا غير انه عندما يصلون هم ايضا
الى احد المحلات يسارعون الى اجراء الرسوم اللازمة
المادة السابعة عشرة. يجبر كل راكب على اظهار بياورطو متى سئل عنه عند اللزوم من
طرف المأمورين او من طرف مأموري الاسكفة وخدام الكورتينا ثم ولئن يكن المأمورون
الموى اليهم مأمورين خاصة باجراء هذا النظام وقد اعتبر اجراء النظام المذكور من تاريخ
نشره الا انه قد تخصصت لذلك وعدة ثلاثة شهور لكي لا يحصل بعد ان تصير معارضة عند
كل احد بيان سبب الى التجاهل بها وبعد نهاية الועدة المذكورة اذا اظهر احد الخلاف في
ذلك فن المعلوم بانه يؤدب اما بفرامة او بصورة اخرى حسب قباحتها
تاريخ القيد في ٢ شوال سنة ١٢٨٢



نظام في اصول محاكمة التجارة

صورة المخطط الهياوي

فليعمل بموجب

الباب الاول

في بيان صورة بدء الدعوى ورؤيتها وفصلها

الفصل الاول

في الاستدعاءات

المادة الاولى . كل استدعاء ينبغي ان يكون مبنياً برضخال على ورقة صحيحة
المادة الثانية . يحرر في الرضخال تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي والمدعى عليه
وشهرتها وصناعتها ومقاماتها ومن تبعه اي دولة ها اذا لم يكونا كلاهما من تبعه الدولة
العلية وخلاصة الادلة التي مع المدعي وفي اي محكمة تجارية ينبغي ان تروى الدعوى ويلزم
ايضاً ان يرضخ الرضخال او يحتم عليه من طرف صاحبه ولا يكون الرضخال مقبولاً ما لم
يكن جامعاً لهذه الخصوصيات المشروحة

المادة الثالثة . تعين رؤية الدعوى في اي محكمة تجارية يقتضي ان تكون وشهين على
الوجه الاتي

اولاً المدعي بقدر على فصل دعواه ورؤيتها في اي محكمة ارادها من محاكم هذه المحلات
وفي اما محل اقامة المدعى عليه او محل وجوده مؤقتاً او محل التمهيد بالاشياء التي هي منشأ
الدعوى وتسليمها او المحل الذي يجب اعطاء انقود : *

ثانياً الدعوى التي تنصدر من طرف اعضاء اي شراكة كانت عتاعن الشراكة
المخصوصية او من طرف شخص اخر خارجاً عنها على الشراكة نفسها ترى ما دامت تلك
الشراكة باقية وتفضل في محكمة تجارة مركزها اما اذا كانت الشراكة قد انقضت وانقطعت
حساباتها فترى بمحكمة محل اقامة المدعى عليه من الشركاء وتفضل فيها

ثالثاً الدعوى التي تنفع من طرف اصحاب المطالبين على شخص توفي فانما كانت تركته
لا زالت ما تقسمت ترى في محكمة تجارة المحل الذي تقسم فيه التركة لكن اذا كانت تقسمت

* اذا كان المدعى عليه عدة اشخاص فيمكن ان تروى الدعوى في محل اقامة احد المتدعين فيما بينهم

فترى في محكمة التجارة المنسوبة الى محل اقامة ورثة المدعى عليه
 رابعا الدعوى المتعلقة بالا فلاس ترى في محكمة تجارة محل اقامة المفلس *
 خامسا في اثناء روية احدى الدعاوي اذا حدثت دعوى اخرى من جهة تهاد ان
 كفاية تتعلق بتلك الدعوى فتمال الدعوى المحادثة الى محكمة التجارة التي رويت بها الدعوى
 الاصلية انما اذا كانت الدعوى الاصلية مصنعة بقصد احضار الشخص المدعى عليه بهذه
 الدعوى المحادثة الى محكمة اخرى غير محكمة محلية وثبت ذلك حالا او بالاستدلال من
 بعض الاوراق والسندات حيث يثبت بصلح المدعى عليه بانه كافل ومنعه ان ينقل
 الدعوى من المحكمة التي استغضر اليها

المادة الرابعة. لا يقبل عرض حال في محاكم التجارة ما لم يحال لها في دار السعادة من جانب
 نظارة التجارة المحلية وفي الخارج من طرف اكبر المأمورين المحلية
 المادة الخامسة. بعد احالة العرض حال ينعين مباشر مخصوص لاجل الدعوى التي
 يمنحها ويعطى له بوصلة بيان مأموريه

الفصل الثاني

في بيان صورة جلب واحضار الطرفين

المادة السادسة. جلب الطرفين واحضارهما الى المحكمة في يوم معين يجري بالتعبئة الى
 قيد وتاريخ العرض حالات في الدفتر وانما يستثنى من ذلك الدعاوي المستعجلة
 المادة السابعة. بوصلة الاحضار تكون نسخين نحرران باللغة التركية وبما يكون
 اكثر استعمالا من باقي اللغات في ذلك المحل ويضربا من طرف رئيس المحكمة ويختم عليها
 بخاتم المحكمة

المادة الثامنة. يثبت صراحة في تذاكر الاحضار تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم
 المدعى والمدعى عليه وشهرتها وصنعتها ومحلا اقامتها ومن اي تبعة هما اذا كانا من التبعة
 الاجنبية واسماء المباشرين وشهرتهم وجاراتهم والدافع التي ينسبون اليها والمدعى وخلاصة
 ادلته وفي اي محكمة ينبغي ان يرى والمحل الذي يعطى لاجل حضور الطرفين الى المحكمة
 واليوم المعين لذلك اما التذكرة التي لا تجمع الخصوصات المشروحة فلا تعتبر

* الدعوى التي تتعلق بالا فلاس في المنازعات التي تولد من الافلاس والتي تقع في اثناء الافلاس
 والتي يكون حدوثها متوقفا على وقوع الافلاس

المادة التاسعة. محل اقامة الطرفين اذا كان في البلاد البرية العثمانية الواقعة في
قطعتي اوروبا واسيا فيكون المبل الذي يعطى لاجل حضورها الى المحكمة ثمانية اسام
اعتباراً من تاريخ تبليغ بوصلة الاحضار لها انما اذا كان محل اقامة الطرفين بعيداً عن
مراحل باعتبار واحدتها ست ساعات فوضم على المبل المذكور لكل مرحلة يوم واحد

المادة العاشرة. محل اقامة الشخص الذي يراد جلبه اذا كان في البلاد الاجبية وتبلغت
اليه بالذات بوصلة الاحضار لكي يحضر الى المالك المحروسة فضم منه المبل باعتبار مسافة
المحل الموجود به فقط لكن اذا انتفى الامر يمكن تمديد منه هذا المبل من طرف الرئيس ايضاً
واذا كانت الدعوى من المواد المستعجلة فكما ان الرئيس يمكنه بحسب الاستدعاء المخصوص
الذي يقدمه المدعي ان يبادر حالاً لجلب المدعى عليه بظرف من جزئية او في اليوم الثاني
من تاريخ الاستدعاء كذلك يمكنه من بعد ان ياخذ من المدعي كفالة وما يلزم من التامينات
لاجل ان يستوفي منه مجسماً يقتضوه المحال التضييمات التي يمكن ان تترتب عليه بان يرخص
له بضبط ما المدعى عليه من الاشياء المنقولة وحفظها لاجل وقاية حقوقه

المادة الحادية عشرة. كنية الجلب والاحضار بمدة قابلة على ما تبين آنفاً يمكن اجراؤها
ايضاً بحق الشخص الذي لم يكن له محل اقامة من الطرفين وفي قضايا ادوات السفائن
المستعجلة للسفر وقوماتياتها ونوئيتها وتعميرها وفي دعاوي قونطراتواتها وسندات حملتها
وما هو من امثال ذلك من جميع دعاوي التجارة البحرية المستعجلة الذي يلزم الحكم بها واجراما
بالوقت الحاضر

المادة الثانية عشرة. محل اقامة الشخص الذي يراد احضاره الى المحكمة اذا كان خارجاً
عن الممالك العثمانية البرية الواقعة في قطعتي اوروبا واسيا وكان موجوداً في قبرص
وكريد وجزائر اخرى من ممالك البحرية في البحر الابيض فيعطى له مهلة شهرين او اذا
كان في محلات من الممالك العثمانية الواقعة في سواحل افرقيا الشمالية او الممالك الاجبية
المتاخمة الى الممالك الشامانية فاربعة اشهر واذا كان في الممالك الاجبية التي ليست
بمتاخمة للممالك المحروسة في اوروبا فستة اشهر واذا كان في مالك بعيدة غير الممالك
المذكورة واقعة في افرقيا واسيا واميريكيا وجزائر البحر المحيط فسنه كاملة انما اذا كان فقط
في بلاد دولة محاربة الدولة العلية فيحسب المبل المعين المذكور مضاعفاً

المادة الثالثة عشرة. احدي نخفي تذكرة الاحضار تعطى وتسلم لذات الشخص الذي
يراد احضاره او لاحد اناربه الساكنين معه في محل اقامته او لاحد خدامه بمعرفة المباشر

المادة الرابعة عشرة. لا يقتضي ان تسلم تذكرة الاحضار للشخص الذي ينبغي احضاره في محل اقامته على الاطلاق بل يجوز اعطاها اليه اذا صودف في الخارج او وجد في سفينة ايضا.

المادة الخامسة عشرة. المباشر يعطي احدى نخفي تذكرة الاحضار الى الشخص الذي يراد احضاره او لاحد اقرباءه او خدامه الموجودين في محل اقامته على الوجه المذكور اما النسخة الثانية فتبقى او يحتم عليها من طرف الشخص الذي اسلم التذكرة ثم ترجع وتسلم الى مخدع قلم المحكمة.

المادة السادسة عشرة. الشخص الذي يسلم تذكرة الاحضار اذا اجاب بان لا يعرف يكتب ولم يكن له خاتم ختم ايضا واستدكف من امضاها وختمها فيثبت يدع المباشر مختار المحلة وفران من جيران المذكور ليجروا السبب ويصرحوا به في ذيل تذكرة الاحضار ويضوا عليه ويختموه سوية.

المادة السابعة عشرة. الشخص الذي يراد احضاره اذا كان من التبعية الاجنبية فيلزم تبليغ تذكرة الاحضار واعطاها بواسطة قونسلوس السفارة التي ينسب اليها او ترجمانها والنسخة الثانية التي تبقى في يد المباشر يمضي عليها واحد من الموصي اليها ايضا اشعارا بانها ارسالت.

المادة الثامنة عشرة. اذا لم تحصل رعاية الشرائط المقررة في الصمت المواد المارة بنهاها يكون امر التبليغ في حكم ما لم يكن.

المادة التاسعة عشرة. اذا حكم بان سقوط اعتبار التذكرة كان ناشئا من نقصير المباشر فيكون المباشر معكوما عليه باعطاء مصاريف التذكرة التي بطلت والمحكمة وضمان المخاضر والاضرار اذا اقتضى الامر للطرفين ويمكن طرده ايضا من ماموريه بحسب المقتضى.

المادة العشرون. تذكرة الاحضار يصير تبليغها واعطاها اولا اذا كان الذي يراد احضاره لمحكمة التجارة موجوبا بحمية ادارة ميرية او بلدية الى القلم الذي يبعد محلا لاقامة في محل مركز ادارته وليد رواسا ماموريته واما في المحلات التي ليست بمركز ادارة فللمامورين المعيينين بالقات او اقلامهم.

ثانيا اذا كانت شركة تجارية باقية فلقد يرعها محل اقامتهم وان لم يكن لها مديرون فلقد واحد من الشركاء او محل اقامته.

ثالثا اذا كانت بحالة الافلاس او كانت التذكرة لمجموع هيئة اصحاب المطالبين فلقد

السند بك يعني الوكلاء الى محل اقامتهم

رابعاً الاشخاص الذين يراد احضارهم اذا لم يكن لهم محل اقامة معلوم في الممالك المحروسة
اوليس لهم محل لسكنائهم فتتعلق تذكير الاحضار بامر رئيس المحكمة على ديوان المحكمة
التجارية التي احيلت اليها الدعوى وتدرج صورتهما ايضاً وتعلن في الجرائد وعلى الخصوص
الجرائد التي تطبع بلغة الشخص الذي يراد احضاره

خامساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان مقيماً في محل خارج عن دائرة حكم المحكمة
التجارية فنرسل تذكير الاحضار الى كبير ما موري ذلك المحل ملفوفة بخبر من طرف رئيس
المحكمة لكي تبلغه وتعطى بدون تاخير وهذا الخبر يوصله المباشر الى قلم البوسطة وباخذ
علم وخبر ويجزئه مورخاً ومختوماً اشعاراً باستلام الخبر المذكور

سادساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان مقيماً في البلاد الاجنبية فنرسل كذلك
تذكير الاحضار الى نظارة الامور الخارجية ملفوفة بخبر من رئيس المحكمة لكي تصل الى
محل اقامة ذلك الشخص سرعاً

الفصل الثالث

في بيان صيرورة المحاكمات في المحاكم التجارية علناً

وصورة اجراء الامور الضابطة

المادة المحادية والعشرون. المرافعات تجري علناً في محاكم التجارة وفي ديوان الاستئناف
انما اذا قدر وجود شيء في المحاكمة بوجوب الغار والتجالة او نوع اخر من المذورات فويماً
حيث لا تكون المرافعة علناً بل يمكن التذكير بها واعطاء قرار اجرائها بالجلس بشرط ان
يبين فيما بعد سبب ذلك وعلة الى نظارة التجارة

المادة الثانية والعشرون. الامور الضابطة للمنازع الجلس في اثناء المحاكمة محولة الى
ذات الرئيس

المادة الثالثة والعشرون. الاشخاص الذين يوجدون خارج الجلس لاجل استماع
المحاكمات ينبغي ان يتفوا كوناً مع رعاية لوازم الادب ثم ولاجل وقاية النظامات ينبغي ان
كلما بامر من الرئيس يجري بنامه حالاً

المادة الرابعة والعشرون. كل من كان لا يمسك في اثناء المرافعة او اظهر اشارة ان
تحرك بمحركة تشبه الى تعدين او تشيخ افادات الطرفت او كلام الاعضاء او امر الرئيس

وتبنياته او حكم وقرار المجلس او صار سبباً لحصول قرعة اولم يخضع لامر الرئيس وتبني
فيوم بالقيام والذهاب واذا لم يمثل فيبقى القبض عليه ثم تنفذ كنيته في دفتر ضبط احد
المجلات ويرسل هو الى محل التوقيف بتذكرة مخنومة من الرئيس لجنس اربعة وعشرين ساعة
المادة الخامسة والعشرون. واذا كان الذي سبب القرعة من ماموري المحكمة التجارية
فيبعد في المرة الاولى عن مامورته نحو شهر زمان عدا عن الجزاء المبين في المادة السابقة
الامور المحكوم عليه ولو عمل استئناف على هذا المحكم لا بد ان تجرى عليه هذه المجازاة
بلا توقف

المادة السادسة والعشرون. الذي يتجاسر على حركات تمس ناموس الاعضاء او باقي
ماموري المحكمة او تخوفهم في اثناء اجراء مامورتهم ياتي عليه القبض حالاً ويرسل حسب
امر الرئيس تجريراً الى محل التوقيف ثم يجري استنطاقه في ظرف اربع وعشرين ساعة
وعندما تثبت تهمة بحسب تقرير ماموره يحكم عاود من طرف المحكمة بان يلقى في الحبس من
اربعة وعشرين ساعة الى اسبوع ويجازى بان يؤخذ منه لحد عشرين بشك بياض جزاء
تدبيراً واذا ما امكن انقائه القبض عليه فيحكم عليه غيابياً بالجزاء السالف الذكر ايضاً انما اذا
كان باقي من تلقاء ذاته لكي ينجس بظرف عشرة ايام من تاريخ تبليغ الاعلام الذي يعمل
بهذا الخصوص الى او الى محل اقامته حيثئذ يحق له رفع الدعوى
المادة السابعة والعشرون. اذا كان المتهم يستحق المجازاة باشد ما ذكر ففعال حيثئذ
قضته الى الديوان المنتضى لمخض وجايت لكي تجرى محاكمته وتاديبه تطبيقاً الى احكام
قانون الجزاء

الفصل الرابع

في بيان محمي الطرفين الى المحكمة وصورة روية الدعوى

المادة الثامنة والعشرون. الطرفان يكونان جمهورين بان يحضرا بالذات الى المحكمة
او ان يرسلوا وكلاء بوكلاء وكالة معتبرة اما الوكالة المعتبرة وان كانت نفسي بان تكون
مخصوصة مصل الدعوى الواقعة الا ان الوكالة المطلقة التي يمكنها ان تشمل تلك الدعوى
تعد معتبرة ايضاً وهذه الوكالة يمكن ان تكون بسند منظم بصورة رسمية باضاء وختم الموكل
فقط او محررة على تذكرة الاحضار انما اذا لم تكن بصورة رسمية فتحتاج للمصادقة من طرف
المخضم على امضاء الموكل وختمه

المادة التاسعة والعشرون. ورقة الوكالة يقتضي ان تبرز قبل المرافعة الى باشكاتب المحكمة ويشرح هكذا. رويت. (كورلشدر) بلا خرج
المادة الثلاثون. لا يمكن لاحد ان يتوكل ما لم يكن معه ورقة وكالة معتبرة وان يكون قد توكل بحضور المحكمة من احد الطرفين

المادة الحادية والثلاثون. الرئيس والاعضاء والكتاب والترجمان والمباشر لا يمكنهم ان يتوكلوا لاصحاب الدعاوي في دعاوهم التي ترمى في محاكم التجارة او ديوان الاستئناف سواء كان ذلك في المحكمة التي هم ماموروها او في محاكم تجارة باقي المحلات غير ان ماموري المحاكم المذكورة كما تكون لهم الصلاحية ان يتحاكموا بالذات في دعاوهم الخصوصية لدى محاكم التجارة وديوان الاستئناف كذلك يمكنهم ان يتوكلوا عن ازواجهم وعن اباء واحفاد واولاد واحفاد انفسهم وازواجهم وعن الايتام الذين هم ارضياؤهم فيما يتعلق بهم من الدعاوي
المادة الثانية والثلاثون. يمكن على كل حال ان يعطى قراراً أيضاً بان الطرفين يحضران بالذات الى المجلس لاجل استماع تقاريرهما انما اذا كان يوجد ما يمنعها شرعاً عن الحضور فيومر احد اعضاء المحكمة بان يذهب الى بيتها ياخذ تقاريرها والماء والمرحوم اليه ياخذ معه واحداً من كتبة المحكمة وشاهدين ايضاً من اقارب الطرفين ولا من متعلقاتها في الدرجة الممنوعة قانوناً ويحرر افادات الشخص الذي ياخذ تقريره والكتاب المذكور والشهود يوضعون امضاءاتهم ويختمون على ذلك ايضاً

المادة الثالثة والثلاثون. اذا تمثل الطرفان ذاتاً بحضور المجلس وما يمكن ان تلحق بالمرافعة نتيجة حكم في اول مجلس فالطرف الذي لم يكن له محل اقامة في محل وجود المحكمة يكون مجبوراً على ان يعين محلاً لاقامته في ذلك المحل والمحل الذي يعينه لاقامته يتقيد وتوضع اشارة عنه في دفتر ضبط المحكمة ايضاً اما اذا لم يعين محلاً لاقامته فتنبثق المواد اللازمة لتبليغها له والمحكم الذي يلحق بها ايضاً الى مخدع قلم المحكمة ويعتبر كأنه تبليغ له ذاته

المادة الرابعة والثلاثون. اذا توفي احد الطرفين قبل ان تنتهي الخصامة فتنبثق وقوع وفاته من طرف الورثة الى الطرف الاخر حسب اصوله وحيث ان يكون الطرف الاخر مجبوراً على تقديم عرض حال جديد ايضاً بطلب جلب واحضار ورثة المتوفي لاجل انتهاء المحاكمة الواقعة ورثتها وان لم يفعل ذلك فيكون كلاً يحصل به تبليغ امر الوفاة له وما يعطى من التواريخ فيما يخص المحاكمة كأنه لم يكن

المادة الخامسة والثلاثون. الورثة الذين يستحضرون لاجل تجاوز روية المحاكمة الواقعة

حسباً بين في المادة السابقة اذا لم يحضروا الى المحكمة في ظرف المدة المعينة حينئذ ترعى الدعوى غيابياً وتفصل حسب اقتضاء المحاكمات التي تكون وقعت في حال حياة المتوفى انما بهذا الوجه تكون صلاحية للشخص المحكوم عليه وان يرفع الدعوى

المادة السادسة والثلاثون. كل احد يكون مجبوراً على اثبات الدعوى والا فتكون دعواه سافطة غير ان الطرف الذي يعجز عن اثباته يكون له حق ان يحلف الطرف الاخر يمينا على الوجه الذي يبين صراحة في فصل التعليف

المادة السابعة والثلاثون. الاوراق التي تبرز لاجل اثبات المدعى اذا لم تقبل من الطرف الاخر او حصل عليها الانكار او ادعى بانها مزورة واصرها صاحبها على العمل بها فتناخر روية اصل الدعوى ايئنا نخم ونفصل هذه المنازعات المتكونة توفيقاً للاصول افعاء التي تبين في فصل تحقيق الخط وتطبيق الخاتم انما اذا كانت الاوراق المذكورة تتعلق بمادة او مادتين من عدة مواد تتركب منها الدعوى فلا تناخر البواقي لاجلها بل ينبغي ان نرى ويحكم بها

المادة الثامنة والثلاثون. اذا اقتضى الامر لاجل حالة الطرفين الى قومسيون او محكمين لاجل روية محاسبة او معاينة اوراق ودفاتر وتحقيق دعوى مشككة متعريسة فيما بينها والبحث عنها باطرافها فيتمين ثلاثة او خمسة قوميصرية (مامورين) وينصبون حكماً بقرار من المحكمة اعنادي لكي يستمعوا تقارير الطرفين ثم يصلحونها اذا كان ممكناً والا فيبينوا اراءهم بتقرير يظفونه حاوياً لقراراتهم والاسباب التي اوجبتها بحسب اكثرية الاراء بواسطة التدقيق في الدعوى تطبيقاً لاصولها القانونية واذا اختلفت اراؤهم في ذلك فيبينون كل واحد من هذه الاراء واسبابها وعللها في التقرير المذكور او بتقرير اخر غيره

المادة التاسعة والثلاثون. رابورط القومسيون يعطى الى مخدع قلم المحكمة ثم في اليوم الذي يتعين من طرف رئيس المجلس تحصل مطالعة بحضور الطرفين اما اذا كانا استدعيا بحسب الاصول ولم يحضرا فتحصل المذاكرة مجلسياً على ما يره من الافادات والاعتراضات فاما ان يصادق عليها واما ان تعدل لكن اذا كانت اعطيت الماذونية الى اعضاء القومسيون بسند قومه ومسو من الطرفين بان يروا الواقعة بصفة محكمين فحينئذ تجري الحركة بحق ورقة قرار الحكم تطبيقاً الى الاحكام المسطرة في فصل مخصوص بذلك

المادة الاربعون. محكمة التجارة اذا لم تصادق على جميع احكام التقرير او بعضها او لم تروا ايضاحات كافية لفصل المنازعة الواقعة مجلسياً فيمكنها ان تعطي قراراً بتشكيل

قوميون جديد وان لم تطلب الطرفين ذلك وهذا التومسيون يندران يسأل اعضاء التومسيون السابق عما يراه لازماً من الابضاحات ايضاً

المادة الحادية والاربعون. اذا امتنع الطرفان او لم يتفقا في انتخاب اعضاء التومسيون فنتخب اعضاء ونصب من طرف محكمة التجارة

المادة الثانية والاربعون. الاسباب القانونية التي تخيب في فصل مخصوص ويمكن لاحد الطرفين ان يرد احد اعضاء المحكمة تجري ايضاً بحق رد احد اعضاء التومسيون وقضية هذا الرد يلزم بان تعرض على محكمة التجارة وتطلب في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ نصب العضو المذكور *

المادة الثالثة والاربعون. اعضاء التومسيون لا يمكنهم ان يتركوا ماوربهم بعد ان يكونوا اعلنوا قبولهم بها ما لم تنع موانع قوية تصادق عليها المحكمة وتقبلها

المادة الرابعة والاربعون. اذا توفي احد اعضاء التومسيون او قبل استعفاه بنصب شخص اخر وتعين عوضه

المادة الخامسة والاربعون. يمكن لمحكمة التجارة تسهيل رؤية الدعوى المشرقة والمقننة بان تحيلها الى رجل من اعضائها بالذات لكي يبين بتقرير واقعة حالها واسبابها وعليها بدون ان يبدي رايه فيما يقع من افادات الطرفين ولا على مال الاوراق التي يقدمانها وهذا التقرير يقرأ في المجلس بحضور الطرفين ايضاً ويكون لهما صلاحية ان يصلحا اذا كان واقفاً فيوشي من السهول والغلط

المادة السادسة والاربعون. متى فهم لدى المحكمة بان التدقيق في تحقيق الدعوى قد جرى بقدر الكفالة فتمحصل الافادة حيثئذ من طرف الرئيس عن ختام المرافعة وبعد ذلك لا يقدر الطرفان ان يتكلمتا شيئاً باي علة كانت اصلاً وانما يمكنهما ان يقدمتا للرئيس مذكرة نعترياً عندهما من الاعتراضات حالاً

الفصل الخامس

في الاحكام التي تعطي بمواجهة الطرفين

المادة السابعة والاربعون. من بعد ختام المرافعة يخرج الطرفان خارجاً ثم يجمع رئيس

* المراد باللفظة رد احد الاعضاء من احد الطرفين هو انه لا يوجد العضو المردود في المحكمة او ان لا يعطى رايه ايضاً

المجلس اراء الاعضاء انما اذا نظر لزوم للمذاكرة فقبل اعطاء الراي فيمكن لهيئة المجلس
الانفراد في متدع المذاكرة

المادة الثانية والاربعون. لدى المذاكرة اذا امكن لهيئة المجلس ان تعطي رأيا فتمود
عقب ذلك الى متدع المجلس وتبين الحكم الى الطرفين ولا فيمكنها ان تعلق قضية بيان
الحكم على يوم من ايام المجلس المستقبلية وتجري مذاكرة ذلك في هذا الاثناء
المادة التاسعة والاربعون. ما يعطى من الاحكام يحصل باتفاق رئيس المجلس مع
جميع الاعضاء او اكثرية ارائهم يعني ان يكون اكثر من نصفهم جميعا برأي واحد
المادة الخمسون. اذا حصل رأي زائد عن نوعي الاراء وكان لم يبلغ اقدم زيادة
عن نصف مجموع الاراء فجميع الاراء نية والطرف الذي يكون اقل عددا يجبر على الانقياد
لاحد الاطراف التي تكون اكثرية

المادة الحادية والخمسون. اذا كان الاختلاف في الاراء متساويا فيه يهرأي الرئيس او
الذات القائمة بحق الرئاسة في مقام الراي

المادة الثانية والخمسون. عندما يتقرر الحكم ينبغي ان يتبين من طرف الرئيس
علنا في المجلس

المادة الثالثة والخمسون. متى صار لحكم اللاحق يحجب الطرفين شتصا بهوجب المادة
الثانية والثلاثين المحررة اعلاه يلزم ان يتبين اينما يوم مجيئها

المادة الرابعة والخمسون. اذا قرأ القرار على تحالف احد الطرفين فيتمصرح ايضا بالمواد
التي ينبغي ان يحلف عليها

المادة الخامسة والخمسون. مع الحكم باعطاء الضرر والمخسارة سوية ينبغي ان يتبين
مقدار المبلغ الذي يلزم اعطاه واذا كان لازال ما عرف فتمنبه الذي يطلبه ان يعطى للمجلس
دفتر مفرد تو

المادة السادسة والخمسون. اذا كان المديون متضررا وتحقق باء في حالة المضايقة
وتبينت صحة ذلك وروي مناسبا في المجلس بان تعطى له وعدة معتدلة نظرا لحالهم هذه فينتهي
ان تبين اسباب تلك الوعدة التي تعطى له مع الحكم باصل الدعوى سوية

المادة السابعة والخمسون. اذا كانت موجودات المديون انباعت باستدعاء اصحاب
طالبين اخرين او كان ظهر افلاسة وفرها ربا وصارت عليه الدعوى بغيا او وضع في
الحبس او اوجب خلا على التامينات التي يكون اعطاها بسندات الى اصحاب الدين

فلا يمكن حينئذ الحصول على المبل . لاجل وفاء ديون ولا ان يستفيد ايضاً من المبل الذي يكون اعطى له

المادة الثامنة والخمسون . كذلك لا يمكن تجويز اعطاء مبل من طرف المحكمة للديون بزيادة قيمة احدى السفن او تخويل الرصبة بموجب المواد المائة والرابعة عشر والمائة والرابعة والاربعين من قانون التجارة غير ان السفن والسفن والتخويل المذكورة اذا تخفى بها مضافة من اشخاص اسوا بغير وقتها لم تكن ديناً من جهة اوراق تجارية ايضاً فيكون للديون حق باستحصال المبل

المادة التاسعة والخمسون . اذا ظهر في اثناء روية احدى الدعاوى ادعاء وقتياً وكان في درجة امكان المحكمة التجارية ان تعطي حكماً وقراراً لهذا الادعاء الوقفي ولاصل الدعوى فتكون مجبورة حينئذ على الحكم فيها كليها - روية ولا فتحم اولاً في الدعوى المؤقتة وبعد ذلك تنظر فيما يقتضي لاصل الدعوى

المادة الستون . اذا كان الادعاء الواقع مؤسساً على سند رسمي او تعهد اعترف به المدينون او على حكم سابق لم يمتنع من بعد ان يصير الحكم اللاحق بهذا الخصوص ولو صار استدعاء استئنافاً ايضاً يحكم مع الحكم والقرار على الادعاء المذكور باجراه موقفاً انما في مثل هذه الحالة يوخذ من صاحب الادعاء كفاً او تامينات قوية وان لم يمكن ان يعطى ذلك فتحصل الدرام المحكوم له بها وتوقف امانة في المحكمة التجارية

المادة الحادية والستون . اذا كان الادعاء ليس مؤسساً على الخصوصات المبينة في المادة السابقة انما اجراه كان لازماً ومستجلاً فيجوز اجراؤه موقفاً ايضاً غير انه لا يمكن ان يحكم باجراه موقفاً ما لم يقدم الدائن كفيلاً على رد الشيء الذي يطلبه او يبين تامينات قوية بمسندات يبرزها بظهر منها اقتضاه على ارجاع ذلك الشيء وايضاً

المادة الثانية والستون . المادة التي تحكم بها محكمة التجارة اذا لم تحكم مع ذلك سوية بالاجراء موقفاً فلا يكون لها اقتدار على ان تحكم بها بقرار اخر بل اذا اراد الطرفان فيمكنهما طلب الحكم بها اول اول بحضور ديوان الاستئناف

المادة الثالثة والستون . الاشخاص المطعون في دعاوئهم ولكن كان يحكم عليهم باعطاء خرج الاعلام وسائر ما كان مقبولا نظاماً من جميع مصاريف الدعاوى تطبيقاً الى احكام وشرائط المادة المائة والاثنين من ذيل القانون انما على كل حال حتى ولو حكم بان يصير هذا المخرج والمصاريف المذكورة في مقابل ضرر وخسائر الطرف الاخر لا يمكن تجويز

اجراء هذا الحكم ايضا

المادة الرابعة والستون . مضابط الحكم التي تنظم بموجب المادة السادسة والخمسين من ذيل القانون تكون حاوية اسماء الرئيس والاعضاء الذين حكموا في الدعوى واسماء الطرفين وشهرتها وجنسيتها وتبعيتها وحلي اقامتها وتلخص دعواها ومطلوبها وكيفية حريات الدعوى وموادها القانونية وعلاها واسماها وقرار الحكم عليها ومع ذلك بالسوية ايضا الحكم اللاحق بها بالاتفاق او باكثرية الازاء وهل هو في الدرجة الاولى او في الدرجة الثانية وتاريخ الحكم يعني اليوم والشهر والسنة

المادة الخامسة والستون . الاعلامات التي تنظم بموجب المادة الثامنة والخمسين من ذيل القانون على مضابط الحكم المذكورة لا يمكن اجراها ما لم تنبغ الى المحكوم عليه بالذات او الى محل اقامته

المادة السادسة والستون . قضية تبليغ الاعلامات تجري تطبيقا الى الاحكام المسطورة في حق تبليغ امر المجلس والاحضار من ابتداء المادة السابعة عشرة لحد المادة العشرين من هذا القانون

الفصل السادس

في بيان شرائط الحكم على الغايب

المادة السابعة والستون . اذا طلب اصحاب الدعاوي ليحضروا في يوم معين اربعة الدعوى في المجلس على الوجه المبين في الفصل الثالث من هذا القانون وامتنع احدى عن الحضور الى المجلس فبممكن الطرف الحاضر ان يطلب الحكم غيابيا اما اذا افتركت المحكمة بان عدم حضور ذلك الشخص ناشئ عن موانع صحيحة فيمكن ان تعلق روية الدعوى على ذلك اليوم ايضا في الاسبوع القادم لكن اذا لم يحضر في اليوم المذكور ايضا فبكون قد تمرد وامتنع وحينئذ تفصل محكمة التجارة تلك الدعوى غيابيا بدون انتظار حضوره وتجري هذه المعاملة ايضا بحق الذي يحضر الى المحكمة ويمتنع عن المحاكمة والتجارة

المادة الثامنة والستون . اذا كان الممتنع عن الحضور الى المحكمة هو المدعي فيمكن المدعي عليه ان يطلب برفصل حكما غائبا عنه غير مطالب بشيء بدون ان يحجر على اعطاء جواب عن الادعاء المصدر عليه وبالعكس اذا كان الذي لم يحضر هو المدعى عليه ولان كانت محكمة التجارة تعطي الحكم غائبا حسب طلب المدعي غير انه لا يمكنها ان تعطي حكما ما لم

نبحث وتحقق عن الدعوى الواقعة باطرافها وتكتسب امنية بانها مقارنة للصحة
المادة التاسعة والسبعون. اذا طلب الى المحكمة في بعض القضايا عدة اشخاص من
الطرفين بهل مختلفة ثم حضر البعض منهم ولم يأت البعض الاخر فلا يحكم غياباً على احد
منهم اصلاً ما لم تنقض مدة المهل التي تكون ازيد من غيرها

المادة السبعون. على الصورة عينها التي هو جها يتبلغ الحكم اللاحق غياباً بسبب التردد
حسماً في مبينة في المادة السادسة والستين كذلك يتبلغ الحكم اللاحق غياباً بسبب التردد
والامتناع الى المحكوم عليه ايضاً لكن اذا كان لا يوجد الشخص المحكوم عليه ذاته ولا احد
من جماعته في محل اقامته ولا يمكن تبليغ الاعلام له ولا حل اقامته فتتسل صورة الحكم والاعلام
الى مختار محله او الى مأمور الحكومة التي ينسب اليها اذا كان من التبعة الاجبية ويؤخذ
بها سند مفروض ثم تتعلق صورة ثانية على واجهة المحكمة ايضاً

المادة الحادية والسبعون. الحكم النهائي لا يجوز اجراه ما لم تمر خمسة عشر يوماً اعتباراً
من تاريخ تبليغه على المتوال السابق الا اذا كان من المواد المجلة وحكم باجراه قبل
انقضاء المدة المذكورة

المادة الثانية والسبعون. الحكم اللاحق على الذين يطلبون ولا يحضرون يلزم اجراه
في ظرف سنة شمور نهائية ما يكون من تاريخ اعلامه واذا لم يحصل التثبت باجراه في ظرف
هذه المدة فيعتبر ذلك الحكم والاعلام بحكم ما لم يكن

المادة الثالثة والسبعون. اذا كان مندرجاً في الحكم والاعلام النهائي شخص ثالث
خارجاً عن الطرفين ملزوم بان يعطى شيئاً او يعمل لاحد الطرفين المذكورين فلا يمكن
اجراه الاعلام المذكور في حق ذلك الشخص الثالث المذكور ما لم يبرز علم وخبر معطى
من مخدع فلم محكمة التجارة مبيناً بـ عدم وقوع استدعاء برفع الدعوى ضد الحكم والاعلام
المذكورين بموجب الاحكام المسطورة في الفصل الاتي ثم يسلك دفتر خصوصي في مخدع
فلم محكمة التجارة لاجل قضية هذه العلومة خبر بتفيد به كلما يقع من مستدعيات رفع الدعاوي
ضد الحكم والاعلام النهائي حسب طالب الشخص الذي يعترض على الحكم مع اسم وشهرة
الطرفين وتاريخ الاعلام واستدعاء رفع الدعوى

الفصل السابع

في شرائط الاعتراض على الحكم

المادة الرابعة والسبعون. كل من الطرفين اذا طلب الى المحكمة ولم يحضر وصار الحكم اللاحق غيابياً عليه فيمكنه ان يعترض على هذا الحكم

المادة الخامسة والسبعون. الاعتراض على الحكم هو عبارة عن المخالفة في اجراء الحكم النهائي واعلامه وطلب رجوع كل من المحاكم عن ذلك الحكم الذي اعطاه

المادة السادسة والسبعون. اذا كان الحكم النهائي واعلامه ناشئين عن جبهه الطرف المحكوم عليه الى المحكمة وامتناعه عن المرافعة فيكون اعتراضه على ذلك جائزاً لحد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الاعلام المذكور اذا كان ناشئاً عن عدم مجئ الى المحكمة فيكون اعتراضه جائزاً لحد اجراء ذلك الحكم اما ما كان من مستدعيات رفع الدعوى بعد الملمات المذكورة فيحكم بعدم وجوب قبوله

المادة السابعة والسبعون. يعتبر اجراء الحكم والاعلام بواسطة تبليغ الطرف المحكوم عليه قانونياً حصة بموجب الحكم والاعلام الذي جرى غيابياً او التوصية بتخليه سبيلاً اذا كان قد حسن قبلاً او ضبط منه ولائمه وبيعها وضبط ثمنه من غير منقولاته او بعضها او بكرهه صار دفع خرج الاعلام المذكور ومصاريفه من طرفه او ما يماثل ذلك من السندات التي تضمن بانه قد صار له على كل حال خبر عن اجراء ذلك الحكم والاعلام

المادة الثامنة والسبعون. استنداء الاعتراض على الحكم اذا وقع في ظرف المدة المبينة اعلاه ونوفيقاً الى الشروط المحررة فيما ياتي بآخر اجراء الحكم اللاحق انما اذا كان قد قرر القرار على اجراء مؤقتاً بموجب المادة احدى والسبعين فيثبت لا يتاخر اجراءه مع ما فيه يكون للطرف الذي هو صاحب المبنى بموجب هذا الاعلام حق بان يتخذ التدابير اللازمة كما يحجز (سكوترو) لاجل وقاية حقوقه

المادة التاسعة والسبعون. الاعتراض على الحكم يكون بمحض الحال بخبري الاسباب والعلل التي تخرج الحكم والاعلام الذي صدر ضد الطرف المحكوم

اذا تم شرح من طرف المحكوم عليه على ورقة التبليغ المحررة فيما يخص اجراء الحكم والاعلام المذكورين بانه يريد رفع الدعوى فيكون ذلك مقبولاً غير انه يكون مجبوراً بان يقدم عرض حال الاعتراض على الحكم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الشرح واذا اقتضى الامر

فيضاف على هذه المدة لكل مرحلة يوماً بحسب بعد المهل ويكون تقديم العرض حال المذكور في ظرف ما يحصل من الايام المذكورة والا فلا يكون الاستدعاء الذي يتقدم بعد ذلك منبؤلاً بل تحصل المداومة على الاجراء ايضاً

المادة الثامن . استدعاء الاعتراض المذكور اتفاقاً اذا كان في دار السعادة فيتقدم الى نظارة التجارة او كان في الخارج فالى اكبر ما موري الحكومة المحلية لكي مجال حالاً الى المحكمة التي تكون اعطت الاعلام المذكور

المادة الحادية والثمانون . هنا الاستدعاء المذكور يتبلغ الى خصم المندعي بلا تاخير ومع ذلك بالسورة يطلب الطرفان يحضرا الى المحكمة في اليوم المعين بموجب المادة الحادية عشرة المحررة اعلاه وما يليها من المواد الاخر

المادة الثانية والثمانون . في اليوم المعين تطلب الدعوى الواقعة الى المجلس وترى في اول الامر هل هي موافقة للنظام او غير موافقة وعملت بوقفها او في غير وقتها

المادة الثالثة والثمانون . اذا تحقق بان استدعاء الاعتراض على الحكم هو منظم توفيقاً الى نظامه وتقدم في وقت المعين فيرجع الطرفان الى الحالة التي كانا عليها قبل الحكم الذي اعطي على النائب ومن ثم يحصل البصر في الدعوى الواقعة مجدداً سواء كان في ذلك اليوم او في يوم اخر تطبيقاً للاصول والقواعد التجارية ويحصل انصديق على الحكم الاول او يجرى او يصير اصلاحه ورسم الحكم الذي جرى غيابياً ومصاريفه تترك على كل حال بعهد الطرف المحكوم عليه غيابياً بحسب الاجاب

المادة الرابعة والثمانون . اذا لم يحضر صاحب الاستدعاء في اليوم الذي تبين لاجل محاكمة قضية الاعتراض على الحكم فلا يجوز حينئذ اعتراضه على الحكم والاعلام اللذين يصدران ضد غيابه في هذه المرة ايضاً انما الشخص المحكوم عليه غيابياً على هذا الوجه يمكنه اذا اراد ان يستأنف الدعوى وبالعكس اذا كان خصمه لم يحضر الى المحكمة في اليوم المذكور فيمكنه ان يعترض على الحكم الذي يلحق به في غيابه بموجب المهل والشرايط المحررة اعلاه

الفصل الثامن

في بيان شروط اعتراض الغير

المادة الخامسة والثمانون . اذا وقع حكم بموجب ابراث سكنة على حقوق شخص ثالث

عن غمباب منه ولم يكن من الطرفين يعني لم يستحصل اصاله ولا وكالة ولم يستدع من ذاته ايضاً بان يكون داخلياً في الدعوى فيمكن لذلك الشخص ان يعترض على الحكم المذكور المادة السادسة والثمانون. الشخص الثالث حتى ان يعترض على كل انواع الاحكام والقرارات التي تقع سواء كانت في الدرجة الاولى او بصورة قطعية علنا عن الحكم اللاحق والاعلامات والقرارات التي تعطى من طرف المحكمين في قضية الافلاس *

المادة السابعة والثمانون. الاعتراض الاصلي يكون بتقديم عرض حال حسب الاصول وهذا العرض حال بحال الى المحكمة التي تكون اعطت الحكم والقرار الذي يراد جرحه ثم يجلب الطرفان ويستحضرا ايضاً حسب الاصول *

المادة الثامنة والثمانون. الاعتراض الحادتي يكون بعرض حال او افادة شفهية بدون احتياج الى جلب الطرفين واحضارها واذا كانت المحكمة التي ترى اصل الدعوى هي اكبر من المحكمة التي اعطت الاعلام الذي يراد جرحه او مساوية لها في حالها واما اذا كانت ادنى منها في حال العرض حال الذي يتقدم الى المحكمة التي يراد جرح اعلامها وبعد ذلك يجلب الطرفان ويستحضرا ايضاً حسب الاصول

المادة التاسعة والثمانون. كان قضية اعتراض الغير تكون جائزة لبيها تجري احكام الاعلام الذي يراد جرحه كذلك اذا كان قد نفذ حكمه في حق احد الطرفين المتدربين في ذلك الاعلام فيقدر الشخص الثالث ايضاً على القيام للاعتراض ما لم يسقط بحسب ايجاب نظام مرور الازمة من الحقوق التي اتخذها اسامياً لا اعتراضاً

* القرارات التي تقع في مادة الافلاس يكون بعضها عبارة عن التفرع والمداير التي تؤخذ لاجل روية كيفية الافلاس وادرجها وهذه لا تقبل الاعتراض وبعضها يكون فيما يخص حكم من الاحكام فيه وهذا واثق كان يقبل الاعتراض الا انه يتقدم الاستدعاء فيو بطرف ثمانية ايام من طرف المجلس وطرف ثلاثين يوم من طرف اصحاب الديون والتمرار على نصب المأمورين الذين يعينون على قضية الافلاس والسند بك يعني الركلاء وتعيينهم واعطاء الاذن لم بيع الاموال والاشياء الموجودة وامثال ذلك من باقي التدابير تعتمد من التدع الاول والاحكام والقرارات التي تبين كيفية اصل اعلان الافلاس وتقال تاريخه الى تاريخ تقديمه من الدوع الثاني اما اوراق قرار الاحكام فلا يكون لها حكم في وقت من الاوقات اصلاً على الاشخاص الثالثة يعني غير الطرفين ولا تجبر الاعتراضات الاشخاص المرقومين ضدها بل يكفي ان يردوا مثل شي لا يعود ولا يرجع عليهم *

* الاعتراض الاصلي يطلق على الاعتراض الذي يقع حديثاً حينما لم يسبق شيء من الدعاوي فيما بين الشخص الذي بنال الحكم والاعلام المعارض عايه ولا بين شخص ثالث

* وبالعكس الاعتراض الحادتي يطلق على الاعتراض الذي يقع ضد الاعلام السابق الذي برز ليكون دليلاً على اثبات المدعي من جانب احد الطرفين في اثناء روية احدى الدعاوي

المادة التسعون . عندما يقع اعتراض حادث من طرف شخص ثالث فمحكمة التجارة لا ترى تلك الدعوى التي كانت تظهرها وإذا استثمرت بأن الحكم الذي يلحق على الاعتراض المذكور يمكن أن يغير أصل الدعوى فتعلق حيثنذ حكم أصل الدعوى على فصل دعوى اعتراض الغير المذكورة ورويتها

المادة الحادية والتسعون . اعتراض الغير لا يؤخر اجراء حكم الاعلام الذي يراد انما اذا تبين شيء مهلك او مضر من اجراء ذلك الحكم حيثنذ يمكن لمحكمة التجارة التي أحيلت اليها دعوى الاعتراض المذكورة ان تعطي قراراً على تأخير اجراء الحكم المذكور من المادة الثانية والتسعون . اذا تحققت قضية اعتراض الغير بانها مقبولة واساسية فنخرج من الحكم والاعلام الذي يراد جرحه الجهة التي تعود الى حقوق الشخص المعارض ومناقضه فقط أما باقي احكامه فتبقى غيراته اذا كان حكم الاعلام المذكور مخصص بقضية لا تقبل القسمة فحيثنذ نخرج ايضاً جهات الاعلام المذكور العائدة الى المدعي والمدعى عليه في ذلك الاعلام

المادة الثالثة والتسعون . وبالعكس اذا تحققت دعوى اعتراض الغير بانها غير مقبولة وليس لها اساس فان الشخص المعارض يحكم عليه حيثنذ بان بقي الضرر والخسائر التي تترتب في حق الطرف الاخر لهذا السبب وعدا عن ذلك يعطي ايضاً صندوق المحكمة من نصف مجدية ذهب الى ثلاث ذهبات مجديات جزاء نقدياً

الفصل التاسع

في شرائط الاستئناف

المادة الرابعة والتسعون . يراد بالاستئناف اصلاح حكم وقرار احدي الدعاوي التي تكون رؤيت وفصلت في محاكم التجارة من الدرجة الاولى اذا كان وقع شيء على الغير في حكمها وقرارها بموجب المادة السادسة والثلاثين من ذيل قانون التجارة

المادة الخامسة والتسعون . الدعاوي التي تكون داخله في الحد الذي عينته المادة السادسة والثلاثين من ذيل قانون التجارة وحكمت بها حكماً قطعياً بمحاكم التجارة لا يمكن استئنافها ولو طلب ذلك بالاتفاق من طرف المدعي والمدعى عليه ايضاً حتى ولو كان لم يبين في الاعلام المعطى بان حكم وقرار الدعوى ما بصورة قطعية او كانت قد نصرت باحد الوجوه اما انية استئنافها ايضاً فلا يمكن مع ذلك ان تكون الدعوى قابلة للاستئناف ايضاً

المادة السادسة والتسعون. وبالعكس عندما تكون احدى محاكم التجارة ماذونة بالحكم على احدى الدعاوى في الدرجة الاولى فقط ونجاوزت هذه الدرجة فيكون حكم تلك المحكمة وفراراً قابلياً للاستئناف واوابانت في اعلامها بانها حكمت بصورة قطعية

المادة السابعة والتسعون. وكذلك الحكم والقرار الذي تعطيه احدى المحاكم التجارية في حق الدعوى التي تمال لها سواء كانت روينها داخله في وظائفها اولم تكن داخله يكونان قابليين للاستئناف انما اذا كانت قضية الوظائف المبحوث عنها هي منصفة بتل الدعوى من محكمة تجارية الى محكمة تجارية اخرى فحينئذ تجري الحركة توفيقاً الى احكام المادة الثامنة والفلائين من ذبل قانون التجارة

المادة الثامنة والتسعون. الحكم والقرار المتربان على ادعاء غير معين مقدار مبلغ دراهم او يكونان قابليين للاستئناف ايضاً والادعاء الغير معين هو عبارة عن الادعاء الذي لا يمكن تقدير قيمته في حد ذاتها وكان ذلك ممكناً لهما لم تتقدر من الطرفين وقضية تقدير القيمة تبيين اما في استدعاء المدعى او فيما يقع من افادات الطرفين حين المحاكمة

المادة التاسعة والتسعون. الاستئناف الذي يقع في حق حكم وقرار الدعوى يمكن ان يكون من جانب المدعى والمدعى عليه او الذين يتوهمون مقامها في امر الحقوق او اصحاب مطالبهم كذلك يجري الاستئناف على مدعى ومدعى عليه يتصفان بصفة الطرفين او من كانا قائمين مقامها *

المادة المائة. قد تعين المهل لدعوى الاستئناف مائة وعشرون يوماً بحسب حكم وقرار محاكم التجارة والمهل المذكور بحسب اذا كانت الدعوى انفصلت وحكم بها بحضور الطرفين اعتباراً من تاريخ تبليغ صورة الاعلام اليها بالذات او الى محل اقامتهما واما اذا كان حكم بها غيابياً فيحسب من انقضاء المدة المعنية لاجل الاعتراض على الحكم بحق ذلك الشخص *

* الذين يتوهمون مقام الطرفين في الامور المحفوقية هم الاشخاص الذين يكونون وكلاء او ولاة او صيابة والسنديك ومديري الشراكة مع ماموري ادارة الدولة العلمية

* ثنتين وخمسة عشر يوماً فقط مهلاً لاجل استئناف يقع في امر الافلاس واذا كان محل اقامة المستأنف بعيداً أكثر من مرحلة عن المحكمة التي اعدت الحكم والقرار فيضم على مهلة الخمسة عشر يوماً المذكورة يوم واحد لاجل كل مرحلة

المادة المائة والواحدة. المائتين والواحدة والعشرون يوماً مدة الاستئناف المذكورة في اجل الذين يوجدون فيما كان من الممالك العثمانية كالروم ايلي والاناتولي وجزائر البحر الابيض وهر الشام مع مصر وطرابلس الغرب وتونس اما الذين يسكنون الجزائر والعراق وجزيرة العرب والسودان والناخبين للممالك العثمانية مع سكان الممالك الاجنبية الموجودة في قسم اور وبا جميعاً فيعطى المهل لمائة وثمانين يوماً وكذلك المقصون في ساحلي افريقية الشمالي والشرقي وفي الجزائر اسكاته بقرتهم من الممالك الاجنبية يعطى لمهل مائتين واربعين يوماً والذين يوجدون بعيداً عن راس الرجاء الصالح في افريقية واسيا وابيركا وباقي البلاد القاصية فيعطى المهل ثلاثمائة وستين يوماً

المادة المائة والثانية. المحكم والقرار اذا كان واقفاً على سند مزور او كان لاحد الطرفين سند يكون مفاراً للحكم ولكنه كان مكتوباً في يد خصمه ولذلك حكم عليه فحجته تعتبر مدة مهل الاستئناف من تاريخ قرار الخصم وقصد بقوله على ذلك السند المزور او اثباته ادى المحاكمة واعادة السند المكتوم الى صاحبه ايضاً او دخوله بين بصورة من الصور انما يكون مجبوراً على ان يبين بسند يعني بغير اثبات اليوم الذي فيه دخل بين السند المكتوم المادة المائة والثالثة. مدة مهل الاستئناف تتوقف بوفاء الشخص المحكوم عليه وتعتبر المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم لورثة المتوفى في محل اقامته

المادة المائة والرابعة. بانقضاء مدة مهل الاستئناف ينفط حق الاستئناف عن كل واحد من الطرفين ايها كان انما الذين يتضررون بظرف تلك المدة بسبب عدم الاستئناف من طرف القائم مقام الطرفين في الامور المحقوقة يكون لهم حق بان يتبعوا الدعوى عليهم في محكمة التجارة ثم ولئن كان بانقضاء مهل الاستئناف ينفط حق الاستئناف حسب المتوال لمحرر الانه اذا كان احد الطرفين استأنف حيث لا يكون للطرف الثاني لمستأنف عليه صلاحية للاستئناف ايضاً ولو كانت مدة الاستئناف اقضت لحد ما ترى دعواه وبصر فصلها

المادة المائة والخامسة. كما انه يمكن الاستئناف على قرار التريفة بعد اصل حكم الدعوى كذلك يجوز استئناف قبل الحكم ايضاً انما اذا كان حصل استئناف قبل الحكم فتعطى محكمة التجارة اعلماً بقرار التريفة المذكور لكن القرار الاعلادي والقرار الموقت لا يمكن الاستئناف عليها الا من بعد اصل حكم الدعوى غير انه يلزم بان يكون مع استئناف ذلك الحكم سوية ومهل الاستئناف في حق هذه القرارات يعتبر من تاريخ تبليغ

اصل حكمها ايضا *

المادة المائة والسادسة. العرض حال الذي يتضمن استدعاء الاستئناف ينبغي ان يكون جامعاً لهذه الشرائط المبينة وهي ان يبين يو. أولاً اسم المستأنف والمستأنف عليه وشهرتها وضمانتها ومحل اقامتها. ثانياً الحكم والقرار المستأنف ومن طرف اي محكمة اعطى ذلك الحكم القرار. ثالثاً على اي شيء كان مبنياً الاستئناف الذي حصل. رابعاً طلب مجيء المستأنف هاو بالذات لديوان الاستئناف في ظرف مدة الاحضار المعنية قانوناً او ان يرسل وكيلاً مرخصاً. خامساً تقديم وكيل قوي على المستأنف يجري الحكم الاول اذا كان يبين مبطلاً في طلب الاستئناف ويضمن مع ذلك مصاريف استئناف محكمة المستأنف عليه مع مصاريف السفر وقضاياه وخمسة التي يحصل التصديق عليها قانونياً ويكون سند الكفالة المصدق عليه اصولياً مربوطاً بقرضها او اما استدعاء الاستئناف الذي لم يكن جامعاً لهذه الشروط المشروحة فلا يكون مقبولاً بل انما اذا كان مهل الاستئناف لا زال لم يكمل يكون للمستأنف حق وصلاحيه ان ينظم استدعاء جديداً توفيقاً للشروط المذكورة

المادة المائة والسابعة. استدعاء الاستئناف الذي يكون تنظيم حسب ما هو مبين في المادة السابقة مع صورة سند الكفالة يتقدم اذا كان في دار السعادة الى نظارة التجارة الجميلة واذا كان في الخارج الى اكبر مأموري الحكومة المحلية وبعد ان تصادق النظارة المشار اليها على الصور المذكورة بانها مطابقة لاصلها وتبلغ ذلك الى المستأنف عليه تخيل اصل الصور الى ديوان الاستئناف اما في الخارج فيصادق كذلك اكبر مأموري الحكومة المحلية على الصور المذكورة ايضا ومن بعد ان يبلغ ذلك الى المستأنف عليه يرسل الاصل بخارج بخصوصه الى النظارة المشار اليها لاجل احواله الى ديوان الاستئناف

المادة المائة والثامنة. اذا حصل الاستئناف على حكم ما وتبلغ ذلك الى المستأنف عليه على الوجه المذكور في المادة السابقة فيكون المستأنف والمستأنف عليه مجبورين على الحضور الى ديوان الاستئناف بالذات او ان يرسلوا وكلاء مرخصين في ظرف مدة الاحضار المعنية قانوناً ولا فيمكن ان يجري الحكم غيباً بحسب طلب من كان حاضراً انما على هذه

* القرار الاعادي هو القرار الذي يبين تدبيراً سهلاً لتحقيق الدعوى ورويتها وبعد تفتحه لحكمها اما قرار امرية ايضا فهو القرار الذي يوضح عن تدبير لتسهيل تحقيق الدعوى ورويتها ومع ذلك فعمل احكاماً بما يؤول اليه الحكم والقرار الموقت هو القرار الذي يبين التدابير التي تتخذ مؤقتاً لاجل وقاية الطرفين او الاشياء المتنازع فيها من الهدورات والتهلكات قبل ان تنصل الدعوى ويحكم فيها بصورة قطعية

الصورة يمكن للشخص المحكوم عليه ان يعرض على المحكم في ديوان الاستئناف أيضاً توفيقاً الى الشروط القانونية

المادة المائة والثامنة - اذا لم يدرج في اعلان شامل حكماً او قرار قريبة بان اجراء ذلك المحكم او قرار القريبة هو موقت فيمكن لمن كان اعلام الاستئناف عليه ان يؤخر اجراءه

المادة المائة والعاشرة - المحكم والقرار الذي يمكن استئنائه يجوز قانوناً اجراءه موقفاً واذا لم يكن تبين ذلك ونصرح في الاعلام فيمكن المستأنف عليه ان يقدم استدعاء قبل المحكم الذي يصير في ديوان الاستئناف وبطلب من ديوان الاستئناف اجراءه موقفاً بتقديم كفيل على رد المبلغ المحكوم به اذا كان ديوان الاستئناف يستبان مبطلاً في تسمية المحكم وكذلك اذا كانت محكمة التجارة ماذونة على المحكم بصورة قطعية ولم تصرح في الاعلام الذي تعطيه نوع المحكم او صرحت بانها في الدرجة الاولى فيمكن المستأنف عليه ان يطلب اجراء ذلك المحكم موقفاً تطبيقاً الى القاعدة المذكورة

المادة المائة والحادية عشرة - وبمكس ذلك اذا اعطت محكمة التجارة قراراً على اجراء المحكم موقفاً ماله كرتو لا يجب قانوناً فتكون صلاحية المستأنف ان يستدعي المستأنف عليه الى ديوان الاستئناف وبمخص حسب الاصول لكي يمع اجراء ذلك المحكم موقفاً وتكون هذه القاعدة جارية ايضاً في حق اجراء حكم موقت تعطيه محكمة تجارية بدرجة قطعية لم تكن ماذونة بها قانوناً

المادة المائة والثانية عشرة - المستأنف يجبر بان يعرض الى ديوان الاستئناف ويبرهن له بلائحة مضمة ومختومة من اعتراضاته ونشكياته واحدة فواحدة بحق حكم محكمة التجارة في ظرف ثمانية ايام اعتباراً من يوم مجيء الطرفين بالذات او وكلاهما الى ديوان الاستئناف وصورة هذه اللائحة تليق الى المستأنف عليه كي يبين تحريراً جواباته عنها في ظرف ثمانية ايام اخري ايضاً ثم يطلب الطرفان حالاً الى ديوان الاستئناف وترى دعواهما

المادة المائة والثالثة عشرة - لا يجوز احداث دعوى جديدة في ديوان الاستئناف يعني دعوى غير الدعاوي الحاصلة في محكمة الدرجة الاولى ولكن يقبل طلب دراهم نقاص وتحسب في مقابلة الدرام الاصلية المدعي بها واهراز دلائل جديدة تخرج وتبطل الادعاء الاصيل او تاينك وطلب نوايض اصل المدعي به والايجار والمصاريف التي تنفرع عن ذلك من بعد المحكم الذي ترشب في الدرجة الاولى مع الضرر والخسارة التي تقع بعد المحكم

المادة المائة والرابعة عشرة. لا يجوز ان يدخل الاستئناف شخص اخر بصفة صاحب دعوى اصلاً علّا عن الطرفين انما يكون للاشخاص الثالثين الذين لم الحق نظاماً بنفسه اعترض الغير على الحكم المستأنف بان يتدخلوا في الاستئناف

المادة المائة والخامسة عشرة. اذا كان المستأنف لا يفتش على دعواه ثلاث سنين واعطي الترار بان تعتبر دعوى الاستئناف كأنها لم تكن بحسب استدعاء المستأنف عليه على الوجه المبين في فصله المخصوص فحينئذ يبد حكم محكمة التجارة معطى بصورة قطعية

المادة المائة والسادسة عشرة. الأصول وباقي القواعد التجارية في محاكم التجارة بحق المحاكمات تكون مرعية الاجراء بعضها في ديوان الاستئناف ايضاً

المادة المائة والسابعة عشرة. اذا كان استئناف الدعوى جرى توفيقاً الى اصوله وقاعدته وتبين ذاتاً انه على غير اساس فيرد وتحصل المصادقة على حكم محكمة التجارة وقرارها اما اذا كان بالعكس ونحقق امر الاستئناف بانه محقق فيفسخ اعلام محكمة التجارة وتصلح المواد التي تبين بطلها

المادة المائة والثامنة عشرة. استئناف الدعوى اذا وقع على قرار التربة فيفسخ ديوان الاستئناف هذا الترار واذا تبين في أثناء المحاكمة بان الدعوى المذكورة بلغت درجة الحكم القطعي فيمكن ان يحكم قطعياً على اصل الدعوى ايضاً مع ذلك بالسوية وكذلك يمكن لديوان الاستئناف ان يفسخ احكام محاكم التجارة التي تكون علمت مع عدم الرعاية الى قانون الدعوى واصولها وبراهانها جديداً

المادة المائة والتاسعة عشرة. الذي يظهر من الطرفين مبطلاً في امر الاستئناف يحكم عليه باعطائه جميع ما يقع من مصاريف الدعوى نظاماً اولاً واخيراً ايحاً للمادة المائة والثانية من ذيل قانون التجارة وعدا عن ذلك اذا كان المستأنف يظهر مبطلاً فيحكم عليه باعطائه عشر بشالك الى صندوق ديوان الاستئناف جزاء نقدياً

المادة المائة والعشرون. اذا اعترض على الاحكام القضائية فتدى قضية الاعتراض على الحكم في ديوان الاستئناف حسب اصولها وقاعدتها المخصوصة

المادة المائة والحادية والعشرون. الحكم الذي يقع في امر الاستئناف سواء كان بوجهة الطرفين ان كان جرى غاماً ولم يقع استدعاء ضد في ظرف المدة المعينة للاعتراض على الحكم يبد بصورة قطعية غير ان استدعاء اعادة المحاكمة عليه توفيقاً الى نظامه المخصوص تكون جائزة فاذا وقع هذا الامر ايضاً يرى كذلك ويقطع في ديوان الاستئناف

الفصل العاشر

في بيان شروط إعادة المحاكمة

المادة المائة والثانية والعشرون. يمكن ان تعاد المحاكمة ضدًا للاحكام والاعلامات اللاحقة من محاكم التجارة او ديوان الاستئناف في الدرجة الاخيرة بمواجهة الطرفين وكذلك ضد الاحكام والاعلامات المعطاة غيبًا في الدرجة الاخيرة ولا تنيل اعترافًا على المحاكمة لاسباب يأتي بيانها بعد فحال يبين من الطرفين او من احد النائبين مقامها

المادة المائة والثالثة والعشرون. المادة المعنية لاجل استدعاء إعادة المحاكمة في اولا. ان يكون حصل الحكم على مادة لم يكن حصل بها استدعاء ثانيًا ان يكون حكم شيء زائد عن المقدار الذي كان حصل به الاستدعاء ثالثًا ان يكون بعض المواد المستدعى بها في مسكونة عنه في موضع الحكم رابعًا ان يكون الحكم في الدرجة الاخيرة على مادة وقع عليها حكم لاحق في درجة اخيرة في احدى محاكم التجارة او ديوان الاستئناف حيثما كان الطرفان واحدًا وصفنها اصالة ووكالة واحدة ايضا ولم يقع شيء يكون سببًا لتغيير الحكم على تلك المادة في تلك المحكمة او ديوان الاستئناف خامسًا ان تكون الاحكام الموجودة في اعلام واحد مغايرة بعضها بعضًا بصورة لا يمكن معها ان تجري كافة دفعة واحدة سادسًا ان يكون وقع احتيال في اثناء روية الدعوى من طرف خصم صاحب الاستدعاء اثر في حكم المحكمة وقرارها او اثباتها سابعًا اقرار بعد الحكم بتزوير الادعاء والسندات التي تكون اتخذت اساسًا للحكم والقرار او اثبات ذلك ثامنًا ان يكون دخل بيد صاحب الاستدعاء بعد الحكم بعض سندات ولوراء تكون ملزماً للحكم وقد حصل اخفاؤها من طرف الخصم بالثبات او بالواسطة تاسعًا وقوع ادعاء على الدولة او اهالي القصبين والقرى او على الابنية الاميرية والموقوفة او على الاتام ووقع عليه الحكم اللاحق بدون ان يوجد من طرفهم الوكلاء اللازمون نظامًا

المادة المائة والرابعة والعشرون. عند ما تقع مواد باطل حكمها نظامًا فيجوز استدعاء إعادة المحاكمة ايضا والمواد المرفوعة في اولا ان تكون المحكمة والديوان الذي اعطى الحكم والقرار لم يزل غير مركب ومشكل توفيقًا الى نظام ثانيًا ان تكون الدعوى التي راعاها غير داخلية في دائرة وظائفه او حكم على دعوى بصورة قطعية خارجًا عن الحدود المعنية قانونيًا للدرجة الاخيرة او يكون اعتبر المواد التي لا يستطع حكمها قانونيًا في حكم الساقط او لم يرها مستغنية للثقل فيجاوز حقوقها ثانيًا اذا كان لم يراع قبل المحاكمة ما يلزم اجراءه من القواعد

والشروط في اجراء اصول المحاكمة وتنظيم الاوراق الرسمية التي تخرج لاجلها وتبليغها حيث لم تحصل لها الرعاية فارجعت بطلان اصول المحاكمة والاوراق المذكورة بشرط ان تكون عدم المراعاة وقعت في حين المحاكمة او ان يكون الطرفان لم يسفطا من حقوق التشكي التي هي من هذا النيل رابعاً عدم بيان علل الحكم اللاحق واسبابه خامساً اذا وقع الحكم مغايراً لعبارة القانون علناً *

المادة المائة والخامسة والعشرون. متى اعادة المحاكمة تكون بقدر المصلحة المستثناة بحسب موقعه في المادة المائة والواحدة ويلزم ان يتقدم استدعاء اعادة المحاكمة في ظرف هذه المدة المدة

المادة المائة والسادسة والعشرون. متى استدعاء اعادة المحاكمة فيما كان عدداً عن القضايا المدرجة في المواد الالنية تعتبر اذا كان الحكم اللاحق واقعاً في مواجهة الطرفين من تاريخ تبليغ اعلامه للطرفين بالذات او لحل اقامتهما اما اذا كان واقعاً غائباً فمعتبر من انقضاء امانة المصلحة للاعتراض على الحكم

المادة المائة والسابعة والعشرون. المدة المذكورة للاقيام الذين لم يكن لهم اوصياء او وكلاء نظاماً في المحاكم تحسب من تاريخ اجراء تبليغ الاعلام لهم بالذات او لحل اقامتهم بعد ان يدركوا حد البلوغ

المادة المائة والثامنة والعشرون. اذا كان السبب في اعادة المحاكمة هو تزوير السندات المبرزة او وقوع الغيبيل من طرف خصم صاحب الاستدعاء او كان بعض الاوراق التي ما امكن ابرازها في حين المحاكمة مكتوماً ثم دخل في اليد اخيراً فيقتضى اعتبار مدة التي نعين لاجل الاستدعاء من يوم تحقق تزوير تلك السندات او حيلة الخصم او دخول الاوراق المكتومة باليد انما يلزم اثبات اليوم المذكور باوراق تصلح للاحتجاج

المادة المائة والتاسعة والعشرون. عندما يكون استدعاء اعادة المحاكمة ناشئاً من مباينة اعلامين بعضهما لبعض فتعصب المدة المذكورة من تاريخ تبليغ الاعلام المتأخر

المادة المائة والثلاثون. اذا توفي الطرف المحكوم عليه فتتوقف مدة اعادة المحاكمة على الوجه المبين في المادة المائة والثالثة السابقة لاجل دعوى الاستئناف وتعتبر المدة الباقية من

* التشكيلات المختصة بطلان اصول المحاكمة والاوراق الرسمية يلزم ابرادها قبل كل نوع من الخصامات والمجوبات ويتقدم عن ذلك بجث حدود وظائف المحكمة فقط واذا لم يورد الطرفان تشكيتهما المختصة بهذا البطلان فيسقطان من جث التشكي

تاريخ تبليغ الحكم الى ورثة المتوفي

المادة المائة والحادية والثلاثون. بعد ان تنقضي مدة المدة المعينة لاجل اعادة المحاكمة فلا يبقى حينئذ حتى للمحكوم عليه ان يقدم استدعاء غير ان للنخص المدعى عليه في اعادة المحاكمة اذا كان بسبب اعطاء الحكم له في بعض احكام الاعلام لم يستدعي اعادة المحاكمة بوقتها فيما كان غير ذلك من الاحكام يمكنه ايضاً ان يستدعي اعادة المحاكمة في حق الاحكام التي عليه المار ذكرها لحد ختام المحاكمة التي منع بحسب استدعاء الطرف الاخر

المادة المائة والثانية والثلاثون. استدعاء اعادة المحاكمة ينبغي ان يكون معرضاً ليقدم في دار السعادة لطرف ناظر التجارة وفي الخارج لا كبر مأموري الحكومة المحلية وبمحال الى المحكمة التي تكون اعطت الاعلام المردود او الى ديوان الاستئناف اما الاستدعاء المذكور ولكن كان قد ابرز في اثناء روية دعوى اخرى في محكمة غير محكمة التي اعطت الاعلام وحصل استدعاء اعادة المحاكمة على الاعتراض الواقع عليه بمحال مع ذلك الى المحكمة التي اعطت الاعلام المذكور ايضاً والمحكمة المشغولة بروية الدعوى الاخرى لما ان تعلق تلك الدعوى ونوقتها لحد حكم الاستدعاء المذكور او ان نباشر التعيين في الحكم عليها وفصلها بحسب ايجابها ايضاً

المادة المائة والثالثة والثلاثون. النخص الذي يقدم استدعاء في اي محكمة كانت لا تعود الى الدولة لا يقبل استدعاءه ما لم يسلم الى صندوق المحكمة مبعلاً عشرة ذهبات مجيديات بمائة غرش الواحد جزاء قديماً وخمسة ذهبات مجيديات الواحدة بمائة غرش ايضاً مداراً لضمان ضرر الخصم وخسارتو وعدم اعطاء خلل ايضاً بعد ذلك لطلب ضرر اكثر وانما اذا كان الاعلام المردود اعطي عن غيبة منه فيكون مجبوراً على تسليم نصف هذا المبالغ فقط

المادة المائة والرابعة والثلاثون. بعد ان يحال الى المحكمة استدعاء اعادة المحاكمة بحسب الطرفين حسب الاصول في ظرف المدة المعينة في الفصل الثاني من هذا القانون لمجيء الطرفين الى المحاكم وتجري محاكمة الاعضاء التي توجد في تلك المحكمة اياً كانوا توفيقاً الى الاصول الجزئية

المادة المائة والخامسة والثلاثون. استدعاء اعادة المحاكمة لا يؤخر اجراء الاعلام المردود حتى وان طلب تاخير اجراءه فلا يمكن ان تحصل الموافقة على ذلك من طرف المحكمة بوجه من الوجوه

المادة المائة والسادسة والثلاثون. في المحاكمة التي تقع بحسب استدعاء اعادة المحاكمة

لا يكون سبب موضوعاً للبحث غير الاسباب الميينة في المادة المائة والسادسة والعشرين
والمائة والرابعة والعشرين

المادة المائة والسابعة والثلاثون. اذا رد لدى المحاكمة استدعاء اعادة المحاكمة فيحكم
على صاحبه بضبط الجزء النقدي المسطر اعلاه وباعطاء الدرهم الموقوفة بدلاً للتضمين
الى خصمه وبما يقتضي زيادة عن ذلك من التضييمات *

المادة المائة والثامنة والثلاثون. وبالعكس اذا قبل استدعاء اعادة المحاكمة فينبغ الاعلام
المردود وبمحكم يرجع الطرفين الى الحالة التي كانوا عليها قبل الاعلام وترد المبالغ المسجلة
امانة الى صندوق المحاكمة على الوجه المهرر الى صاحبها وترجع النفود والاشياء المحكوم بها
التي تكون تحصلت بموجب الاعلام المذكور

المادة المائة والتاسعة والثلاثون. استدعاء اعادة المحاكمة المقبول اذا كان ناشئاً من
مباينة اعلامين لبعضها بعضاً تجري حثتد تماماً احكام الاعلام المعطى اولاً واذا كان ذلك
ناشئاً عن اسباب اخرى فترى القضايا التي في اساس الدعوى جديداً وبمحكم بها قطعياً في
تلك المحاكمة ايضاً

المادة المائة والاربعون. لا يتبل استدعاء اعادة محاكمة تكراراً ضد حكم واعلام اعطيا
بحسب استدعاء اعادة المحاكمة واذا وقع ذلك فتكون صلاحية للنص بطلب الضرر والخسائر
في ١ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧

بـ اذا تقدم استدعاء اعادة المحاكمة بعد المدة المعينة او لم يتم ايده الشروط اللازمة اجراها قبل تقديمه او
لم تحصل الرعاية لتمام الشروط المتعاقبة مع ملات المحاكمة ولم يبرر تبين الاسباب التي اوردت رد الاستدعاء
المذكور

بعض مواد أساسية

درجها اشد لزوماً في القونطرات التي تعمل بين التجار والاهالي

في ما يخص بالاخذ والعطاء في الذخائر وغيرها من الاشياء

التجارية وقد تبين ادناه لتكون معاملة عند كل احد

المادة الاولى . سندات ما يعمل من القونطرات تحرر على ورقة صحيحة مطبوعة

بحسب النظام الموضوع لها ولا تكتب على اوراق عادية

المادة الثانية . اوراق المناولات والقونطرات التي تعمل في اية مادة كانت تعمل

تحتفظ لتكون احداها بيد صاحب المال والثانية مع الشخص الذي اشتراها ثم من بعد ان

تقضى ونحتمل كتابها بذهبا من الطرفين ايضاً ترسلان الى قائمقام القضا فانما كانتا موافقتين

للشرايط المبينة ادناه بقيدهما في دفتر يملك خصوصاً لاجل قيد مثل هذه القونطرات

والمناولات ويمنحها بمختم المديرية للتصديق

المادة الثالثة . يدرج في سند القونطرات جنس الاشياء التي جرت المناولة عليها

وانواعها ومقدارها وقيمتها والمال الذي تسلم به وتبين الايام الذي يطبر تسليمها بها مع

تعيين المدة

المادة الرابعة . اذا كان الشيء الذي يعمل به القونطرات من جنس الذخائر فكما انه

يذكر نوعه بالبيان كذلك يلزم ان يبين ايضاً من محصول اية قضاء اية قرية وسف هو

واذا كان بالكبل الاسلامي على الاطلاق او تصرح مقداره بحسب الاوق ولا يجوز ان

تعمل مناولة او قونطرات بكبل او وزن اخر خارجاً عن ذلك

المادة الخامسة . من بعد ان تنظر عينة الاشياء التي جرت عليها المناولة تقسم الى

قسمين يمنح عليها من طرف البائع والمشتري ويحفظان في ايدي الطرفين انما اذا لم يوجد

ختم للبائع او للمشتري يمنح عليها حينئذ بمختم قائمقام القضا

المادة السادسة . ربما لا توجد عينة للمال المباع فيلزم حينئذ ان تصرح مطلقاً مع بيان

الابضاحات الكافية بكونه عال او وسط او دون و محصول اية سف هو

المادة السابعة . لا يمكن ان يجوز باية علقوباي تاويل كان قبول قونطرات او التصديق

عليه حالة كونه معمولاً بشي ممنوع دولياً باعلان رسمي او كان بمادة مغايرة لنظامات الدولة

العلوية وقوانينها

المادة الثامنة . كانه لا يمكن ان يضي كل الفلاحين او بمنعوا جميعاً سند فونطراتو
يعمل بذخائر او غيرها بعمله جميع اهل القرية او البعض منهم مع تجار او غيرهم من المشترية
كذلك لا يمكن ان ما بعمله المختار او احد الناس ومنعته موقوف من الفونطراتوات بفجواز
حكمه اخرين ايضاً والمقالة التي تكون من هذا القبيل يلزم ان تعمل براي مجلس اختيارية
القرية ومعلوماته كذلك لا يجوز ان يصادق من طرف الحكومة على اوراق مقالات
معمولة بهذه الطريقة لاسم الفلاحين ما لم تكن معمولة براي اعضاء مجلس اختيارية القرية
ومعلوماتهم او تحصل الامنية الكاملة بانها معمولة على هذه الصورة وهكذا ايضاً لا يجوز ان
يربط متاع او شيء من معمولات الاصناف بفونطراتات بمعرفة رؤساء معلمي ذلك
الصنف فقط بل يقتضي ان تكون امضات الجميع واختامهم في سند الفونطراتو يكون يمين
كان براي الجميع وانفاهم

الفونطراتات والوراق المقالات التي تكون قد عملت في دائر الشروط المبينة اعلاه
بصادق ويختم عليها في كل قضاء من طرف المديرين حتى اذا وقعت دعوى من جهة اخذ
او عطا نحت فونطراتو مخنوم ونصادق عليه هكذا ترى في المجالس ويحكم بها على اي وجه
اقتضى الحكم او بحسب القانون والقاعدة اما اذا كانت سندات الفونطراتات لا تعمل هكذا
او لم يصادق عليها في الابتداء من جانب الحكومة ثم ظهرت دعوى اخيراً وقعت فيها
مشكلات فلا يكون حينئذ لا حد حتى بان يشكى من ذلك وهكذا يلزم كل احد وعلى الخصوص
الفلاحين ان يعلموا بان يتعهدوا به بموجب فونطراتو مخنوم ومصادق عليه من جانب الحكومة
اذا لم يمكن اعطائه على الوجه المحرر في سند التعهد يعني اذا كان لا يشابه عينة المال الذي
براد تسليمه او لم يسلّمه في الوقت والزمان المعينين وما يماثل ذلك من الاحوال المخالفة
للتعهد فتكون حينئذ التجار والمشتريه محقّين في الدعوى ودعواهم ترى في الحكومة واذا كان
المدعي محقاً في دعواه قانونياً يقع بائعوا المال بانواع الخسائر مثل احتمال الاضرار والخسائر
والفواقص وكذلك اذا كان احد التجار عمل فونطراتو مع الفلاحين حسب الشروط
المحررة اعلاه ثم اضر باصحاب المال وخسرهم بسوء معاملته او اعطاهم لم درهم بازيد من
قيمتهم المبري خلافاً للتعهد وتقدم حالاً من طرف اصحاب المال عرضاً الى الحكومة
بيان هذه الامور تنظر دعواهم ايضاً واذا ظهر بانهم مخنون يجرى احتياقي الحق باخذ الاضرار
والخسائر وتحصيلها لم من التجار وسائر من يلزم اخذ ذلك منهم

نظام قلم دعاوي التجارة

مواد عمومية

المادة الاولى . قد تشكلت قنصلارية تجارية عمومية يعني قلم في نظارة التجارة تحت اسم قلم
الدعاوي على ان يكون مربوطاً بمحاكم التجارة
المادة الثانية . الاوراق العائنة او طوائف قلم الدعاوي المصادق عليها الخنومة بمنتهى
تعد من الاوراق الرسمية المرعية والمعتبرة في جميع محاكم التجارة ومجالس باقي الدوائر والولايات
والالوية والمحلات كافة

الفصل الاول

فيما يختص بتشكيل قلم الدعاوي

المادة الثالثة . قلم الدعاوي يتركب من مدير واحد وباشكاتب واحد وترجمين وكتبة
بقدر الزروم ويوجد بمعينو جاو يشية بقدر المتقضي
المادة الرابعة . يوجد شخصان منتخبان من زرع العرض المحلية بمعية قلم الدعاوي لكي
يكتبوا العرضحالات لمن يريد من الاشخاص الذين يقدمون عرضحالات الى الدوائر
المتعددة وحاصلاتها تكون عائنة اليها
المادة الخامسة . مدير قلم الدعاوي ينصب بارادة سنية بحسب انتخاب النظارة وتقرر بها
اما باقي المامورين فيتعينون باقتخاب النظارة المشار اليها
المادة السادسة . ينتخب قلم الدعاوي من مدير وكتبة يكونان كلاهما عارفين اقلاما
يكون بالالفة التركية والفرنساوية والرومية ويعرفان قوانين التجارة ونظامها بما بدرجة كافية
المادة السابعة . جاو يشية قلم الدعاوي يتعينون من رجال بقرأون ويكتبون بالتركي
المادة الثامنة . المدير مشول في مصالح قلم الدعاوي كافة وجميع ماموري القلم هم تحت
امر المدير وفي وقت غياب المدير يقوم بوظائفه الباشكاتب وحيداً تكون المسؤولية العائنة
على المدير راجعة على الباشكاتب

المادة التاسعة . الاوراق التي تاتي الى قلم الدعاوي بانواعها تعطى في اول الامر الى
المدير واجراء ما يقتضي لها بحال الى المامورين من طرف المدير

المادة العاشرة . ختم قلم الدعاوي يحفظ عند المامور والاوراق التي تشتمل ويصادق عليها

من القلم تفضي من طرف المدير وتختتم بذلك الختم
 المادة الحادية عشرة. ما مورقلم الدعاوي يحضرون الى محل ما مورينهم في الساعة
 الثالثة من ايام الصيف ويرجعون في الساعة العاشرة اما في ايام الشتاء فيحضرون في الساعة
 الرابعة ويرجعون في الحادية عشرة
 المادة الثانية عشرة. في ايام العطل الاسبوعية غير ايام الاعياد والمواسم يبقى في دائرة
 القلم باستئصال المدير واحد من الكتبة واثنان من الجاويشمة توقيعية وينظرون الاشغال
 التي يعينها لم المدير
 المادة الثالثة عشرة. ما مورقلم يصارعون بقدر ما يمكنهم اربعة ما يقع من المصالح
 واكتساب ما ياتي من الاوراق وقيد في اوقائه وازمته وتبليغه وايصاله الى محلاته ومجرون
 الدقة باجراء المعاملات المتساوية بحق ارباب المصالح كافة وينجبون اعطاء خبر مادة
 ادير من يلزم تبليغها لم نظاماً ومن كان يتحرك منهم بخلاف ذلك يجازى توفيقاً لاحكام ذيل
 قانون التجارة

الفصل الثاني

في ما يختص بوظائف قلم الدعاوي ومما لاته

المادة الرابعة عشرة. وظائف قلم الدعاوي الاصلية هي عبارة عن المصادقة على كل
 ما يتعلق بالتجارة البرية من انواع المناولات والوكالات والكفالات والبروتستات يعني
 اوراق الاعتراضات وسائر المستندات والاوراق وتنظيمها للذين يريدون ذلك وارسال
 ما ينظم من الاعلامات على السكوترو يعني طلب الحجز وتبليغه ووضع التبرو على دفاتر
 التجار وختمها وترجمة اوراق الدعاوي التي تعرض الى محاكم التجارة ولم تكن محررة باللغة
 التركية واجراء الكشف والتفتيش الذي يجري بمعرفة قلم الدعاوي بحسب احكام قانون
 التجارة وما يتفرع عن ذلك من المواد ومسلك قيد للعلامات التي تعطى من محاكم التجارة
 وكتابتها بدفتر مخصوص مع اسم مباشرها لاية دائرة كانت عائدة وقيد ما كان اجرائه
 عائداً الى نظارة التجارة من الاعلامات على حدته والتعري عن اسباب تاخير التناخر من
 ذلك واخبار النظارة به

المادة الخامسة عشرة. يملك دفتران في قلم الدعاوي مخصوصان بقيد خلاصات كافة
 الاوراق الواردة والصادرة ويبتدى بها من اول نمرو اعتباراً من غرة محرم في كل سنة

هجرية ويتقيد في دفتر آخر تاريخ الاوراق واسماء اصحابها ومقدار ما يكون وضع امانة في قلم
الدعاوي اذا كان وضع هناك دراهم او شيء اخر وهذه الدفاتر تكون مرتبة بحسب ترتيب
الحروف الهجائية ويوجد ايضا في قلم الدعاوي صندوق حديد لاجل المحافظة على المبالغ
التي تسلم امانة الى محاكم التجارة ويكون له ثلاثة مفاتيح يحفظ احدهم عند نظارة التجارة والثاني
عند رئيس محكمة التجارة الاولى والثالث عند مدير قلم الدعاوي ايضا

المادة السادسة عشرة. توضع غمر على صحائف دفاتر قلم الدعاوي ونجتم بنجتم محكمة التجارة
وتوضع اشارة في اخر صحيفة من كل دفتر منها عن عدد اوراقه ويمضي تحت ذلك من طرف
رئيس محكمة التجارة وهذه الدفاتر تسلك بصورة منتظمة فلا يجوز قطعاً ان يوجد بها محلات
محكوكه ولا متلوفة ولا ان تضم كلمات في خلال اسطرها ولربما يقع سهو او نقص في خلال
السطور فيضرب حينئذ عليه بخط رفع بحيث يبقى الاصل مرقواً وتحرر الصفحة على الحاشية
ويتصادق في ذيلها بالامضاء واختام الذين لم امضاء في السندات

المادة السابعة عشرة. عندما يراجع قلم الدعاوي لاجل تنظيم سند مفاولة او وكالة
او كفالة او شيء اخر من انواع البروتستات وغيرها والمصادقة عليه تؤخذ الى النظم المواد التي
تحرر في اوراق المفاولات والسندات التي يراد عملها بحسب تقرير المعاقدين وتبلي لم فاذا
واقفت مرادهم تنقيد حينئذ بدفتر مخصوص ويمضي ونجتم عليها شهود مقبولين قانوناً عارفين
الشخص المعاقدين ويعطى كل من المعاقدين صورة مصادقا عليها وتحرر في السندات والمفاولات
التي تعمل على هذا الوجه اسماءهم والقائم وصنعهم ومحل اقامتهم صراحة مع اسماء الشهود ايضا
المادة الثامنة عشرة. الشخص الذي لا يعرف يكتب وليس له ختم يكتب اسمه في
الدفتر المخصوص بذلك وفي الصور ويذكر ايضا بانه قرر يكون لا يعرف يكتب وليس له
ختم ويمضي ونجتم على تقريره هنا من طرف الشهود المبينين في المادة السابعة عشرة

المادة التاسعة عشرة. عندما يطلب تصديق امضاء موضوعة في احد السندات يطلب
صاحب الامضاء ليصادق على افادته بحضور شاهدين عارفين به وتكتب شهادة الشاهدين
ويمضيان او يجتمان عليها وحينئذ يجري التصديق وتوضع اشارة في دفتره المخصوص اما اذا
كان صاحب الامضاء لا يمكنه ان يحضر فيرسل مامورا الى محل اقامته وتضبط افادته وما
يقرره تحريراً بحضور شاهدين عارفين به وبعد ان يمضي شاهداً هذا الضبط وصاحب الامضاء
او يجتمعا على ذلك يجري التصديق

المادة العشرون. اوراق المفاولات التي يراد عندها او السندات التي تبرز لاجل

المصادقة على صورها او على امضاءها ترد اذا وجدت مواد مندرجة بها مغايرة للاداب او الحقوق الدولة

المادة الحادية والعشرون . قيد جميع السندات التي تنظم بمعرفة قلم الدعاوي او بصادق عليها يكون مؤرخاً بذيل بالتواريخ العربية والرومية ومختوماً بختم القلم ومضى بامضاء المدير

المادة الثانية والعشرون . اذا طلب احد الاشخاص من الذين عقدوا المفاولة او احد الفاتمين منهم صورة ورقة المفاولة تعطى له بامر النظارة وختم القلم وتصد به ولا تعطى لاحد خلافاً

المادة الثالثة والعشرون . بما انه يلزم بان تحرر جميع المفاولات واوراق البروتستات والمكوسنو وسائر السندات التي تنظم وبصادق عليها بمعرفة قلم الدعاوي على اوراق صحيحة فاذا ظهر سند محرر على ورقة عادية بوحد جزاء نقدي من صاحبه بمنقضى احكام نظام الاوراق الصحيحة ثم يشرح على ذلك السند ويحري المنقضي له والجزاء النقدي الذي بوحد عنه يدخل في دفتر الابرادات

المادة الرابعة والعشرون . البروتستات التي تنظم في قلم الدعاوي تنقيد في اول الامر بدورها الخصوصي ومضى صاحب الاستدعاء تحت اليد ثم تستخرج النسخ المنقضية وتختتم بختم القلم للمصادقة عليها وترسل لمن يلزم تبليغها اليهم

المادة الخامسة والعشرون . البروتستو الذي لا يتنظم في قلم الدعاوي اذا كان محرراً نسخة واحدة تستخرج عنه صور بقدر اللزوم ويشرح على كل منها شرح على حد تو بانها طبق الاصل ثم يحفظ الاصل وترسل الصور لمن يلزم تبليغها اليهم

المادة السادسة والعشرون . توضع اشارة في الدفاتر المسوكة لاجل قيد البروتستات على كل بروتستو من طرف اي شخص كان تصديقه وفي اي تاريخ وقع وعلى اي الاشخاص هو وبمعرفة اي المأمورين صار تبليغه

المادة السابعة والعشرون . الاوراق التي ترسل من طرف قلم الدعاوي بانواعها تعطى الى الجاوبية ليوصلوها الى الذين يلزم ارسالها اليهم ثم يحفظ العلم وخبر الذي بوحد بمعرفة الموصل من جانب المرسل اليه بوصول الاوراق التي ارسلت له بعد ان يتقيد

المادة الثامنة والعشرون . اذا كان المرسل اليه بمنع عن اخذ الاوراق المرسله له من طرف قلم الدعاوي ولا قبلها او بخلفي بقصد ان لا ياخذها فتعلم الى كتمان الصنف الذي يكون

المرسل اليه متعلقاً به او الى ضابط النافذ التي هو منسوب اليها او الى امام حازته وعنايتها
ويؤخذ منهم علم وخبر وصولها لكن اذا كان المرسل اليه من التبعة الاجنبية فتنبليخ الى
الاوراق المرسله بواسطة القنصلارية التي هو منسوب اليها ويؤخذ علم وخبرها من هناك
المادة التاسعة والعشرون. اذا كان المرسل اليه في الخارج فتُرسل الاوراق اللازمة
بغير برات من طرف نظارة التجارة الى الحكومة المحلية لكي تنبليخ وتعطى له

المادة الثلاثون. اذا تقدم استدعاء من احد الطرفين بان لا لازم له صورة بروتيستي
او غيره من الاوراق المثبتة في قلم الدعاوي واحيل ذلك الى قلم الدعاوي اولزم تبليخ مادة
او الاخطار بها من القلم دفعة ثانية فتخرج صورة ذلك من التهود وينصرح بها اي عددي
من النسخ ثم تعطى او ترسل بعد المصادقة حسب الاصول

المادة الحادية والثلاثون. الدفاتر المحبورة التجار بان تمسكها بمتنفي فانون التجارة يحصل
توفيقها على شروطها القانونية بمعرفة قلم الدعاوي

المادة الثانية والثلاثون. الدعاوي المتعلقة في التجارة البحرية تحال الى قلم الدعاوي
وابجابات الاوراق كافة تجري بمعرفة القلم المعين لها في المحلات التي هي قلم دعاوي التجارة
البحرية على الوجه المبين في المواد السابقة

المادة الثالثة والثلاثون. الاوراق التي تحال الى قلم الدعاوي ولا يجوز قبولها تعاد الى
نظارة التجارة مع بيان اسبابها وتلقى في البطال

المادة الرابعة والثلاثون. اقلام الدعاوي التي توجد في الولايات تكون تحت نظارة
المحاكم التجارية وتجري الحركة توفيقاً الى هذا النظام

الفصل الثالث

في ما يخص بترجمة الاوراق

المادة الخامسة والثلاثون. اوراق الدعاوي التي تقدم الى محاكم التجارة تقدم الى
الحكمة بعد ترجمتها الى اللغة التركية بمعرفة قلم الدعاوي اذا لم تكن محررة باللسان التركي

المادة السادسة والثلاثون. الاوراق التي تقدم الى المحكمة لا تقبل من الحكمة ولو كانت
مترجمة بمعرفة شخص من الخارج ما لم يصادق على صحة ترجمتها من طرف القلم

المادة السابعة والثلاثون. المترجمون يترجمون مال الاوراق التي تعطى لهم بدون تعبير
ويكونون مسئولين قانونياً عن عدم صحة الترجمة

المادة الثامنة والثلاثون. الاوراق التي تترجم بعطيتها صاحبها الى القلم ويعطى الى صندوق القلم ربحها المحرر في فصل التعرفة مجعلاً وباخذ سنداً بتعليم الاوراق

المادة التاسعة والثلاثون. توضع نومرو على الاوراق التي تعطى لاجل الترجمة وتنفيد بدفتر مخصوص بالتعبئة على وجه الخلاصة ويترقم مقدار ربحها ثم من بعد ان تترجم الاوراق تعطى مع ترجماتها بالسوية الى صاحبها ويشرح ذلك في دفترها ويسترجع السند الذي يكون اعطى ببيان تسليمها

المادة الاربعون. اذا كان عدد كلمات الاوراق التي تترجم انقص من مائة وخمسين تترجم بظرف اربع وعشرين ساعة اما اذا تجاوزت المائة وخمسين يضم على المئة المذكورة لاجل كل مائة وخمسين كلمة يوم واحد

المادة الحادية والاربعون. مسودات الترجمة تمضي من طرف مترجمها وتخفظ مجلة بالتعبئة

المادة الثانية والاربعون. المترجمون من بعد ان يبيضوا مسودات التراجم يوضون على تبويبها

المادة الثالثة والاربعون. تجري الدقة على حسن محافظة السندات والاوراق التي تعطى الى المترجمين والى مأموري القلم واذا ضاعت السندات والاوراق المذكورة فصداً ان سها تجري مجازاتهم القانونية

الفصل الرابع

في ما يخص تعرفة الرسومات التي ياخذها قلم الدعاوي

المادة الرابعة والاربعون. جميع الرسومات التي ياخذها قلم الدعاوي تؤخذ بموجب التعرفة المحررة في ذيل هذا النظام ويكون حكم هذه التعرفة جارياً ثلاث سنين ثم عند نهايتها ترى جديداً

المادة الخامسة والاربعون. يؤخذ خرج عن الاوراق الرسمية التي تكون متعلقة بامور الدولة وترجم بامر نظارة التجارة

المادة السادسة والاربعون. مهما كان مقدار الرسم الذي يؤخذ من الرسوم المقررة يعطى بوعلم وخبر مطبوع من دفتر قوجانلي ويتفقد المبلغ المأخوذ بتاريخه وترتبه في دفتر الصندوق

المادة السابعة والاربعون . حاصلات قلم الدعاوي مما بلغ مقدارها في كل شهر تخرج منها المصاريف القبطانية وما بقي يتم الى وزنة التجارة وفي ختام السنة يعمل دفتر ميزانيتها ويتقدم الى النظارة

تعرفه الرسومات التي تؤخذ في قلم دعاوي التجارة البرية

نومرو

- ١ كل ما ينظم في قلم الدعاوي عن رضى الطرفين وبتوافقهم من اى نوع كان من سندات القوטרانات والقومبرومسات والركالات والكفالات والسندات التي تعقد بين الطرفين اذا لم يتجاوز السند منها مائة وخمسين كلفة فيؤخذ عنه ثلاثون غرشا اما اذا تجاوز المائة وخمسين كلفة فيؤخذ عن كل مائة كلفة من الزيادة خمسة قروش
- ٢ السندات التي تنظم في الخارج ويطلب قيدها في قلم الدعاوي والقصد بق عليها فقط يؤخذ عنها نصف الرسم المعين في البند الاول
- ٣ حيث يلزم قيد الاوراق المذكورة في البند الاول والثاني في قلم الدعاوي بعينها يؤخذ عن كل صورة مصدقة تعطى الى الطرفين ولاحدهما نظاما ثلث الرسم المعين في البند الاول
- ٤ سند الابرا الذي يتقيد بحسب الاستدعاء وامثال ذلك من الافادات يؤخذ عن قيدها واخراج صورة عنها مصادقا عليها الرسوم المعينة في البند الاول والثاني
- ٥ اذا لزم الامر لتبليغ ورقة معينة يؤخذ عن تبليغها لملها عنا عن رسم القهبة والاستنساخية عشرة قروش اذا كان المرسل اليه في نفس اسانبول واما اذا كان في الغلطة او بلك او غلي او اسكار فخمسة عشر وادخل البوغاز وفي الخبر فخمسة وعشرون قرشا
- ٦ عن كل نسخة بروتينوس فنجة وعشرون قرشا
- ٧ عن كل تصديق امضا وختم عشرون قرشا
- ٨ عن الاثمان المحاصلة ما يباع بالمزاد بمعرفة قلم الدعاوي من الاشياء المنقولة وغير المنقولة في كل مائة غرش غرش واحد
- ٩ عن الدرهم والاموال والاشياء الموقوفة بطريق الديوزيتو من يوم توقيفها الى يوم ردها بارة واحدة في القرش بكل شهر

- ١٠ عن توقيف الدفاتر والمحركات لاجل الحفظ في قلم الدعاوي عشرة قروش
- ١١ عن الضبط الذي يتنظم ويصلى اذا وجدت دفاتر المحركات المبينة اعلاه عشرة قروش
- ١٢ عن كل صورة مصادقا عليها تستفخ من انواع الاوراق التي اصلها محفوظ في قلم الدعاوي الرسم المعين في البند الثالث
- ١٣ عن كل مائة كلمة تترجم من الاوراق والسندات خمسة عشر قرشاً وعن كل مائة كلمة تزيد عن ذلك ثلاثة قروش
- ١٤ عن تصديق الترجمة نصف الرسم المعين في البند الثالث
- ١٥ عن تبليغ سكوترو الدرهم والاموال والاشياء الموجودة في يد اخرى الرسم المعين في البند الخامس
- ١٦ عن كل دفتر تجاري بارزان عن كل صفحة عنا عن خمسة قروش الرسم المعين عن كل واحد منها
- ١٧ عن كل ضبط يتنظم بضبط مخازن ودكاكين واشياء وختمها او بيع اشياء وما شاكل ذلك من المواد خمسة وعشرون قرشاً بوجه المقطوع
- ١٨ عن كل ساعة من لاجل تنظيم دفتر المال ثلاثون قرشاً بوجه المقطوع

نظام قلم دعاوي التجارة البحرية

المادة الاولى. قلم التجارة البحرية يكون شعبة من قلم دعاوي عموم التجارة وتجربة معاملاته توفيقاً لمعاملاته ايضاً

المادة الثانية. وظائف هذا القلم هي عبارة عن تنظيم ما يقتضي من الاوراق الرسمية وتبليغها وحفظها بحسب احكام قانون التجارة البحرية عموماً وخاصة عن اعطاء نسخة واحدة من قانون التجارة البحرية وزورنال واحد وإيراد واحدة بفيئاتهم المقررة لاية سفينة طلبت ذلك من السفائن العثمانية بوجه الاجمال عدا عن الفلايك وامثالها من المراكب البحرية وعن وضع النمر وختمها بختم القلم على ما تشريه القبايطين من خارج وتقديمه لاجل التصديق من الزورنالات والبرادات توفيقاً الى قانون التجارة وعن الكشف بمعرفة اهل الخبرة على السفائن المهية للحركة من دار السعادة ومعاينتها هل هي قابلة للمفرام لا وتنظيم رايورطاتها وعن اعطاء الشرح بالمصادقة على معاينة الزورنالات التي تتقدم من طرف القبايدن داخل السفائن وذكر اسم القبودان الذي يتعين عندما يتغير قبودان السفينة

واقب والصراحة في ذلك في البرادو وعن الماذونة المعطاة للقبودان من طرف اصحاب
السفينة بمقدار ما يستدعيه من الدرهم قرصاً مجرباً عند الانقضاء وال لزوم الحنفية وعن
النصديق على الحسابات التي ترى بوجه التراضي عند نهاية السفر ما بين القبودان واصحاب
السفينة وعن اخذ صورة الحساب الذي يقدمه القبودان وحفظها عندما يكون صاحب السفينة
موجوداً في محل آخر وعن تنظيم البروادي فورته وهو تقرير الخطر يعني تقارير الوقوعات
التي تنبئ من طرف القبايدن عندما يصابون بنوع من الاخطار والمخاطر في أثناء
اسفارهم وقيدما واجراء اي نوع كان من الكشف بمعرفة اهل خبرة يتعينون لذلك بحسب
طلب القبودان وحفظ الاوراق المختصة بهذه الامور واعطاء صورها الرسمية وتبليغها لمن
يلزم لم وعن بيع السفائن وغير اسماء حكم يمسها من جانب المحكمة البحرية توفيقاً الى قانونها
ونظامها حسب الاصول

المادة الثالثة. مدير قلم الدعاوي البحرية يعطي في ختام كل اسبوع الى مدير قلم
دعاوي التجارة البرية دفتر اجمالي بحساب الرسوم التي اخذها ثم متى صار التدقيق على
هذا الاجمال وقيل ينبغي في الدفتر المخصوص له

المادة الرابعة. المدير يكون مسئولاً ذاتياً عن معاملة واجراءات هذا القلم كافة
تاريخ الارادة السنية في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٨٥ وفي ١٤ حزيران سنة ١٢٨٤

تعرفه الرسومات التي تؤخذ في قلم دعاوي التجارة البحرية

نومرو

- ١ عن يومية دفتر السفينة الذي يكون حاوياً مائة وعشرين ورقة وتوضع النسخة على صحائف
ويصحب عليها الصلح خمسة وعشرون قرشاً
- ٢ عن نصديق دفاتر يومية الاسفار الكبيرة التي في خارج بوغازي البحر الابيض والبحر
الاسود خمسة عشر قرشاً
- ٣ عن نصديق دفاتر يومية الاسفار الصغيرة الكائنة فيما بين بوغازي البحر الابيض والبحر
الاسود خمسة فروش

- ٤ عن البرادو الذي تنوضع على صحائفه الثروة ويحسب عليها الصبح عشرة قروش
- ٥ عن نسخة قانون التجارة البحرية عشرة قروش
- ٦ عن تنظيم المانيستوار يعون قرشاً
- ٧ عن تنظيم البروادي فورتنه ثلاثون قرشاً
- ٨ عن كل نسخة من سندات الشحن خمسة قروش
- ٩ عن تصديق سندات السفورطة وقيدما خمسون قرشاً
- ١٠ عن بيع احدى السفن اوحصة منها او الامم وادواتها وباقي الاشياء المتعلقة بها بالمراد اذا لم يتجاوز الثمن خمسين الف قرش اثنان في المائة واما اذا تجاوز الخمسين الف قرش فواحد في المائة عن الزيادة
- ١١ عن بيع السفينة اوحصة منها فونطراتوات اذا لم يتجاوز الثمن خمسة الاف قرش مائة قرش بوجه المقتطوع ونصف في المائة عن الزيادة
- ١٢ عن قفل دفتر محاسبة السفينة وسحب الصبح عليه في نهاية كل سفرة عشرون قرشاً
- ١٣ عن تنظيم فونطراتوات النولون اذا كان النولون لحد الف قرش عشرون قرشاً اما اذا زاد عن الف قرش فاربعون قرشاً بوجه المقتطوع
- ١٤ عن تنظيم فونطراتوات قصعة السفينة والاستقراضات البحرية التي تعمل على شحنها او لاجل التصديق على ذلك فقط اذا لم يتجاوز المبالغ المستقرض الف قرش عشرون قرشاً بوجه المقتطوع واذا تجاوز ذلك فنصف في المائة عن الزيادة
- ١٥ عن التصديق على تقارير اهل الخبرة الذين يتعبنون عند وقوع الخسارات البحرية اذا لم يتجاوز النصف التي هي موضوع البحث الف قرش مائة قرش بوجه المقتطوع اما اذا تجاوزت ذلك فنصف في المائة عن الزيادة
- ١٦ عن الفذكرة التي تقرر لارباب الوقوف المعينين عند وقوع المصادقة عشرون قرشاً
- ١٧ عن قيد تقرير ارباب الوقوف والمصادقة عليه ثلاثون قرشاً
- ١٨ عن تنظيم دفتر الاشياء التي تكون قيمتها معينة او تخمين قيمتها ممكنة واحد في المائة بمقتضى حساب قيمتها
- ١٩ عن تنظيم ضبط تحليف ارباب الوقوف والمضبطة في ترك السفينة او حملتها بطريق الاباندون ثلاثون قرشاً

٢٠. من توقيف ما يتحصل من اثمان السفينة عند وقوع المصادمة او الفرق او الكسر بطريق الديبورتو في قلم الدعاوي واحد في المائة
٢١. عن تعيين مامور نظاماً من قلم الدعاوي لاجل معاينة السفينة هل في قابلية السفر ام لا وعمل ورقة شهادة بذلك خمسة وعشرون قرشاً
٢٢. عن كل مجلس في تقدير تعيين اجرة ارباب الوقوف الذين يتصبون بمعرفة المحكمة خمسون قرشاً

نظام ملازمي اعضاء محاكم تجارة دار السعادة

- البند الاول. يتعين ملازمو اعضاء لهاكم تجارة دار السعادة بمعرفة نظارة التجارة الحلياة بشرط ان لا يكون في كل محكمة اكثر من ثلاثة انفار
- البند الثاني. يشترط على الملازمين بان يكونوا عارفين باللغة الفرنسية انما الذين يتخبون في اول سنة تكفي معرفتهم باللسان التركي فقط
- البند الثالث. لا يقبل في الملازمة الا الذين هم من تبعه الدولة العلية
- البند الرابع. من الملازمين تكون سنتين ومجبرون على ان يتقدموا للامتحان بمئة هاتين الفستين اولاً. في مامورياتهم في المحاكم التي هم منسوبون اليها ثانياً. في الامور التي سوف يؤمرون بها من طرف نظارة التجارة او من طرف رئاسة المحكمة التي هم منسوبون اليها ثالثاً. في المداومة على درس ما يختص لهم من قوانين التجارة والحقوق رابعاً. ان يتبحروا في اخر كل سنة بالصورة الاتي ذكرها
- البند الخامس. يكون محل مخصوص للملازمين في المحاكم التجارية يستعملون به كل ما يجري من كافة الدعاوي والمذاكرات والمحاکات بشرط ان لا يكونوا متقدين في وقت من الاوقات على الكلام او اعطاء الراي في المسائل المبحوث عنها في المذاكرات
- البند السادس. المصلحة التي يؤمر بها الملازمون من طرف رئاسة المحكمة كخلاصة دعوى او التدقيق فيها عندما تطرح في المحكمة يعطون حيثئذ جواباً عن الاسئلة التي تنبع من طرف الرئاسة في تلك المصلحة فقط ويمكنهم ايضاً ان يبدوا رايمهم اذا تراجعت اروهم في المحكمة
- البند السابع. اوقات درس المصالح والحقوق التي يداومها الملازمون سوف تتعين بمجدول ينظم في هذا الباب

البند الثامن. يجبر الملازمون لحد ما ينتظم الجدول المذكوران بتقديم الامتحان عند نهاية السنة الاولى في المواد المتنوعة التي يتركب منها قانون التجارة الهاميو في وعند نهاية السنة الثانية في تصويد الحكم والقرار وفي المواد التي يشتمل عليها ذيل القانون ونظام التجارة واصول المحاكم وقانون البحرية وباقي النظامات المتعلقة بالتجارة التي هي دستور العمل والذين يعرفون منهم اللغة الفرنسية يتحنون عدا عن ذلك في الترجمة اول سنة من الفرنسية الى التركي وفي السنة الثانية من التركي الى الفرنسية

البند التاسع. يتعين لقوميسيون الامتحان الذي يشكل في كل سنة بحسب تقرير نظارة التجارة ذات واحدة من اعضاء كل من محكمة التجارة ودائرة عدلية شوري الدولة ودوائر الاحكام العدلية وهذا القوميسيون بعين درجات الامتحان الذي يجري بلفظي (حسن) او (احسن) ويعطى لكل واحد في بك ورقة شهادة مخنومة ومصادقا عليها من الدرجة الاولى او الثانية اما الذين لا يقدرون ان يحصلوا على درجة من هذه الدرجات اصلاً في امتحان السنة الثانية يعدون كأنهم لم يتنجحوا ويقول في مامورية الملازمة سنة اخرى بحسب معاهدة لم فاذا لم يقدروا ان يفلحوا حق الامتحان في اخر السنة الثالثة ايضاً يترقب قديم من دفتر الملازمة البند العاشر. اذا وجد من الملازمين من يقصر عن ايفاء ماموريتهم يترقب قديم من النظارة بعد التحقيق

البند الحادي عشر. الملازمون الذين يحصلون على ورقة الشهادة عند الامتحان على الصور المحررة اعلاه يعدون ملازمين فعلاً لاعضائية محاكم تجارة دار السعادة بالمحصر والاعضائية وللرئاسة في محاكم تجارة الخارج فعند ما تخطى رئاسة او عضائية من هذا القبيل يكتفون هم اليها اولاً ولا يتنخب او يعين لما احد من خارج ما لم يستنكفوا هم منها

البند الثاني عشر. لا يمكن ان ياخذ الملازمون معاشاً ما لم يتعينوا لاحدى المامورات انما كانوا سيقومون مؤقتاً مقام الذين بهدر شرعي لا باتون من اعضاء محاكم التجارة كذلك اذا كان يوجد منهم من يعطل بدون عذر فيديرون كذلك اشغاله مؤقتاً وباخذون معاشات مدة غيابهم

نارنج تاسيسها في ١٦ جمادي الاول سنة ١٢٨٥

صورة المذكورة المنظمة من نظارة الداخلية الجبلية

بنارنج ٢٩ ذا سنة ١٢٨٧

بما ان القرار الذي حصل بتزويل خرج الاعلام الذي يؤخذ في محاكم التجارة عن الدعاوي المتعلقة بتبعية الدولة العلية من الاثنين الى الواحد في المائة وتحصل خدمة المباشرة اثبتت في المائة مثل التبعية الاجنبية قد اوجب النقص في مقدار الحاصلات وحصلت السكينة في ادارة الحاكم بهذا الداعي فلدى البحث في ذلك قد ورد الاشعار جواباً من نظارة المالية الجبلية بان لدى مطالعة الكيفية في مجلس مشورة مخصوص رؤي بان المخصصات السنوية المائة وعشرة مما كان تجارة الموجودة في الممالك الشاهانية هي والحالة هذه مليونان وسفانة وسبعة وثلاثون الف وخمسة غرش وكسور يعطى منها من الخزينة الجبلية سبعة وتسعون الف قرش فقط في السنة وما تبقى كان يعطى من الحاصلات على ان القسم الاعظم من الحاصلات هو خرج الاعلامات ولما كان رسم التحصيل عائداً الى الخزينة الجبلية فاذا نزل نصف خرج الاعلامات وترك على الوجه المحرر فلا تعود تندر اعضاء ما كانت ابراداة قليلة من محاكم التجارة ان ياخذوا معاشاتهم وربما يصل جانب منها الى درجة النفل بالكلية ولذلك يلزم بان تضم مخصصات بمبلغ ثمانمائة الف قرش على ميزانية التجارة في السنة الالية مقابل خرج الاعلام الذي قد تنزل فيها ما كان من مال جواب النظر المشار اليها وبما ان الاخطارات الواردة هي موافقة في نفس الامر حيث ان المخصصات المعطاة من الخزينة الجبلية لاجل ادارة محاكم التجارة هي في الواقع ايسر بكافية واكثر معاشات الرؤساء والاعضاء والكتاب يعطى من الحاصلات فاذا ذهب من الحاكم حسب نتيجة القرار المذكور واحد من خرج الاعلامات الذي كان يؤخذ مئذماً اثنين في المائة فلا يبقى راس مال لا كمال ما ينقص من المعاشات ويحصل من ذلك تأثير ردي لجرمان المصلحة غير ان اساس القرار المذكور لم يكن شاملاً محاكم التجارة فقط بل قد أعلن ليكون مرعي الاجراء ايضاً سواء كان هنا بالنظر الى جمعية اجراء ديوان الاحكام العدلية او في الحاكم النظامية بالنظر الى الخارج فبناء على ذلك يلزم التدقيق في ما يجب تقريره بحسب عمومية المصلحة ويكون القرار مبنياً على اجراء قضية المعاملة المتساوية بين التبعية والاجانب ايضاً فلا يزيد والحالة هذه خرج الاعلام ورسم التحصيل منها كان مجموعة عن ثلاثة في المائة ولذلك قد حصل الاستصواب بان تبقى الاصول القديمة وقاية لمعاملات الحاكم التجارية من الخلل وصيانة للخزينة الجبلية ايضاً من اعطاء

مخصصات زائدة فيكون تحصيل خرج الاعلام اثنين في المائة ورسم التحصيل واحداً في المائة من الدعاوي المتعلقة بتبعة الدولة العلية في المحاكم التجارية سواء كانت بدار السعادة او في باقي المحاكم النظامية فيؤخذ في المائة اثنان ونصف خرج اعلام واثنان ونصف مباشرة نوفقاً لحكم النظام العمومي الذي تأسس بخصوص خرج الوائتق والاعلامات الشرعية بتاريخ سنة الستة وسبعين ايضاً وعلى ذلك يصير استحصال خرج المحاكم والمجمعيات المرتبطة بدبوان الاحكام العدلية تطبيقاً لهذا القرار الذي صار لدى الاستئذان عنه اعلان الكيفية الى المحلات المنتضية بموجب الارادة السنية التي تعافت بذلك

تعرفه الخروج التي تؤخذ في المحاكم التجارية

يؤخذ خرج الاعلام عن الخصوصات التي تتصل وترى في محاكم التجارة وترتبط باعلامات بحساب المائة اثنين مهما كان مقدار المبلغ المحكوم به اذا كان المدعي والمدعى عليه من تبعة الدولة العلية

اذا كان المدعي من تبعة الدولة العلية والمدعى عليه من تبعة الدول الاجنبية وتبين الحق للمدعي عند المحاكمة فيؤخذ رسم المخرج اثنين في المائة من المدعي مهما كان مقدار المبلغ المحكوم له به او اذا كان الامر بالعكس وتبين ان المدعي ليس له حق في ما ادعى به فيؤخذ حيثنذر رسم المخرج واحداً في المائة من حيث ان المدعي عليه هو الذي ياخذ الاعلام في مثل هذه الحالة

اذا كان المدعي من التبعة الاجنبية والمدعى عليه من تبعة الدولة العلية وتبين الحق للمدعي عند المحاكمة فيؤخذ خرج الاعلام واحداً في المائة عن المبلغ المحكوم له به وبالعكس اذا تبين الحق للمدعى عليه فيؤخذ خرج الاعلام بحساب اثنين في المائة من المدعى عليه الذي ياخذ الاعلام

تؤخذ عشرة غروش بوجه المقطوع عن اوراق الاعلامات التي تقرر على المضابط التي تبين احالة ما كان فصلاً وروية خارجين عن وظيفة المحكمة الى المحل المنتضي لذلك وخمسون قرشاً ايضاً خرج اعلام عن الاعلامات التي هي من هذا القبيل اذا فهم بان خرج المبلغ المحكوم به في ما يخرج من الاعلامات يكون اقل من خمسين قرشاً بحساب اثنين في المائة فلا يلتفت حيثنذر الى المبلغ المحكوم به بل يؤخذ المخرج عن الاعلام الذي يعطى به لمن كانوا من التبعة خمسين قرشاً اذا كان اقل ما يكون من الخروج

هو خمسون قرشاً لكن اذا كان الذي ياخذ الاعلام اجنبياً فيؤخذ منه المخرج بحساب واحد في المائة منها كان مقداره

يؤخذ قيد عن كل اعلام يعطى بحسب ما يقع من الاخذ عات على العموم خمسون قرشاً وعشرة غروش اخرى ثمن ورقة كانت ثمناً

يؤخذ المخرج عشرين قرشاً عن كل تذكرة من تذاكر الحلف والذاكر التي تكتب الى المخبرين

يؤخذ ثمن الاوراق ذات النفاذ المخصوصة بكتابة الاعلامات من الجهة التي تاخذ الاعلام بحساب الورقة النسيية منها كان مقداره

تؤخذ مائة فضة عن كل بوصلة طالب ترسل الى المدعي والمدعى عليه

يؤخذ خرج اعلام بحساب خمسة في المائة عن الاعلامات التي تعطى بنضابا الافلاس

مهما كان مقدار المبلغ المحكوم به

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣



تم المجلد الاول من الدستور

فهرست

المجد الاول من الدستور

صفحة

- ٣ المخط الهايوني الذي قرئ في الكتانة
- ٥ فرمان الاصلاحات العالي
- ١٠ المخط الهايوني الصادر بعد المجامع السلطاني
- ١٣ قانون التابعة العثمانية
- ١٤ قانون الاراضي وذيلو
- ٤٤ نظام الطابو وذيلو
- ٥١ تعليمات بحق سندات الطابو
- ٥٧ تعريف بحق سندات الطابو
- ٦٣ نظام توسيع انتقالات الاراضي الميرية والموقوفة وذيلو
- ٦٤ في توسيع انتقالات المسقفات والمستغلات
- ٦٨ نظام استملاك التبعة الاجبية للاملاك
- ٧٢ في الخيرات والمبرات
- ٧٥ مواد نظامية بحق ترهين الاملاك
- ٧٦ نظام بيع الاملاك الغير مقولة لاجل الدين
- ٧٩ نظام في تأمين الدين بالاراضي الميرية والموقوفة والمسقفات والمستغلات الوقفية بعد الوقاية
- ٨٠ فقرات نظامية بخصوص الاراضي الموجودة بجهة المديون
- ٨١ تعليمات في العلومة خبر ذات التوجان التي تعطى لاجل المسقفات والمستغلات في الخارج
- ٨٦ تعريف العلومة خبر التي تعطى في الخارج لاجل المسقفات والمستغلات
- ٩٢ نظام الكدكات المتصرف بها بوجه الملكية
- ٩٧ نظام القوتدرايو

- ١٠١ نظام المراجعة
- ١٠٢ نظام اموال الايتام
- ١٠٨ نظام اداة صندوق الايتام وذيله
- ١١٢ نظام العلامات الفارقة لمحاولات التدريقات والادوية التجارية
- ١١٩ نظام الشركات التي تقرر من طرف بيت مال الاوقاف وذيله
- ١٢٧ تحريرات سامية بخصوص صورة تحرير تركات المسيحيين
- ١٢٠ نظام محني عموم المحاكم الشرعية
- ١٤٢ نظام توجهات مناصب القضاء
- ١٤٧ نظام محني الواب
- ١٥٠ نظام ديوان الاحكام المدنية الاسامي
- ١٥٢ نظام ديوان الاحكام المدنية الداخلي
- ١٦٦ نظام في وظائف ومعاملات جمعية الاحالة
- ١٧٠ نظام في وظائف ومعاملات جمعية الاجراء
- ١٧٢ نظام محني المحاكم النظامية
- ١٧٧ نظام في وظائف وتشكيلات محاكم المحقوق العاديه والجوازيه في دار السعادة
- ١٨٢ تعرفه الرسوم التي تؤخذ من ديوان الاحكام المدنية
- ١٨٢ نظام الرسوم التي تؤخذ من الدعاوي المحقوقة في الولايات
- ١٨٩ تعليمات خرج تاخذها العساكر الضبطية في الولايات من لخصارية الدعاوي المحقوقة
- ١٩٢ قانون التجارة البرية وذيله
- ٢٦٦ قانون التجارة البحرية وذيله
- ٢٢٢ قانون الجزاء المأبوف في اوسان
- ٢٧٢ في نسوية مصارف الشهود والخبرين في دعاوي الجبايات
- ٢٧٥ يورلدي عالمي في صورة تبليغ الاعلامات الجوازية
- ٢٧٦ نظام في صورة استيلاء الجزاء النقدي في الولايات
- ٢٧٩ نظام في محاكمة المأورين
- ٢٨٢ نظام تشكيلات الولاية

- ٢٩٢ نظام ادارة الولاية العمومية
٢٩٣ نظام ولاية كريد
٤٥٢ نظام الضابطة والملكية والمحاكم النظامية في ذيل السعادة ومحافظها
٤٦٦ نظام شوري الدولة الامتياحي
٤٦٩ نظام شوري الدولة الداخلي
٤٨٠ نظام في تقديم اعضاء مجالس الخارج على بعضهم
٤٨١ تحرير سامي في خرج الدعاوي التي ترى في شوري الدولة ومجالس الادارة
٤٨١ فقر نظامية في انقورمة قائمقامي القضايات
٤٨٢ تعليمات معطاة الى ماموي الملكية والمال في الخارج
٤٨٥ نظام النشان المجيدي الهايوني
٤٩٠ نظام النشان العثماني الهايوني
٤٩٤ تنبيهات بحق مادة الازدواج والتملك
٤٩٩ نظام في اصول المخذة لمنع سرقة الحيوانات
٥٠١ قانون المساحات والاوزان الجديدة
٥٠٥ نظام تطبيق ومعاينة المقاييس الجديدة
٥٢١ نظام في جفلكات بوسه
٥٢٧ نظام بحق القناصل
٥٣١ نظام قلم السابورط
٥٣٥ نظام اصول محاكمة التجارة
٥٦١ نظام مقاولات الاشياء التجارية في الولايات
٥٦٢ نظام قلم دعاوي تجارة دار السعادة وتعرفة رسومها
٥٧٢ نظام الاعضاء الملازمين في محاكم تجارة دار السعادة
٥٧٥ مذكرة في المخرج الذي يؤخذ في محاكم التجارة والمحاكم النظامية
٥٧٦ تعريف في مخرج محاكم التجارة
٦٨٦

